

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

التنبّؤ لم يُعد هو قراءة الغيب أو التنجيم:

لكنه صار علمًا يواجه مشكلات المستقبل بالحلول العلميّة المناسبة.

في داخل العدد كبار المتخصصين في العالم يتناولون الموضوع بالدراسة والتحليل.

العدد الأول ● السنة الأولى

١٢ أكتوبر ١٩٧٠

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

العدد الأول ــ السنة الأولى

١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠
١٢ تشرين أول سنة ١٩٧٠
١١ شعبان سنة ١٣٩٠

تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

مقالات هذا العدد :

- **التغيير الاجتماعى بين التقليد والتجديد**
  بقلم جى باربيشون
  ترجمة عثمان نويه
- **الخيال والمستقبل**
  بقلم روبرت يونك
  ترجمة د. محمد جمال الدين الفندى
- **الرؤية الهندسية والاجتماعية للتنمية**
  بقلم إرفينج لوى هوروفيتس
  ترجمة د. أسامة الخولى
- **التنبؤ كأسلوب لدراسة مشكلات المستقبل**
  بقلم اجور بستوجيف لادا
  ترجمة د. محمد سلطان أبو على
- **التنبؤ والثورة العلمية والتكنولوجية**
  بقلم رادوفان ــ شتا
  ترجمة د. أحمد كبش
- **علم المستقبل ومشكلة القيم**
  بقلم إيرين تاڤيس
  ترجمة د. زكريا إبراهيم

هيئة تحرير الطبعة العربية من رسالة اليونسكو ،
تشارك الأمة العربية الأسى ، على فقد

الرئيس جمال عبد الناصر

رئيس الجمهورية العربية المتحدة

وقد اقتضت ظروف الحداد أن يتأخر صدور هذا العدد الأول من (المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية) عن موعد صدوره أسبوعاً .

وهيئة التحرير وهي تقدم عزاءها للأمة العربية في هذه الفاجعة القومية ، لترجو أن تتغلب على أحزانها ، لتستأنف مسيرتها في طريق النمو والتقدم والازدهار .





من المجلة الدولية

إن صدور هذا العدد الأول من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » يعتبر باكورة ما يصدره مركز مطبوعات اليونسكو فى الجمهورية العربية المتحدة من مجلات دولية دورية ، ذات أثر فى الفكر الإنسانى .

وقد اعتادت هيئة اليونسكو الدولية أن تصدر أو تساهم أو تشجع على إصدار عدد من المجلات الدورية والكتب ذات القيمة الكبرى فى تناول قضايا العصر الحديث الذى يشهد مرحلة خطيرة من مراحل التطور .

ولا شك أن من أهم هذه المجلات : « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية »

وهى مجلة تستعين بكبار العلماء والأساتذة ذوى التخصص فى علاج مشكلات المجتمع ، وتثير قضايا لها أهميتها الكبرى فى العصر الذى نعيش فيه ، حتى لم يعد مما يجوز للإنسان المعاصر أن ينعزل عما تثيره هذه المجلة من قضايا ، فهى أولا قضاياه . وقضايا المجتمع الذى يعيش فيه . وقضايا العصر الخطير الذى يعبره إلى مستقبل يجب أن يتأهب لاستقباله . بالعلم والفهم وتقدير الأبعاد النفسية الجديدة . وحاجات التطور المنتظر .

لقد صدرت هذه المجلة الدولية باللغتين الفرنسية والإنجليزية منذ سنة ١٩٦٣ . فتجمع لدينا منها عدد كبير من أعدادها ومن موادها ، وسننشر من هذا الرصيد الضخم بقدر حاجتنا . وعلى أساس من تقدير

للعلوم الاجتماعية...

علمائنا المتخصصين لأهمية المواد التي تنشر ، وستكون أمامنا فرصة كبيرة لاختيار الأنسب .

على أن هذه المجلة الجديدة تفتح الباب لمجلتين أخريين تصدران بعدها متعاقبتين ، في شهر نوفمبر ١٩٧٠ ، يصدر العدد الأول من « مجلة اليونسكو للمكتبات » وفي شهر ديسمبر ١٩٧٠ يصدر العدد الأول من مجلة « العلم والمجتمع » ، ثم تتوالى بعد ذلك هذه المجلات الثلاث إلى جوار مجلة « رسالة اليونسكو » ، وهي تصدر شهريا ، وتمثل حلقة اتصال فكرى بين الثقافة العربية والثقافات الإنسانية .

وإذا كنا اليوم نأخذ ما نستطيعه من معارف ، فذلك أول طريق النهوض ، وهو على كل حال حق يقرره لنا ما سبق أن أعطيناه للحضارة من معارف ، وسنعود مرة أخرى نعطى بقدر ما نأخذ ، أو ربما أكثر مما نأخذ ، مساهمة فى تحقيق التطور .

وأخيرا فإن أمل هيئة التحرير كبير فى أن يجد هذا العدد الأول من « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » ما يستحقه من اهتمام الهيئات العلمية والثقافية والفنية فى الوطن العربى ، ومن الدارسين العرب ، ومن سائر القراء .

وإلى الأعداد الأخرى إن شاء الله .

عبد المنعم الصاوى



يوجد عدد من المدارس الفكرية فى ميدان التحليل الاجتماعى ، تولى موضوع « مقاومة التغيير » أعظم جانب من عنايتها . وثمة خطر من تقسيم الظواهر الناتجة عن التحولات الاجتماعية إلى قسمين «ضغط التغيير » و « مقاومة التغيير » . فهذا قد يؤدى إلى تفسير به كثير من اللغو والحشو عن التفاعل بين قوى متعارضة . والأجدر بنا أن نحلل أثر كل من هاتين القوتين واتجاههما . وفضلا عن ذلك فإن مثل هذا التقسيم قد يؤدى إلى تبسيط سيكولوجى ، فيوصف الأفراد بأنهم بتكوينهم ميالون للتغيير أو معارضون له. وحين يتركز الاهتمام فى مقاومة التغيير فإنما يرجع هذا فى معظمه إلى إغفال أثر الضغوط الخارجية من جانب التحولات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية .

وكذلك فإنه رغم ما قد يبدو من فائدة للتمييز بين التغيير الداخلى النمو والتغيير الخارجى النمو ، فإن هذا لاينفى أن كل التحولات لها خصائص خارجية . فمع أن الحافز الأول للتغيير قد يكون داخلياً فمن النادر ألا يكون قد دخلت فى تركيبه عناصر غريبة عن المجتمع الذى يتشكل فيه التغيير . فالنموذج

(١) هذا المقال ثمرة مناقشات وعمل مشترك بين موسكوفيسى S. Moscovici وكاتب المقال . وقد أسهم س . موسكوفيسى بأفكاره النظرية كما كانت دراسات التحول الصناعى التى قام بها ذات قيمة خاصة لصاحب المقال فهو لهذا يستحق كل الشكر

كاتب المقال جى باربيشون Guy Barbichon : باحث فى مركز الدراسات والأبحاث السيكوتكنولوجية بباريس . وقد أجرى بحثا على التحول الصناعى والتحرك نشر نتائجه بالاشتراك مع سيرج موسكوفيسى Serge Moscovici فى التحويل العصرى للمناجم — تغيير المناجم سنة ١٩٦٢

مترجم المقال عثمان نويه : مدير تحرير مجلة « رسالة اليونسكو » وعضو مجلس إدارة مركز «مطبوعات اليونسكو»، وعضو لجنة الدراسات الأدبية بالمجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، والمدير العام السابق للنشر بدار الكاتب العربى، والأستاذ لبعض الوقت بقسم الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة القاهرة . فترجم عدد كبير من أمهات الكتب منها موسوعة «تاريخ التطور الثقافى والعلمى التى أصدرتها اليونسكو». ومؤلف عدد من البحوث فى الأدب والفكر منها « حيرة الأدب فى عصر العلم »، ومن أعماله الأدبية رواية « خادمك المليونير » ومقالات وبحوث كثيرة نشرت فى المجلات الأدبية

الذى يحتذيه التغيير هو نفسه خارجى ، أو متأثر بمعطيات خارجية . وفى كل الحالات نجد أن التحول داخل مجموعة بعينها إنما يفرضه — أو يقترحه — قوم على قوم آخرين . لهذا كان التغيير فى رأى بعض الناس شيئاً مفروضا من الخارج دائما .ولامراء فى أن التغيير يشمل — على الأقل — بعض العناصر الخارجية ، وأهمها النماذج والمثل التى يتطلع إليها التغيير .

وأخيراً فإننا نجد أن محللى عمليات التحول فى المجتمعات الحديثة يتزايد اهتمامهم بالتغيير المقصود . وهو عملية مخططة ومفروضة إلى حدما . وهى أداة قد لاتكون جديدة ، ولكنها أقوى تأثيراً فى طوائف المجتمع . والتغيير الذى يبدو مطابقاً لرغبات المجتمع نفسه مدين فى أصله وشكله لعوامل خارجية . ونريدهنا أن نذكر بوجود هذا العامل الخارجى فى عمليات التغيير ، وأن نجلو ماله من آثار قوية على التفاعل الاجتماعى . ولكى نلقى ضوءا على تلك المفاهيم سنقتصر على اختيارها فى سياق الديناميكية الاجتماعية للصور المرتبطة بالتغيير . وإذا أردنا أن نلتزم مزيداً من الدقة قلنا إننا سنحاول أن نثبت كيف أن النماذج التى يتطلع إليها التغيير تؤثر فيمن يشملهم التغيير ، وكيف أن المواقف المختلفة التى يتخذها من يتصلون بالتغيير تحدد صورة التغيير ، وأخيراً كيف أن التصورات المتبادلة لمن يتصلون بالتغيير تؤثر فى أعمال كل منهم .

ونحن إذ نختار فحص آثار الصور الاجتماعية المرتبطة بالتغيير فإننا لانستهدف التضخيم فى أهمية النظريات الاجتماعية ، بل نستهدف الحد من أهميتها . وتعتمد مادتنا بشكل مباشر على ملاحظات علماء الاجتماع ورجال علم النفس الاجتماعى فى أوربا الغربية . وتعتمد بخاصة على دراسات الجوانب الاجتماعية للتحولات الصناعية فى فرنسا . وغنى عن القول أن الأفكار التى سنوردها لاتنطبق على المجتمعات التىلم تتأثر بهذا القدر من الحضارة الصناعية الحديثة ، والتى تكون لثقافتها نظرة تختلف عن هذه النظرة تمام الاختلاف . وهى– على أحسن الفروض – قد تثير تعليقاً أو تعليقين عرضيين على إحداث التغيير فى البيئات الثقافية الأوثق صلة بالتقاليد .

تأثير النماذج ، والتفاعل فى التغيير

سواء أقبل التغيير بالترحيب أم فرض بالقوة فإن أسهل وسيلة لإحداثه هى المحاكاة . ولقد قضينا زمناً طويلا نناقش هذا الموضوع : هل من الضرورى اكتشاف طرق مبتكرة لضمان التنمية الاقتصادية وتغيير النظم الاجتماعية ؟ نحن لاشك نتمنى اكتشاف طرق مبتكرة، لأن كل موقف من المواقف التى نريد تغييرها له صفاته المميزة . لكن يجب ألا يغيب عنا أن العامل الذى يثير الرغبة فى التغيير – رؤية المدن المزدحمة مثلا– هو على التحديد ما يرى أنصار التطور الاجتماعى والاقتصادى أن من الأفضل تجنبه بالنسبة للدول النامية . فإنشاء مجمعات سكنية ضخمة حديثة الطراز يبعث الرغبة فى التغيير . ولكن التغيير فى البلاد التى لم تزل فى أولى مراحل التطور لاينبغى أن يأخذ هذا الشكل . ويجب أنلا نستبعدمن اعتبارنا إمكانية وجود حلول كهذه ، ولكن إذا أردنا السداد واجتناب اللبس والحيرة فقد وجب تحديد الموقف بوضوح .

المحاكاة والابتكار بالنسبة للنماذج المحتذاة

يكون التغيير القائم على المحاكاة خطراً بوجه خاص إذا فرضت قيود صارمة على وسيلة الإنجاز ، لا على الأهداف وحدها . فاختيار أهداف بالغة العمومية والبعد ، نقلا عن مجتمات أخرى ، يتيح بطبيعته مجالا للابتكار فى اختيار الوسائل التى تستخدم . ويصدق هذا فى شأن أهداف مثل رفع مستوى التعليم ، أو تحسين ظروف المعيشة ، أو العدل فى توزيع المنتجات .فنموذج الأهداف « المستوردة » يكون نافعاً بقدرما يحفز إلى البحث عن طرق جديدة مبتكرة للتنفيذ . أما حين تحاكى وسيلة إحداث التغيير محاكاة بلهاء – مثلا فى التزام نمط حديث لتخطيط المدن ، أو شروط الالتحاق بالمدارس ، أو نموذج

التصنيع — فإن أخطار اختلال التوازن سوف تتضاعف . فلأسباب مادية أو نفسية يظهر عدم ملاءمة الوسائل للموقف الجديد الذى تطبق فيه . وقد تنتهى محاولة المحاكاة بالتدمير التام لشيء كان الأمل معقوداً بحفظه وتحسينه . فعلى المستوى الصناعى يكون جلب آلة طباعة باهظة الثمن إلى مطبعة متواضعة مرتبكة مؤديا إلى الإفلاس . وكان يمكن تلافى هذا الإفلاس بإدماجها فى مؤسسة أخرى . وعلى المستوى القومى فإن اختيار بلد متخلف اقتصادياً لنظام صناعى عالى الإنتاجية باهظ التكلفة ، بدلا من نظام متواضع فى إنتاجيته وتكلفته ، مؤد إلى ألوان من البطالة والعجز فى ميزان التجارة الخارجية .

وثمة موضوع ينبغى لنا تحليله لندرك الصعوبات التى تعوق التغييرات السريعة ، ذلك هو المفارقة بين النماذج التى يحتذيها التغيير وبين الواقع ، سواء من حيث الوسائل أو الغايات . فى حالة التغيير المستقل — وأعنى به التغيير الناجم عن مبادرة مستقلة نسبياً لفرد أو مجموعة أفراد — يكون لدى محدثى التغيير نموذج للهدف النهائى . ولكن فى معظم الحالات لا يكون لديهم نموذج متماسك لعملية الوصول إلى هذه الغاية النهائية . وفى المصايف المقامة بالأقاليم الجبلية بغرب أوربا يتمتع القادمون من المدينة بنعمة الفراغ ومسراته . فإذا رآهم شباب الريف رأوا فى ذلك نموذجاً لمزايا حياة المدن . ولكن شباب الريف هؤلاء إذا هاجروا إلى إحدى المدن الكبرى دون تدريب أو إعداد فنى فإن فشلهم يكون ذريعاً . وهذا التناقض يمكن أن يوجد فى البلاد المتقدمة صناعيا حيث للمدينة إغراء يملأ الآفاق دون أن يدع لراغبى الهجرة إلى المدن فرصة للتفكير فى كيفية تحقيق آمالهم فيها أو دواعى إحباط هذه الآمال . وتتجلى مهارة بعض القادة السياسيين فى وضع أهداف « وسطى » للعمل والبطولة . وكان هذا ما فعله ونستون تشرشل . فلقد كان حكيما حين قال للشعب البريطانى سنة ١٩٤٠ إنه ليس له ما يقدمه لهم على طريق النصر غير الدم والكدح والدماء والدموع ، وإذا كان تحقيق الهدف النهائى موضع شك فإن شغل اهتمام الناس بالوسائل قد يحجب عنهم الغايات النهائية . ولقد حلل باروك Baruk هذه الظاهرة فيما يتعلق بما قام به المرحلون إلى معسكرات الاعتقال من طواعية وتلاؤم مع الزمن[١] . فقد استطاع هؤلاء الناس أن يتجنبوا إلحاح فكرة اليأس من مستقبلهم على عقولهم ، فنظموا حياتهم على أساس المدى القصير جداً . وهذه المفارقة بين تصور التغيير والحقائق المشاهدة فى عملية تغيير المجتمعات توجد أيضاً فى النوايا والمبادرات الفردية فيما يتعلق بالتغيير بالمعنى الذى حدده — فى مجال الحركية الاجتماعية — أساتذة مثل ا . تورين[٢] A. Touraine و ل. كاربيك L. Karpik[٣] . فكاربيك مثلا قد فحص حالات الفلاحين

(١) Baruk H., La disorganisation de la personalité, Paris, Presse Universitaire de France, 1952.

(٢) A. Touraine and O. Ragazzi, Les ouvriers d'origine agricole,Paris, Le Seuil, 1960, 125 p.

(٣) L. Karpik, "Trois concepts sociologiques : Le projet de référence, Le statut social et le bilan individuel", European Journal of Sociology, 1965, Vol. VI, No. 2, p. 191-222

الذين تحولوا إلى الصناعة . وقد حاول فى هذا البحث أن يتبين كيف يمكن أن يتلاءم مشروع حركيه اجتماعية مع حقائق المجتمع الصناعى .

وهكذا نرى علماء الاجتماع الذين يدرسون حالة المهاجرين الى المدينة فى المجمعات الضخمة الحديثة الطراز بالدول النامية يجدون هوة سحيقة بين تصورات الناس للحياة فى المدينة قبل الهجرة وما وجدوها عليه بعدها .

والمقارنة بين النموذج والحقيقة ، سواء فى عمليات تغيير المجتمعات أو الأفراد ، قد تعبر عن نفسها فى التفوق على النموذج الأول خلال عملية التحول بمجرد أن تبدأ .فصانعو التغيير والمعرضون للتغيير قد لايدركون مدى القوة التى أطلقوا لها العنان. فإذا استخدم عقل ألكترونى فى إحدى الشركات لأول مرة تغير النمط الكامل لعلاقات القوى . وإذا أقيم مصنع فى بيئة ريفية فإنه يؤثر فى حياة المجتمع . وإذا نحن راجعنا ما نشر من كتب علم الاجتماع عقب الحرب العالمية الأخيرة ، ذهلنا للترحيب الحار الذى قابل به بعضهم آثار التقدم العلمى واعتبروها نعمة ستعم سكان العالم على اختلافهم . وليس من السهل دائما أن نفطن إلى الانتقال من بناء اجتماعى إلى آخر . فالتحولات الاجتماعية تأتى نتيجة للتطور الديموجرافى وانقلاب ميزان العلاقات بين الأجيال ، وبين المجموعات العرقية التى يتمخض عنها مثل هذا التطور ، وهذه التحولات قد تجرى دون أن يفطن إليها أحد ، حتى من تشملهم مباشرة . وقد لايلتفت أحد إلى انقلاب العلاقات الاجتماعية نتيجة لظهور عوامل تكنولوجية جديدة ، حتى تعلن عنها آثارها المروية .

والمقاومة التى لايمكن اعتبارها لاعقلانية ولاسلبية تكون أحيانا دفاعية ، نتيجة لإدراك الطبيعة الشاملة للتغيير . فالذين يعارضون تحولا جزئيا قد يفعلون ذلك للاحتفاظ بوضع يكون فى صالحهم .

والطريقة الخفية التى يؤدى بها التحويل الجزئى إلى تحويل شامل قلما تفطن إليها المجتمعات التى تعودت التغيير الجزئى باستمرار . وهذه هى البلاد التى تقبل المنافسة الاقتصادية والتطور الاقتصادى ، والمجتمعات التى يكون فيها التقدم التكنولوجى فى ذاته جزءاً من النظام الثقافى ، ليس فقط من حيث هو الوسيلة للحصول على أقصى ربح . فثل هذه المجتمعات تكون فى وضع هش بقدر اتجاهها إلى اعتبار نفسها تقدمية ، هكذا بلا قيد ولاشرط ، مادام التغيير المستمر يسير على عهده فى نطاق لايتجاوزه .

الحاجة إلى نموذج قوى للاحتذاء

ينبغى أن يكون التغيير المتعمد ذا أصالة فيما يتعلق بالوسائل . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن إمكانياته المبتكرة يمكن أن تستغل أيضاً على مستوى الأهداف . فالبلد الذى تسوده الأشكال البدائية

فى الإنتاج والتبادل يكون من الخطر أن يقرر حكامه محاكاة بلد غنى مصنع . فالنموذج المحتذى قد لا يكون واقعياً، أو قد يكون بعيد التحقيق ، أو قد يكون غيره أنسب منه ، مما قد يسفر عنه البحث . ومع ذلك فإن النماذج غير الواقعية ، والطوبوية ، لها رغم أخطارها الواضحة آثار ملهمة فى المرحلة الأولى ، حين يكون دعاة التغيير فى مرحلة « تدشين » أفكارهم ، أو بالعكس حين يكونون قد حصلوا على قوة لتوجيه عملية التغيير دون الالتجاء إلى مناورات دعائية . ذلك أن عدم وجود صورة مادية للهدف النهائى للتغيير أمر لايخلو من مخاطر ، حتى ولو كان دعاة التغيير يستهدفون غايات عامة يرونها هم بمنتهى الوضوح . وغنى عن القول أن ما ذكرناه إنما يصدق إذا كان من يعنيهم الأمر يرون أن المجتمعات تتطور مع الزمن .

وانعدام الصورة المادية للهدف النهائى من عقول صانعى التغيير له مصدران . فإذا كان الطريق المتبع أصيلا غير منقول فإن الصعوبة تكون هى استحالة رسم خريطة واضحة للطريق ، أو لتبرير الاختيار بالمقارنة بما أسفرت عنه التجربة فى مكان آخر . وإذا كانت الخطوات براجماتية فإنه يضاف إلى مخاطر انعدام التصور القوى مخاطر أخرى تكمن فى أن العملية البرجماتية بمجرد أن تبدأ السير تقضى على آثارها قوى مضادة تعتمد على حالة البلبلة وانعدام الطمأنينة إلى وسائل التغيير وأهدافه النهائية لهذا يجدر بصانعى التغيير فى بعض المراحل تحديد صورة المستقبل المنشود بشكل واضح لايحتمل اللبس ، وذلك لاتقاء آثار القوى المعادية للتغيير .

والنتيجة الإيجابية للتغيير الجذرى تستلزم تدبر أمرين : الأثر السالب للمقابلة والموازنة بين نماذج عدة ، والطبيعه الحرجة لمراحل الانتقال . فالمقابلة والموازنة بين النماذج تقلل من فرص نجاح التغيير . فإذا كان عدد من المسالك ممكنا ، فإن هذا يؤدى إلى قيام آمال متصارعة عند من يستهدفهم التغيير . والمقارنة بين نمطين من أنماط التحول الاجتماعى الاقتصادى فى إيطاليا تلقى ضوءا مفيداً على آثار وجود عدة نماذج أمام مجتمع تقليدى . إذ تكشف دراسة قام بها راجوزا Ragusa[1] عن الصعوبات الاجتماعية الكبرى التى واجهت إقامة صناعات جديدة فى المدن القديمة بصقلية حيث قامت مجموعات قوية من صف التجار والموظفين والملاك بتقديم بديل من الأمانى غير الواقعية ، والغض من قدر العمال الصناعيين ، مما كان له فعل « القرملة » فى وقف حماسة النا س وإقبالهم على الاشتغال بالصناعة ، وعلى مشاركة اتحادات العمال والسلطات البلدية فى إنشاء المدن الصناعية

---

(١) Aufossi, Talamo and Indovina, Ragusa, communità in transizione,Torino, Taylor,, 1959

وثمة دراسة أخرى تتعلق بمدينة التعدين كربونيا Carbonia[١] . وتثبت هذه الدراسة أن مجتمعا يتكون فى معظمه من فلاحين سابقين يعملون الآن بالصناعة قد أقبل على حياة المدن الصناعية بكل ترحيب ، وصار يسهم فى البحث الإيجابى عن حلول لمشكلات التنمية بالإقليم؛ فقد أمكن توجيه كل الطاقات فى اتجاه واحد . وقد لايكون هذا الاتجاه هو الاتجاه المثالى،ولكنه الاتجاه « الأوحد والأفضل » .

ولقد قام كاتب هذا المقال بدراسة للتحولات التى حدثت فى محاجر الفحم فى جنوب فرنسا،فلاحظ أن عمال المناجم[٢] المقيمين بالقرى التى فقدت طابعها الزراعى، وأصبحت مناطق لسكنى العمال ، كانوا أقل ترحيباً بتطوير المحاجر ممن يعيشون فى قرى منعزلة ولم يتغير طابعهم الزراعى بتطوير المناجم أو فى المدن الكبرى بمناطق التعدين .

وقد يؤدى اختيار نموذج واحد إلى خلق الإحساس بأن التغيير مفروض . فلا مجال للقلق والحيرة . وكثيراً ما تعا فى البلاد النامية أشد المعاناة من آثار التقابل المباشر بين آخر صيحة فى العمارة الحديثة وبين مدن مؤلفة فى الأغلب الأعم من أكواخ . والتعارض بين الطلب على صغار الموظفين الكتابيين وعلى العمال اليدويين البالغى المهارة . . وهكذا .

وخلال فترات الانتقال تزداد الحساسية نحو التغيير قوة وحدة . فما دام الماضى قد ولى ، وأقبل مستقبل غير مألوف ، فإن الحاجة تشتد إلى نماذج قوية للاحتذاء . وإلى تبديد أى غموض أو لبس فى الموقف .وقد أتيحت لكاتب هذا المقال فرص لتحليل آثار مثل هذه المواقف، إذ شهد فى فرنسا التحويلات التى تمت فى مناجم الفحم[٣] وصناعة النسيج[٤] وصناعة القبعات[٥]. فى مناجم الفحم — ولنأخذ حالة استطعنا تحليلها بدقة — كان قلق الناس فى القطاعات التى خصصت للتغييرات المحدودة السريعة أقوى منه فى المناطق التى خصصت للتحولات الجذرية على المدى الطويل . فمن الأيسر تحمل تغيير يجلب بعض المتاعب

---

(١) M. Talamo & F. Derossi, "Etude sur la Zone de Carpbonia. Les conséquences sociales de la crise minière dans le bassin Sulcis (Sardaigne), Luxembourg, CECA, 1965, 255 p. See also M. Talamo, "Industrialisation et changement social. Paper submitted to the mediterranean. Social Sciences Research Council, Tunis, 1967 (in press)

(٢) G. Barbichon and S. Moscovici, "Modernisation des mines, Paris, ministry of Jabour, 1962, 201 p.

(٣) Ibid

(٤) D. Vidal, Changements industriels et productivité, Crise et décentraisation à Reims, Paris, Mouton, 1967, 268 p.

(٥) Moscovici, "Reconversion industrielle et changements, sociaux, Paris, Armaud Colni, 1961, 322 p.

إذا كان لا يثير الحيرة والقلق . وفيما يتعلق بالتحولات المتعمدة يكون الجهل بنوايا صانعى التغيير سبباً فى نوع من الارتباك والبلبلة ، يبلغ من قوته أنه يطغى على أى شكوك تتعلق بالموقف الاقتصادى .

والخلاف بشأن الأهداف ــ بين الحاجة إلى صور واضحة محددة (الأمر الذى يشجع المحاكاة لنماذج قائمة) والحاجة إلى المرونة وقابلية التطويع لمواقف خاصة (الأمر الذى يشجع على الابتكار) ــ هذا الخلاف بشأن الأهداف نواجهه أيضاً فى شأن الوسائل . فمحاكاة الوسائل قد تثير توتراً شديداً حين تتحطم الآمال المعقودة بهذه الوسائل على صخرة الحقائق . ولكن إذا استخدمت طريقة مبتكرة للاحتفاظ بالمرونة والطواعية فى مواجهة الموقف فإن الصعوبات تنشأ فى المرحلة التى يتعين فيها إثبات سلامة الوسيلة . وهذا أمر بالغ الصعوبة لقلة السوابق أو انعدامها .

لهذا كان خير طريق لإحداث التغيير ، أو لجعله محتملا ، أن تقدم صور عاطفية لمختلف جوانب التغيير ومراحله ، وأن يحتفظ فى التغيير بالعلاقة المثلى بين عناصره الجذرية والقابلة للتطويع . ولايمكن الاهتداء إلى هذه العلاقة المثلى بالرجوع لنمط واحد من الصور للأهداف البعيدة أو إلى الوسائل أو للنتائج المباشرة أو حتى لإمكانية العمل الخلاق من جانب من يعنيهم الأمر ، بل يكون الحل فى العمل الذى يميز مع المواقف الجماعية المختلفة ويتلاءم معها إزاء المراحل والجوانب المختلفة لعملية التغيير .

المنظور الزمنى والأمن

الحاجة إلى بناء نماذج قوية تتضمن الحاجة إلى إيجاد منظور زمنى جديد ، لتقليل دواعى القلق خلال مواقف التغيير . وقد يكون هذا المنظور خداعاً ، أو مضللا عن عمد : فالمبادرات الاجتماعية التى تجر المجتمعات إلى الدمار تكون غالباً من وحى تصورات زعيم ملتهب العاطفة . والسراب قد يخدع أشد السابلة حرصاً . أما فى الظروف الأكثر واقعية فإن « الخطط » التى تواجه حاجة عملية للتعبير عن العمل زمنيا تجعل من الممكن التحول بألوان قد لاتكون زاهية دائما ، ولكنها تبعث على الطمأنينة . وسواء كان البرنامج يتعلق بالتطوير الاقتصادى والاجتماعى أو إقامة مؤسسات سياسية ، أو إدخال تغييرات تكنولوجية ، فإن للخطة ميزة تداخل الأهداف والوسائل فى صورة موحدة للمستقبل .

والخطة الطوبوية ، والبرنامج المحسوب المدروس ، يساعدان ، كل بطريقته ، فى القضاء على النظرة السلفية الخرافية ، وإحلال نظرة مستقبلية محلها . والنظرة السلفية الخرافية تميل إلى تصوير الماضى على أنه العصر الذهبى . وعلى صانعى التغيير أن يستحدثوا نظرة تناقض هذه ، على أن لاتكون سرابية ، والطريقة التى

يلجأ إليها الثوار السياسيون والاجتماعيون الذين يربطون حركتهم بأحد الأعراف الشعبية الثابتة يكون من آثارها تحقيق حاجة الإنسان الأزلية إلى الأمن ، بينما هى فى الوقت نفسه تحاول أن تقدم — وعلى نحو مستمر — آفاقا جديدة للمستقبل .

التصورات المتبادلة والتفاعل فى التغيير

سنعمد إلى تحديد كلامنا فى دور الصور فى عملية التغيير . ولقد حاولنا إلقاء شيء من الضوء على بعض آثار النماذج المحتذاة وصور التغيير . ونود الآن أن نذكر كيف أن الصور التى تكون لمختلف الأطراف عن عملية التغيير يؤثر بعضها فى بعض ، ونبين كيف ينظر كل فريق إلى نوايا غيره ونماذجه . ولقد وجدنا أن نركز — فى استعراض التفاعل بين هذه الصور وما تتضمنه من خدع ومناورات — على صراع المصالح ، وصراع الأساليب ، وصراع القوى التى هى العامل الحاسم فى الموقف

صانعو التغيير — الأهداف — الأعمال

لكى نجلو تحليلنا للتفاعل الاجتماعى فى التغيير ، علينا أن نميز ثانية بين الأشكال الرئيسية للتغيير ، لكى نصل إلى تحديد أفضل لمواقف كل من صانعى التغيير ، وأن نفسر التصورات والتفاعلات التى تنشأ عن هذه المواقف .

فما أندر التغيير الذى يرجع فقط إلى الحوادث الطبيعية أو إلى أحداث ذات أصل خارجى . لكن بمجرد حدوث مثل هذا التغيير تبدأ عملية تفاعل بين العناصر الاجتماعية . فهم معرضون جماعياً لضغط الحدث نفسه — زلزالا كان أو قحطا أو مجاعة بسبب حرب عالمية — فتخلق الجماعات نماذج جديدة للسلطة ، وتنظر إلى نماذجها فى ضوء جديد ، ويختلف تأثرها بها إيجابا أوسلباً فى الموقف المتغير .

وإذا كانت « الأشياء » تسبب تغييرات بين الناس فإن الناس قد يقومون من تلقاء أنفسهم بتغيير الوضع .هذا هو الحال حين يحدث تغيير تكنولوجى دون أن يكون هناك قصد إلى تغيير الفرد أو المجتمع . لكن من البديهى أن الناس حين يغيرون الأشياء على هذا النحو ، فإنهم — على نحو مباشر أو غير مباشر — يضطرون غيرهم من الناس إلى أن يتغيروا .

كذلك قد يحدث التغيير بفضل جهود الأفراد لتغيير أحوالهم فى نظام كان المفروض أنه ثابت لا يتغير .

وتدخل جهود الأفراد للارتقاء الاجتماعى فى هذه النمط من التغيير . وأصحاب السبق إلى تغيير النظام القائم يواجهون بمقاومة من « طبيعة الأشياء» ومن ردود الأفعال عند المجموعات التى انفصلوا عنها والمجموعات التى يحاولون الانضمام إليها . هذه الحركة لايمكن اعتبارها عديمة الأثر من الناحية الاجتماعية

وأخيراً فإن التفاعل الاجتماعى يحدث مباشرة حين يحاول شخص أن يغير آخر ، أو أن يحمل الآخر على أن يتغير . وهذا النمط من التغيير المقصود، الذى يمكننا أن ندعوه « موجباً » على عكس النمط السابق الذى يمكن أن ندعوه « انعكاسياً »، له قيمة كبرى فى عقل العالم الحديث، حيث أقوى المجتمعات معنية بأمرين هما : تطوير نفسها ، وهذا يتضمن تغيير بعض مكوناتها ، وتطوير المجتمعات التى لم يكن لها حظ فى التطور الصناعى . وتعمد تعديل البنيان الاقتصادى والمستويات الاقتصادية قد أخذ يزداد انتشاراً فى الدول والمنظمات التى تعتمد على خطط تتضمن قدراً من التقييد . وهكذا نجد أنه فى عدد من المجتمات انتهى استخدام القوة للمحافظة على موقف اجتماعى معين، وحل محله استعمال القوة لإحداث التغيير . ويكون الشعور بوطأة التغيير بقدر إتيانه عن طريق التقييد ، أو عن طريق استخدام النفوذ لحمل الآخرين على سلوك معين .

التفاعل والمقاومة

سواء أجاء التغيير نتيجة لضغط حالة معينة ، أوجاء نتيجة دافع مستقل ، أوجاء مفروضا من الخارج ، فإن المعنى الذى لا مفر منه هو أن التغيير تأثير مجموعة اجتماعية على غيرها . إذا وضعنا هذا نصب أعيننا فإن مقاومة التغيير التى يلاحظها من يمسهم التغيير ، ومن يحللون عملية التغيير ، يمكن فهمها على نحو أسهل. وإذا نظرنا إلى فكرة مقاومة التغيير على أساس التفاعل فإنها تستحق أن يعادفيها النظر لما تتضمنه من غموض ولبس، ففى تضارب المصالح والنفوذ والقوى، الذى يحكم علاقات من لهم علاقه بالتغيير ، فإن الذى يحاول أن يحمل غيره على التحرك يميل إلى الاعتقاد بأن الآخر يقاومه بغير مبالاة .وتفسر هذه المقاومة غالباً بأنها تعويق ، أو بأنها نقص فى الطاقة وقابلية التلاؤم ، لاعلى أنها مقاومة إيجابية، وأنها جزء من نظام تكتيكى. فالواقع أنه ينبغى النظر إلى ما وراء هذه المقاومة ، إلى العوامل التى قد تختلف فيما بينها أبعد الاختلاف تبعاً للموقع الذى تحدث فيه هذه المقاومة .

وحين ولا يكون التغيير مفروضا من الخارج فإن معارضته قد ترجع إلى اعتبارات الطمأنينة والأمن التى أسلفنا الكلام عنها ، أو إلى مجرد الأضرار التى ستلحق بمن سيتأثرون بالتغيير . وهذه المقاومة تكون واضحة حين يتضمن تغيير تكنولوجى أو اقتصادى إجبار الناس على تغيير مساكنهم أو أعمالهم . وتشعر

السلطات العامة أو أصحاب العمل بالدهشة لما يجدونه من التحفظ الذى يلقى به العمال تغييرا مفروضا عليهم، لايحمل إليهم موقفاً أحسن من موقفهم الأول .

وهكذا فإن من يبادرون بالتغيير أو ينظمون عملياته — إذا اشتكوا من المقاومة التى تواجههم — إنما يعبرون عن خيبة الآمال التى كانت تداعبهم .

وفضلا عن ذلك ، فإنه حين يتهم أحد الفريقين غيره بالقصور الذاتى ، على أساس رفضه للفرص الجديدة لتحسين ظروفه ، فقد تكون هذه المقاومة المزعومة راجعة إلى أسباب بالغة التنوع ، بحيث لا يصح أن يقدم لها تفسير واحد. فالسلبية بالنسبة لموقف من المواقف، وهو ما يدعى مقاومة ، يمكننا إذا نظرنا إليها نظرة عادلة من الزاوية الأخرى ، أن نراها تعبيراً عن الزهد فى التغيير لا أكثر ولا أقل . ذلك أن التوتر العقلى الذى يشجع على التغيير ، وتصور الزمن على أنه تطورى ، قد لا يكون له وجود فى التكوين العقلى لبعض الأفراد . فى هذه الحالة تكون المعارضة مجرد اختلاف فى الموقف . وإذا أردنا التبسيط قلنا إن العقبات المادية التى لايفطن إليها الشخص الخارجى قد تحول دون المبادرة إلى التغيير . وهذا ما يحدث حين يرسم صانعو التغيير خطة لإيجاد الرغبة فى التغيير ، فتفشل هذه الخطة عن إيجاد الوسائل الكفيلة بتوجيه الولاء إلى الأهداف المنشودة .

وأخيراً يوجد نمط من المقاومة لايعدو أن يكون موجها ضد من يستهدف التغيير تحسين أحوالهم . وقد يوجد هذا النمط من المعارضة فى حالات كثيرة حين يستهدف التغيير حماية طبقات اجتماعية معينة : حين نجد مثلا أن الدعوة الى تكافؤ الفرصة فى التعليم يعارضها الجامعيون من أتباع مالتوس .

وفكرة المقاومة التى يمكن تفسيرها على أساس كراهية القيود ، أو زلزلة دواعى الطمأنينة والأمن ، أو الزهد فى التقدم ، هذه الفكرة قد تبدو بسيطة ، ولكنها أقل بساطة مما تبدو . فالمفهوم النفسى الاجتماعى لمقاومة التغيير قد بولغ فى تقديره . إنه يقدم تبريراً مريحاً لخيبة أمل المجموعة التى تحاول تغيير الآخرين، أو التى ترى أن الآخرين يجب أن يغيروا من أنفسهم . وكثيراً ما يكتشف فى التحليل الأخير أن الأمر لايعدو مقاومة إحدى المجموعات لسلطان مجموعة أخرى ، أو مقاومة المخطط الذى يتعالى عليهم ويتصرف معهم تصرف الآلهة .

تنافر فى عملية التغيير

التغيير الاجتماعى يحيى الاختلافات والمنافسات والصراعات أو يؤكدها. وقد يحس من يفرض عليهم التغيير بعدم الطمأنينة . أما المسئولون عن إحداث التغيير فى الآخرين فينظرون إلى ذلك على أنه تبلد أو قصور ذاتى . والطريقة التى يفسر بها صانعو التغيير مقاومة التغيير تبين إلى أى حد يؤدى اختلاف مواقف من يعنيهم الأمر إلى التأثير فى تصورات كل منهم لموقف الآخر. وجدير بنا أن نذكر عدداً من الآثار المترتبة على تعارض المواقف .

إن تصور التحولات وردود الأفعال على هذا التصور كثيراً ما يبدو كأنه أثر من آثار تواجد التدهور والتقدم . ولقد أشرنا إلى الأثر المزعج لتقابل النماذج الذى يعرض المجموعة لجذب فى اتجاهات متقابلة ، وتناقض وجدانى بين العراقة والمعاصرة . وقد لاحظنا أمثلة على ذلك فى محاجر جنوب فرنسا ومجمع مدنى حديث فى صقلية ومدن فى إفريقيا . يضاف إلى هذا آثار التزامن بين التدهور والتقدم . وفى حالات كثيرة تتكدس لإحدى المجموعات مزايا متزايدة على حساب مجموعة أخرى . والتحولات التى تحدث فى المدن ذات النشاط الاقتصادى المتدهور مثال على ذلك . فالمجموعة التى تمثل النشاط التقليدى والقيم التقليدية تدافع عن نفسها ضد التغيير الذى تؤيده مجموعة غيرها مقتنعة بفائدة التغيير ، وقادرة مادياً على تحمل مخاطره . فصناعات كثيرة متدهورة – كصناعة النسيج – تحارب التغيير لتحتفظ لنفسها بأيد عاملة رخيصة ، فتعمل على تأجيل إقامة الصناعات الضخمة التى قد تمنح للعمال أجوراً أعلى . وحين يتم لهذه الصناعات الاستقرار آخر الأمر ، فإنه توجد مجموعتان من العمال ، بين مواقفهم المهنية والاقتصادية ومشروعاتهم للمستقبل فروق أساسية . وقد لوحظت هذه الظاهرة فى ظروف كثيرة فى المناطق الريفية حيث يعيش فلاحون معتمدون فى عيشهم اعتماداً كليا على ما يستخرجونه من الأرض ، يعيشون جنباً إلى جنب مع العمال الزراعيين المستخدمين فى الصناعة ، الذين يستطيعون بأجورهم من هذا المصدر أن يكونوا أكثر ثروة ، وأقدر على المنافسة فى السوق الزراعية من جيرانهم . ولا يوجد دائما مبرر للمعارضة من جانب الفلاحين الأقل حظا ، إذا نظرنا إلى الموقف الاقتصادى والاجتماعى من حيث هو كل ، وللمدى الطويل . ولكن هذه المجموعة لاتدرك إلا النتائج العاجلة جداً لعملية التطور ، فتجدها غير مواتية لها ، وهى أعجز من أن تقدر المزايا النهائية التى قد تحصل عليها من التطور .

أما من يتأثرون على أنحاء متغايرة بحركة بعينها ، مثل تعصير مصنع ، أو التطوير الصناعى لإقليم فقير ، فهم يتعرفون على جوانب شديدة الاختلاف من هذه الحركة . ولكن إذا كان التغيير متعمداً

ومفروضاً بالقوة أو بسطوةالنفوذ ، فإن مجموعة تفرض أفكارها على الأخرى . ويكون التباين بينهما كاملا . فى حالة التغيير المفروض بالقوة تواجه من سيشملهم التغيير اعتباران يدعوان إلى القلق : أولهما يتعلق بنوايا وخطط صانعى التغيير ، والثانى يختص بما يتعرض له التنفيذ العملى من مزالق وأخطار . أما صانع التغيير فلا يتعرض إلا للأمر الثانى . الذى يشمله التغيير يحس بانعدام الأمن ،وهذا عبء يضعه الضغط الاجتماعى على كاهله . أما عدم الأمن من جانب مؤيد التغيير فيحفزه إلى مقاومة مجهود «مستقل». وفى حالة التغييرات التى تتضمن قيوداً تتسع مسألة الخلف بين صانع التغيير وموضوع التغيير ، وهذا أو ضح من إن يحتاج إلى بيان . ومن جهة أخرى فإن الاختلاف بين مواقف الأطراف المختلفة فى التغييرات التى تتم عن طريق الاستمالة والاقناع يكون أقل وضوحاً . فهنا يكون قلق الداعية أعظم من قلق صانع التغيير الذى يعمل فى موقف من القيود التعسفية ، يزداد بجهله النسبى بردود أفعال الأفراد الذين يتعرضون لتأثير عملية التغيير . وهكذا نجد وضعاً شبه متماثل هندسياً. فإذا كان المعرضون للتغيير والصانعون للتغيير يعانون من القلق بنفس الدرجة فقد يدعو هذا إلى الاعتقاد بأن التفاعل الذى يعمل عمله محكوم بعلاقة تعاونية إلى حد ما. ولكن المواجهة بين هذين القلقين قد تؤدى إلى أثر تراكمى. معنى هذا أنه سيكون هناك اختلاف ذو مغزى فى الطريقة التى تظهر بها آثار المفروض والتغيير الذى يتم عن طريق الاستمالة. فى حالة التغيير التعسفى يظهر القلق من جانب المسئولين حين تتقدم عملية تحقيق التغيير ، عندما يشعرون بالفرق بين النموذج المحتذى والواقع . وفى حالة التغيير الذى يتم عن طريق الاستمالة قد يلاحظ التردد بمجرد بدء تنفيذ عملية التغيير . وقد يؤدى هذا إلى الإبطاء فى هذا العملية أو إلغاء أثرها . ولكنه أيضاً قد يجعل من الممكن تصحيح مشروع خاطئ أو التخلى عنه منذ البداية

وطوال عملية التغيير توجد اختلافات بين مواقف من يعنيهم الأمر . والزمن يلطف من أثر الاختلافات . وكل مرحلة من العملية تؤدى إلى خلق مواقف جديدة . هذه الاختلافات لها أثر خاص . هو الإخلال بميزان الثقة بين مؤيدى التغيير والمتعرضين للتغيير . فى البداية تكون حماسة المؤمنين بالتغيير والمستفيدين منه متعارضة مع التحفظ والشك من جانب من جرفوا رغما عنهم فى تيار التغيير . بعد ذلك تنعكس هذه المواقف . فبمجرد ظهور النتائج الأولى نجد أن من فرض عليهم التغيير يبدون علامات الثقة والولاء . بينما الخوف والفتور يصيبان مؤيدى التغيير ، حين يتبينون صعوبة مشروعهم ، وحين يكونون قد نزفوا طاقتهم وإيمانهم فى معارضتهم للمقاومة أول الأمر . وهذا بدوره ينزف ثقة الأتباع الذين كانوا بدأوا يتغلبون على شكوكهم الأولى . ويمكن ملاحظة ذلك حين نقابل بين مجموعة تتدهور اجتماعياً واقتصادياً ومجموعة تسير قدما إلى الأمام .

وفى خلال المواجهات مع السلطة تتراءى صور زائفة عن نوايا مؤيدى التغيير . وتأثير الشائعات أثناء عملية التحويل معهود معروف . وقد تمكنا خلال دراسة التحولات الصناعية فى فرنسا من أن نجزم بأن مثل

هذه الشائعات قد تكون المصدر الأصلى للمعلومات فى أوقات الأزمات(١) . لهذا فالمجموعات المعرضة للتغيير ، والتى لاتستطيع أن ترى غير خطواته الوسطى ، يجب أن تقدم لها المعلومات التى تمكنها من إقامة النموذج القوى للأهداف المنشودة . ولكن الإعلام له حدود لايتجاوزها . فالصورة الدقيقة التى يتوخاها صانعو التغيير لن تقضى على ما ينزله التغيير من أضرار بمن يفرض عليهم . فتبادل المعلومات لايقضى على المعارضة من جانب الحقائق الصلبة التى تقف فى وجه مشروعات الانسان . وإنما يستطيع الإعلام أن يلقى الضوء عليها . وبهذا يكشف عن الصراعات فى ألوانها الحقة . والزوايا المختلفة التى ينظر منها إلى التغيير تتيح الفرصة لسوء الفهم ،متعمداً كان أو تلقائياً ، الذى يغشى الاتفاق أو الصراع . وقد يكون من المفيد أن نلقى نظرة إلى بعض أمثلة الزيف ، لأن النظرة الحقة إلى هذه الظاهرة الاجتماعية من شأنها أن تقلل من فرص الخطأ أو الفشل .

الصور المتبادلة وتبادل الصور الخادعة

بصرف النظر عن الظواهر المرتبطة بعدم الدقة فى نظرة المشتركين فى عملية التغيير إلى شركائهم ، فإن وضع أى تغيير موضع التنفيذ قد يمنى بالفشل لعدم الإحساس حتى بمجرد وجود بعض هؤلاء الشركاء ، أو سياق التفاعل الذى يحدث فيه التغيير . ويؤدى هذا الخلل إلى ظهور تغيير مستقل مطلق خادع . والمجتمعات التى عقدت العزم على التقدم ، واندفعت فى طريق التغيير ، أو فرض عليها تغيير يهدد بقاءها ، تبحث عن حلول مستقلة ، ناسية أنها تكون جزءاً من نظم سياسية واقتصادية وتكنولوجية يعتمد بعضها على بعض . وهذا أمر يجب أن يؤخذ فى الاعتبار . وذلك مايحدث غالباً فى فترات الحماسة العامة للتنمية ، إذ تفشل جهود كثيرة لعدم كفاية الموارد اللازمة لها . كذلك يحدث هذا كثيراً فى أوقات الأزمات ، وفى حالات تدهور البناء الاقتصادى ، مثل ما لاحظه كاتب هذا المقال عن التحول الصناعى فى فرنسا ، فإن المحاولات المتقطعة لإعادة التنظيم لم تدخل فى حسابها المعطيات الاقتصادية الخارجية ، فأدى هذا إلى حلول جزئية أو إلى مبادرات مبالغ فى طموحها . وهكذا نجد أنه فى صناعة القبعات التى عانت من أزمة هددت وجودها ، أقيمت فى نفس الإقليم صناعة بلاستيك متخصصة ، فأثار هذا محاولات هنا وهناك لتحويل بعض مصانع القبعات إلى مصانع لإنتاج أدوات من البلاستيك . وعلى نحو هذا تحاول مدن الأقاليم الصغيرة ، بنفقات باهظة ، تشجيع إقامة صناعات ليس لإقامتها مبرر اقتصادى معقول .

---

(١) S. Moscovici & & F. Lantier, "Etudes sur la concentration géographique des siéges d'extraction minière, Bull, CERP, 1967 (4) p. 429 — 35.

وحين تبرز شخصية من الشخصيات المشتركة فى التغيير ، فقد يخطئ الآخرون ، فيبالغون فى الثقة به ، أو الشك فيه . والذين يسرفون فى الثقة يخطئون فى فهم موقف شركائهم ، فقد يبدو لهم موقف معتدل محافظ موقفاً ثائراً ثورة جذرية . ورجل الصناعة القادم إلى إقليم يعانى من البطالة الجزئية — مثلا — يجد نفسه وقد نسبت إليه كل الفضائل . فبادرته تتيح فوراً فرص العمالة . فيفهم هذا خطأ بأنه قرار بتغيير كل النموذج التقليدى لعلاقات العمل . وقد لوحظت هذه الظاهرة حين اتبع مبدأ اللامركزية فى الصناعة وأقيمت فى منطقة تعانى من أزمة . وقد أثبتت دراسة التحول الصناعى فى فرنسا أنه إذا توسعت الصناعة فى مدينة إقليمية تعانى من انهيار صناعة النسيج بها ، فإن قوة العمل تقاوم تغيير وسائل الإنتاج والمطالبة بزيادة الإنتاجية ، تلك الأمور التى سبق لهم أن قبلوها فى الماضى على أنها ضرورية لبقاء صناعة النسيج ، اعتقادا منهم أن المصانع الجديدة لم يعد بها حاجة لمثل هذا التضييق [١] . وهذا الفشل قد يصيب الأمل المعقود على المصانع المستوردة من البلاد المتقدمة صناعياً إلى البلاد المتخلفة صناعياً . فهذه المشروعات ترتبط بها نوايا اجتماعية لتشجيع العمالة . فإذا لم تتحقق أسطورة العصر الذهبى ، أو حين تختفى ، وحين يؤخذ إتباعه بالإنجازات التى تمت نتيجة عملية التطور ، نظر إلى الزمن فى منظور مستقبلى جديد ، يبدو لصانعى التغيير أنه الطريق المؤدى إلى الخير العميم .

وعلى العكس من ذلك نجد أن الذين يقاومون التغيير ، سواء قبل حدوثه أو بعد أن ظهرت عليه أمارات الزيف ، ينسبون إليه كل الصفات المزعجة ، وينسبون إلى شركائهم كل نقيصة . وقد تعمل عوامل مختلفة تماما ، إذ يختلط الضغط الراجع إلى أشخاص بالضغط الراجع إلى أشياء . وفى خلال عمليات التغيير التعسفى تكون النتائج غير المواتية نتيجه لظروف لم يتكهن بها ، مما ليس له علاقة بالتغييرات نفسها أو بصانعها . . . ولكن هذه النتائج غير المواتية تنسب إليه . والنكسات الاقتصادية ذات الأصل الخارجى التى كان لابد أن تقع حتى ولو لم يكن هناك تغيير ، تنسب إلى السلطة التى أخذت على عاتقها إصلاح الأحوال . ويظهر كباش الفداء فى هذا المضطرب ، إذ ينسب أصحاب السلطة الخطأ إلى ظروف لم يكن إلى رؤيتها سبيل .

وسواء أكان من يتخرطون فى التغيير يجدون أنفسهم فى حضرة غرباء ، أو يجدون أنفسهم فى مواقف تظهر الشركاء ذوى القدم الراسخة فى ضوء جديد ، فإنهم عن طريق القصور الذاتى فى التصور يفترضون أن شركاءهم ينظرون إلى الأشياء نظرتهم هم . والإسقاطات الجماعية من هذا النوع التى تشوه المطامح بتعمد إغفال الفروق ، هى الأساس فى الفشل المتكرر لعمليات التحويل المتعمدة . وبخاصة تلك التى تشمل أصحاب ثقافات متعددة . وصانع التحويل فى الموقف السياسى ، أو النشاط الاقتصادى يتعرض

---

(١) D. Vidal, 1967, & cit.

لهذا الخطر ، الذى ينشأ بطرق لاحصر لها : فمثلا المقاول الذى هدفه الاقتصادى الشخصى تكديس الثروة ، يسقط مطامحه على العامل الذى يمنعه ضيق موارده من الشروع فى جمع رأس مال ، والمصلح الاجتماعى يصف المجتمعات المغلقة التى يحكمها حكام أقوياء ، دينيين أو عنصريين ، بأنها معرضة لفقد صفاتها الخاصة من أجل تحقيق الوحدة الوطنية . فبسبب هذا الجمود فى النظرة يتعرض المشتركون فى عملية تطوير إلى خطأ حسبان أن المسئول الجديد مثل سابقه : فى صناعة القبعات التى درست فى فرنسا كان العمال متعودين تماما على العلاقات الشخصية إلى أقصى الحدود مع أصحاب العمل . فكانوا يريدون من رجال الصناعة الجدد أن يتصرفوا معهم بالطريقة التى كان يتصرف بها رؤساؤهم التقليديون السابقون(١) .

وعدم الفطنة إلى اختلاف الموقف الجديد عن الموقف القديم خطر قد يأتى فى أعقابه بخطر جديد ، بسبب الطبيعة غير المحددة للتطورات الاجتماعية . فينسب أحد الشركاء شريكه إلى نموذج عتيق من نماذج القيم والقدرات والسلوك . والدراسات التى أجريت فى فرنسا عن تحول عمال الزراعة إلى الصناعة تثبت أن أصحاب الأعمال ظلوا زمنا طويلا يصفون العمال الجدد بالفلاحين (عدم الاشتراك فى نقابات . اعتبار صاحب العمل أبا . عدم المرونة الكافية . حب العمل فى الهواء الطلق . الارتباط بالأعمال الزراعية المناهضة للصناعة) بينما هؤلاء العمال كانوا قد تأثروا بالفعل بالطابع الحديث للزراعة ، وبالتغييرات التى تمت فى المجتمعات الريفية فى فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية(٢) .

وليس من الضرورى أن تكشف مواقف التغيير عن عداوات . بل لقد تخفيها ، وقد يجبر الجميع على العمل فى إطار التعاون فيبدو بينهم انسجام وهمى . ولا يكاد الخطر يزول حتى تعود العداوات إلى الظهور . ويرينا التاريخ السياسى للأمم أمثلة كثيرة لهذه الظاهرة . فقد مرت بانجلترا فترة اتحاد خلقتها مخاطر الموقف أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتلت هذه الفترة عودة للوعى الطبقى ، وتعارض المصالح بين مختلف الطبقات الاجتماعية ، وأدى هذا إلى مشروعات إصلاحية ضخمة . كذلك شعرت شعوب إفريقيا بفائدتها لقوات فرنسا أثناء الحرب ، فتشجعوا على المطالبة بالمساواة والاستقلال للمستعمرات بعدها . وحركة النضال من أجل التحرر الوطنى لها أثر مشابه ، لأنها تخفى الصراعات الاجتماعية ، التى لا تلبث أن تعود إلى الظهور بعد نيل الاستقلال . وعلى نطاق أضيق من هذا يظهر ذلك التفاعل فى مواقف التحول الصناعى . ولقد وصف س . موسكوفيسى ذلك فيما يتعلق بأزمة صناعة القبعات . فالعمال يساعدون على حماية الاقتصاد المحلى ببذل جهد خاص أثناء بداية العمل فى صناعات جديدة ، وهم بهذا يبعثون

---

(١) S. Moscovici, 1961, & p. cit.

(٢) G. Barbichon, "Le passage de la population active de l'agiculture à l'industrie, "Tendana et Valontés de la Société franscaise p. 38 - 51, Paris Futuribles SEDELS, 1924, 501 p.

الآمال التى تسفر عن لاشئ بمجرد انتهاء الحماسة . وبهذه الطريقة جرى تحويل الزراعة الفرنسية ، فقد بدأ ذلك بروح الزمالة الطيبة بين الجميع . وقد تبين فى النهاية أنه إنما ينفع كبار منتجى الحبوب، بينما اعتقد المنتجون الآخرون أنهم قد شاركوا بجهود ضخمة فى حركة لاتخصهم فى الواقع . هذه النظرة المؤقتة للوحدة يدعمها تعقيد التفاعلات التى تتم على نطاق واسع على أساس التغييرات المخططة . فحين تضطلع السلطات بإجراء تغيير ، فإن هذا يؤدى أحيانا إلى تحالف مجموعات كانت متنافسة حتى ذلك الحين .

التفاعل المفتوح

الصور تستحث التغيير إذا كانت تعين على تشكيل نماذج قوية تلهم أنصار التغيير ، وتبعث الطمأنينة فى نفوس من يتعرضون للتغيير . ولكن آثارها تكون مقلقة إذا كانت تخفى النوايا الحقة للتغيير . فعملية التحويل تكسب فى عملها فى صراحة تامة . فخروج صانعى التغيير إلى الجماهير يعين على محو الخداع ، والقضاء على بعض المناورات . ولكن حتى إذا كان اللبس قد انقشع فإن الصدام الكامن فى التفاعل الاجتماعى يبقى . وقد أخذ يظهر بالتدريج فى العلوم الاجتماعية اتجاه جديد يجعل محور عنايته الآثار الدينامية الإيجابية للصدامات العلنية. فالآن صارت المواجهة الصريحة موضع الدراسة ، إلى جانب دراسة تنسيق الاتصالات والإحصاءات . فالتغيير يأتى عن طريق الصراع . وفى بعض الأنظمة لايظهر الصراع ولايحل إلا فى أثناء الأزمات . من هذا يتضح أن الصراع أداة للتغيير فى المنظمات الاجتماعية من كافة الأنماط .

ومزية المناقشة الصريحة ، بعكس المناقشة التى يخفى فيها كل فريق أعمق أفكاره ، أمر مشكوك فيه مع ذلك . فنظرية المباريات الرياضية التى يشترك فيها عدة لاعبين قد علمتنا كيف نألف مفهوم عدم اليقين فى الصراعات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية . فهل فى إحداث التغيير ، أعنى فى إقامة نظام جديد ثابت ومستقل للعلاقات الاجتماعية ، هل ينبغى أن نلجأ إلى كل من سياسة السرية وسياسة المواجهة فى وقت واحد. أم هل نختار طريقا من الاثنين ؟ من الخطر أن يجاب على هذا السؤال إجابه قاطعة . وخير من ذلك أن نقول إنه من غير الممكن تقديم صيغة عامة يمكن الدفاع بها لتقرير الانفراد بسياسة أو الجمع بين السياستين على أساس تحليل استراتيجيات المعلومات الناقصة وعلى أساس استراتيجيات المعلومات المفتوحة . فكل منها يتبع على أصوله الخاصة . فمثلا التجارب التى أجراها علماء النفس الاجتماعيون على (النفوذ) تتعلق بوحدات اجتماعية صغيرة فحسب . ولاتزال ملاحظات علماء الاجتماع الخاصة بوسائل الاتصال محدودة النطاق . وإلى أن يتم تقدم جديد فى مجال هذا البحث ، وتفحص النتائج فحصاً دقيقاً ، فإنه يمكن توجيه

الاهتمام إلى عدة نقط للإشارة إلى الأساس الذى يقوم عليه الاختيار بين سياسة السرية وسياسة المناقشة الحرة :

يمكن القول بأن الكشف عن النوايا يكون ضروريا إذا كان التعاون لازما لفترة طويلة . وقراءة التاريخ وتجارب علم النفس الاجتماعى على تعاقب الاستراتيجيات التعاونية والتنافس تفيد جدا فى هذا الصدد . فمثلا قد يكون من المعقول أن نقول بأن سياسة السرية قد تؤدى إلى مركز من مراكز القوة عن طريق « تحييد » المعارضة ، أى شل حركتها ، هذا على أن يكون التصارح تاما بين المستفيدين بالتغيير . ولكن هذا يفترض على الأقل وجود مسافة اجتماعية بعيدة جداً بين فريق المعارضين الذى يجب أن يستبعد ، وفريق الشركاء الذى يجب أن يقتنع بأن المعارضين قد انطلت عليهم المناورة ، وإذا كانت العلاقات بين صانعى التغيير والمتعرضين له غير قائمة فقط على الضغط المادى . وإذا أريد لهذه العلاقات أن تدوم (كعلاقات العمال بأصحاب العمل) فإنه يجوز القول بأن الإيضاح الكامل للنوايا على الجانبين لايقل نفعاً عن المناورات التى تقدم صوراً مشوهة للفريقين . واختيار إحدى السياستين أو مزيج منهما قد يعتمد على ما إذا كان المعارضون قد يصبحون حلفاء أم يستحسن إسقاطهم من الحساب ، وما إذا كان التغيير المزمع يراد له الدوام والثبات ، وما إذا كان التحالف سيكون اختيارياً أو إجبارياً . وإنما ذكرنا هذه العوامل لكى نبرز الازدواجية المهمة بين الصراحة والتكتم فى التفاعل ، والحاجة إلى تميز واضح تبعاً لطبيعة التغيير ومراحله حين يجرى التفكير فى الطرق الممكنة للتصرف .

وعلى العموم فنحن نخدع أنفسنا إذا اعتقدنا أن تبادل الرسائل الشفوية يكفى لإحداث تغيير . إنه من المعروف أن المواقف والمسالك الجديدة تنقل بوسائط ليست رمزية إلى هذا الحد ، مثل معاناة التجربة جزئيا أو على الأقل شهود التغيير . ومن المعروف أن هذه العملية تعززها ظروف ضغط قانونى أو تكنولوجى أو إدارى أو نحو ذلك مما يستطيع صانع التغيير أن يلجأ إليه حسب المركز الذى أحرزه أثناء الصراع على السلطة

وفنون الاتصال التى تهدف إلى نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن ، كان المأمول أنها تستطيع حل أى صراع ، وإقامة نظم يسودها الوفاق والاتساق . لكنها فى الواقع لاتصيب موطن الإقناع من المعارضة . وميزتها الرئيسية أنها تعطى الشركاء صورة أصدق لبعضهم عن البعض ، تجعل من الممكن أن تخلو المواجهات من الصخب . وبهذا تقل تكاليف التغيير بالنسبة لكل الأطراف ، حين يفهم التفاعل الاجتماعى على أنه صراع المصالح والأمانى والمفاهيم العملية والأيديولوجية . وليس صراعاً تبعثه مقاومة على غير أساس ولادوافع عاطفية معادية . والانتقال فى العداء الأعمى إلى المفاوضات القاسية علم على هذا الاختلاف الذى حدث .

وقد يبدو أن نظرات مجموعة معينة إلى الصراعات تأخذ أشكالا نظامية . فبعض المجموعات لها نظرة انتقائية لصراعات المصالح واختلاف وجهات النظر . وهذا يجعل من الصعب حل الصراعات ، ولكنه يضيق احتمال الكشف الفجائي عن الخصومة الكامنة . وعلى العكس من ذلك توجد مجموعات أخرى تحاول أن ترى المصالح المشتركة بينها وبين الخصم . وهذا يسهل حل الخلافات الاجتماعية المحدودة . ولكن هذه المجموعات تنكر وجود انقسامات وعداوات ، وهى أكثر تعرضاً لأن تفاجأ بانكشاف العداوات الأساسية . ولكن قل من مجموعات البشر ما يتميز بالقدرة على الجمع بين النقيضين ، التعاون والصراع .

والمجموعات التى تتعرض سلامتها للخطر الخارجي دائما قد تنتفع بالظروف المؤدية إلى التفاوت فى فى إدراك التفاعل داخل المجموعة (إن لم يشمل هذا أيضاً التفاوت بين المجموعة وأشخاص من خارجها) ، وفى مجموعات الأقلية مثلا تقوى الروح الطائفية فى وجه التهديدات الخارجية ، ويزداد الولاء للقيم الثقافية داخل الطائفة ، بينما داخل الطائفة توجد منافسات اقتصادية بين المنتمين إليها .

وإذا حدثت المواجهة الإيجابية التى تعجل بالتغيير ، فإن المجموعات ذات الشأن يجب عليها أن تتدبر النماذج المختلفة المفروضة على أفكارهم . وظروف المواجهة تختلف حسبما يكون التغيير داخل فرقة اجتماعية واحدة أو يشمل مجموعات مستقلة . فى حالة التغيير من الداخل لاتظهر العوامل الحقة فى الصراع بفضل سابق ارتباطها وتداخلها لقوة الوشائج . أما التفاعل العلنى فلا يكون ممكنا إلا إذا وجدت مسافة كافية بين الأطراف التى سبق ارتباطها ببعض المشاعر العاطفية . وبهذا تتعارض المثل والنماذج . أما فى حالة التغيير من الخارج ، حين لاتكون المجموعات يربطها اتصال وثيق . فإن الذى يمنع التفاعل الصريح هو عدم وجود عامل مشترك بين النماذج التى تتوخاها الأطراف المعنية . وإذا كان التغيير يشمل مجموعات مختلفة حضارياً كان الأمر بالغ الحدة .

وفى علم الاجتماع يوجد دائما ميل إلى المبالغة فى تبسيط « التغيير » . ويوجد لون من المركزية الاجتماعة فى هذا المفهوم . إن إحدى المجموعات تريد أن تحذو غيرها حذوها فى الحركات التى نشأت بها . وللمراقبين الغارقين إلى أذقانهم فى عمليات التحول أن ينتهوا إلى أن التغيير حتمى ولامفر منه . فإذا لم يقبل التغيير عللوا هذا بمقاومة التغيير . وهى فكرة غير موضوعية ، من وحى طرف واحد .

ومن المستحيل أن نوغل فى الظواهر المرتبطة بالتغيير دون تبين طبيعة التحولات . ومدى التبعية التى تتضمنها : هل التغيير تفرضه الطبيعة ، أم التقدم التكنولوجى أم النشاط الاقتصادى ؟ هل هو تغيير أجرى عمداً فى مجتمع حر ؟ هل هو تغيير يجرى بوسائل مراوغة مريبة ، أم هو تغيير مستقل فى هدفه ؟ هل صاحب التغيير يستهدف صالح نفسه فحسب ؟ هل هو تغيير جزئى أم تغيير شامل متعمد ؟ والطريق إلى التغيير

الاجتماعى متعدد المسالك ، يكشف عن اختلافات وصراعات وعداوات . والهوة التى تفصل بين أبطاله يعمرها أكثر من تيار واحد . والخط الأصلى لكل من الأبطال جدير بالتحليل .

وفى مواقف التغيير تتكون علاقات جديدة بين الهيئات الاجتماعية والحقائق المادية . وقل من هذه العلاقات ما يبنى عن غير طريق الصراع . إن التفاعل الذى يتمخض عن التغيير لايمكن وصفه ببساطة على أنه تأثير النماذج التى يعرضها صانعو التغيير . ذلك أنه لكى تغير لا يكفى أن ترى الأشياء على نحو مختلف ، بل لابد أيضاً من أن تقاوم .

إذا نظر إلى الصور على هذا الضوء أمكن اعتبارها تحسينا وتنقيحاً لأعمال أفراد جاءوا أوجاءت بهم التفاعلات الاجتماعية إلى لجة تيار التغيير .وهذه الصور تسهم فى القضاء على نواحى البلبلة التى تطبع كثيراً من ردود الأفعال عند صناع التغيير ومن يتعرضون له ، الذين يتأثر أمنهم دائما بدرجات متفاوتة . ويوجد القلق بشأن مستقبل تطور العمليات التى تخرج من سيطرة من أطلقوها ، وبشأن نوايا الأبطال ، أعنى صانعى التغيير والمتعرضين له . وموقف البلبلة والحاجة إلى الطمأنينة والاستقرار عاملان لايمكن إغفالهما من التحليل .

والحاجة إلى تقليل البلبلة أثناء عملية التغيير كثيراً ما تؤدى — وياللعجب — إلى الجمود فى تصور الجديد . ويكون نجاح التغيير على قدر استقلاله عن النماذج الخارجية . ولكن المحاكاة هى التى تدفع العمل الذى يتمخض عن التغيير ، فى المراحل الأولى على الأقل . وكذلك يوجد جمود فى التصورات المتبادلة بين مختلف الأطراف ، التى تصلبت فى جليد الريب القديمة ، أو التى صارت — وعلى حين بغتة — تؤمن بالمعجزات وخوارق الأعمال . وفى مواجهة من تطلب الثبات وطواعية الحركة يبدو أن الخبرة توصى بالأهداف المحدودة الملموسة ، والقاء الضوء على مسرح الصراع . وهكذا نرجو انه حين تمثل مسرحية التغيير— سواء انقلبت إلى مأساة أم لم تقلب — فإن وهم الوفاق والانسجام لن يخامر نفوس الأفراد .



بقلم • روبرت يونك
ترجمة • د. محمد جمال الدين الفندى

لكم أود أن أدون قصة الثورة العلمية التكنولوجية على شكل تاريخ لسلطان الخيال وقد نما وتزايد ، هذا الخيال الذى ظل قرونًا وقفًا على دنيا الأحلام والفن ثم لا أثر له على الواقع الاجتماعى والسياسى إلا طريق غير مباشر . أما الآن فأن اقتران الخيال بالعلوم الدقيقة وبإحكام الهندسة قلب أوضاع الحياة على هذا الكوكب . وفى ثلاثة أجيال بدل هيئة حياة ساكنيه بشكل جذرى أكثر مما بدلتها ثلاثون جيلاخلت . وملكة الخيال هذه التى ينعم بها الإنسان لها قوتها التى جعلت الإنسان ، وقد حفزته ثمار طاقاته الخلاقة ، يبدأ فى تغيير موقفه حيال التسليم بمصير محتوم ،فلم يعد للقوى الغيبية الثابتة عن الناس سلطان على حياة هذا الجيل أو الأجيال المقبلة كذلك ، وبالمثل انقضى سلطان قوانين التاريخ وتقلبات الحظ وأهواؤه، وإنما يتحكم فى هذه الحياة رؤى الإنسان نفسه التى تتراءى أمامه . . . وسواء رضينا أم كرهنا فإن المستقبل يبدأ فى ذهن الإنسان .

والذى يهمه أمر دنيا الغد أو بعد الغد،كما يتوقع أن تكون ، أو كما يحبها هو أن تكون ، ينبغى تبعًا لذلك أن يضع الخيال فى الكفة الراجحة من ميزانه – وهذه قضية لا يجرؤ الكثيرون من الناظرين فى المستقبل على التكهن بها ، وذلك لأن الخيال ما زال فى نظرهم موضع ريبة وشك – كما أنه مناف للمنطق إذ لا يعتمد عليه . وليس من المستطاع فهمه ، ولذا فلا مكان له عند التكهن المبنى على العقل ، إلا إذا روضنا الخيال كما نروض النمر وحملناه على الوثوب حتى ينفذ من الأطواق ، أو وضعناه كالوقود فى خزان السيارة حتى لا تكف آلتها عن الدوران .

والنظر فى المستقبل بهذا الشكل ، بتجاهله للخيال أو باتجاهه إلى التضييق عليه، يبعد كل البعد عن

كاتب المقال ، روبرت يونك : أستاذ فى جامعة برلين الفنية ، وقد أخرج سنة ١٩٦٩ بالاشتراك مع جوهان جالتونج كتاب « الإنسان عام ٢٠٠٠ » وله مؤلفات عديدة عن مشاكل المستقبل .

مترجم المقال ، محمد جمال الدين الفندى : رئيس قسم الطبيعة الفلكية بجامعة القاهرة ، وله مؤلفات عديدة فى هذا المجال ، كما أخرج بعض المؤلفات بالعربية والإنجليزية للمجلس الأعلى الإسلامى .

هدفه المناسب أو يعطى لهذا الهدف المكان الثانى ، والكثير من هذا الذى يحدث الآن والغرض منه التكهن بالأمور وكيف تكون فى المستقبل بالاستعانة بأدوات منسقة مدروسة ، إن هو فى الواقع إلا أداة تمنع تحقيق هذه الأمور ، إذ أنه الجدار الحاجز الذى يقف حائلا دون دخول كل طارئ غير منتظر ، فينبذ غير المتوقع فى سبيل الاحتفاظ بكل ما هو محسوب ومدروس ، ويفرض يقين اليوم على مجاهل المستقبل .

ومعالجة الموضوع بهذا الشكل يتفق مع تقاليد الناس المرعية ، فلكى يعيش الإنسان ويبقى ، وهو مخلوق له حيله ومكره ، كان عليه أن يثبت وجوده فى البرارى (فى تلك العهود السحيقة) وأن يبدأ بفرض طابعه على الطبيعة . وهذا (الإنسان الصناع) من الوقت الذى لم تكن له القوة على تشكيل بيئته فحسب بل الوسيلة لتبديل المستقبل — بل عن طريق التدمير الذاتى الشامل قطع خيط هذه الحياة قطعاً تاما — هذا (الإنسان الصناع) ما كان لنا أن ندهش إن كان يبدو فى هذا البعد قاهراً وفاتحاً ، ومع ذلك فمن المشكوك فيه أن يكون الإنسان ، وهو يسعى لتشكيل تطوره بيده ، قد أفاد الفائدة المرجوة من التجارب النقادة التى اكتسبها من بيئته الطبيعية ، وهذا أمر مشكوك فيه لأن الثورة العلمية التكنولوجية ، وقد وضعت فى أيدى أناس قصيرى النظر ، قليلى الإدراك ، كثيراً ما أفسدت هيكل الطبيعة الدقيق التوازن ، أو أبطلت مفعوله ، أو حتى دمرته تدميراً . فهل نحن الآن بصدد معاملة عالم الغد بالمثل ، وذلك بأن نقوم بتشويهه كما فعلنا مع الطبيعة إذ قطعنا الأشجار وصرفنا المياه وكسونا الطرق بالقار ؟ وهل باسم المستقبل نشن نوعاً من الحرب الوقائية ضد المستقبل حتى نجعله تابعاً طيعاً للحاضر ؟ .

وهذا الاتجاه الذى نراه بصفة أكيدة فى كل بحث يتناول المستقبل ، خصوصاً فى الدراسات طويلة

المدى عن الصناعة ، نرجو ألا يسود ،فليس المستقبل مجرد امتداد للحاضر ، ومعالجة موضوعاته من ناحية الكم يعطى صورة مبتورة من جانب واحد ، لأن شكل المستقبل يتقرر بصفة عامة بالتغييرات التى تحدث من ناحية الكيف ، وهذه تم وتأتى من حيث لا نحتسب ، ولا بد من أن نعتبرها بمثابة رفض للحاضر — إن لم يكن فى كليته فبالتأكيد من كثير من أوجهه المميزة له — وليست تثبيتا للاتجاهات السائدة . وقد يزيد فهمنا للدور الحقيقى للخيال إذا فرقنا بين الأشكال المختلفة التى يتخذها ، فهناك (الخيال المنطقى) ، وهو بصفة عامة الشكل الوحيد الذى يعترف به العلماء الآن ، وهناك أيضًا (الخيال النقاد) وكذلك (الخيال الخلاق) . والناظر فى المستقبل يجب أن يضع فى اعتباره كل هذه الأشكال ، أما اتخاذه أحدها والتركيز عليها فهذا يتبع ميوله الخاصة .

الخيال المنطقى والنظر إلى المستقبل

والمفتاح الرئيسى الذى يعالج به الإنسان فتح باب المستقبل هو الخيال المنطقى . ويمكن القول بأن هذا الشكل من الخيال ، وليس غيره ، يكاد يكون الضرب الوحيد المعترف به فى النظر فى المستقبل والتكهن به ، لأنه يسد الفجوة القائمة بين ما هو معروف فعلا وبين المجهول حتى الآن ، وذلك بطريق الانطلاق الذهنى فى المستقبل . أما استكمال الاتجاهات الشائعة على شكل خطوط بيانية مرسومة بعناية لتربط عدة نقط بعضها ببعض ، فيمثل أبسط مظهر لهذا النوع من النظر فى المستقبل ، وفى العشر السنوات الماضية بصفة خاصة ، تناول التنميق هذه الطريقة وزيد عليها العدد الكبير من النظم بالغة الإحكام ، مثل تحليل النظم المنسقة حسب المستقبل والتفكير التشكلى وإيجاد نماذج مثلى للبت فى الأمور ، إلا أن كل هذه المساعى — حتى تلك المحاولات (الطائشة) لتهيئة تصميمات جاهزة للمستقبل — كانت نتيجتها النهائية هى الارتباط بأسلوب الاستكمال المنطقى ، وحتى فى حالة (التنبؤ المعيارى) ، فإن أى هدف للمستقبل نفترض من بادئ الأمر أنه طفرة من الحاضر ، إلا أنه لا بد أن يكون ذلك بشكل يسمح دائمًا بتتبعه من المستقبل إلى الحاضر فى سلسلة من الخطوات المنطقية وذلك حتى يسبغ عليه العقل بركاته .

الخيال النقاد فى دور الطفولة

ومن ناحية أخرى فإن الخيال النقاد ما زال فى دور الطفولة ، وكأى شكل للرفض فهو كذلك مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأمر الذى ينقده ويرفضه أكثر مما يتصور ، فإنه حقًا قد ينقد النظام القائم للأمور حتى لقد ينقضها من أساسها . ولكنه كثيراً ما يسعى بدوره لكى يبرر مثل هذا الرفض فيسوق الحجج المضادة

التي تستند على المنطق ، فهو بذلك يبني حجته على مدركات يرى رفضها ونبذها ، فيضع نفسه موضع الارتباط بالنظام الراهن للأمور ، وهذا مما يجعل الفكاك الحقيقي الصريح إلى مجالات جديدة فعلا من المستحيلات . والخيال النقاد ، مثله فى ذلك مثل الخيال المنطقى ، تكتنفه كذلك الطرز المعاصرة من الأفكار والآراء ، ثم لا يستطيع منها فكاكاً .

ولا يتأتى للخيال النقاد أن يكون نافذ المفعول حقًا إلا إذا اعتبرناه مجرد معبر أو أداة للوصول ، فبكشفه عن نقط الضعف والأغلاط والمخاطر التي تنجم عن منطق الاستكمال وتجميع المعلومات المعروفة ، يستطيع أن يمهد الطريق لتمكين شكل آخر من أشكال الخيال ، وهذا هو الشكل الذى أود أن أجعله المحور الذى تدور عليه هذه الخواطر .

الخيال الخلاق والنظم

والخيال الخلاق لا يكتفى بعد النظم القائمة وتجميعها أو رفضها ، وإنما يسعى للانطلاق من هذه النظم القائمة (أو النظم البديلة لها التي يتصورها المنطق فى المستقبل) ، فيتبع سبيلا لم يطرقه أحد من قبل ، ويتخذ بداية جذرية وهو مصروف عن الحاضر وعن كل ما يتوقعه الناس ، ثم يبرز من هذا الحاضر بطريق الاستكمال ، ومثل هذا النسق مألوف فى تاريخ العلوم الطبيعية وفى تاريخ الحضارة ، إذ لا يمكن أن نعتبر أن الاشعة السينية أو طبيعة الكم أو الرسم التجريدى أو مسرح اللامعقول مجرد نتائج منطقية أو تطورات حتمية لآراء سابقة ، فهى بدايات جديدة صريحة تنتج بطريقة تلقائية أفكاراً وتقويمات تشكل انطلاقاً أساسياً من أى أمر كان معروفاً من قبل ، وهى بهذا أعلام على طريق الزمن ، ثم إنها تهيء لنفسها موضعاً فوق المنازعات السائدة التي يبدو ألا فكاك منها .

وحتى الفكرة الشائعة إلى حد كبير الآن ، وهى فكرة استكشاف العالم وسكانه استكشافاً منسقاً مبنياً على التعقل والتبصر والحجة والأناة ، كانت منذ قرون قليلة مجرد بداية جديدة ، إذ بينما كانت أنظار الناس الذين عاشوا خلال السنين الدامية التي اتسمت بها بداية العصر الحديث ، ما زالت مركزة على النزاع الدينى ، كانت بمنأى عن هذه المنازعات التي شغلت الجميع طريقة أخرى فى سبيلها للظهور للنظر فى بيئة الإنسان لفهمها وتغييرها .

وهذه الطريقة أو هذه الرؤيا ، على الرغم من أنها أطلقت فى القرن السابع عشر دوافع جديدة خلاقة ، إلا أننا لو حاولنا أن نجعلها قاعدة مطلقة خالدة نبنى عليها (قوانين) تمس تطور البشر فى المستقبل — كدأب الناس الآن عند ما يتخذون طرق التكهن العلمى المبنى على الخيال النقاد — لو حاولنا ذلك فلن

يدل ذلك على ضرب من الغطرسة فحسب بل على بعدنا الشاسع عن إدراك التاريخ . وقد صدق من أشار بأن التصورات الحاضرة الشائعة بين الناس عن العلم والتكنولوجيا فى المستقبل إن هى إلا دلالات على دنيا الحاضر أكثر منها إشارات إلى دنيا المستقبل ، فهى إنما تطلق الاتجاهات المعاصرة فى نطاق زمنى جديد ، والنتيجة لا تقل فى ضيق أفقها عن تهيؤات العصور الوسطى التى كانت تبشر بعهد يتوطد فيه سلطان الكنائس والأديرة ، عهد تسود فيه التقوى والعبادة ، أو إذا وصلت إلى النقيض فإنها كانت تنذر بعهد يتسلط فيه الشيطان ويتجبر وتنتشر الأوبئة ويعم الدمار والخراب .

ولكن هل من المستطاع حقاً الآن التكهن بهذا التفكك الشامل وهذه البدايات العقلية الجديدة وهذه البذور التى يبذرها الخيال الخلاق فتنمو فى المستقبل ؟. هل من المستطاع أن يتدبر أحد هذه الأفكار الحالمة المحضة التى تشكل خروجاً على الحاضر وعلى كل محاولة لامتداده ؟ . وألا تكون كل العقول إلى الأبد حبيسة (سجن الزمن) حبساً لافكاك لها منه حتى إن أى محاولة للفرار تعد ضرباً من الجنون ؟ . وهذا يبدو لأول وهلة مقبولا ، إلا أنه لو كان كذلك حقاً لما كانت هناك طفرات إلى سبل أخرى غير مطروقة ، ولما كانت هناك بدايات جديدة جذرية . والمسألة إذاً ليست فى إمكان وجود مثل هذا التفكير وإنما فى كيفية العمل والدأب على إبرازه أو على الأقل تشجيعه . فمن الناحية الأولى علينا أن ندرس العقبات التى تتصدى للخيال الحالم وهو ما زال فى أصوله الأولى . فإذا كان من المستطاع إزالتها أو تجنبها أو تخطيها فإن الخيال — الذى فرض سلطانه المطلق الخطير مستعيناً بالعقلية العلمية والتكنولوجية — هذا الخيال قد يستطيع أن يهيىء ضروباً من المستقبل مختلفة اختلافاً كلياً عن الحاضر الراهن . هذه الضروب من المستقبل يكون لها ضرورتها لاستمرار حياة البشر والمضى فى تطورهم ورقيهم .

الحقائق والبيانات والخيال :

والعائق الوحيد أمام الخيال اليوم هو الفكرة التى أدرجها العلم الحديث وعلم النفس من زمن فى طى النسيان ، تلك هى فكرة إدخال ما يسميه الناس (حقائق) أو (بيانات) فى آراء ومدركات جديدة ، فلا يعترف الناس بصحة أى من هذه البيانات ولا يحملونها على محمل الجد ، إلا إذا حددت وروجعت وقام البرهان عليها ساطعاً واضحاً لا لبس فيه حسب المعايير الحالية القائمة . ولكى تحصل هذه البيانات على (شهادة) بصحتها فلا بد من أن تجتاز امتحاناً حسب المقاييس المعترف بها ، وعلى أحسن الفروض قد يسمح من حين لآخر بتأويل جديد إلى حد ما للعوامل الثابتة ، وهذا التأويل قد يضيف معلومات جديدة ، ولكن هناك الحرص الشديد على ألا يكون لهذه المعلومات الجديدة على ضآلتها أى تأثير للعبث بالنظم القديمة وزعزعة أركانها .

وهذه المعالجة للأمور تعتبر (واقعية) مع أنها فى الحقيقة ليست من ذلك فى شىء ، لأنها تضع تفسيراً للحقائق فى غاية الضيق والجمود يعتمد على الكم لا الكيف ويعتمد على الزمن الحاضر ، ولذا فهى إذ تسلط أضواءها على الحقائق ترى المناطق التى تقع فى نطاق فهمها وتعمى عن غيرها من المناطق ، وهذه المناطق الأخرى — مناطق الغسق والظلمة — لا يستطيع أن يخترق حجبها إلا ضوء من نوع آخر ، ولا يتلقاها إلا أعضاء لها حساسيتها لنوع مختلف من الإدراك ، وهذه المناطق يتجاهلها الناس حتى الآن أو على أحسن الفروض يرجئون الاهتمام بها حتى يحين أوان مغامرة جديدة .

وينبغى أن يكون فى حساب الآراء الجديدة أن كل المشاهدات والبيانات مائعة وسريعة الزوال ، وهى كذلك عرضة للتطور والتغير والتبدل ، كما ينبغى ألا تعرض عن المشاعر والظنون وأحلام اليقظة والخواطر والرؤى وألا تقصيها عن دنيا العلوم ، بل يجب أن يفرد لها مركز خاص كما كانت المجتمعات القديمة تفعل مع رؤى الكهان والأنبياء .

ولكن كيف نوفقُ بين هذا وبين نشاط البحوث فى المستقبل القريب ؟ . قد يكون من الممكن تخصيص جزء من الوقت المتاح فى الاجتماعات العلمية للتفكير التأملى فى الموضوعات قيد البحث ، وفى مثل هذه الجلسات (الروحانية) يستبعد الأسلوب القديم فى تقديم النتائج النهائية مع الأدلة التى تبرهن على صحتها ، ويستبدل بها روح من التأمل مقدامة ، وعقلية تجريبية لا تخضع للحدود والقيود وتصرف هادئ منطلق ، وعندئذ ربما يحل جو من المرح والبحث المشترك محل جو المجتمعات الكثيرة التى نشاهدها اليوم وقد اتسمت بتصلب الآراء والعتو والتكبر والعزة بالإثم .

صحف تجريبية :

وقد يكون من المستحسن كذلك التفكير فى إصدار صحف تجريبية أى مجلات لا تحوى تقارير عن تجارب أجريت فعلا وثبت صحتها ، وإنما تجارب يقترح إجراؤها وتناقش ، فليست مهمة هذه الصحف نشر (البيانات) وإنما نشر (ما وراء البيانات) وتكون بهذا أداة لاختبار أفكار ما زالت فى دور الحدس والظنون ، وآراء من بنات القرائح لما يجر تمحيصها ، وكذلك تلك الأفكار (الجنونية) التى يبالغ بعض الكتاب الآن فى تقديرها . والكاتب فى هذه الصحف يتمتع بحرية فى التطرف فى الرأى ، أو بعبارة أصح يتمتع بحرية الفكر التى حرم منها الكتاب فى الصحف المتخصصة المقيدة بالماضى والحاضر ، وكل من أتى بفروض أو اقتراحات أو آراء ثم أقحم نفسه فى ميدان التأمل الحائر ، أو كان من الجرأة بحيث لم يكترث بالقوانين المتبعة أو القواعد الراهنة ، وكل أمله أن يقوم ببعض الزيادة فى

سبيله إلى حقائق أخرى قد تكون أكثر عمقاً من الحقائق المعروفة ، هذا الذى يفعل ذلك يجب ألا نسخر منه ونرميه بالشذوذ أو نهزأ به ونقول حالم مجنون ، بل لا بد أن يستحق هذا احترام زملائه الذين لم يحظوا بمثل نصيبه من الخيال .

بيوت الصناعة لارجال العلم :

ومن الطريف أن المحاولات التى تمت فى هذا الاتجاه قامت بها كبار بيوت الصناعة ولم تتم على يد رجال العلم ، فقد ضمت بعض الشركات الأمريكية إليها بعض هؤلاء (الدراويش) الذين تنحصر مهمتهم فى تقديم أفكار فى غاية الغرابة والخروج عن المألوف عن أى تطوير ممكن فى المستقبل ، بينما يقوم آخرون بدراسات عن إعادة بعض القيم المتوقعة فى عشرات السنين المقبلة ، ويعكف فريق ثالث لحث بعض الفنانين المبتكرين على العمل ، ومعهم أدواتهم ووسائلهم ، لعل القوى الخلاقة لهؤلاء المثالين والرسامين والموسيقيين والشعراء — وكلها لا سلطان للمنطق عليها وإنما للخيال — لعل هذه القوى الخلاقة تحقق كشوفاً تصل إلى أبعد ما يستطيع تحقيقه المشتغلون فى معاملهم من العلماء المدربين المتخصصين .

ومع ذلك فى مثل هذه المحاولات قد يأتى عنصر دخيل يكون عائقاً آخر فى طريق الخيال الخلاق ذلك هو الرغبة فى تطبيق الإمكانيات التى تكتشف بهذه الطريقة ، وهذه المشكلة مألوفة لدينا من زمن فى ميدان العلوم الطبيعية وفى العلاقة بين البحث الأساسى والبحث التطبيقى ، فمهما كانت أهمية البحث التطبيقى فقلما تم على يديه تلك الفلتات التى تحدث من وقت لآخر فى حالة العلم البحت ، حيث يحقق العلماء تغييرات عملية أبعد مدى من تلك التغيرات الناتجة من البحث الذى يهدف من بداية الأمر إلى التطبيقات العملية بالذات .

التحرر فى المنطق

وإذا كان للخيال الخلاق أن يطور وينمى فى إمكانياته وهى كاملة غير منقوصة فلا بد من أن يتاح له أن يحرر نفسه من أغلال هذا الذى يسميه العرف الشائع (بالمنطق) ، ومن التزامه بتقديم البراهين حتى إذا ازداد رقياً كان عليه أن يحرر نفسه من قيود إمكانية التطبيق العملى ، فيحيى بذلك (النظريات) و (الرؤى) ، وقد كان لها القسط الأكبر من التقدير حتى بداية عصر العلوم الحديثة .

وإذا شاءت البحوث فى المستقبل أن تطور وتنمى الخيال الخلاق فيكون من الواجب عليها ومن المتاح

لها كذلك أن ترد اعتبار صنف من البشر مضت القرون وقد طواه النسيان أو اتخذه الناس سخرياً ، ألا وهو « الحالم » السابح فى دنيا الخيال الذى يستطيع أن يبصر ما لا تدركه أبصار غيره من الأغلبية العظمى من البشر ، وقد بدئ فعلا فى السير فى هذا الاتجاه وذلك بالالتجاء إلى طريقة التنبؤ التى تسعى للوصول إلى إجماع بالنسبة للتكهن بتطور الأمور فى المستقبل ، وذلك بالتحدث مع أشخاص على أتم دراية بتخصصاتهم ولديهم فوق ذلك تلك القوى الوجدانية .

ومثل هذه البدايات وقد تمت فعلا — رغم أنها حتى الآن تتسم بالحذر — وفيها اعتراف بملكات الإنسان الوجدانية ، هذه البدايات ليست مع ذلك كافية ، إلا إذا اعترف الناس بدور الخيال الخلاق وأهميته فى تشكيل المستقبل وفى التكهن بالأمور اعترافاً كاملا ، فحينئذ تجرى محاولات لمعرفة الأحوال التى ينمو فى ظلها معرفة دقيقة ثم تطبيقها ، والبحث فى الإبداع وفى الموهبة الطبيعية وفى سيكولوجية الإدراك وفى فسيولوجيا المخ ، وكذلك فى علم الأجناس والصيدلانيات وعلوم الفن والأدب ، كل هذه من المستطاع أن تمدنا اليوم بدلائل لها قيمتها ، فكل مجالات البحث هذه تستغلها وتجمع بينها وتستكشفها معاهد جديدة تهتم بالتنبؤات البعيدة المدى وذلك للعمل على كشف منابع لقدرات البشرية طالما ظلت مخبوءة .

تطور العلم وتنميته :

وهذه المعامل الذهنية من المرجح أن يكون لها أعمق الأثر فى تطوير العلم وتنميته ، وكما أن الطبيعة النووية الحديثة اكتشفت أن الجسيم الذى فى قلب النواة ما هو إلا أسطورة فرضتها ملكاتنا القاصرة على الحقيقة المائعة ، فكذلك يبدأ المفكر الحالم فى التحقق من أن ما كان يراه وكأنه حقائق ما هو إلا تدرج فى التحول والتبدل ، وبدلا من الثبات والتحديد يكتشف أن التغير المستمر هو الصفة الملازمة لوجوده ، وذلك بدوره يعنى إعادة تنسيق الكيان الداخلى للإنسان ، وهذا يستدعى تغيراً أكثر مما أحدثته نظرية كوبرنيك ، فإن معناه التخلى عن كل يقين وتأكيد والتسليم بالتغير والتبدل المستمر . وفى مثل هذا العالم (السابح) يصبح الخيال الخلاق أولى ملكات الإنسان ، فيميزه بذلك عن كل شىء حى أو غير حى ، فلن يكون تكهنه المنطقى بالمستقبل قائماً بعد على أساس من قوانين أبدية مزعومة ، بل إنه يستخلص هذا من داخلية نفسه ، وحينئذ يصبح مبدعاً لعالم لا بد أن يغير فيه ويبدل بشكل لا ينقطع ، عالم يظل دوماً فى مضى وتجدد .

الرؤية الهندسية والاجتماعية للتنمية



القيود المتبادلة بين التخصصات المختلفة فى التنبؤ

كان رواد علم الاجتماع الأول يؤمنون جميعاً فى اطراد لافت للنظر بأن الهندسة كفن عملى وأسلوب تطبيقى هى خير نموذج يدعم أى علم اجتماعى له مغزى . إلا أنه يبدو كأن الموقف قد انعكس الآن وبدأت القيادات الهندسية تتطلع إلى علم الاجتماع كمصدر علمى رئيسى لحل المشاكل التكنولوجية العويصة . ولا شك فى أن هذا هو وقع الملاحظات الكريمة التى أدلى بها أيلتنج موريسون أخيراً ، إذ قال : « إن أهم نوع من الابتكارات للمستقبل لا يكمن اليوم — كما كانت عليه الحال فى القرن التاسع عشر — فى دنيا الميكانيكا ، بل فى مجال آخر هو طريقة معالجة مجموعة الظروف الجديدة التى أتت بها المكنات والأفكار الحديثة » . ويختم موريسون حديثه بالدعوة إلى التجديد الاجتماعى الذى يسمح بالمواءمة مع التغيرات الاجتماعية ، فيقول : « علينا أن نسعى حتى نصبح مجتمعاً متوائماً لا يرتبط بمنتجات أو إجراءات معينة سوف تتغير ولا شك بمرور الزمن . بل يلتزم عوضاً عن هذا بالانشغال بعملية الحياة التى هى ، فى هذا العصر ، عملية التغير السريع [(١)] » .

ولامكان فى مثل هذا التطور للحديث عن العلاقات بين التخصصات المختلفة فى التنمية الدولية ، إذ أن أى مجال للدراسة يكون مزيجاً من تخصصات مهنية وفنية كثيرة . ولذا فسأحاول هنا أن أعالج مسألة الهندسة ودورها فى بناء الأمم . وسأقتصر على مسائل التكنولوجيا والنظام الاجتماعى كما تواجهها المنشآت النامية .

(١) ايلتينج أ . موريسون : الرجال والمكنات والأزمنة الحديثة ، ص ٢١٨ — ٢١٩ ، كامبردج ماساتشوستس ، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٦٦ .

كاتب المقال ، إرڤنج لوى هوروويتز : رئيس قسم العلوم الاجتماعية بكلية ليفنجستون ، جامعة روتجرز نيوبرونزويك بنيوجرسى .

مترجم المقال : د . أسامه الخولى أستاذ كرسى ميكانيكية الطيران بكلية الهندسة، ومدير عام مركز الحساب العلمى بجامعة القاهرة ، والمشرف على سلسلة « العلم للجميع » للهيئة العامة للتأليف والنشر .

بقلم • إرڤينج لوى هوروويتز
ترجمة • د. أسـامة الخولى

يواجه العالم الثالث عدداً من التكنولوجيات المهنية لا يقل فى مدى اختلافه عن أيديولوجيات التنمية . والرأى الهندسى التقليدى هو أن هناك حاجة أكثر إلحاحاً للتغيرات فى النظام التقنى ، وأن هذه أيسر فى التعرف على صداها من التخطيط الاجتماعى والسياسى البعيد المدى . والرأى التقليدى لرجال الاجتماع هو أن التغيرات فى النظام الاجتماعى تسبق فى مغزاها التغيرات فى التكنولوجيا (وإن كان هذا لا يحدث عادة بهذا الترتيب الزمنى) . واعتقادى الشخصى هو أن تحديد أولويات سببية ربما يكون ، من وجهة النظر الفكرية ، أمراً بلا جدوى ، ومن وجهة النظر المهنية أمراً غير مرضى عنه .

المهندسون والمشاكل الاجتماعية

ويزودنا المهندسون ورجال الاجتماع بمدخلات وصفية مختلفة فى عملية اتخاذ القرارات . فالمهندسون يقدمون لنا خبرتهم ، وإن كانوا ينحون نحو الحلول غير الأيديولوجية وغير السياسية للمشاكل الاجتماعية، فى حين يتجه علماء الاجتماع نحو الحلول السياسية . ويحذر هؤلاء الأخيرون البيروقراطيات التكنولوجية التى تشرف عليها الحكومات بقدر ما يرتاب المهندسون فى سيطرة الحكومات صاحبة الكرامات أو النزعات الأبوية . ونستطيع أن نعرض المسألة على الوجه الآتى :

يتجه الدافع الهندسى إلى الحلول الرشيدة ويضجر بالمعايير والقيم غير الرشيدة أو الأيديولوجية وبالمصالح المرتبطة بالأجناس. ولا يميل المهندسون ، شأنهم فى هذا الشأن أغلبية الفئات المهنية ، إلى اعتبار أنفسهم فئة أخرى من الفئات ذوات المصالح ، لا تقل مطالبتها بالتميز السياسى أو تزيد فى مشروعيتها عن مطالبات الفئات الخاصة الأخرى ، وإن كانت أقل علمية منها .

والأمر الحيوى الذى يؤثر مباشرة فى المهندسين ورجال الاجتماع على حد سواء هو التزامهم معاً بالتطبيق وبتشكيل لغة وجمع من الأساليب يكون مفهوماً على نطاق واسع لأنه يعتمد على النتائج . ولم تتحد بعد اللغة العلمية لتصميم النظم وتوزيع القوى العاملة مع اللغة السياسية للثورة الاجتماعية واتخاذ القرارات . وليس هذا ذنب المهندسين ، بل إن علماء الاجتماع قد كرسوا الانقسامات المنهجية الحاضرة بافتراضهم أن الاختلافات فى أساليب التعبير بين هندسة النظم وعلم الاجتماع اختلافات دائمة لمجرد أنها واقعة فعلا . إلا أن ظهور تكنولوجيا للحاسبات توائم استخدامات العلوم الاجتماعية إلى حد كبير وما صاحب ذلك من تأكيد أهمية المؤشرات القياسية للصحة والرفاهية والخصوبة والجريمة إلخ ، قد أوجد ترابطاً بين المهندسين ورجال الاجتماع بحيث أصبح تحقيق تقدمات جديدة أمراً قريب الاحتمال جدا .

بين المهندسين وعلماء الاجتماع

ويحتاج أى حوار يجرى بين علماء الاجتماع وبين المهندسين إلى الاعتراف بالإسهامات الهائلة للتكنولوجيا الحديثة فى العلوم الاجتماعية ، ألا وهى تأكيد الهندسة :

(ا) لأهمية المسائل الخاصة المرتبطة بالتطبيق والبحث الموجه التى خلقت ميداناً جديداً تماماً للتخطيط الاجتماعى .

(ب) ولأهمية صياغة المشاكل صياغة قابلة للحل ورفض الاستقراء الملهم للأحداث كوسيلة للتوصل إلى حل مشاكل هذا العالم .

(ج) ولأهمية التصميم والتنظيم — خصوصاً فى عمليتى الانتقال إلى حياة التحضر والتصنيع — التى جعلت علماء الاجتماع يهتمون باستباق مشاكل إعادة التنظيم الاجتماعى عن طريق اعتبار المجتمع الأكبر كياناً مناسباً لتلقى الوسائل التى تتيح تغير النظم .

ومع ذلك ، فقد أظهر المهندسون إزاء هذا اهتماماً ضئيلا بعلم الاجتماع ، وخاصة ، بالطريقة

التى يمكن أن يصبح بها علم الاجتماع الخاص بالتنمية ذا مغزى مباشر لنشاطات المهندسين فيما وراء البحار. وكثيراً ما نسمع نداءات لمزيد من الفهم بين المهندسين وبين أولئك المشتغلين « بالدراسات الإنسانية الاجتماعية ». وكثيراً ما تأخذ هذه التمنيات الورعة صورة الدعوة إلى مزيد من الحذلقة فى المهندسين وإلى اهتمام أعمق بينهم بالفنون، وتقدير أوسع نطاقاً لأهمية المؤسسات السياسية والتاريخية[١].

ومن سوء الحظ أن مجرد الإشارة إلى ارتباط بين الإنسانيات وبين « العلوم الاجتماعية » يكون فى حد ذاته دليلا على النظرة الضيقة للموضوع. فما زال المهندسون يفكرون فى الدراسات الاجتماعية دون فهم للعلوم الاجتماعية. وهم ينحون بالإضافة إلى ذلك إلى اعتبار مدخلات العلوم الاجتماعية مجرد ظلال لا قوام لها. وعلى سبيل المثال، يلتزم أحد كبار الكتاب، فى نظرته إلى المشاكل الاجتماعية، باعتبارها أموراً يستطيع الفنيون معالجتها، مثل تلوث البيئة، والنقل، والموارد المائية، والرعاية الطبية، والتنمية الإقليمية، إلخ، وهو لا يذكر مشاكل الثورة والشذوذ وصراع الأجيال والصراع العنصرى، إلخ[٢]. وما زالت نظرة رجل العلم نظرة ضيقة. ومن الواضح أنه ما دامت الألفاظ الورعة الدارجة تستخدم فى وصف العلوم الاجتماعية فإن إسهام العلوم الاجتماعية الفعلى فى الهندسة — وخاصة فى تحليل التطور والتنمية — سيبقى بلا تمحيص.

وما زال هناك اتجاه قوى لدى المهندسين للإشادة باكتفائهم الفكرى. وهم يتحدثون عن تضاعف المعرفة فى القرن العشرين، وهم يشيرون بزهو إلى أن تاريخ التكنولوجيا طوال قرنين سابقين قد يشغل مجلداً واحداً، بينما قد يشغل النوع نفسه من العرض التاريخى للقرن العشرين وحده عدة مجلدات، بل إنهم استطاعوا أن يدفعوا بعض العلماء إلى ترويج الرأى القائل بأنه من المحتمل أن يظهر مائة ابتكار فنى جديد فى الأعوام الثلاثة والثلاثين القادمة[٣]، فى حين أن المهندسين الأصوب تقديراً يتحدثون فى عبارات متزنة وحريصة مشيرين إلى التباطؤ النسبى فى الاختراعات الجديدة فى السنين الأخيرة وإلى

---

(١) انظر مقال جورج أ. هوكنز المعنون « الدراسات الإنسانية الاجتماعية لطلاب الهندسة فى الثمانينيات » مجلة التعليم الهندسى المجلد ٥٧، رقم ٥ (يناير ١٩٦٧)، الصفحات ٦٩ — ٣٧١، كنموذج فاجع، وإن كان حسن النية، لهذه الدعوة.

(٢) انظر هارفى بروكس « العلم وتخصيص الموارد » فى كتاب حكومة العلم، الصفحتين ٣٨ و ٣٩، كامبردج، ماساتشوستس، مطبعة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، ١٩٦٨.

(٣) هيرمان كان وانتونى ج. فينر « الأعوام الثلاثة والثلاثون القادمة : إطار للتأمل، دايد الوس، المجلد ٩٦، رقم ٣ (صيف ١٩٦٧)، الصفحات ٧١١ — ٧١٦. وقد نضيف أن دانييل بيل، يحذرنا من مثل هذا التفاؤل غير الخاضع للتحكم.

استخدام طاقات المصانع القائمة استخداماً كاملا[1]. والذى حدث فى الواقع ، وهو الأمر الذى يحيط هذه المشاكل بالغموض ، هو تنقيح معقد للاختراعات المعروفة . ولقد تحققت فى السنوات الخمس والعشرين الأولى من القرن العشرين الاختراعات الرئيسية التالية وطبقت على نطاق واسع : اللدائن — السيارات — الراديو — الطيارة التجارية .

وقد نحصى فى ربع القرن الثانى الحاسبات الألكترونية والتلفزيون وشريط التسجيل الضوئى الصوتى والانفجارات الذرية والمضادات الحيوية . ولا يوجد فى الربع الثالث من القرن إلا قليل مما يرقى إلى هذا المستوى ، وذلك باستثناء التكنولوجيا العسكرية التى نمت بفضلها صناعات الفضاء نمواً سريعاً . ومن الممكن أن تجد أجهزة الليزر والميزر استخدامات كثيرة فى البحوث القادمة ، إلا أن مركبات الفضاء وأشعة ليزر ما زالت حتى الآن أكثر فائدة فيما يبدو لأفلام جيمس بوند منها للبشرية . ولو أن مثل هذا الإبطاء قد حدث فعلا ، كما تشير إلى ذلك فى الواقع التقديرات الحادثة . ولو كنا سنحصل على التنقيح بدلا من الاختراع ، فإنه يصبح من المهم أن تثار الأبعاد الاجتماعية لمسألة الابتكار وأن تزول أوهام المهللين .

سمة الإنتاج فى القرن الحادى والعشرين

ومن المسلم به أن تأكيدى لتناقص معدل الابتكارات ذات المغزى بدلا من تزايده ، يسير فى اتجاه معاكس لوجهة نظر أولئك الذين يرون فى القرن الحادى والعشرين مجالا للوفرة والجمال . إلا أنه يبدو أن النمو الأكبر يتحقق فى مجال تصغير حجم المعدات لا فى مجال عملية الاكتشاف . فما زال الراديو والتلفزيون والترانزستور فى جوهرهما كما كانا عليه من قبل . وما ممسك شريط التسجيل إلا صورة أكثر صقلا لمعدات التسجيل على شريط . ومن الطريف أن نلاحظ أن المجالات التى تحقق فيها تقدم أساسى ، مثل التلقيح الصناعى والانتقال فى الفضاء ، نتائج مباشرة للتخطيط والاحتياجات العسكرية. ولا نقصد بهذا الحط من شأن الاختراع لهذا السبب، وإنما القضية الحقيقية هى أن الاكتشافات المسرحية خارج الأرض والبحوث البيولوجية الغربية قد نحت احتياجات البشر العادية جانباً ، إلى حد كبير . والسؤال التالى هو هل كان يجب حدوث هذا التحول ؟

ولعل أكثر الحقائق أهمية هو أن تكاليف الابتكارات والتطبيقات الجديدة تتزايد بسرعة كبيرة بحيث لا يمكن تعويضها على مستوى المصنع . وهى غالباً تحتاج إلى جهود جماعية تفوق بمراحل طاقة أى مصنع

---

(١) انظر ل . ن ناجل، « سيلا وكاربييديس فى التعليم الهندسى »، وقائع المؤتمر الدولى لتعليم الهندسة الكهربائية المنعقد فى جامعة سيراكوز عام ١٩٦١ الصفحتين ٥٢ — ٥٣ ، سيراكيوز ولاية نيويورك ١٩٦١ .

بل أحياناً طاقة صناعة واحدة . والأمر الذى لا يقل عن هذا فى مغزاه هو أن الاختراعات التى تظهر الآن لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق عائد سريع على الاستثمارات المالية فيها . وعلى هذا فإن الشركات الخاصة لا ترحب بالاستثمار فى البحوث التى تجرى على نطاق واسع ، مفضلة على هذا إدخال التحسينات على ما تنتجه حالياً . أما منشآت القطاع العام فإنها معوقة بنقص الموارد وبالضغوط المستمرة عليها فى بعض المجتمعات ضد الإمعان فى تأميمها . ولهذا فإنه يجب علينا أن ننظر إلى هذا التكاسل التكنولوجى ، على الأقل فى مجال السلع ، على أنه أمر ذو طابع هيكلى وبعيد المدى ، وليس كظاهرة لتخلف مؤقت فى الاقتصاد كله .

التحول فى الاتجاهات التكنوقراطية

وبدلا من مواجهة هذه القضايا الاجتماعية الهيكلية الجوهرية ، يخرج علينا الطوباويون الجدد — أولئك المهندسون الذين تحولوا إلى محللين اجتماعيين — بحشد مبالغ فيه من تقديرات المستقبل . ويبتعد هذا التحول فى اتجاهات التحكم الفنى عن الوظيفة الاجتماعية للإخصائيين العلميين ، متجهاً نحو الاعتقاد بأن المسئولية السياسية أو الإدارية قد تصبح هى الجائزة الأقل أهمية فى مباراة البيئة . وفى نظرة جديدة إلى الحياة داخل المدينة (ومن الطريف أن النظرة الجماعية المتطلعة إلى الماضى فى شأن التنظيم الاجتماعى تسير جنباً إلى جنب مع الطوباوية) يصبح دور الهندسة البشرية « مواءمة البيئة المشيدة مع الإنسان لا العكس » . وتكمن وراء هذه الإنسانية الظاهرية أصداء أفلاطونية للطرق الحربية والفكرية المؤدية إلى السيطرة . إن أحداً لا يحدثنا عن الطريقة التى سيجرى بها اختيار أولئك الذين سيقومون « بالمواءمة ». وفى التمسك بهذه الجمهورية الطوباوية حط من قدر المهارة التنظيمية الإدارية ، لأن الحاسبات تجعلها أمراً دارجاً . وسنستغنى فى النهاية عن القيادة فى المجتمعات الهندسية الجديدة ، إذ أن كل ما سنحتاج إليه فى ديموقراطية ذات اكتفاء ذاتى وثقة بالنفس ومستوى تعليمى عال سيكون رؤساء المجالس .

عصر اختفاء الجرائم !

وهناك إغراء ملح للتساؤل : هل رئيس جمهورية الصين الشعبية يعتبر خيراً من رئيس الاتحاد السوفيتى أو رئيس الولايات المتحدة . وكما سنقضى بجرة قلم ، أو بالأحرى بتثقيب بطاقة ،

---

(١) للحصول على ثبت حقيقى للمشاعر الطوباوية مصوغ فى ألفاظ التكنولوجيا الحديثة ، انظر كتاب نايجل كولدار ، عدن لم تكن جنة : بحث فى بيئة الإنسان ، نيويورك دار هولت رأينهارت وونستون للنشر ١٩٦٧ خصوصا الصفحات ٢٠٩ — ٢٢٦ .

على ألفى عام من النظرية السياسية ، فإن علم الاجتماع يذوب هو الآخر . وستزول الجرائم ، مثل السرقة ، إلى حد كبير ، لأنها ستصبح غير عملية ، ولأنها ستكتشف فور حدوثها فى ظل نظم المحاسبة الآلية . أما بالنسبة لأنواع الجرائم الأخرى ، فإن أكثر الروادع فاعلية سيكون الطريقة التى نتصرف بها إزاءها ، ألا وهى قوة الاستنكار الاجتماعى فى مجتمع وثيق الترابط . ويتحقق الحل الفج إلى درجة مؤلمة للمشاكل الاجتماعية عن طريق النظرية المجردة ، وعلى وجه التحديد بسبب تعقد التكنولوجيا الحديثة وبنمو سحر المكنة ،حتى يدرك أبعاداً أسطورية، بينما يبدو أن عمليات الشرعية التقليدية فى المجتمعات الراسخة قد انهارت .

أسلوب أكثر كفاية

وتنطوى الطريقة الهندسية فى معالجة الموضوع غالباً على نظرة توافقية للحياة الاجتماعية وتجاهل لأنماط السلوك المتصارعة . ويمكننا أن نعزو هذا مباشرة إلى أيديولوجية الكفاية . إذ أن التوافق أسلوب أكثر كفاية للعمل الاجتماعى من نموذج صراع أو من نموذج يسلم بوجود المصالح الاجتماعية المتعارضة فى المنبع ، ومن ثم لا يمكن التخلص منها بواسطة نظم المحاسبة الآلية أو مقاييس التوافق المجردة التى يفرضها المجتمع ، وإذا ما أريد للنظرة الهندسية للمجتمع أن تؤخذ مأخذ الجد فعليها أولا أن تخلص الرؤية من الأسطورة ، والقيود المحيطة بها من ادعاءات الصلاحية لجميع الأغراض . إن ما ينطوى عليه الأمر ، كما يقول بوجوسلاف فى حديثه عن « البعث الطوباوى » الذى تبشر به التكنولوجيا الحديثة ، هو « تغيرات أساسية ، لا فى هيكل القيم للشعوب الغربية ، ولكن فى إعادة توزيع تجمعات السلطة التى تحققت بسبب استخدام أساليب نظم التحكم . ولا بد من إعادة النظر فى أمر ظهور الاتجاهات الفكرية والسياسية مثل « محافظ » و « ليبرالى » مرة أخرى فى ضوء علاقات السلطة المتغيرة هذه ، التى برزت حديثاً[١] » . وسيكون من سخرية الأقدار حقاً أن تكون « نهاية الأيديولوجية » فى الغرب مقدمة لمجرد سلسلة من الطوباويات المزيفة .

سلبية المهندسين تجاه العلوم الاجتماعية

وهناك عدد من السمات المحددة للتعليم الهندسى تكشف لنا عن مصادر السلبية الأيديولوجية للمهندسين تجاه العلوم الاجتماعية ، لا لأن علماء طبيعيات عالميين ، من أمثال ديراك وأينشتين ، بدأوا حياتهم

(١) انظر روبرت بوجوسلاف ، الطوباويون الجدد : دراسة فى تصميم النظم والتغير الاجتماعى ، انجلوود كليفس ، نيوجرسى ، پرينتس هول ، ١٩٦٥ ، خصوصا الصفحات ٢٩ — ٤٦ و٢٠٣ .

كمهندسين ، ولكن لأن المسائل الهندسية كثيرا ما بعثت الحياة في النظرية العلمية ، بينما أصبحت النظرية الهندسية بدورها ، في كثير من الأحوال ، أساساً لتأكيد النظرية العلمية . إلا أن الهندسة كانت على اتصال مباشر بعالم الصناعة . ولقد زادت أهميتها بالنسبة لجهود المروجين الرأسماليين ، وكان لا بد من ربطها بالمشروعات الصناعية الكبيرة ذات الآلات البالغة التعقد كي تتحقق إمكانياتها كتخصص تطبيقي [١].

وقد تساعدنا هذه التقاليد المزدوجة في تفسير كل من تأكيدها للجوانب الفنية التحكمية وانحيازها إلى حد كبير إلى صفوف المحافظين ، الذى تكشف عنه أحاديث المهندسين العامة . وإنى أرى — في غياب أية عمليات استطلاع للمواقف يمكننا الاعتماد عليها للتحقق من صحة الآراء — أن المهندسين يمثلون قوة محافظة في عالم الأعمال وفي الحياة السياسية والجامعية . وهم يواجهون مشكلة الطبقة والالتزام بالعمل كممثلين للإدارة ، ومشكلة الحرية كممثلين للنظام .

ويؤدى ضيق أفق النظرة الهندسية للحياة الاجتماعية ، الذى لم يستفد بحصيلة جهد العلوم الاجتماعية ، إلى أن يصبح المهندسون عرضة لجميع الأدوية الاجتماعية وللحركات شبه السياسية . ولقد منيت الأمم الصناعية الممعنة في التقدم هي الأخرى بأكثر أنواع الأيديولوجيات التكنولوجيات التكنوقراطية فجاجة . وكثيراً ما تحولت الرؤية الهندسية ، سواءً في أشكالها الديكتاتورية الصريحة أو الأشكال البيروقراطية الإدارية الأكثر براعة ، إلى حركات تكنوقراطية تمثل محاولة واضحة لتخطى الدراسة العلمية للمجتمع بدلا من محاولة القيام بها [٢].

المهندسون وعلماء الاجتماع في الماضي :

وكانت الألفة بين علماء الاجتماع والمهندسين في الماضي أكثر ما تكون في محاولات صنع مستقبل يهيىء كلا من النظام والتقدم — على حد قول شعار كومت . وكان التغير أمراً مسموحاً به (فلا سبيل للعلماء التطبيقيين غير هذا) ؛ إلا أن التعاليم العلمية كانت تكبح جماح شياطين التغير ذات الصفات الخارجة عن نطاق التحكم . ولكن هذه التعاليم أصبحت — من سان سيمون إلى سكينر — أساليب

(١) انظر كتاب ج . د . برنال ، وظيفة العلم الاجتماعية ، الصفحات ، ٣٩ و ٣٦٦ — ٣٦٧ ، لندن راوتليدج وكيجان بول ، ١٩٣٩ ، لبعض الملاحظات التمهيدية ، وإن تكن غير مألوفة ، في شأن تعليم المهندسين .

(٢) هذا أمر يقدره جان مينود حق قدره . انظر كتابه ، التكنوقراطية ، نيويورك ، ذى فرى بريس ، ١٩٦٩ ، خصوصاً الصفحات ١٤٥ — ١٨٩ .

محددة فى الحياة لا تتسامح فى أمر الاختلاف الاجتماعى بقدر ماكانت تسمح بأنماط التفسير التبادلية . وفاضت تنبؤات المستقبل ودخلت نطاق القواعد المتسلطة . فالإرادات الفردية جميعاً يجب أن تتحد فى إرادة موحدة ، والجهود الإنسانية كلها يجب أن تستهدف تحقيق هدف اجتماعى واحد . وضاعت العلوم الاجتماعية بشكل غريب وسط هذا الاندفاع نحو التنظيم والنظام . فلم يكن هناك مجال للإرهاف ، لأنه لم تكن هناك حاجة إلى التفرقة الدقيقة ، ويعود توارث المهندسين لمثل هذه التركة إلى الإهمال لا إلى الضرورة ؛ فلم يعد من الممكن لعلماء الاجتماع أن يعيشوا فى ظل نظام كهذا بينما الهندسة تبحث على وجه التحديد عن الأبسط[1] .

ويبدو أن كثيراً من الصفات المميزة موجود فى التاريخ الطبيعى للحركات التكنوقراطية [2]. فهى ، أولا : تهتم بالأزمات التى تنشأ عادة مع انهيار الاستقرار الاقتصادى أو الهيكل الاجتماعى فى الأمة، وتدعى أنها تقدم حلولا سريعة وسهلة لهذه الأزمات . وهى تأخذ ، فى المقام الثانى ، أشكالا تبسيطية ، مثل إزالة العوائق السياسية بطرق غير سياسية . وتنحو التكنوقراطية فى تحقيق هذا نحو ميكنة المشاكل . وترى أن الحلول تنبع داخل إطار ما يمكن حله ؛ لا ما يجب حله، مبتعدة بهذا تماما عن تشجيع النقد الإنشائى للنظام الاجتماعى : ثم إن الحركات التكنوقراطية — وهذا أبعد مايكون عن أن يؤدى إلى نهاية «الأيديولوجية » — ترعى الكثير من الخطط الطوباوية والقليل من الأفكار الاجتماعية الواقعية فى سبيل التوصل إلى المجتمع الطيب ، وذلك نتيجة لانحيازها ضد علم الاجتماع . ورابعاً : فإن المعالجة التكنوقراطية تبدأ فى الأزمات، وكثيراً ما تنتهى بالخوف ، نظراً لاعتقادها أن هندسة الروح وحدها هى القادرة على صد زحف الجماهير للاستيلاء عنوة على السلطة . وهكذا ، كثيراً ما يخفى ظاهر التكنوقراطية المناهض للسياسة دعماً خفيا للنظام الاجتماعى كما هو قائم فى الحاضر .

الحركة التكنوقراطية وأزمة الولايات المتحدة :

ومع ذلك . فإن الحركة التكنوقراطية ، التى وصلت إلى أبعاد الحركة المسيحية العلمية أثناء الأزمة الصناعية التى ألمت بالولايات المتحدة بين عامى ١٩٢٩ و١٩٣٩ ، فشلت فى إثارة حماسة

---

(١) لمزيد من النقاش للجوانب التاريخية الطوباوية التكنولوجية ، انظر مقال فرانك أ . مانويل « نحو تاريخ نفسى للمجتمعات المثالية » ، دايد الوس . مجلد ٩٤ ، رقم ٢ (ربيع ١٩٦٥) الصفحات ٢٩٣ — ٣٢٢ ، وكتاب ج . ل تالمون« الإلهام المسيحى السياسى : الطور الرومانسى ، لندن ، سيكار ووربورج ، ١٩٦٠ .

(٢) لمناقشة مستفيضة لهذا الموضوع ، انظر كتاب هنرى ايلسنار ، التكنوقراطيون: رسل الأوتومية، الصفحات ١٨٦ — ٢١٩ ، سيراكيوز ، ولاية نيويورك ، مطبعة جامعة سيراكيوز ، ١٩٦٧ .

قاعدة جماهيرية وضمها إليها . بل إن هناك فى الواقع قدراً من التساؤل يثور حول استجابة المهنة الهندسية نفسها لمثل هذه الدعوة . ولكن الروح الهندسية القديمة حاولت السيطرة فى عصر بدا كأن الفجوة فيه بين الأغنياء والفقراء فى أمريكا لا تتوقف عن الاتساع . ولقد كانت واحدة من بين الكثير من الاستجابات الاجتماعية للضغوط الطبقية المستمرة داخل الأمة الأمريكية . وها نحن اليوم ، بعد ربع قرن كامل ، نواجه موقفاً مماثلا وجمعاً من الاستجابات المماثلة ، فيما عدا أن الفجوات التى نراها اليوم بين الثراء والفقر ليست قومية فحسب بل دولية كذلك .

ومع أن النظم التكنوقراطية قد استسلمت للنظم الأتومية ، التى خرجت علينا بدورها بالتكنوديموقراطية ، فإن حجم الاستجابة الاجتماعية لها وقوتها تبدو دولية أكثر منها قومية ، وها هى أنواع مماثلة من المشاكل النظرية التى عالجها الجيل الماضى تظهر أمامنا ثانية اليوم بوضوح موجع . ولاشك أن حركة عام ٢٠٠٠ المتطلعة للمستقبل قد وعت قدراً من المشاكل العويصة التى ينطوى عليها تحويل الهندسة إلى حركة اجتماعية[١]. إلا أن استجابة دعاة الحضارة السيبرنيتية ودعاة التجدد قد أكدت جانب انتقاء الصفوة فى المعالجات الأوتومية الحاضرة . ويقوم هذا فى مقابلة واضحة للصفة الليبرالية الجماهيرية لحركة التكنوقراطية السابقة . إلا أن هذا قد تحقق على حساب إمعان النظر فى السمات الحرجة للنظام السياسى فى حد ذاته . ويبدو دعاة الأوتومية أكثر استعداداً بكثير لأن يصبحوا سدنة السلطة من التكنوقراطيين الذين تمسكوا بعقيدتهم أن يصبحوا هم أسيادها[٢] .

ووصف الابتكارات التكنولوجية أبسط من الحديث عن الابتكارات الاجتماعية والسياسية . ومن المؤكد أن المهندسين يجدون راحة أكبر فى أن يكونوا محافظين بالنسبة للنظام الاجتماعى من أن يكونوا محافظين بالنسبة للبيئة الطبيعية . والمهندسون ، فى أغلب الأحوال ، راديكاليون فى سعيهم وراء الابتكار الفنى ، أما عن عجزهم عن تفسير نتائج مثل هذا الابتكار فإنهم محافظون حقاً .

فمن الواضح ، أولا ، أن أشعة ليزر تمثل حقيقة جديدة لم تكن متاحة من قبل ، بينما تنطوى أوصاف الابتكارات الاجتماعية على أخلاط جديدة من عناصر قديمة ؛ بل إن جدة الابتكار الاجتماعى نفسها أمر مشكوك فيه . ومن المحتمل فى المقام الثانى وبالطريقة نفسها ، أن يكون الاتفاق على ما يشكل

---

(١) برتران دى جوفنيل ، فن التكهن ، نيويورك ، بيزك بوكس ، ١٩٦٧ ، خصوصا الصفحات ١٠١ — ١٤٢ .

(٢) هناك مثال جيد لمحاولة مزج أيديولوجية ديمقراطية فى معالجة تكنوقراطية فى كتاب فريد كوتريل ، الطاقة والمجتمع : العلاقة بين الطاقة والتغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية ، نيويورك ، ماكجروهيل ، ١٩٥٥ ، خصوصا الصفحات ٢٥٦ — ٣١١ .

ابتكاراً تكنولوجياً أيسر منه بالنسبة للابتكار الاجتماعى . وبوسعنا أن نعتبر الهندسة كأيديولوجية وكأنها امتداد لهذه الثنائية. ويميل التكنوقراطيون إلى تصور أن الإجماع على طبيعة الابتكار التكنولوجى يتضمن بالضرورة الاتفاق على استخداماته[١] . والمحك بالطبع هو فى هذه النقطة عينها : إذ ينذر أن تملى الابتكارات — إن هى فعلت هذا أصلا — شكل مسألة الاستخدامات ، أى تحويل الابتكارات الفنية إلى عمليات . والاكتشاف قادر على فتح الأبواب المطلة على إمكانيات جديدة بل على إزالة قيود الابتكارات القديمة . ولكن استخدام الابتكار سيبقى عملا اجتماعياً وسياسياً بشكل متميز .

نتيجة الانشقاق بين المهندسين وعلماء الاجتماع :

وقد لا يؤدى هذا إلى انشقاق بين المهندس وعالم الاجتماع فقط ، بل إنه سيؤدى إلى مزيد من الضجر بسلوك الجماهير . فالخبرة اللازمة لصناعة المنتجات المعقدة تضع معياراً لسلوك الجمهور تعتبره أساسياً فى خلق نظام اجتماعى معقد . وتنطوى الإجراءات التى تضمنها الديمقراطية للمواطنين — بل ربما طبيعة الديمقراطية فى حقيقة الأمر — على قدر من التسويف . إلا أن تأكيد أهمية تصميم النظام والإدارة لن يرى فى مثل هذه الإجراءات الوقائية سوى سلسلة من العقبات تحول دون تحقيق مهمة التجديد . وعلى هذا ، فإن مهمة علماء الاجتماع بالنسبة للهندسة ليست مجرد إكساب مهنة الهندسة تقديراً لتعقدات النظام الاجتماعى ، بل على الأقل بنفس الدرجة إكسابها تقديراً مناسباً للقيم الإيجابية للديمقراطية ذاتها ، بل حتى لجوانبها غير الرشيدة و « غير المنطقية ». والسخرية فى هذا كله هى أنه قد تبين أن هذا الواجب ذاته ليس مكروهاً من المهندسين الذين تحولوا إلى علماء اجتماع فقط ، بل بنفس الدرجة من علماء الاجتماع الذين أصبحوا مهندسين .

وأحد المجالات الهامة التى يمكن لعلم الاجتماع أن يقدم فيها المساعدة للمهندسين فى المستقبل ، ودون التضحية بوظيفته العلمية ، هو من خلال البحث فى عدد من المسائل المتعلقة بتدريب وتعليم المهندسين . وربما يعتبر علم الاجتماع بهذه الطريقة أداة جوهرية بدلا من اعتباره طلاء سطحياً . ويجب النظر إلى اتجاهات البحث التالية على أنها مجرد اقتراحات:

١ — ما هى المزايا الاعتبارية للمهندسين المشتغلين بعملية التنمية — مثل السلطة السياسية والاتصال بالثقافات الأجنبية والوكلاء الثوريين — التى تعوضهم عن البقاء فى مصانع حسنة التجهيز تعمل فى يسر فى مراكز ذات طابع دولى ؟

---

(١) يصدق هذا بلا شك فى حالة المطبوعات التكنوقراطية مثل ، نيوز أناليست : أمريكيون من أجل مجتمع جديد . انظر بالذات مجلد ٧ ، رقم ٧ (مارس ١٩٦٩) .

٢ – من ، بالذات، من بين المهندسين الذى يحتمل أن يسعى لحياة عاملة فى التنمية الدولية . هل هم أصحاب الخلفيات السياسية الراد يكالية والنشأة الإنسانية والمستوى الثانى من المهارة ؟

٣ – متى يكون تدريب الفنيين العاملين فى التنمية الدولية وظيفياً ومتى يكون لا ظيفياً بالنسبة لتطلعات المناطق المتخلفة ؟ .

٤ – أين يمكن زرع الانجازات التكنولوجية فى نظم اجتماعية مختلفة دون تنقيح ، وأين يجب تطويع التكنولوجيا لمواجهة احتياجات بيئة مختلفة اختلافاً نوعياً ؟

٥ – كيف يمكن لعلم الاجتماع أن يسهم فى الإسراع فى تعليم الأفراد الهندسيين للعمل فيما وراء البحار، بحيث يكونون شديدى الحساسية أيضاً لظلال واحتياجات العلوم الاجتماعية ؟

وقد تكون نقطتا البدء فى البحث هما الأيديولوجية المحافظة والنطاق التنظيمى الذى يعمل داخله المهندسون .

الهندسة والفكر المحافظ :

ويبدو أن مهنة الهندسة غير قادرة على كسر قيود الفكر المحافظ حتى عندما يروج كبار المتحدثين باسمها لفكرة التنمية الاجتماعية فى العالم بأسره . ويلاحظ المجلس الهندسى المشترك ، فى تقويمه لأهداف التعليم الهندسى أن « وجود أسلحة جديدة ذات قوة تدمير هائلة فى أيدى عدد متزايد من الدول أمر يزعج العالم » ولكنه لا يقدم لنا ولو حتى إشارة لما يمكن عمله فى هذا الصدد . ثم يلاحظ بعد ذلك أن « الضغوط تتزايد » فى الدول النامية « للحصول على نصيب فى الرخاء والأمن الأكبر اللذين تأتى بهما التكنولوجيا المتقدمة» . ولكنه يرى أن هذه التطلعات « تعوقها عوامل عدة– اقتصادية واجتماعية وسياسية– تؤدى إلى استمرار اتساع الفجوة بين الدول التى تملك وتلك التى لا تملك». وقد نفهم السبب فى حذف العوامل ذات الطبيعة التكنولوجية التى تعوق سير التنمية ، بل حتى من الممكن اغتفار اللهجة الخطابية للوثيقة فى حالة عدم وجود أهداف محددة لها . إنما الأمر الذى لايغتفر هو أن تظهر الإشارة الوحيدة للتنمية الدولية تحت عنوان « الأهداف القومية » فى بيان يعلن أن التعليم الهندسى « أداة لتحقيق الأغراض القومية »[١] وبغض النظر عن الانتظار بلا جدوى لورود تعريف لهذه الأغراض القومية ، فإن استخدام الموارد الهائلة للهندسة فى تحقيق

---

(١) انظر تقرير لجنة التعليم الهندسى المعنون ،تقويم أهداف التعليم الهندسى فى الولايات المتحدة، المجلس الهندسى المشترك ، (سبتمبر ١٩٦٦) .

أهداف قومية ، بدلا من أهداف عالمية ، يضع المهندس العامل فيما وراء البحار فى موقف رجل الإرسالية الدينية التقليدى ، أكثر مما يضعه فى مصاف المبتكر الحديث .

وأحد العوامل التى تثير النزعات المحافظة فى المهندسين الأمريكيين هو أن نسبة كبيرة منهم تعمل فى مجالات التكنولوجيا العسكرية والفضائية . وهى نشاطات ترتبط على الأقل بقبول ضمنى للمواقف التى تتخذها الولايات المتحدة فيما وراء البحار . والواقع أن كثيراً من المهندسين يعملون فى صناعات انشغلت منذ بدايتها ببرامج الحكومة فى التخطيط للصراع العسكرى . فمن المتوقع إذن أن يتمثل المهندسون أنماطاً ثقافية تشجع على الاعتقاد بأن الأسلحة هى دعامة التضامن الاجتماعى وعلى التعود على أنماط السرية وحبس المعلومات ، بل حتى القهر كمعيار اجتماعى[١]

وإذا كان رخاء المهندسين بعد الحرب وثيق الصلة بصناعات الحرب العالمية الثالثة فلا عجب أن يسارعوا إلى تفسير أى تغيير فى الأوضاع القائمة على أنه هجوم مباشر على مستويات معيشتهم . » وفى ظل تغلب هذه المواقف . فإن المهندس فيما وراء البحار يبقى ملتزماً كلية بالأهداف الضمنية (أو الصريحة) الاستغلالية والاستخراجية لامبراطوريات الشركات التى يعمل من أجلها .

وإحدى المشاكل الخطيرة فى خلق جو من الاهتمام فى أوساط مهندسى ما وراء البحار هى أن تعليم المهندسين يتجه نحو التخصص الشديد ويكاد أن يكون قاصراً على مستوى درجة البكالوريوس . ومع أن عدد المهندسين فى الدراسات العليا يتزايد باستمرار ، فمازالت درجة البكالوريوس تعتبر نهاية التأهيل المهنى . ويحد هذا من أنواع التدريب غير المهنى التى يتلقاها المهندس . وهذا أمر مفيد ومؤيد لوجهات النظر المحافظة بالنسبة لنشاطات التنمية . وكثيراً ما يرتبط تدريب الخريجين بمهام صناعية معينة تحددها مؤسسات الأعمال نفسها ، ومن ثم تشكل أيضا الدراسات العليا . وهكذا تمتص صفوة المهندسين بعيداً عن التوجيه العام إلى العمل الميدانى وتحشر حشراً فى الأهداف الضيقة للمنشآت الصناعية والتى كثيراً ما تكون مقيدة[٢] .

---

(١) انظر مقال الكاتب المعنون « مجتمع الصراع : الحرب كمسألة اجتماعية » فى الكتاب الذى أعده هوارد .س. بيكر والمعنون المسائل الاجتماعية : مدخل حديث ، الصفحات ٦٩٥ — ٧٤٧ ، نيويورك ، جون وايلى وأولاده ، ١٩٦٦ ، وفى شأن هذا الجمع بأسره من القضايا ، انظر توما س ج . ميلر ، استراتيجيات البقاء فى صناعة الطيران والفضاء ، نيويورك ، آرثرد . ليتل ، ١٩٦٤ .

(٢) انظر جوزيف م . بيتيت وجيمس م . جير ، " تطور الدراسات العليا فى التعليم الهندسى " ، مجلة التعليم الهندسى ، المجلد ٥٤ ، رقم ٢ (أكتوبر ١٩٦٣) ، الصفحات ٥٧ — ٦٢ ، وكذلك رالف . ا . دونهام ، " الدرجات الهندسية (٦٤ — ١٩٦٥) والالتحاق (خريف ١٩٦٥) فى المعاهد ذات المقرر الواحد ، أو أكثر المعترف بها " ، التعليم الهندسى ، المجلد ٥٦ ، رقم ٦ (فبراير ١٩٦٦) ، الصفحات ١٨١ — ١٩٧ .

ودراسة المشاكل المشتركة بين التخصصات عبء مزدوج : فهى أولا دراسة للطريقة التى تستجيب بها البحوث المشتركة للمشاكل العالمية ، وهى ثانياً دراسة للطريقة التى يكون بها مثل هذا التلاقح المتبادل استجابة للتطور الذاتى لكل علم . ويمكن أن تندرج هذه بدورها تحت إطار أوسع هو الإدراك المتزايد فى عمقه لأن هذه التقسيمات التقليدية بين العلوم هى استجابات للاحتياجات البيروقراطية للمحاسبة الجامعية أكثر منها للاحتياجات الاجتماعية لبنى البشر . وهكذا فربما يأتى وقت تكون فيه العلاقة بين علماء الاجتماع والمهندسين علاقات داخل التخصص الواحد أكثر منها بين تخصصين مختلفين.

وكلما دخل مفهوم « التحول إلى الغرب» الآن فى الحديث، فإن هناك تسليما ضمنيًّا واضحاً بأن هذا يعنى التجديد . وأيًّا كان معنى وصف الشيء بأنه « غربى » فى الماضى سواء الإصلاح الدينى أو الثورة الصناعية أو التجمعات الحضرية أوحتى الليبرالية السياسية فإنه يشير أساساً فى النصف الثانى من القرن العشرين إلى الابتكار التكنولوجى . إلا أن الانتقال من العمل البشرى إلى العمل الآلى قد صحبته صيحات الاغتراب والشذوذ ، بدلا من التوصل إلى التماسك والارتباط . لقد خلق نجاح الجهود الهندسية نفسه سلسلة من الفشل الاجتماعى . وحتى لو تجاهلنا خطابية الحديث عن « الإنسان ذى البعد الواحد » وحتى لو سلمنا بأن الخلفية الفنية قد تؤدى إلى الامتلاء بأنواع الشخصيات المختلفة وإلى ظهور رجال ذوى مهارات كثيرة ، فستبقى مسألة لا يمكن وصفها إلا بأنها الفشل فى تحقيق تكامل المهارات الهندسية مع خير ما فى خيال علم الاجتماع .

ظهور الدول المستقلة فى العالم الثالث

وقد نبحث فى سياق الحديث عن التنمية القومية والمسائل الهندسية عن هذا التكامل عن طريق عملية غربلة وإعادة تحديد للمجالات التى نواجه فيها المشاكل . فعلينا أولا أن نفرق بين ظهور الدول المستقلة فى العالم الثالث وظهور تلك التى تعتمد على العالمين الأول والثانى . والاستقلال الوطنى لا يتطابق بالمرة مع الاستقلال الاقتصادى ، كما يبدو بكل وضوح فى تاريخ أمريكا اللاتينية (وإفريقيا الآن) ويجب أن نميز ، فى المقام الثانى ، بين مؤشرات التجديد التى تتعلق بنتائج التنمية كما تظهر فى المنتجات وبين مؤشرات التنمية التى تتعلق بأسباب التغير الاجتماعى التى يأتى بها الإنتاج ذاته . ثالثاً فإن لغة المعونة الفنية التى بدأت تظهر بكامل قوتها بانتهاء الحرب العالمية الثانية يجب ألا تحجب عن ناظرنا الاختلافات الحادة فى شروط المنح والعقود والشبكة الأوسع مدى من الالتزامات غير المنطوقة ولا المكتوبة التى يأتى بها أى اتفاق للمعونة الفنية . ورابعاً ، فإن علم الاجتماع فى حاجة إلى قدر من التقدير لأهمية حسابات التكاليف ، وإن كانت وجهة النظر الهندسية يجب أن يتخللها هى الأخرى شيء من حسن التقدير للجوانب الوصفية فى التنمية الدولية . والواقع أن كلا من اعتبارات الجدوى الفنية

والرغبة الاجتماعية يجب اختباره بمعايير التكلفة البشرية بقدر ما يجب اختباره بمعايير الكفاية الصناعية. وستصبح هذه الأنواع من التمييزات أكثر إلحاحاً كلما وضحت أمامنا عملية التنمية . وربما يدرك الاتحاد السوفيتي القمر فى مركباته الصاروخية قبل أن يلحق بالأرجنتين فى إنتاج السيارات، وجمهورية الصين الشعبية قادرة على الإسراع بمعدل نمو الناتج القومى الكلى وهى فى غمار حرب أهلية . والولايات المتحدة قادرة على تحقيق مستويات خرافية جديدة فى العمالة على الرغم من انتشار الأوتومية ، إلا أنها قد دخلت عصراً من الصراع الحاد بين الأجناس والألوان ، لا مثيل له فى التاريخ . وسيحتاج تفسير مثل هذه التناقضات إلى وضوح الرؤية لا إلى التستر ، إلى التكامل العلمى لا إلى العداوة المهنية .

وإذا كانت الطبيعيات قد أصبحت نموذجاً يحتذى به علم الاجتماع ، فإن الهندسة يمكن — قياساً على ذلك ومع أخذ نفس الصعوبات الكبيرة فى الاعتبار— أن تصبح نموذجاً لعلم الاجتماع التطبيقى . ولقد كان الدافع الذاتى لعلم الاجتماع دائماً مشكلة اجتماعية بالنسبة للبعض ، كما كان الدافع الذاتى للطبيعيات مشكلة هندسية بالنسبة للبعض الآخر . « فلقد نشأت الرياضيات » كما قيل مؤخراً لأنه كان على الإنسان أن يقيس وأن يزن وأن يحصى حتى يستطيع المحافظة على نظام اقتصادى منظم . ولقد بدأت دراسة الديناميكا الحرارية باهتمام كارنو بالمحركات البخارية ، كما بدأ علم البكتريولوجيا على يدى باستور عندما حاول أن يمنع فساد منتجات صانعى الجعة والنبيذ الفرنسيين . ولقد ابتكرت نظرية المجموعات كطريقة لدراسة خواص المعادلات الجبرية . ونستطيع أن نقول إن كل علم جديد تقريباً بدأ تطبيقياً أو على الأقل كعلم له دافع ذاتى[1].

ضرورة نشأة علم الاجتماع :

ولقد نشأ علم الاجتماع لأنه كان على الإنسان أن يقيس وأن يزن وأن يقوم بيئته الاجتماعية . وظهرت دراسة التحول إلى حياة المدنية عن طريق المنح المخصصة لدراسة الجيتو . وجاءت الدراسة العلمية لحياة الزنوج نتيجة للضغوط الاقتصادية وكان من أسبابها الحاجة إلى دراسة أنماط الهجرة من الجنوب إلى الشمال . وجاء علم الجريمة نتيجة للحاجة إلى تفسير دوافع السرقة والقتل .. إلخ . وحتى فى حالة مجال بالغ التجديد مثل علم اجتماع المعرفة ، فإنه قد نشأ نتيجة « لتأثير راشومون» ، أى كمحاولة للتعرف على الأسباب التى من أجلها يكون لأناس مختلفين يشاهدون نفس الأشياء استجابات وإدراكات مختلفة ترتكز على اهتماماتهم ، بدلا من اعتمادها على إدراكاتهم . وباختصار ، فإن احتياجات التطبيق فى العلوم الاجتماعية ، كما فى العلوم الطبيعية ، قد سبقت الحلول النظرية .

(١) انظر الفين م . فاينبرج ، تأملات فى العلم الكبير ، ص ١٤٨ ، كامبردج ، ماساتشوستش مطبعة ماساتشوستش للتكنولوجيا ، ١٩٦٧ .

بل إن هذا لا يقتصر على المراحل الأولى ، بل هو صحيح حتى بالنسبة للمراحل الختامية أيضاً . فالحل النظرى لمسألة لا يعنى شيئاً ذا قيمة ما لم تدخل احتياجات التطبيق فى التصميم الأولى . ولو لم تكن هناك نظم تلقائية لطلب أرقام التليفونات عن طريق الأقراص المرقمة لكانت تعقيدات أية شبكة مواصلات تليفونية كفيلة بتحويل أى مستخدم للتليفون إلى عامل تليفون أو انهيار كامل لنظام المواصلات التليفونية . وهكذا يصبح نظام التحويل المركزى لشبكة التليفونات الحالية أمراً ممكناً وأسهل كثيراً من أى اكتشاف لإمكانية نقل الصوت من مكان إلى آخر على أمواج مختلفة الأطوال. ومن الواضح — وإن لم يكن هناك فى علم الاجتماع ما يضارع تصميم الاتصالات كما نعرفها الآن — أن الجوانب التنفيذية للنظام الاجتماعى قد أصبحت اليوم، مع تطور نظم المحاسبة والمؤشرات الاجتماعية جزءا من التصميم النظرى يسمح لنا بتقدير القيمة الحقيقية لأية نظرية . ويقوم هذا بدور الرابطة الرئيسية بين الهندسة وعلم الاجتماع ، وهى رابطة تفوق بكثير فى تعلقها وفائدتها أية متطلبات ميتافيزيقية للكفاية والنظام .

وكثيراً ما أثارت التمزقات التى تعانيها المجتمعات حول العالم كله بسبب الابتكارات التكنولوجية الهامة خصوصاً عندما تتحقق فى المجال العسكرى ، ردود فعل تخريبية مثل ردود فعل جماعة جون لود للثورة الصناعية ، وفى كل من علماء الطبيعيات وعلماء الاجتماع . وكثيراً ما تأخذ مقاومة الابتكار هنا شكل العداء للعلوم التطبيقية . وبغض النظر عن الأسس الأيديولوجية والأخلاقية لمثل هذه الدعوات ، فإن الحقيقة الواضحة هى أن هناك حالات قليلة معروفة لنا رفضت فيها الأمم المزايا المادية للتقدم التكنولوجى بسبب زيادة الارتباك الاجتماعى التى قد تحدث بسببه . وما دام هذا هو الواقع الذى لاشك فيه ، فمن الضرورى أن يضاعف علماء الاجتماع جهودهم فى مجال البحوث التطبيقية وأن يسعوا للحصول على كل مساعدة ممكنة تقدمها بحوث الطبيعيات التطبيقية ، بدلا من أن يطلبوا إبطاء ، لا أمل فى حدوثه للابتكار الكتنولوجى .

ويدرك القدر الأكبر من علماء الاجتماع حقيقة الضغوط التى لا هوادة فيها نحو التحسن الفنى إلا أنهم — شأنهم فى هذا شأن حمار بوريدان — قد فضلوا ألا يشربوا أو يأكلوا واكتفوا بمجرد التحديق فى الاحتمالات الواردة أمامهم . إلا أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أن طور التخريب اللودى ربما يكون قد أوشك على نهايته . وربما تكون صورة حمار بوزيدان فى طريقها أخيرا إلى الزوال ، تحت وقع ضرورة مواجهة الأبعاد الفنية والاجتماعية للفروق القومية المتزايدة بين الثراء والفقر ، لتحل محلها صورة بومة منيرفا إلهة الحكمة .



حتى عهد قريب لم يكن يبدو أن هناك حاجة إلى التمييز بدقة بين الأساليب المختلفة لمعالجة مشاكل المستقبل التي تعطيها تعبيرات : التنبؤ ،التخطيط ، البرمجة ، التصميم والتحكم [1]. ولم يعط هذا الأمر إلا اهتماماً طفيفاً . وكان من المعتقد أن السمات الأساسية لكل أسلوب واضحة بذاتها .

وتبسيطا للأمر سنكتفي هنا بمعالجة أسلوبي التنبؤ والتخطيط في مجال العمليات الاجتماعية. وتختلف وجهات النظر في مدى التداخل بينهما . فيعتقد البعض أن التنبؤ عملية تسبق التخطيط في معناه الضيق . أما البعض الآخر فيرى أنه خطوة أبعد من التخطيط ترتبط بالمستقبل الأبعد الذي لا يمكن تخطيطه مباشرة . وفريق ثالث يميز التنبؤ (كوسيلة لتنظيم العمليات الاقتصادية والاجتماعية التلقائية في ظل الرأسمالية) عن التخطيط (على أساس أنه الطريقة الوحيدة لتنظيم الاقتصاد المخطط في ظل الاشتراكية) . ويرى المؤلف أن كل وجهات النظر الثلاث هذه صحيحة إلى حد ما بالرغم من أنه يعيبها النظر من جانب واحد وينقصها كثير من الشمول .

وتبين التجربة ، في المقام الأول ، أن التنبؤ قد يكون أكثر من مرحلة تمهيدية للتخطيط نظراً لأنه يمكن التنبؤ بمدى تقدم الخطة والمستتبعات المتوقعة لتنفيذها أو عدم تنفيذها . ومن الواضح أن لعلاقة بين الاثنين أكثر تعقداً من مجرد التسلسل الزمني .

---

(١) وللتحكم أهمية خاصة نظراً لأنه يحتوى جميع الأنواع الأخرى .

كاتب المقال : إجور بستوجيف : رئيس قسم التنبؤ الاجتماعى فى المجلس العلمى للبحث الاجتماعى المنسق فى أكاديمية علوم الاتحاد السوفيتى

مترجم المقال : الدكتور محمد سلطان أبو على : دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة هارفارد ، وهو الآن خبير بقسم التخطيط الاقتصادى والمالى بمعهد التخطيط القومى .

بقلم • إجور بستوجيف-لاد
ترجمة • د. محمد سلطان أبوعلى

وتبين التجربة ثانياً أن التنبؤات قد تكون عن عدة شهور أو عشرات السنين ولهذا تنقسم التنبؤات إلى قصيرة الأمد ، أى التى تتعلق بعدد قليل من السنوات ، أو متوسطة المدى (تشمل العقد القادم) ، وأخيراً طويلة الأجل التى تنصب على عدد من العقود . وبالرغم من أن مجال كل من هذه التنبؤات لم يحدد بدقة إلا أنها تناظر فئات التخطيط التقليدية وهى الجارى ، والمتوسط الأجل ، والطويل الأجل . ولهذا فإن الأمور معقدة جدا فى هذا الصدد أيضاً .

وأخيراً يجب أن لا ننسى — بالرغم من الاختلافات الجوهرية بين التخطيط الاشتراكى والمحاولات الرأسمالية فى التخطيط — أن التنبؤ والتخطيط شيئان مختلفان حتى فى الاقتصاد الرأسمالى . فلا يمكن مواجهة التنبؤ (كظاهرة خاصة بالرأسمالية) بالتخطيط (كظاهرة اشتراكية بحتة) بطريقة آلية . وتبرهن التجربة على أنه يمكن تبنى برنامج مخطط فى ظل أى نظام اجتماعى . وقد يكون برنامجاً سليماً مبنياً على التنبؤ ، أو تحكميا مبنيا على أسس ذاتية كمجرد رغبة مع إهمال التنبؤات كلية . وبالمثل قد يسبق التنبؤ فى ظل أى نظام اجتماعى البرنامج المخطط أو يعدله أو يكمله . ولكن تخطيط الاقتصاد الاشتراكى ، بما فيه من تنبؤات الخطة الاشتراكية أو توجيهات الخطة ، يختلف جوهرياً عن محاولات تنظيم الاقتصاد الرأسمالى التلقائى بما يحتوى من خطط وتنبؤات وبرامج ، فالتخطيط الاشتراكى صورة أعلى من صور التخطيط .

ويمكن تعريف التنبؤ عموماً بأنه أسلوب خاص فى معالجة مشاكل المستقبل ، وأنه عملية مستمرة موازية للتخطيط ، والبرمجة ، والتصميم والتحكم ، غرضها تحسين المستويات العلمية لهذه العمليات .

لينين والتنبؤ الاجتماعى

ويرجع التوسع السريع فى بحوث مشاكل التنبؤ الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى إلى أعمال لينين الذى أرسى قواعد الشيوعية العلمية وربطها رباطاً وثيقاً بالتخطيط الاشتراكى نظرية وممارسة(١). ولقد أكد لينين أن القضايا التى أثارتها النظرية الماركسية لاتتعلق بتفسير الماضى فقط بل كذلك بالتنبؤ بالمستقبل فى شجاعة ، والعمل على تحقيقه بالفعل .

وكما هو معلوم كانت الإمكانية النظرية لتخطيط التنمية الاقتصادية للدولة مسألة ملتهبة فى ذلك الوقت . ولقد اعتقد كثير ن الاقتصاديين وعلماء الاجتماع الغربيين أن فكرة تخطيط العمليات الاجتماعية والاقتصادية غير واقعية تماماً . ولقد قابل الغرب أخبار الخطط الاقتصادية السوفيتية الأولى بتشكك كبير .

ولكن اليوم ، ونحن نحتفل بالعيد المئوى لميلاد لينين ، قد يكون من الملائم تذكر التطور العظيم فى بحوث التنبؤ الاجتماعى ، التى تولدت نتيجة لتأثير أعمال لينين . وكنتيجة لهذا نشر عدد كبير من الكتب عن التنبؤ الاجتماعى فى الاتحاد السوفيتى وخارجه .

ويسير البحث الماركسى المعاصر فى هذا الميدان على نهج اللينينية . وتزداد الأهمية السياسية لمشاكل المستقبل . ونظراً للتقدم السريع فى العلوم والتكنولوجيا يصبح من الضرورى وضع منهج علمى لدراسة التطور المستقبل للمجتمع الإنسانى .

ولكن السؤال الذى يواجهنا الآن هو : لماذا يمكن استخدام التنبؤ أساسا علميا لوضع الخطة ، أو وضع البرنامج والتصميم ؟ونجد التفسير — فى رأينا — فى طبيعة التنبؤ نفسه وهى طبيعة تختلف تماماً عن المناهج الأخرى لمشاكل المستقبل .

ومن العسير وغير الملائم أن نحلل فى هذا المقال أوجه الاختلاف بين التخطيط ، والبرمجة ، والتصميم والتحكم ، خصوصاً فى ظل ندرة الأعمال ذات الطبيعة الفلسفية فى هذا المجال . ولنفترض مؤقتاً أن كلا من هذه المصطلحات يمثل صورة أكثر تحديداً من تلك التى يمثلها سابقه وتختلف عنه كماً وكيفاً . (ويجب أن لا ننسى أن كلا من هذه المصطلحات الأربعة يستخدم فى معان مختلفة فى الكتب التى تعالج هذا الموضوع . ولكننا سنبحث هنا معنى واحدا مشتركا بينهما) . وتشترك هذه المفاهيم فى خاصة موحدة بالرغم من الاختلافات الحقيقية بينها ، وهى أنها طرق إيجابية لمعالجة وحل مشاكل المستقبل والتأثير

---

(١) انظر أعمال لينين ، الطبعة الروسية ، مجلد ٢٦ ص ٧٥

فى مسار الأحداث المستقبلة . ويكون لمثل هذا المنهج فى القدر الأدنى لازمتان غير مرغوب فيهما، ولكن لا يمكن تجنبهما، وهما: ارتفاع نسبى فى درجة الذاتية (نظراً لأن الأفراد هم متخذو القرارات)، واختيار خطى محدد نسبياً (إذ لو اتخذنا قراراً لتحددت درجة التعقد آلياً نتيجة لاستبعاد البدائل المتعارضة تبادلياً) . وهذه النقائص لا تظهر فى التنبؤ إلا بدرجة أقل من ذلك كثيراً .

هل التنبؤ سلبى بالنسبة للمستقبل ؟

فالتنبؤ لا يسعى إلى التأثير على المستقبل إيجابياً ، كما أنه لا يهتم مباشرة بإعطاء حلول محددة لمشاكل المستقبل. بخلاف الحال فى التخطيط ، أو البرامج، أو التصميم أو التحكم .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال أن التنبؤ سلبى كلية بالنسبة للمستقبل . بل على العكس من ذلك فإن التنبؤ له فى ذاته (وبغض النظر عن نتائجه) تأثير « تغذية مرتدة » على تصور الرأى العام العلمى . ومن خلال هذا له أثره على تطور الأفكار المتعلقة بالمستقبل . وفى الأجل الطويل قد ينعكس على طبيعة تأثير التخطيط ، والبرمجة ، والتصميم والتحكم . ولكن التنبؤ يعتبر سلبياً بالمقارنة مع الخطة ، أو البرنامج ، أو التصميم . وتعطيه هذه الخاصية — مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها — موضوعية أكثر ومجالا ودرجة أكبر فى التعقد (مما يمكن من أخذ البدائل المتعارضة فى الحسبان) . وتجعل هذه الخاصية للتنبؤ قيمة كبرى فى القرار كأساس علمى للخطة، والبرنامج، والتصميم والتحكم ، نظراً لأنه يمكن النظر بموضوعية أكثر إلى قرارات هى بالضرورة ذات طبيعة ذاتية . ويسمح باختيار البديل الأدنى، أو الأعظم ، أو الأمثل، أو الأكثر احتمالا ، كدليل للاختيار .

ونكرر أن الفرق بين التنبؤ والأساليب الأخرى لا يكمن فى أنه موضوعى وأنها ذاتية ، أو أنه متعدد وهى خطية ، بل إن المسألة هى اختلاف فى درجات الموضوعية ودرجات التعقد .

ويمكن أن تكون الخطة ، والبرنامج ، والتصميم والتحكم ، فى القرار موضوعية أيضاً، ولكن على أساس اعتمادها على اتجاهات موضوعية واقعية بالنسبة للمستقبل متكاملة مع التنبؤ — حتى ولو لم يعالج التنبؤ كعملية منفصلة واعتبر جزءا عضويا من التخطيط . إلخ . وإذا لم يتم ذلك فستصبح الخطة ، أو البرنامج ، أو التصميم أو قرارات التحكم ، غير واقعية وذاتية ومضللة .

وبالمثل من الممكن — بل من الواجب — أن تصبح الخطة أو البرنامج أو التصميم معقدة ، ولكن فى حدود معرفة بوضوح ومقيدة نسبياً . فمن غير الممكن فى الوقت نفسه وضع خطط لتصنيع دولة ما

والسعى للإبقاء على الاقتصاد البدائى دون تغير ، أو الإعداد للحرب ونزع السلاح الشامل فى آن واحد ، أو التخطيط لإنشاء منزل له عدة أدوار وعدة منازل خاصة فى الموقع نفسه . ومن ناحية أخرى يجب على التنبؤ أن يأخذ فى الحسبان جميع أطياف الاختيارات الممكنة التى تتراوح بين التصنيع الكثيف ورفض التصنيع تماماً ، أو بين حرب عالمية شاملة الدمار إلى نزع السلاح الكامل ، أو من الحضرية التامة إلى تصفية التحضر ، وهكذا . وهذا المدى من الآفاق هو الذى يمكننا من الاسترشاد بالبديل المختار فى عملية اتخاذ القرارات التالية .

التنبؤ وتاريخ المستقبل :

ويصر البعض على أن فائدة التنبؤ لا تظهر إلا فى ظل خطة أو برنامج أو تصميم ، ولكن هذا الرأى غير سليم . وفى رأينا أن التنبؤ له ثماره وهى إعطاء لمحات بانورامية عن تاريخ العقود أو القرون القادمة . ولا شك أن الإنسان سيتعلم دراسة هذا النوع من التاريخ – « تاريخ المستقبل » – فى الوقت المناسب وبمثل النجاح الذى حققه فى دراسة تاريخ الماضى . ولكن تظل الحقيقة على ما هى عليه ، وهى أن التنبؤ بدون خطة برنامج أو تصميم يعتبر مجهوداً أكاديمياً حتى ولو كان تمريناً شائقاً ومفيداً ، تماماً كما أن الخطط والبرامج والتصميمات التى توضع بدون تنبؤ تصبح بالضرورة تحكمية ، ومن ثم أقل كفاءة .

ويجب هنا تفسير سبب وضع أقواس حول تعبير « تاريخ المستقبل » وذلك بالمقارنة بتاريخ الماضى ، واستخدام مصطلح « نوع من التاريخ » . ولا يوجد فى طبيعة الأمور تاريخ للمستقبل فى المعنى التقليدى لكلمة « تاريخ » . ويعتبر المستقبل – بالتفرقة بينه وبين الماضى والحاضر – من وجهة النظر الجدلية والمادية التاريخية احتمالياً . ولهذا فإنه يعرض بدائل عديدة ممكنة تعتمد على ملابسات عديدة لا يمكن بحث تداخلها المعقد بطريقة شاملة[١] .

ويؤدى رفض هذا المنهج للمستقبل إلى الحتمية الجامدة والغائية والتواكلية ، وهى مفاهيم فلسفية مثالية أو ميتافيزيقية . وعلى العكس من ذلك فإن تبنى هذا المنهج يقودنا إلى النتيجة المنطقية التالية ، وهى أن التنبؤ فى غير تحفظ بالظواهر المستقبلة وتواريخها أمر مستحيل ، ولا يشذ عن ذلك إلا عدد محدود من العمليات الطبيعية أو الفنية التى تعد أولية نسبياً مثل خسوف القمر وكسوف الشمس ، هذه الظواهر الطبيعية التى يمكن التنبؤ بها لملايين السنين المقبلة ، وذلك على افتراض أن العمليات الاجتماعية الأكثر تعقداً لن

---

(١) تنتج دراسة مشاكل الماضى والمستقبل فى بعض الأحيان مفاهيم احتمالية وبدائل تختلف فى درجة الاعتماد عليها . ولكن هذه مشكلة مختلفة وقد يبعدنا الخوض فى تحليلها عن موضوعنا الأصلى .

تتدخل فى عملها ، مثال ذلك إمكان إنسان المستقبل تغيير مدار القمر أو تفكيك القمر لأغراض غير معلومة بعد .

ويفسر هذا فى الوقت نفسه سوء الفهم الناشئ من اتهام المتنبئين Forecaster أو علماء المستقبل -كما يسمون فى بعض الأحيان - بادعاء القدرة على التنبؤ وتأريخ حوادث مستقبلة محددة . الواقع أن قيمة التنبؤات تعتمد على مدى تحديدها لتاريخ معين ، ولكن هذين العاملين لا صلة لأحدهما « بقراءة الغيب » التى يختلف عنها التنبؤ بصفته الاحتمالية .

وعند ما نتنبأ على سبيل المثال بأن الأعمال المنزلية ستميكن تماماً فى سنة ١٩٧٥ فلا يعنى هذا وقوع ذلك فعلا فى هذه السنة . ولكنه يشير إلى مجرد أن الاتجاه الحاضر يوحى بأن وقوع ذلك هو الأكثر احتمالا فى النصف الأول من العقد الثامن من هذا القرن ، لا غدا أو بعد مئة عام من اليوم . وتشمل كلمة « مجرد » أكثر مما توحى به من النظرة الأولى . فالتنبؤ يمكن الصناعات المعنية من التحرك فى الاتجاهات المثلى التى تخفض النفقة بنسبة كبيرة وتدر ملايين الأرباح الإضافية . وسيخصص جزء من هذه الأرباح لإدارة المنظمات المتخصصة فى البحث التى يتزايد عددها بالمئات فى جميع أنحاء العالم . ولقد جاء فى المجلة العلمية اللندنية Science Journal (فى العدد رقم ١٠ سنة ١٩٦٧) أن عدداً من المنشآت قد ضاعف من توزيعات أرباحه نتيجة لاستخدامها الفعال للمعلومات التى أتاحتها التنبؤات .

وهكذا ، اكتسب التنبؤ دفعة قوية - وإن بدا هذا متناقضا - حين تحققنا من أن المستقبل لا يمكن رؤيته بالمعنى الذى يستخدم فى « قراءة الغيب » . ولكن أتاح التنبؤ - بمعنى تحليل الاتجاهات والإمكانيات المستقبلة عن طريق مماثلة المواقف ، واستشارة الخبراء . . . إلخ - بدائل عديدة للمستقبل يمكن الاسترشاد بها فى زيادة فاعلية التخطيط والبرمجة والتصميم والتحكم بغرض تحقيق أرباح قد تصل إلى آلاف الملايين من الروبلات .

التنبؤ بالعمليات الاجتماعية :

ولنترك الآن وجهات النظر المقبولة عن تنبؤات العمليات الطبيعية والفنية لنبحث باختصار التنبؤ بالعمليات الاجتماعية . تختلف وجهات النظر حول هذا الموضوع أيضًا . فيعتقد البعض أنه يمكن التنبؤ بتطور الاقتصاد القومى فقط وأن التنبؤات الاجتماعية بطبيعتها الخاصة لا يمكن أن تنصب إلا على المسائل الاقتصادية ، وأن العوامل العلمية والتكنولوجية والاجتماعية (مثل السكان) تدخل كاعتبارات ثانوية وبمدى ارتباطها المباشر بالاقتصاد . ويصر البعض الآخر - بما فى ذلك الكاتب - على أن التنبؤ

الاقتصادى إن هو إلا مظهر واحد من التنبؤ الاجتماعى ويجب أن تفهم العمليات الاجتماعية فى معناها الواسع كعمليات تتضمن جميع أنشطة المجتمع الإنسانى. ويعتقدون بوجود تنبؤات لها نفس الأهمية — على الرغم من قلة تطورها — إلى جانب التنبؤات الاقتصادية. مثال ذلك التنبؤ بالجوانب الاجتماعية للتقدم العلمى والفنى المستقبل (الذى سنطلق عليه مؤقتاً اسم التنبؤ العلمى والتكنولوجى)، والتنبؤ بالعلاقات الاجتماعية فى المعنى الضيق للكلمة (التنبؤ المجتمعى أو السوسيولوجى)، والتنبؤ بالتطورات فى الشؤون العسكرية، والسياسة الداخلية والخارجية، والأمور القانونية الاجتماعية، والمسائل المتعلقة بالجغرافيا والفضاء الخارجى. ومن الممكن تقسيم كل من هذه المجموعات إلى مجموعات فرعية.

ولهذا يمكن أن ينقسم التنبؤ التكنولوجى إلى تنبؤات متعلقة بالجوانب الاجتماعية، للعلوم وبعض الفروع من التكنولوجيا مثل هندسة القوى، والمواد الخام، والمعدات الأساسية للصناعة، والزراعة، والتشييد، والنقل، والمواصلات، بما فى ذلك التقسيمات الفرعية لكل. ولا شك أن مشكلة المعلومات لها أهمية خاصة فى هذا الصدد. وهذه المشكلة أعم من مشكلة الاتصال كما كان المقصود بها فى الماضى، ومن ثم تحتاج إلى عناية خاصة، وذلك لأننا مواجهون بأزمة. ويجب علينا خلق أساليب جديدة أكثر كفاءة لجمع المعلومات وتجهيزها وإعدادها وتخزينها وإعادتها .

التنبؤ والبدائل الممكنة للتطورات المستقبلة :

ويجب أن يكون من الواضح أن التنبؤ العلمى والتكنولوجى ليس محاولة للتنبؤ بالاكتشافات العلمية والتكنولوجية التى لا يمكن التنبؤ بها أساساً (وإلا لما كانت مكتشفات !)، ولكن هذا التنبؤ إن هو إلا فحص للبدائل الممكنة للتطورات المستقبلة فى العلم والتكنولوجيا بواسطة البحث العلمى، تخصيص رأس المال اللازم، تنمية المواهب العلمية وغيرها بطريقة أكثر كفاءة[1] . وينطبق نفس الشيء على الجوانب الأخرى من التنبؤ .

وأقل هذه التنبؤات تقدماً فى الوقت الحاضر هى التنبؤات المجتمعية (السوسيولوجية) التى تشتمل على التنبؤات الديموغرافية (مثل نمو السكان، الهجرة، التغيرات الهيكلية، وغيرها)، والتنبؤات السلالية (مثل التطور المحتمل للقوميات، واللغات المتخاطب بها والمكتوبة والعادات . . . إلخ)، وما نسميه بالتنبؤات الأنثروبيولوجية نظراً لعدم وجود مسمى آخر (مثل الخصائص الجسمانية، الخلقية والنفسية

---

(١) انظر «تحليل اتجاهات وتنبؤ التقدم العلمى والتكنولوجى» تقرير ندوة كييف سنة ١٩٦٧، وكذلك تقرير ندوة موسكو بعنوان «البحث فى المواضيع الموجهة والمعلومات المنظمة» سنة ١٩٦٧

لوجل المستقبل،والاعتماد المتبادل المستقبل بين الفرد والمجتمع ، وغيرها) وكذا التنبؤات الخاصة بالهيكل الاجتماعى للمجتمع والجوانب الاجتماعية للتنمية الحضرية ، وخدمات الصحة العامة ، والتعليم ، والثقافة ، والفن ،والأخلاق ، والقانون ، والمستتبعات الاجتماعية للتقدم العلمى والفنى ، وغير ذلك من التنبؤات.

لماذا يتخلف التنبؤ الاجتماعى:

وما زال التنبؤ الاجتماعى متخلفاً عن التنبؤ الاقتصادى . والسبب الرئيسى فى ذلك هو معالجته كتابع للأخير . ولا شك أن للتنبؤ بالعمليات الدموغرافية ، وتنمية خدمات الصحة العامة ، والتعليم ، إلى غير ذلك ، أهمية اقتصادية كبيرة فى الوقت الحاضر . وفى التنبؤ يرتبط علما الاجتماع والاقتصاد معاً بدرجة وثيقة كما هو الحال فى العلم والتكنولوجيا ، والشئون العسكرية والسياسية والجغرافية والفضاء الخارجى . ولكن دراسة الشخصية الإنسانية والمجتمع على مستوى اقتصادى بحت ومن حيث ارتباطه بالقوى المنتجة فحسب (بالرغم من أهميته الحيوية) يعتبر تبسيطاً شديداً للمادية التاريخية . ولكل من الإنسان والمجتمع كيان مستقل نسبياً . ولهذا فإن التنبؤ الاجتماعى وحدة مستقلة ، كما هو الوضع بالنسبة إلى علم الاجتماع الذى لا يعتبر فرعاً من فروع الاقتصاد .

ويمكن تكرار نفس الشىء بالنسبة للتنبؤ الجغرافى السريع النمو بتقسيماته الفرعية المختلفة مثل التنبؤ فى الجغرافيا الاقتصادية ، والجغرافيا السياسية ،والجغرافيا الطبيعية . وغيرها[1]. ويشمل هذا الميدان المعقد شبكة كاملة من مشاكل مترابطة بدرجة وثيقة تتعلق بالتفاعل المستقبل بين الطبيعة والمجتمع تمتد إلى ما وراء علم الاقتصاد . وتحتوى على تنبؤات متعلقة بالاستخدامات المستقبلة للأرض ، والصحارى، والمناطق الثلجية الدائمة ، وأحراش الصنوبر الشمالية ،والغابات ، ومناطق المستنقعات والمناطق الجرداء ، والمناطق القطبية ، والمحيطات والبحار ، ويتضمن أيضاً مشاكل طويلة الأجل متعلقة بالتحكم فى تلوث المياه والهواء ، وتدهور الخصائص الكيمائية للتربة وتنظيم تدفق المياه الداخلية (والتزود بالمياه العذبة عموماً) والتحكم فى حياة النبات والحيوان ، وفى تيارات البحر ، والتنبؤ بالثورات البركانية ، والتحكم فى السحب وتساقط الأمطار (أى المناخ والطقس بصفة عامة) . . . إلخ . وكذا الأسس العلمية للمشاريع القائمة لإعادة بناء القارات ، أو نقدها .

والوضع ليس أقل حرجاً منه فى القضية الديموغرافية مثل (الانفجار السكانى فى بعض المناطق ، والخفة السكانية فى البعض الآخر) ، والتلوث المتزايد فى الماء والهواء ، والخطر الناجم عن نقص كمية

---

(١) انظر « الجغرافيا الطبيعية وعلم المستقبل» تأليف أ.م. زابلين ، موسكو ١٩٦٣ ،و«التنبؤ والجغرافيا الاقتصادية » بقلم ى. ج سوشكين فى فسكتيك ، ١٩٦٧ ،المجلد الخامس

المياه العذبة ، والخسارة المتزايدة فى الأراضى القابلة للزراعة نتيجة لتدهور الخواص الكيمائية للتربة وعوامل أخرى ، والحاجة إلى تقويم فورى للمستتبعات التى قد تنشأ عن تنفيذ المشاريع الحالية لتنمية الأراضى على مستوى قارة بأكملها وما إلى ذلك . ونظراً للأهمية الكبيرة للبحوث فإن هناك حاجة ماسة له . ولا يمكن اعتبار التنبؤ الجغرافى — شأنه فى ذلك شأن التنبؤ الاجتماعى — كمجرد جزء من التنبؤ الاقتصادى بنفس الطريقة التى لا يمكن بها اعتبار الجغرافيا كجزء من علم الاقتصاد .

ومن الواضح أن مفتاح علاج كل القضايا السابقة الذكر يكمن فى قضية المنهج . ولا يمكن معالجة قضية المنهج على نحو مرض إلا إذا خضنا فى الجوانب الفلسفية لنظرية المعرفة والمنطق ومنهجية التنبؤ العلمى[1] ولا شك أن كل واحد من هذه الفروع يحتاج إلى اهتمام خاص . وينم الموقف الحالى عن التالى : يعتبر العمل فى مجال المنهجية (ويغلب عليه الطابع التجريبى) متقدماً نسبياً ، وكذا المبادئ المنهجية العامة للتنبؤ العلمى وهى هنا نظريات الجدلية والمادية التاريخية . ولكن بكل أسف المناهج الخاصة مثل نظرية التنبؤ عموماً والتنبؤ الاجتماعى على وجه الخصوص على أساس تلك النظريات ما زالت مفتقدة أو — إن جاز هذا التعبير — ما زالت فى مرحلة جنينية .

ولقد ثبت نجاح التنبؤ المبنى على أنواع الاستكمالات المختلفة فى جميع الحالات . ومن أمثلة هذه الاستكمالات تلك المبنية على طرق المسح المختلفة بما فى ذلك البيانات الناتجة من الاستقصاءات المرسلة للخبراء . ونماذج التنبؤ المبوبة على أساس عدد البدائل التى تنتجها والتى ترتبط بتاريخ محدد ، والاستكمالات الرياضية والإحصائية المعقدة التى تتجنب عدم الوضوح السائد فى الاستكمالات المباشرة والاستكمالات بطريق القياس . وما إلى ذلك . ولقد بذل مجهود كبير لتطوير طرق التنبؤ على أساس تحليل مجموعات من البيانات الثابتة .

ولم يحرز تطبيق الطرق الرياضية فى التنبؤ المجتمعى (السوسيولوجى) سوى تقدم طفيف . ولكن تزايد استخدام المنهج الاحتمالى : نظرية النهايات ونظريات المباريات وأحدث التطورات فى الرياضات والسير ناطيقا ، سيرفع من كفاءة هذا التنبؤ الاجتماعى فى المستقبل .

وتوجد فى الوقت الحاضر أكثر من مائة طريقة مختلفة للتنبؤ الاجتماعى تم استخدامها بنجاح . ولقد طبقت بنجاح نماذج أكثر من هذا فى التنبؤ بالعمليات الطبيعية والتكنولوجية .

ومن الجلى أن درجة الثقة . ووضوح مدى التنبؤ ، ستزيد إذا قامت المناهج فى المستقبل على أساس

(١) انظر « طبيعة المعرفة فى التنبؤ العلمى » ، ملخص رسالة أ.ج نيكيتا ، موسكو ١٩٦٥ ، و « التنبؤ لمشكلة متكاملة فى العلم الحديث » ملخص رسالة ف . أ ليزيشكين ، موسكو ١٩٦٧

منهجية متميزة — نظرية التنبؤ عموماً والتنبؤ الاجتماعى على وجه الخصوص — وما نحتاج إليه هو علم منفصل (يمكن تسميته مؤقتاً « التنبؤ العام » ويتفرع عنه «التنبؤ الاجتماعى ») يعالج قوانين وطرق ومناهج التنبؤ. ولا يوجد حتى الآن مثل هذا العلم بالرغم من وجود أبحاث نظرية متعمقة تسير على نفس هذه الخطوط فى عديد من الدول . وهذا يدفعنا إلى الاعتقاد بميلاد هذا العلم فى المستقبل القريب. وسيكون علم التنبؤ قادراً على حل المشاكل التى لا تقع فى مجال أى من العلوم القائمة حاليا . ولا شك أن الدولة التى سينجح علماؤها فى تشكيل نظرية تنبؤ ستمتلك سلاحاً قوياً ذا فاعلية مرتفعة جدا فى الأمور العلمية والاقتصادية والأيديولوجية والسياسية وغيرها من المجالات الهامة .

وغالباً ما يوجد خلط بين التنبؤ العلمى والإنباء علمياً عن المستقبل ، أى الإنباء المبنى على قانون عام يحكم تطور نظام معين — مثل الإنباء بالشيوعية — وفى الواقع إذا اكتشفنا وتفهمنا القوى المحركة وراء ظاهرة تتطور بنفسها والقوانين المنظمة لها فيمكننا تكوين تنبؤ عام عن نموها فى المستقبل (وبسبب الطبيعة التكاملية لهذا النوع من التنبؤ يمكن زيادة درجة دقته عن طريق إطالة البعد الزمنى) . ويجب ألا يغرب عن بالنا أن القانون العام لا يظهر حاجة فحسب بل إنه يفترضها فعلا (مثال ذلك مهمة تطوير العالم) . ويأخذ هذا الفعل فى المجتمع الحديث صورة التنبؤ ، والتخطيط ، والتحكم وغيرها .

وكما سبق القول يجب أن يكون التنبؤ موضوعياً إلى أقصى درجة ممكنة ، ولكن هذا لا يعنى أن يصبح مجرد تأمل سلبى فى أطياف الاحتمالات الممكنة ، فذلك لا يعدو أن يكون خطوة أولى . والهدف الرئيسى للتنبؤ هو صياغة دلالات التوزيع الاحتمالى عن كل هذه الإمكانيات مع الأخذ فى الحسبان أكبر عدد ممكن من العوامل الموضوعية والذاتية. وتسهل معرفة القانون العام هذه المهمة إلى درجة كبيرة ، ولكنها لا تحلها .

وفى رأينا يجب عدم الغلو فى تأكيد القيمة المطلقة للقانون العام . وذلك لأن الطبيعة واسعة وغنية بدرجة تجعلها قادرة على استبعاد أى قانون نكتشفه — مهما ظنناه عاما — باعتباره حالة خاصة (مثل هياج كونى ، واستنفاد الموارد ، وحرب نووية حرارية) . وهكذا يمكن أن يتحول القانون العام نفسه إلى نقيضه، مجرد بديل خاص . ويجب ألا ننسى إمكانية الانقلاب هذه ، والحاجة إلى إيجاد قوانين عامة جديدة . ولكن لا يمكن المبالغة — فى مثل هذه الظروف — فى أهمية الأساس النظرى للأفعال الإنسانية وخصوصاً نظرية التنبؤ.

ولقد تأخر استتباب العلم الجديد الذى أطلقنا عليه مؤقتاً اسم « التوقعات » نتيجة لعدة التباسات سبق بحث أحدها . والحقيقة هى أن المرحلة الجديدة فى تنمية التنبؤ الاجتماعى فى الغرب الذى بدأ فى

أواخر الخمسينيات، وأوائل الستينيات (وذلك مع إنشاء عدد من مراكز البحث العلمى المتخصصة فى مشاكل التنبؤ المختلفة ، ووضع طرق تنبؤ ذات كفاءة مرتفعة جدا ، وغيرها) أوردت تصريحات عن ظهور علم جديد عن المستقبل - «أو المستقبليات » - كما شاعت تسميته . ومع ذلك لا تعتبر المستقبليات فى الغرب (أو التوقعات كما تسمى فى بعض الأحيان) استمراراً مباشراً للعلوم التاريخية فحسب - أى « التاريخ ميمما شطر المستقبل (الذى بينا أنه زائف من وجهة النظر التاريخية والمادية الجدلية) - بل كبديل لنظرية الشيوعية العلمية ، التى يعلن المفكرون الأيديولوجيون البرجوازيون عدم علميتها وأنها غير عملية . ويؤدى هذا إلى وجود اللبس فى المصطلحات نظراً لاستخدام الكلمات فى معان مختلفة .

وكما سبق أن ذكرت تعتبر « التوقعات » فى فهمنا دراسة للقوانين وأشكال وطرق التنبؤ ، وأنها تعالج المسائل التى تقع خارج نطاق فروع العلوم القائمة الآن . ولكنها لا تحل محل التنبؤ بمعناه الدقيق ، الذى يعتبر وظيفة كامنة فى أى فرع من فروع المعرفة . وعلى العكس من ذلك فإنها تهدف إلى تنمية وظيفة التنبؤ فى جميع فروع العلوم . وتخلق الصلة الوثيقة بين التوقعات ووظائف التنبؤ فى جميع العلوم نظاماً معقداً ، وليس علماً جديداً ، ولكن مجالا جديداً من الرؤية ، ونقطة انطلاق جديدة للعلم المعاصر تؤثر فى جميع جوانبه . وعلى هذا يتضمن التنبؤ الاجتماعى على سبيل المثال ، التنبؤ الاجتماعى والاقتصادى والتنبؤ العسكرى والسياسى . والتنبؤ العلمى والتكنولوجى ، ومصير موضع الأرض من الكون .

ولهذا يكون للأجزاء المكونة لهذا النظام ولاء مزدوج : فيظل التنبؤ الجغرافى جزءاً من الجغرافيا ، والتنبؤ المجتمعى من علم الاجتماع . والتنبؤات العلمية والتكنولوجية جزءاً من الفروع المناظرة للعلم أو التكنولوجيا ، والتنبؤات الاقتصادية جزءاً من علم الاقتصاد وهكذا . ولكنها تتكامل فى نفس الوقت فى التنبؤ الاجتماعى نظراً لما يربطها من قوانين وأشكال وطرق تنبؤ مشتركة ، وتكون جميعها كلا متكاملا وذلك لأن الروابط بين بعضها وبعض لها نفس قوة روابطها بالعلوم الأصلية التى تنتمى إليها .

علم المستقبليات :

ويطلق على هذا النظام الجديد المعقد أى هذا الفرع الجديد من العلم المعاصر اسم « المستقبليات » تمييزاً له عن «التوقعات » التى تصبح فى هذه الحالة جزءاً هاماً من المستقبليات . وتختلف المستقبليات بهذا المعنى بوضوح عن المستقبليات التى تدعى أنها تاريخ المستقبل . فلا تكون بديلا للشيوعية العلمية . فحسب بل على العكس من ذلك يجب أن تبنى - بحسب طبيعتها - على المبادئ

النظرية للجدلية والمادية التاريخية ، وهذا يعنى أن الشيوعية العلمية هى مرشدها الوحيد الموثوق به الذى يمكن الاعتماد عليه .

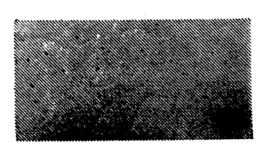
ومن الطبيعى أن يستلزم ظهور هذا الفرع من العلم المعاصر إعادة التفكير فى آرائنا عن درجة تعقد العلم . وهذه نتيجة طبيعية لتطور فلسفة العلوم وتزايد تعقد المعرفة ، ولكن يبقى واقع أننا نشهد مولد علم جديد يمكن من ربط البيانات الناتجة من التنبؤات فى العلوم المختلفة بطريقة فعالة وييسر الدراسة الشاملة لما ستكون عليه الجوانب المختلفة فى تطور المجتمع . ولا شك أن هذه الحقيقة تحتاج إلى إمعان النظر والتفكير .

ولا ينطبق كل ما سبق ذكره على التنبؤ الاجتماعى فقط وإن كان هذا المجال الأخير يستحق عناية خاصة ما بقيت مشاكل المستقبل ميداناً للنزعات الأيديولوجية بين النظم الاقتصادية والاجتماعية العالمية .

(مترجم عن الإنجليزية نقلا عن الروسية)



التنبؤ والثورة العلمية والتكنولوجية



بقلم • رادوفان رشتا
وأوتا سولك

ترجمة • د. أحمد كابش

إن حل مشكلة رسم صورة للمستقبل على المدى الطويل يكمن فى كشف المفاهيم الاجتماعية والبشرية للثورة العلمية والتكنولوجية . وأفضل طريقة لبحث هذه المشكلة هو أن نتخيلها تتصاعد باستمرار إلى مدى يتسع لأشكال متباينة من المدنية ، وهذا التنبؤ للمستقبل على مداه البعيد الذى يتناول مشاكل متعددة لا يمكن محاولته فى الوقت الحاضر إلا بطريقة مبسطة بحيث لا تتناول إلا التفاعلات بين التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية المتوقعة . وقد زودتنا طريقة دلفى Delphi بأساس مرضى لأسلوب مشترك للتنبؤ الاجتماعى التكنولوجى ، ويهتم التنبؤ فى المقام الأول بالمجالات التى يغطيها ما يمكن أن نسميه بالتكنولوجية الاجتماعية: التسيير الآلى والمواصلات السلكية واللاسلكية ، والتحضر .. إلخ

وقد يبدو أن أصعب العوامل التى يمكن تحديدها بالنسبة للتنبؤ الشامل بطريقة عامية واقعية هى احتمالات طرق المعيشة . وتغير مركز الإنسان . والتوجيه الإنسانى لتقدم الحضارة . وما من شك فى أن محاولات التنبؤ العلمى ، أو المتغيرات الممكنة فى تطوير المجتمع ككل ، أو فى القطاعات الفردية من الحياة البشرية ، قد أصبحت سمة مميزة لهذا العصر . ومن الواضح أن أسباب ذلك تكمن بعمق فى تركيب وديناميكية العالم الحديث . وتنبع هذه الظاهرة من مدى التغيرات التى نعيشها وسرعتها .

كاتبا المقال هما : الدكتور رادوفان رشتا : مدير المعهد الفلسفى ، ورئيس الفريق الذى يقوم بإجراء البحوث فى المفاهيم الاجتماعية والبشرية والتكنولوجية بأكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية ، وله مؤلفات عدة فى هذا المجال . والدكتور أوتاسولك : فهو عضو الأكاديمية العالمية للفنون والعلوم ؛ وعضو معهد بحوث الاقتصاديات الصناعية بجامعة براغ

مترجم المقال : الدكتور أحمد كابش : مدير « عام المركز القومى للإعلام والتوثيق ، ومدير عام براءات الاختراع بوزارة البحث العلمى .

ومن ناحية أخرى فإن هذه العمليات التى تحتم علينا التنبؤ بما يحتمل أن يكون عليه المستقبل هى بعينها التى تزيد من صعوبة التنبؤ العلمى الصحيح . إن العدد المتزايد من البارامترات التى تتغير باستمرار ، والتفاعل المتزايد بين القطاعات المختلفة الذى أصبح ممكنا بسبب هذه التغيرات ، والاختلافات العميقة بين الأشكال المختلفة الممكنة من التطور ، والشك المستمر بالنسبة للعوامل الديناميكية الجديدة ، والتى كانت مجهولة حتى وقت قريب ، كل هذا يجعل من التنبؤ العلمى عملية فى غاية التعقد . إن المدى الذى يزداد اتساعاً للأشكال المختلفة المحتملة للتطور المستقبل للحضارة ، الذى يميز عصرنا الحاضر ، يمكن أن نعبر عنه بالتحديد بالعلاقة التالية : كلما ازدادت الحاجة إلى تنبؤ شامل طويل المدى لتطور الجنس البشرى ، ازدادت الصعوبة من الناحية العلمية فى تقديم مثل هذا التنبؤ .

وحتى هذا لن يكون صحيحاً تمام الصحة . والحق أن احتمالات هذا التنبؤ تضيق حينما تبلغ قوة الإنسان نقطة قد تؤدى عواقبها المختلفة إلى فناء البشرية (كذلك ما أنجزته بتخطيط واع) . وتصبح الاختلافات فى الطرق والوسائل لا أهمية لها لو نظرنا إليها من خلال تلك النتيجة . وهذا الاتجاه الثانى ، الذى يعمل على تقليل نطاق المفاهيم ، يساعد على تركيز أعمال التنبؤ ، ولكنه لا يزيل الصعوبات الموجودة فى الاتجاه

الأول . بل على العكس من ذلك يعمل على إبرازها من ناحية معينة .

إن الاتجاهات التى ترمى إلى التشتيت ، تلك الاتجاهات الكامنة فى التطور الحضارى ، هى ومابها من قيود لا تقل عنها إزعاجاً، تفرض علينا الاستنتاج التالى : إن التنبؤ بالمستقبل لا يمكن أن يكون دقيقاً وفعالا إلا إذا كان معقداً ، أى إذا تضمن جميع قطاعات الحياة البشرية ، حتى تلك التى قد لا تبدو ديناميكية فى الوقت الحاضر ، إذ أن الحركة فى أى اتجاه على أبعاد متعددة تحدث شداً قوياً بين القطاعات الساكنة والمناطق التى تتعرض للتغيير .

الاتجاهات النظرية والعملية (البراجماتية) لعلم المستقبل :

يمكن تعريف المتطلبات الأساسية للتنبؤ المفيد الدقيق بأنها الاحتياجات لفهم شامل للأهداف الاجتماعية والتطور التكنولوجى الفعال . ويمثل التنبؤ بالمفاهيم الاجتماعية والتكنولوجية وتفاعلهما مشكلة منهجية هى كيف نتمكن من بناء نموذج لعالم المستقبل فى المجالات التكنولوجية الاجتماعية . مثال ذلك الميكنة . والمواصلات . وأجهزة الإعلام ، والإسكان ، ... إلخ

وتواجه الجهود المعاصرة لخلق نماذج معقدة لعمليات الثقافة المستقبلة مشكلتى التعريف ثم التحديد الكمى . ويخلق التفاعل المتبادل بين العوامل المتباينة المتضمنة فى التطور إمكانيات متنوعة يمكن على أساسها اتخاذ القرارات فى الوقت الحاضر ، ومن ثم إقامة أسس لصور المستقبل يمكن الاختيار فيما بينها استناداً إلى هذه القرارات . وحتى يتم بناء نموذج تصورى مقبول بصفة عامة لهذا التفاعل المتبادل ، فإننا يمكننا الاعتماد على المهارة المنهجية للأفراد الذين يستطيعون الوصول إلى تعميمات اعتماداً على البيانات الميسرة لهم من عدة أنظمة علمية مختلفة . وبالتالى يقدمون مشروعات تصنيفية لهذه التفاعلات أو أبحاثاً عنها معطين بذلك فكرة عامة عن الاتجاه المحتمل الذى يسير فيه التطور ، ويقدمون عادة معياراً للمفهوم الإنسانى . ومهما بلغت قدرة الإنسان على التفكير المعنوى إلا أن حدود العقل البشرى تجعل من المستحيل عليه أن يتناول فى وقت واحد عدداً كبيراً من عوامل التطور التى يؤثر بعضها على البعض الآخر ويعتريها التغير بسرعة كبيرة يعجز عن اللحاق بها . ولهذا السبب تعقد الندوات وتنظم اللجان ذات الاتجاهات المتعددة التى تقوم بمناقشات خلاقة لمحاولة ربط مجموعة متكاملة من المواد حللت عناصرها كل على حدة بمعرفة المتخصصين حتى تشكل وجهة نظر عامة تعرف « بفلسفة مشكلة مطروحة على بساط البحث» . وبالطبع لا يمكن أن يغنى هذا عن عبقرية العقل الفردى وقدرته على التعميم . إن كثرة وجهات النظر الفردية بشكل زائد عن الحد . وكذلك شخصيات بعض المتخصصين القوية ، تكون عادة عائقاً أمام وضع تعريف للمفاهيم القاطعة للأنظمة المتداخلة التى تزودنا تفاعلاتها بالوسائل الوحيدة الخاصة

بتخيل صورة المستقبل كوحدة واحدة . ولهذا السبب يوصى بعض علماء المستقبل (مثل ب . د . جوفنيل) باستخدام وسائل البحث لتدريب المتخصصين فى التعميم الذين تجمع عقولهم بين الخيال والإلهام وبين مواهب المتخصصين . وعلى أية حال ، فبمجرد الوصول إلى فرض تعميمى مبدئى يمكن للتحليل والتجميع المتلازمين فى العمل ذى الأنظمة المتداخلة أن يفوق بمدى شاسع ما أنجزه عقل واحد من العقول المتخصصة فى التعميم .

وعند التطبيق تأخذ أبحاث المستقبل فى حسبانها عادة الحاجة إلى التعميم والتنسيق التى بدونها تستحيل السيطرة كلية على المشاكل الاجتماعية الرئيسية بما لهامن مفاهيم واسعة . ولكن الحاجة إلى الثقة والدقة المعقولة فى التنبؤ قد جعلت الجهود تتركز أولا على التطور التكنولوجى . وقد أوجدت النتائج الفعلية لهذه الجهود المعملية التى تحققت بوسائل أدخل عليها التحسين بصفة مستمرة طوال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، كمية ضخمة من المؤلفات المتخصصة . وأصبح التنبؤ التكنولوجى الشغل الشاغل للعلماء الطبيعيين . وقد عولجت بمعزل الاتجاهات البارزة فى التكنولوجيا . مثل الميكنة والمتحرك الآلى ، وأهمل تماما ما تمخض عن ذلك من آثار على الناحيتين الاجتماعية والبشرية . ولم يكن هذا التأكيد على التقدم الفنى فى التنبؤ البعيد المدى سوى شئ طبيعى وذلك نتيجة لقوة هذا التقدم واطراده . وطالما اعتبرنا الاتجاه العلمى مرادفاً لإمكانية وضع القوانين وتقويم العلاقات وتعريف الأسباب ، فإن التنبؤ فى مجال العلوم الاجتماعية قدر له أن يكون أقل فروع التنبؤ المعقد ثباتاً وأقلها هيمنة . وعلى نقيض ذلك فانه كلما قل إهمال المفاهيم الاجتماعية والسيكولوجية فى مجال التنبؤ التكنولوجى ، أو بمعنى آخر كلما كان التنبؤ أكثر تحديداً وتفصيلا ، كان مصدر ثقة يعتمد عليه كأساس للقرارات التطبيقية .

وعلى أية حال فإن هذا الاتجاه نحو التنبؤ ، رغم إمكانية حدوثه بل إلى حد ما له ما يبرره فى حالة وجود حركة محدودة وذات بعد واحد ، مقدر له أن يفشل بمجرد أن تصبح ديناميكية التطورات الحضارية متعددة الأبعاد ، وعلى صعيد عالمى متجهة إلى قلب الحياة البشرية والعلاقات الاجتماعية .

وفى أثناء اطلاعنا على العديد من دراسات صور المستقبل التى أجريت ، نجد أن المتنبئين الاجتماعيين قد توصلوا إلى أنهم لو ابتغوا النجاح فيجب عليهم ألا يركزوا على التنبؤ التكنولوجى بمفهومه الضيق المتخصص ، بل يجب عليهم أن يبذلوا ماوسعهم الجهد لتحقيق نظرة شاملة للمستقبل بمساعدة جهاز نظرى يأخذ فى اعتباره الصراع القائم بين الإنسان والتكنولوجيا . وكان حتما أن تعانى المحاولات الأولى لتقديم صورة معقدة كونية لعالم المستقبل من التبسيط المفرط والقدرات الوصفية المحدودة . ورغم ذلك فإن هذه النماذج والدراسات التجريبية لصور المستقبل التى أجراها المتنبئون التكنولوجيون قد وضعت فى مرتبة عالية نظراً للجدارة الكامنة وللأفكار التى توحى بها ، ولأنها تجعل من الممكن وضع صورة للمفاهيم الاجتماعية المتضمنة فى الابتكارات التكنولوجية .

وبصفة عامة ، فعند دراسة الأنواع المختلفة من علوم المستقبل فإن الفرق بين الاتجاهات العملية والنظرية يناظر الفرق بين علم المستقبل الأمريكي والأوربي . ورغم قلة التوافق الفكرى للاتجاه الأمريكي فى التكنولوجيا إلا أنه قد حقق إنجازات لها قيمتها وأثبت قدرته التطبيقية الكاملة فى التخطيط الطويل المدى بينما أظهر علم المستقبل الأوربى فضائل الاتجاه النظرى الفلسفى حينما طرحت على بساط البحث تلك المسائل التى تؤثر على المستقبل من أجل الوصول إلى درجة عالية من التجريد .

الصراع بين الصور المختلفة للمستقبل :

كيف يمكننا أن نبنى جسراً بين اتجاهين ، لكل منهما ما يبرره ، فى المرحلة الحاضرة من التطور ، وخاصة أنه يجب أن يؤخذ فى الاعتبار أيضاً الفوارق التاريخية فى تطور الثقافات الفردية ؟ أى نوع من حلقات الوصل يجب أن يكون موجوداً بين المتنبئين التكنولوجيين وبين المتنبئين الاجتماعيين ؟ من الواضح أنه يجب علينا فى المقام الأول أن نعرف الكثير عن طبيعة العمليات الاجتماعية التى يهتم بها المتنبئون والتى يعزى إليها أو يمكن أن يعزى إليها نجاح تطبيقها . ومن المهم أن التنبؤ من هذه الناحية يمكن حدوثه فقط على شكل نماذج إجمالية عامة. تستلزم تعريف العملية المتممة للاتجاه المعاصر لأساس المدنية . وتحديد الفوارق بين هذه الاتجاه وبين مراحل التطور التى سبقته . ولهذا السبب . فإن تجاربنا النظرية فى التنبؤ طويل الأمد قد وجهت عمداً منذ البداية نحو وضع فروض شاملة . ودفعت للتوصل إلى الملامح الأساسية للتغيرات الحاضرة فى الفكرة الكامنة وراء الثورة العلمية التكنولوجية الرائدة . ونعنى بهذا عملية التمدن بمفهومها الواسع . متتبعين منطقها الباطنى . تمييزاً لها عما يدخل فى نطاق عمليات التصنيع . التى تعطى أساساً جديداً للمدنية يختلف عن الأساس الصناعى الكلاسيكى الذى استقرت عليه الحياة فى معظم بلدان أوربا المتقدمة وإلى حد كبير ما زالت كذلك .

وتعتمد نقطة البداية النظرية المختارة على تحليل المحاولات الأولى من أجل رسم خريطة تطورنا المستقبل . إن تنوع صور المستقبل التى تم الوصول إليها عن طريق وسائل التنبؤ العشرين أو نحو ذلك والتى ووفق عليها وطبقت تنبع فى جميع الأحوال من التقديرات المتنوعة للتقدم الصناعى وموقف الإنسان منها .

إذا افترضنا أن العامل الحاسم فى المجتمع الصناعى المعاصر . الذى انبثق عن تجمع رأس المال ، هو الامتداد المطرد للعلاقات الاجتماعية . فإن تنبؤنا سيهتم بمدى الإمكانيات التى ظهرت فى عملية زيادة ومضاعفة رأس المال . ولهذا فسنعتمد أساساً على الاستقراء من سلسلة إجمالى الإنتاج القومى وتجمع رأس المال . وما زالت هذه أكثر الطرق انتشاراً لرسم خريطة للتنظيمات العامة للتطور الاجتماعى.

مثل هذا الاتجاه يعتبر اتجاها منطقياً بدرجة كافية . ولكن هناك دليلا واضحاً على أن العمليات التى

يتضمنها التطور الاجتماعي تتجاوز نطاق التزايد المتضاعف لرأس المال . لذا فإن الاستقراء الموحد من البيانات الحاضرة المتعلقة بنتاج رأس المال لا يمكن أن يصلح أساساً وحيداً للتنبؤ. هذه النظرة تدل على أن النظام الصناعي سيسير في طريقه بمعدل متزايد، ولكن بمقياس يعتمد على خبرة عصرنا الحاضر، ومن ثم دون اعتبار لاحتمال حدوث تغيرات أساسية في معاملات رأس المال الناتجة من تقلبات وتغيرات مركز الإنسان ، ولكن من النادر افتراض هذا ولو لمستقبل محدد بالسنوات العشر التالية أو نحو ذلك .

علم المستقبل البراجماتي :

ويقدم علم المستقبل البراجماتي أساساً أفضل للتنبؤ في الظروف التي تتشكل الآن إذ أن درجة تطور العلم والتكنولوجيا تعتبر المقياس الذي يمكن بواسطته تحديد تطور مدنية المستقبل . وتوجد دراسات براجماتية من هذا النوع صائبة تماماً ، تغطي التطور طوال السنوات العشرين القادمة (وهي الفترة التقريبية لتطبيق الاكتشافات العلمية الأساسية). وعلى الرغم من القصور الواضح لمثل هذه المغامرات الجديدة إلا أن النتائج التي نحصل عليها حتى الآن عن طريق هذه الوسائل تقترب أكثر فأكثر بدرجة كبيرة من المجرى الفعلي للأحداث . ولكن مدى صور المستقبل المحتملة المعروضة بهذه الطريقة معرض بشكل واسع — بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار أنه يتسع أكثر فأكثر — لتأثير بارامترات غير معروفة حتى الآن، حتى تبهت الصورة الشاملة للمستقبل فتصبح غماماً بعد فترات طويلة إلى حد ما ، وذلك بسبب عدم تأكدنا من التأثير الذي قد تحدثه الظروف المادية والاجتماعية المتغيرة على قدرة الإنسان الخلاقة وعلى مدى وأهمية الاكتشافات والابتكارات المتوقعة .

وجلي أن ليس من المعقول أن نستنتج مستقبل تطور المدنية من التغيرات الاجتماعية ومن عمليات بادئة بثورة سياسية تسعى جاهدة لبناء علاقات إنسانية وحياة إنسانية على نهج سياسي خاص إن الصراع الداخلي لنظامين اجتماعيين ، بطريقة أو بأخرى يحسب حسابه عادة ضمن البيانات الأساسية التي يعمل على أساسها المتنبئ بالمستقبل . ولكن طالما كانت التنبؤات لا تتعلق بالقوانين الأساسية للتطور الاجتماعي المعاصر على مستوى عال من التجريد ، وطالما كانت الميول الاجتماعية والسياسية قد قدرت بغض النظر عن أساس المجتمع الذي تتطور تلك الاتجاهات بداخله وتكتسب أهميتها التاريخية الحقيقية من التغيرات التي تحدث فيه ، فإن صورة المستقبل ستتجمد حتماً بفعل تخمين ذاتي أو تفكير خيالي ، أو أنها كبديل لذلك تتوقف عند التسليم بإمكانية وقوع الاصطدامات ، وعند حلول ظلام الخراب الشامل الذي يخيم على المستقبل.

ولعدة سنوات خلت على الأقل اهتمت تنبؤات التطورات العالمية بطرق متنوعة بالاصطدام بين الحضارات المختلفة الموجودة على الأرض، وبوجه خاص بالصراع المتزايد بين بعض الدول المتقدمة صناعياً وبين العالم الثالث ، أي الدول النامية بوجه عام . وقد يبدو هذا مؤكداً لأن الاستقراء المباشر للاتجاهات

المعاصرة يؤدى بوضوح، حتى ولو لفترة حياة جيل واحد، إلى عواقب وخيمة، ولكن من أجل هذا فقط لا يمكننا التنبؤ بصور المستقبل الممكنة دون فهم المنطق الباطنى لهاتين المجموعتين من الأنظمة الاجتماعية سواء فى الأنظمة المتقدمة أو فى العالم الثالث. ويمكن لهذا النوع من التحليل أن يساعدنا فى الوصول إلى مفهوم لأنماط التفاعل المتعددة الممكنة بين هذين العالمين، بل أيضاً للتحول الأساسى للمسلك الخاص لكل منهما، بينما إذا اتبعنا الطريقة العكسية ستضيع صورة المستقبل فى عقدة الاتجاهات الداخلية التى لا تحل والتأثيرات المتولدة خارجياً.

والخبرة المكتسبة فى التنبؤ تلفظ تدريجاً أى اتجاه لا يتضمن جميع العوامل الكامنة فى تطور الحضارة المعاصر. ولكن سعة المنظر ليست مرادفة لعمقه. إن التجميع المجرد للمادة لا يعطى عادة فهماً عاماً للعلاقات المتبادلة بين تركيب وديناميكيات العناصر المختلفة، وبين تفاعل العوامل الموضوعية والذاتية فى عمليات معاصرة. وهذا هو المتطلب الأساسى للتنبؤ العلمى العالمى الحقيقى. ومع ذلك فلن نتمكن من إجراء مثل هذا التنبؤ دون الاستعانة باعتبارات شخصية بل باعتبارات قد لا تمت للموضوع بصلة فى بعض الأحيان.

ولكن مع ذلك فإن النماذج الاستهلاكية الخام غير المقومة تعتبر منبهة لمجرد أنها تعمل على تفهم هذه المتضمنات الكامنة. ومن جهة أخرى فإن نقطة الضعف الكامنة فى هذه النماذج تغرينا بتوحيد الظواهر السطحية التى نلاحظها دون أن نحللها أولا، داخل إطار صورة عامة ذات اتجاه علمانى مفرد، نجد فيها فيما بعد أن عناصر عمليات اجتماعية مختلفة قد مزجت فيها جزافاً. وحيث إن الحركات المتناقضة يلغى بعضها البعض عادة أو يزيح بعضها البعض على أساس اعتبارات سطحية. فإن إمكانية التوليف الحقيقى تفقد كما أن صورة تطور المستقبل يستحيل وضعها داخل إطار عام أو إيجاد مغزى لها. وفى الظروف الحاضرة، هناك فشل متوال للسير قدماً فى الفصل التحليلى بين العمليتين التاريخيتين الأساسيتين اللتين ترتبطان فيما بينهما، ولكنهما تختلفان فى منطقهما الباطنى. كما أن لهما مفاهيم اجتماعية وإنسانية مختلفة فى عملية التصنيع التى سيطرت على الدول المتقدمة فى السنوات المائة المنصرمة. وعملية الثورة العلمية والتكنولوجية التى بدأت فى تحديد منطق هذه الدول ذاتها. والتى فى طريقها الآن إلى أن تصبح قلب حركات التمدن المستقبلة. وعلى هذا فإن الغرض الأول الخاص بطبيعة القوانين الداخلية للثورة العلمية والتكنولوجية باعتبارها قوة اجتماعية ذاتية التولد، يبرز الآن كنقطة بداية. وكمحور للتنبؤ العلمى. وفى نفس الوقت فإن التنبؤ العلمى قد يعترف به بل يجب أن يعترف به كوسيلة أساسية لفهم الثورة العلمية والتكنولوجية. ومن ثم الاعتراف به كسمة محددة للعلم الاجتماعى فى عصرنا الحاضر.

مركز الإنسان فى التنبؤ بالمستقبل :

من وجهة نظرنا تعتبر الثورة العلمية والتكنولوجية على النقيض من الثورة الزراعية والصناعية فى الماضى عملية فى تاريخ المجتمع لا تتضمن مجرد تغييرات فى وسائل خاصة أو فى إجراءات التصنيع فحسب بل تتضمن تغيراً عالمياً ومستمراً فى جميع القوى الإنتاجية للمجتمع الذى لم تعد تدخل فيه القدرة الإنتاجية للفرد العامل فى الإنتاج المباشر (صناعة السلع) وذلك لأن العلم التطبيقى قد حل محله . لذا فإننا ندخل ضمن دراساتنا للمستقبل البعد الفعلى الذى يشكل حجر عثرة فى أى تحليل آخر . إن التنبؤ لا يضع فى اعتباره عادة أكثر العوامل أهمية — وربما كان أكثرها إلحاحاً — ألا وهو البارامترات وصور المستقبل الخاصة بمركز الإنسان والتغيرات التى تعترى صور ومتطلبات الحياة البشرية . وقد أصبحت الحضارة المعاصرة ترى بوضوح كآلية عملاقة ذاتية الحفاظ على نفسها تتحرك بدافع نابع من ذاتيتها . ويعادل هذا الوضوح فى درجته أن البشر قد بدأوا يدركون الآن أن هذا الموقف يجب أن يتغير ، على الأقل فى بعض نقاطه وإلى درجة ، وأن هذا التغيير يتفق مع إعادة تقويم القيم الإنسانية والتغيرات التى تحدث فى وسائل معيشته . إلخ . ومن الممكن ملاحظة هذا الشعور المشتت بصفة مستمرة فى معظم مدارس الفكر المختلفة فى الوقت الحاضر ، فكل من مؤرخ التكنولوجية د. ممفورد الأمريكى وخبير وسائل الاتصال والسيطرة الإلكترونية السوفيتى ف ترابزينكوف والاقتصادى الفرنسى ج . فوراستييه ، يعبر عن تخوفه من التباين بعبارات تكاد تكون متطابقة بين «عصر التكنولوجيا» و«عصر الإنسان» ، ويعتبرون السير بالمشاكل البشرية نحو تشكيل جديد مرتبطاً بالثورة العلمية والتكنولوجية . ومع هذا ، فيمكننا أن نجد هذه الفكرة فى المناقشات الفلسفية التى أجراها م . هيدجر . الذى لم يكن يهتم بغيرها على الإطلاق أثناء « تحليله للمواقف » و « عرضه التاريخى والتكنولوجى لأحداث عصرنا » أو تتبع المستقبل من « أجل وضع صورة له باستخدام الحساب » .

ولقد أصبحت دراسة العامل البشرى المتطلب الأساسى لإجراء تنبؤ أصيل . وتتزايد المتطلبات الأساسية باطراد فى كل من المجالين النظرى والعملى فى ميزان القيم والتنبؤ بالتغيرات المستقبلة التى سيتم تحليلها من وجهة نظر الحياة البشرية. وإن الإجابات المعتادة على مثل هذه التساؤلات — عندما لا تنبثق من الصورة المعقدة للعمليات الأساسية التى تجرى فى داخل الحضارة المعاصرة والنظم الاجتماعية ، ولكنها تنبثق ببساطة من ملاحظة آثارها الخارجية تؤكد التوجيه الإنسانى بل تخصه بوظيفة لها تأثيرها على مجموعة التغيرات المتنبأ بها — ولهذا تميل إلى جعله جزءاً من عملية تطور الحضارة. ولكن مثل هذا التنبؤ يقوم على أساس غير سليم تماماً ، ومن المحتمل جداً أن يصبح خاضعاً للأهواء الشخصية حتى ولو توافرت أفضل النوايا

الحسنة . ويرجع هذا أيضاً إلى حقيقة أن علم المستقبل غالباً ما يتذبذب بين صراع أيديولوجي محدد خارجياً يسعى وراء نموذج إنسانى للمستقبل وبين التنبؤ البراجماتى الدقيق بالاتجاهات التكنولوجية والاقتصادية . وفى الحقيقة ترتبط هذه المشكلة حتماً فى الوقت الحاضر بكل جهد يبذل للتنبؤ لا يقوم على تفهم كامل للعمليات الاجتماعية المعاصرة بل على تقديرات تقريبية مستنبطة من اتجاهات سطحية منقولة بطريق غير مباشر وغالباً ما تكون متشابكة بطريقة معقدة .

ولا يمكن أن تكون بشرية التنبؤ المعاصر عرضية أو اعتباطية . فالمسألة المحيرة فى هذا الموضوع هى ما هو موقف الإنسان من تشكيل حياته ذاتها وكيف يتم تغيير ذلك فى المستقبل . إن السمة المميزة للثورة العلمية والتكنولوجية تكمن بالفعل فى هذا التغير الذى يعترى العملية الحضارية . فى النظام الصناعى الكلاسيكى للمجتمع البورجوازى ، وفى عملية التصنيع التى تسببت فى وجوده ، لم تلعب البارامترات التى ترتبط مباشرة بالإنسان وبتطور قدراته دوراً مستقلا وحاسما . لقد مثلت عوامل ثانوية حددها مجرى تطور المجتمع . وقد اعتمد النظام الإنتاجى أساساً على استخدام أناس معينين ثابتين فى أماكنهم كمجرد وحدات من القوى العاملة . وفى الواقع تضاءلت أهمية «العامل البشرى» بالنسبة لكمية الآلات والمعدات المستخدمة . ومازالت تلك هى الحال السائدة حتى عصرنا الحاضر. ولكن مع هذا فإن التحليل الدقيق للتطورات الحالية فى المجتمع وعلى وجه الخصوص للثورة العلمية والتكنولوجية التى حملت معها تغيرات اجتماعية عميقة يظهر أن تطور الإنسان وقدراته، بشكلهما المنعكس على تطور العلم والتكنولوجيا والتدريب والمبادرة الخلاقة بجميع صورها ، فى طريقه لأن يصبح عاملا متزايد الأهمية بل عاملا حاسماً حتماً فى التنبؤ الطويل المدى . ومن المحتمل أن تنمية قدرات الإنسان تصبح على مرحلة معينة من التطور أهم عامل فى تجدد القوى الإنتاجية . ومن ثم البارامتر الحاسم للتطور الاجتماعى بوجه عام . إنه فى تلك الظروف وفى تلك الظروف فقط يمكن بل يجب إقامة دعائم التنبؤ على سجل تغيرات مركز الإنسان وعلى التنبؤ بتطور قدراته واحتياجاته الحيوية ودوافعه وطريقة حياته ونظام العلاقات والقيم .

مشاكل الفجوة المنهجية بين التنبؤ الاجتماعى والتكنولوجى :

سبق أن ذكرنا أن النظرة المعقدة نحو المستقبل تمليها السرعة المتزايدة دوماً ، التى عن طريقها يجب أن نواجه ونتفاعل مع آلاف التغيرات الفردية . إلا أننا لا نستطيع فى الوقت الحاضر أن نفهم عالماً مستقبلا معقداً بهذا الشكل دفعة واحدة. فإننا يجب أولا أن نقوم ببعض التنظيمات بما فى ذلك بذل جهد لفهم الطبيعة الأساسية للعمليات الاجتماعية المعاصرة منظوراً إليها ككل مترابط منطقياً . ويستدعى هذا المنهج أيضاً سلسلة طويلة من التنبؤات البراجماتية المتخصصة بل أكثر من هذا فإنه يلزم الربط بين دراسات نظرية ونتائج تم الحصول عليها براجماتياً بوساطة أنماط واختبرت بدقة. إنه فقط بإدماج الاتجاهات الحديثة تدريجياً . قد نستطيع فى نهاية المطاف أن نبذل جميع الجهود الممكنة بقصد بناء أنموذج شامل للمستقبل .

وكما لاحظنا من قبل تختلف درجة الثقة والإدراك والأهمية بالنسبة للتنبؤ من مجال لآخر فيما يختص بالتكنولوجيا والمجتمع. ولكى نقيم جسراً على هذه الفجوة المنهجية قمنا بإجراء تجربة على أنموذج ذى بعدين يشير بالأرقام (من صفر إلى ٣) إلى أى مدى يمكن للمبتكرات الاجتماعية أن تعوق المبتكرات التكنولوجية أو تسرع بها. صحيح أن التعبير الكمى للمفاهيم الاجتماعية والبشرية فى الثورة التكنولوجية والعلمية يعتبر أساساً للقرارات المثلى فيما يتعلق بمدى ضرورة تكيف التطور التكنولوجى مع البنيان الاجتماعى القائم وفى أى المجالات يكون أو إلى أى مدى يمكننا أن نحاول التأثير على البيئة الاجتماعية والأولويات البشرية لاستغلال التقدم التكنولوجى بطريقة أفضل .

ومن أجل إجراء اختبار مبدئى لمعرفة إلى أى مدى يمكن للنموذج ذى البعدين أن يساعد على التفاهم بين المتخصصين فى العلوم الاجتماعية والطبيعية قمنا باختيار مجالى تكنولوجيا الآلات الحاسبة وعلوم الاتصال البعيدة باعتبارهما مجالين يحتمل أن يحدث فيهما تصادمات فى غاية العنف مستقبلا بين المفاهيم الاجتماعية الخاصة بالتقدم التكنولوجى التى تؤثر على الاقتصاد والمتطلبات الإنسانية المتعلقة بظروف العمل والحياة البشرية . وعلى هذا فقد حسم مثلا الصراع بين الابتكارات المتوقعة فى استخدام الآلات الحاسبة فى إدارة الصناعة وبين الاتجاه المعارض القائم على استخدام الفكر البشرى الذى ظهر نتيجة العواقب الاجتماعية غير المواتية بسبب استخدامها وهى «فقدان الإحساس بالمسئولية والاستقلال .. الخ»، حسم بتزييف آثار الإجراءات المضادة العنيفة التنظيمية منها والسيكولوجية . وكان اهتمامنا الرئيسى هو أن نقرر هل من الممكن التنسيق بين توقيت إدخال الابتكارات المتنوعة الممكنة المتشابكة فى مجالى التكنولوجيا والتنظيم، ذلك التوقيت الذى كان فى الأصل تنبؤا . وبالمثل تم تطبيق هذه الطريقة فى قطاع الاتصالات البعيدة على الصراع بين العواقب السيئة الناجمة عن تطور الفرد ووسائل الاتصال البعيدة الجماعية واحتمالات الاختيار بين المواقف البديلة لطريقتنا فى الحياة كشرط ضرورى للحفاظ على أساس الإنسان بالحرية الشخصية .

وعلى أساس التجربة التى حصلنا عليها بهذه الطريقة انتقلنا إلى مجال أكثر اتساعاً عنوانه « الإنسان والتكنولوجيا » هدفه الارتفاع بمستوى طريقة تشييد نموذج معقد متكامل يحاكى مبتكرات المستقبل واتجاهات التكنولوجيا ومفاهيمها الاجتماعية والإنسانية . إن المقارنة المنظمة بين آراء مئات عديدة من المتخصصين والعامة على نسق طريقة دلفى فى الإلكترونيات وتكنولوجية الآلات الحاسبة والميكنة الصناعية ووسائل الانتقال الشخصية والتحضر والغذاء والتغذية .. إلخ زودتنا بأساس التنبؤ بتوقيت التفاعلات وطريقتها . ولقد تم تحليل المفاهيم الاجتماعية للتغيرات التى حدثت فى هذه المجالات بواسطة الثورة العلمية والتكنولوجية فى ضوء المتطلبات المادية الأساسية لطريقة الحياة المستقبلة والتغيرات فى أولويات سكان الحضر ، والتغيرات فى كل من الثقافة والأخلاقيات المنبثقة عن التقسيم الطبقى المستقبل للمجتمع . الخ

وإن الغرض النهائى لهذه المحاولة التى ترمى إلى إقامة جسر على الفجوة المنهجية بين التنبؤ الاجتماعى

والتكنولوجى هو تصميم نموذج من الممكن تقليده وتطبيقه عالمياً واختباره عملياً فيما يتعلق بالتخطيط الطويل المدى للتغيرات المهمة التى تؤثر على كل من المجتمع والتكنولوجيا

المجتمع وتشكيل صور المستقبل :

من الواضح أن الحاجة لمعرفة المستقبل ليست فى الوقت الحاضر – وذلك أقل احتمالا فى المستقبل – شيئاً طارئاً أو مقصوراً على شخص أو جماعة أو متسما بطابع الحضارية أو ظاهرة ثقافية بحتة لا تنتمى بصلة لتطور الحضارة بل على العكس من ذلك إنها متعمقة الجذور فى طبيعة العمليات الاجتماعية المعاصرة ، وتنبع من قوانينها الخاصة بها ومن سماتها الجديدة . وبينما كان من الممكن النظر إلى الحضارة كعملية تلقائية التطور كما هى الحال فى النظم الصناعية الكلاسيكية فإنه لم يكن من الممكن اعتبار التنبؤ عنصراً محدداً متكاملا لهذا التطور، بل كان من المقدر له أن يعتبر بالأحرى كترف من الكماليات أو حتى كوسيلة لتحاشى المشاكل المعاصرة، ولم تكن الظروف المواتية لتطوره لتتخذ شكل نظام علمى موجودة حينذاك.

إن الأمور أصبحت تختلف تماماً عندما احتلت أوجه نشاط الإنسان وتطور قدراته مكانتها كعوامل مستقلة فى أساس التقدم الاجتماعى . فى هذه الظروف يصبح التفكير الواعى فى المستقبل مقوماً عاماً للتطور المعاصر، وبدونه تضيع احتمالات التسارع . وفى هذه الحالة لا يعمل التفكير فى المستقبل على حجب حدود الإدراك الذاتى للإنسان . بل على النقيض من ذلك يشكل جزءاً أساسياً فى حياة كل فرد وفى التغيرات التى تحدث فى مكانة الإنسان فى المجتمع وفى ميكانيكية الحضارة . إنه يصبح واحداً من متطلبات تقدم الإنسان وواحدا من المسالك التى يستطيع من خلالها تحقيق إمكانياته . وفى هذه المرحلة يستطيع الجهد البشرى أن يجتاز الاستغلال المحض للفرص العرضية المنبثقة عن ضروريات التطور التاريخى وأن يكرس جهوده تدريجياً بمعدل مطرد للكشف من أجل المستقبل باعتباره بعداً لتحقيق الذات البشرية فى الحاضر عن الاحتمالات الغريبة التى خلقها التطور البشرى .

إن النماذج المقفلة من النوع المستخدم لتحليل الحضارة الصناعية ليست فى حد ذاتها كافية لتوفير مفهوم لهذه الدروب الجديدة للتطور الاجتماعى . فالثورة العلمية والتكنولوجية تعتبر واحدة من العمليات الاجتماعية التى يجب الاعتراف بمنطقها لا عندما تصل إلى شكل كلاسيكى كامل التطور فحسب كما كان الحال بالنسبة للعمل النظرى الذى نفذ فى ثورة القرن التاسع عشر الصناعية بل فى مرحلة مبكرة أثناء تطورها . وإن تقدير اتجاهاتها واحتمالاتها المستقبلة هو فى الواقع عامل حاسم فى تقدمها . إن الشكل الكلاسيكى للنموذج المقفل الكامل التطور لا يكفى على الإطلاق لأن العملية لا تجرى فى داخل أبعاد وضعت مقدماً بل إنها تفتح بعداً جديداً فى كل مرحلة من مراحل تفتحها .

إنه بسبب الاتساع المستمر لمدى الاحتمالات المعروضة للاختيار فقط فإن وضع صور المستقبل يصبح بالضرورة ظاهرة مستمرة طويلة المدى ممتدة عبر المجتمع تضم فيما بينها ثلاث مكونات : العنصر العلمى والتكنولوجى ، والعنصر الحاكم (السياسى) ، وعنصر الرأى العام الديمقراطى . وهناك من الأسباب ما يدعو إلى التفكير بأن إلباس المجتمع ثوب الاشتراكية هو النسق الوحيد المتطلب الذى يخلق أو يطلق المجال للظروف المواتية للتفاعل الديناميكى لهذه العناصر ، إذن فإن اكتشاف المستقبل وتشكيله يسير متزامناً وبشكل مستمر خلال الأطوار الثلاثة التالية :

١ — الطور العلمى : الذى يحدد أشكال المستقبل البديلة الممكنة والنتائج المترتبة على التطور الحضارى ، وهنا يكون تشكيل المستقبل متحرراً من التعصب ومن الحلول المتحيزة ، ويعتمد أساساً على توضيح ظروف واحتمالات تطور الطاقات البشرية .

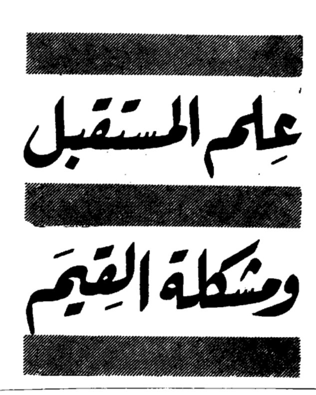
٢ — على أساس المعلومات التى يزودنا بها الطور الأول يجرى وضع الخطط لجميع مستويات وضع القرارات ويمهد الطريق أمام تبنى الابتكارات المنبثقة عن الثورة العلمية والتكنولوجية مع الإشارة بوجه خاص لطريقة المعيشة ، وظروف العمل المثلى والمستويات المعيشية ، والتمييز بين التقدم المادى والثقافى . . إلخ

٣ — باستخدام المعلومات التى زودنا بها الطور الأول وعلى أساس القررات التى اتخذت فى الطور الثانى يقرر الرأى العام الديمقراطى الأولويات والأهداف والمعايير الاجتماعية . ويسمح هذا بمقارنة وتوحيد وتغذية وجهات نظر الخبراء والمنظمات التى تتخذ القرارات مع الاهتمام اللازم بالنظرة الموضوعية نحو تطوير قدرات الإنسان الخلاقة فى أى مجتمع .

ومن الواضح أنه فى مجتمعنا الحاضر لا يمكن إحداث هذا التفاعل المتعدد الوجوه دون صراع واحتكاك ومماطلة ، وكثيراً ما تعترض ذلك ضغوط من جانب أو آخر وبوجه خاص من جانب المصالح المكتسبة . وهذا بالطبع معرض لتشتيت عملية وضع صور المستقبل بأكملها أو إيقافها فى مرحلة معينة .

وليس الغرض من هذا المقال إعطاء تعليمات جافة ومحددة لتنظيم عملية التنبؤ ، بل هو ببساطة إبراز الظروف التى قد تصبح فيها الأبحاث الخاصة بصور المستقبل عاملا إيجابياً فى الجهود التى تبذل للسيطرة على تطور المجتمع . ويجب أن تشتمل هذه الظروف إلى جانب تشكيلها لنموذج عالمى علمى لصور المستقبل الممكنة على اختيار مخطط للمتغيرات المثلى ، وأن تشتمل فى نهاية المطاف على مشاركة ديمقراطية عالمية فى تشكيل صور المستقبل .

(مترجمة عن التشيكية)



علم المستقبل ومشكلة القيم

بقلم • إيرين تافيس

ترجمة • د. زكريا إبراهيم

على الرغم من أن الناس عبر العصور المختلفة قد أظهروا اهتماماً بعملية التكهن بالمستقبل ، إلا أن العقد السادس من القرن العشرين ربما يدخل التاريخ باعتباره العقد الأول الذى تمت فيه محاولة القيام بعمل منهجى على نطاق واسع بصدد هذا الموضوع .

ولسوف يبقى للتاريخ أن يقرر ما إذا كانت هذه الظاهرة سوف تتحول خطوة جديدة لها دلالتها فى معرفة الإنسان وسيطرته على بيئته ، أو ما إذا كانت ستبقى فى نظر الناس مجرد بدعة استحدثت فى أيامنا هذه .

ولكن وجود ذلك العدد الذى لم يسبق له مثيل من العلماء ، وجماعات الدارسين ، ومراكز البحث ، والمطبوعات موقوفة على دراسة المستقبل إنما يعنى أن الفكرة إنما تؤخذ على نحو جدى فى كثير من الأوساط .

ولقد استحوذ هذا الموضوع على الخيال الشعبى كما استحوذ أيضاً على اهتمام قادة الحكومة والصناعة والجامعات .

ولربما يكون من الممكن أن نتعقب جذور هذا الاهتمام بدراسة المستقبل فنرده إلى تصاعد الإحساس أو الوعى بسرعة التغير ، والافتتان بنمو العلم والتكنولوجيا ، والاهتمام المتزايد بالحاجة للسيطرة على التكنولوجيا ، وتأسيس بعض وسائل التخطيط الاجتماعى .

ولكن على الرغم من كل هذا النشاط المحموم — بصدد هذا الموضوع — فإن السؤال هو : هل هناك الكثير من المادة أو الحقائق الموضوعية فى علم المستقبل المعاصر لم يمر مر الكرام .

كاتبة المقال : إيرين تافيس : اشتغلت باحثة مساعدة فى برنامج هارفارد التكنولوجى منذ عام ١٩٦٦ . وهى الآن رئيسة تحرير مجلة كمبيوتر امباكت Computer Impact

مترجم المقال : الدكتور زكريا إبراهيم : أستاذ كرسى الأخلاق بكلية آداب القاهرة ، حاصل على دكتوراه الدولة من جامعة باريس ، له مؤلفات عديدة من مثل « كانت أو الفلسفة النقدية » ، " وهيجل أو المثالية المطلقة " .

الواقع فإن أغلب الدارسين الجادين فى هذا المجال حريصون على حصر الإيضاحات التى تتعلق بتحديدات المناهج الحالية فى التنبؤ ، والصعوبات الجوهرية التى تكتنف عملية التحديق فى بللورة المستقبل السحرية ، هل عملية التنبؤ تندرج أساساً تحت باب الفن أو العلم .

ولقد علق روبرت نسبت Robert A. Nisbet — أحد النقاد المتشددين لدراسات المستقبل قائلا :

« إن الاختلاف البارز والجديد بالنسبة للمجتمع الأمريكى سنة ١٩٦٨ لم ينبثق عن المجتمع الأمريكى سنة ١٨٦٨ ، وذلك مهما كان من ولعنا بالاستخدام المجازى المحبب لكلمة النمو ، تلك الكلمة التى تخدرنا فكرياً لكل ما ينضوى تحتها من كلمات مريحة مثل : الاستمرار الارتقائى ، والاتجاهات ، والعلاقات العلية ، وما شابه ذلك »[١] .

ولكن لو أن محاولات التنبؤ بالمستقبل لم تصمد لامتحان المستقبل ، فليس معنى ذلك أن تلك المحاولات ليست بذات قيمة موضوعية على الإطلاق . وذلك لأنه — كما يلاحظ نسبت — « الفائدة الحقيقية لكل تلك الكتب والتقارير السريعة المتجمعة عن المستقبل إنما تكمن فى تلك الإدراكات التى تتضمنها حول الحاضر ، وهى تلك الإدراكات التى تقوم غالباً بتنويرنا ، وكثيراً ما تقوم بمهمة تزويدنا بالمعلومات ، وأحياناً تتسم بطابع نفاذ » .

ومما لاشك فيه أن هذه النقط وحدها هى مما يستوجب الاهتمام لأنه ليس هناك ما يشحذ انتباه المرء

---

(١) Robert A. Nisbet "The year 2000 and All That, Commentary 45 (June 1968) p. 65-6.

لما يدور حوله فى الحاضر مثل أن توكل إليه مهمة النظر بإمعان إلى المستقبل . وبالمثل فإن دراسة المستقبل ربما تكون نافعة فى تقوية الاهتمام بنواحى القصور الحالية فى دراسة القيم ، ومن ثم فى استحداث أبحاث تخصص لتلك المشكلات . ومن المحتمل أن يحدث ذلك لأن علم المستقبل يتطلب دراسة تغير القيمة كما تثير دراسة المستقبل أسئلة هامة عن القيم .

وفى هذا المقال سوف نعرض لدراسة هاتين العلاقتين بين علم المستقبل والقيم .

علم المستقبل ودراسة القيم :

إن البواعث التى تكمن وراء دراسة المستقبل لا تختلف عن تلك التى ترتكز عليها معظم البحوث العلمية والدراسات الاجتماعية العلمية . وهذه البواعث هى ؛ الفهم والتحكم . بيد أن الاهتمام بالمستقبل قد يبدو على وجه الخصوص أكثر ارتباطاً بعملية الضبط أو التحكم ، أعنى بمحاولة التخطيط ورسم سياسة تضمن لنا اختيار أفضل مسار ممكن للعمل أو السلوك من بين الاحتمالات العديدة التى يقدمها لنا المستقبل . وإن هذه الرابطة بين علم المستقبل والسلوك الاجتماعى إنما هى التى تجعل من الأهمية بمكان أن نضطلع بدراسة المستقبل .

إن عالم المستقبل المعنى بوضع سياسة توجيهية يجد لزاماً عليه أن يتساءل عن القيم التى تستطيع – أو ينبغى لها – أن تضطلع بدور الخطوط الموجهة للعمل أو السلوك . ولكن هذا التساؤل سرعان ما يثير أمامنا سؤالا شائكاً آخر ألا وهو : كيف نقيم مدى رغبتنا فى أن تستمر حالة ما من الحالات فى المستقبل ؟ . وحتى لو أمكننا أن نحدد – بدقة ووضوح – القيم التى تكمن وراء بعض الأفعال السائدة ، فهل تبقى تلك القيم ذاتها فعالة فى المستقبل ؟ . ولقد لاحظ آيكل بحق أن التنبؤات التى يراد لها أن تقوم بدور توجيهى أو إرشادى تظل ناقصة اللهم إلا إذا استطاعت أن تقدر درجة ميلنا للنواحى المتنبأ بها بين بدائلها المختلفة فى المستقبل .

ولو أننا افترضنا أن هذا الميل (الناحية المتنبأ بها بالذات) سوف يتحدد بمقتضى تفضيلنا فى المستقبل أكثر مما يتحدد بمقتضى تفضيلنا الراهن . . . لكان علينا – عندئذ – أن نتنبأ بقيمنا قبل أن نستطيع التنبؤ بمستقبلنا تنبؤاً له قيمته . أو بالأحرى ما دامت القيم سوف تتأثر بحالة العالم فى المستقبل فلا بد لنا عندئذ أن نجد أنفسنا بإزاء ما يطلق عليه علماء الرياضة اسم مشكلة الترديد : إذ سيكون علينا عندئذ أن ننتقل من التقويم إلى التنبؤ لكى لا نلبث أن نرتد إلى التقويم .

هذا التناوب فى المنظور الزمانى – من الحاضر تارة ومن المستقبل تارة أخرى – إنما هو الذى يجعل من دراسة القيم أمراً عسيراً بمكان بالنسبة إلى عالم المستقبل الموجه .

ولكن حتى لو أتنا وضعنا جانباً اهتمامنا بالتخطيط والتوجيه فإننا لا يمكننا أن نصطلع بمحاولة دراسة المستقبل أو فهمه محاولة ذات قيمة دون أن نضع مسألة تغير القيمة فى الحسبان . لأنه مادام بناء المجتمع وطيدا غير معقد فإن التقويمات القائمة سوف تستمر أمداً طويلا من الزمان . ولكن إذا ما تغير المجتمع فإن هذا التغير سوف ينعكس فى الحال على التقويمات المتغيرة . وبالضرورة فإن البناء المتغير للمجتمع سوف يصحبه إعادة عملية تقويم الموقف وتحديده من جديد . إن أى نظام اجتماعى جديد لا يمكن أن تقوم له قائمة بدون عمليات إعادة التقويم والتحديد ، نظراً لأنه من خلال تلك العمليات وحدها سوف يتصرف الأفراد بطريقة جديدة ويستجيبون للمنبهات الجديدة. وهكذا فإن عملية التقويم ليست ببساطة مجرد ظاهرة عرضية ولكنها أحد مظاهر التغير الاجتماعى[1] . . . إن المستقبل سوف يجىء مختلفاً من بعض نواحيه عن الحاضر وذلك لأن القيم التى توجه السلوك الاجتماعى سوف تكون قد تغيرت .

ولقد أورد آيكل مثالا مقنعاً بين من خلاله كيف أن تغيرات القيم بمقدورها أن تجعل تكهناتنا عن سنة ٢٠٠٠ بعيدة عن الصواب بصورة مزرية. فهو يذكرنا بالرأى الذى ساد منذ بضع عشرات من السنين والذى يعتبر أن النمو السكانى البطىء شىء سىء ، أما الآن فإن أناساً كثيرين يؤيدون تثبيت عدد السكان أو على الأقل الحد من تزايدهم ، هذا فى حين أن الكساد أو الركود الاقتصادى ما زال ينظر إليه باعتباره أمراً سيئاً . أما فى سنة ٢٠٠٠ فإن الكثيرين منا ربما يؤيدون ما ذهب إليه جون ستيوارت مل بصدد « الحالة المستقرة لا فى المجال السكانى فحسب لكن أيضاً فى المجال الاقتصادى (ولكن ليس فى مجال الثقافة) . ولو حدث هذا فإن النمو الاقتصادى سوف يكون أصغر حجماً مما نتوقع له الآن بالاستناد إلى التبادل القائم بين تزايد السلع وتزايد البطالة . ومن هذا المنطلق فإن الناس سوف يصبحون أقل اهتماماً بالنمو الاقتصادى .- وهكذا فإن تنبؤاتنا بشأن النمو الاقتصادى لن تنقصها الدقة فحسب بل إنها سوف تصف لنا سمات لن تثير الاهتمام تماماً سنة ٢٠٠٠ .

إن هذه العلاقة التى لا تنفصم بين القيمة والمظاهر الأخرى للتغير الاجتماعى إنما هى التى تثير لدينا التساؤل عن شرعية الجهد القائم على أساسه علم المستقبل بأسره ، اللهم إلا إذا استطعنا أن نبتكر بعض وسائل التنبؤ بالقيم ونقوم بإدماجها فى مناهج البحث التى يستخدمها عالم المستقبل . إن الباحث لكى يحدد طبيعة القيم التى تسود فى زماننا المعاصر وتلك التى سادت فى الماضى القريب لا بد أن يكون تحت تصرفه مجموعة هائلة من الوسائل الفنية التطبيقية لقياس ، مثل أبحاث المسح الاجتماعى ، وطرق الملاحظة العلمية للسلوك، وطرق تحليل السلوك الاختيارى (بما فى ذلك أوجه إنفاق الوقت والمال)،

---

(١) انظر كتاب : أمن الممكن تقويم التنبؤات الاجتماعية ؟ لفريد شارلز آيكل ، الذى صدر عام ١٩٦٧ ، ص ٧٤٧ .

كما لا بد أن يكون لديه تحليلات كافية للفنون ، ووسائل الإعلام الجماهيرية ، والقوانين ، والفنون الشعبية ومختلف تلك الوثائق العامة . ولكن مثل هذه الوسائل التطبيقية ليست قابلة للاستعمال فى دراسة قيم المستقبل .

ما هى المناهج التى يمكن أن تستعمل فى التنبؤ بتغير القيمة ؟ إذا افترض المرء بادئ ذى بدء أن تغير القيمة إنما يحدث استجابة للأوضاع الاجتماعية المتغيرة ، وإذا كانت التغيرات فى الأوضاع الاجتماعية مما يمكن التنبؤ به فإن المرء عندئذ يستطيع أن يتنبأ بتغيرات القيمة التى يحتمل حدوثها .

إن أغلب المحللين الذين يحاولون تحديد طبيعة قيم المستقبل يستخدمون طرائق مختلفة للتعبير عن وجهة نظرهم (بصدد الموضوع) . وعلى كل فإن طريقتين (من الطرق المستخدمة) تعانيان قصوراً فى التصور ، بينما الطريقة الثالثة — وهى طريقة حديثة الظهور فى كتابات أولئك النقاد الاجتماعيين الذين يكشفون عن تباطؤ تغير القيم بالقياس إلى سرعة التغير الاجتماعى لم توضع بعد موضع الاختبار .

إن تطبيق هذا المنهج فى الشكل الأول يتخذ طابعاً أشبه ما يكون بتمرين فى الاستنباط المنطقى دون استخدام أى نموذج لعملية تغير القيمة . ومعنى هذا أن أصحاب هذه الطريقة إنما يفترضون هنا وجود تطابق حتمى بين التغير البنائى من جهة وتغير القيم من جهة أخرى. وهكذا نجد أن كلا من كان Kahn وو ينر Wiener قد رسم خطا متصلا « للعمل » ، فوقفنا حيال العمل يبدأ من اعتبارنا للعمل موقفاً عارضاً « أو وسيلة لكسب العيش » ثم يمضى إلى اعتبار العمل « رسالة » وعليه فإنهما يتنبآن بأن الأمريكيين فى سنة ٢٠٠٠ سوف يتزايد تحولهم إلى نهاية ذلك الشوط (غير المتوقعة) . فى ذلك الوقت — على حد قولهم — « فإن ذلك الرجل الذى سوف يتقد حماسة للعمل مفضلا إياه على كل القيم الأخرى سوف ينظر اليه على أنه رجل تعس ، إن لم يكن رجلا عصابياً ذا نزعة ضارة هدامة . وحتى أولئك الذين يرون فى العمل تلبية لنداء الواجب فمن المحتمل أن ينظر إليهم باعتبارهم أنانيين ، وفى منتهى ضيق الأفق ، أو باعتبارهم أناساً مقهورين مغلوبين على أمرهم» . ويبدو أن هذه التنبؤات تقوم بصفة أساسية على افتراض أن الوقت المخصص للعمل سوف يتناقص تناقصاً ملحوظاً فى سنة ٢٠٠٠ . وعليه فإن القيم التى ترتبط ارتباطاً تقليدياً بالعمل سوف تعانى اضمحلالا مماثلا . ومع ذلك فإن استمرار بقاء القيم التقليدية على الرغم من أنها قد تكون غير متوافقة أو متلائمة مع الأوضاع الاجتماعية المتغيرة إنما يدحض هذه المعادلة السهلة التى تعجز عن أن تدخل فى حسبانها البطء الزمانى فى عملية التغير الاجتماعى . ويبدو أن أغلب الطلبة فى المجتمع الأمريكى يجمعون على أن القيم الموجهة للعمل بالرغم من أنها تتقلص تدريجاً ، إلا أنه من غير المحتمل أن تعانى مثل هذا التغير الجذرى فى مدى الثلاثين عاماً القادمة .

ويبدو أن مثل هذا الدليل المستخلص من دراسات المحالين إلى التقاعد والعمال الذين اختزلت ساعات عملهم الأسبوعية إنما يشهد باستمرار سيطرة أخلاقيات العمل . والواقع أن كثيراً من المتقاعدين لا يستطيعون أن يتخلوا عن الأخلاق البروتستانتية فضلا عن أننا نجدهم يشعرون بأنهم لم يعودوا ذوى نفع اجتماعى بمجرد توقفهم عن العمل . وكثير من العمال الذين حصلوا على فراغ أكبر يقضون أوقاتهم تحت ضوء القمر ويشغلون أنفسهم بضروب من النشاط السريع المحموم . ومن هنا فإن محاولة استنتاج تغير القيمة بطريقة مباشرة من التغيرات البنائية إنما هى محاولة قد تفضى إلى نتائج لا تتفق مع الوقائع الاجتماعية .

أما الطريقة الثانية لمحاولة التنبؤ بتغير القيم بوصفها استجابة للتغيرات الاجتماعية المتوقعة فإنها طريقة تستخدم نموذجاً خاصاً لضروب التغير التى تلحق القيم . ولقد قام ريستشر Rischer (وهو أحد ممثلى هذا الاتجاه) بدراسة علمية استخدم فيها نظاماً نمطياً لضروب « التدرج التصاعدى » وما يتطلبها من ضروب التدرج التنازلى للقيم القائمة بالفعل . وهنا يكون تحليل العلاقة القائمة بين التكلفة والفائدة هو الذى يحدد ما إذا كانت أية قيمة جزئية من المحتمل أن تتدرج صعوداً أو هبوطاً فى سلم التغير الاجتماعى . وعلى هذا الأساس فإن ريستشر يتنبأ بأن القيم القومية سوف تهبط أسهمها نظراً لأن تكلفة العمل على استبقائها سوف تكون باهظة ، فى حين أن الاعتبار الاجتماعى سوف ترتفع أسهمه بينما تهبط قيمة التسيير الآلى بوصفه مجرد حركات آلية لا تخلو من صلابة اقتصادية واجتماعية فضلا عن أن حجم النظام الاجتماعى وتعقده سوف يتسعان ويزدادان امتداداً .

وقد تبدو مثل هذه النظرة مغرية نظراً لما تنطوى عليه من محاولة ربط التغيرات الاجتماعية النوعية بتغيرات القيم النوعية عن طريق مجموعة من الافتراضات المرتبطة بالعوامل المؤدية إلى تقوية أو إضعاف التمسك بالقيم ، ولكن هذه النظرة سرعان ما تتهادى إلى أقصى حد بسبب تلك المتناقضات التى لن تلبث أن تصبح واضحة جلية بمجرد ما نعمد إلى تطبيق النموذج الذى تستند إليه . وعلى ذلك فإننا نلاحظ أن هبوط قيمة الفردية أو الحياة الخاصة غالباً ما يكون نتيجة محتملة لانفجار السكان وازدحام المدن ، فى حين أن ثمة رد فعل لقيام دولة شقيقة كبرى يتمثل فى إمكانية التنبؤ بحدوث تزايد فى القيم الديموقراطية (لمواجهة التهديدات الصريحة التى تنشأ عن قيام تلك الدولة مما يتطلب المزيد من الجهود الاستثمارية) . وليس من الواضح لماذا يؤدى التهديد الذى تتعرض له إحدى القيم إلى هبوط أسهم الفردية وارتفاع أسهم القيم الديموقراطية ، ولعل الافتراض الذى يكمن من وراء ذلك هو أن القيم الديموقراطية أكثر أهمية من القيم الفردية أو الخاصة فى المجتمع الأمريكى ومن ثم فإنها سوف تظل قائمة على الرغم من التكاليف الباهظة التى تتطلبها . ولكن مثل هذا التفسير لن يكون كافياً لبيان السبب فى تزايد قيمة الجمال « طبيعياً

كان أم فنياً » في حين أننا نلاحظ أن هذه الظاهرة تقترن بالانفجار السكاني وازدحام المدن . ولو صح هذا التأويل لكانت تلك القيمة بدورها معرضة للتهديد ولكانت قلة من المحللين هي وحدها التي تنسب إليها مركزاً بارزاً بصفة خاصة في المجتمع الأمريكي ، وفضلا عن ذلك فإن ثمة قصوراً في هذا النموذج إذا كان من شأن قوة التمسك بأية قيمة جزئية في الحاضر أن تصبح هي العامل الرئيسي المحدد لقوة التمسك بتلك القيمة ذاتها في الموقف الاجتماعي المتغير للمستقبل .

والواقع أن أبسط نموذج للتغير الاجتماعي إنما هو على وجه التحديد ذلك الذي تهبط فيه درجة قيم كانت فيما مضى قيماً رئيسية أو أساسية والعكس بالعكس .

وثمة طريقة أخرى يمكن اصطناعها لمحاولة التنبؤ بتغيرات القيم مع مراعاة تلافي بعض مظاهر الخطأ أو النقص الكامنة في الطريقتين السابقتين اللتين أوجزناهما فيما سلف . وهذه الطريقة سوف تأخذ في اعتبارها ظاهرة « التخلف الثقافي » كما أنها لن تنسب أية قيم إلى الأجيال المقبلة بالاستناد إلى القيم الراهنة .

وسوف يكون على هذا المنهج أن يفحص أوجه التضارب الحالية بين المتطلبات الاجتماعية من جهة وأنماط القيم التقليدية من جهة أخرى ، وأن يلحظ تلك القيم التي يبدو أنها في حاجة إلى التغيير . وسوف يكون في وسع الفكر عندئذ أن يتقدم صوب اتجاه التغير والسرعة ومن المحتمل لمثل هذا التغير أن يحدث وفقاً لها . وستكون المشكلة الرئيسية عندئذ هي أن نحدد ما إذا كانت الشروط اللازمة لبناء القيم الجديدة قائمة بالفعل أو ما إذا كان من المحتمل أن تكون في طريقها إلى الظهور .

ولننظر على سبيل المثال إلى واقعة استمرار القيم الفردية في الولايات المتحدة : فإننا هنا بإزاء مثال لقيم هي في تعارض تام مع الأوضاع الراهنة . والواقع أن تلاقي كل من التغيرات السياسية والاقتصادية الأمر الذي تولد عنه اتساع قطاع السلع العامة ، فضلا عن تزايد تدخل الحكومة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى الاتجاه نحو تحقيق المزيد من التخطيط الاجتماعي : كل هذه العوامل قد أدت إلى إثارة مشكلات خطيرة حول مدى صلاحية نسق من القيم يقوم على مجموعة من المسلمات الفردية . ولما كان من الملاحظ أن تكاليف السلع العامة وأرباحها – وهي تلك السلع التي تستهلك بالمشاركة وفقاً لقاعدة « الكل أو لا شيء » ؛ كالهواء النقي مثلا أو النقل بوسائل أسرع من الصوت – يتم تقاسمها في العادة دون أدنى تمييز فإن توزيع تلك السلع والتحكم فيها بطريقة ملائمة يتطلبان نوعاً آخر من التدخل غير ذلك الذي ينطوي عليه السير الآلي لميكانزمات السوق .

والواقع أن توافر كثافة عالية للسكان جنباً إلى جنب مع قيام تكنولوجيا واسعة النطاق لها فروع

متشعبة واسعة المدى يؤدى أيضاً إلى ظهور الحاجة إلى المزيد من التخطيط والطرق التنظيمية . وحين نأخذ بأمثال هذه الطرق فإننا نجد أنفسنا عندئذ مضطرين إلى التقليل من درجة الاستقلال الذاتى للأفراد الذين يضطلعون بمهمة اتخاذ القرارات . وحلول أمثال هذه المشكلات كمشكلة التحكم فى السكان مثلا أو مشكلة التحكم فى ظاهرة التلوث تتوقف على فرض المزيد من القيود على سلوك الأفراد . ولو أننا قبلنا هذه القيود لنشأ عن ذلك تغير جديد فى اتجاه المزيد من التوجيه الاجتماعى للقيم .ولكن كيف لمثل هذا التوجيه أن يستحيل إلى نظام اجتماعى ، وما هى الاعتبارات التى سيكون علينا عندئذ أن نلتجئ إليها ؟ . إن تحليل أمثال هذه المسائل الصعبة لا بد من أن يتخذ نقطة انطلاقه من جهد يبذل لوضع جغرافية اجتماعية للقيم الفردية والجماعية . ما هى الجماعات التى يبدو أنها أكثر ارتباطاً بالقيم « القديمة » وما هى الجماعات التى يبدو من هذه الناحية أنها أكثر اتجاهاً نحو المستقبل وما هى « التكتيكات » التى تستخدم بصفة خاصة مميزة من قبل هذه الجماعة أو تلك لتدعيم معتقداتها ؟ .

إن النتائج التى قد تترتب على مثل هذا البحث لن تكون بالتأكيد سوى مجرد محاولات ، ولكنها مع ذلك قد تكشف لنا عن الميزة التى ينسبها « تسبت » إلى علم المستقبل ألا وهى أنه يلقى ضوءاً على الحاضر . والواقع أنه قد يكون من حقنا أن نتساءل عما إذا كان فى استطاعة علم المستقبل أن يصل يوماً إلى نتائج يمكن أن تكون مشروعة أو مما يعول عليه . وما دمنا قد سلمنا بهذه الحقيقة فإن الجهد الذى يضطلع به علم المستقبل قد يكون ذا بال بهذا المعنى المحدد أعنى باعتباره علماً يسلط بعض الأضواء على المشكلات القائمة بالفعل . وأما إذا لم نعترف بما فى علم المستقبل من حدود وإذا لم نسلم بأن نتائجه هى مجرد محاولات لا حقائق فإن ثمة خطراً يتهددنا حين ننظر إلى قرارات السياسة ذات المدى البعيد بالاستناد إلى مجموعة من الافتراضات غير الصحيحة .

متضمنات القيم فى علم المستقبل :

إن فكرة وجود بعض المخاطر التى يشتمل عليها أخذنا لعلم المستقبل بصورة جدية أكثر من اللازم إنما تقودنا فى اتجاه مضاد للروح التى تقف خلف هذا العلم ، تلك الروح التى تقوم على الرغبة فى تشكيل مستقبل المجتمع بتروٍ أكثر فى توافق مع قيمنا . وإذا كان عرافو المستقبل فى الماضى السحيق قد رأوا فى أنفسهم موضحين أو شارحين لقدر الإنسان أو مصيره ، فإن متنبئى اليوم إنما يحاولون أن يكشفوا النقاب عن المستقبل لكيما يستطيع الإنسان ضبطه والسيطرة عليه . وهذا العنصر بالذات — فى

صميم علم المستقبل – هو الذى يثير الكثير من الأسئلة حول مدى ما يتضمنه من قيم .

بيد أننا حتى لو تركنا جانباً – إلى حين – مسألة العلاقة القائمة بين علم المستقبل من جهة ، والسياسة العامة من جهة أخرى ، فإننا سنجد أن ثمة قيماً ضمنية ستظل ماثلة فى صميم دراسة المستقبل . وآية ذلك أنه قد تكون للبحث الاجتماعى نتائج مباشرة ، حتى فى حالة انعدام كل ارتباط بينه وبين قرارات السياسة العامة . وهذا ما يتحقق على الأنحاء الثلاثة التالية : فهناك أولا : ظاهرة طالما لاحظها الباحثون ، ألا وهى ظاهرة التنبؤ الذى يحقق نفسه بنفسه ، بمعنى أن يقوم المرء بوضع بعض التكهنات عن الأحداث ، فيساعد بذلك على تحقق تلك الأحداث نفسها . ولعلّ من هذا القبيل مثلا ما قد يحدث حين يسود الاعتقاد بأن الحرب واقعة لا محالة ، فإن هذا الاعتقاد قد يؤدى بممثلى الشعوب المعنية إلى التصرف بطريقة معينة تحيل التكهنات إلى حقيقة واقعة .

والملاحظ ثانياً – على العكس مما تقدم – أن عملية الكشف عن بعض التنبؤات الخاصة بالمستقبل قد تتدخل فى صميم العمليات الاجتماعية فتؤدى بها إلى تغيير اتجاهها . والمثال الكلاسيكى هنا هو ذلك الذى ينطوى عليه التنبؤ بما سوف يحدث فى سوق الأوراق المالية : فإن الأطراف المعنية تأخذ فى حسبانها تلك التكهنات ، وتغير من سلوكها وفقاً لما تقضى به تلك التنبؤات ، فتحدث بذلك نتيجة مغايرة لتلك التى سبق التنبؤ بها . وأخيراً ، نلاحظ أننا نحيا فى عصر « وسائل الإعلام الجماهيرى » ، فليس بدعاً أن يكون من شأن إذاعة (أو نشر) بعض المزاعم أو الافتراضات عن طبيعة السلوك البشرى والواقع الاجتماعى ، إحداث تأثير مباشر على سلوك السكان ومواقفهم الوجدانية . وخير مثال لهذا النوع من التأثير ما أحدثته نظريات فرويد فى تربية الأطفال على الوسائل التربوية المستخدمة بالفعل فى الولايات المتحدة . ولو أننا انتقلنا إلى دائرة أوسع لأمكن أن نقول إن للعلماء الاجتماعيين ورجالات علم المستقبل تأثيراً أكبر فى نشر « مناخ عام من الآراء » ، كما يحدث بالفعل حين ينتشر الرأى القائل بـ «النسبية الثقافية» أو المفهوم السائد عن «حضارة الفقر» . وهنا تصح العبارة التى قالها و . ا . توماس حين كتب يقول : « إذا نظر الناس إلى بعض المواقف على أنها واقعية ، فإن نتائج تلك المواقف سرعان ما تصبح واقعية » . ومن هنا ، فإن علماء المستقبل – حين يستحدثون صوراً معينة للمستقبل – إنما يسهمون فى التأثير على عملية إنتاج المستقبل أو العمل على استحداثه .

وعلى ضوء هذا التأثير الضمنى يمكننا أن نقول إن مسألة الآراء المبتسرة التى قد تقحم نفسها على البحث العلمى ، بسبب ما قد يتوافر لدى علماء المستقبل أنفسهم من تفضيلات ذاتية بخصوص موضوع القيم ، لن تلبث أن تصبح مسألة على قدر كبير من الأهمية . والظاهر أن هذا النقاش الطويل

الذى دار حول إمكانية قيام علم اجتماعى خال تماماً من مفهوم « القيمة » ، ومدى الرغبة فى قيام مثل هذا العلم ، قد انتهى بانتصار المؤيدين لضرورة التخلى عن مثل هذا التصور . وقد ذهب دانيال بل إلى أن الباحث المنشغل بعملية التنبؤ قد يقع فى خطر أوهام « الطريقة التاريخية » فى التفكير ، وهى تلك الطريقة التى ترى التاريخ « ماثلا من ذى قبل » ، بفعل « دهاء العقل » ، أو تحت تأثير أية نظرة أخرى حتمية إلى الشؤون البشرية . ولكن هذا خطأ صراح ، وآية ذلك أن المرء قد ينشد فى « التنبؤ » وسيلة للعمل على « إيقاف » المستقبل ، أو هو قد يتخذ منه أداة لمساعدة المستقبل على الظهور إلى عالم النور ، وبالتالى فإن وظيفة التنبؤ ليست — كما نتوهم غالباً — هى العمل على معاونة الضبط الاجتماعى ، بل هى العمل على توسيع دوائر الاختيار الأخلاقى . ولولا هذا الالتزام المعيارى لأصبحت العلوم الاجتماعية مجرد « تكنولوجيا » أكثر مما هى دراسات إنسانية . وهكذا تنهدم « أسطورة العلم الاجتماعى الخالى تماماً من كل قيمة » . ولكن هدم أية أسطورة كثيراً ما يولد من المشكلات قدر ما كان قد تولد عن عملية الإخفاء أو التستر التى تسببت فيها الأسطورة . ولعل هذا ما لاحظه ألفين جولدنر — أحد كبار الشخصيات المعارضة لعلم الاجتماع الخالى تماماً من مفهوم القيمة — حين كتب يقول : « لقد حل الآن محل ذلك القبول المرتجل للمذهب القائل باستبعاد القيم . مذهب آخر لا يقل عنه ارتجالا ، ألا وهو ذلك المذهب الجديد الذى يطرح تلك النظرة القديمة السابقة » .

فإذا تساءلنا الآن عن « القيم » التى يواجه بها علماء المستقبل مهامهم ، كان الجواب أنها فى الولايات المتحدة — على الأقل — لا تكاد تختلف عن تلك « القيم » التى تدعو إليها « الأنظمة الليبرالية » . وقد لاحظ أيكل أن جدول أعمال لجنة عام ٢٠٠٠ بأكاديمية أمريكا للعلوم والفنون « يكاد يكون مشابهاً تماماً لجدول أعمال « المجتمع العظيم » الذى أعلن عنه الرئيس جونسون فى العام السابق .

ولو أننا نظرنا إلى بعض الأعمال التى قام بها علماء المستقبل بمنظمة راند Rand ، أو بمشروع بتسبورج للقيم ، أو بجماعة عالم المستقبل ، لتحققنا من أن هؤلاء المحللين قد وقعوا تحت ضغوط مماثلة . وآية ذلك أن طريقة دلفى فى التنبؤ — وهى الطريقة التى وضعها فى الأصل أولاف هلمر وتيودور جوردون فى منظمة راند — كانت تستهدف الوصول إلى إجماع آراء الخبراء عبر عمليات تنطوى على مراحل متعاقبة يتم خلالها الانتقال من آراء الجماعة إلى آراء أعضائها من الأفراد . ومن هنا فقد كان يطلب إلى كل فرد أن يقيم آراءه على ضوء استجابات الجماعة بأسرها . ومعنى هذا أننا هنا بإزاء « تكنيك » يقوم على محاولات متعاقبة من أجل التكهن بما يحتمل حدوثه فى بعض التواريخ المحددة فى المستقبل . ومن بين المحاولات التى بذلت من أجل التكهن بالمستقبل محاولة قامت بها جماعتان من الخبراء تحت إشراف

أولاف هلمر ، وأعطى فيها لكل جماعة « تكليف » مختلف عن تكليف الأخرى . فقد وضع بين يدى إحدى الجماعتين – كمبدأ مرشد لها فى اتخاذها لقراراتها – هدف معين هو تحقيق أعلى قدر ممكن من الإنتاج القومى منذ الآن حتى عام ٢٠٠٠ ، بينما طلب إلى الجماعة الأخرى أن تحقق هدفاً آخر ، ألا وهو العمل على زيادة الحرية البشرية . وقد كانت النتيجة المذهلة التى ترتبت على هذه التجربة هى أننا لم نلبث أن وجدنا أنفسنا بإزاء عالمين لا يختلفان بينهما اختلافاً جذرياً . وعلى الرغم من الخلاف الشاسع فى هدفى المخططين ، فقد جاء العالمان متسمين بسمات كثيرة مشتركة . . . وآية ذلك أن كليهما قد اعتمد على الكثير من التكنولوجيات المتشابهة . ولم يكن الفارق بينهما – إذا استثنينا جانباً واحداً – سوى مجرد فارق فى نبرة التأكيد أو درجة التشديد ، لا فى الجوهر أو صميم الموضوع . وكان الفارق الأساسىّ بينهما أن الواحد منهما – فيما يبدو – قد فسح مجالا أوسع للحرية الفردية من الآخر . ولكن لماذا جاء عالما المستقبل على هذا القدر الكبير من التشابه ؟ . السبب فى ذلك :

أولا : كما لاحظ البعض بشىء من الفطنة أن اللاعبين أنفسهم على الرغم من اختلاف خبراتهم العلمية كانوا يمثلون – من نواح عدة – جماعة متجانسة إلى حد بعيد . وآية ذلك أنهم جميعاً كانوا من أهل الفكر ، كما أن الكثيرين منهم كانوا رجالا أكاديميين . وليس من شك فى أن الأغلبية العظمى منهم كانت تأخذ بالقيم السائدة بين المثقفين من أهل « الطبقة الوسطى » الأمريكية . وتبعاً لذلك – كما لاحظ البعض – فإنه على الرغم من أن الأهداف التى وضعت نصب أعين المخططين قد جاءت متباينة ، إلا أنهم قد فسروا تلك الأهداف بالاستناد إلى ما بين أيديهم من قيم سابقة . وهذه « القيم المشتركة » هى التى أدت بهم إلى اختيار وسائط متشابهة من أجل العمل على تحقيق غايات متباينة[١].

ولو أن المرء عمد إلى فحص الأعداد المتقدمة من مجلة « رجل المستقبل » (وهى من منشورات جمعية « عالم المستقبل » ، وقد ابتدأت فى الظهور منذ شهر فبراير سنة ١٩٦٧) لراعه على الفور القدر الهائل من التفاؤل الذى كان يسود مقالاتها . وعلى الرغم من أن الأعداد المتأخرة التى بدأت فى الظهور منذ منتصف عام ١٩٦٨ قد انطوت على بعض التقويمات السلبية ، إلا أن هذه التقويمات نفسها قد اشتملت فى العادة على الزعم بأنه فى الإمكان التحكم فى الإمكانيات السلبية نفسها أو التخلص منها .

ولعل المثال التالى هو من خير الأمثلة على الاتجاه التفاؤلى لتلك المجلة . فقد ظهر مقال فى العدد الأول من المجلة يحمل العنوان التالى « المشكلات الكبرى لمجتمع عام سنة ١٩٨٠ بقلم ريتشارد شيتلر

---

(١) Alvin Toffler : "Value impact forecaster - A profession of the future", in Barir and Rescher, p. 11.

وقد خصص الجانب الأكبر من هذا المقال لتمجيد مسرات مجتمع البطالة أو الفراغ الذى سوف يولده التقدم الآلى الحديث ، فضلا عن أنه كان يشير أيضاً إلى الازدهار المتوقع فى مضمار الفنون والتربية ، وأما العدد الثانى الذى صدر فى أبريل سنة ١٩٦٧ فقد كان يحتوى على مقال بقلم جلين ت . سيبورج بعنوان : « النساء وسنة ٢٠٠٠ » ، وهو مقال يتناول بالدراسة الأجهزة المنزلية الآلية ، والمطابخ الإليكترونية ، ويذهب إلى أن هذه الأجهزة سوف توفر لربات البيوت الكثير من الحريات الجديدة ، وعليه فإن النساء سوف يضطلعن بعدد كبير من الوظائف وسوف يصبحن أكثر ثقافة ، وسوف يسهمن بقسط أكبر فى مضمار الحياة الجماعية ، وهلم جرا .

ولكن ليس هناك أدنى إشارة إلى المشكلات الضمنية التى قد تتولد نتيجة لتناقص الوظائف والمسئوليات التى تضطلع بها النساء اللائى لا يجدن أدنى اهتمام أو قابلية للتمتع بالثقافة العليا أو المساهمة فى الحياة الاجتماعية .

وفى العدد نفسه نلتقى ببعض العبارات الموجزة من أمثال هذه العبارة : « إن الشجاعة والخيال وبعض الفضائل الأخرى التى كانت يوماً ما نادرة قد تصبح ذات يوم سمات عامة تميز الجنس البشرى بأسره (هذا ما يقوله الأستاذ أوليفر ل . رايزر الفيلسوف بجامعة بيتسبرج — ص ٢٠ —) — « وحتى أدب اليوم فإنه سرعان ما يصبح أدباً غير معقول وغير قابل للفهم » هذا ما يقوله الأستاذ وينثروب (الدكتور هنرى وينثروب رئيس التحرير المساعد لمجلة الوجودية) وآية ذلك — على حد قوله — أن الروايات السائدة فى أيامنا هذه تشدد على بعض الموضوعات كالخصومة ، والعداء ، والموت ، والقصور الجنسى ، ولكن كل هذه الأمور سوف تعنى القليل فى عالم الغد بما فيه من رخاء ، وشبه خلود ، وإشباع جنسى مباشر . ص ٢٢ .

ولو أننا وجدنا أنفسنا ميالين إلى استبعاد العبارات السابقة بوصفها مجرد نماذج صحفية لا تعكس الاتجاه النفس الحقيقى لعلماء المستقبل الجادين لكان علينا أن ننظر إلى نتائج الدراسة الاستفتائية التى قام بها نيقولاس ريستشر والتى أراد بها دراسة تغيرات القيم الأمريكية حوالى سنة ٢٠٠٠ والتى اشترك معه فيها أعضاء من (جمعية بيتسبرج لدراسة القيم) كما ساهم فيها أيضاً أولاف هملر .

وقد وجه هذا الاستفتاء إلى علماء ذوى مستوى رفيع وإلى مديرى مراكز أبحاث علمية لهم اهتمامات تتجه بصفة خاصة نحو دراسات المستقبل .

وقد كان الاتجاه الغالب لمعظم الذين أجابوا على هذا الاستفتاء هو رفض الأقاويل الشائعة التى تتردد

بين الناس حول القيم الأمريكية، وهى أقاويل تتجلى فى عبارات من هذا القبيل « إننا بسبيل فقدان كل التزام بالقيم على وجه العموم » . أو « إن ذوقنا وقيمنا الجمالية بصفة عامة هى فى طريقها إلى الانحلال . . . إلخ » .

وربما كانت السمة التى « تروعنا » فى الأجوبة على تلك الأسئلة المتعلقة بحالة القيم الأمريكية الكبرى فى المستقبل هى ما يسود تلك الأجوبة من تفاؤل . والواقع أن من الملاحظ دائماً أنه حين يكون ثمة توقع لتغير ما فى المستقبل فإن الأغلبية العظمى لأولئك الذين يقومون بهذا التوقع ينظرون إلى هذا التغير على أنه أمر محبب . وفضلا عن ذلك كانت هناك حالة واحدة فقط نُظِرَ فيها إلى التزايد الذى سوف يطرأ على قيمة ماثلة بالفعل فى الحاضر على أنه أمر مرغوب فيه من جانب يقل قليلا عن نصف أولئك الذين توقعوا مثل هذا التزايد (ويجب أن نشدد الملاحظة على عامل الجدّة «أو الرغبة فى التجديد ». أما المثال الأوحد للترحيب بتناقص أو انحلال قيمة ماثلة بالفعل فى الحاضر فهو يتجلى على وجه الخصوص فى قيمة « حب الوطن » وأغلب الظن أن يكون هؤلاء الذين أجابوا على هذا الاستفتاء قد فهموا « حب الوطن » على أنه « تطرف » فى الوطنية .

ولنتساءل الآن ما الذى يفسر لنا هذا الاتجاه التفاؤلى الذى نجده سائداً لدى علماء المستقبل ؟ إن من المحتمل أن يكون الجواب على ذلك ماثلا فى عملية الاختيار الذاتى التى بمقتضاها ننتقى أولئك الذين يؤثرون دراسة المستقبل من بين جماعات الناس الذين يملكون إيماناً قوياً بالمنهج العلمى وثقة كبرى بقدرة الإنسان على التحكم فى مصيره. وهذه النظرة الكونية تميل فى العادة إلى أن تكون فى صميمها تفاؤلية ، وثمة سمة أخرى تتوافر فى هذه النظرة « ألا وهى ذلك الاتجاه الذى يميل إلى الأخذ بالتغير والتجديد والذى ينظر إلى القابلية للتكيف مع التغير بوصفها أمراً محبباً أو مرغوباً فيه » .

ولكن على الرغم من أن علماء المستقبل يميلون إلى الأخذ بالتغير أو « بالاتجاه التغيرى » إلا أنهم بصفة عامة ليسوا أصحاب نزعة راديكالية . ومعنى هذا أنهم يميلون إلى العمل فى نطاق الحدود المرسومة، والافتراضات القائمة داخل النظام الاجتماعى السائد . ومن هنا فإن علماء المستقبل الذين أجابوا على استفتاء ريستشر قد نظروا بصفة عامة إلى استمرار القيم السائدة على أنه أمر مرغوب فيه .

وإذا كان الطابع الأخلاقى السائد لدى علماء المستقبل هو طابعا تفاؤليا ملتزما فى جوهره بعملية استبقاء النظام الاجتماعى الراهن ، فهل يكون معنى هذا أن هؤلاء العلماء لم يكونوا على وعى أو إحساس بالحاجة إلى تغيرات أخرى فى اتجاه السياسة الاجتماعية ؟ .

إن هذا الاحتمال ليصبح هاماً لو أننا أخذنا بعين الاعتبار الاتجاه نحو المزيد من التخطيط

الاجتماعى ، فضلا عن الانخراط الضمنى لعلماء المستقبل فى سلك تلك العملية . ولما كان من شأن التخطيط أن يستلزم بالضرورة أحكام القيمة ، فإن تأثير علماء المستقبل قد يصبح تأثيراً مباشراً بصورة متزايدة عن تأثيراتهم الضمنية بصفتهم صانعى مجموعة من صور المستقبل .

وفى الواقع فإن بعض الباحثين يذهبون إلى حد الدعوة للقيام بمحاولة واعية مقصودة لوضع تخطيط معيارى . . . لقد ارتأى هازان أوزنجان — مثلا — أن للتخطيط وجهات نظر ثلاثة متداخلة ، هى على التعاقب :

* المستوى المعيارى الذى يعالج ما ينبغى أن يكون ، ويحدد الأهداف التى ترتكز عليها السياسة بأسرها .

* المستوى الاستراتيجى الذى يصوغ ما يمكننا بالفعل أداؤه فى ضوء المثل العليا المنتقاة والسياسة المختارة .

* وأخيراً المستوى الاجرائى العملى وهو ذلك الذى يحدد كيف وأين وعلى أى نحو من أنحاء التتابع الفعلى أو العملى يمكننا أن نستخدم تلك الأنظمة الاستراتيجية التى سبق لنا تقبلها بوصفها هى الكفيلة بتحقيق تلك السياسات .

وهو يدعو أيضًا إلى ضرورة التوسع فى تلك الخطوط المعيارية « إنه لا بد لنا بوجه ما من الوجوه أن نستحدث القدرة على ربط قيمة الفعل الراهن بقيمة النتائج المختارة ، وأن نعمل فى الوقت نفسه على أن نحيل هذه العلاقة أو الرابطة إلى علاقة إجرائية ذات فعالية . والواقع أن هذه العلاقة وحدها هى التى سوف تسمح لنا أن نحدد الأهداف التى نراهن عليها . . . وما ينقصنا من أجل الوصول إلى هذا الأسلوب فى التخطيط إنما هما الأمران الآتيان :

أولا : نظرية شاملة ، وعلم مناهج استقصائى من جهة .

ثانيًا : الوضع التنظيمى المنشود .

إننا فى حاجة إلى شىء يمس طبيعة النظام التقويمى الاجتماعى ويمس فى الوقت نفسه حساب القيم (علم القيم) لكى يحل محله . . . إن بناء النظرية ليتأثر بأنظمتنا الاجتماعية القائمة وهذا يظهر بوضوح فى الصعوبة التى نكابدها حين يكون علينا أن نحدد من هو الذى سيقوم بعملية التخطيط ، ولسنا

نعرف ما إذا كان الحل الصحيح لهذه المعضلة هو أن يضطلع بالتخطيط أناس متعددو الاتجاهات أم جماعة المدافعين عن هذا التخطيط ، أم مجرد مجموعة من الخبراء .

والواقع أن المشكلة الدائرة حول من يقوم بهذا التخطيط إنما هى مشكلة شائكة إلى أبعد الحدود فى أيامنا هذه ، والكثير من النقاش الدائر حول « المشاركة الديموقراطية » إنما ينصب على هذا الموضوع نفسه . وهذه المعضلة عسيرة بصفة خاصة فى المجتمع الأمريكى نظراً للنفور الذى واجهنا به فكرة التخطيط ، ولأن كلا من الديموقراطية والمعقولية العلمية تمثل قيمة هامة ، وضخامة التوتر القائم بين هاتين القيمتين يرجع فى جانب منه إلى مسألة المدى الذى تمضى إليه درجة الاجماع الأساسى السائد حول القيم فى صميم مجتمعنا ، فلو ساد قدر عال من الاتفاق حول القيم لما كان لاستخدم الخبرة العلمية فى تحقيق القيم الأساسية المتقاسمة بين الناس أن يثير أدنى مشكلات خطيرة أو ذات بال . أما إذا وجد على وجه التحديد اختلاف حول الأهداف والغايات فإن مثل هذا التعويل على الخبرة العلمية قد يولد صراعاً أو تعارضاً مع قيمنا الديموقراطية .

أما إذا انعدم مثل هذا الاجماع حول القيم الأساسية فى المجتمع الأمريكى وإذا كان عمل علماء المستقبل يكشف ميلا نحو جعل أولئك الخبراء يساهمون فى نموذج للقيم واحد مشترك بينهم جميعاً فهنالك قد يكون فى وسعنا أن نؤيد الحاجة إلى اصطناع بعض الأجهزة اللازمة لضمان التعدد فى عمليات التخطيط .

والحق أن التخطيط التعددى قد يبدو أنه أفضل من التخطيط الذى تقوم به جماعات الخبراء أو التخطيط الذى تضطلع به جماعات مؤيديه .

والواقع أن التخطيط القائم على الخبرة إذا لم تتوافر الجهود اللازمة للتأكد من أن الخبراء لا يمثلون اهتمامات مختلفة أو أنماطاً متباينة فى النظر إلى القيم فإن ذلك قد يؤدى بنا إلى حدوث تعديات خطيرة على مفاهيمنا الخاصة للديموقراطية .

أما التخطيط بواسطة المتحمسين له فيبدو أنه طريقة غير ملائمة فى أمثال هذه الأمور إذ الواقع أن استخدام منهج المخاصمة فى المحاكم قد أخذ يوضع موضع التساؤل ، خصوصاً أن عدداً متزايداً من الأحكام القضائية قد أصبح يستند إلى معرفة علمية وتكنيكية .

وإنه لمن الواضح أن وضع نظام للتخطيط التعددى لن يكون أمراً يسيراً . وآية ذلك أنه ليس ثمة جهاز آلى واضح يمكن أن يضمن لنا دخول جماعة ممثلى وجهات النظر المختلفة للقيم فى صميم عمليات

وضع السياسة ذاتها . وليس من شك — بطبيعة الحال — فى أن « أساليب » المساومة السياسية ، وشتى العمليات الانتخابية ، لا بد من أن تعكس — إلى حدّ ما — تأثير قطاعات السكان المختلفة على واضعى السياسة . وأما إذا أريد لعملية « التخطيط التعدّدى » أن تكون ناجعة وفعّالة ، فإنه لا بد لهذه العملية عندئذ من أن تتطلب أيضًا أن يكون مبدعو ومحلّلو عمليات « الاختيار السياسى » هم أنفسهم ممثلين لعدد كبير من وجهات النظر . والخطوة الأولى نحو وضع مثل هذا النظام سوف تكون عندئذ هى جمع معلومات أفضل مما يتوافر بين أيدينا اليوم عن توزيع القيم المختلفة فى نطاق مجتمعنا الراهن .

* * *

وقصارى القول — إذن — أنه سواء اتجهنا بأبصارنا نحو مشكلات التنبؤ بقيم المستقبل ، أم نحو المسائل المرتبطة بدور « الخطة » أو « السياسة » فى علم المستقبل ، فإننا لا بد من أن نتبين بوضوح أهمية العمل على جمع معلومات أكثر وأفضل عن القيم . ولو أريد لعلم المستقبل أن يصبح جهداً مسئولا له قيمته ، فلن يكون فى وسع هذا العلم أن يتجاهل مسائل القيمة التى تظهر بالضرورة فى أعقابه .

مجلة رسالة اليونسكو

المجلة الدولية التى تصدرها هيئة اليونسكو بباريس باللغتين الإنجليزية والفرنسية . وتترجم إلى عشر لغات أخرى من لغات العالم . ويتداولها ملايين القراء بمختلف اللغات .

تدرس الحضارات القديمة . وتقدمها للأجيال بكل ما فيها من قيم . فى محاولة جادة للربط بين الوجدان العام برباط من الاحترام والتقدير لكل حضارة ، ولأبنائها من الأجيال التى تعاقبت عليها . ليسود الفهم بين الناس ، بما يؤدى إلى التفاهم واستقرار السلام .

ومجلة « رسالة اليونسكو » لاتقف عند القديم . ولكنها تبسط العلم الحديث وتضعه فى صيغة تكون فى متناول كل المستويات . وذلك لما لانتشار العلم من أثر فى رفع مستوى الحياة واستقرار السلام على أساس من الاطمئنان والاقتناع بالعدل الدولى .

صدرت الطبعة العربية منها منذ عشر سنوات . وقد دعمت بصفحات ملونة تطبع فى باريس . وتقدمها هيئة اليونسكو هدية إلى الطبعة العربية .

تصدر الطبعة العربية يوم ٥ من كل شهر وتباع بـ ٤ قروش

يصدر العدد الممتاز سبتمبر - اكتوبر يوم الاثنين ١٢ اكتوبر ١٩٧٠

نظرا لظروف الحداد العام التى تمر بالعالم العربى . على أثر فقد الرئيس جمال عبد الناصر . رئيس الجمهورية العربية المتحدة .

والعدد الذى يصدر اليوم ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ هو العدد ١١١/١١٢ من «رسالة اليونسكو» . يقع فى ٧٢ صفحة ، منها ٤ صفحات بالألوان مطبوعة فى باريس . وبالسعر المعتاد ٤ قروش .

الاشتراك
فى المجلات الدوريّة الجديدة
ومجلة "رسالة اليونسكو"

تصدر المجلات التالية على التوالى ، عن مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو ، ويباع العدد منها بعشرة قروش . وهو سعر يقل عن تكلفة كل عدد، تمكينا للقراء العرب والجمهور الدارسين من الحصول عليه .

- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

أكتوبر — يناير — أبريل — يوليه

- مجلة اليونكسو للمكتبات

نوفمبر — فبراير — مايو — أغسطس

- العلم والمجتمع

ديسمبر — مارس — يونيه — سبتمبر

وتصدر مجلة رسالة اليونسكو شهريًا

وتباع بأربعة قروش ، بسعر يقل عن تكلفة كل عدد . ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك فى كل منها بأربعين قرشا فى العام ، عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٥٠ قرشا فى العام بخلاف أجرة البريد .

رغبات الاشتراك

إذا كنت ترغب فى الاشتراك فى هذه المجلة فاملأ طلب الاشتراك المرافق ، وارفق به حوالة بريدية بمبلغ خمسين قرشا ، أربعون قيمة الاشتراك وعشرة تحت حساب البريد .

وإذا كنت ترغب فى الاشتراك فى مجموعة المجلات الصادرة عن مجلة « رسالة اليونسكو » ومركز مطبوعات اليونسكو وهى :

- **مجلة رسالة اليونسكو (شهرية)**
- **المجلة الدوليه للعلوم الاجتماعية [أكتوبر – يناير – أبريل – يولية]**
- **مجلة اليونسكو للمكتبات [نوفمبر – فبراير – مايو – أغسطس]**
- **العلم والمجتمع [ديسمبر – مارس – يونيه – – سبتمبر]**

فاملأ طلب الاشتراك وارفق به حوالة بريدية بمبلغ ١٧٥ قرشا : ١٥٠ قيمة الاشتراك و ٢٥ قرشا تحت حساب البريد .

ثم تفضل بإرسال الطلب إلى :

مجلة «رسالة اليونسكو» ومركز مطبوعات اليونسكو ١ شارع طلعت حرب القاهرة ، وسيصلك الاشتراك بالبريد بانتظام

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة ممتازة من الأساتذة العرب .

لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم فى إثراء الفكر العربى ، وتمكينه من ملاحقة البحث فى قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

أكتوبر – يناير – أبريل – يوليه

مجلة اليونسكو للمكتبات

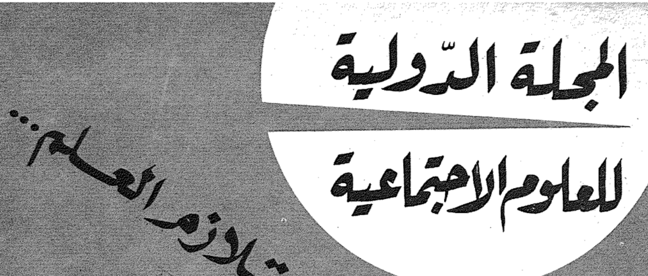
نوفمبر – فبراير – مايو – أغسطس

العلم والمجتمع

ديسمبر – مارس – يونية – سبتمبر

مجموعة من المجلات الجادة ، تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

مطابع دار المعارف بمصر


المجلة الدّولية
للعلوم الاجتماعية

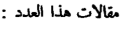


تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
مركز مطبوعات اليونسكو

الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى — العدد الثانى

٥ ينـــاير سنة ١٩٧١
٥ كانون الثانى سنة ١٩٧١
٧ ذى القعدة سنة ١٣٩٠


مقالات هذا العدد :

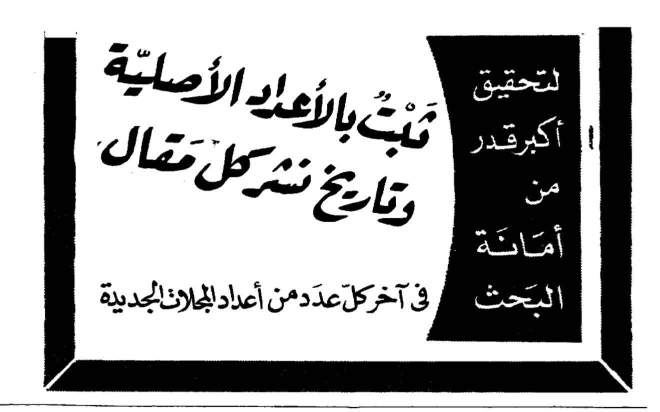
● دولية العلم وقومية العلماء
بقلم: نورمان . و. ستورر
ترجمة : د. محمد عبد الفتاح القصاص

● العلم والاكتشاف والابتكار
التفاعل بين العالم و بيئته الفنية
قصة إحدى حالات هذا التفاعل فى أستراليا
بقلم : سولومون إنسل
ترجمة : د. زكريا فؤاد

● الإصلاح الإدارى والابتكار فى تجربة اليابان
بقلم : يوشينورى أيدى
ترجمة : بدرالدين أبو غازى

● أساليب الأمومة فى التربية
بقلم : كولب ، وس . فالانتين
ترجمة : أمين محمود الشريف

● الجمهور ووسائل الاتصال الجماهيرية
بقلم : روجر كلوس
ترجمة : تماضر توفيق



هذه دورة جديدة نبدأها ، شاكرين الله ، فقد أمدنا بالقدرة على تحقيق أمل عزيز ، كنا نحلم به ، ونرى الطريق إلى تحقيقه شاقاً وعصياً .

إن إصدار ثلاث مجلات جديدة ، لها هذه الصفة الدولية ، ليس أمراً سهلا ، فإلى جوار العقبات المادية ، هنـــاك عقبات فنية لا حصر لها ، خاصة إذا أدركنا أن الأساتذة المتخصصين فى الفروع التى تتناولها هذه المجلات ، مستغرقون فى أعمال البحث والدرس والتدريس وإدارة المرافق الكبرى ، بحيث يصبح إلقاء مهمة نقل هذه المجلات إلى العربية على عواتقهم إضافة مزيد من العبء عليهم .

لكنا سألنا أنفسنا سؤالا آخر :

هل نسكت إشفاقا على أنفسنا ؟ وحرصا على قصر جهود هذه المجموعة من العلماء على البحث والدرس والتدريس وإدارة المرافق الكبرى ؟

وكنا نعلم مقدماً أن عشيرة العلماء تزداد اعتزازاً بما تملكه من العلم ، كلما شاع هذا العلم بين الناس .

ولهذا أقبلنا ونحن نقدر هذه المشقة ، ونقدر معها حرص العلماء على أن يفيدوا بعلمهم أبناء أمتهم .

وظهر العدد الأول من : « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » فى شهر أكتوبر سنة ١٩٧٠ .

وظهر العدد الأول من : « مجلة اليونسكو للمكتبات » فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠ .

وظهر العدد الأول من « العلم والمجتمع » فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٠ .

وبهذا أكملنا الدورة الأولى ، لنعود فنصدر العدد الثانى من كل من هذه المجلات ، فى الشهور الثلاثة التالية ، على التوالى .

حدث هذا كله ، بفضل الله وعونه .

وبتأييد من هيئة اليونسكو .

وبرعاية الشعبة القومية لليونسكو فى مصر وسائر الدول العربية .

وبمعاونة وزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

وبجهد العلماء الذين كتبوا ، والعلماء الذين اختاروا ، والعلماء الذين وضعوا هذا الفكر فى القالب العربى ، ليصبح تحت أنظار القراء .

لكنا ، وقبل أن نبدأ هذه الدورة الجديدة ، نقف لحظة ، لنروى للقراء قصة إضافة جديدة إلى مواد هذا العدد ، سيجدونها فى آخره .

ذلك أنى كنت قد كتبت فى افتتاحية العدد الأول « للمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » الصادر فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٧٠ ، أنه قد تجمع لدينا

أعداد سابقة للمجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، منذ صدورها سنة ١٩٦٣ ، مما سيتيح مادة وفيرة تصلح للانتقاء والاختيار للترجمة العربية .

وقد جاءنى من المهندس جبران سليمان سليمان (مصطفى باشا — الإسكندرية) عدة استنتاجات لهذه العبارة فى المقال تنطوى على عدة هواجس .

ذلك أنه خشى أن يعنى هذا أن تكون المادة التى تترجم متخلفة ، أو أن يعنى الانتقاء حذف بعض مواد المجلة الأصلية .

واقترح السيد المهندس فى خطابه أن تترجم المجلة كاملة وبصورة فورية عن لغتها الأصلية .

وأنا أبادر فأطمئن القارئ العزيز إلى أن هيئة التحرير وجدت نفسها أمام منهجين فى التفكير :

الأول أن تترجم كل عدد كما هو . لكنها وجدت أن ذلك سيجعلها دائماً متخلفة عن الفكر العالمى بضع سنوات إلى وراء .

لقد صدرت بعض هذه المجلات منذ الستينات ، ومعنى الحرص على نشر كل عدد بذاته . أن تنشر فى السبعينات . ما فرغ العالم من قراءته فى الستينات .

فضلا عن هذا فإن كثيراً من المواد التى نشرت قد فقدت جِدّتها العلمية ، بعد أن تجاوزها العلم إلى آفاق أجدّ .

أما المنهج الثانى ، فهو أن نتخير من الأعداد التى صـــدرت فى أعوام سابقة ، كل مالا يزال مهماً للعلم وجديداً وطريفاً ومفيداً . أما المقالات التى تجاوزها العلم إلى ما هو أجد ، فلا بأس من أن نتجاوزها عند الاختيار ، لنستطيع أن نلاحق الركب العالمى ، فنصل بعد تصفية كل ما نشر ، مما لا يجوز تركه ، إلى ملاحقة ما ينشر الآن ، بالقدر المستطاع .

على أننا برغم الاختيار من أعداد سبقت ، لم نهمل الوقوف على الأعداد الحديثة ، لننقل منها ما تسمح به ظروف النشر .

لهذا أضفنا فى آخر هذا العدد الثبت العلمى بمقالات هذا العدد ، وسيرى منه القراء أننا حرصنا على الاختيار من الأعداد السابقة ، ولم نهمل ما نشر حديثا .

وسينشر هذا الثبت مع كل عدد من أعداد المجلات الجديدة ، ليستطيع من يشاء من المتخصصين أن يرجع إلى العدد الأصلى باللغة الأصلية إذا أراد .

والله يوفقنا إلى مزيد من ملاحقة التطور ، خدمة للفكر العربى .

عبد المنعم الصاوى



و قومية العلماء

بقلم

نورمان. و. ستورر

ترجمة

د. محمد عبد الفتاح القصاص

مقدمة

قد تقتصر صلة المرء بالأشجار فى حياته اليومية على عدد قليل من الأشجار يشاهدها فى ذهابه ورواحه ، ولكن هذا لا يحرمه من المتعة الذهنية التى يجدها فى تصور الغابة الكاملة ومعرفة سماتها الأساسية . وهذا المقال يعالج قضية عريضة الآفاق وهى العلاقة بين العلم ، باعتباره نمطاً فريداً من الجهد الإنسانى، وبين ما نسميه بالأمم، وهى المجموعات الإنسانية المرتبطة بزمان معين وحيز من المكان محدد . ويستهدف المقال تصويراً عاماً لنموذج ذهنى شامل يمكن أن يضفى الاتزان على تفكيرنا فى بعض الوجوه الخاصة من تلك القضية العامة . وسيكون تناولنا لهذا الموضوع تناولا تحليليا دون أن يكون علاجياً ، ووصفياً دون محاولة لاقتراح وسائل الدواء .

الكاتب : نورمان و . ستورر: أستاذ مناوب فى مجلس بحوث العلوم الاجتماعية فى نيويورك ، وأستاذ مناوب غير متفرغ فى العلوم الاجتماعية بكلية هنتر بنيويورك . وقد نشر عدداً كبيراً من الفصول والمقالات فى دوريات العلوم الاجتماعية وكتب كثيراً من المراجع فى هذا المجال . وهو بصدد إعداد تقديم لعلم الاجتماع يعتمد على سلسلة من المحاضرات التليفزيونية ، وكتاب يتناول قضايا الانحراف والتحكم فى المجتمع تناولا نظرياً .

المترجم : د. محمد عبد الفتاح القصاص :

١ — تدرج منذ تخرجه فى جامعة القاهرة عام ١٩٤٤ وحصوله على الدكتوراه من جامعة كامبردج عام ١٩٥٠ فى سلك وظائف التدريس بكلية العلوم بجامعة القاهرة حتى عين أستاذا لكرسى علم النبات التطبيقى عام ١٩٦٥ .

٢ — انتدب سكرتيراً عاما مساعدا للمجلس الأعلى للعلوم منذ إنشائه عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٥٨ . وأعيد للعمل أستاذا ورئيسا لقسم النبات بجامعة الخرطوم من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٦٨ .

٣ — حصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم البيولوجية ووسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى عام ١٩٥٩ .

٤ — قام هو وتلاميذه ببحوث على الصحارى المصرية والسودانية نشرت بالدوريات العلمية بمصر والخارج . ودعته هيئات علمية دولية متعددة للمشاركة فى أعمال لجان علمية وحضور مؤتمرات علمية عقدت فى بلاد كثيرة .

نبدأ من تصور للعلم باعتباره جهداً جماعياً للإنسان فى محاولة لوصف العالم الواقعى الذى يكتنفه وصفاً دقيقاً وموجزاً على أسس من العلاقات السببية التى تعلل ما يشاهد من الظواهر الطبيعية المتعددة والمتغيرة . وسنتبع ذلك بتحليل لأسس العلاقات الاجتماعية الديناميكية التى ينتظمها المجتمع العلمى على الصعيد العالمى على نحو ما نفهمه الآن . وبعد ذلك سنحاول رسم هيكل تصنيفى لترتيب أهم علاقات الاتصال والتقابل بين الصفة غير الوطنية للعلم والصفة القومية للمشتغلين بالعلم، تلك الصفة التى لا مفر منها .

العلم والواقع

إذا قصرنا العلم على المدى الذى يهتم فيه بوصف وقائع مشاهدة وخلق صور لهذه الوقائع تتصف بالصدق والدقة والإيجاز دون محاولة تقديم نصائح عملية لحل مشاكل عاجلة ، فمن الواجب أن نبدأ بافتراض وجود واقع فيزيقى واحد « هناك » يمكن اكتشافه من خلال التطبيق الخلاق لوسائل الملاحظة والإلمام والمنطق والتجربة . والخط القاعدى الثابت الذى يقارن عنده وتقاس به إنجازات العلماء هو الطبيعة الموحدة للظواهر أى تماسكها وترابطها الأساسى . ويقال فى هذا الصدد إن الطبيعة الأم هى الفيصل النهائى والحكم العدل على ما هو حق فى العلم وما هو زبد ، ويجب أن يرجع إليها الجميع فى نهاية المطاف للتحقق مما وضعوه من أوصاف للواقع .

فى كلمات أكثر وضوحاً نقول إن فكرة وحدة الواقع تعنى أن ما يكتشف عن الأشعة السينية فى ألمانيا يتفق مع ما يكتشف عنها فى اليابان وفى بيرو ، ويصبح حقاً فى عام ١٩٦٥ كما كان حقاً فى عام ١٨٩٥ . أى أننا نفترض أن موضع الحدث الفيزيقى وأوانه ليس لهما علاقة بالطبيعة الأساسية للظواهر الفيزيقية . ولقد عبر عن هذه الفكرة روجر كوتس عام ١٧١٣ فى مقدمة الطبعة الثانية من كتاب نيوتن « الأساسيات » بهذه الكلمات : « ... إذا كانت الجاذبية الأرضية هى سبب سقوط حجر فى أوربا فمن الذى يتشكك فى أنها كذلك سبب سقوط مثله فى أمريكا(١) ؟ »

وإذا كان حقًّا أن الطبيعة واحدة فإن ذلك يعنى أن بناء المعرفة التى يطورها الإنسان فى سعيه إلى وصف الطبيعة يتكون خلال عملية مرحلية يتم فيها وضع بعض العموميات وتحقيقها قبل الاستطراد إلى قبول عموميات أخرى . فلم يكن فى استطاعة العلماء فى مجموعهم أن يقبلوا صدق ثوابت أفوجادرو ولا أن يتبينوا دلالتها دون أن يسبقها قانون بويل ، ولا كان فى استطاعة مندليف أن يضع جدوله الدورى للعناصر دون معرفة سابقة بطبيعة عملية التأكسد . حقا إن بعض الظواهر المفردة قد تستكشف على نحو يشبه المصادفة ، مثال ذلك ما اكتشفه مندل من وجود انتظامات فى انتقال الصفات الوراثية من السلف إلى الخلف ، ولكن مثل هذه الاكتشافات تظل دون معنى إلا إذا أمكن وصلها وصلا منطقيًّا بغيرها من الاكتشافات ، أى إلى أن يوجد إطار عام يمكن أن تبرز فيه أهمية هذه الاكتشافات ، فإذا لم يتحقق ذلك فربما تعرضت للإهمال أو يطويها النسيان نهائيًّا .

---

(١) روجر كوتس فى مقدمته لترجمة موت لكتاب « الأصول » لاسحق نيوتن .

المعرفة العلمية هى – على أى حال – مجموع توصيفنا وتصويرنا للواقع وليست الواقع نفسه . وهذه التوصيفات عملية تجميعية يصبح لها مغزى عريض عندما تترابط ، أى أن صدق كل إضافة جديدة لمجموعة معارفنا يرتكز على التوافق المنطقى بينها وبين ماهو معروف من قبل، كما يرتكز على دقتها فى رصد مشاهدة واحدة من العلاقات التى تنتظمها الطبيعة . ومع تسليمنا بعدم وجود قاعدة محددة لا فكاك منها بالنسبة للتتابع الذى تستكشف على منواله الظواهر المفردة ، فإن الحقيقة هى أن المعرفة المتجمعة والمنتظمة يمكن أن تنمو وتتزايد فى اتجاهات محددة بسبب ارتباطها بوصف الهيكل البنيانى لواقع واحد « هناك » . ومعنى ذلك أن المعرفة العلمية تنضوى تحت ضوابط ومعايير محددة فى تطورها ونمائها . هذه الضوابط تشير إلى النظام الذى يجب أن يتسع به مغزى المشاهدات لا الترتيب الذى يجب أن تتم به هذه المشاهدات ، وتعنى هذه الضوابط أن القيم الإنسانية مثل القيم العقائدية والفكرية والدينية والجمالية ليست ذات تأثير فى توجيه البناء النهائى للمعرفة العلمية .

ويجب أن نتبين هنا أن نظام التتابع الجبرى الذى لا مناص عنه فى تطور فهم العلماء للظواهر الطبيعية يختلف إلى درجة التناقض عن نظام التتابع فى التقدم التكنولوجى . وقد عبر عن ذلك ديريك بريس بقوله بأن ليس هناك سبب لازم لأن تسبق معرفتنا لأضواء التوهج معرفتنا لأضواء الفلورسنت ، ولا أن تسبق الآلة البخارية آلة الاحتراق الداخلى[١] . فالتطبيق العملى لا يستلزم حتما المعرفة الدقيقة للعلاقات الفيزيقية التى تتدخل فى العملية ، ولو لم يكن الأمر كذلك لما استطاع الجنس البشرى أن يمارس عمليات صهر المعادن ، وتربية الحيوان ، وغير ذلك من الوسائل التى يتحكم بها الإنسان فى الطبيعة والتى اعتمد عليها تطور المجتمع البشرى .

تضيف هذه المسألة بعداً آخر من أبعاد التمييز الذى توطدت أسبابه بين البحث الأساسى والبحث التطبيقى ، ذلك أنها تؤكد دولية البحث الأساسى وعموميته تمييزاً له عن البحث التطبيقى الذى يتناول فى الأغلب والأعم مسائل ذات طابع محلى .

إذا كانت الظواهر الطبيعية الأساسية ظواهر عامة وكونية فإن ذلك يستتبع أن يلتزم تقدم العلم بمسلك واحد ، ويعنى هذا أن موضع العالم الباحث فى الدنيا – ولا نقول فى إطار الزمن – لا أثر له على فرصته وقدرته على الإضافة إلى التقدم العلمى إذا تهيأت له وسائل الاطلاع على بيانات المعارف المعاصرة فى مجال عمله ، والأدوات اللازمة للقيام بأبحاثه على مستوى التقدم المعاصر . ولما كان العلماء الذين يهتمون بدراسة ظاهرة طبيعية معينة موجودين فى بقاع مختلفة من الأرض ، فإن ذلك يستتبع

---

(١) ديريك . ج.دى سولا بريس فى كتاب « الفرق بين العلم والتكنولوجيا »

اعترافنا بأن الحدود القومية المتعارف عليها لا صلة لها ولا أثر لها على اهتمامات بعضهم بعمل البعض الآخر واتجاههم الطبيعى نحو التعاون (حتى لو كان تعاوناً تنافسياً) فى تقدم الإدراك العلمى للظاهرة الطبيعية التى تكون موضوع اهتمامهم .

نستخلص من ذلك أن الباحثين فى إطار العلوم الأساسية يكونون — بطبيعة الحال — عشيرة دولية . وسنتناول فى الجزء التالى الديناميكية الاجتماعية لهذه العشيرة الدولية ، ولكنا نحرص هنا على أن نبرز أهمية بعض النتائج التى تنشأ عن الصفة الدولية لهذه العشيرة . نذكر أولا أن العالم الباحث فى حاجة إلى أن يمتلك ناصية لغة أو أكثر من لغة ، بالإضافة إلى لغته الأصلية ، ليتسنى له فهم دراسات أقرانه الأجانب . ثانياً ، تحفز الصفة الدولية للعلم رغبة العالم إلى وضع عمله فى إطار كمى كلما أمكن ذلك ، ومن المؤكد أن الصياغة الكمية تستلزم دقة متزايدة مما ييسر انتظام المعرفة العلمية انتظاماً أكثر صرامة . ولكن الحقيقة هى أن الرياضيات دولية فى صورتها ، وهو أمر يعنى أن الحواجز اللغوية تتناقص قيمتها كلما زادت المعلومات العلمية التى يعبر عنها تعبيراً رياضياً .

أخيراً ، وبعد أن أكدنا أن الصفة الدولية للعلم البحت أكثر بروزاً من صفته الموضعية ومن أهمية التطبيق المباشر لمعارف هذا العلم ، يصبح فهمنا لجذور المشكلة التى تعرف فى يومنا هذا باستنزاف العقول (هجرة العلماء) أكثر يسراً . فما دام فى إمكان العالم أن يدرس الظاهرة الطبيعية فى أى مكان من الدنيا (والظواهر الجيولوجية والحيوانية شواذ مهمة لهذه القاعدة) ، وما دام العالم الباحث يبذل الجهد ويولى الاهتمام الزائد لنشاطه العلمى ، فإن الحدود القومية تصبح أقل دلالة وأهون أثراً على سلوكه من توافر الإمكانيات العلمية والقرب من أقرانه من العلماء ، ولا تكاد تبقى أمامه غير عوائق هينة مما قد يقعد به عن الذهاب إلى حيث تتوافر هذه الظروف والإمكانيات إلى أقصى حد . والواقع المؤكد هو أن الباحث يقرر أولا الذهاب إلى حيث يجد مجال التدريب المتقدم ، ثم يأتى بعد ذلك قراره بالبقاء حيث وجد ذلك . ولكن هذا الدخول التدريجى إلى ذلك المجتمع الجديد وذلك العائد المادى السخى الذى تتيحه حالياً الدول التى تفيد من هجرة العلماء لا ينفى أن العالم المهاجر يتعرض لمضايقات نفسية عاتية تنشأ عن انتقاله إلى مجتمع غريب عنه . ومن هنا نقول بأن ارتباط الباحث فى مجال العلوم الأساسية ارتباط أساسى بالعلم ، ومن ثم فاهتمامه ورغبته فى أن يكون حيث يتمكن من المساهمة فى العشيرة العلمية الدولية ، أكثر أثراً فى ترغيبه فى الهجرة من مجرد رغبته فى كسب مادى (١) .

---

(١) cf. Stevan Dedijer, 'Why Did Daedalus Leave', *Science*, vol. 133, No. 3470, 30 June 1961, p. 2047 - 52.

الارتباط بالعلم هو ارتباط بهدف مطلق لا يكاد يأخذ فى الاعتبار وضع المكان والزمان ، لأن الاهتمام العلمى مركز فى مجالات لا يحدها الزمان ولا المكان . ولعل الشعور الوطنى الذى يمجد الموطن والأسرة والمواطنة ، بل قد يمجد الجنس ، ناهيك عن اللغة واعتبارات القوة القومية ، كل هذه الاعتبارات تتعارض مع الشعور العلمى ، ومن ثم فإن أثرها ضئيل على نظرة «العالم الصادق » وعلى سلوكه إذا قورن بأثر الاهتمام بتقدم المعرفة العلمية وتطورها .

فى لغة علم الاجتماع تقول بأن العلم مؤسسة ذات وجهة حضارية [1] ، أى أنه جهد مشترك وتجمعى يتركز اهتمامه على نمو حصيلته من الرموز المنتظمة (القوانين العلمية) أكثر من اهتمامه بتحقيق أهداف تطبيقية مرتبطة بموضع المكان والزمان ، وهو اتجاه ذهنى أكثر منه اتجاهاً مادياً . ولما كان العالم الذهنى ، وهو عالم الرموز المطلقة ذات المدى الكونى فى انطباقها ، يمتد عبر العالم المادى الذى تنتظم عليه الأمم ، فإن الأمر الذى لا مفر منه هو ما ينشأ عن الانتماء القوى للعالم (الذهنى) من إهمال للعالم الثانى (المادى) . وليس بمستغرب إذن أن لا يلتفت العلم إلى الحدود القومية ، وليس بمستغرب كذلك أن يتشوق العلماء المشتغلون بالعلوم البحتة إلى الانتقال إلى مراكز النشاط العلمى ، وكثيراً ما يكون ذلك على حساب المصالح المادية لعائلاتهم ولأوطانهم الأصلية .

وقبل أن نستطرد فى تناول هذا الأمر فإنه من المفيد أن نناقش التنظيمات الاجتماعية التى يصبح من خلالها الارتباط بالعلم ارتباطاً حيًّا ، أو التى تتمكن من خلالها العشيرة العلمية الدولية من الاستمرار فى كونها مجال النشاط الثرى ومصدراً للجزاء الملهم الذى يبرر هذا الارتباط . عندما نفرغ من تبيان السمة الاجتماعية الأساسية للعلم فإننا سنعود مرة أخرى إلى تناول العلاقة بين المصالح ، والاهتمامات القومية . والمصالح والاهتمامات العلمية .

الأسس الديناميكية للعشيرة العلمية الدولية :

الحديث عن الديناميكية هو الحديث عن مصادر للطاقة وعن البنيان الذى تبرز خلاله الطاقة . ونحن هنا نتناول الطبيعة الأساسية « للطاقة » التى تحفظ للعلم استمراره ، والسبل

---

(١) Talcott Pearsons, 'The Institutionalization of Scientific Investigation", in : Bernard Barber and Walter Hirsch (eds.), *The Sociology of Science*, p. 7-15, New York, Free press, 1962.

التى تتوزع بها تلك الطاقة بحيث يمكن للنشاط العلمى أن يواصل مسيرته . ولما كان العلم فى جوهره نشاطاً ذهنياً أكثر من كونه نشاطاً يعتمد اعتماداً مباشراً على استغلال طاقة مادية ، فعلينا أن نتفق بادئ ذى بدء على أن الطاقة التى نتحدث عنها فى مجال العلم هى طاقة استشعار وحفز ، ونحن نقربها إلى الذهن عندما نتساءل عما يرغب العالم فى الاشتغال بالبحث وبغيره من الأنشطة المرتبطة به . ولعلنا نتفق كذلك على أن البنيان العلمى تحدده مجموعة من القواعد والقيم تميزه عن غيره من قطاعات المجتمع الأخرى .

هذا التصوير لقضية العلم هو الإطار الذى تهيأ لكثير من البحوث الأساسية عن طبيعة العلم نفسه ، ابتداء من مقالات روبرت ك . ميرتون الرائدة التى نشرها فى العقد الرابع من هذا القرن إلى يومنا هذا . وليس من اللازم هنا أن نرجع إلى تاريخ العلاقات الاجتماعية فى العلم، إنما المهم هو أن نشير إلى أن تصوير إدراكنا الحالى للطاقة المركزية فى العلم لم يكن محدداً قبل التعرف على القواعد التى تحدد سريان تلك الطاقة . وقد اقترح ميرتون فى١٩٣٧ (١) أربع قواعد أساسية تتكون منها شريعة العلم ، وهو بيان لم يعترض عليه أحد اعتراض تحد منذ ذلك الحين ، وقدم فى عام ١٩٥٧ (٢) تحليلا للطاقة المركزية التى ينبنى عليها النشاط العلمى .

ومن الأيسر ونحن نعرض لنتائج هذه البحوث أن نبدأ بمسألة تحليل تلك الطاقة ، لأن طبيعة الهدف الذى يتجه إليه الجهد مرتبط بالقواعد والأصول التى توجه الطاقة العلمية . وقد أشار ميرتون فى عام ١٩٥٧ إلى أن الاعتراف المهنى ، وهو احتفاء الزملاء بمنجزات الفرد العلمية ، هو أخلص جزاء ملائم مشروع للإنجاز العلمى . ولقد قدم ميرتون تحليلا لسلسلة من النزاعات التى نشأت بشأن أسبقية الاكتشاف العلمى ، امتدت تلك السلسلة من قضية النزاع بين نيوتن وليبنز عن أيهما سبق إلى اكتشاف حساب التفاضل والتكامل ، إلى القضية التى لم يبلغ فيها النزاع هذا الشأو ولكنه نزاع ذو مغزى فى هذا الصدد ، وهى قضية أيهما سبق إلى اكتشاف نظرية التطور : دارون أو والاس ؟ استطاع ميرتون أن يخلص من تلك التحليلات إلى أن الحصول على الاعتراف المهنى بالسبق إلى اكتشاف شىء ما له أهمية كبرى فى حفز العالم إلى العمل . وقد يتأبى العالم على الاعتراف بذلك ، ولكنه ولا شك

---

(١) Robert K. Merton; Science and Democratic Social Structure", in *Social Theory and Social Structure*, rev. ed., p. 550 - 61, New York, Free press, 1957.

(٢) Robert K. Merton, 'Priorities in Scientific Discovery : A chapter in the Sociology of Science', *American Sociological Review*, Vol. 22, No. 6, December 1957, p. 635 - 59.

يصبو إلى دلائل تشير إلى قبول زملائه واعترافهم بأنه عمل صادق بارز . يتراوح هذا القول من درجة الإشارة إلى العمل فى هوامش الكتب إلى درجة الحصول على جائزة نوبل . ولسنا نقول بأن البحوث العلمية جميعا إنما تجرى سعيا وراء الاعتراف والتقدير ، إنما نقول إنه بغير ذلك الجزاء سرعان ما تفتر العزيمة عن الاشتغال بالبحث العلمى .

أما لماذا يريد العالم الاعتراف المهنى ، فهو سؤال لم تتم الإجابة الشافية عليه بعد ، إنما يوجد افتراضان لتعليله . الفرض الأول يقول بأن العالم يكتسب أثناء تأهيله ودراسته فى مجالات العلوم تلك الرغبة فى طلب الاعتراف المهنى لأنها تسجل له أنه أرضى الحاجات المطلوبة ليكون له دور فى الحياة كعالم ، وهى أنه أضاف إلى معارفنا بعض أوجه الحقائق الواقعة[١] . والفرض المكمل يقول بأن الرغبة فى الابتكار أى إنشاء جديد ذى مغزى هى تطلع إنسانى ، وأن عملية الابتكار لاتستكمل عناصرها دون استجابة بالقبول والاعتراف من الآخرين[٢] . فاكتشاف علاقة منتظمة بين الظواهر الطبيعية هى نوع من الابتكار ، وخاصة أنه يجب وصف هذه العلاقة فى صياغة أو فى معادلات رياضية إذا كان لها أن تجد الطريق إلى الإضافة إلى حصيلة المعرفة العلمية . ويحتاج المبتكر إلى أن يؤكد له أنداده أن ابتكاره صحيح وذو مغزى . الاستجابة الموجبة لناتج الابتكار هى الاعتراف المهنى فى مجال العلم ، وحتى الاستجابة السالبة تعتبر أفضل من عدم الاستجابة . فى المجالات الأخرى تكون رغبة الإنسان هى تأكيد الجمال أو المهارة أو الفائدة التطبيقية فيما ابتكره ، وتبقى الحاجة الأساسية إلى استجابة الأكفاء واحدة فى كافة مجالات الإبداع .

وبصرف النظر عن أسباب تطلع العالم إلى الاعتراف المهنى ، فإننا نستطيع الآن نؤكد أنه الحافز المناسب والمشروع للعالم ، رغم أن الأفراد قد يجدون بالإضافة إليه أنماطاً أخرى من ثواب الاشتغال بالبحث. ولكن التأكيد الأساسى على أهمية الاعتراف المهنى يجد شواهد غير مباشرة من أنواع متعددة ويبقى مصدر الاعتراض الأولى عليه ما يبدو من تعارض بين فكرته وبين ما وقر فى الأذهان من أن العالم شخص لا يهتم بمثل هذه الأمور ، وأنه زاهد فيها وعزوف عن الشهرة .

نشير بعد ذلك إلى تعليلين إضافيين لعزوف العلماء عن الاعتراف باهتمامهم بالحصول على الاعتراف والتقدير المهنى . (يوجد الدليل الكافى الذى يدحض فكرة زهد العلماء فى السجل التاريخى الذى يحفل بمعارك الأسبقية فى الاكتشافات وبالقصص التى تدل على أن وجود نسبة كبيرة من العلماء

---

(١) Warren O. Hagstrom, *The Scientific Community*, p. 9, New York, Basic Books, 1965.

(٢) Norman W. Storer, *The Social System of Science*, p. 57 - 74, New York, Holt, Rinehart & Winston, 1966.

ممن يعترفون أحياناً بالقلق لحرمانهم من حقوقهم فى السبق [١]). التعليل الأول يقول بوجود قاعدة أخرى فى الأصول العلمية تدعو إلى التواضع وتؤثر على العلماء لينكروا اهتمامهم بالحصول على أى نوع من المكافأة على منجزاتهم [٢]. أما التعليل الثانى فهو أن التقدير والاعتراف المهنى يفقدان قيمتهما إن لم يكونا موضوعيين ، أى أنهما يمثلان حكم الطبيعة الأم على صدق الاكتشاف وعلى أهميته وليسا حكما على المستكشف نفسه ، ولذلك فإن العالم يتردد فى الاعتراف باهتمامه الذاتى بالتقدير المهنى خشية أن يجر ذلك زملاءه إلى أن يسبغوا على شخصه الفضل بدلا من أن يكون التقدير تعبيراً عن تقويم موضوعى للعمل نفسه [٣] .

أما وقد عرفنا الطاقة التى يرتكز عليها النظام العلمى فعلينا الآن أن نتجه إلى تناول القواعد التى تسترشد بها ، أو التى توجه العلاقات فيما بين العلماء ليستمروا كجماعة فى القيام بالأبحاث ، ثم يعرضونها للتقويم الموضوعى ، ويحصلون آخر الأمر على قدر من ثواب الاعتراف المهنى يكفى للمحافظة على حماسة العلماء للقيام بما أخذوا أنفسهم بالقيام به من عمل علمى . أما القواعد الأربع التى وضعها ميرتون لأول مرة فتتعلق بعلاقة العلماء بعضهم ببعض، وبوجهة نظرهم بالنسبة للظواهر المحسوسة والمشاهدة . وإذا تناولنا هذه القواعد تناولا منطقياً فإننا نجد فيها الحد الأدنى من مجموعة الموجهات التى تقدر على تنشيط عملية تقدم المعرفة وتجمعها ، وتقدر فى الوقت نفسه على المحافظة على حوافز أولئك المشتغلين بالعلم [٤] .

علينا أن نلحظ أن هذه القواعد هى فى الواقع تعبيرات مطلقة جدا مما يستعمله علماء الاجتماع للدلالة على مجموعات متميزة من ضروب السلوك المختارة . ولا يدعى أحد بأن العلماء أنفسهم على وعى بهذه القواعد ، ولو كانوا على وعى بها لما أسموها بتلك الأسماء نفسها . ونحن نتناول هذه القواعد هنا بالمناقشة التفصيلية بقصد استكمال صورة نموذج العشيرة العلمية الذى تهدف هذه المقالة إلى تحليله .

---

(١) Warren O. Hagstrom, *Competition and Teamwork in Science,* Wisconsin : University of Wisconsin Department of Sociology, July 1967, 20 p. (mimeographed).

(٢) Robert K. Merton, The Ambivalence of Scientists', in : Norman Kaplan (ed.), *Science and Society,* p. 112-32, Chicago, Rand McNally, 1965.

(٣) Storer, op. cit. p. 103 - 6.

(٤) Merton, "Science and Democratic Social Structure', op. cit.; also Bernard Barber, *Science and the Social Order,* chapter 4, Glencoe, 111., Free Press, 1952; Storer, op. cit., p. 76-86.

القاعدة الأولى هى الشمولية ، ونقصد بها وصفاً لنحو العلماء إلى افتراض أن الظواهر الطبيعية ، عندما تجرد تجريداً سليماً من صورها الواقعية المباشرة ، متشابهة فى كل مكان ، واتجاههم إلى الفصل التام بين الحقيقة الموضوعية فيما يقوله عالم آخر وبين صفات هذا العالم الشخصية . أى أننا نفترض أن جزيئاً من الأكسجين يتحد تحت ظروف معينة مع ذرة من الكربون فيتكون منهما جزئ من ثانى أكسيد الكربون ($ك ا_{٢}$) ، سواء تهيأت هذه الظروف فى روسيا أو فى أمريكا . ومن هنا فإن العالم لا يلقى بالا عند تقويمه اكتشافاً معيناً إلى الصفات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية للإنسان الذى تم هذا الكشف على يديه .

القاعدة الثانية هى « العشائرية » ، وتعنى ذلك السلوك المركب الذى يرتبط برفض العلماء الاحتفاظ بما يكتشفونه سرا ورفضهم كذلك السماح لغيرهم من العلماء أن يحفظوا عملهم سرا . وعلى النقيض من ذلك يصر العلماء على الحرية المطلقة فى الاتصال ، وحالما يتم تحديد اكتشاف جديد يصبح فى متناول العشيرة العلمية جميعا . فإذا كانت قاعدة «الشمولية» تعمل على حفظ انتباه العالم مركزاً على ما يقوم به بحث بدل الاهتمام بما لا يجدى من صفات زملائه العلماء ، فإن قاعدة « العشائرية » تحقق له فرصة متكافئة فى الإنجاز العلمى دون أن تؤثر عليه صفاته الذاتية . فلكل عالم الحق فى الاطلاع على ما يصل إليه الآخرون ، وعليه واجب إتاحة ما يصل إليه لزملائه . ينشأ عن هذه القاعدة ضرب من المنهج يتسم بالسخاء المتبادل الذى يرفع كفاءة التقدم العلمى وسرعته إلى أقصى درجة .

القاعدة الثالثة هى « التشكك المنظم » . ولعل أفضل شرح لهذا المعنى هو الإشارة إلى هذا التعريف غير المباشر ، « العالم إنسان ذو اهتمام نقدى بعمل جاره » . وتعبر هذه القاعدة عن أن من واجبات العالم أن يتلقى بالفحص الناقد كل إضافة إلى معارف تدخل فى مجال اهتمامه يكتب بها عالم آخر ، ثم إعلان تقويمه لها ، وعليه أيضاً أن يتناول عمله هو بمثل ذلك الفحص الناقد قبل أن يقدمه إلى الآخرين . من ذلك يظهر ضرب من التشجيع على الرقابة المتبادلة بين العلماء أى رقابة بعضهم على أعمال البعض الآخر . وينتج عن ذلك أن لا يدخل إلى « حصيلة المعرفة المعترف بها » التى تكون مجموعة الحقائق العلمية فى المجال العلمى المعين إلا حصيلة كل بحث عظيم القيمة .

القاعدة الرابعة هى « التنزه عن الغرض » ، وهو ما يعبر عنه ببساطة بوصف العلماء بالبرود الشعورى بالنسبة لتلقى الاعتراف المهنى . كان شرح ميرتون الأول لهذه القاعدة أنها تثبط رغبة العلماء فى السعى الصريح إلى الحصول على الاعتراف المهنى ، ولكن يبدو أن لها أثراً آخر هو ردع العلماء عن استعمال أبحاثهم فى الحصول على أى من أنواع الجزاء التى يضفيها المجتمع عادة على أصحاب الإنجازات مثل المال والجاه والشهرة . تقوم هذه القاعدة بوظيفتين إحداهما حجب العالم عما يقدمه

المجتمع من مغريات إذا هو حول بحوثه إلى اتجاه حل المشاكل التطبيقية ، والثانية تركيز اهتمامه على ما يضفيه عليه زملاؤه العلماء من تقدير . بذلك تظل أمام بصره اهتمامات أقرانه ، وهى اهتمامات تمثل أيضا « متطلبات » الحصيلة المتزايدة من المعرفة الأساسية ، وتحفز العالم إلى أن يقصر جهده على إطار مجال تخصصه وتحفظ عليه طاقة الحركة .

الواقع أن هذه القواعد الأربع مثل عليا أو اتجاهات أساسية فى سلوك العلماء ، أكثر من أن تكون أوصافاً دقيقة للنهج السلوكى الذى يتبعه العلماء فى كل الأوقات . ولكنها وهى تمثل إرشادات للسلوك تحقق أيضا العمل المتصل والمتعاون فى إطار العشيرة العلمية ، وتكون بمثابة معايير يعتمد عليها العلماء فى قياس سلوك زملائهم من العلماء . وبالإضافة إلى طاقة الحفز الناشئة عن اهتمام العالم بالفوز بالاعتراف المهنى ، وهو فوز لا يتحقق إلا ثوابا عن إسهامات ذات مغزى للمعرفة ، فإن تلك القواعد الأربع هيأت نظاماً اجتماعياً حقيقياً وقادراً على الحفاظ على كيانه ، وقد تزايد نموه باطراد على أساس دولى فى خلال الثلاثمئة سنة الماضية[1] .

ولقد اتبع العلماء بصفة عامة نهج السلوك الذى وصفنا نموذجه ، وحققوا بذلك حصيلة عظيمة من المعرفة المؤكدة التى تقوم بوظيفتين : الأولى أنها الخط القاعدى الذى تقاس عليه الإنجازات العلمية الجارية وتقوم ، والثانية أنها المصدر الذى تنبع منه أسئلة أخرى ، أى موضوعات للدراسة ، وهى فرص جديدة لتحقيق الاعتراف المهنى عن طريق إجابة هذه الأسئلة . فى إطار هذا البنيان العلمى تقتصر حاجة العشيرة العلمية لكى تزدهر على المناخ الاجتماعى الصالح الذى يتيح لها العون والتأييد المادى والمعنوى لتؤدى دورها ، كما يتيح لها مورداً ثابتا من المدد البشرى[2] .

ولما كانت البيئة الاجتماعية التى ينبغى أن يعمل فى ظلها العلماء تختلف اختلافاً واسعاً من مكان فى العالم إلى مكان ، فإننا لا نستطيع إدراك العلم وفهم حدوده دون أن نلتفت التفاتاً دقيقاً إلى طبيعة العوامل الخارجية المتباينة والتى تؤثر على العشيرة العلمية بدخولها إليها . وفى الفصل التالى سنحاول تبين صورة هذه المؤثرات باعتبارها نواتج حتمية للحدود القريبة للعلماء .

---

(١) Derek J. de Solla Price, *Litte Science,Big Science*, New York, Columbia University Press, 1963.

(٢) Norman W. Storer, The Coming Changes in American Science, *Science*, vol. 142, No. 3591, 25 October 1963, p. 464-7.

جنسية العلماء وقوميتهم :

لا يغرب عن ذهننا أن العالم الفرد كائن عضوى يتميز بموضع خاص فى الزمان وفى المكان ، وهى حقيقة ذات دلالة خاصة فى فهمنا للعشيرة العلمية . يولد كل عالم فى جماعة إنسانية معينة ، ولا مناص من أن تتأثر نظرته وتتشكل تبعا لحضارة جماعته . تعيش هذه الجماعات فى أجزاء مختلفة من العالم ، تحت ظروف مختلفة ، ولكل منها تاريخ خاص ، وكل منها معزولة عن الجماعات الأخرى إما بالمصادفة أو بالعمد ، ومن ثم أصبح لكل واحدة منها نظرتها الخاصة فيما يتعلق بعلاقة الإنسان بالطبيعة ، وما يتعلق بأهداف الأمة وآمالها والأسبقيات التى تضعها لسبل الوصول إلى تلك الأهداف وتحقيق تلك الآمال ، وكذلك نظرتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه سلوك الأفراد بعضهم تجاه بعض . العالم لا يولد عالمًا إنما يصنع ، وهو يصاغ قبل أن يصبح عالمًا فى إطار حضارة موطنه صياغة لا تبلى سماتها .

الأمم هى أكبر مجموعات بشرية ، تتميز بالسيادة وبدرجة عالية من الاكتفاء الذاتى وبحدود مرسومة تفصل بين بعضها ، والبعض الآخر . ومن ثَمّ فلكل عالم جنسية أى أمة ينتمى إليها قبل أن ينخرط فى سلك الاشتغال بالعلم ، ويعنى هذا أنه نشأ فى إطار مجموعة معينة من القيم ويتكلم لغة بعينها ، ويعنى كذلك أن تكون حياته متأثرة بالمميزات (أو بالنقائص) المادية التى تضفيها أمته على سائر مواطنيها .

يعلمنا التاريخ أن العلم لم يتحرر قط من هذه الالتزامات القومية . فالعلم ينشأ ويتطور فى إطار الأمم ولا ينشأ تلقائيا على أساس دولى ، ويرجع ذلك ببساطة إلى أن المميزات المادية والحضارية التى تهيئها الأمم المختلفة أو المجموعات المتجاورة من الأمم لمواطنيها اختلفت اختلافا شاسعا على مر العصور . ولعلنا لا نجاوز الصواب إذا قلنا إن الواقع هو أن مدى الاختلاف بين الأمم قد زاد اتساعًا منذ القرن الثامن عشر على الأقل .

تؤرخ نشأة العلم الحديث بعام ١٥٤٣ ، ويغلب القول بأنه ظهر أولا فى غرب أوربا فى غضون القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ، ولو أنه اعتمد أساسا فى فجر نشأته على مابقى من تصورات قديمة وأفكار بدأت بدايات غير مكتملة فى بابل والهند ومصر . الواقع هو أن العلم نشأ واكتسب طاقة عظيمة وقدرة على التقدم عندما تهيأت له الظروف المواتية ، وليس من العسير تحديد معالم تلك الظروف .

لم يكن تقدم العلم ممكناً إذا لم يتهيأ له رجال يحبون الدراسة الموضوعية للطبيعة ، وقادرون على بذل

الجهد والوقت فى نشاطات غير ذات ثمرة عاجلة ، وقادرون كذلك على توصيل نتائج مشاهداتهم إلى الآخرين. و بالإضافة إلى ذلك كان أولئك الرجال فى حاجة إلى أن تهيء لهم أممهم الدعم والبذل الجزل، ولم يكن كل ذلك متاحاً على الدوام فى أوربا الغربية ، ولكننا نقول بأن مشاعر الضيق والتعصب لم تكن بالغة الانتشار ولا ممتدة العمر ، ولم تتعرض شرارات الإلهام السباقة إلى تحقير وازدراء .

لما أشرف القرن السادس عشر على ختام كان النظام الأساسى للأخلاق والقيم الاجتماعية فى غرب أوربا متقبلا على العموم للنظرة المحايدة بالنسبة للطبيعة أو النظرة المتطلعة إلى استغلال مواردها (١) . كان الاقتصاد الأوربى قد وصل إلى قدر من الإنتاج يكفى لظهور طبقة عليا تتمع بقدر من الفراغ ، وأصبح ممكنا وميسراً للراغبين أن يكونوا جمعيات لتنشيط اهتماماتهم الخاصة، وكثيراً ما كانت تلك الجمعيات تلقى التشجيع الملكى إن لم تلق الدعم المادى . وكان فى الإمكان أيضا أن يتم بين العلماء الهواة الاتصال المنتظم عبر مسافات شاسعة، ومن ذلك الاتصال تم المساهمة فى تقدم المعارف العلمية الأساسية. ولسنا هنا فى حاجة إلى إعادة سرد تاريخ العلم الحديث ، إنما نكتفى بالإشارة إلى أن العلم تميز منذ نشأته الأولى بارتباطه القومى . كان العلم على الدوام عميق الجذور فى الإطار القومى ، إنما اكتسب العلم الصفة الدولية فيما بعد عندما أصبحت الدولية من سمات أهدافه ولا نقول من خصائص نشأته .

بعد النشأة الأولى للعلم الحديث فى إيطاليا وانجلترا وفرنسا ، وبعد أن تملكت غيرها من الأمم المتطلبات المادية والحضارية لنمو مجتمعاتها العلمية ، فإن الصفة الدولية للعلم مكنت مواطنى الأمم الحديثة التطور من التطلع نحو الجيران المتقدمين طلبا لما كان يلزمهم من تدريب فى المجالات والمهن العلمية . أى أن انجلترا وفرنسا تطلعتا أول الأمر إلى إيطاليا طلبا للإلهام والمعونة العلمية، ثم تحولت مراكز الامتياز العلمى شمالا ، وجاء دور الألمان ليسعوا إلى التدريب فى انجلترا وفرنسا . وما لبثت ألمانيا طويلا قبل أن يأتى دورها لتصبح مركزاً للتدريب العلمى وخاصة فى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر عندما اتجه الأمريكيون والروس إلى ألمانيا ليحصلوا على التدريب العلمى العالى . وفى القرن العشرين أصبحت أمريكا مركزاً رئيسيًا لتدريب العلماء (٢) .

وفى خلال الثلث الثانى من القرن العشرين ، وخاصة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، لم يعد فى مقدور الناس أن يهملوا شأن العلم ولا أن ينكروا قيمته التطبيقية. والقنبلة الذرية

---

(١) Robert K. Merton, 'Science, Technology, and Society in Seventeenth Century England', *Osiris* (Bruges, Belgium) vol. 4, 1938, p. 360 - 632.

(٢) Joseph Ben-David, *Fundamental Research and the Universities*. Paris, OECD, 1968, p. 29-53.

رغم أهوالها ترمز لقوة العلم العملية المروعة وترمز كذلك للمميزات التى تحصل عليها أمة من الأمم فى المجال الدولى والمجال الداخلى بمعاونة العلم . وأصبحت الأمم التى لا تملك هذا المصدر من مصادر القوة راغبة أشد الرغبة فى امتلاكه وتطويره ، بينما اتجهت الأمم التى تملك العشائر العلمية الرئيسية اتجاها مباشراً نحو مجالات « التنافس العلمى » أكثر من أى وقت مضى (١) .

من هنا نشأ تصور للعلم باعتباره رصيداً قوميا ، وبرزت أهمية العشيرة العلمية فى كل وطن . وأصبح هذا من العوامل الجديدة نسبياً فى مجال السياسة العالمية ، وكذلك أصبح التقدم العلمى من الأهداف المهمة لدى كثير من الأمم . ولكن أهمية العلم ترتكز كما أشرنا من قبل على علاقته بالمصالح الوطنية على أساس المنافع الحقيقية أو المتوقعة لتطبيقاته ، أكثر من قيمة المعرفة لذاتها .

عند هذا الحد ينبغى أن نرجع إلى تناول نظرى للعلاقة بين العلم الأساسى أو البحث والبحوث التى تجرى فى سبيل خدمة احتياجات إنسانية خاصة ومحددة .

البحث الأساسى والتطبيقى *

العلم الذى قصدنا إلى وصفه فى تناولنا لديناميكيات العشيرة العلمية هو بالطبع مايسمى بالبحث العلمى الأساسى ، وهو السعى المنزه عن الغرض بحثا عن المعرفة الجديدة والصادقة على الصعيد الكونى دون اهتمام بعلاقة ذلك السعى بحل المشاكل العملية . أما البحث التطبيقى فأمره غير ذلك، لأنه يتجه على نحو مباشر أوغير مباشر إلى حل مشاكل حقيقية واقعية . وترجع أهمية هذا التمييز بالنسبة لما نحن بصدده إلى أن المشاكل التجريبية التى تثقل كاهل الإنسان باعتباره كيانا ماديا مشاكل يحددها فى أغلب الأحوال زمان ومكان ، وهى على نقيض المسائل النظرية التى تستثير الذهن . أى أن المشاكل التطبيقية مرتبطة باهتمامات قومية أكثر من ارتباطها بالاهتمامات العلمية .

المشكلة التى تنشأ فى جزء من العالم قد لا تكون فى غيره من الأجزاء، أو قد لا تكون فيه فى زمان آخر . ومن ثَمَّ فحلّ مثل هذه المشكلات يفتقر إلى العمومية العالمية التى تتميز بها الإجابات على أسئلة العلوم الأساسية . ويعنى هذا أنه لو اتجهت اهتمامات العلماء نحو حل أمور عملية تطبيقية دون غيرها، فإن الإجماع على ما يعتبر أسئلة علمية مهمة — وهو الإجماع الذى ترتكز عليه

---

(١) Vannevar Bush, *Science, the Endless Frontier*, Washington, National Science Foundation, 1960; originally published 1945.

Storer, *The Social System of Science*, op. cit., p. 106 - 15.

العشيرة العلمية الدولية — ينهار انهياراً مباشراً . بل يتبع ذلك أن لا تولى جماعة العلماء فى أمة من الأمم اهتمامها بعمل العلماء فى غيرها من الأمم ولا تقدر تلك الجماعة على أن تضيف إلى حصيلة العلم .

نقول بالإضافة إلى ذلك إن المشاكل التجريبية الواقعة لا تنشأ فى تتابع منطقى على نحو ما تنشأ المسائل التى تشغل أصحاب العلوم الأساسية ، ومن ثَمّ فليس للبحث التطبيقى إلا الطاقة القليلة على بناء الكيان المجتمع والمتزايد من المعارف العامة . وفى مثل ذلك المجال لا يكون لبحث عالم ارتباط ذو مغزى ببحث عالم آخر إلا فى قليل من الأحيان، ويستتبع ذلك أن تتقلص فرص الاستجابة الموائمة تقلصاً شديداً . ومن هنا نلحظ أن الجمهرة العلمية التى تستجيب لمنجزات البحث التطبيقى قليلة ، وفرصة الباحث التطبيقى قليلة جدا فى تحقيق ذلك الضرب من الخلود الذى يتاح للمستكشفين فى مجال العلوم الأساسية .

مغزى ذلك كله هو أن الباحث التطبيقى يتطلع إلى غير أقرانه العلماء طلبا للثواب وحسن الجزاء أكثر من تطلعه إلى زملائه ، وهذا الجزاء يختلف بالضرورة عن تلك الاستجابة الصحيحة للإبداع العلمى وهى الجزاء المناسب اللائق به . قد يكون جزاء الباحث التطبيقى مالا ، وقد يكون أحياناً فى صورة تقدير شعبى ، ولا يقتضى هذا ولا ذلك إدراكا حقيقيا لما أنجزه العالم . ومن هنا نقول بأن الباحث التطبيقى يخرق قاعدة « التنزه عن الغرض » ، وهى مسألة تجعل من العسير عليه أن يشارك مشاركة كاملة فى أنشطة العشيرة العلمية . وليس بمستغرب أن ينظر إليه المشتغلون بالعلوم الأساسية باعتباره تهديداً للاستقامة الأخلاقية ولاستقرار الكيان العلمى كله وتوطده . لهذه الأسباب يقع العلماء الشبان تحت ضغط ملموس يباعد بينهم وبين الاشتغال بالبحوث التطبيقية . هذا التمييز بين البحث الأساسى والبحث التطبيقى واضح أمام بصر كل طالب علم متقدم ، وهو تمييز يقلل من قدر البحث التطبيقى فى نظر الطالب الذى ينجذب إلى العمل الذى ينطوى على مزيد من الاعتبار ، وإلى المركز الذى يمكن أن يتم فيه هذا العمل على أعظم درجة من اليسر .

ولكن اهتمام المجتمع بتشجيع البحوث ودعمها يجب أن يرتكز فى آخر الأمر على افتراض أنه سيحصل فيما بعد على فائدة ذلك فى صورة حلول للمشاكل العاجلة . ومن هنا نقول بأنه رغم الحقيقة الواقعة وهى أن البحث الأساسى يخلق المناخ الخاص الذى يعمل فى ظله العلماء التطبيقيون ، فكثيراً ما يطلب إلى العلماء أن يوجهوا مهاراتهم وقدراتهم توجيها كليا نحو مشكلة أو مشاكل مما يرى المجتمع أنها تحتاج إلى حل . ونحن على يقين بأن مدة عشرين سنة أو أكثر قد تنقضى قبل أن يتحول اكتشاف ما فى مجال العلوم الأساسية إلى جزء من الإطار الفكرى الشامل الذى يرشد الباحث فى

مجال العلوم التطبيقية إلى التعرف على جوهر المشكلة ، ولكن الأمر الواضح هو استحالة بناء عشيرة علمية نابضة بالحياة على أساس البحث التطبيقي وحده ، ويرجع ذلك إلى أسباب متعلقة بطبيعة العلم نفسه (١) .

ومهما بلغت الأمة من الرقى والثراء فعليها أن تتبين أنها لو قصرت اهتمامها على البحث التطبيقى الذى تطلبه من علمائها، فإنها بذلك تحدث الخلل فى التسلسل الطبيعى لتتابع الأحداث التى ستفيد منها الأمة فى آخر الأمر من دعمها للعلم . وعليها أن تتبين أن الفوائد غير عاجلة ، بل لعلها لاتكون من الباحث فى مجال العموم الأساسية ، إنما تكون من خلال قيام غيره بترجمة نتائجه إلى تطبيقات عملية أو من خلال عمل بعض تلاميذه . هذه البحوث الأساسية التى تبدو « غير ذات جدوى » وما يقوم به العالم من تدريس وتعليم تنطوى على إمكانيات عظيمة الفائدة مستقبلا إذا استطاعت الأمة أن تلوذ بالصبر حتى تحصل على العائد مما وظفته فى مجال العلم من جهد ومن مال .

الاحتياجات الرئيسية للحفاظ على العشيرة العلمية الوطنية

أما وقد رصدنا الأصول الديناميكية للعشيرة العلمية على الصعيد العالمى ، والأسس التى ينبنى عليها إقبال الأمم على دعم علمائها فى الداخل ، فماذا عسانا نقول عن الظروف التى تجعل للعشيرة العلمية على الصعيد القومى النماء والازدهار باعتبارها وحدة ذهنية قادرة على المحافظة على ذاتها ؟ يبدو أن إجابة هذا السؤال تتضمن ثلاثة عناصر رئيسية ، ولو أنها عناصر متداخلة تداخلا معقداً، والفصل بينها بالمشاهدة العملية ليس بالأمر اليسير .

أول هذه العناصر متعلق بالحضارة ، ونعنى بها العوامل الذهنية وغير المادية اللازمة لوجود العلم . العنصر الثانى متعلق بالدعم ويشتمل على العوامل المادية الرئيسية فى « المعادلة الاجتماعية » . وأخيراً نذكر عنصر الفهم والإدراك ، أو الوعى العام بطبيعة العلم ومتطلباته الحيوية ، ويكون هذا العنصر الأساسى الفعال للسياسة العلمية الوطنية وكذلك للإدارة اليومية لعمليات البحث العلمى . وفى ختام مقالنا هذا سنتناول بالدراسة هذه العناصر الثلاثة واحداً بعد الآخر ، مؤملين بهذا أن نقدم وصفاً موجزاً ومتماسكا للعلاقات الرئيسية بين دولية العلم وقومية المشتغلين به .

---

(١) See, For instance, Peter Thompson, 'TRACES : Basic Research Links to Technology Appraised', *Science*, vol. 163, No. 3865, 24 January 1969, p. 374-5.

العوامل الحضارية

أما أول المتطلبات فهو وجهة النظر العامة تجاه الكون الطبيعي التي تبيح بل تشجع الجهود الموضوعية التي تبذل في سبيل استكشاف أسرار ذلك الكون . فالحضارة التي تنسب الظواهر الطبيعية إلى أفعال تعسفية أو أهواء لكائنات عليا ، مثل هذه الحضارة لا تجد ما يدعوها للسعي المنتظم نحو فهم تلك الظواهر عن طريق المشاهدة والتجريب . فسبب نزول صاعقة تدمر شجرة في حالة ما قد يختلف في عرف مثل تلك الحضارة عن سبب نزول صاعقة أخرى لأن الدوافع التي حدت بالآلهة أن تحدث تلك الصواعق قد تختلف ، ومن هنا لا يتيسر الوصف الراشد لتتابع تلك الأحداث الطبيعية المشاهدة ، ولا يتحقق قط التوصيف الشامل للنموذج العام لهذا النوع من الأحداث [١] .

وبالإضافة إلى وجود وجهة نظر موالية للعلم وذات ثقة في التقصي العلمي المنظم للظواهر الطبيعية ، فإن الحضارة القومية يجب أن يكون دعمها للعلم دعماً إيجابيا . فلا يكفي أن تحتمل الأمة علماءها ، إنما يجب أن يكون للمهنة العلمية احترام وتقدير ، وإلا فلن توجد الحوافز التي تدفع الأفراد إلى الانخراط في تلك المهنة ، يجب أن توجد في المجتمع هيئة واحدة على الأقل تدعم العلم وترعاه ، سواء كانت الهيئة حكومة أو كنيسة أو جماعة المثقفين العلمانيين ، وبغير وجود مثل هذه الهيئة لا يتيسر إقبال العدد الأدنى من أفراد المجتمع على الانخراط في سلك المهنة العلمية .

وأخيراً ، يجب أن تبيح الحضارة السائدة الاتصال بمواطني الأمم الأخرى . والتطبيق العملي لذلك هو إتاحة فرص الاتصال بتيسير السفر والتدرب على اللغات الأجنبية وخاصة اللغات المرتبطة بالتقدم العلمي المعاصر . ويدخل هذا العامل في إطار الدعم المادي ، وخاصة بالنسبة للمران الكافي في اللغات الأجنبية بالإضافة إلى المران في المجال العلمي .

عوامل الدعم

يعتمد قدر الدعم المادي الذي تيسره الأمة للعلم على مستوى النماء الاقتصادي فيها ، مع

---

(١) Thomas R. Odhiambo, 'East Africa : Science for Development', *Science*, vol. 158, No. 3803, 17 November 1967, p. 876 - 81.

مراعاة أن الأسبقيات التى تضعها الأمة لتوزيع ثرواتها على مختلف الأنشطة تمثل عاملا حاسما فى تحديد تطور العشيرة العلمية وقدرتها على المحافظة على ذاتها[1] . فالاعتمادات الكافية التى تبذل للتعليم العالى مسألة مهمة لأنها تهىء أفراداً جدداً ينخرطون فى سلك العلم ، وكذلك فرصا للعمل أمام العلماء المدربين . وفى المعتاد ينجذب الأفراد الموهوبون إلى المهنة العلمية بتأثير الاعتبار الذى يتمتع به التعليم الجامعى فى المجتمع أكثر مما ينجذبون إلى تأثير التدريب العلمى الخاص، أى أنهم ينجذبون إلى الاعتبار الاجتماعى الذى يتمتع به الأساتذة والدكاترة أكثر مما ينجذبون إلى أن يكونوا علماء . إذا كان هذا هو الدرب الذى يجب أن تسلكه العشيرة العلمية القومية فى تطورها ، فلا مناص إذن من سلوكه .

ولما لم يكن بين أيدينا بيانات كافية ، فإننا نستطرد بفكرنا وتصورنا خطوة أخرى ونقول إنه يلزم للأمة أن تنمى مجموعة علمائها إلى ما يمكن أن يسمى « الحجم الحرج » ، وأن تهىء لهم الإمكانيات التى تمكن لهم من المساهمة الفعالة فى عمل العشيرة العلمية الدولية ، قبل أن يصبح فى حوزتها الأسس الرئيسية لبناء العشيرة العلمية الوطنية، وقبل أن يصبح فى قدرتها استغلال تلك العشيرة لخدمة مصالحها العملية . يمكن تعريف « الحجم الحرج » للجماعة العلمية بأنه عدد العلماءالكافى، من ناحية الحجم، وناحية الكفاءة ، ليكون الجماعة القادرة على ممارسة عملية الجزاء الملائم أى التقدير المهنى لأعضائها حتى لا تعود بهم حاجة إلى الشعور بالاعتماد الكامل على الجزاء الذى يتلقونه من الخارج . هذا « الحجم الحرج » لا يمكن تحديده بقواعد دقيقة وجامدة . المستويات العالمية تحدد معايير للكفاءة المطلقة ، ولكن المستويات التى يضعها العالم الفرد هى التى تحدد عدد الزملاء المحليين الكافين ليهيئوا له القدر الكافى من الجزاء الذى يجعله راضيا عن مركزه فى وطنه .

فى بادئ الأمر يلزم للأمة بطبيعة الحال أن ترسل طلبتها إلى الخارج ليتمرنوا ، وهم يتعرضون لخطر إغراء البقاء فى الخارج بسبب تيسر مساهمتهم فى العشيرة العلمية الدولية . والرد العملى على هذه المعضلة هو إرسال عدد فائض من الطلاب للدراسة بالخارج على فرض أن عدداً كافيا منهم سيعود إلى وطنه فى آخر الأمر ليتكون منهم « الحجم الحرج » الذى أشرنا إليه من قبل . وحالما تعبر الجماعة العلمية هذا الحاجز فإن النمو المطرد للعشيرة العلمية على الصعيد القوى يتصل ويطرد إذا تهيأت فى داخل الوطن الأسباب والإمكانيات اللازمة للبحث العلمى .

(١) Derek J. de Salla Price, 'National Can Publish or Perish', *International Science and Technology*, No. 70, October 1967, p. 84 - 90.

عوامل حسن الإدارة

إذا اتضحت لنا أهمية وعى الأمة بالقيمة العملية للعشيرة العلمية ، فإن العامل الثالث وهو تحقيق متطلبات ذلك الوعى يبرز جليا . هذا العامل يتصل بما يتخذ من قرارات مقصودة بصدد التنظيم الداخلى والدعم المادى والفهم لطبيعة العلم – بشقيه البحث والتطبيق – وهو الفهم الذى تنبنى عليه تلك القرارات .

ولعل أهم أوجه إدارة شؤون العلم على المستوى الوطنى ، أو ما قد نسميه بالسياسة العلمية الوطنية ، هو نهج التنظيم العلمى ووضعه فى هيكل التنظيم الاجتماعى . فإذا كان تطلع العلماء لايتصل إلا بعد قليل من مراكز التأثير الحقيقى (كما كان الحال فى ألمانيا فى مطلع القرن[١]) ، فإن نتيجة ذلك هو إما أن يتجه العدد الأقل من الأفراد الموهوبين إلى الانخراط فى سلك المهنة العلمية أو أن يتجه أولئك إلى الهجرة إلى دول أخرى بعد أن يتموا مراحل مرانهم .

ولعلنا نشير هنا إلى إلى أن روح العشيرة العلمية يقترب جدا من المثل الأعلى لفكرة الحرية ، وهى فى ذلك أقرب إلى ذلك المثل الأعلى من المؤسسات الاقتصادية فى المجتمعات قاطبة ، ومن هنا تتبين الأهمية الأساسية لانطلاق الموهبة حيثما تظهر دون ما قيد على حركتها . ويجب ألا يكون للطبقة الاجتماعية التى نشأ فيها العالم أى أثر على تقدمه فى درجات الشهرة وفى سلك المناصب مادامت قدرته الذاتية تزكى هذا التقدم ، وإذا وضعت فى طريقه عراقيل غير ذات أساس فإن ذلك يؤثر تأثيراً سيئا على معنويات العشيرة العلمية القومية كلها وعلى حوافزها [٢] . ذلك لأن اكتشاف الحقائق العلمية أمر منفصل أتم الانفصال عن السمات الاجتماعية والطبقية للمستكشف ، وللحفاظ على اهتمام العلماء وإقبالهم على البحث يجب أن يكون ثواب ما أنجزه عادلا .

وعند المستوى الأعلى فى السياسة القومية يجب أن يكون توجيه الدعم إلى البحث الأساسى والتطبيق بحيث يحفظ التوازن بين متطلبات البحث الأساسى ، وينبثق ذلك من شواهد تدل على

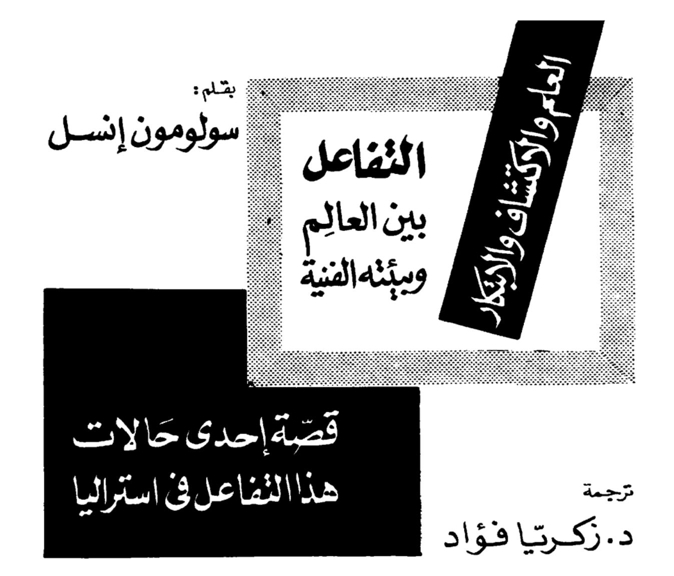
---

(١) Ben-David, *Fundamental Research and the Universities*, op. cit., p. 33.

(٢) See for instance, Richard L. Merier, 'Research as a Social Process' : Social Status, Specialism and Technical Advance in Great Britain', *British Journal of Sociology*, vol. 2, No. 1, March 1951, p. 91-104.

أن الأمة تقدر البحث الأساسى لذاته ، وبين الفوائد التى تجنيها من البحث التطبيقى . ولعل النسبة التى خصصتها الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات الأخيرة للأبحاث الأساسية وهى ١٠٪ من مجموع الإنفاق على البحوث والتطورات قليلة بالنسبة للدول النامية ، ولكنا نقول إنه ليس بين أيدينا معيار مقبول يحدد أفضل سبل تقسيم الدعم المادى بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية بالنسبة لأمة على مستوى معين فى مدارج التطور .

وبصرف النظر عن عدم وجود معادلات لرسم السياسة الحكومية فى مجال العلوم ، فإن العلاقة بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية على نحو ما وصفنا يجب أن تلاحظ وتراعى إذا أرادت الأمة أن تبنى عشيرتها العلمية القادرة على المحافظة على ذاتها . وكلما زاد إدراك الأمة وتقديرها للأهمية الأساسية للعلم ، زادت ولا شك قدرتها على تنمية قدراتها العلمية لخدمة التقدم الوطنى وتحقيق الهيبة الدولية .



إن « صوصيولوجيا » العلم — أو التفاعل بين العلم والتقنية والمجتمع — موضوع أكثر انتماء إلى المستقبل منه إلى الحاضر . ومن المغالطة ، على أية حال ، اعتباره أحد فروع علم الاجتماع ، فالدراسات فى هذا المجال تتناول علوم الاقتصاد والتاريخ والنفس والسياسة، وكذلك علم الاجتماع بالمعنى الأكاديمى المعترف به . وعلماء الاجتماع — باستثناء قلة فذة — لم يبرزوا فيما كتب عن هذا الموضوع . وان تسميته بصوصيولوجيا العلم يضاعف الخطأ ، حيث إن كثيراً من المسائل التى تعالج تحت هذا العنوان إنما تمس من بعيد عملية الاكتشاف العلمى . وفى واقع الأمر فإن مشاكل الابتكار التقنى تشكل أكبر مجال فردى مثير للاهتمام ، كما أن العلاقة بين العلم والتقنية هى مادة للجدل .

ومع ذلك تبقى « صوصيولوجيا العلم » أنسب وصف موجز ، ومادمنا ملتزمين بهذا الإيجاز فستظل صعوبات التعريف والمصطلحات فى حدها الأدنى . ومعظم مادة الموضوع — « صوصيولوجيا العلم » — يمكن إدراجها إيجازاً تحت ثلاثة عناوين .

الكاتب : الأستاذ سولومون إنسل : مدير مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة نيوسوث ويلز ، كنسنجتون (أستراليا) . وكان منذ عهد قريب أستاذاً زائراً فى وحدة أبحاث السياسة العلمية فى جامة سسكس . أخرج عدة مؤلفات سياسية واجتماعية . والحالة التى يتحدث عنها فى هذا المقال جزء من بحث أكبر نشر عام ١٩٧٠ تحت عنوان « العلم ، والاكتشاف ، والابتكار فى أستراليا » .

المترجم : د. زكريا فؤاد : حصل على الدكتوراه من جامعات أمريكا عام ١٩٤٨ . رئيس شعبة البحوث الطبية والصيدلية بالمركز القومى للبحوث . له حوالى ٧٥ بحثاً مبتكراً بالدوريات العالمية . أستاذ سابق بالجامعات المصرية ، وخبير بمنظمة الصحة العالمية . حائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم البيولوجية ، وعلى وسام العلوم والفنون من الدرجة الأولى . أسهم فى إنشاء كلية الصيدلة بأسيوط ، وكلية الصيدلة بالموصل بالعراق .

---

١ — العلم والتقنية والمجتمع : يهتم المؤرخون والفلاسفة الذين مافتئوا يبدون نشاطاً فى هذا المجال لعدة سنوات ، بمصادر النشاط العلمى وطبيعة وجهة النظر العلمية العالمية . وقد أعطت كتاباتهم مزيداً من النسيج الفكرى لعلماء الاجتماع الذين يعنون بالتفاعلات المتطلعة والفعلية للعلم والتقنية والمجتمع . وما يشغل جهد العلماء فى الوقت الحاضر يمكن أن يقع تحت ثلاثة عناوين فرعية :

(ا) العلم كنوع من الثقافة : التأثير الفكرى للاكتشافات العلمية وما تتضمنه من علاقات اجتماعية بوجه عام ، وفى السنوات الأخيرة أصبح موضع العلم من التعليم مسألة لها اهتمام خاص .

(ب) العلم كنوع من الفن المفيد : استخدام المعرفة العلمية فى الاقتصاد والصحة والمواصلات والخدمة الاجتماعية وأمثالها .

(ح) العلم كعامل مدمر : الاستخدام العسكرى أو بمعنى أصح سوء الاستخدام العسكرى للمعرفة العلمية فى التدمير والتآكل والتمزق للبيئة الطبيعية والاجتماعية ، ومشاكل الوقاية والإصلاح والمسئولية الأخلاقية والاجتماعية لرجل العلم عن نتائج عمله .

٢ — طبيعة الاكتشاف : إن أسباب ازدهار العلم فى حقب تاريخية معينة مثل اليونان فى العهد الكلاسيكى، وأوربا فى القرن السابع عشر ، والصين فى السنوات الألف الأولى للمسيحية ، هى الألغاز التقليدية التى أثارت تساؤلات ، وتمخضت عن أنظمة ذات مفاهيم لم يزل تأثيرها سائداً .

وهناك أربعة عوامل متفاعلة تؤخذ عادة فى الحسبان : الحافز التقنى ، المطلب الاقتصادى ، المناخ الاجتماعى ، شخصيات الأفراد من المكتشفين والمبتكرين .

ونظراً للافتراضات المختلفة عن العلاقة بين الإنسان والمجتمع ، فقد نتج عن ذلك عدة استنتاجات متباينة تتحدى الانخراط تحت نظام ذى مفهوم واحد . وعموماً فإن الصورة التى رسمها القرن التاسع عشر للعالم كمكافح مخلص من أجل الحقيقة ، التى تشبه إلى حد كبير التصور الميكانيكى المعاصر للفنان ، هذه الصورة قد تراجعت أمام ضغط العوامل الاقتصادية والاجتماعية التى تفضى إلى النشاط العلمى . وقد حدث تغيير مشابه فيما يتعلق بوضع المخترع الذى ينظر إلى عمله بصفة عامة من خلال بيئة اجتماعية لا كإنتاج شخص فريد ملهم .

٣ — السياسة العلمية : إن تأثير العلم والتقنية على الاقتصاد والصحة والحرب منذ ١٩٣٩ قد شجع الفكرة القائلة « بأن تكون لمختلف البلدان سياسات قومية للعلم » . ولقد قطع العالم مرحلة طويلة منذ أن أصدرت إحدى محاكم الثورة الفرنسية حكمها على « لافوازييه » بالموت بالمقصلة ، وما صاحب ذلك من حيثيات « بأن الجمهورية ليست بحاجة إلى علماء » .

ومن المفارقات الساخرة أن فرنسا كانت أول دولة تنشىء منصباً وزاريا للعلم فى عام ١٩٣٦ .

ومن أوضح ما قيل عن الفلسفة وراء المحاولات التى تبذل لإرساء سياسات قومية للعلم التصريح الذى أدلى به م . إلين بيريفيت ، أحد من شغلوا هذا المنصب حديثا ، أمام اجتماع وزراء المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية ، « فى حين أصبح البحث العلمى شيئا عاديا فى كل المجتمعات ، فانه قد اتخذ أهمية خاصة فى مجتمعنا . وفى واقعنا العملى فالاستثمارات الهائلة التى تلزم الآن لتقدم المعرفة لا يمكن بعد الآن تركها كلية إلى روح المبادرة الفردية ، ولكن يجب أن تتحملها الدولة بصفة متزايدة . ونحن الآن ، بذلك ، نشهد خلقا لوظيفة جديدة للحكومة لم يكن لها وجود فى بداية هذا القرن . هذه الوظيفة تزداد الآن باطراد ثقلا وإرهاقا [١] » .

وقد اقترح فريمان أن الأسباب الفعالة وراء مطلب السياسات العلمية يمكن اختصارها فى خمسة : اقتصادية ، عسكرية ، الهيبة ، الحرب ، والعلم للعلم [٢] . وفى هذا تبسيط أكثر مما يجب . فالتعليم والإمكانيات البشرية ولو أنها مرتبطة بهذه المؤثرات الخمسية فانها تشكل مجالا بارزاً فى السياسة

(١) OECD Opserver, Felbruary 1966.

(٢) OECD, Proplems of science Policy, Paris, 1968, 56 p.

العلمية . وعندما نتحدث عن حافز « اقتصادى » فنحن نميل أيضا إلى التبسيط الشديد ، حيث إن الأنظمة الاقتصادية المختلفة تولد مطالب مختلفة . وإن الوظيفة الاقتصادية للبحث العلمى والتنمية فى اقتصاد صناعى متقدم لا سبيل لمقارنتها بالدور الذى تلعبه فى البلدان التى يعتمد رخاؤها إلى حد كبير على تصدير منتجاتها الأولية (١)

ومطلب السياسات العلمية يخلق سعيا مقابلا وراء أنماط للعلاقات بين العلم والتقنية والمجتمع ، يمكن منها استخلاص دروس عملية مثل ما لنمو السياسة الاقتصادية المركزية من أثر فى جعل علماء الاقتصاد ينشئون نماذج متزايدة الإتقان للنظام الاقتصادى يمكن ارساء تنبؤات مضبوطة عليها . ومرة أخرى فان الصوصيولوجيا هى أحد العلوم الاجتماعية التى دعيت للإسهام فى هذا المجال ، ولكن إسهامها أقل بكثير من إسهام علم الاقتصاد .

وحتى الآن فقد استحوذ على علم الاقتصاد الادعاءات عن التضخم الاقتصادى التى تجابه حاليا تحدياً من بعض علماء الاقتصاد وكثير غيرهم من بينهم علماء الاجتماع .

ومع ازدياد هذا التحول لمواضع التأكيد فان القضايا الرئيسية للغرض الاجتماعى والمسئولية لم الاجتماعية ستكون على الأرجح موضع تدقيق متزايد ، ويمكن افتراض بأن « الصوصيولوجيا » سوف تسهم بشكل واضح فى هذا الصدد .

ومع أن عملية بناء النماذج وثيقة الصلة بصفة خاصة بموضوع صياغة السياسة العلمية فإن ماتعنيه الصوصيولوجيا العلم أعمق بكثير . فمن خلال تنمية النماذج الفعالة ، دون غيرها ، يمكن لصوصيولوجيا العلم أن تصبح دراسة منتظمة أكثر منها مجموعة مهلهلة من التقصيات اليائسة لا يجمعها غير أنها تركز على العلم والتقنية . ومن أكثر النماذج شيوعا فى استخدامه النموذج الذى يحاول أن يربط البحث بالتنمية والابتكار .

ومع أن ما يروى عن أشكال هذا النموذج يختلف باختلاف المؤلفين فهو غالباً يأخذ هذا الشكل: حب الاستطلاع العلمى . البحث الأساسى المنظم . البحث التطبيقى . التنمية التقنية . الانتاج للاستعمال .

وهناك أكثر من صورة لهذا النموذج تختلف فى التفاصيل ولكن تجمعها صفات عامة مشتركة ؛ وبخاصة أن لها الاتجاهات نفسها التى ترمى إلى هدف واحد مبتدئة دائماً بالعلم البحت ويعرف النموذج بأسماء مختلفة مثل « سلسلة الابتكار » أو « متصل الابتكار » . وبناء عليه فمن المنطق والحالة هذه أن تكون أسهم « السلسلة » أو « المتصل » فى كلا الاتجاهين وفى التطبيق العملى تتجه الاتجاه نفسه . وتاريخ العلم والتقنية ملىء بالأمثلة للتحرك فى كل من الاتجاهين . وحتى السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر كان هناك بعض الابتكارات التقنية الهامة التى تدين بقدر كبير للاكتشاف العلمى .

---

(١) S. Emcel, "Scince and government Policy".

ويبدو أن النموذج لم تتم صياغته بواسطة المجهود الفردى لكاتب ما ، ولو أن نشأته تكمن فى عمل عالم الاجتماع الأمريكى و . ف أو جبرن الذى يرجع تاريخه إلى عام ١٩٢٠ . وقد كان لهذا العمل تأثير مهم على س جيلفيلان الذى لم يزل كتابه الصغير « سوسيولوجيا الاختراع » أدق محاولة لتعريف الاختراع » وربطه بالعلم » وأكثرها تفصيلا .

وقامت بعض الأعمال الأكثر حداثة ببسط النموذج حتى يشتمل على « الابتكار » أى تبنى فكرة جديدة أو عملية جديدة ، أو منتج جديد . ويعتبر المقال الذى كتبه ماكلورين ونشر عام ١٩٥٣ إيضاحاً مبكراً لهذا الاتجاه .

وتتسبب مشاكل الإصلاحات الفنية فى تعقيد استخدام النموذج ، فمثلا لا يستعمل النموذج مصطلح « الاختراع » وهو مفهوم أقدم وأقل إحكاماً من « البحث الأساسى » أو « البحث التطبيقى » أو « التنمية » ، ومع ذلك فلو أن الاختراع وصف وصفاً دقيقا بأنه نشوء الجدة فى الفكر والأداء فمن الواضح أن ذلك سيكون عاملا جوهريا فى وصف الحقيقة . وربما كان أنفع تعريف . للاختراع فى الاصطلاح النموذجى هو اعتباره وصفا عاماً للمناشط التى تدخل ضمن مراحل البحث التطبيقى والتنمية . وهذا المعنى قد تضمنه تعريف الاختراع عند جوكيس ومعاونيه فى دراستهم المعروفة : « إن جوهر الاختراع هو الثقة الأولى بأن شيئا ما سيتم إنجازه ، والاختبارات الاستقرائية الأولى بأن هذا الشىء سيتم إنجازه فعلا » ، وعموماً فإن إخصائيى العلوم الاجتماعية ، وخاصة علماء الاقتصاد وعلماء الاجتماع ، يستخدمون مصطلح « الاكتشاف » للتعبير عن نشوء قانون أو مبدأ علمى جديد ، ومصطلح « الاختراع » للتعبير عن إيجاد منتج جديد أو طريقة جديدة ، ومصطلح « الابتكار » للتعبير عن عملية التقاط اختراع جديد وتهيئته للاستعمال العملى . و « الابتكار » بمعنى آخر هو فى غالبيته ظاهرة اجتماعية تتضمن تغيراً ملموسا فى ممارسة ثابتة ومستقرة ، أو امتداداً لهذا المعنى ، تغييراً فى طريقة التفكير أو فى طريقة الأداء . والصفة التطبيقية للاختراع يؤكدها تعريف جيلفيلان : « إن الاختراع هو حصيلة إضافات مستمرة دائمة للتفاصيل الصغيرة . إنه نمو وتطور ، مركب من مختلف العناصر ، وتجميع جديد لآراء معروفة من قبل » .

وقد أظهر د . ج . دى سولا برايس فى أكثر من بحث له أن التقنية مستقلة تاريخيا عن العلم ، وأن كليهما يكونان نظامين منفصلين يتفاعلان بطرق تختلف باختلاف الظروف التاريخية . وقد توصل أحد العلماء التطبيقيين الأمريكيين إلى هذه النتيجة تقريبا عندما قال : « بصفة عامة ، فإن الأوقات التى يزدهر فيها العلم لا تتوافق مع تلك التى تكون التقنية خلالها أسرع خطى نحو التقدم ، وعندما يزدهران معا فإن هذا لا يحدث بالضرورة فى المكان نفسه (أى أنهما لا يتزامنان ولا يتماكنان) . وبمعنى ما ، فإن العلم يدين للتقنية أكثر مما تدين التقنية للعلم . والعلماء يعتمدون

على التقنية لتوفير معداتهم وجانب كبير من وسائل إعلامهم » .

وقد عبرت عن ذلك ، ببلاغة أكثر ، الحكمة الساخرة بأن « العلم يدين للمحرك البخارى أكثر مما يدين المحرك البخارى للعلم » .

وقد يتقبل كثير من الدارسين لهذا الموضوع مثل هذا النقاش ، ولكن هناك إجماعاً شبه شامل على أن الموقف فى القرن العشرين يختلف كيفيا فى أن العلاقة بين العلم والتقنية — أو بين العلم والاختراع — قد أصبحت أكثر وثوقا وأكثر نظاماً . إن المخترع الحرفى التقليدى الذى طالما أشاد به الأساتذة فى علم الأخلاق ، مثل صامويل اسمايلز ، يمثل أقلية فى الشخصيات ، والواقع أن الدفاع الأقوى عن هذا المخترع التقليدى (جيوكيس ومعاونوه فى « مصادر الاختراع ») يوازن بين تأكيده لدور المخترع المتفرد هذا وبين اعترافه بأن أغلب الاختراعات فى القرن العشرين جاءت نتيجة الأبحاث المنظمة ، وكذلك مع الإصرار على أن الصورة التى رسمها اسمايلز كانت مفرطة فى التبسيط .

إن التطبيق المباشر للعلم فى التقنية يعنى تحولا جزئيا للاختراع من النشاط الفردى العشوائى غير المنظم إلى مسألة منظمة مدروسة . وكما قال مامفورد « إن الفكرة أم الرغبة . وهذه الفكرة فى شكلها النموذجى نتاج جمعى تراكمى » .

وهذا لا يعنى أن جميع مراحل النموذج يشملها تنظيم واحد . فبينما تجد معظم الاختراعات طريقها إلى الإنتاج عبر المشروعات الصناعية الكبرى (العامة والخاصة) ، فانه لمن الصفات المميزة أن المعرفة الأساسية والمراحل الأولى لعملية الاختراع (وبخاصة مرحلة البحث التطبيقى) كانت ولا تزال نتاجا لرجال يعملون فى المصانع الصغيرة والجامعات ومعاهد البحث العلمى الخاصة والعامة ، أو أحيانا ، لرجال يعملون لحسابهم الخاص ، وحتى عندما ينفق مصنع كبير مبالغ باهظة على البحث والتنمية فإنه سيجد مع ذلك أن معظم أفكاره الجديدة قد أتته من الخارج . وقد درس « مولاو » المناشط العلمية لشركة دى بونت ووجد أن ميزانية البحث والتنمية قد ارتفعت من مليون دولار عام ١٩٢٠ إلى ٣٨ مليون دولار عام ١٩٥٠ بدون تعجيل متناسب فى عدد الاختراعات المهمة التى تنشأ داخل المصنع ، وكانت أغلب الأفكار الجديدة تأتى من خارج المصنع ، وكان عمل الشركة هو تنفيذ مراحل التنمية . كذلك أجريت تحليلات لمواقف متشابهة : فالنسبة لصناعة الألومنيوم قام بها « بلك » ، ولصناعة الترانزستورات قام بها « نلسون » ولصناعة البترول قام بها « إينوس » ، ولصناعة الصبغات قام بها « بير » ،

ويعكس النموذج ، على وجه التعميم سير الحوادث الفعلى الذى أفضى إلى إنتاج الأشياء الشائعة فى حضارتنا المادية . ومما ساعد على تقبل هذا النموذج بصفة خاصة عدد الإنجازات المثيرة فى العقدين الرابع والخامس مثل الطاقة الذرية والمحركات النفاثة والمضادات الحيوية والألياف الصناعية (وبخاصة النيلون) وغيرها كثير . وعلى قدر ما تمثل السياسات العلمية والقومية أكثر من مجرد استجابة للضغوط السياسية والاقتصادية ، فإنها تجد بعض الأساس المفاهيمى فى هذا النموذج . فكثير

من السياسات التفصيلية المتبناة والمرتبطة بالبحث الأساسى ، وتمويل مشروعات التنمية الباهظة التكاليف ، وتوفير القوى البشرية ، وتشجيع الابتكار ، كل هذه تنبثق من المحاولات التى تبذل لجعل سلسلة العلم أو متصل العلم الابتكارى يعمل بكفاءة أكثر. ولدعم الحلقات الضعيفة فى السلسلة وللمناقشات التى تجرى حول الارتباط بين البحث الأساسى والتطبيقى والاختراع تأثير مهم فى سياسة الحكومة . ومن الواضح أن هذا يتغير من صناعة إلى أخرى . ففى الكيماويات والالكترونات ووسائل المواصلات (ومن بينها الطائرات وسفن الفضاء) ، نجد أن اكتشاف مبادئ علمية جديدة من المحتمل جدا أن يفضى إلى اختراعات جديدة . ويؤيد هذا حجم الإنفاق على البحث والتنمية. وطبقا للأرقام الأمريكية التى نشرتها المؤسسة القومية للعلوم فى ١٩٤٦ ، فان صناعة سفن الفضاء أنفقت ٢٤٫٢ فى من إجمالى مبيعاتها على الأبحاث والتنمية عام ١٩٦١ ، وصناعة التجهيزات الكهربائية ووسائل المواصلات ١٠٫٤ فى المائة ، وصناعة الأجهزة العلمية ٧٫٢ فى المائة ، والصناعات الكيماوية ٤٫٦ فى المائة ، ومتوسط جميع الصناعات السلعية ٤٫٤ فى المائة ، وجميع هذه الصناعات تستخدم أعداداً كبيرة من الأفراد المدربين والذين يجرون تجاربهم باستمرار . ولذا فتبعا لقوانين الاحتمال يجب أن يتوصلوا إلى نتائج . وهذا ما يحدث فعلا طبقا لما أورده نلسون وطبقا لحصر أجراه اتحاد الصناعات البريطانى فى ١٩٥٩/١٩٦٠ . كذلك فإن ما سبق ذكره من سير فى هذا الصدد دعم وجهة النظر هذه عن طريق إماطة اللثام عن عدد من الاكتشافات التى قام بها عاملون مستغلون التحقوا بعد ذلك بمؤسسات صناعية أو انتقلوا إلى مجال آخر تاركين اختراعاتهم لآخرين لمتابعتها .

تاريخ حالة : مطيافية الامتصاص الذرى :

إن أفضل طريقة لتوضيح التشكيل المفصل لأى نموذج هى تحليل حالة واقعية ، والقصة التالية هى واحدة من عدة دراسات لحالات تم حصرها بواسطة كاتب هذه السطور كجزء من دراسة قام بها عن العلم والاكتشاف والابتكار فى بيئة اجتماعية معينة هى أستراليا . وفى المجال الذى يندر فيه الجانب النظرى المرتب فإن طريقة معالجة الحالة ذات الأهمية الخاصة « تتولى فحص الخصائص ضمن التعميم » . وكما فى القانون والإدارة فان « القضايا » تتناول قرارات تتخذ فى بيئة نظامية . ونستخدم « القضية » أو الحالة لتظهر نوع المشكلة فى بيئتها العرفية الخاصة ، ويتم إعدادها بحيث تثير مناقشات عن الحلول الممكنة والمحتملة والمناسبة .

ولا بأس من بعض تفاصيل عن البحث والتنمية فى استراليا ، فقد توفر لنا خلفية مفيدة . إن أستراليا تنفق أقل من واحد فى المائة من إنتاجها القومى الكلى على البحث والتنمية ، وهذا يعود من ناحية إلى أن مجهودها فى بحوث الدفاع متواضع ، ومن ناحية لأن صناعتها السلعية لا تحتمل مستوى

عالياً من البحوث والتنمية الصناعية . وأهم مجالات البحوث هى العلوم البيولوجية مما يعكس دور أستراليا الدولى كمصدر لمنتجات الحقل والمرعى .

وطبقا لأحدث التقديرات فإن الصناعة تنفق ١٢ فى المائة من الجيرد (الإنفاق القومى الكلى على البحوث والتنمية طبقا لتعريف المنظمة الأوربية للتعاون والتنمية) . وتنفق الحكومة الفيدرالية ٦٠ المائة والجامعات ١٥ فى المائة . وضمن القطاع الحكومى فإن أهم المؤسسات هى منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى SCIRO التى يرجع تاريخها إلى عام ١٩١٦ والتى بلغت ميزانيتها عام ١٩٦٨/١٩٦٩ ستة وأربعين مليون دولار أسترالى أو أكثر من ٥٠ مليون دولار أمريكى . وهذا المبلغ يمثل ثلث الإنفاق الإجمالى للحكومة الفيدرالية ، كما أنها تستخدم أكثر من ٥٠٠٠ شخص .

وقد اخترعت مطيافية الامتصاص الذرى وطورت فى معامل قسم الفيزيقا الكيماوية لمنظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى ، معتمدة فى هذا إلى حد كبير على أبحاث الدكتور ألن ولسن ، المدير المساعد الحالى لهذا القسم . وإن ما يجعل ملابسات القصة مدعاة للاهتمام هو أن أستراليا لم يكن لديها مطلقا صناعة للأجهزة العلمية التى — كما سبق أن أوضحنا — تمثل قطاعاً مهما فى إنفاق البحوث والتقنية . وبسبب خصيصة الصناعة الأسترالية وبعدها الجغرافى وصغر سوقها الداخلية (سكان أستراليا ١٢ مليون نسمة) ، فإن احتمالات قيام صناعة ناجحة غير مشجعة .

ورغم هذا فإن البيئة الاجتماعية قد مكنت لسلسلة الابتكار من أن تعمل بطريقة توضح القضايا العامة التى سبقت مناقشتها ، فمثلا البعد الجغرافى يخلق مشاكل خاصة بالتموين والصيانة مما دعا منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى بصفة خاصة إلى توفير تسهيلات تقنية على نطاق واسع ، كما أن هذا البعد يكون حافزاً للبحث عن معدات تحتاج إلى صيانة أقل .

كما أنه لا يوجد إنتاج تجارى لمحزازات الحيود فى أستراليا . ولكن مختلف المعامل الحكومية والجامعية قد قامت بعمل كبير فى هذا المجال وذلك للصعوبات التى يسببها الاعتماد على المحزازات المستوردة . وشئ آخر هو أن عدم وجود صناعة للأجهزة العلمية على أى نطاق يعنى عدم وجود فوائد مكفولة فى المنتجات الثابتة وطرق التصنيع ، وأخيراً فالميزات الخاصة بالمناخ والاقتصاد وحجم الصناعة تكون حافزاً لطلب أنواع معينة من الأجهزة العلمية التى ليس لها أهمية فى الأنظمة الاقتصادية الصناعية لنصف الكرة الشمالى . كل هذه العوامل كان لها بعض التأثير على تنمية مطيافية الامتصاص الذرى .

إن المعمل الكيماوى الطيفى التابع لقسم الفيزيقا الكيماوية لمنظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى قد أنشىء فى عام ١٩٤٧ كجزء من مجموعة أكبر تهتم بالبحوث فى مجال المطيافية بوجه

عام . وقد عين الدكتور والش ، الذى سبق له أن عمل مع الاتحاد البريطانى لبحوث المعادن غير الحديدية ، رئيساً لمجموعة الكيمياء الطيفية .

وكان الواجب المنوط به هو : محاولة عمل إسهامات فى فن التحليل الطيفى الكيماوى ، يرجى لها أن تكون ذات فائدة لعلماء المطيافية عموماً والأستراليين منهم بصفة خاصة، وقد قبل الوظيفة لأنه كان فعلا غير راض عن مطيافية الابتعاث ،وهى الطريقة التى كانت تعتبر تقليدية لأكثر من قرن من الزمان . وفى أستراليا جابهوا متطلبات تقصر عنها مطيافية الابتعاث مثل المناشط الزراعية والتعدينية . وفى بحث ألقى فى أمريكا عام ١٩٥٨ كتب والش : « فى مثل هذا النوع من المشاكل التحليلية فإن الطريقة الكيميائية الطيفية تفقد دقتها غالبا ، حيث إنه من غير الممكن عمليا توفير مجموعة من المعايير لمثل هذا التحليل النوعى . وكما نعلم جميعا ، إذا لم تكن هذه المعايير تماثل إلى حد كبير تركيب العينة التى يجرى تحليلها فإنه من غير المأمون إعطاء صور تحليلية كمية » .

وخلال الممارسة العملية، فإن مطيافية الامتصاص الذرى قد أمكنها التغلب على هذه المصاعب. وقد وجدت لها تطبيقات خاصة فى مجالى الطب والبيولوجيا . فمثلا فى العمل الإكلينيكى الروتينى يكثر الطلب على تقدير الصوديوم والبوتاسيوم والكالسيوم فى البلازما والبول وفى البحث البيولوجى ، فهذه العناصر وغيرها يلزم تقديرها فى أنواع أخرى من الأنسجة . وإن تقدير الكالسيوم قد أثبت صعوبته بواسطة الطرق الابتعاثية، وأما المغنسيوم (وهو معدن تزداد أهميته البيولوجية باطراد) فإن تقديره عموماً كان ومازال مستحيلا . وفى إمكان مطيافية الامتصاص الذرى أن تحلل المعادن الأربعة بكفاءة مع ميزة إضافية هى أن البلازما والبول يمكن قياسهما كما هما بدون تحويلهما إلى رماد أو إزالة محتواهما من البروتين . وفى مجال الصحة الصناعية يمكن تقدير آثار ضئيلة من المعادن فى البول . وفى الزراعة يمكن استخدامها فى تحليل التربة ومستخلصاتها ورماد النباتات والمخصبات . ويمكن أيضا تقدير آثار ضئيلة من النحاس والزنك والكوبالت والمنجنيز والموليبدنوم بسرعة ودقة . وفى التعدين فإن سرعة الطريقة جعلتها ذات فائدة كبيرة فى عمليات المسح السريع للعينات من الخامات المعدنية : وهى غالبا أكثر دقة من الطرق الأقدم التى تستخدم فى تحليل المكونات الثانوية . وفى علم المعادن تظهر أهميتها فى تقدير الشوائب الطفيفة . فمثلا يمكن تقدير المغنسيوم فى الحديد فى تركيز يصل إلى ٠٫٠٠١ فى المائة . وفى عام ١٩٥٢ قام والش بإتمام بعض العمليات الحسابية التى أقنعته بأن الطريقة التقليدية لقياس الطيف الابتعاثى فقط وتجاهل الطيف الامتصاصى كان خطأ لا شك فيه . إن عدم تضمين أى مبدأ علمى جديد منذ إعلان قوانين كيرتشوف عام ١٨٦٠ ، قد دل على أنه لا يوجد اختلاف بين الطيفين . وحتى الآن فقد استخدمت الطريقة الامتصاصية للأطياف الجزئية . وإن الطريقة الابتعاثية تصلح للذرات السهلة التنشيط ، ولكن الكثير من المعادن يصعب تنشيطها إلى الدرجة التى

يمكن معها الحصول على طيف ابتعاثى جدير بالاعتبار .

والصعوبة الفنية الأساسية كانت تكمن فى اتساع نطاقات الامتصاص . فى الطيف الجزيئى يكون هناك نطاق يبلغ عرضه عدة مئات من وحدات أنجستروم مما يسمح باستخدام مصدر مستمر قادر على ابتعاث الضوء مع كل الأطوال الموجية . وهذا يمكن بسهولة مسحه باستخدام موحد لونى . ولكن من الناحية الأخرى فإن البخار الذرى يعطى خطوطا طيفية قد لا يزيد عرض أى منها عن $\frac{1}{100}$ من وحدة أنجستروم . وإن الطرائق الفنية المستخدمة فى الأطياف الجزيئية لن تعطى نتائج ، وإنما تحتاج إلى تشييد أجهزة عملاقة . والحل التقنى الذى وجده والش قد وصفته الشركة الأسترالية صانعة الجهاز كما يلى :

« إن مصدر الضوء عبارة عن مصباح مهبطى مجوف اختبر بدقة ليقابل طيف العنصر المراد تقديره . وفى المشعل المرذاذى يسحب المحلول المراد تحليله فى أنبوبة شعرية ويحول بواسطة تيار من الهواء المضغوط إلى رذاذ دقيق يتم مزجه بغاز الفحم أو بالاسيتيلين ويحرق فى لهب طويل من موقد من الفولاذ لا يصدأ ، ويخترق الضوء اللهب إلى « الموحد اللونى » الذى يعزل خطا رنينيا للذرة المراد تحليلها ، ويسقط الشعاع الخارج على جهاز ضوئى لتغذيته . ويمكن تغيير موجات الضوء الصادر من المصباح المهبطى المجوف . كما أن الإشارة الصادرة من جهاز التقوية الضوئى يتم تلقيمها إلى مضخم (يعمل بالتيار المتقطع) ثم قراءتها فى جهاز قياس مناسب ، وهذا يضمن أن أى ضوء ينبعث بواسطة اللهب نفسه عند الطول الموجى للتشغيل لا يحدث بعد التضخيم إلا أقل إشارة ممكنة » .

ومع أنه ، بالتفحص فيما سبق ، يتضح جليا كفاءة الطريقة ورتابة مظهرها إلا أن إنتاجها على أى نطاق استغرق عشر سنوات كاملة للبدء فيه . وهذا هو الأكثر جذبا للانتباه ، إذ أن إنتاج مطيافية الامتصاص الذرى كان على الأرجح أسهل منالا ، فهو لم يستلزم استثمارات لرأس مال كبير بواسطة العلماء الذين ينشدون استخدام الطريقة أو بواسطة صاحب المصنع الذى ينشد إنتاج الجهاز . ولم يكن له أن يتحمل مشقة إيجاد مكان له يتجانس مع نظام قائم ، أو مع مجموعة من متطلبات تتعلق بتشغيل هذا النظام ، كما أنه لم يكن يتطلب أفرداً ذوى مهارات جديدة . وإحدى المشاكل الأساسية تتمثل فى أن الدكتور والش ، كمخترع كلاسيكى ، كان وحده القادر على أن يستشف إمكانياته بوضوح ، وكان هناك ما يحفزه لكى يتابع الطريقة فى مواجهة الصعاب . ولكن وظيفة والش ، وكذلك معاونيه ، هى القيام بأبحاث ولا شىء » آخر .

وفى عام ١٩٥٣ ، وخلال زيارته لانجلترا ، قابل والش دكتور ا. س. منزيس ، عالم الفيزيقا الذى كان يشغل وظيفة مدير الأبحاث لشركة هيلجر وواتس ، وهى من أشهر مصانع الآلات فى انجلترا .

وقد اقتنع دكتور منزيس بالفائدة العلمية لمطيافية الامتصاص الذرى (وهو الأول والوحيد الذى اقتنع بذلك خلال الخمس السنوات التالية) . وكان حريصا على إيجاد جهاز مناسب .وكنتيجة لذلك فإن منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى أسندت إلى هذا المصنع مسئولية تنمية الطريقة، وأعطى الاتفاق مع شركة هيلجر الحق فى ترخيص عالمى مقصور عليها للمدة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨ .

ولسوء الحظ فإن الاتصال بين المصنع الإنجليزى الباحث الأسترالى كان يسوده التوتر ، فخلال الخمس السنوات التى احتفظت بها شركة هيلجر وواتس بالترخيص لم يزر أى أحد منها أستراليا لمناقشة المشاكل الفنية مع والش . وفى غياب تأثيره المباشر ، تعقدت المشاكل الفنية وخاصة فيما يتعلق بمصدر الضوء وكان التقدم بطيئا . ومن المحتمل جدا أن شركة هيلجر وواتس كانت تحت تأثير مبيعاتها الكبيرة من الأجهزة الابتعاثية التى أرادت أن تتخلص منها قبل تصميم آلة جديدة . وبدلا من تصميم جهاز جديد لمطيافية الامتصاص الذرى حاولوا أن يبرروا خط إنتاجهم من الأجهزة بحيث يمكن لمطيافية الامتصاص الذرى أن تستخدم كأداة ملحقة بجهازهم « يوفسبك » الموجود فعلا . وكإحدى نتائج هذا التصرف كان استخدامهم للتيار المستمر فى الجهاز المعاد تصميمه فى حين أن أبحاث والش أثبتت أن التيار المتقطع ضرورى لنجاح مطيافية الامتصاص الذرى.

وإذا أمعنا النظر فيما سبق وجدنا أنه قد كان هناك سوء فهم خطير لطبيعة وإمكانية الطريقة الجديدة، وفقدان الاتصال على طول مراحل «متصل الابتكار» . كذلك فقد كانت هناك عوامل اقتصادية وضغوط من داخل الشركة وقلق من ناحية استقرار الوضع بالنسبة لبراءة الاختراع . وأخيراً فإن بعضا من أهم تطبيقات مطيافية الامتصاص كانت فى مجال تغذية النبات وتحليل التربة التى لم تكن ذات أهمية بالغة فى المملكة المتحدة .

ومع عام ١٩٥٨ أتمت هيلجر وواتس إنتاج جهاز اعتبره والش غير مرض . وفى هذا الوقت ازداد الطلب باطراد على استخدام الطريقة نتيجة لأبحاث إضافية أجريت . وفى هذه السنة نشرت أبحاث بواسطة ج . ا . آلان من وزارة الزراعة بنيوزيلاندا ، ودكتور ج . دافيد من منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى الذى استخدم جهازاً محسناً صنع بمساعدة والش . ومن ناحية أخرى عندما ألقى والش محاضراته فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٠ مستشهداً بهذه النتائج لم يثر أى اهتمام، وكانت كلمات والش فى هذا الصدد : « لقد كان موقف علماء المطيافية الذين سمعوا عن مطيافية الامتصاص الذرى كأنه لعبة الثلاث ورقات » . وفى أعقاب أبحاث الآن ودافيد وغيرهما أصبحت بعض شركات التعدين الأسترالية تظهر اهتماماً بالطريقة وخاصة شركة الزنك التى هى عضو فى اتحاد التعدين الدولى . وقد وجدت هذه الشركة أن الطريقة لها أهمية خاصة فى تقدير الفضة والنحاس والرصاص فى خاماتها المعدنية .

ومع ازدياد الطلب والأجهزة المتاحة غير المرضية اضطر والش أن يعاود الدخول فى المعترك مرة أخرى بنفسه، وقد كان من السهل عليه أن يفعل ذلك نظراً للتغيير فى سياسة منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى ككل . وحتى عام ١٩٥٥ فإن الهيئة التنفيذية لهذه المنظمة قد اتخذت رأيا صارما عن دورها كمنظمة للأبحاث ليس لها اهتمام كبير بتسجيل براءات اختراع للاكتشافات التى تتم فى معاملها أو فى تشجيع تنميتها .

وعندما اقترح الدكتور متزيس من شركة هيلجر وواتس مع دكتور والش فى عام ١٩٥٥ أن تسجل « مطيافية الامتصاص الذرى » لم يظهر دكتور والش ومعاونوه اهتماماً بالموضوع . وتحت الضغط تقدما بطلبات تسجيل لحفظ حقوقهما عالميا ، وأجيبت جميع هذه الطلبات ، ولو أنها صادفت بعض التأخير فى ألمانيا الغربية نتيجة لخلاف مع شركة زايس . وكانت هذه الخطوة موفقة لنجاح « مطيافية الامتصاص الذرى » تجاريا بعد ذلك . ولم تكن هناك أى شركة فى أستراليا يمكنها تحمل أعباء التنمية .

وكنتيجة لذلك فوض والش ثلاثة مصانع صغيرة فى مدينة ملبورن أحدها يهتم بالمعدات الألكترونية، والثانى بأعمال الزجاج ،والثالث يمتلك ورشة لتصنيع المواقد . وكما جاء على لسان والش نفسه «كان الجزء الالكترونى لجهازنا لا يختلف عن الآلات الالكترونية المألوفة فى أى شىء ، ليس فيه من الخيال من شىء ، لذلك فقد تقدمنا بمناقصة لتصنيع ستة من مضخماتنا ووحدات تزويد الطاقة ، وقد تقدم مصنع صغير يسمى تكترون بأقل عرض ورسا عليه العطاء . وكان عدد أفراد هيئته العاملة خمسة فقط . وقد قمت بجولة فى « الأفنية الخلفية » لمدينة ميلبورن للعثور على ورشة لتصنيع أجزاء المشعل . وقد عثرت فعلا على ورشة صغيرة عدد أفراد هيئتها العاملة ثمانية . وبعد ذلك اتصلنا بمختلف الأشخاص المتخصصين فى تشكيل زجاج لصناعة المصابيح، وعثرت على مصنع صغير أبدى استعداده للمحاولة . وكان هذا مصنعا لنفخ الزجاج لا أكثر ولا أقل ، ولا يعرف شيئا عن طرائق التخلخل الفنية أو التفريغ الكهربى فى الغازات ، ولم يكن بين هيئته العاملة أى شخص فنى » .

وقد قام والش ومعاونوه الفنيون بعمل كتيب للإرشادات وطاقم أو مجموعة آلات مناسبة من نوع « قم بها بنفسك » ، كما قاموا بالإشراف على تجميع الأجزاء المصنعة بواسطة المصانع الثلاثة المذكورة . وعند هذه المرحلة كان من الضرورى استيراد « موحدات اللون » . وقد تم تجميع وتركيب حوالى خمسين جهازاً بهذه الطريقة . ومع التقدم فى سير العمل قرر رئيس شركة تكترون أن ينتج جهازاً متكاملا، وابتدأ فعلا فى إنتاج جهاز عام١٩٦٢ مستخدما « موحدات اللون » المستوردة من شركة زايس . وبعد مرور سنتين أمكن لشركة تكترون بمساعدة ورش منظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى أن تنتج أول موحد للون ، وأن تنزل إلى الأسواق أول جهاز مصنوع بالكامل فى أستراليا. ومنذ ذلك الوقت نمت مناشط شركة تكترون باطراد ، وشيدت مدرسة تجارية كبيرة للتصدير .

وفى عام ١٩٦٩ بلغت قيمة الإنتاج ثلاثة ملايين دولار، تحصل على ثلثيها من مبيعات التصدير، وفى عام ١٩٦٧ اشترت شركة « فاريان وشركائه » الأمريكية لصناعة الآلات نسبة كبيرة من أسهم المصنع الذى أصبح الآن يسمى « فاريان — تكترون ليمتد » .

وفى هذا الوقت كان يعمل فى المصنع ١٦٠ شخصا ، وكنتيجة للتغيير الذى طرأ أصبح عدد الأشخاص العاملين ٢٥٠ فى خلال عامين، وارتفعت إنفاقات البحوث والتنمية من ٦٪ من إجمالى المبيعات إلى ١١٪ . وهناك حاليا ١٥ شركة مرخصة لتصنيع مطيافية الامتصاص الذرى فى بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وسويسرا وألمانيا الغربية ، وينتج العالم الآن ٢٠٠٠ جهاز سنويا ، ينتظر أن ترتفع إلى عشرة آلاف جهاز فى ذروتها .

وفى الوقت نفسه استمر والش ومعاونوه فى ابتكار أجهزة جيدة ، منها مصابيح طيفية عالية الشدة، وإنتاج شبكات رنينية، واستحداث لهب نيتروز — استيلين الذى أمكن عن طريقه تقدير العناصر التى لم يكن ممكنا تقديرها من قبل مثل الألومنيوم والفانديوم والزركونيوم والبيرليوم . وقد ظهر فى الأسواق جيل جديد من هذه الأجهزة منذ عام ١٩٦٣ .

لذلك فإنه من الناحية الأسترالية يبدو أن تاريخ مطيافية الامتصاص الذرى كأنه قصة نجاح عظيم ولو تخللتها ثغرة فى وسطها . إن دراسة «الفائدة والتكلفة» لمطيافية الامتصاص الذرى تشير إلى أن الفائدة الخالصة لأستراليا فيها قد بلغت ٢٠٫٦٥ مليون دولار عام ١٩٦٨ وأن التقدير الاستقرائى للاتجاهات الحالية سيبلغ إجمالا ١٦٩٫٥ مليون دولار فى عام ١٩٧٨ .

والعلاقة بين منظمة « الكومنولث للبحث العلمى والصناعى » وبين المصانع فيما وراء البحار تتكشف عن مظهر جديد لنموذج أبحاث الابتكار الجارية . ففى عام ١٩٥٨ تخلت شركة هيلجر وواتس عن ترخيصها المقصور عليها بناء على طلب منظمة « الكومنولث للبحث الصناعى والعلمى » ولم تقم بأى أعمال إضافية لتنمية مطيافية الامتصاص الذرى . وعند هذه المرحلة أظهرت شركة بركن إلمر الأمريكية لصناعة الآلات اهتماما بالموضوع ، وقد منحت ترخيصا شاملا بذلك . وكان لبركن — إلمر معاملات سابقة مع والش الذى قام بتصميم جهاز «موحد لموجات الأشعة تحت الحمراء»، واستخرجت بناء عليه شركة بركن — إلمر ترخيصا عام ١٩٥١ . وقد أصبحت بركن — إلمر من أهم أصحاب المصانع خلال الحرب العالمية الثانية عندما قامت بتشييد مطياف للأشعة تحت الحمراء لتحليل وقود الطائرات المستولى عليها من مصادر الأعداء . وكانت سياستهم هى استغلال السوق الصناعية النامية للأجهزة المطيافية ، وبذا نجحوا فى خفض تكلفة الجهاز إلى أقل من نصف الثمن السابق. ومن الناحية الأخرى فإن شركة هيلجر وواتس، مثلها كمثل الكثير من مصانع الأجهزة، قد ترعرعت كمورد للأجهزة التى تصنع خصيصا بناء على طلب الجامعات ومعاهد البحوث ، ولم يكن يهمها

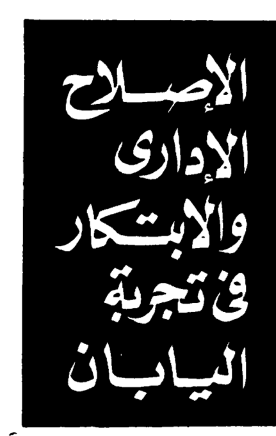
ثمن التكلفة . وقد حاول والش أن يثير اهتمامهم فى عام ١٩٥٣ دون جدوى ، ولم يظهروا أية استجابة لهذا الموضوع حتى عام ١٩٥٨ . وفى عام١٩٦٠ أنتجت شركة بركن – إلمر جهازاً محسنا يماثل إلى حد ما مجموعة آلات « قم بها بنفسك » لمنظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى .

وفى عام ١٩٦٢ قررت الشركة إنتاج جهاز جديد لا كما فعلت شركة هيلجر وواتس التى اكتفت بإحداث تغييرات فى جهاز « يوفسبك » ، واستجابة لاقتراحات والش أعادت شركة بركن – إلمر تصميم النموذج الأصلى وظهر فى الأسواق فى نهاية ١٩٦٣ . كذلك قامت شركة « تكمان » للاجهزة وهى إحدى الشركات الأمريكية المعروفة والمتخصصة فى القياس الطيفى الضوئى للأشعة فوق البنفسجية بإنتاج لمطيافية الامتصاص الذرى يمكن إلحاقه بالأجهزة الأساسية وذلك فى عام ١٩٦٠ . وفى العام الأول للإنتاج أمكن لبركن – إلمر تسويق ٣٠٠ جهاز زادت مؤخراً نتيجة للتوسع فى الإنتاج ، وقد عقب ذلك تبنى عدة شركات لهذه الطريقة الفنية ، وأخيراً أنتجت هيلجر وواتس وحدة تعمل بالتيار المتقطع عام ١٩٦٥ .

استنتاجات :

إن هذه القضية تقودنا إلى عدد من الملاحظات العامة عن عملية البحث والابتكار كما يصورها النموذج . كما أن مختلف العوامل التى يمكن أن تسبب كسوراً فى السلسلة قد أعطيت لها أمثلة فى القضية . إن الملاحظات الأصلية عن مطيافية الامتصاص الذرى قد أبديت بواسطة فراونهوفر عام ١٨٠٢ ، وكانت موضع دراسة نظرية مستفيضة بواسطة بنزن وكيرتشوف عام ١٨٦٠ ، ولكنها لم تترجم إلى اختراع حتى عام ١٩٥٣ . وقليل من الحالات هى التى تظهر فترة فاصلة من الوقت بهذه الضخامة . وأيضا فإن مشاكل البعد والعلاقات الدولية والموقف الرسمى لمنظمة الكومنولث للبحث العلمى والصناعى ، وما يتضمنه من بعد عن مسئوليات التنمية ، كل هذا قد شكل صعوبات جمة فى نقل المعلومات « الحرفية الفنية » .

ويظهر أن الاختراع كان متطرفا أكثر مما ينبغى – أو ربما كان واضحا أكثر مما ينبغى – حتى إن المصانع التى لها حصص راسخة وحكمة تقنية تقليدية لم تقدره حق قدره . وعند مرحلة الابتكار فشلت شركة هيلجر وواتس فى تقويم حالة « السوق » رغم أنها أدركت القيمة الفنية لمطيافية الامتصاص الذرى فى بادئ الأمر . فى حين أن شركة بركن – إلمر ، ولها المستوى الفنى نفسه، قد أدركت الإمكانيات التجارية واتخذت القرار الصحيح بعد فترة طويلة من الوقت لم تكن فيها قادرة على إدراك القيمة الفنية لمطيافية الامتصاص الذرى . وفى الوقت نفسه فإن الصفات الشخصية للدكتور والش توضح زيف التمييز التقليدى بين العالم والمخترع حيث إن نجاحه كان متوقفا إلى حد بعيد على جمعه بين صفات الاثنين . وقد أمكن بهذه القضية توضيح التفاعل بين الشخص الخلاق وبين البيئة الثقافية والفنية توضيحا كبيراً .



بقلم
يوشينورى أيدى
ترجمة
بدرالدين أبوغازى

تقديم :

تعرضت اليابان فى العقد الماضى لتغيرات اقتصادية واجتماعية مذهلة . فإن ما حققته من نمو اقتصادى هائل فى العقد السابع من هذا القرن قد ارتفع بها بمقياس الإنتاج القوى الكلى إلى المركز الثالث بين الدول المتقدمة فى التصنيع ، كما أن الابتكارات التكنولوجية ، فى العمليات الصناعية والإنتاج ، التى ساعدت هذا التطور الاقتصادى ، أصبحت على درجة من الاتساع بحيث شملت العملية الإدارية . وقد أدى تطبيق مختلف تكنيكات الإدارة الحديثة باليابان إلى سرعة التحول إلى مجتمع يعتمد فى الإدارة على الحاسب الإلكترونى .

واستناداً إلى إحصاء ١٩٦٥ فإن نحو ٧٠ ٪ من المجموع الكلى للسكان ، الذين يبلغون ٩٨ مليوناً يسكنون المدن و٤٥ فى كل مائة من هؤلاء يسكنون مدينة « طوكيو الكبرى » التى زاد عدد سكانها بمقدار ٥,٥ مليون نسمة بين سنتى ١٩٥٥و١٩٦٥ . غير أن التحول الحضرى فى اندفاعه السريع على هذا النطاق الواسع قد صحبه الكثير من المشكلات الخطيرة فى كل من المناطق الحضرية والريفية ، التى أدت بدورها إلى تغيرات فى النظرة التقليدية وفى العادات ، وفوق ذلك فى القيم الاجتماعية والثقافية .

الكاتب : يوشينورى أيدى : أستاذ مساعد للحكومة والإدارة العامة بمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة طوكيو . له مؤلفات عديدة فى هذا المجال ، من بينها تعليم وتعبئة نخبة الحكام فى اليابان الحديثة .

المترجم : بدر الدين أبو غازى : وزير الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

وقد ساهم فى إحداث هذه التغيرات عوامل عدة منها نشأة الأجيال الجديدة وذيوع التعليم العالى وانتشار اقتناء أجهزة التليفزيون .

وظهرت مع هذه التغيرات والمزايا الحاجة الملحة إلى إعادة تنظيم وتشكيل الهيكل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للبلاد . لذلك نشرت الحكومة القومية أخيراً العديد من التقارير والكتب تبرز وتؤكد جميعها أنه لا يجوز لليابان أن تقنع بمجرد اللحاق بالدول الغربية فى المجال الصناعى ، وتقترح أن يكون الهدف القومى هو تدعيم « المجتمع الاقتصادى الشديد الكثافة » وهو صورة يابانية فريدة للمجتمع الذى « تجاوز مرحلة الصناعة » . وحتى يمكن القيام بهذه التجربة الفريدة أعدت تصميمات لمشروعات التنمية الضخمة والبعيدة المدى ، ظهرت منها على الفور الحاجة السريعة إلى الإصلاحات الإدارية والابتكارات .

ويتطلب تحقيق مجتمع الكثافة الاقتصادية الكبيرة التعبئة الكاملة لطاقات الأمة عن طريق نظام محكم فى تقسيم المسئولية بين الإدارة العامة والخاصة . ولما كانت النظرة الغالبة تعتبر الإدارة الحكومية متخلفة بالقياس إلى إدارة الأعمال ، فقد نشأ أحساس عام بأن الحكومة لا يجوز أن تغض

النظر عن نقص الفاعلية الإدارية وسوء التنفيذ . إذ أن نجاح التنمية القومية فى المستقبل يتوقف على جهود الأمة فى تحقيق الإصلاحات الإدارية .

ويعتبر هذا عملا شاقاً جداً فى اليابان ، حيث تستند الإدارة العامة إلى تقاليد راسخة . وقد احتفظت حكومة اليابان بالقيادة فى يدها خلال فترة التجديد جميعها واعتبرت بسبب ذلك أنها أداة التطوير . ومع أن هذا لم يعد صحيحاً فى جملته الآن إلا أن الحكومة مازالت تحتفظ باعتزاز بنظرتها التقليدية للأمور وبمزاجها الذى يتجه إلى وضع عقبات شديدة فى طريق الإصلاح الإدارى .

ويتصدى هذا المقال لوصف التطور التاريخى للإصلاحات الإدارية فى اليابان بعد الحرب ، وتحليل سماتها الكبرى ، واختبار ما سوف يحدث فى المستقبل .

الاتجاهات المتغيرة فى الإصلاح الإدارى :

ليس الإصلاح الإدارى بطبيعة الحال جديداً فى اليابان ، فخلال ما بعد الحرب وحتى فى أيام ما قبل الحرب بذلت محاولات على فترات متقطعة لإعادة التنظيم ولتحسين الإدارة العامة .

وفى الفترة التى تلت الحرب مباشرة تطلب الموقف الجديد الذى نتج عن احتلال الحلفاء لليابان تعديلات هيكلية معينة . فألغيت الكثير من الوزارات والهيئات الحربية والمعادية للديمقراطية وأقيم عدد جديد من الهيئات واللجان الديمقراطية .

ووجهت الجهود المتتابعة لإعادة تنظيم الإدارة بصفة أساسية نحو الاستجابة للحاجة إلى الاستقرار الاقتصادى ، فأنقص حجم مختلف الوحدات الإدارية وقطعت أوصال ٦٢ مصلحة (وهى تمثل ٢٤ فى المائة من العدد الكلى للمصالح) وتحول ٢٣٠,٠٠٠ موظف إلى عاطلين (أى ١٥٪ من مجموع الأفراد) ثم أعادت الحكومة فى نهاية الاحتلال سنة ١٩٥٢ النظر فى برامجها الإدارية وفى هيكلها الإدارى حتى تصلح عيوب « المغالاة فى الإصلاحات » التى أمرت بها القيادة العامة للقوات المتحالفة ، فألغى فى هذه المرحلة الكثير من المصالح وبعض اللجان ، كما فصل ٩٨,٠٠٠ شخص .

ومن ثم فقد وجهت جهود كبرى خلال العقد الأول من فترة ما بعد الحرب إلى عمليات إعادة التنظيم استجابة للمؤثرات الخارجية ، وحدث تخفيض ضخم فى القوى العاملة لمجابهة الأزمة الاقتصادية

ولكن عمليات إعادة التنظيم هذه كانت فى جوهرها خارجية وسلبية رغم أنها شملت تغيرات كبيرة . أما جهود إعادة التنظيم فى العقد الثانى من فترة ما بعد الحرب فقد كانت ، على عكس ذلك ، داخلية وإيجابية ، ولكن من العجب أن تعقيداتها تزايدت .

وقد ذكر الكتاب الأبيض عن الاقتصاد اليابانى فى سنة ١٩٥٦ أن « النمو من خلال الإنعاش قد انتهى وقته وينبغى أن يؤسس النمو فى المستقبل على التجديد " ثم أعلن أن " هذه الفترة لم تعد بعد فترة مابعد الحرب » وهو قول ذاع عن هذا الكتاب ، كما رسم اتجاهاً جديداً لتنمية الاقتصاد القومى ، ولتطوير الإدارة العامة فى العقد الثانى . وكان التركيز فى هذا الاتجاه على الارتفاع بالإنتاجية ، الذى أخذ به القطاع الخاص فى الصناعة ، منشطاً قوياً للإدارة العامة . وأصبحت الكفاءة فى الأداء والارتفاع بمستوى التنفيذ والنسق المنطقى فى الإدارة هى الأهداف الكبرى لإعادة التنظيم فى كل من الحكومات القومية والمحلية التى تحدد لها إطار تنظيمى خلال عمليات الإصلاح السابقة .

وقد انعكس هذا الاتجاه الجديد مراراً فى التقارير التى أعدتها المجالس الاستشارية المتتالية عن الإدارة ، وقدمها جهاز الإدارة التنفيذى بين سنتى ١٩٥٢ و ١٩٦٠ . مثال ذلك أن المجلس الاستشارى الثالث عن الإدارة (١٩٥٥ — ١٩٥٨) أوصى وهو يركز على الإدارة المتطورة ، وكفاءة الأداء ، بتدعيم سكرتيرية مجلس الوزراء ، ومكتب رئيس الوزراء ، وإعادة تنظيم الإدارة العليا فى الوزارات ، وإعادة ترتيب جهاز الخدمة المدنية المركزى وتطوير الميزانية وذلك بإدخال أسلوب المؤتمر الوزارى . وقد حاولت وزارة « هاتوياما » تنفيذ هذه المقترحات ، ولكنها على الجملة لم تحقق نجاحاً إلا فيما أنشأته من وظيفة مدير عام مكتب رئيس الوزراء ومستشارى رياسة الوزراء ، وفى تخفيض عدد المصالح والمكاتب من ٩٢٦ إلى ٧٣٤ .

ولم يقتصر عدم فاعلية تنفيذ مقترحات الإصلاح على حكومة « هاتوياما » فحسب . فإن الفجوة بين مستوى الأداء فى قطاع الصناعة الخاص والحكومة أخذت فى الاتساع . فبينما أخذ الأول يطبق أفكاراً وأساليب جديدة استمرت الحكومة فى تخلفها بسبب الأفكار والأساليب المتأخرة . ومن أجل ذلك أوصى المجلس الاستشارى الخامس للإدارة بإنشاء جهاز مؤقت وغير حزبى يخول السلطة لإجراء تشخيص شامل لعيوب الإدارة ووصف العلاج . وعلى ذلك أنشىء المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى وهو صورة يابانية من لجنة هوفر الأمريكية ، وتكون المجلس من سبعة أعضاء عينهم رئيس الوزارة بموافقة المجلس النيابى القومى .

وبعد عمل استمر نحو ثلاث سنوات، وإنفاق بلغت جملته ١١٠ ملايين ين، أصدر المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى فى سبتمبر ١٩٦٤، بمعاونة هيئة أبحاث كبيرة، تقريراً ضخماً شمل ستة عشر إصلاحاً كبيراً من بينها: تدعيم الوظائف التنسيقية لمجلس الوزراء وموظفى التخطيط فى الوزارات والهيئات، وتقسيم الوظائف بين الإدارات المركزية والمحلية، وتبسيط نظام إصدار التراخيص، وإعادة تجميع الأجهزة الإدارية للمؤسسات العامة، وإقامة تنظيم جديد لمنطقة العاصمة القومية، وإنشاء هيئة تنمية متكاملة تنهض بأنشطة التنمية القومية والإقليمية، وتوضيح المسئوليات بالنسبة للمنظمات الجديدة مثل إدارة السلع الاستهلاكية وإدارة العلم والتكنولوجيا، وتحسين الإدارة المكتبية، وترشيد الميزانية والمحاسبة، وإصدار قانون متكامل للإجراءات الإدارية، ثم تجديد نظام الخدمة المدنية.

وتتمثل الإدارة العامة النموذجية فى هذه المقترحات كنظام متكامل وفعال للتنسيق، يستند إلى مبادئ ديمقراطية، وتتوفر له درجة من المرونة تجعله قادراً على الاستجابة للمتطلبات الجديدة بمجرد ظهورها، مع قدرة على التدخل للمحافظة على التوازن القائم بين قطاع الصناعة الخاص والحكومة، وكذلك بين الإدارة المركزية والمحلية إذا بدت ظواهر اختلال هذا التوازن نتيجة التوسع البالغ فى النمو، ومع ما اتصفت به هذه المقترحات من طموح، فإن المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى كان حذراً فى مدخله إلى الإصلاح. مثال ذلك اقتراحه المبسط فيما يتعلق بممارسة مجلس الوزراء لوظيفته فى تنسيق إعداد الميزانية القومية، إذ رأى الاكتفاء بإلحاق مساعد للميزانية بمجلس الوزراء، من أصحاب الثقة والرأى، ليقدم مشورته لرئيس الوزراء، وجاء ذلك بديلا عن التوصية السابقة التى كانت تتجه إلى تعديل جذرى بإنشاء إدارة للميزانية تتبع مجلس الوزراء على غرار إدارة الميزانية فى الولايات المتحدة الأمريكية. ذلك أن المجلس قدر من واقع الخبرة السابقة أن أى اقتراح يسلب وزارة المالية دورها فى الميزانية سوف ترفضه هذه الوزارة، وعلى ذلك فقد اختار المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى مدخلا يتميز بغلبة الناحية العملية والابتعاد عن التغيير الجذرى.

وقد قدم المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى عديدا من التوصيات العملية بعد أن درس مختلف مقترحات الإصلاح دراسة واقعية، على أساس حصيلة البيانات والدراسات المستفادة من التجربة السابقة، وأكد فى تقريره أهمية استمرار العمل المنظم فى طريق الإصلاح، كما أوصى بإنشاء لجنة للتفتيش الإدارى والإدارة التنفيذية، وكذلك بنشر كتاب أبيض عن الإصلاح الإدارى سنوياً. وقد ووفق على هذه المقترحات بعد مراجعتها من مجلس الوزراء « ساتو » واتخذت خطوات رسمية لتنفيذها.

وكان أول إجراء اتخذ فى سنة ١٩٦٣ هو إنشاء رياسة للإصلاح الإدارى ، يرأسها مدير عام هيئة الإدارة التنفيذية ، اختير أعضاؤها من بين من يشغلون درجة مساعد وزير فى الوزارات والهيئات المناسبة . وتبع ذلك فى سنة ١٩٦٥ ما تقرر فى اجتماعات رياسة الإصلاح الإدارى بعد مناقشات جادة من إنشاء لجنة للتفتيش الإدارى والإدارة التنفيذية ، وفقاً لتوصية المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى. ولكن هذه اللجنة لم تكن تقدم عملها مباشرة إلى مجلس الوزراء كما اقترح أصلا ، بل إنها أصبحت أقرب إلى لجنة استشارية لها سلطات محدودة وملحقة بهيئة الإدارة التنفيذية . وتتكون اللجنة من المدير العام لهيئة الإدارة التنفيذية وستة أعضاء من خارج الحكومة ، وهى تحظى من الجهات الرسمية بمكانة عالية ، حيث يملك أعضاؤها غير الرسميين سلطات غير عادية للتصرف باسم رئيس الوزراء بشرط موافقة المجلس النيابى القومى (الدايت) .

وقد شكل مجلس الوزراء فى سنة ١٩٦٧ ، بناء على توصيات لجنة التفتيش الإدارى ، مجلساً وزاريا غير عادى للإصلاح الإدارى ، يرأسه رئيس الوزراء ، وأعضاؤه هم رؤساء هيئة الإدارة التنفيذية وغيرها من الوزارات والهيئات المختصة . وينضم إليهم عند الحاجة أعضاء من حزب الحكومة منهم السكرتير الأول ومديرو المجلس العام ومجلس تنسيق السياسة ، وبذلك أنشئ تشكيل تنظيمى معقد ، يملك القدرة على دفع الإصلاح الإدارى إلى الأمام ، ويأتى فى مقدمته المجلس الوزارى غير العادى للإصلاح الإدارى ، يليه رياسة الإصلاح الإدارى ، ثم هيئة الإدارة التنفيذية المسئولة عن إعداد وتنفيذ برامج الإصلاح ، ويشرف على هذه الأنشطة مجلس التفتيش الإدارى والتنفيذى .

وقد اتسم الإصلاح الإدارى حتى الآن بالبطء الواضح على الرغم من هذا التنظيم الدقيق . واقتصرت الإنجازات ، فيما عدا إنشاء مجلس التفتيش الإدارى ، على الارتفاع بمكانة السكرتير الأول لمجلس الوزراء إلى مستوى الوزراء ، وإنشاء إدارة للشباب فى مكتب رئيس الوزراء ، ومكتب للشؤون الاجتماعية فى هيئة التخطيط القومى ، مع إلغاء أو إعادة تنظيم بعض المجالس الاستشارية والمؤسسات العامة ، والاستغناء عن الإجراءات غير الضرورية فى إصدار التراخيص ، وإغلاق ثمانين مكتباً طبقاً لأسلوب تخفيض منتظم ، يطلب فيه من كل وزارة أو هيئة الاستغناء عن أحد مكاتبها . ورغم ذلك لم تؤد هذه الإصلاحات فى كثير من الحالات إلى فوائد ملموسة ، بل ظهر ميل إلى إبطال أثرها بتقديم مقترحات مضادة لها . وعلى ذلك لم يكن مما يثير الدهشة أن التقارير السنوية لمجلس التفتيش الإدارى ، وتعرف باسم الكتاب الأبيض عن الإصلاح الإدارى ، وجهة النقد إلى مجهودات الحكومة القومية فى الإصلاح ، مدعية أن أداءها يتسم بالقصور ، وبصفة خاصة ، أن المقترحات الأساسية التى قدمها المجلس المؤقت للإصلاح الإدارى لم توضع موضع التنفيذ .

ومن ثم فقد أصبحت سمات الأهداف الرئيسية للإصلاح الإدارى ، أقل سلبية وتأثراً من الخارج وأكثر إيجابية وتأثراً من الداخل . وتزايدت سرعة هذا التحول من أثر التقرير الممتاز للجنة المؤقتة للإصلاح الإدارى الذى اهتم بمبادئ التنسيق وكفاءة الأداء والإدارة التنفيذية والإنتاجية . ورغم ذلك مازال الإصلاح الإدارى أبعد من أن يكون ملائماً ، فهناك فجوة واسعة بين مقترحات الإصلاح التى تتجه إلى الإنتاجية وبين الفشل الجزئى أو الكلى فى تنفيذها .

مدخل اليابان إلى الإصلاح الإدارى :

يرجع القصور فى الإصلاح الإدارى إلى عدد من الأسباب التى تعوق هذا الإصلاح ، أحدها هو العقلية القانونية للبيروقراطية اليابانية ، والتركيز على المكانة الناشئة عن الإحساس بالامتياز واحترام السلطة . وكانت العقلية القانونية متأثرة بالمفهوم الألمانى لدولة الحق هى التى طبعت الإدارة العامة فى اليابان بسماتها ، فقد تغلب المدلول القانونى على النظرة إلى جميع الأعمال المتصلة بالإدراة الحكومية . وشكلت البيروقراطية أساساً من نخبة إدارية ممتازة ، تدربت فى فقه القانون ، واختيرت بناء على امتحان يشتد التنافس على اجتيازه، من بين خريجى الكليات أو غيرهم ممن توفر لهم المستوى نفسه من التدريب القانونى . وينضم المرشح إلى الفئة المختارة بمجرد قبوله، ويتدرج على أساس الأقدمية إلى أعلى الوظائف الحكومية التى هى وقف على هذه الفئة .

وعلى ذلك فقد كان رجل الإدارة اليابانى يدرك تماماً ما يتمتع به من مؤهلات فريدة ومكانة عالية ، وكان يميل إلى المغالاة فى تقدير أهميته ، التى كانت تتزايد بسبب الهالة التى كانت تحيط به باعتباره يعمل فى خدمة الإمبراطور . ومع أن البيروقراطيين يدركون اليوم أنهم خدام الشعب إلا أن هذه الاتجاهات التقليدية نحو الوظيفة العامة قد ترسخت بشدة بحيث استمرت تعرقل الأخذ بالأفكار والأساليب الفنية الجديدة التى قصد بها تطوير أعمال الحكومة . والحقيقة أن العقلية القانونية والشعور بالتميز والاهتمام بالمكانة كل ذلك أدى إلى عدم الاهتمام بالمدخل الإدارى وإلى رغبة طاغية فى الاحتفاظ بالوضع الراهن .

وثمة صعوبة أخرى أشد خطراً هى الطائفية أو ما يمكن أن يسمى بتشكيل الفئات فى هيكل الحكومة . وهذه الطائفية تعتبر فى جانب منها انعكاسا للعلاقات الاجتماعية التى تتجه رأسياً فى

مجتمع اليابان ، وترجع فى الجانب الآخر إلى التطورات التاريخية والرسمية فى ظل دستور ميجى ، الذى يجعل كل وزير مسئولا مباشرة أمام السلطة العليا «الإمبراطور» ، وبذلك كانت الوزارات وحتى تقسيماتها الفرعية منعزلة فى حقيقة الأمر فى تكوينات مستقلة . وكذلك انتشر هذا التشكيل الرأسى للتنظيم الحكومى إلى الحكومة المحلية ، فأحدث هذا النوع نفسه من الطائفية على مستوى أصغر .

ومع أن الدستور قد تغير إلا أن هذا النمط التقليدى للتنظيم الإدارى مازال قائماً . فنى المستوى القومى تقوم كل وزارة بالاختيار للوظائف الإدارية وفقاً لنظامها الخاص فى الاختيار ، وكذلك على أساس الامتحان العام الذى تعقده الهيئة القومية للأفراد ، كما تتبع سياستها الخاصة فى شؤون الأفراد فيما يتعلق بالتدريب والترقية. وعند الإحالة إلى المعاش فى السن المبكرة نسبياً — وهى سن ٥٠ أو ٥٥ سنة — فإن هؤلاء الموظفين لهم حق الترشيح للمجلس النيابى كأعضاء فى حزب الحكومة ،أو الالتحاق بالفئة الممتازة من العاملين فى القطاع الخاص أو فى المؤسسات العامة أو المنشآت الخاصة . وكذلك يختارون قادة لمجموعات أصحاب المصالح الذين تربطهم علاقات وثيقة مع وزاراتهم . وعلى ذلك تظهر تنظيمات حكومية فرعية قوية يمكن أن تجمع مع السلطة التنفيذية والتشريعية ومع الحزب الديمقراطى المتحرر أو مع جماعات الضغط لمحاربة اقتراحات الإصلاح التى تهدد المصالح المكتسبة للوزارات . وبالإضافة إلى ذلك يمكن تحفيز اتحادات الموظفين ، التى من عادتها أن تنقد الوزارات ، على تقديم مساعدتها إلى هذه الجبهة المتحدة كما يحدث فى حالة الإصلاح الإدارى .

والظاهرة المضادة هى ضعف قيادة مجلس الوزراء فى تنفيذ الإصلاحات الإدارية . ومع أنه طبقاً للدستور يتحمل رئيس الوزراء ومجلس الوزراء المسئولية معاً فى هذه الأمور ، إلا أن القيادة المتكاملة للمجلس لم تتطور بدرجة كافية للتغلب على الطائفية التقليدية ، التى زادت حدتها فى فترة ما بعد الحرب بسبب بعض العوامل الجديدة ، التى منها تناقص سلطة الوزراء نظراً لزيادة عددهم بأكثر من ٢٦٠ خلال العقدين الماضيين ، وتزايد نفوذ البيروقراطيين القدامى الذين أصبحوا وزراء فى المجلس؛ وفى هذا الوضع فإنه من العسير أن تنمو سلطة مركزية فى قمة هرم البيروقراطية الحكومى لتتصدى لعمليات الإصلاح . وافتقاد مثل هذه السلطة المركزية الإيجابية حتم قيام هذه الشبكة المعقدة من منظمات الإصلاح الإدارى التى وصفناها من قبل .

كما أن عدم توفر الاهتمام والاستجابة من الجمهور يؤدى إلى صعوبة خطيرة أخرى ، إذ أنه رغم أن الإصلاح الإدارى موضوع شائع الآن فى مناقشات الصحافة فإن الجمهور لا يظهر بالضرورة اهتماماً عميقاً به . وقد يرجع هذا إلى افتقاد الحاسة المدنية بين دافعى الضرائب . فقد كان تسديد

الضرائب يعتبر ، من أجيال طويلة قبل الحرب ، واجباً حتمياً ومقدساً على كل مواطن باعتباره رعية للإمبراطور. أما الاستناد إلى أن الضرائب تجبى كحصيلة تمكن الحكومة من تقديم الخدمات للجمهور فمازال أمراً لا تتقبله هذه الجماهير إلا ببطء شديد . ومع أن الجمهور قد تقبل منذ الحرب مفهوم الحكومة على أنها خادمة للشعب فقل من يهتم من دافعي الضرائب بطريقة إنفاق ما يدفعون من ضرائب ، وإنما يكتفون بالمطالبة بزيادة الخدمات الحكومية . وليس هناك إلا احتمال ضئيل فى أثر مبادرة منظمات المواطنين التى تخلق الوعى من أجل الضغط لتحقيق الإصلاحات الإدارية .

وقد يكون من السذاجة أن نخلص إلى أن السمات التقليدية للبيروقراطية اليابانية ليس لها أى مزايا على الإطلاق . فقد كانت العقلية القانونية مطلباً لازماً لتوفر الفاعلية من أجل تأكيد معنى دولة العدالة . واستطاعت الحكومة أن تجتذب إلى صفوفها عدداً كبيراً من أصحاب الكفايات مدفوعين برغبة بسبب جاذبية الانضمام إلى الصفوة الممتازة من موظفى الحكومة بما لها من مكانة وامتيازات مادية ، بل إن الطائفية التى حققت تماسكاً داخل كل وزارة أدت إلى منافسة شديدة بين الوزارات وساعدت لدرجة محسوسة على إطلاق الطاقة الكامنة للنهوض بالإدارة . ويمكن القول بمعيار هذه النظرة بالنسبة للماضى على الأقل إن الروح التقليدية التى تتسم بها البيروقراطية ساعدت كثيراً على تطور الإدارة العامة فى اليابان وعلى تشكيل القيم الأخلاقية التقليدية .

ومع ذلك فإنه يبدو اليوم أن هذه السمات التقليدية للبيروقراطية تميل إلى الحد من المواءمة بين الإدارة العامة ومشكلات الحكومة الجديدة ، التى تتزايد فى التعقد وتتضاءل ، مزاياها أمام أنواع القصور الخطيرة المتزايدة ، التى تجعل الإصلاح الإدارى الداخلى والإيجابى أمراً ضرورياً ، وبمعنى آخر فإن التغييرات الفنية لن تحدث أثرها مالم يصاحبها تغير فى النظرة وفى النمط التقليدى للسلوك .

ويتطلب الإصلاح الإدارى اليوم ابتكارات بعيدة المدى فى الإدارة العامة ، ولكن هذه الإصلاحات بدورها تثير مقاومة شديدة بين القوى المضادة شبه الحكومية لدرجة أن الجهود التى تبذل لإدخال الابتكارات التى تدعو الحاجة السريعة إليها تبوء غالباً بالفشل . ومن ثم فإن فجوة واسعة ما زالت قائمة بين الابتكارات واقتراحات الإصلاح وبين تحقيقها .

وبمعنى آخر فالأرجح أن الإصلاحات ، التى لا تهاجم القيم الأخلاقية التقليدية بصورة مباشرة ، تجد طريقها إلى القبول والتنفيذ ، وربما كان أسلوب التخفيض المنتظم من أفضل النماذج التى توضح ذلك ، فبينما الاقتراح بإجراء تخفيض ضخم فى عدد الموظفين لا يلقى قبولا إذا قصر على وزارة

بعينها فإن التخفيض الذى يطبق على قدم المساواة على جميع الوزارات يحتمل أن يلقى قبولا ، استنادا إلى المبدأ التقليدى عن « المساواة فى التضحية » لأن مثل هذا الإصلاح لا يمس كرامة الوزارات المختصة إلا مساً رقيقاً ولا يؤثر فى عنصر التنافس بينها.

وقد بذلت فى اليابان قبل الحرب وبعد الحرب جهود متكررة لتنفيذ الإصلاح الإدارى بأسلوب هذا البرنامج للتخفيض المنتظم فى التنظيم وفى الأفراد . وكانت آخر محاولة هى ما قامت به حكومة « ساتو » أخيراً فى سنة ١٩٦٨ إذ قررت إلغاء ١٨ مصلحة ، ولكن هذا لم يشمل إلا تنزيلا رسمياً للمصالح على مستوى الأقسام والمكاتب أو إعادة تجميعها ، وعلى ذلك لم تتناول أى إلغاء حقيقى للمصالح أو أى تخفيض فى عدد رؤساء المكاتب. لم تحمل هذه التغيرات سمة الإصلاح الجذرى. وهذا ما كان ينتظر بسبب الطبيعة الرسمية لأسلوب التخفيض المنتظم الذى لا يهتم كثيراً بالظروف التى تعمل فى ظلها كل من الوزارات والهيئات ، ومع ذلك فإن مجلس الوزراء قد دافع عن انتهاج هذا المدخل التقليدى الذى لم ينجح باعتباره شبيهاً بطريقة « العلاج بالصدمة » لتمهيد الطريق لإصلاحات أكثر أهمية .

وقد اعتمد مجلس الوزراء الآن خطة يخفض بمقتضاها عدد الموظفين ، باستثناء موظفى الدفاع القومى ، بنسبة ٥ ٪ على مدى ثلاث سنوات . فى أغسطس سنة ١٩٦٨ تقرر أن يخفض عدد الموظفين من (٨٩٨,٠٠٠ فى السنة المالية ١٩٦٧) إلى ٨٥٣,٠٠٠ فى السنة المالية ١٩٧٠ وذلك بإيقاف التعيين فى الوظائف التى تخلو بالإحالة إلى المعاش . ومع ذلك فمن المنتظر أن تعتمد زيادة فى عدد الموظفين فى المجالات التى ترتفع فيها المتطلبات الإدارية ، ولكن فى نطاق الحد الذى وضعه برنامج تخفيض عدد الموظفين . وعلى ذلك فسوف يحدد حد أقصى للعدد الكلى لموظفى الحكومة ، ثم يعيد المجلس توزيعهم بين الوزارات والهيئات . ومع أن هذا الإجراء أقل قسوة مما يبدو إلا أنه قدم دليلا واضحاً على رغبة المجلس فى إيقاف الزيادة الجديدة فى عدد الموظفين التى وصلت إلى ما يزيد على ١٠,٠٠٠ شخص سنوياً .

وقد صممت خطة ثلاث سنوات أخرى للإصلاح الإدارى لتشمل ثلاثة مجالات واسعة من خلال :

(١) تعديل وتبسيط الوظائف الإدارية بتحسين إجراءات إصدار التراخيص ، وكتابة التقارير ، ومنح المعونة المالية ، وإعادة توزيع الوظائف ، وإدخال نظام معالجة البيانات ألكترونيا ، إلخ .

(ب) تبسيط التنظيم الإدارى وإعادة إلحاق الأفراد .

(ج) مراجعة القوانين والتعليمات . ولم يقتصر الأمر على ربط هذه الخطة بالمشكلات الناجمة عن خطة تخفيض عدد الموظفين ،ولكنها وجهت أيضا للاهتمام بإجراء فحص شامل للنظام الإدارى القائم ، كخطوة أولى فى تجميع كل الجهود فى تكامل تام نحو الإصلاح الإدارى .

وطلب إلى كل من الوزارات والهيئات أن تنشئ برنامجا مفصلا خاصًا بها باتباع المعايير العامة التى قررها مجلس الوزراء بمعاونة هيئة الإدارة التنفيذية (مثل تخفيض عدد الحالات التى تتطلب استصدار تراخيص بنسبة ١٠ ٪ ، والحالات التى يقرر عنها بنسبة ٢٠ ٪ ، وإلغاء المعونات المالية للبلديات فيما يقل عن مليون «ين»، وكذا المعونات المالية للقرى فيما يقل عن مليون ين). على أن تقدم الخطط إلى رياسة الإصلاح الإدارى حيث تجرى عملية التنسيق عليها . وقد وافقت هذه الرياسة على المشروع الأول الذى تركز بصفة أساسية على تعديل وتبسيط الوظائف الإدارية ، كما يجرى الآن إعداد المشروع الثانى الذى يتصدى لمشكلات أصعب فى تبسيط التنظيمات وإعادة توزيع الموظفين .

عهد جديد فى الإصلاح :

تبين الإصلاحات الإدارية الجديدة ، إذا قورنت بالمجهودات السابقة ، بعض تغييرات مهمة أخصها تزايد دور التخطيط . يتضح هذا فى خطة السنوات الثلاث ، وهى الأولى فى مثل هذه المحاولات الرسمية فى تاريخ الإصلاح الإدارى فى اليابان . كما أن الاتجاه الملحوظ فى اقتسام المسئولية مع الحكومة هو تغيير آخر . فبينما يحاول مجلس الوزراء وهيئات الإصلاح التابعة له ، وخاصة هيئة الإدارة التنفيذية ، أن تظهر مبادأة أكبر باستخدام «العلاج بالصدمة» والأخذ بمعايير عامة فى وضع خطة السنوات الثلاث ، فقد ركز كذلك على مبادرة الوزارات والهيئات فى هذا الشأن . ويبدو أن الاتجاه الجديد يشير إلى نظام انسيابى ميسر للإصلاح الإدارى يربط بين قيادة مجلس الوزراء وتشكيلاته الاستشارية وبين الأنشطة الذاتية التى تنهض بها المنظمات التنفيذية .

والتغير الثالث هو التركيز المتزايد على التنسيق بين جهود الحكومة القومية والحكومات المحلية فى الإصلاح الإدارى . فإنه فى نظام شديد المركزية مثل نظام اليابان لا يقتصر أثر إصلاح الحكومة

القومية على الحكومة المحلية فحسب ، بل إنه يتأثر بدوره بها . ومن ثم فقد وجه مجلس الوزراء نظر الوزارات والهيئات إلى ضرورة الاهتمام بالتوافق فى عمليات إعادة التنظيم فى المستويات القومية والمحلية؛ وفى هذا الخصوص قامت وزارة الاستقلال الذاتى المحلى حديثا بإجراء مسح استبيانى ، لدراسة اتجاه حكومات المقاطعات والحكومات البلدية نحو الإصلاح الإدارى فى الحكومة القومية . وقد أظهر المسح أن الحكومات المحلية تطالب بالإسراع فى تعديل وتبسيط الإدارة فى الحكومة القومية ، حتى يمكن التغلب على الطائفية غير السليمة ، التى تعوق تطور التنفيذ فى الإدارة المحلية . وقد حاولت الحكومات المحلية ، تحت ضغط صيحات الحاجة إلى الاقتصاد وكفاءة الأداء فى الخدمات العامة ، العمل بحماسة قد تزيد على حماسة الحكومة القومية فى ترشيد نظامها الإدارى . وعلى ذلك يمكن أن نتوقع ، ابتداء من هذا المسح ، تزايد الطلب من هذا المستوى على ترشيد الإدارة القومية .

ومع أن هـــذه التغيرات الحديثة تبدو كأنها بداية عهد جديد فى الإصلاح الإدارى فإنه قد سبقها وارتبط بها المدخل التقليدى إلى الإصلاح . مثال ذلك أنه قبل اقتراح خطط السنوات الثلاث كان أسلوب « العلاج بالصدمة » من خلال التخفيض المنتظم لعدد الموظفين قد طبق تطبيقا كاملا للتغلب على المقاومة للإصلاح التى أدت إلى تخلف الابتكار . كما يكشف التحليل الدقيق أيضا أن خطط السنوات الثلاث تتباين مع المدخل التقليدى . فإن خطة السنوات الثلاث لتخفيض عدد الموظفين بنسبة ٥ يمكن اعتبارها على سبيل المثال نوعاً من علاج الصدمة ، والمعايير العامة التى وضعها مجلس الوزراء لعملية إعادة التنظيم الشامل لا تؤدى إلى شىء أكثر كثيراً من تطبيق مبدأ التخفيض المنتظم لعمليات تعديل وتبسيط الوظائف الإدارية . وعلى ذلك فإن المدخلين التقليدى والحديث كليهما يندمجان لتوسيع مجال الإصلاح الإدارى ، وينبغى أن نشير فى هذا الشأن إلى التغيير فى عملية الميزانية .

وقد زادت ميزانية الحكومة القومية فى السنوات الأخيرة زيادة مزعجة (مثال ذلك أن الإنفاق العام ارتفع من ٣٫٧٨٢٫٠٠٠ مليون ين فى السنة المالية ١٩٦٥ إلى ٥٫٨١٨٫٠٠٠ مليون ين فى السنة المالية ١٩٦٨) ، إلا أن هيكل الإنفاق أصبح أكثر ثباتا . وكانت النتيجة أن خصصت نسبة متناقصة من اعتمادات الميزانية الكلية للإصلاحات الإدارية ولاحتياجاته الجديدة. وعلى ذلك انتهجت وزارة المالية وهيئة التخطيط الاقتصادى ، فى إعداد ميزانية ١٩٦٨ ، أسلوب « الميزانية الشاملة » الذى صمم لتجنب أزمة فى الميزانية . وإلى هنا كان اتجاه الحكومة نحو إعداد الميزانية هو الاهتمام بالمرونة وفتح اعتمادات إضافية فى صورة ميزانية ملحقة عادة لمقابلة الضغوط المالية . ويتطلب هذا النهج

الجديد فى عملية الموازنة تدبير جميع مبالغ الإنفاق الكلى ، التى يمكن التنبؤ بها بدقة مقبولة ، على مدار السنة المالية فى قرار كلى باعتماد الميزانية يحدد رقما أعلى لا يجوز تجاوزه .

ومع ذلك فإن الميزانية الشاملة تتجاوز مجرد الاستغناء عن الميزانية الملحقة وتتجه إلى التخصيص المنطقى للموارد المالية على أساس تحليل شامل للإنفاق الكلى للحكومة ، فقد اعتمدت الميزانية حتى الآن على التجربة وعمق النظرة التى يتمتع بها الموظفون المختصون وكانت تتعرض للضغوط من الوزارات ومن حزب الحكومة ومن جماعات أصحاب المصالح . وأدى عدم استخدام أسلوب منطقى يحدد الاعتمادات إلى افتقاد التوازن وضعف الكفاية والضياع . ومن ثم أصبح الهدف الأخير للميزانية الشاملة هو ترشيد عمليات إعداد الميزانية وتقدير المتطلبات المالية للبرامج الإدارية .

ولبلوغ هذه الغاية تخطط الحكومة الآن لإدخال أسلوب التكلفة والعائد أو تحليل الأنظمة فى اتجاه يشبه نسق التخطيط والبرمجة والميزانية الذى يستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية . وقد أنشأت هيئة التخطيط الاقتصادى من قبل مكتبا لتحليل الأنظمة يعمل به موظفون مختارون من عديد من الوزارات والأجهزة الحكومية المترابطة به ، وذلك للقيام بالبحوث الأساسية عن تطبيق نسق التخطيط والبرمجة والميزانية فى نطاق الحكومة المركزية جميعها . كما تدرس وزارة المالية أيضا محاولة لتطبيق هذا النظام فى مجالات مثل الأشغال العامة والدفاع القومى . وهى تعد برنامجا تدريبيا لموظفى الميزانية الذين يتخصصون فى استخدام هذا الأسلوب .

وبالإضافة إلى ذلك تقوم أكثر من عشر وزارات وهيئات تنفيذية بإجراء بحوث مبدئية عن تطبيقات جزئية محددة لنسق التخطيط والبرمجة والميزانية .

ويرجع جزء مما اكتسبه نسق التخطيط والبرمجة والميزانية من شهرة فى سنة ١٩٦٨ إلى ذيوع استخدام الحكومة المركزية للحاسب الألكترونى ، إذ ارتفع عدد الوحدات المستخدمة من ٢١ وحدة سنة ١٩٦٤ إلى ١١٥ وحدة سنة ١٩٦٨ ، ثم أضافت المؤسسات العامة ٨٠ وحدة ، كما أدخلت مكاتب الإدارات المحلية والمقاطعات ١٦٥ وحدة أخرى . وهذه تمثل نحو ١٣٪ من المجموع الكلى للحاسبات الألكترونية (٢٧٠٠ وحدة تقريبا) التى تستخدم فى اليابان التى تعتبر الدولة الثالثة من بين دول العالم فى استخدامها .

وتكاد جميع الوزارات والهيئات تستخدم الحاسب الألكترونى لأغراض مختلفة تتراوح بين الحسابات الإحصائية الفنية الخالصة والأعمال التحليلية الصعبة . ويبلغ الإنفاق الكلى على الحاسبات

فى سنة ١٩٦٧ بما فى ذلك مرتبات ٢٦٠٠ من الموظفين الفنيين نحو ٨٩٠٠ مليون ين ، وما زالت الجهود تبذل لا بتكار نماذج وأنظمة للتوسط فى استخدام تكنيكات الحاسب الألكترونى فى الإدارة الحكومية .

ولا شك أن تطبيق نسق التخطيط والبرمجـة والميزانية سوف يقدم طاقة جديدة إلى هذه الحركة . ومن المنتظر ألا يقتصر أثر التطبيق الكامل لتحليل الأنظمة باستخدام الحاسب الألكترونى على التوصل إلى أسلوب أفضل لإعداد الميزانية، بل إنه سوف يؤدى إلى طريقة أفضل لاتخاذ القرارات فى الإدارة العامة . وهذا يشير إلى احتمال اتسام الإصلاح الإدارى بسمة جديدة . فبينما وضعت مقترحات الإصلاح فى الماضى على أساس استبدال نمط تنظيمى بآخر بما يجعل الاصطدام بالمعارضة الطائيفية أمراً محتما ، فالمنتظر أن تتغلب الحركة الحالية وبصورة فعالة ، عن طريق الانتشار المتكامل للمعلومات ، على الطائفية التقليدية السائدة ، التى وقفت حتى الآن فى طريق التوصل إلى نسق علمى منطقى فى الإدارة .

وقد ابتكرت الميزانية الشاملة التى سبقت نسق التخطيط والبرمجة والميزانية ، والتى تحدد رقما أعلى للميزانية السنوية ، لتتجنب بذلك استخدام اعتمادات الميزانية الملحقة ، « علاجا بالصدمة » يعمل على تجنب التراخى فى أعمال الميزانية . ومع ذلك فلتحقيق إصلاح إدارى منطقى يحتاج الأمر إلى دراسة أوفى وتطوير أوسع .

احتمالات للتطور المستقبل :

فى ضوء ما تقدم يبدو أن الإصلاح الإدارى فى اليابان قد بلغ مرحلة متميزة ؛ والتقويم المؤيد للتغيرات الأخيرة يشير إلى احتمالات جديدة على الطريق . إذ يبدو أن تطبيق « العلاج بالصدمة » عندما يتبعه علاج مادى ينتج عنه نمط جديد لاتجاه محلى للإصلاح الإدارى ، وعلاج يناسب الظروف الواقعية للإدارة العامة اليابانية من ناحية ، وقادر على إحداث تغيير حقيقى من ناحية أخرى . وفى ظل هذه الإمكانيات فالمنتظر أن يتحول المدخل اليابانى التقليدى للإصلاح الإدارى إلى شىء أكثر ملاءمة ويشكل عنصراً معاونا على الابتكار فى النظام الإدارى .

ومع ذلك فلا يجوز أن نغالى فى التفاؤل فى هذه الناحية ، إزاء وجود عوامل كثيرة تميل إلى العمل

ضد مثل هذه الاحتمالات . وكما أشير من قبل فإن العلاج بالصدمة يحتمل أن يؤدى إلى تغيرات تعوزها الدقة وتقصر عن تحقيق الآمال . ويرجع هذا أساسا إلى أن صيغة العلاج بالصدمة تفتقر عادة إلى المقدمات المنطقية الضرورية للتمهيد لها ، مثال ذلك أن وضع خطة لتخفيض عدد الموظفين يتطلب وفقا لمنطق الأشياء البدء بتحليل دقيق للبرامج والوظائف القائمة ثم اختصارها أو إعادة تجميعها، وبعد ذلك تعد مشروعات للتوفير الجماعى فى عدد الموظفين . وقد افتقرت الخطط السابقة لتخفيض عدد الأفراد أو تحديد حد أقصى لحجم الموظفين ، أو المؤسسات أو الميزانيات ، إلى مثل هذه الخطوات المنطقية . ونتيجة لذلك أصبحت محتويات هذه الخطط تحكمية وشكلية ، ومن ثم فإن احتمال تأثيرها على الطائفية القائمة احتمال ضئيل .

وقد أثر هذا بالضرورة فيما يتطلبه اتباع أسلوب «العلاج بالصدمة» لدرجة عوقت هذا العلاج وأتاحت للطائفية أن تحدث فيه أثرها . مثال ذلك أن تحضير خطة الثلاث السنوات لإعادة التنظيم الشامل قد تأخرت بسبب مقاومة الوزارات والهيئات التى كان مطلوبا منها – فى ظل المشاركة فى تحمل مسئولية الإصلاحات الإدارية – أن تتخذ موقف المبادرة الإيجابية فى إعداد الخطة . وكرد فعل لهذا التقاعس حمل نسق التخطيط والبرمجة والميزانية وكذلك التحول إلى استخدام الحاسب الألكترونى أكثر مما يستطيعان . ومع ذلك فقد تأثرت هاتان الخطتان تأثراً شديداً بالطائفية . إذ قامت كل وزارة وهيئة باستخدام أنماط متباينة من الحاسبات التى استخدمت فيها أنماط شديدة التباين من الرموز . وأدى هذا إلى شىء من الارتباك فى التحول إلى الحاسب ، وزاد من صعوبة التوصل إلى ربط متماسك بين الحاسبات الألكترونية فى جميع أجزاء الحكومة القومية . وبالمثل فإن الذيوع المفاجئ لنسق التخطيط والبرمجة والميزانية والتلهف على استخدامه قد يشير إلى أن كل وزارة وهيئة تنوى أن تضع سلاح الإدارة الجديد هذا تحت رقابتها ، حتى تحمى مصالحها المكتسبة . وفوق ذلك فإنه من المحتمل جداً أن يصطدم المدخل المنطقى لنسق التخطيط والبرمجة والميزانية بالنظرة التقليدية لرجال الإدارة العامة . ونتيجة لذلك فسوف يكون تطبيقها محدوداً أو محرفا .

ويبدو فى الأفق احتمالان متباينان فى الوقت الحالى: أحدهما أن تتطور النظرة اليابانية التقليدية إلى مدخل قوى متميز يحقق الإصلاحات التى يتطلبها النظام الإدارى. والآخر هو أن يكون المدخل اليابانى عاجزاً فى الحقيقة عن الابتكار ، غير مؤد إلا إلى استمرار العقم فى مجال الاصلاح الإدارى .

وسوف يتوقف النهج الذى تسلكه الإدارة العامة فى اليابان على عدد من العوامل . فقد يعتقد

من يأخذون بالنظرة البعيدة أن اتجاه اليابان نحو مجتمع الإدارة المتقدمة سوف يحدث ضغوطا لا تقاوم تؤدى إلى الابتكار . ولكن قد يكون من البعد عن الواقعية تصور أن الضغوط الاجتماعية والاقتصادية تؤدى ذاتيا إلى الابتكار فى تشكيل حكومى تسيطر عليه الطائفية .

وإن تجنب فشل الإصلاح الإدارى وتحقيق ابتكارات أصيلة فى الإدارة العامة يتطلب أن يكون مجلس الوزراء قادراً على توفير القيادة الحاسمة التى لا يمكن توقعها فى ظل البيروقراطية . وفى نهاية الأمر فإن مستوى قيادة مجلس الوزراء فى أى مجتمع قومى يعكس خصائص العمل الحكومى . وعلى ذلك فإن تحقيق إصلاح إدارى سليم للعمل فى المجال الحكومى بأكمله فى اليابان يقتضى نظرة قوامها الابتكار والتجديد .



مقدمة :

إن أول ما يجب علينا بيانه هو إيضاح الارتباط الوثيق بين العبارات الثلاث التى يتألف منها عنوان المقال ، وإيضاح حدود هذا الارتباط كما نتصورها :

أولا : إن أول ما نريد إيضاحه هو الارتباط بين أساليب التربية الامية ، وتكوين الشخصية .

إن أى عالم اجتماعى — مهما كانت آراؤه النظرية ، ومهما كانت مدرسته الفكرية ، وأقرانه من أبناء مهنته — لايستطيع أن ينازع فى أى تجارب الطفولة الأولى وبخاصة علاقة الأم بولدها لها أثرها الكبير فى تكوين شخصية الطفل . بيد أن الاختلاف فى الرأى ينشأ عند البحث فى نوع هذه العلاقة :

(ا) إما على أساس المذهب الثقافى الذى يرى فى صورته المتطرفة أن الشخصية هى وليدة الثقافة (الثقافة « الموضوعية » التى يمكن مشاهدة أثرها فى السلوك) .

(ب) وإما على أساس مذهب التحليل النفسى البشرى الذى يرى أن الشخصية هى وليدة تجارب حتمية من خصائص الإنسان لا تتغير بتغير البيئة التى يعيش فيها (ونخص بالذكر منها : اعتماد الطفل

الكاتبان : الدكتور هـ. كولب : أستاذ الطب النفسي والعصبي فى الكلية المشتركة للطب والعقاقير بدكار ، ومدير مركز أبحاث الأمراض النفسية التابع لمعهد العلوم النفسية والاجتماعية بجامعة دكار . أنشأ مجلة الأمراض النفسية الإفريقية ، وهو السكرتير العام لها . ألف أيضاً أكثر من ٣٥٠ نشرة وبحثاً فى الطب النفسي والعصبي ، كما ألف نحو ٣٠ بحثاً فى الطب العام . تولى التدريس فى بوردو وسيجون ومرسيليا .

أما سيمون فالانتين : فهى أستاذة مساعدة بكلية الفنون والدراسات الإنسانية بدكار ، حيث تقوم بتدريس علم النفس . ولها اهتمام خاص بنفسية الأطفال والوراثة .

المترجم : الأستاذ أمين محمود الشريف : مدير تحرير الموسوعة الإسلامية بمجمع البحوث الإسلامية ، ومدير مشروع الألف كتاب سابقا ، وتولى التدريس بمعهد الترجمة بكلية الآداب بجامعة القاهرة ومدرسة الألسن العليا .

البشرى المولود حديثاً على أبويه اعتماداً مطلقاً ، وتحريم نكاح المحارم ، وعملية أوديب) . ولما كانت هذه التجارب ذاتية مستقرة فى النفس البشرية فإنها لا تتكشف إلا بالتحليل الاستقرائى .

هذا والاختلافات الثقافية التى تلاحظ فى أساليب التربية الأمية وأثرها فى تكوين الشخصية تختلف من حيث أهميتها اختلافاً كبيراً بحسب المذهب الذى نأخذ به من بين المذهبين المتعارضين المشار إليهما .

وقبل أن نوضح المذهب الذى نميل إلى الأخذ به ، نود أن نشير إلى بعض النقاط المعينة :

١ — إن هذين المذهبين — كما قال س . بريسيه — يَمُتَّان بصلة إلى الحدَّين اللذين تشتمل عليهما كل من هذه العلاقات : الفطرة — الثقافة ، علم النفس . علم الاجتماع ، القارئ — النص (القارئ هو الفرد والنص هو المجتمع) . وإذا لم نستطع التوفيق بين هذه العلاقات المتعارضة على أساس المنطق الجدلى (الديالكتيك) تعين علينا الأخذ بأحد المذهبين ، وترجيح أحد حدَّى هذه العلاقات على الحد الآخر ، أما علماء التحليل النفسى فإنهم يتحدثون عن الفكر الاستقرائى قبل الأوديبى . والجدل فى هذا الأمر يدعو إلى تطور ربما تعذرت معالجته فى هذه المرحلة .

٢ — إن الحركة الثقافية نشأت عن الاحتكاك الثقافى ، وقد تأثر الناس بها على مستوى الأفراد ، قبل أن تصبح مذهباً مقرراً . وهى تهدف أيضاً إلى قياس وتقويم المؤثرات «الأجنبية» عن طريق التبادل

الثقافى . ومهما بلغت صعوبة هذا التبادل فمن المستحيل أن نستبعد كل أثر للاستجابة النفسية لهذه المؤثرات الثقافية الخارجية . وليس من السهل أن نقصر أثرها على تلك النواحى السلوكية التى هى وحدها مظاهر المذهب الثقافى التى يُسَلِّم بها نقاده .

٣ – إن رفض علماء التحليل النفسى الحقيقيين للمذهب الثقافى يرجع أساساً إلى قصور الحقائق والوقائع عن الوفاء بحاجة التحليل النفسى فى الحالات التى تقتضى هذا التحليل .

ومع ذلك فإنه يصعب علينا أن ندرك أن الصفات الثقافية للتربية الأمية – مثل الاتصال الجسمى الوثيق والطويل بين الطفل وأمه (أو من يحل محل الأم) – لا تؤثر فى حالة عدم نضج الطفل بعد ولادته، ولا فى ازدياد النرجسية الأولى عند الطفل ، ولا فى ظهور النزعات الأولى قبل ظهور الصراع الأوديبى بوقت طويل. وكذلك يصعب علينا أن ندرك أن التكيف والاستجابة لمطالب الطفل لايعتبران من عوامل الدفاع أو التعويض، وأن المكان الذى يحتله الصراع فى تاريخ الفرد لا يمت– بوجه عام –إلى ضروب الثقافة الخاصة ، أى إلى الطريقة التى يكتسب بها الطفل ثقافته الخاصة .

٤ – وقد تابع دافيد ريسمان كلامن : إريش فروم، وإبراهام كادنر، ومرغريت ديد، وكارين هو رنى ، وكثيرين غيرهم ، فحدد العلاقات بين الخُلُق الاجتماعى والمجتمع فى نطاق ثلاثة أنماط أساسية للمجتمع ذى الخبرة . نمط مُوَجَّه بالتقاليد، ونمط موجه من الداخل ، ونمط موجه من الغير . وهو يرى أن الخلق الاجتماعى يبدأ فى التكوين منذ السنوات الأولى للحياة ، ومعنى الخلق الاجتماعى عنده هو الخلق الذى يشترك فيه أفراد ينتمون إلى جماعات كبيرة ، وهو ثمرة خبرة هذه الجماعات . ولكن من الواضح أن السنوات الأولى من حياة الطفل لا يمكن فصلها عن طرق التعليم ، واتجاهات الآباء والمعلمين ، والصور الجماعية ، والقيم الثقافية ، وأوضاع المجتمع الذى يعيش فيه الطفل .

إن هذه النقاط القليلة العامة تؤيد رأى كاتبى هذا المقال فى الأخذ بالمذهب الثقافى الذى تحملهما خبرتهما الخاصة على الأخذ به .

ثانياً : يشاهد فى معظم المجتمعات التى تقوم على أساس الاتجاهات الموجهة بالتقاليد أن التغيرات الاجتماعية فيها تتسم بالسرعة والشدة والعمق إلى درجة تؤثر فى تكوين الشخصية .

١ – إن شدة التأثير تتناسب مع مدى انحراف الأنماط الجديدة التى يقترحها أو يَفْرِضُها أنصار حركة « التجديد » عن الأنماط التقليدية . وقد يختلف مدى الانحراف اختلافاً كبيراً باختلاف المستوى

الثقافى والاجتماعى حتى ولو كان المستوى الاقتصادى والكتولوجى مماثلا له بوجه عام . وهذه نقطة مهمة لأن الانحراف هنا أى الانحراف عن الأنماط الثقافية والاجتماعية يمس أنماطاً مستقرة فى أعماق الوجدان (نوع الأواصر التى تربط الناس بعضهم ببعض، الاكتراث أو عدم الاكتراث بالأمور المادية ، وبالعلم، الفردية أو التعاون الجماعى)

٢ — إن التغييرات الاجتماعية تمس تكوين الجماعات التقليدية ، وتمس الأسرة وعلاقات الطفل بكافة الأنماط التى تساعد على وحدة الجماعة . وإذا لم يطرأ تغيير جذرى على التجارب الأولى فإن أسلوب الحياة لن يتغير تغيراً جذرياً . وتختلف درجة التغير اختلافاً كبيراً بحسب الجماعة، وبحسب ما إذا كان تاريخ هذه الجماعة قد أعدها أو لم يعدها لهذا التغير ، وبحسب سرعة التطور ، وبحسب عظم الغزو الفنى والإدارى ، وكذلك بحسب الرغبة فى الاحتفاظ بصورة هذه التجارب الأولى . وهذا الأمر الأخير يدخل فيه اتخاذ أسباب الوقاية من التغير الاجتماعى وعلاج هذا التغير على أن تكون أسباب الوقاية والعلاج محققة للغاية المنشودة : كأن لا تترك التغيرات للظروف بل تُنَظَّم ، وتقرر طبقاً لما يراه الخاضعون لها لا الذين يقترحونها أو يفرضونها

ثالثا : إن التجديد إذا ترك أمره للظروف ، وكان الهدف منه طبع الجماعات كلها على غرار واحد بأسرع ما يمكن ، آل أمره إلى الفشل أو أفضى إلى علل فردية واجتماعية . فأما الفشل فإنه يرجع إلى مقاومة الفرد والمجتمع للأساليب الجديدة المقترحة ، وأما الأمراض النفسية فإنها ترجع إلى التفكك الذى لا يوجد ما يُعَوِّضُهُ .

وفى كلتا الحالتين يمكن أن تعزى النتيجة إلى عدم التوفيق بين التغير المنشود ، والفرد الذى يراد حمله على هذا التغير . وربما كان عدم التوفيق هذا يرجع إلى حمل الناس على قبول التجديد على غير اختيار منهم ، فى حين أن الضرورة تقضى بالتأكد مقدما من أن الناس سوف يقبلون ما يعرض عليهم . وسوف يقبلونه دون أن يتعرضوا لأى خطر من الأخطار (ويراعى أن كل شىء يقدم إلى الناس بالطريقة المناسبة يحظى بالقبول منهم)

والذى يظهر هو أن العوامل الإنسانية فى حركة التجديد أهم من العوامل الاقتصادية ، وأن هذه العوامل تعود بنا إلى الأوضاع الفردية الأولى التى تتسم بأكبر درجة من العمق والاستقرار .

وجوب تعيين حدود تجربتنا

أولا : إن الإطار الذى جمعنا فيه ملاحظاتنا المذكورة فى هذا المقال هو سكان السنغال . ونذكر فيما يلى بعض الخصائص العامة لهؤلاء السكان .

يبلغ عدد سكان السنغال من الإفريقيين ٣٥٠٠٠٠٠و٣ نسمة موزعين على مساحة قدرها ١٩٧٠٠٠ر كم٢، أى أن نسبة كثافة السكان هى ١٧ نسمة فى كل كيلو متر مربع [١] . ومناظر البيئة الطبيعية تجرى على وتيرة واحدة : أنهار قليلة ، وأرض مسطحة ، وعدد يسير من حشائش السافانا، فيما عدا جنوب البلاد . « والأدغال » التى تحتل مكانا مهما فى الصور المحلية لهذه البلاد هى العنصر الأساسى فى هذه المناظر الطبيعية ، فهى المكان الموحش الشاسع المحفوف بالأخطار ، وهى المكان الذى قد يصادف فيه الإنسان التجارب الشريرة ، ويأوى إليه « الرجل الأحمق » الذى يعيش بمعزل عن المجتمع إلى حين . وتتألف النباتات عادة من أنواع قليلة من الأشجار هى : الأشواك ، وشجر العمارة، والتمر الهندى ، وكلها أشجار كثيفة تنبت فى وقت واحد . والفرق واضح بين الواحات الصغيرة العامرة بالحياة البشرية التى تتمثل فى : القرى الصغيرة ، والمساحات الشاسعة المغطاة بالأدغال التى لا يسكنها أحد من البشر وإنما تسكنها الأرواح الطيبة أو الشريرة . والحرفة الأساسية للسكان هى الزراعة ،وتبلغ نسبة سكان المدن عشرين فى المئة من مجموع عدد السكان ، ويبلغ عدد سكان دكار عاصمة البلاد ٤٥٠٠٠٠و نسمة ، وتبلغ نسبتهم ١٣ فى المئة من سكان البلاد وثلثى عدد سكان المدن . والبيئة الاجتماعية لمعظم الأفراد هى القرية الصغيرة التى يقل عدد سكانها فى معظم الحالات عن ٥٠ نسمة .

وطريقة المعيشة تحكمها الفصول (فصل الجفاف على مدى تسعة أشهر ، وفصل الأمطار)ودورة المحاصيل . وتبلغ نسبة الإنتاج الزراعى ٤٤ فى المئة من جملة الإنتاج المحلى، وتستوعب الزراعة ٨٠ فى المائة من الأيدى العاملة . ومعظم الحرف التى يشتغل بها الأهالى هى الحرف الزراعية (٨٠ فى المئة بالنسبة للرجال ، و٩٠ فى المئة بالنسبة للنساء) . وقد شرع الأهالى فى تعمير المدن والأخذ بأسباب الحضارة الغربية ، ولكن الشوط الذى قطعته الصناعة فى هذا المضمار لا يزال قصيراً جداً حتى الآن . ومن ناحية أخرى أخذ الأهالى يتولون الأعمال الفنية والإدارية فى الميادين الاجتماعية والسياسية . وفضلا عن انتشار الحضارة

---

(١) يؤخذ من إحصاء ١٩٦٤ أن عدد الإفريقيين هو ٣,٣٥٠,٠٠٠ نسمة، وعدد غير الإفريقيين ٥٠,٠٠٠ نسمة ، الخمسان منهم من الأوربيين .

الغربية فإن الديانات المستوردة من الخارج قد عملت على توحيد الجماعات البشرية التى ترجع إلى أصول مختلفة اختلافا كبيراً[1] .

والإسلام هو الدين السائد فى هذه البلاد (يعتنقه ٩٠٪ من عدد السكان) ، وقد جاء إلى البلاد من الشمال منذ القرنين العاشر والحادى عشر ، وبقية السكان موزعون بين المسيحية والديانات التقليدية التى تقوم على مذهب حيوية المادة . ومن العادات التى تزداد انتشاراً إلى جانب الإسلام عادة الانتساب إلى الآباء والأسلاف . ولكن الديانات المستوردة ليست فى غالب الأحيان إلا ستاراً رقيقاً يخفى وراءه الإيمان بحيوية المادة الذى يتغلغل فى النفوس ، ويبرز دائماً إلى السطح كلما ألمت بالناس ضائقة أو أصابهم مرض ، وحتى عندما يتخلى الناس عن المعتقدات القديمة فإن الأفكار والاتجاهات التى ولدتها هذه المعتقدات فى النفوس تظل كامنة وراء العادات والتقاليد .

وعلى كل حال فليس عند الإفريقيين — بوجه عام — صدام بين الدين التقليدى والدين « الجديد » . ويعد اختلاف السلالات عقبة كبرى فى سبيل الاتصال بين الأهالى . وعلى الرغم من أن لغة « الولوف » هى اللغة الدارجة فيما وراء حدود هذه القبيلة فإن الضرورة تقتضى فى أغلب الأحيان الاستعانة بعدة مترجمين لتيسير الاتصال . ولا يتكلم الفرنسية إلا عدد قليل من الناس حتى فى المدن الكبيرة .

ثانياً : إن الحقائق التى جمعناها عن هؤلاء السكان مستقاة من عدة مصادر . والمصدر الرئيسى هو العيادات الطبية (عيادات الأمراض العقلية والنفسية) . والأشخاص الذين قام عليهم البحث هم مرضى مقيمون أو خارجيون بمستشفى « فان » المركزى ، وهم يؤلفون مجموعة كبيرة مختلطة من المرضى تضم المصابين بالأمراض العقلية والعصبية ، كما تضم الأحداث المنحرفين والأطفال والشباب الذين تواجههم مشاكل فى المنزل أو المدرسة .

وقد كانت دراسة تاريخ الأسرة والتعاون الوثيق مع علماء النفس والاجتماع من بين التطورات الأولى التى شهدتها عيادات الطب النفسى . والمتبع عادة أن يصحب المريض عدد من أفراد أسرته إلى المستشفى فيظلوا فيه معه طيلة اليوم الأول . وفى الأيام التالية يتصلون كثيراً بالأطباء الذين يتولون العلاج ، ويخبرهم

---

(١) الجماعة السائدة هى قبيلة ولوف (٣٧ ٪) ، والجماعات الكبيرة الاخرى هى : السرير (١٧ ٪) ، والتوكولور (١٣ ٪) ، والبيل (٧ ٪) ، والديولا (٧ ٪) . وهناك جماعات أخرى كثيرة قليلة الأهمية من الناحية العددية تنتمى إلى سلالات فى البلاد المجاورة أو تكون جماعات منعزلة ترفض الاختلاط والمصاهرة مع غيرها (البسارى) . وتقوم جماعة الليبو — وهم السكان الأصليون فى كاب ڤير — بدور اجتماعى ودينى تقليدى مهم فى هذه البلاد .

من المرضى . وفى المناقشات الجماعية (بين الأطباء النفسيين وعائلات المرضى) يجرى البحث فى المسائل المتصلة بكل حالة من الحالات ، كالتحول الذى طرأ على الأوضاع الاجتماعية والعائلية ، والمشكلات المتصلة بالحضور إلى المدرسة ، وأساليب الحياة الجديدة والقيم الجديدة . ويحرص الأطباء على أن يجمعوا المعلومات فى بيئة المريض الأصلية أى فى قريته .

والمصدر المهم الثانى هو الدراسات المتخصصة الخاصة بالأسرة الإفريقية والتغيرات التى تطرأ عليها .

وقد شمل البحث أربعة ميادين بصفة خاصة : (ا) العلاقة بين الأم والطفل أو بعبارة أدق العلاقة بين الأسرة والطفل قبل الفطام ، (ب) علاقة الطفل ببيئته منذ الفطام حتى يبلغ السن المقررة للدخول فى المدرسة أو يلتحق بها ، (حـ) المراهقة والحضور إلى المدرسة ، والمشكلات المتعلقة بدخول المدرسة والرسوب فيها ، (د) الحضور إلى المدرسة وسلطة الأم والتغيير الذى طرأ عليها ، وسوء التكيف ، وانحراف الأحداث .

أما المصدر الثالث فهو المادة المستقاة من التحليل ، ومن دواعى الأسف أن هذا المصدر لايكشف إلا عن النزر اليسير من الحقائق والمعلومات . والواقع أن التحليلات النفسية التى جرت للإفريقيين فى إفريقيا أو فى أى مكان آخر كانت قليلة . وقد كان الكتاب الذى ألفه م . س ، أ . أرتيجز نتيجة جلسات للعلاج النفسى مع الأطفال والمراهقين فى مدينة دكار .

وعلى الرغم من أن المشكلة التى نعنى بها قد أثارت كثيراً من الاهتمام ، كما تشهد بذلك المطبوعات الكثيرة التى نشرت عنها والمؤتمر الدولى الأخير بشأن الأبحاث الاجتماعية والنفسية فى البلاد النامية (مدينة عبادان ١٩٦٦ — ٦٧) ، فقد يبدو أمراً غريباً أن يجرى أى بحث فى العناصر الرئيسية لهذه المشكلة ، وهى (ا) تحول الحياة من أسلوب إلى آخر تحولا جذريا مفروضاً من الخارج وذلك إلى جانب التغيرات الاجتماعية والعائلية ، (ب) مشكلات هذا التحول ، ضروب المقاومة والفشل والحوادث ، وبعضها يثير الأسى أكثر من بعض ، وكيفية التغلب على هذا التحول ، وتخفيف وطأته ، وتوجيهه بأكثر الوسائل فاعلية وأقلها ضرراً .

ثالثا : إن كل ما نستطيع تقديمه هو أقرب إلى أن يكون إدراكا بأن البحث فى هذه المشكلة مغامرة صعبة من أن يكون فهما واضحاً لأسبابها المتشعبة المتغيرة ، فإنه يبدو من الخطر أن نكون أحكاما عامة على أساس ما يمكن أن نلاحظه بين عدد قليل من الجماعات . وحتى لو قصرنا البحث على إفريقيا السوداء فإن هناك متغيرات كثيرة جداً تؤثر فى الأنماط الاجتماعية والثقافية (البيئة

الطبيعية، الموارد الاقتصادية، المذاهب الدينية والفلسفية، والمذاهب الخاصة بنشأة الكون، والآثار الناشئة عن عهود الاستعمار ، إلخ) . ولكن فى وسعنا أن نتغلغل وراء طابع السلالات البشرية ونحدد بعض السمات والمميزات التى تشترك فيها كثير من المجتمعات فى إفريقيا السوداء بصفة خاصة :(ا) أهمية التقاليد فى تنظيمها الاجتماعى . (ب) القلة النسبية للعناصر التكنولوجية ، وألوان العبودية التى تفرضها هذه العناصر ، وللمسافة التى تفصل الفرد عن العالم وتأثيرها على تنظيم الزمان والمكان . (حـ) أنماط العناية الأمية والتربية التى تهدف إلى إدماج الفرد فى الجماعة .

وعلى أساس هذه السمات والمميزات التى يبدو أن جميع الشعوب الزنجية تشترك فيها سوف تحدث حركة التجديد العصرية تحولات بعيدة المدى، ولكنها كلها متشابهة على الرغم من تنوع السلالات البشرية .

الأساليب التقليدية للتربية الأمية :

إن أساليب التربية الأمية لايمكن فصلها عن بقية الأساليب التعليمية، كما لا يمكن – بوجه عام – فصلها عن الكيان الاجتماعى والثقافى الذى تعتبر هى جزءاً منه . فهذه الأساليب تعلم الطفل أسلوباً فى الحياة يمهد الطريق إلى مراحل النضج النفسى والاجتماعى الأخرى فى سلسلة متصلة الحلقات . ومن الأمور التى يجدر بنا ملاحظتها بعناية أن عملية النضج لاتصل إلى نهايتها لأنها تتطلع بعد البلوغ إلى الحد الذى يتصف بالكمال ، مؤسس الأسرة ، وحارس التقاليد .

أولا : إن صور المثل العليا للطفل التى توجه اتجاهات الأم والأسرة وتشكل سلوكهما تدور حول ثلاثة مفاهيم : (ا) الطفل، البالغ (ب) المبدأ الخلاق فى الطفل (حـ) الطفل«الجماعى» .

يوضع الطفل منذ ولادته على قدم المساواة مع البالغ . ويتصرف معه أعضاء الأسرة الآخرون كما يتصرفون مع فرد بالغ كامل النضج له إرادة وقدرة على اتخاذ القرارات ، وله رأيه الذى يحظى بالتقدير والقبول ممن حوله ، وإن لم يعبر صراحة عن هذا الرأى بالكلام . وهو يملك العلم والحكمة التى اقتبسها من العالم الذى جاء منه ، والذى لايزال هو قريباً منه ، ألا وهو عالم الأسلاف والأجداد . والطفل يحظى بالاحترام كما يحظى به الشيخ الكبير بل أكثر مما يحظى به المراهق بله البالغ . ومن المستحيل أن نقدر الآثار الكاملة لهذا المثل الأعلى على علاقة الطفل ، البالغ ، وعلى العلاقات بين الرجل والرجل بوجه عام ، من خلال هذه التجربة وبعدها . ولايكفى هنا أن نقول إن « الرجل الآخر » لايعامل أبداً كرجل حقيقى . ومرة أخرى يمكن هنا بصفة خاصة إخفاء العجز المبدئى الذى يميز الإنسان الطفل نتيجة عدم

نضجه عند الولادة ، ويمكن أن يكون لذلك نتائج بالنسبة لتكوين شخصية الطفل (الأنا ، وغريزة الدفاع بصفة خاصة) .

والطفل هو أداة المبدأ الخلاق [1] والتناسل،إذ يسرى إليه المبدأ الخلاق من أجداده،ومنه ينتقل إلى ذريته . إنه هو المبدأ الخلاق الذى يسرى فى أصلاب الأنساب وينتمى إليهم جميعاً ، ولذلك يجب احترامه وحمايته وإرشاده وتقويته . وكل اتصال بالطفل سواء عن طريق الألفاظ أو الإشارات أو الطقوس الدينية له أيضاً وفى المقام الأول معنى الاتصال بين الجماعة والمبدأ الخلاق الذى يُعَدُّ الطفل مظهراً ورمزاً له فى وقت معاً . والسبب فى احترام الطفل لايرجع إلى أنه إنسان ولد حرًّا — كما هو الحال فى أوربا — بل لأنه مرشح لبلوغ الكمال الروحى والدينى الذى كتب لكل فرد . وهنا نجد صورة المثل الأعلى الذى يبدأ من صورة حسية مباشرة .

وكثيراً ما يمتزج الاحترام بالخوف. وما هو مصدر المبدأ الخلاق الذى يعد الطفل أداة ورضيعاً له فى وقت واحد ؟ من الطبيعى بوجه عام أنه يأتى من أجداد الطفل. إنه المبدأ الخلاق للسلالة . ولكن مصدر هذا المبدأ يكون فى بعض الأحوال غير معروف أو مشكوكا فيه أو محيراً أو سلبيًّا . والمبدأ الخلاق للأسلاف هو أيضاً قوة الكون ، وقوة الأرواح الطيبة والخبيثة . ولما كان الطفل ينظر إليه بعين الخوف أكثر مما ينظر إليه بعين الاحترام جاز أن نقول إن الطفل قد يكون على صورة «نيت—كو— بون Nit-Ku-Bon [2] أو ساحر — ينت — كو — بون ، الطفل البديل،الذى ربما لايكون شخصا لأنه لم يُعْرف له مكان بعد،والذى ينذر بالويل والثبور أو يبشر بمستقبل ذهبى ،والذى قد يعيش أو يموت، إن الساحر النَّمنمى (آكل لحوم البشر) قد يكون — بطريق الرمز — آكل أمه، فلذلك تنبذه أمه وهى تعانى أشد حالات الألم أو عندما تعتريها نوبة من نوبات الهذيان . ومن الصور التى تثير الخوف بدرجة أقل صورة الطفل المولة الذى يمتاز بالنبوغ المبكر . إن هذا الطفل أيضاً يثير الخوف فى النفوس لأسباب كثيرة ، فهو فى وقت معاً المبدأ الخلاق المتحرر من السيطرة ، والمبدأ الخلاق المتعرض لآفة الحسد من الأشخاص والأرواح كأن القاعدة هى ألايتفوق الشخص على عامة الناس .

إن وجود فكرة التقمص فى الأسرة تؤكد انتماء الطفل إلى جماعته ، سواء تأكدت هذه الفكرة

(١) Life force هو القوة الحيوية التى يرى برجسون أنها سارية فى جميع الأجسام العضوية وأنها السبب فى تطورها .

(٢) الطفل Nit-Ku-Bon صورة من صور الأطفال المصابين بأمراض نفسية عند قبائل الولوف والليبو فى السنغال . وأما الطفل البديل فهو الطفل القبيح الذى تتركه الجنيات كما جاء فى الأساطير مكان الطفل الجميل الذى سرقته .

رسمياً وتخصصت بترشيح الطفل ليكون جداً، أو وضحت فى الحياة اليومية وضوحاً قوياً، وإن لم يكن صريحا . إن هذه الفكرة متأصلة فى أعماق « الأسرة » بطريقة رأسية وأفقية معاً . وهذا التأصل المزدوج ظاهر على كل المستويات ، فإخوة الجد وأخواته . وأبناء عمومته وخؤولته، يعتبرون أجداداً للطفل أيضاً . وعلى مستوى الأبوة المباشرة نجد أن مباشرة الوظائف الأبوية والأمية تمتد أفقياً خلال مجموعة كاملة من الآباء والأمهات من ذوى القربى والأرحام ، فلا تقتصر الأبوة على الأب البيولوجى المباشر ، بل يشترك معه فيها جميع إخوته الأشقاء ، وجميع إخوته غير الأشقاء (سواء كانوا إخوة له من أبيه أو إخوة له من أمه) . وعلى هذا النحو توجد أمهات متعددات يشملن كل الإناث القريبات من جيل الأم البيولوجية .

وعلى مستوى جيل الطفل نفسه يتجلى التكامل فى الأشخاص الذين يدخلون فى عداد إخوة الطفل ، ويشمل ذلك إخوة الطفل الأشقاء وغير الأشقاء . وأخواته الشقيقات وغير الشقيقات. كما يشمل لِداته من الأطفال الآخرين الذين هم فى مثل سنه. ويظل الطفل طوال حياته متضامنا مع لداته من أفراد الجماعة ، فيشترك معهم فى جميع الاحتفالات التى تقام فى المناسبات المختلفة . كالاحتفال الذى يقام بمناسبة الانتقال إلى مرحلة جديدة من الحياة. وهو الأمر الذى يجعله مرتبطا بالجماعة ارتباطاً عميقا وقوياً فى كل مرحلة من مراحل حياته .

أما التكامل الرأسى الذى ينشأ عند الولادة فيتجلى طوال الحياة فى ضروب التبادل القائم على أسس دقيقة فى مجال الملكية والأشخاص بين الأجيال المتعاقبة .

والتكامل بنوعيه الأفقى والرأسى يربط الطفل مرتين بجماعته من ذوى القربى والأرحام، كما يدعم انتماءه إليها، لا من حيث هو طفل لأبويه البيولوجيين، بل من حيث هو طفل لجماعته التى تتجاوز نطاق أسرته .

ويمكن «اختزال» هذه المثل العليا الثلاثة إلى بُعْدٍ واحد. هو أقرب إلى أن يكون أسلوبا للحياة من أن يكون ضربا من الثقافة ، وهو البعد الجماعى الذى يخالف على خط مستقيم بعداً آخر يمتاز به أسلوب آخر من الحياة ، وهو البعد الفردى .

ثانياً : إن صور المثل العليا التى وصفناها تتفق حتى سن السادسة أو السابعة اتفاقا وثيقاً مع سلوك الكبار نحو الطفل، كما أنها تضع الأسس الأولى لشخصية الطفل عن طريق علاقة خاصة جداً . ولهذه العلاقة طابع أولى يجب تأكيده بكل قوة . هو الطابع الجماعى الذى تتسم به منذ البداية ، خلافاً للطابع المزدوج الذى تتسم به الحضارة الغربية .

كثيراً ما قيل إن الطفل الإفريقي يرتبط فيسنواته الأولى بأمه ارتباطا وثيقاً هو أشبه بالحمل الفسيولوجي، ولكن هذه الصورة الناشئة عن ملاحظة سطحية تحتاج إلى إعادة النظر . ذلك أن الأم وإن ظلت – إلى حد معين – على اتصال وثيق بالطفل حتى سن الفطام ، فإن الأسرة كلها تشاركها فى هذا الاتصال. فنحن لانجد هنا العلاقة الثنائية المعروفة فى الغرب التى تحبس الطفل وأمه فى نطاق ديناميكي مغلق ؛ بل نجد من ناحية أن جميع أفراد الأسرة يتصلون بالطفل مثلما تتصل به أمه ، ونجد من ناحية أخرى أن هذا الاتصال الجماعى يمتاز بأنه اتصال وثيق متعدد الجوانب .

فنجد أن الرضاع – فضلا عن حمل الطفل – ليس وقفاً على الأم . وفى وسعنا أن نقول إن الطفل لاينغمس فى « حمام من اللغات » كما يقول علماء التحليل النفسى ، بل ينغمس فى كتلة من الأجسام ، فجسم الطفل منذ اللحظات الأولى نوعية وإدراكه يلتحم بالأجسام الأخرى فى جماعة[1] كبيرة جداً ، جماعة واحدة ولكنها متنوعة .

والسمة الثانية لعلاقات الطفل مع جماعته هى تعدد الاتصالات الجسمية :

١ – حمله على يد أمه أو على يد أى أنثى من أسرته . ويحمل الأطفال لمدة تتراوح بين ثمانية عشر شهراً ، وسنتين أو يزيد . وهذا يكفل اتصال البشرة بالبشرة اتصالا يكاد يكون دائما على منطقة كبيرة من البدن ، ويشجع وينمى الاتصال الوثيق بفعل التنبيهات الخارجية والباطنية .

٢ – اتصال البشرة المستمر والاتصال الجسمى المستمر مع جميع أعضاء الجماعة الآخرين . وإن بعض العبارات مثل قولهم : « راقد فى حجر شخص كبير » ، و « غارق فى جسم أمه » ، ومستلق على أمه أو أى طفل آخر أكبر منه ، . ومثل عبارة « التشابك » أو « التعانق » ، كل هذه العبارات تدل دلالة صادقة على الاتصال الجسمى ، أو بعبارة أدق التحام الفرد بالجماعة على المستوى البيولوجى الذى يمهد الطريق إلى نوع آخر من الاتصال فيما بعد يقوم فيه الجسم بدور له أهميته . وهذه الاتصالات الجسمية الشديدة المتبادلة والدائمة تجرى بين الجماعة كلها والطفل . وهى لاتستمر بعد الفطام فحسب ، بل تستمر بين الكبار . وليس لها المعنى الجنسى الذى ينسبه إليها غير المطلعين على حقائق الأمور[2]. ومن السمات الأخرى لهذه الاتصالات ما تتصف به من « حركة موسيقية » ، فهى إشارات وحركات –

---

(١) إن جماعة الأسرة تضم أحياناً عدة عشرات من الناس من جميع الأعمار ، وإن عدد الأطفال الذين هم من سن واحدة قد يكون كبيراً جداً . وجدير بالذكر أن الأسرة هى وحدة حقيقية لاتزال خارج نطاق الجماعات الكبيرة فى القرية أو العشيرة .

(٢) يعزو بعضهم الجنسية المثلية المنعزلة عند الإفريقيين إلى هذه الاستجابة السريعة للاتصال الجسمى بين الكبار ، وإلى نتائج التحليلات التى كشفت عنها اختبارات روشاش .

مهما يكن معناها إذا كان لها معنى (كأن تدل على التهدئة أو الإرشاد أو النهى عن فعل شئ ، إلخ) ـ لاتتسم إطلاقا بالسرعة أو العنف أو الإكراه ، بل تتم دائما برفق وهدوء ، وبدون ضجر أو معارضة.

والسمة الثالثة لعلاقة الطفل بجماعته هى تلبية كل مطالبه ، وعدم تخييب أمله ، فكل ما يطلبه يُعْطَاه فوراً ، وبوفرة ، منذ البداية وفى جميع الأوقات. ومن ذلك أن ثدى أمه رهن أمره على الدوام ، لابمعنى أنه يرضع منه كلما شاء ، بل بمعنى أنه يستطيع أن يتناوله فى كل وقت ليرضع منه ، أو ليلعب به ، أو يلتقمه فى فمه ، أو يمسكه بيديه . ومنه أيضاً تلبية مطالبه الرئيسية بما يزيد على الحاجة ، وهى المطالب المعترف بأنها من خصائص النوع الإنسانى (الرضاعة ، الاتصال ، الاحتضان) . ونتيجة ذلك كله أن ينشأ الشبق أو الحب الجنسى بدون عائق وبدون إكراه . والغالب أن يضفى طابعاً خاصاً على التكوين الأولى للشخصية [1]. وتفطن الأم من فورها لكل ما يحتاج إليه الطفل ، ومن شأن هذه اللغة الغنية غير اللفظية ، وهذا التفاهم الكبير عن طريق الجسد ، أن يسمحا بقيام « حوار » متصل ، والاستجابة لأبسط مطلب من مطالب الطفل .

وبعد أن يقضى الطفل هذه الحياة الفمية المطلقة من القيود ، فى جو تلبى فيه على الفور كل رغباته وشهواته ، ينتقل إلى الفترة التالية من حياته ، فيستمتع فيها أيضاً بإشباع شهواته ورغباته بحيث لاتكون هناك أى حاجة إلى الاستثمار الاستى [2] . وفى هذه الفترة يتم له التحكم فى العضلة الشرجية القابضة ، ويستكمل المهارات الأولى دون مقاومة أو صراع ، ويسمح له التكيف بقدر كبير من الحرية ، فيقبل منه كل ما يفرط منه من بوادر العدوان ، ولاتعد هذه البوادر تحديا لأمه . وتكون السلطة فى هذه الفترة موزعة على الجماعة المحيطة بالطفل ، ولكنها سلطة لاتهدف إلى القسر والإرغام ، وإنما تهدف إلى تقويم السلوك دون صدام مباشر ، كما تهدف إلى إزالة أسباب التوتر .

لم نستطع إيضاح الموقف الأوديبى إيضاحاً تاماً ، لأنه موقف يستعصى على التحليل ، إلا إذا لجأنا إلى طريقة فرويد . وحسبنا أن نشير هنا إلى أن لعب الطفل بثدى أمه أو لمسه لأعضائه التناسلية وعبثه بها ليس أمراً محظوراً أو معاقباً عليه فى هذه الفترة .

وفى وسع المرء أن يلاحظ وجود الصراع الأوديبى كما يتضح من العيادات النفسية ، ولكن وسائل علاج هذا الصراع ربما لاتتفق مع الوسائل المتبعة فى الغرب ، فهناك عدة اعتبارات تجعل هذا الصراع

(١) عبارة « الشخصية » « الفمية » تطلق كثيراً على الإفريقيين عموماً ، ويذهب كل من : بارين ، وم . مور حنثلر ، إلى هذه الفكرة فى تحليل شخصية الدوجون (اسم سلالة فى مالى) .

(٢) Anal investment

يسير في اتجاه خاص ،منها تعدد صور الآباء والأمهات ووحدة الجماعة أفقياً ورأسياً ،وصعوبة تحدى الأب الذى تتركز فى يده سلطة القانون والنظام . وقد جاء فى كتاب نشره حديثا كل من : م.س. أرتيج ، و ا . أرتيج : أن الصراع الأوديبي يتحول إلى الإخوة لأن الصراع بين الأجيال المتعاقبة مستحيل .

وعلى العموم يمكن القول إن الطفل الإفريقى يحيا حياة خالية من وسائل القهر والإرغام وضروب الصراع الخطيرة حتى يبلغ السادسة أو السابعة من عمره . وهى السن التى يبدأ فيها التعليم الصحيح ، وفيها يستطيع الطفل أن يفهم . ويمكن فيها معاقبته ومطالبته بطاعة الأوامر ، والمحافظة على قوانين الجماعة. وهذه فى الحقيقة أول مرة يواجه فيها الطفل فعلا بالنواحي والتهديدات . ولكن ذلك يحدث فى ظروف ملائمة . منها أن الأسس الأولى للشخصية قدتم إرساء دعائمها . وأن تخيلات الطفل فى هذه الفترة تهيئ له وسائل الدفاع . وأن الأخوة العميقة التى تربطه بأقرانه ولداته تجلب له شيئاً من التعويض .

وهذا التكوين الأولى للشخصية عن طريق تجارب الطفل المباشرة فى بيئته يرفع من شأن العلاقة الجماعية ، ويغض من قدر العلاقة الفردية التى تتسم بها الحضارة الغربية . فهذه العلاقة الجماعية تضع الأساس للأطوار التالية للنمو النفسى والاجتماعى وفقا « للطابع الاجتماعى » الذى تتسم به الحضارة الإفريقية التقليدية .

ثالثاً : بدخول الطفل فى طبقة لداته . وبداية التعليم التقليدى . تبدأ الإجراءات والطقوس الخاصة بالاندماج فى الجماعة .

والاندماج الكافى فى الجماعة هو الأمر الذى يهدف إليه الناس دائما باعتباره ضرورة أساسية للجماعة والفرد على السواء تكفل للفرد الاتزان والارتياح . وتعزز أواصر الألفة والتماسك بين الجماعة . وتمدها بأسباب القوة والحياة . وتعتبر الجماعة كل من يخرج عليها أى لايؤدى ما يطلب منه شخصا يهددها. بل كثيراً ما تشعر بأنه خطر عليها. ذلك بأن كل من يخرج على الجماعة يهدد كيانها ويضعف قوتها . ولكن ذلك ليس معناه أن الجماعة تنبذ هؤلاء الخارجين . بل تسعى جاهدة لردهم إلى حظيرتها وتقويم المعوج من أمرهم . ومن الصعب أن نقدم تحليلا لطرق الاندماج فى الجماعة . ولكن فى وسعنا أن نحدد الظروف والاتجاهات والسلوك والنظم المؤدية إلى الوحدة الرأسية والأفقية .

أول هذه الظروف — وهو أمر يبدو سخيفا فى نظرنا نحن أهل الغرب — هو السهولة غير العادية التى يتم بها اندماج الفرد فى الجماعة . وإذا جاز لنا استعمال الاصطلاحات المتبعة فى وسائل الاتصال أمكن لنا أن نقول إن هناك عدة قنوات مفتوحة دائما لتلقى الرسائل الصادرة من الفرد أو الجماعة .

أو الأجداد على السواء . ويمكننا فى هذا المقام أن نشير إلى أن « تعدد القنوات» يمت ببعض الصلات إلى علاقة الفرد الأساسية بغيره وبالعالم، وهى العلاقة التى تعمل العلاقة الجماعية على إعداد الفرد لها.

وتعتبر صورة المثل الأعلى للأمهات والآباء من عوامل الوحدة فى الجماعة ، لأن الجماعة تقر هذه المثل العليا ، « فالأم الفاضلة » عندهم هى الأم التى تنجب طائفة من الأولاد، وهى الأم الطيبة على كل حال ، التى تتبع التقاليد، وتعلم أطفالها هذه التقاليد،وتتبع نصيحة من هو أكبر منها سناً وبخاصة أمها ، لأنها هى الجديرة باحترام المجتمع والجزاء الحسن من المجتمع . وهى بدورها سوف تبلغ مكانةأمها عندما تصل إلى سن الشيخوخة كصورة مثالية للأم التى تجاوزت سن الحمل والتى تنتمى للجميع وتعطى الجميع . ومنزلة الأب عند ابنه هى المنزلة التى يضفيها غيره عليه أى الجماعة . إن قولهم للطفل « كن مثل أبيك » يهدف إلى أن يبلغ الولد مبلغ أبيه من الكمال الاجتماعى . و « الأب الفاضل» فى نظرهم هو أيضاً الأب الذى يعاقب ابنه عقابا مناسبا حتى يصل الولد إلى ذلك الكمال .

هذا وتستمر النظم المتبعة فى إدماج الفرد فى الجماعة وتعزيز أواصر الوحدة فيها طول الحياة وهى :

١ ــ الاحتفالات التى تقام بمناسبة انتقال الطفل من طور إلى طور . وهذا من شأنه أن يؤكد فى نظر الجميع الوضع الجديد الذى وصل إليه الطفل فى حياته : كطفل أو مراهق أو بالغ وغير ذلك من مراحل النمو، حتى يبلغ سن الشيخوخة التى تكسبه العلم والحكمة وتمهد له السبيل للوصول إلى مركز الجد الذى بلغ ذروة الكمال .

٢ ــ احتفال الختان : وهذا يضفى على الطفل صفة الرجولة .

٣ ــ المدارس الأولية ، وهذه تهتم بالمناسبات الانتقالية الكبرى ، وتعزز الصلة بين تاريخ الفرد والجماعة عن طريق الطقوس المقرونة بالغناء والرقص التى تقام فى الأماكن المقدسة عند القوم .

٤ ــ طبقات اللدات أو جماعات اللدات : وهذه تربط الفرد بأقرانه الذين هم من سن واحدة منذ عهد الطفولة إلى آخر حياتهم ، وهذه تؤكد الضرورة والحاجة الشخصية إلى « المعية »

٥ ــ مجلس شورى العائلة ــ وبصورة أعم مجلس الآخرين ــ ويتألف بالنسبة للصغير من : الحكم، والكفيل ، والولى . وهذا النظام يربط الجماعة بطريقة رأسية ، كما يربط الأجيال عن طريق الاندماج فى الجماعة أكثر مما تربطها المجالس المعروفة فى الغرب . إن المشورة التى تقدم ويتلقاها الناس بالقبول

تعتبر قوة إيجابية تعبئ قوة من يتلقاها . إنها أمر لاغنى عنه، لأن مفعولها لاينبع من محتواها ، وإنما ينبع من كونها أداة للاتصال ، وأداة للتفاهم الذى يعزز أواصر الوحدة، وأداة للتعاطف والتراحم بين الناس .

وهناك وسائل جماعية أخرى تساعد على تعزيز أواصر الوحدة فى الجماعة ، كما تساعد على إزالة أسباب التوتر ، بحيث يتسنى دائما للفرد أن يندمج فى بيئته كلها . وأدل هذه الوسائل الجماعية الوسائل التى تؤكد من جديد عضوية الفرد فى الجماعة (المعية أو شعور الفرد بالسرور لوجوده مع الجماعة) ، كما تؤكد الولاء للأسلاف . وبعض هذه الوسائل لها وظائف محددة ، كالأعياد التقليدية التى تقام احتفالا بالحوادث الموسمية المتكررة التى تنظم حياة الجماعة، والمآدب ذات الطقوس الخاصة التى تقام بمناسبة الاحتفالات التعليمية التى تتاح فيها الفرصة للفرد للتعبير عما يكابده من ألوان الصراع ، وتخفيف ما يشعر به من التوتر بطرق مسموح بها تحت إشراف الجماعة .

والوسيلة الثانية هى القرية بوحدتها وأماكنها المختلفة وحياتها الجماعية ، فى حالة الهجرة يحتفظ أهل القرية الواحدة برابطة الأصل المشترك ، ويقيمون من تلقاء أنفسهم ولائم للوافدين الجدد ، ثم إن العودة بعد زمن طويل تؤكد من جديد انتماء الفرد للجماعة ، فالرجل يتزوج من خارج القرية يترك زوجته وأولاده ليعود إلى وطنه وأسلافه عند تقاعده .

والوسيلة الثالثة هى المجتمع الإنسانى بأسره الذى يساعد وفاؤه لتقاليده على دعم وحدته، كما يكفل له أسباب الاستمرار والاستقرار .

وأخيراً تأتى الأديان التقليدية التى تسرى ألوان ثقافتها فى الحياة العادية سريان الماء فى العود ، كما تأتى النظم الفلسفية والاعتقادات الخاصة بنشأة الكون التى تمت بصلة وثيقة إلى شؤون الحياة اليومية .

إن أساليب التربية الأمية والنظم التعلمية والاجتماعية والشعائر الدينية تعمل جميعا على تكوين أفراد يعيشون فى انسجام مع المجتمع يمتاز بالوفاء للتقاليد وعدم التنقل الاجتماعى ، ويتمسك بروح التضامن والتعاطف بين جميع أفراده . إن الأمر لايقف عند حد التوافق مع المجتمع ، بل يتجاوز ذلك إلى الالتحام بالجماعة . إن المهم هو أن ينعم الفرد بالمعية مع غيره ، وأن يكون على وئام مع غيره، وأن يحافظ على المركز والدور الثابت الذى رسم له منذ ولادته ، والذى لم يطرأ عليه تغيير من قديم الأزل .

إن الفرد قلما يشعر بأنه فى معزل عن المجتمع . إنه يقضى حياته كأنه حلقة فى نظام جماعته ،

وفى سلسلة النسب التى تربطه بأسلافه . إن التحام الفرد بجماعته وأسلافه على هذا النحو يخالف الفردية المعروفة فى المجتمعات الموجهة من الداخل كالمجتمعات الغربية .

إن الأسلوب الجماعى للحياة الذى يقوم على هذا النحو البيولوجى يفسر لنا بعض جوانب الخلق الاجتماعى ، وبخاصة عدم الميل إلى العدوان ، أو على الأقل عدم ظهور هذا الميل فى سلوك الأفراد داخل الجماعة (١) .

التغيرات الاجتماعية السريعة والنماذج الاجتماعية

إن تكوين الشخصية الذى لاتتولاه الأم بقدرما تتولاه الأسرة الموسعة (الأداة المشتركة النهائية للتجمع الداخلى ، ومكان هذا التجمع) يرتبط ارتباطا وثيقاً — فى نظر المؤلف — بالأنماط الجماعية التى توجد فى الفئات الاجتماعية وفى نظم هذه الفئات . ويتم تكوين الشخصية بطريقين مستمدين من التربية : رأسى ، وأفقى ، يكفلان الوحدة والاستمرار : هما : انتماء الفرد إلى غيره ، وانتماؤه إلى أسرته .

إن الظواهر المتصلة بالتنمية — سكنى المدن ، التصنيع ، الثقافة ، الالتحاق بالمدارس — سوف تجلب أشد الأضرار على الأنماط الجماعية ، والأوضاع العائلية ، والتكوين الداخلى للفرد . سوف يتفرق شمل الجماعة ، وتتمزق عرى الوحدة التعليمية المستمرة . وهذان اللفظان : التفرق والتمزق : هما أصدق لفظين يعبران عن العمليات المؤدية إلى الفردية التى ستجلب على الناس آلاما شديدة عن طريق ضروب الصراع الجديدة .

وليس الأمر مقصوراً على « التنمية » التى تقدم من أجلها المساعدة الفنية للدول « المتخلفة » ، بل إنه تغيير جذرى ، وثورة عاتية ، عجيبة ، لامناص منها . ولو أن هذا التغيير كان نتيجة لتطور ثقافى واجتماعى مصدره حركة داخلية اختيارية غير موصى بها من الخارج لما كانت له عواقب خطيرة ، لأن الاضطراب العارض الذى ينشأ عن مثل هذا التغيير يرجع إلى محاولة المجتمع التكيف مع الظروف الجديدة التى نشأت عن التطور التلقائى للمجتمع .

ولكن الذى يحدث الآن — على كل المستويات — هو غزو حقيقى لأساليب الحياة الأساسية .

فهناك قيم دينية فلسفية جديدة تحل محل القيم التقليدية التى جعلت للحياة معنى .

---

(١) يعبر عن الصراع عادة بأن له علاقة بكائنات غريبة عن الجماعة ، فى ألوان الاضطهاد التى كشفت عنها الأمراض النفسية يأتى التهديد دائماً من الخارج ، إذ يأتى فى الغالب من الكائنات غير البشرية (أرواح ذات صلة بالجماعة أو غريبة عنها ، تقترن بالعبادات أو الأرواح التقليدية التى تجلبها معها الديانات الوافدة من الخارج)

وهناك التكنولوجيا التي تدخل في البلاد على نطاق واسع ، وتحدث تغييراً عميقاً في علاقات الأشخاص بعضهم ببعض ، تلك العلاقات التي ظلت حتى الآن تنعم بدفء الأساطير . « إن الرجل الذى توجهه الأساطير لايعرف الفصل بين الحقائق المجردة من الروح وبين مجموعة القيم المنعزلة في العالم فوق الحسى [١]. إن هذا الرجل الذى لايزال يعمل على تدعيم وحدة المجتمع وتكامله هو الرجل الكامل . إنه ليس بحاجة إلى أن يظهر اعتداده وثقته بنفسه لكي يؤكد وجوده ، ولا هو بحاجة إلى أن يكافح حتى يحمل الناس على الاعتراف به . إن التكنولوجيا لم تستطع حتى الآن أن تغير من طبيعة العالم الذى يعيش فيه ، وهو لايحلم بأن يكون سيد الطبيعة ، ولامالكا لها » [٢]. لاريب أن الرجل الذى توجهه الأساطير والذى يمتزج بزملائه وبالناس هو رجل متعاون مع الجماعة ، أما الرجل الذى توجهه التكنولوجيا فهو يعيش بمعزل عن زملائه ، وعن الناس ، ويحيا بعيداً عن زملائه وعن الناس ، مكبلا بأغلال عزلته الذاتية .

وهناك المواظبة على الحضور إلى المدرسة ، وهو نظام سيصبح عن قريب إلزاميا وعاما . ومن شأن المدرسة أنها تفرض على التلاميذ سادة آخرين ، ورسالات أخرى ، وقنوات أخرى . ومن شأنها أيضاً أنها تقطع سلسلة التعليم المتصلة الحلقات ، ولاتضع شيئاً مكان القنوات الكثيرة التي يفتحها التعليم التقليدى عند الجماعة منذ عهد الطفولة ، وأنها لاتشبع الرغبات التي يشعر بها الناس .

وهناك سكنى المدن التي تمزج الناس بعضهم ببعض وتمحو العلاقات الشخصية بينهم في بوتقة من السلالات والأجناس البشرية ، فلا يعود الإنسان يعرف سلالته ولا أقاربه ، ولا إخوانه من أهل القرية .

وهذه العمليات لاتقبل التغيير ولا الإلغاء في أى مرحلة من مراحل تطورها ، بل تزداد سرعتها بازدياد عدد الأهالى الذين تشملهم . ومما يساعد على سرعة انتشارها تأثير وسائل الاتصال الجماهيرية ، وسهولة الاتصال والسفر . ولذلك فلن يسلم أى مكان حتى القرى الصغيرة من هذه الثورة العنيفة التي تهز إفريقيا .

وفى وسعك أن تغمض عينيك ، وتنسى الماضى وتتطلع إلى المستقبل ، وتحبذ مزيداً من سرعة التطور في إفريقيا حتى « تلحق بعالم الغرب » ، ثم تتغاضى عن الثمن الذى تدفعه إفريقيا لهذا كله . ولعلك تستشهد بأمثلة أخرى من التغيير السريع الذى لم يحدث هزة عنيفة كما حدث في بعض البلاد الآسيوية ، ولكن لايعزبن عن بالك أن المشكلة في إفريقيا لاتماثل مشكلة غيرها ، ذلك أن التغيير الذى طرأ على غير إفريقيا لايمس تكوين شخصية الفرد .

---

(١) Suprasensuous أى فوق الحسى أو ماوراء الطبيعة .

(٢) انظر كتاب « الأساطير والميتافيزيقا » Mythe et Métaphysique Paris, Flammarion, 1953.

إن آثار الغزو الثقافى والتكنولوجى ظاهرة على كل المستويات . إنها تمزق شمل المجتمع ، وتبذر بذور الاضطراب والصراع بين أعضاء الأسر ، وتسبب الاضطراب فى تكوين شخصية الأفراد . إن المجتمع العالمى قد فقد مظاهر التجانس والوحدة ، وازداد انقساما وتمزقا، « وهو يسعى إلى جمع ما تبقى من الفضلات ، من هنا وهناك ، لينقذ ما يمكن إنقاذه ».

إن الأساليب العصرية قد سطت على الأساليب الثقافية والاجتماعية التى تعتبر حتى الآن أساليب تقليدية ، فمسختها ، وشوهتها ، وأضعفت من قوتها وشدتها حتى أصبحت عديمة الأثر . ثم إن الأساليب الجديدة التى جاءت من هنا وهناك ، وظهرت على جميع مستويات النظام الاجتماعى ، تفتقر إلى الأهمية والوحدة اللتين كانت الأساليب القديمة تستمدهما من المصادر الأصلية . إن أحداً لم يعد الآن يتحدث عن رسالة الجماعة أو يتلقاها ، اللهم إلا فى صورة مقتضبة مشوهة .

وقد تغيرت القرية وفقدت قيمتها باعتبارها نموذجاً للوحدة الثقافية والاقتصادية، كما فقدت روحها ووظيفتها فى استمرار عملية التربية والتعليم، وذلك بتأثر النهضة الريفية، وحركة محو الأمية، والأخبار الإذاعية . ولقد كانت القرى قديما مركزاً لوحدة الأسلاف والجماعة والأسرة والأفراد ، أما الآن فإن شمل الجماعة قد تفرق ، والآباء لم يعودوا ينتمون إلى أسلافهم على نحو ما كانوا يعرفونه ، بل أصبحوا يشكون فى القيم التقليدية . ويتساءلون عن : حكمتها، ودورها، ومركزها . إنهم لم يعودوا يعرفون التقاليد التى ينقلونها لمن بعدهم . والخلاصة أن هناك مظهرين من الانقسام فى القرية : انقسام بين الأسرة والتقاليد ،وانقسام بين الأطفال والأسرة .

وتتصدى المدرسة لتؤدى الرسالة التى كانت تؤديها القرية ، وتؤكد ما يقوله رجال التربية من أنها ستقدم « علما جديداً ». إن فلسفتها ومنتوياتها صريحة واضحة . إنها تهدف إلى تغيير البيئة الاجتماعية . إنها تريد أن تحل نظاما جديداً محل النظام القديم . ولكن الرسالة التى تؤديها المدرسة لايدركها الآباء . إن هذا التوجيه الجديد يهدم الاتصال بين الأجيال ويوسع الفجوة بينها . وقد يكون للحرج الذى يشعر به الآباء والأطفال الكبار من جراء ذلك آثار خطيرة على العلاقات التى تكون أسس حياة الطفل فى الأسرة .

وفى الوقت نفسه أخذت النظم التى تعمل على وحدة الجماعة تفقد قوتها ، وتصبح فى عداد النظم البالية التى مضى عهدها وانقضى . ولم يعد أحد يأبه لمجالس شورى العائلة ، وأخذت الشورى بوجه عام تفقد قوتها، بقدر ما أخذ كل شخص ينظر إلى نفسه كفرد لايعنيه إلا أمر نفسه ، ويعد نفسه مسئولا عن مصيره ، ومنافساً لبنى جلدته . وأصبحت احتفالات الانتقال ، والمدارس الأولية ، صوراً لامعنى لها ، ولا يؤمن الناس بها كثيراً ، بل أحيانا يضيقون بها ذرعاً ، لأنها تذكرهم بحضارة أخرى يودون لو أنهم

استأصلوها من جذورها . وقد أخذ أعضاء طبقات اللدات يتفرقون بسبب تنوع مستقبل الأفراد ، والمواظبة المدرسية ، وسكنى المدن .

وفى وسع المرء أن يتبين التحول من النظم الجماعية إلى الفردية على مستوى الأسرة ، فمن المشاهد أن الأسرة الموسعة قد أخذت تتضاءل فى الحجم ، ولن تلبث أن تصبح فى حجم مثيلتها فى الغرب ، أى مقصورة على الأب والأم والأطفال .

ولم تعد كثرة الزوجات عاملا يساعد على ازدياد عدد الأسرة ، فكثيراً ما يتفرق شمل الزوجات الكثيرات وأطفالهن ، فلا يقمن فى دار واحدة . ولم تعد فكرة تعدد الآباء والأمهات للطفل تتفق مع حقائق الموقف ، فأخذت الروابط الجماعية المتعددة الأشخاص التى تميز مكانة الطفل فى الأسرة التقليدية تتوارى لتفسح المجال للعلاقات المحدودة ذات الجانب الواحد أو الثنائى . وأدى تناقص حجم الأسرة فجأة إلى إصابة عدد من أفراد الأسرة بالأمراض العقلية ، والفصام (انقسام الشخصية) .

وأصبح الأب البيولوجى والأم البيولوجية هما المالكين لطفلهما ، يتصرفان فيه كما يتصرفان فى متاعهما ، وأصبحت للطفل آمال مختلفة ، وقيم مختلفة .

وتقطعت الصلات الدائمة بين الناس ، وانفرط عقد الأنماط الجماعية ، كما تصدعت أركان الفردية دون أن تحل محلها أنماط مقبولة من الجميع . وهذا كله هو عناصر « مياه التجديد » التى انغمس فيها الفرد .

وأصبح مصير الفرد فى يده ، فلم يعد يطمع فى أن تساعده الجماعة أو ترعاه ، بل أصبح يكافح من أجل الحياة ، ويخوض غمار المنافسة العنيفة مع غيره ، وتحطمت قواعد المعاملة على أساس الأخذ والعطاء ، وأصبح كل ينادى : « نفسى قبل غيرى » ، وانفصمت عرى الصلات بين الناس . ومعروف أن الانفصال والعزلة من لوازم « إدراك الفرد لشؤون نفسه » ومن لوازم المسئولية الفردية . وقد ابتكرت نظم فردية وجماعية لتعويض الفرد ، هدفها ملء الفراغ الناشئ عن ضعف العلاقات بين الناس ، ويتلخص هذا التعويض فى شعور الفرد بلذة النجاح والمهارة ، ولذة الامتلاك والادخار ، كأن العمل والملكية يعوضانه عن الحياة والوجود .

وتقوم التغييرات الاجتماعية السريعة بما تحدثه من تحول عميق فى العلاقات الإنسانية بدور فى تكوين الشخصية ، أو — على الأقل — فى ذلك القطاع من الشخصية الذى يطلق عليه « الخلق الاجتماعى » . وهو دور يتسم بالطفرة لا بالتدرج ، وقد واجهت هذه العملية بعض العوائق كما واجهت بعض أسباب الفشل .

وبيان ذلك أن الفرد يبحث لنفسه عن شخصية جديدة ، شأنه فى هذا شأن الأسرة والجماعة ، ولكنه وقد فقد مكانته القديمة فى المجتمع يضيق ذرعاً بهذه الحالة ، ويزيده ضيقاً أن التقاليد القديمة كانت تقضى بأن يتبوأ الفرد مكانه الصحيح فى مكان إنسانى خاص ، وفى بيئة اجتماعية . ويترتب على

هذا الضيق النفسى الذى يشعر به الفرد حدوث عواصف ذهنية ، وهذه أكثر العبارات شيوعاً للدلالة على الاضطرابات العقلية فى إفريقيا التى تجد عادة فى الوسائل العلاجية التقليدية ما يهدئها سريعاً ، على أن هذه الوسائل لم تعد ناجعة كما كانت من قبل ، لأن الرموز والقيم التقليدية قد فقدت نفوذها وتأثيرها ، ولذلك لاينتهى العلاج بعودة المريض إلى المجتمع ، وبذلك يصبح الخبال العقلى مزمنا .

أما العلاقة بين الأم والطفل فيسودها الاضطراب ، بسبب ما تشعر به الأم من دواعى القلق . ومن هذه الدواعى أنها أصبحت حائرة بين التقاليد والتجديد . إذ لم تعد تستطيع الحصول على أى عون « عائلى ». إن لبن الرضاعة الصناعى يوزع « بالبطاقة » ، والاتصالات الجسمية بينها وبين الطفل قليلة ، والطفل يفطم قبل موعد الفطام ، ولابد من القيام بأعمال مقررة منذ السنين الأولى . ولذلك يتجلى الشعور بالإثم والوسواس فى السلوك اليومى وفى الأمراض النفسية . إن آفة التفرق والتمزق التى اعترت الأنماط الجماعية ، والعزلة التى يعيش فيها الأشخاص ، توهنان من عرى الأخوة والقربى ، وتفتحان الطريق لمرض الفصام الذى تدل الحوادث على أنه يزداد كلما نقص حجم الأسرة ، وكلما نبذ الناس القيم التقليدية .

ثم إن الناس لايتعلمون بسهولة طريقة المنافسة ، ولذلك تؤدى الأخطار المتصلة بتفوق الفرد على غيره (وعلى الماضى) إلى الشعور بخيبة الأمل ، والكبت النفسى والجنسى .

وإن التغيير الكبير الذى طرأ على علاقات الأفراد بعضهم ببعض ليتجلى بوضوح فى تغير مسلك الناس إزاء المصابين بالأمراض النفسية ، فالشخص « الممسوس » يعاملونه على أنه « مخبول » العقل ، يخشى خطره ، ولايرجى خيره ، على النحو المعروف فى المجتمعات الغربية .

أما صور الدفاع أو التعويض فيمكن ملاحظتها فى أنواع معينة من السلوك :

ا ـ الدعوة إلى ضم الصفوف ، وإلى العودة للتقاليد . وهذه الدعوة تؤدى إلى إنشاء نوادى الشباب ، والجماعات المجاورة فى المدن ، وتأليف عدد من « الجمعيات » المختلفة التى ليست لها أهداف واضحة ، ولكنها تؤكد الحاجة إلى « الاجتماع » . ومن أجل هذا الغرض تؤدى هذه الدعوة إلى تكوين عصابات المجرمين ، ومدمنى المخدرات.

ب ـ اللجوء إلى العادات التقليدية ، مثل : الكهانة ، والعرافة ، والسحر ، والتوسل بالأولياء ، لحل المشكلات الفردية أو الخلافات العائلية .

جـ ـ انتشار العبادات الملفقة من ديانات مختلفة ، وكثرة من يدعى النبوة أو أنه المهدى المنتظر ، وكل ذلك دليل على المرحلة الصعبة التى تجتازها المجتمعات الإفريقية . ولكن أحداً لم يأت بعلاج يمكن أن يخفف من آثارها ، ويجعل منها تجربة تؤدى إلى وحدة الجماعة .

هل من الممكن تقديم هذا العلاج ، كأن نسدى النصيحة مثلا ؟ إن الذين ينتمون إلى حضارات أخرى لايستطيعون أن يسدوا النصيحة لإفريقيا فى سعيها وراء حل مبتكر موفق يصون القيم التى تقدمها للعالم،



إن الرسالة التى تؤديها وسائل الاتصال الجماهيرية لها ثلاث طيات :

الطية الوسطى : بها العمل الفنى المبتكر الذى يحوى لب الرسالة .

الطية اليسرى : بها الوسيلة التى تستخدم لتوصيل هذه الرسالة ونشرها على الجماهير .

الطية اليمنى : يقف بها من يتلقى هذه الرسالة .

والرأى الأخير ، على الأقل مؤقتاً ، فى هذا الإجراء الطويل المحفوف بالمخاطر ، يتوقف من الناحية النقدية على رد فعل الجمهور ، وهو رد الفعل الذى قد يحيي هذه الرسالة ويبعث فيها الروح ، أو يضعها جانباً ، أو يقضى عليها تماماً . هذا الشعور النقدى الحيوى هو فى الحقيقة العنصر الأساسى فى نوع جديد خاص من أنواع علوم الاجتماع ، علم دراسة وسائل الاتصال الجماهيرية : الصحافة ، والأفلام ، والإذاعة التلفزيون ، وهوالعلم الذى بدونه ، بدون دراسة أثر كل هذه الوسائل على الجماهير ، يمكن أن يقال إننا لم نأت بجديد ، أو لم ندخل شيئاً ذا مغزى على حياة الناس ، بدون هذه الدراسة تضيع الرسالة ، مهما كانت قيمتها ، وتصبح وسيلة الاتصال عديمة الفائدة مهما عظمت قوتها .

والواقع أن معرفتنا بهذا الجمهور ، الذى تصل إليه الرسالة عن طريق الوسيلة المعنية التى أصبحت

الكاتب : د. روجر كلوس . المدير العام السابق للبرامج الفرنسية بالإذاعة البلجيكية ، وهو الآن أستاذ في كلية الفلسفة والآداب في جامعة ليبر ، بروكسل ، ومدير مركز دراسة وسائل الإعلام الجماعية بها ، وعضو في عديد من مجالس اتحادات قومية ودولية . وله عديد من المؤلفات في مجال وسائل الاتصالات الجماهيرية .

المترجمة : الأستاذة تماضر توفيق . خريجة كلية الآداب ١٩٤٢ . اشتغلت في الإذاعة ، وكانت من منشئي التلفزيون العربي ، أشرفت فيه على البرامج الثقافية ، وأنشأت البرامج التعليمية . لها مترجمات من أهمها كتاب عن ريتشارد رايت وكتاب تحت الطبع عن مارتن لوثر كنج . وهي الآن تشغل منصب المدير العام للمتابعة بوزارة الإعلام .

عنصراً مهمًا من ظاهرة الاتصال الجماهيري ، ما زالت ضئيلة جدا كما يقول بول . أ . لازار سفيلد ، وهو حجة في أحد هذه الميادين . بل إن تقدمنا في سبيل هذه المعرفة لا يزال غير ملموس على الإطلاق . ويذهب ريتشارد نيكسون إلى أبعد من ذلك عند ما يقول إنه إذا كانت بعض الأفكار القائمة على البحث التطبيقي قد راحت خلال الأعوام القليلة الماضية أدراج الرياح ، فالسبب في ذلك يرجع إلى أن هذه الأفكار كانت بحاجة إلى أساس علمي خالص متين .

وكل هذه التأكيدات من جانب العلماء المرموقين ، بالإضافة إلى ملاحظاتي الخاصة خلال عملي الطويل مع الإذاعة والتلفزيون البلجيكي ، بل أثناء قيامي بالإشراف على مركز دراسة الأساليب الفنية في الاتصال الجماهيري ، قد أقنعتني بأن أثر وسائل الاتصال الجماهيرية هو في الحقيقة ظاهرة اجتماعية لا نعرف عنها إلا القليل النادر ، مما يقتضي إعادة تقويم المشكلة ودراستها من نقطة البداية المعترف بها عمومًا ، ثم التدرج بها شيئًا فشيئًا إلى أعلى .

وفي هذه الدراسة سأحاول أن أبحث بشكل واسع موضوعين متداخلين متصلين : النمط الأساسي للجمهور ، والتغيرات التي قد تحدثها الرسالة الجماهيرية .

النمط الأساسى للجمهور :

إن ثمة عنصراً يقف فى أول الأمر فى وجه عالم الاجتماع الذى يحاول دراسة وسائل الاتصال هذه ، فى عصرنا هذا ، كما يقول جيرود ، كان للتطور الاجتماعى والتقدم التكنولوجى أثرهما فى إيجاد ظاهرة فريدة فى نوعها ، وهى : « الجمهور المتجمع » ، أو بمعنى أدق وأوضح : الجمهور الذى يشترك على نطاق واسع فى مشاهدة حدث معين ، سواء كان هذا حدثاً فكريا أو عاطفيا أو مثيراً .

هذا الجمهور ، وهو عادة لا شكل له ، يصبح بطبيعة الموقف المتلقى الأساسى لرسالة وسائل الاتصال الجماهيرية . هذا الجمهور هو العنصر الذى يهمنا ويشغل بالنا عند ما نحاول تحليل الرسالة والوسيلة على سواء ، فهو الهدف الذى نعمل للوصول إليه ، ولم يعد الهدف فى هذه الحالة فرداً واحداً أو مجموعة معينة من الأشخاص ولا مجتمعاً متآلفاً منسق الرغبات والأذواق .

« الجمهور المتجمع » الذى يواجه عالم الاجتماع :

إن من أبرز سمات جمهور يومنا هذا الصفة التى تجعله « جمهوراً متجمعاً » : يمثل مزيجاً واسعاً غير متكامل من العناصر الثقافية الاجتماعية المنضمة بعضها إلى البعض الآخر .

ويصف زميلى عالم الاجتماع هنرى جان هذا المزيج فى مقال نشرته مجلة « الاشتراكية » البلجيكية فى عددها الصادر فى شهر مايو سنة ١٩٦٠ بقوله : « إن الطبقة الاجتماعية ، بمعنى جماعة من الناس يميزهم ويجمعهم نشاط واحد ومستوى واحد واتجاه واحد وثقافة واحدة وتماسك واحد وطريقة مشتركة للحياة ، هى التى يمكن أن نسميها فئة اجتماعية واحدة » .

« إن الذى بدأ يحل محل هذه الفئة أو تلك الطبقة الآن هو طريقة حضرية للحياة يمثلها ما نطلق عليه اليوم كلمة « الجمهور المتجمع » . إن الاتجاه السائد الآن فى معظم المجتمعات الغربية هو بروز هذا الجو الاجتماعى الذى يمارس نشاطاً ثقافيا لا يحسه معظم الناس ، ولكنه موجود فى الحقيقة ، بل يؤثر فى أغلبية هؤلاء الناس دون أن يشعروا هم بذلك » .

إننا نشهد ما يشبه تبلور جماعة من الناس يمكن تشبيهها بالجسم الغريب فى محيط المجتمع ، لأن « الجمهور المتجمع » ليس فى الواقع جمهرة من الناس ولا طبقة اجتماعية جديدة ولا قطاعاً اجتماعيا حديثاً .

هذا « الجمهور المتجمع » ، الذى يقوم العلماء بدراسته اليوم ، وتغلب على دراستهم هذه طوابع الحيرة

والتعجب ، يمكن أن نصفه ونحدده ببعض الصفات التى أمكننى استخلاصها من كتابات معينة أجملها فيما يلى :

١ ــ جماعات غريبة التكوين أخذت تتبلور وتظهر تدريجاً فى المحيط الاجتماعى .

٢ ــ نمط للحياة فى المدن يمارسه جماعات مكثفة من السكان ، قد يحاول سكان الريف فى كثير من الأحيان تقليده والسير فى طريقته ، ويتمثل هذا النمط فى الصلات الوثيقة جدا بين أفراده ، بل القرب المادى المتلامس ، والاختلاط الدائم ، وفى الوقت نفسه نجد افتقاداً تاما لصلات الجماعة ومشاعر الود ومبادئ الصداقة بين الأفراد المكونين له .

٣ ــ أساليب مركزة للاتصال تمارس ضغوطاً شديدة على الجمهور ، بطرق متعددة ومتباينة وغير مفهومة قد تصل آثارها إلى حد غزو العقول (الصوت ، الصور ، الترفيه ، الصحف ، الإذاعة ، السينما ، التلفزيون ، الدعاية ، الإضاءة ، وغيرها) .

٤ ــ ثقافة موحدة ، سطحية ، ذات أثر نفسى عميق متجانس ، نفاذة ، لا تفتر حدتها أبداً ، هائلة الضغط ، لا تسمح بالنكوص ، بل تواصل دقها على العقول دون نظر إلى نقد ، بل إنها تتعدى النقد لتؤثر عاطفيا على العقول تأثيراً بالغ الخطورة .

٥ ــ انتشار النشاطات التى يمكن اعتبارها من الدرجة الثالثة ، كنشاط « الجماعات » أو الأشخاص المستترين ، والعمل الموزع على أشخاص غير معروفين دون ما اهتمام بهذا العمل أو تركيز على مواطن القوة فيه ، مما يؤدى إلى تكوين الكثير من العقد النفسية والشذوذ الخلقى .

٦ ــ ضياع المعتقدات التقليدية وإحلال المنافع والخدمات الشخصية محلها ، والبحث عن الكفاية المهنية بشكل يضعها فى إطار روحانى بعيد عن الواقعية ، وممارسة السياسة دون تفهم ، وفضح الأمور بلا وعى ، والتحليق فى آفاق مثالية يؤدى فى كثير من الأحيان إلى التقليل من احترام الأشخاص والميل إلى احترام الأشياء .

٧ ــ مجتمعات استهلاكية تعيش فى رخاء واسع وتتيسر لها فترات طويلة للهو والعبث (مجتمعات عبث) ، مجتمعات تمسك بخناق مشاكل عديدة مثل مشاكل التعليم ، ولا تستطيع لها حلا نظراً للضغط السكانى الذى ينتج عنه تركيز التعليم فى مناطق معينة ، وهى مجتمعات يمكن أن نسميها بمجتمعات الدراسة المركزة .

الجمهور المتجمع بالنسبة لوسائل الإعلام :

إن هذا الجمهور المتجمع الذى عرضنا له بتوسع وحاولنا تحديده فى إطار متفرد من الناحيتين الاجتماعية والثقافية هو هدف وسائل الإعلام التى تبعث برسالاتها بطرق عشوائية بعيدة عن الدراسة والتمحيص ، إلى هذا المجتمع المعقد غير المفهوم . وجمهور وسائل الإعلام يوجد بين أفراد هذا المجتمع بالآلاف والملايين من الأفراد من مختلف الطبقات والأجناس والمعتقدات والأعمار والعناصر .

ووسط هذا « الجمهور المتجمع » ، المتباين ، اللاشكلى ، المتشعب ، المتحرك ، المصطنع ، الذى أوجدته حضارتنا الحالية ودفعته إلى الثروة والمال ، ستبحث وسائل الإعلام عن جمهورها هى ، الذى يقف كل فرد فيه – نتيجة لكل هذا الاضطراب وتقطع الصلات الأولية ، ونتيجة للتباين المخيف فى الأذواق والرغبات – مكوناً مع غيره من الأفراد جماعات يتألف منها فى نهاية الأمر هذا الجمهور المتجمع .

ولكن برغم تشابه البناء بين الجمهورين فإن جمهور وسائل الإعلام يحتاج إلى سمات مميزة خاصة تجعله يختلف اختلافاً عميقاً عن « الجمهور المتجمع » الذى يهتم به علماء الاجتماع ويحاولون دراسته .

وإزاء الضغط المتواتر الشديد لرسالات الصحف والأفلام والإذاعة والتلفزيون ، وهى كلها تمثل أصدق تمثيل وسائل الإعلام ، يصبح هذا المجتمع المتباين الأذواق المتعدد المشارب منظماً متسقاً ، على الأقل خلال فترات معينة وتحت ظروف معينة ، وينجم عنه طبقة اجتماعية حسنة الطوية لينة العريكة . أو بمعنى آخر يتبنى هذا التجمع الفردى القوى اليومى فى وقت معين وتحت ظرف معين أسلوباً للحياة تتشابه وسائله وأفكاره ، بل يذهب إلى أبعد من ذلك ، إذ يؤيد قضاياه وأهدافه ، ويتصرف إزاء ضغوطه وعوامل إثارته فى كتلة متجانسة واحدة ، تتحرك بقدم واحدة وخطوة واحدة ، وتصيح بصوت مشترك واحد مطالبة باحتياجات لا اختلاف فيها .

هنا نرى ظاهرة التجانس ، حتى ولو كانت مؤقتة ، بين جماعات متباينة ، لم يكن بوسعها ، دون وسائل الإعلام ، إلا أن تظل معزولة بعضها عن بعض ، وكل منها بمنأى عن طريق الآخر .

ونتيجة للنشاط المتواصل الذى تزاوله وسائل الإعلام المهمة تم بلورة هذا الجسم الوحشى الغريب ، كما أشار هنرى جان ، بشكل قوى ومؤثر ، ويصبح بناء هذه الجماهير المختلفة واحداً متكاملا . ونجد أنفسنا أمام مجتمع يلح فى طلب حاجاته ويجرى وراء تطلعاته وأهدافه ويمارس ذوقه الثقافى ورغباته السريعة ، مجتمع تكون وأصبح حقيقة مادية ملموسة . ونستدل على وجود مثل هذا المجتمع بلا مراء فى فترات التوتر والأزمات والذعر ، ولكننا نلمسه أيضاً ونحسه فى حديثنا اليومى وفى أى تبادل للأفكار

أو الآراء إذا ما طرقنا موضوعاً يمس رسالة وسائل الإعلام والسبل التى تلجأ إليها هذه الوسائل لإيصال الرسالة .

ونتيجة لكل هذا ، ومنطلقاً من عناصر أمكن تجميعها أدت إلى خلق واستمرار هذا « الجمهور المتجمع » مثل الكثافة السكانية واتساع رقعة المدن والعزلة والانفرادية والغُفلية والتشابه الاجتماعى والفراغ ، نجد أن سبل وسائل الإعلام قد خلقت تماسكاً جماهيريا متبادل الاهتمامات والمصالح وحافظت عليه ، ولم يكن بوسعها أن تخلقه وحدها دون مساعدة من هذا العناصر الأخرى .

والحقيقة أن وسائل الإعلام تربط بين أذواق الجمهور ورغباته ، على الأقل فى فترات معينة وتحت ظروف معينة . وفى مجال الثقافة والحضارة : حيث تصول هذه الوسائل وتجول ، فإنها تؤثر فى تكوين رأى الجماهير غير المرئية وتضعها فى إطار معين ، وهى فى الحقيقة تجرى وراء هذه الجماهير وتحاول استغلالها ثقافياً بما تعطيها من غذاء مقيس إن لم نقل مبتذل يرضى سواد الناس . ووسائل الإعلام تؤثر وتثير ، ثم تسكن . والحق يقال إن كل هذا يحدث دون ما تخطيط سابق ، ولكن بطريقة التسلل البطىء المتواتر الذى يؤدى فى كثير من الأحيان إلى ضياع الرسالة وإلى فوضى لا يمكن وصفها .

وثمة خاصية أساسية يتميز بها جمهور وسائل الاتصال وتراها أعين المراقب غير المتمرس ، وهى أنه جمهور دائم التغير ، وأكبر دليل على هذه الخاصية هو مدى كثافة اشتراك الفرد فى مشاهدة البرامج مع المجموع ، هذا من حيث الكيف ، أما من حيث الكم فهى تتمثل فى دوام تغير كثافة المشاهدة الفردية .

وتدأب كثافة الاشتراك الكلى على التذبذب بين المتابعة والانسحاب من جانب الأفراد المشاهدين . ويقول جورج جورفيتش إن حالات التذبذب والانسحاب هذه يمكن أن تتمخض عن أفكار ثلاثة : الجمهور ، المجتمع ، المعاشرة .

وهذه الأفكار الثلاثة لا تعنى مجموعات مادية من الناس ، بل تمثل درجات من الاشتراك الذهنى داخل إطار المجموع الكلى (الجمهور بمعناه الواسع موضوع هذه الدراسة) يمكن أن تكون بدايتها عند مستوى الفرد ، ثم تتسع لتضم الجماعة ، وتصل هذه الجماعة إلى ذروتها عند ما تتعاشر .

ووسائل الاتصال من أسباب هذا التعاشر المتأرجح إلى حد ما ، تبعاً لطبيعة الرسالة التى تبعث بها الوسيلة ، وتبعاً لمدى ما تحويه هذه الرسالة من عناصر الجذب والتشويق . ومن أصعب الأمور أن نحاول تفهم مدى تأثير وسائل الاتصال على الجماهير ما لم نأخذ فى الاعتبار حقيقة مزج عناصر من الجمهور متباينة الذوق والمشرب بطبيعتها ، وهذه الحقيقة تتأرجح قوتها دائماً بين الاتصال البسيط والاشتراك النابع من الصدفة من ناحية ، وبين الاشتراك الفعلى والتداخل التام من ناحية أخرى .

وعند ما ينغمس قارئ الصحيفة أو المستمع للراديو أو المشاهد للتلفزيون فى الحدث انغماساً يصل

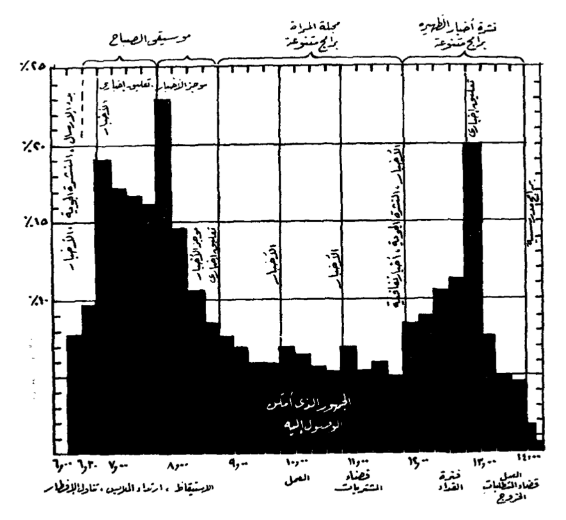
إلى حد التعايش – بمعنى أن يعيش الحدث المهم الذى يوقظ حواسه ويشحذها ، كمقتل رئيس دولة مثلا ، أو تتويج ملكة ، أو يكون هذا الحدث حدثًا رياضيًا مهما – فإن هذا الانغماس يشبه سريان التيار الكهربائى من فرد إلى آخر داخل نطاق المجموع ، وتنشأ عندئذ روح مشتركة تأخذ شكلا معينًا ، وتسرى نبضة واحدة بين الجمهور تحركه وتثيره ، ويصبح هذا الجمهور المؤلف من غرباء يعيشون بمعزل بعضهم عن البعض تفصلهم المسافات : كلا واحداً ، يتم الاتصال بينهم برغم العوائق المادية والمسافات الشاسعة .

وتبدأ المعاشرة فى الازدهار والإثمار ، وتدق القلوب كأنها قلب واحد ، غير مبالية بمسافة أو حاجز ، ويتوحد هؤلاء الأفراد المنعزلون ليكونوا تعبيراً مشتركًا واحداً .

وعند ما يلتفت كل هؤلاء بقلق وانشغال ليتتبعوا أخبار اليوم الذى يعيشونه ، سيئة كانت أو حسنة ، وعند ما يصل إليهم الخبر ، فإنهم يتشابكون بغريزة لا سبيل إلى قمعها ، ليفهموا ماذا يحدث فى عالمهم الفسيح المخيف ، وتصبح حاجتهم واحدة وهدفهم واحداً ، وبذلك يكونون مجتمعًا لا يمكن أن يشك أحد فى وجوده ، مجتمعًا مبعثر الأطراف ، ما فى ذلك من شك ، ولكنه مفهوم المعالم ، مجتمعًا يشعر كل واحد بأن له فيه مكانًا مع الآخرين . ونرى أفراد هذا المجتمع يحسون التآلف والتآزر والاتصال فى اللحظة التى يكونون فيها مجموعة مفهومة . وقد يجدر بنا هنا أن نشير إلى أن هذا الانغماس فى الكل ، وهذا التعايش ، وهذه المعاشرة ، يحف بها كلها الخطر ، لأنها كلها هشة ، وتقع جميعها تحت رحمة أقل قدر من التشويش، وتصبح عندئذ بعيدة الشبه عن مجتمع مادى يحس فيه الفرد حرارة قرب زميله .

وأخيراً نجد أن قارئ الصحيفة أو المستمع للراديو أو المشاهد للتلفزيون عند ما يتجه كعادته يوميا إلى وسيلة الإعلام المفضلة لديه يملأ بها ساعات فراغه وراحته وينهل منها تبعًا لشهيته ويرضى بها نفسه ثقافيا وترفيهيا محاولا تخفيف وطأه حياته اليومية ، يصبح واحداً من جماعة كبيرة ، ويصبح واحداً يشترك مع هذه الجماعة فى ابتلاع نوع واحد من العلف ، يصبح فرداً ضعيفًا لا حول له ولا قوة ، تربطه صلات واهية مع مجموعة من آخرين . هذه المجموعة يلتف بعضها حول البعض الآخر يوميا فى ميعاد لا يخلفه أحد أمام وسائل الاتصال ، ولا يعنى هذا بالطبع قيام تآلف مفهوم بينها ، أو وجود هذا التآلف بشكل قوى . الحقيقة أن المسألة لا تتعدى « الصلة » . ونجد الجمهور يتأرجح من حالة إلى أخرى – التعاشر (بمعنى الاشتراك) ، التعاشر (بمعنى المزج) ، والتجمع (بالصلة) – تحت ضغط الرسالة التى قد تكون مقنعة أو غير مقنعة حسب مقتضيات الوقت واليوم .

والحقيقة أن خطورة هذا الموقف تكمن فى أن قوة الرسالة أو أثرها تتوقف فى الواقع على مدى اشتراك الفرد مع الجماعة ، فكلما عمق أثر الجماعة عمق أثر الرسالة وكبر مغزاها . وهنا نجد أنفسنا أمام مشكلة



جدول رقم ١

يبين رسما يدل على التغير فى كثافة الجمهور ، وتبعاً للرسالة أى البرنامج والموقف أى المهنة أو العمل ، وهو جدول استخلص من مستمعى الإذاعة البلجيكية فى يوم اختير عفوا خلال عام ١٩٦٦ بين الساعة السادسة صباحاً والثانية بعد الظهر .

يتحتم على باعث الرسالة أن يأخذها فى الاعتبار ، وهذا ما يحدث عادة ، وإن كان يحدث دون وعى . فكلما زاد اشتراك المتلقى للرسالة واتسع نطاقه ، حتى لو كان هذا بشكل صناعى مفتعل ، تفاءل المرسل ، وظن أن رسالته نجحت وأصبحت مفهمومة وذات أثر . ومن هنا تنبع الفكرة القائلة إن المثيرات هى أكثر الموضوعات نجاحاً ، ونرى المخرجين يجدون فى البحث عنها .

وتبدو أرجحة الجمهور أيضاً فى التذبذب الكمى الدائم ، مما قد يؤدى فى أحوال عديدة إلى افتراض وجود هذا الجمهور والتسليم جدلا بوجوده فى حالة هذا البرنامج أو ذاك ، ونجد هذا الافتراض يصحبه أيضاً نفى لوجود جمهور على نطاق واسع . والحقيقة أن ثمة عاملين يؤثران فى اتساع رقعة الجمهور : هما طبيعة الرسالة ، وطبيعة الأحوال المحيطة بالمتلقى ، مما قد يدفعه إلى عدم الإنصات التام لها ، وعلى ذلك فينبغى علينا أن نعترف بأن الجمهور يزداد مرة وينقص مرة أخرى ويتسع مرة ويضيق أخرى وقد يضيع تماماً . وعلى مدى كل يوم ، بل كل ساعة ، نجد أن زبائن « وسائل الإعلام » أو « المستهلكين » لها يتغير عددهم بين الزيادة والنقصان ، بل قد يتضاعف هذا العدد مرتين أو عشر مرات أو حتى مائة مرة ، دون ما مجهود من جانب المهيمنين على هذه الوسائل .

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (١) لجمهور مستمعى الإذاعة وجدنا دليلا ماديا ملموساً على هذا التحول الكمى تحت تأثير عاملين يشتركان أو يتنافسان فى الضغط على المستمع ، وهما طبيعة البرنامج والظروف المحيطة بالمستمع . ونرى أنه نظراً إلى مدى تشويق البرنامج من عدمه ، فائدته من عدمها ، ونظراً إلى الحالة النفسية أو المادية أو العاطفية للمستمع التى قد تتغير من فترة إلى أخرى ، فإن الجمهور قد يزيد فجأة أو قد يتقلص فجأة ، كل هذا بشكل ملحوظ جدا .

وليس هذا كل ما فى الأمر ، بل إننا نجد ، حتى فى نطاق الجمهور الذى تصله الرسالة ويتأثر بها ، أن هناك تحولات هائلة من الصعب تقويمها ، وتنصب على توزيع الأفراد من النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، والاقتصادية المهنية ، والاقتصادية الثقافية ، كما أن ثمة تغييراً هائلا فيما يختص بالجنس أو السن وغيرهما .

وهناك ظاهرة أخرى تزيد الأمر تعقداً ، وهى تتابع الانقباض والانكماش داخل الجمهور مما يصل إلى الجمهور المحتمل وصوله إلى الجمهور المعرض ليسلم رسالة محدودة فى وقت محدد إلى الجمهور الذى تصله الرسالة ويتأثر بها .

كل هذه الملاحظات تثير فى الأذهان أسئلة عديدة ، فإن ما يمكن أن ينطبق على مكان معين ووقت معين ينطبق بالضرورة على وقت آخر ومكان آخر ، وما ينطبق على جمهور معين لا يمكن أن ينطبق بالضرورة على جمهور آخر قد يختلف عنه اختلافاً كبيراً فى الكم والكيف .

إذن فإن النتيجة التى يمكن أن نقول إننا وصلنا إليها هى أن التغير الدائم فى الجمهور يمثل عقبة كأداء أمام أى تحليل اجتماعى ، إذ أنه سيصطدم لا محالة بمشاكل لا سبيل إلى حلها ، وهو ما تبين لعلماء الاجتماع عند ما أرادوا أن يدرسوا ديناميكية ردود الفعل والمواقف المختلفة ، وذلك لأن هذا العلم ينقصه الكثير من مناهج البحث .

ولكن لنعد ثانية إلى أساليب وسائل الاتصال ، وهى كما أوردنا تنحصر فى الصحافة والأفلام والإذاعة والتلفزيون ، لنجد أنها تتجه أوتوماتيكيا وتلقائيا إلى « الجمهور المتجمع » الذى يتكلم عنه علماء الاجتماع ويعتبره جمهوراً لها ، بل جمهوراً خاصا بها . والحقيقة أنه ، كما أسلفنا ، جمهور من الأذواق والمشارب المتباينة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية ، ولكنه كما أسلفنا أيضًا ، يتخذ إزاء الرسالة والحركة والظروف المحيطة ، موقفا موحدا متسقا لوقت ما على الأقل ، وفى موقف ما على الأقل أيضًا . ولكن يجدر بنا أن نؤكد أن عدم ثبوته أمر أساسى جدا ، فيما يتعلق بالفرد داخل الجماعة ، وفيما يتعلق بطبيعة هذه الجماعة اجتماعيـًا ، وفيما يتعلق بمدى اتساع رقعة هذه الجماعة نفسها .

الجمهور والثقافة المنتشرة :

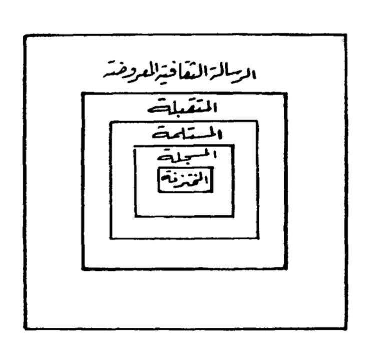
إذا افترضنا أننا نقف عند نقطة معينة فى الوقت والزمن فإننا عندئذ سنواجه كمية هائلة من الثقافة من جميع الأنواع والبلاد واللغات تحويها أساليب عديدة للاتصال ، مثل الصحف والإذاعة والأفلام ، هذه الكمية تحوطنا وتطبق علينا من كل جانب .

من كل هذا المن، والفيض ينبغى علينا أن نستخلص غذاءنا الروحى ، تدفعنا إلى هذا حاجاتنا التى لا مناص عنها ، ووقوفنا تحت رحمة الإلحاح والضجيج .

والعين عندئذ لا بد أن تدرك أن هذا من الاستحالات المادية ، من الناحيتين الذهنية والجسمانية ، ليس من الممكن على الإطلاق أن نجمع ونحتفظ بكل ما تعرضه علينا هذه الوسائل ، رغم الكثرة التى تقدمه بها أرغم، الشكل المنمق المعلب الذى تفترض أنه سيرضى شهيتنا النهمة ، فإننا لا نستطيع أن نستوعب، ونستذكر كل هذه الكميات الهائلة من الثقافة . قد يستطيع المرء على أحسن فرض أن يحتفظ بالقليل النادر ، كل حسب قدراته وحسب اختياره الشخصى وحسب ما تمليه عليه ظروف حياته وأحوالها .

الناحية الكمية :

يمكن القول إنه هنا يوجد إسراف وتفريط يمكن أن ندركه إذا ما نظرنا إلى الجدول رقم ٢ .



جدول رقم ٢

الناحية الكمية للرسالة

الرسالة الثقافية المعروضة :

وتضم كل الرسائل التى تبعث بها وسائل الاتصال فى أى زمان ومكان .

الرسائل التى يمكن تسلمها :

وهى تضم كل الرسائل التى تقدمها وسائل الاتصال فى وقت محدد وفى مكان محدد .

الرسائل التى تصل فعلا :

وتضم كل الرسائل التى تبعث بها وسيلة معينة من وسائل الاتصال فى وقت محدد ، وفى مكان محدد، ويتسلمها فرد واحد .

الرسائل التى تسجل فى الذهن :

وهى تعنى رسالة ثقافية معينة تبعث بها وسيلة معينة من وسائل الاتصال فى وقت معين ومكان معين، ويتلقاها فرد معين ويخص بها نفسه .

الناحية الكمية

وتعنى الرسالة التى يختزنها عقل المتلقى وتدفع بصماتها ذاكرته ، وبذا تأخذ مكانها فى إطار البحث الثقافى .

وإذا اعتبرنا أن عدد الرسائل المرسلة عن طريق جميع وسائل الاتصال بكافة أنواعها فى وقت معين ومكان معين (مائة) فإن المجموع الكلى للرسائل التى تسلمها حقا فى هذا المكان وفى ساعة كتابتنا هذه يمثلها « صفر » ، وهذا ينطبق على الرسائل المسجلة ، وبهذه البراهين نفسها يمكن أن يقال مثل هذا عن الرسائل المختزنة .

وفى المساء نفسه ، وفى المنزل نفسه ، سيكون الرقم الذى يمثل الرسائل التى أمكن تلقيها هو رقم ١ فى أية لحظة ، مقيساً إلى رقم ٩٩ من الإفراط والضياع ، إذا كان عدد الرسائل المرسلة هو مائة . أما الرسائل التى تسجل فسيكون التفريط فيها متغيراً حسب الشخص المتلقى ، إذا تتبعنا كل رسالة منفردة ترسل . كل هذا ينبغى إضافته إلى التفريط الكلى ، وعندئذ سنجد الظاهرة تتكرر بشكل يدعو إلى الخطر فى حالة الرسائل المختزنة أو التى تصل وتستقر فى ذهن المتلقى .

من كل هذا نرى أمامنا صورة مخزية للتبذير بالمادة والجهد ، اللذين لا يتناسبان على الإطلاق مع النتيجة أو العائد ، صورة لتبذير لا يمكن أن يقره عقل لما يحمل من ضياع للجهد والمادة .

الناحية الكيفية أومدى قيمة الرسالة :

وعلى هذا المستوى أيضًا ، مستوى محتوى الرسالة المذاعة أو المنشورة ، نجد أن هناك تفريطًا هائلا لا داعى له إطلاقًا .

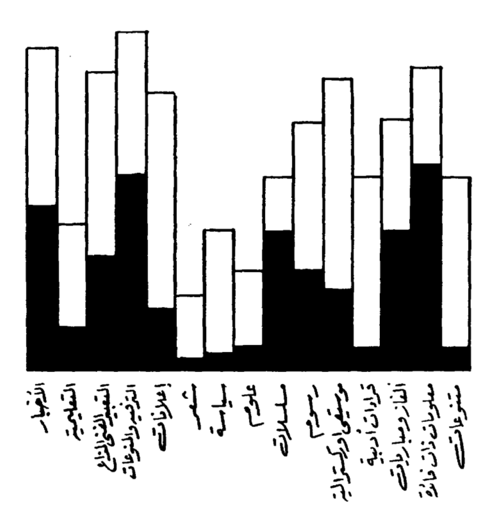
وإذا افترضنا أن مجموع الرسائل المرسلة ، بعد تصنيفها حسب فائدتها حتى نبسط المسألة ، يعطينا فى مكان معين وفى وقت معين ما نراه فى الجدول المبين تحت رقم ٣ عن تكوين الرسالة . فى مستوى الرسالة المسجلة أو التى وصلت بالفعل نحصل ، إذا ما أخذنا فى الاعتبار التفريط الذى لا يمكن تجنبه والذى أوردناه على المستوى الكمى ، على مثال يختلف اختلافًا تاما فى مضمون كل رسالة وهدفها ، بل فى توزيع هذه الأهداف أيضًا .

والحقيقة أن الذى نراه أمامنا ليس مسألة حسابية فحسب ، بل إن التبذير يدخل فى نطاق التبذير النفسانى ، إذا ما قام قانونان نفسانيان بدورهما فى طور الوصول وطور التسجيل أو الاختزان فيما يختص بالرسالة المذاعة أو المنشورة ، مما يؤدى إلى الإقلال من عدد الرسائل التى تصل بالفعل ، كما يؤدى إلى الإقلال الشديد من فاعليتها إذا ما وصلت .

والقانون الأول ، وهو قانون مهم جدا بالنسبة لفاعلية رسالة وسائل الاتصال ، هو قانون التسجيل الوظيفى والاختزان المختار ، وهو القانون الذى بمقتضاه يتوقف التسجيل فى المكان الأول ، ثم الاختزان على سمات الفرد الوظيفية . فالشخص منا يقوم باختيار المعلومة التى تلائمه ، ثم يقوم بالتالى وبوعى تام بطرد ما لا يتفق واحتياجاته أو ذوقه أو حتى تقلبات ذاكرته العشوائية .

وقانون الاختيار هذا له فرع يتحتم فيه أن يتخلى الفرد عن عملية الاختيار الواعى المنظم هذا ، وهذا يكون بمثابة خط دفاع غير واع ضد الهجمات الخارجية التى يقوم بها العنصر المادى على اللاشعور ، ومثال ذلك الضوضاء ، أو يكون فى الوقت نفسه بمثابة خط دفاع عقلى كما يحدث عند تقبل الكثرة العديدة من الرسائل ، فى هذه الحالة نرى الفرد يدافع عن نفسه بأن يطور حاجزاً قويًا بداخله ضد كل أنواع الإثارة ، كانت هذه إثارة مرضية أو غير مرضية ، جيدة أو سيئة . وأثر هذا الهجوم المتمثل فى حالتنا هذه فى الوسائل يكبح جسمانيا ونفسيا داخل حدود معقولة ، ويتمكن بعض الأفراد من القضاء عليه تمامًا .

وإزاء كل هذا التفريط المضاعف نجد قانون الاختيار ، ووراءه عملية الدفاع التى أوردناها ، يعمل على تغيير كلى فى الرسالة التى تصل ، بل كذلك التى تسجل ، عما كانت عليه عند إرسالها ، كما نرى فى الجدول رقم ٣ .



جدول رقم ٣

البناء المضموني لما يذاع ولما يختزن

(الصندوق السوداء) في مكان معين وزمن معين

هذه الحال التى نوردها هنا بشكل بسيط ، وإن كان مفعماً فصيحاً ، لها نتائج مهمة جدا فى ميدان التفكير الاجتماعى .

ويؤكد بعض النقاد أنه إذا كانت هناك عناصر للثقافة التمهيدية فيما تحويه نشاطات وسائل الاتصال فإن هذه العناصر لا يمكن بلا شك أن تنصب إلا على المجموع الكلى لما يقدم ، وذلك بسبب الكمية الهائلة التى لا يمكن هضمها من هذه الوسائل ، وبسبب ما تمليه هذه الوسائل على المجتمع من تنظيم نشاطاته .

وبالرغم من كل هذا فإن الجدول المرفق يبين أن هذه الحقيقة ليست بالضرورة قائمة فى حالتى التسجيل والاختزان . والسمات التى نلحظها فى المستوى الإرسالى، وهو ما يمكن أن يسمى التجميع الكلى ، أو التبسيط الضار ، أو تحريف القيم الثقافية وإحاطتها بالغموض والبعد عن الوضوح والفهم ، كل هذه السمات لا توجد بالضرورة عند نقطة التسجيل أو عند وصول الرسالة أو حتى عند اختزانها ، ويرجع هذا إلى القيود الخارجية وقانون الاختيار اللاواعى والطبيعة الدفاعية التى أسلفنا ذكرها . وحتى لو عادت الرسالة إلى الذهن فإن عودتها هذه لا تكون بالقوة نفسها أو المغزى نفسه أو النتيجة نفسها .

كما أنه نظراً ، والحمد لله ، إلى تغير حاسة التجميع من شخص لآخر فيما يختص بالرسالة المسجلة أو المختزنة فإننا نجد الجمهور يبدى الكثير من التحصن ضد ضغوط وسائل الاتصال بما يضمن له تأمين سلامة الجزء الأكبر والأهم من شخصيته وطبيعته دون ما صعوبة . وقد دلت مقاومته لكل محاولات التكييف على أنها أقوى مما يتصور ، ويظهر هذا جلياً واضحاً فى نتائج المعارك الانتخابية .

ويمكن القول إن ثمة خطوات للانفرادية بدأت تضرب بجذورها إزاء كل هذه الضغوط الإعلامية ، مما يدعونا إلى الاطمئنان على سلامة الجزء المهم من شخصية الفرد ومن تصرفاته الجماعية ، برغم الإلحاح الدائم والضغط الهائل الذى تمارسه العديد من وسائل الاتصال بما تبعث من رسائل مشوهة .

إن التحدث عن الثقافة الجماهيرية وكتابة المؤلفات العديدة عنها وإصدار الأحكام عليها ، سواء كانت هذه الكتب والأحكام لصالحها أو ضدها ، يعتبر إجراء مشكوكاً فيه ، بل طريقاً مليئاً بالمزالق ، ما لم نتخذ ما نراه ونعتبره إجراء وقائياً مبدئياً ، وهو أن نبدأ بدراسة مستوى الأثر والنتيجة ، لأنى ما زلت أكرر أن ما ينطبق على الرسالة عند مستوى الإرسال لا ينطبق بالضرورة عليها عند مستوى التسجيل أو الاختزان .

بعض آثار وسائل الاتصال بالجماهير :

لقد أمضيت وقتاً طويلا أعمل فى الإذاعة البلجيكية مما أهلنى للحصول على تجربة حرفية طويلة فى ميدان الإذاعة والتلفزيون، وخاصة خلال أحداث متفجرة على النطاقين المحلى والدولى (حرب ١٩٤٠، التحرير ، تنازل الملك ، الحرب الكورية ، مأساة منجم الفحم بمارسنيل ، وغيرها) . من كل هذه التجارب أستطيع أن أقرر أن ملاحظاتى الشخصية الصريحة غير المقيدة أوضحت لى أن رد الفعل لدى الجماهير لوسائل الاتصال يتمثل فى مرحلتين مختلفتين تمام الاختلاف . وأن هناك نوعين من رد الفعل هذا، نوعين من مستويات التأثير التى تحدثها الرسالة المقدمة . فلأول وهلة يتعرف الجمهور على ماتحويه الرسالة ويكون رد الفعل عندئذ عنيفاً على وجه العموم.، عنيفاً بما يجعله بعيداً عن التعقل ، وبعيداً عن أية وجهة معينة ، ويجعله أيضاً سريع الزوال . ثم تتدخل عناصر الضغط المختلفة لمحيط الفرد للإقلال من عنف رد الفعل هذا ، وتجعله أقل تسلطاً وأكثر اتزاناً ، وتفتح أمامه الطريق لمؤثرات أخرى ، وإن كان هذا يحدث وسط فترات قد يعاود فيها رد الفعل الأول نشاطه .

من كل هذا نجد أن لكل رسالة يبعث بها أثراً يختلف عن أثر الأخرى بالنسبة إلى وقت إرسالها وإلى المحيط الاجتماعى الذى تقع عليه .

ومع كل هذا فإن هذا الأثر له صفة أخرى تنبعث من طبيعة الرسالة نفسها ، وهذه الصفة تتغير بمضمون الرسالة . ونجد أن الميادين التى تحاول وسائل الاتصال الخدمة فيها مثل (الأخبار ، والتدريب ، والتعبير الفنى ، والتحليل النفسانى) تتباين من حيث آثارها الكيفية . ومثال ذلك أن أثر نشرة الأخبار مثلا على المستمع أو المشاهد عند سماعها لا يشبه من قريب أو بعيد أثر البرامج الفنية الأخرى التى تقدم ، هذا الأثر لا يمكن مقارنته بأحد البرامج الفنية الأخرى ، ولا يمكن أن يكون رد فعل نشرة الأخبار مشابهاً لرد فعل التمثيلية مثلا .

هيا بنا الآن نحلل هذا الموقف بتفصيل أكثر ، آخذين فى الاعتبار ، على التوالى ، طبيعة الأثر النابع من مضمون الرسالة ، ومدى عمق هذا الأثر طبقاً للمستوى الاجتماعى ولوقت تقديم الرسالة فى نطاق متعدد الجوانب ، ومن هذا كله النتيجة النهائية لكل هذا فى ميدان دراسة أثر وسائل الاتصال من الناحية الاجتماعية .

طبيعة الأثر :

أ : فى الجدول رقم ١ نرى مقارنة وجهاً لوجه بين طبيعة التأثير المباشر ورد الفعل الذى تحدثه الأخبار أولا ، ثم البرنامج الفنى ثانياً .

والتباين الواضح الذى يبدو لأعيننا نجده أيضًا يحدث بشكل فجائى فيما يختص بالرسائل العامة التى تحكمها الوظائف الاجتماعية لوسائل الاتصال . وهذا الوضع يؤكد قول علماء الاجتماع الذين يرون أنه من المستحيل تحديد أثر الصحف والإذاعة والتلفزيون والفيلم على الجمهور بشكل لا يدعو إلى النقاش ، ويرون أن كل هذه الوسائل تتخذ شكلا خاصًا تبعًا لما تخدمه من الوظائف .

عمق هذا الأثر :

لقد رأيت أن أعيد النظر فى البحث الاجتماعى لوسائل الاتصال على ضوء اعتبارين مهمين : الاعتبار الأول يخص المستوى الرأسى الذى ينظر إليه الصحفى وعالم الاجتماع مثلا عند ما يتعامل مع الجمهور فى فترة التعامل نفسها، وخاصة إذا كان هذا التعامل يستهدف حدثًا مثيراً متفجراً (كما يقول ف . برودل) . والاعتبار الثانى يخص المؤرخ الذى يدرس ويحلل الظواهر المتعددة على مستوى أفقى .

إذا نظرنا إلى هذين الاعتبارين فإننا سنجد أننا أمام ثلاثة مستويات أو ثلاث مراحل ، وهى ما يطلق عليه جورفيتش « الحقيقة الاجتماعية » ، ممتزجة امتزاجًا تامًا بتوقيتات وقتية متتالية لتكون ثلاثة مستويات من الأحجام .

أما المستوى الحالى فهو مستوى قصير المدى وسطحى لا يستغرق سوى وقت بسيط جداً يغطى فترة الصدمة أو الدهشة التى يسببها وصول الرسالة ، ولنطلق عليها هنا تعبير « الصدمة الأولى » ، ثم يلى ذلك ما يمكن أن نسميه بالإشعاع ، وهو انتقال الرسالة بالفم ، قبل أن يحدث أى تدخل من أى جانب كان، أو قبل بدء مستوى الالتحام . عند ما يبدأ أصحاب الرأى والقادة الإدلاء برأيهم ، مما يسبب تحويل الرسالة إلى نص متعادل .

فى هذه الفترة وعلى هذا المستوى نجد الفرد فى شبه عزلة نسبيا ، فهو يتلقى الرسالة وحده ، ولا يؤثر فيه عندئذ إلا رأيه هو شخصيًا أو رأى من يكون بجانبه فى ذلك الوقت . نجد الفرد يقف أعزل دون حماية ، وعليه عندئذ أن يتولى هو أمر رد الفعل الناتج عن تلقى الرسالة . يكون الشخص عندئذ على عتبة فترة الالتحام بما تحمل من مواقف وظروف .

مستوى الالتحام :

هذا المستوى الذى أشرنا إليه هو موقف ينتج عن تغير الظروف والملابسات التى يمر بها الفرد ، مع تغير فى الحوادث يدوم مدة أطول ويتحرك بسرعة أبطأ مما سبقه. هذا المستوى قائم فى كل الأوقات،

وهو يعيد بناء نفسه باحثاً عن توازن جديد ومحاولا خلق مثل هذا التوازن ، وهو فى سبيل ذلك يجند كل مهاراته أو على أبسط الفروض يتركها تتحرك بلا رقيب (ف. برودل) .

ومن تداخل والتحام العناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها يتكون البناء النهائى ويتطور ، وتعمل الضغوط الداخلية المتضاربة داخل هذه العناصر ، مثل تعارض الآراء وأساليب الدعاية والرغبة فى نشر التعليم والثقافة ، وإذاعة الأخبار المباشرة ، وإظهار قادة الرأى وأصحاب الأفكار الإصلاحية ، وعرض سلوكهم وتصرفاتهم وما يمكن أن يعتبر منها رمزاً سلوكيا أو العكس . كل هذه الضغوط والآثار ، برغم أنها تخرج عن نطاق الوسيلة الجماهيرية ، إلا أنها تصبح منهجاً منظماً وقوياً ومنتشراً فى المجتمع ، يقتفى أثرها ويقلدها جملة أو تفصيلا ، بوعى أو بدون وعى . هذه العناصر تعمل فى نطاق الصدمة الأولى كما أسلفنا أو على المستوى المباشر الواقع ، وتؤثر فى الجماهير بما تحمله من رسائل ، أحياناً تأثيراً مخففاً وأحياناً تأثيراً متجمعاً ، تاركة وراءها حدودا قد لاتكون دائمة نسبيا إذا ما وضعت فى إطار التاريخ . ولهذا فإننا مثلا نجد أن موجات الذعر تحدث على مستوى واقع الحال ، ثم تتجمع ، ولكنها سرعان ما تخف وتتلاشى على مستوى الالتحام .

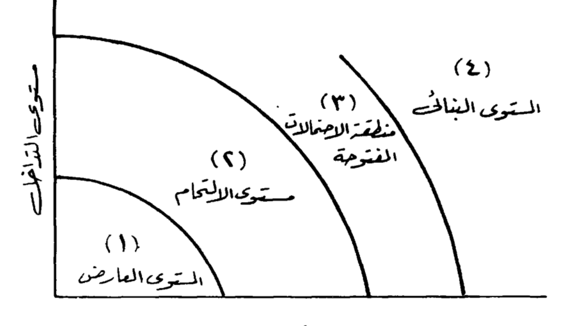
المستوى البنائى :

إن أى بناء ليس سوى معمار ومهارة ، وهو قبل كل شىء دوام أكثر منه موقوتا بزمن . وهناك نجد أنفسنا بعد العرض السابق على مستوى بنائى صلب يتحدى الزمن التاريخى بنجاح ، ويقف شامخاً لا يتزحزح وسط فورانات المستوى الواقع ، وأمام عدم دوام المستوى الالتحامى . يقف المستوى البنائى كالنطاق الذى يدور حول الأفعال وردود الأفعال النابعة من المستويات الأخرى ، يحددها ، ويخفف من وطأتها ، ويقبلها أو يرفضها .

ومثال ذلك نقول إن إعدام لويس السادس عشر ينسلخ تحت لواء المستوى الواقع أو الحادث ، وينسلخ الصراع من أجل توزيع السلطة بين هيئات ثلاث تحت مستوى الالتحام ، تقع إطارات الحكم الديمقراطى فى مجتمعنا تحت نطاق المستوى البنائى .

منهج ذو بعدين لأثر وسائل الاتصال الجماهيرية :

إذا نظرنا إلى الآثار التى تحدثها وسائل الاتصال الجماهيرية فى مجتمع ما فإننا نستطيع أن نستخلص دراسة ذات بعدين اثنين (كما يقول بول – ف – لازار سفيلد) ، وكانت هذه النتيجة نقطة البداية عند ما أعددت الشكل رقم ٤ . فى هذا الشكل نجد الخطوط الرأسية تبين الوظائف الاجتماعية وتعقداتها (وظيفة ذات مصدر منفرد – وظائف ذات عدة مصادر – وظائف ذات مصادر متجمعة) ، فى حين نرى



شكل رقم ٤

جدول ذو بعدين لآثار وسائل الإعلام الجماعية

مدى إشعاع الأثر فى المجتمع :

الأثر الأول	: سرعة زوال الأثر المباشر
بعد مدة ما	: عدم استقرار نسبى فى وقت قصير
زمن غير محدود	: الاختيار : التطور أو الهدم تماما
زمن أطول	: استقرار نسبى على المدى الطويل



أفقياً الإشعاعات التى تحدث فى المجتمع (على المستويات الثلاثة وفى أوقات أساسية ثلاثة) .

وفى الشكل رقم ٤ أوجدت احتمالا مفتوحاً أو منطقة احتمال مفتوحة بين المستويين الالتحامى والبنائى. ودلت الملاحظات على أن الآثار لا يتم تسجيلها بالكامل على بناء المجتمع ، بل إن ثمة زمناً متغاير المدة يستغرقه العرض أو فترة للاختيار لا يستطيع أحد منا أن يتعرف على طبيعتها . ونتساءل عندئذ لماذا تترك بعض آثار وسائل الاتصال الجماهيرية، معالمها على المجتمع وبنائه ، فى حين نجد غيرها ، وقد تكون أعمق ، تضيع وتختفى إلى الأبد ؟ لا شك أن هناك سبباً يؤثر عليها ، إما بالنمو ، وإما بالاختفاء تماماً .

ومن هذا المنطلق يصف هذا المنهاج هذه الظاهرة من الناحية الدقيقة ، ويساعدنا على أن نحدد المشاكل المتعددة الكثيرة ونضعها فى مكانها الصحيح ، حتى نستطيع دراسة رد الفعل لدى الجمهور . (١) فعلى مستوى الحادث أو العارض مثلا نجد خبراً معيناً يذاع أو ينشر فيكون له أثر مبدئى على السلوك، ولكن ما هو هذا الأثر ؟ (٢) وعلى المستوى الالتحامى نجد خطاباً سياسياً معيناً كان له أثر على الرأى العام ، هل يكون بذلك قد أدخل عنصراً جديداً على الالتحام ؟ ما هى الضغوط التى تؤثر على النتيجة ؟ هل هى أقوى أم أضعف ؟ هل هى مشوهة أم سلبية ؟ .(٣) وفى منطقة الاحتمال المفتوح هل كان للموسيقى المذاعة أثرها فى أذواق المستمعين ، هل شفت غليلهم ، وهل فعلت ذلك بشكل يسمح بمناخ يمكن معه أن يتواجد الالتحام يوماً ما ليصبح جزءاً من بناء المجتمع ؟(٤) وعلى المستوى البنائى هل أدت التغييرات الناجمة عن وجود الإذاعة فى مجتمع ما إلى تعميق فهم الناس لحرية الإعلام والتعبير واعتبارها جزءاً قانونياً من المجتمع الحر ؟

الآثار الاجتماعية :

لعل رسالة الأخبار أو المستوى العارض والحادث فى وسائل الإعلام هى فى الواقع أدق ، وعلى وجه اليقين أبعد عن التشابه ، من غيرها من الرسائل الإعلامية الأخرى، لأنها لا تقع فريسة لتداخلات مقلقة ، بل إنها تدخل تحت لواء المستوى الحادث كما أسلفنا (١) ، وفى نطاق الاستقبال المباشر قبل أن يتعرض الشخص الذى يتلقاها لضغوط متباينة متغايرة، قد تكثفها أو توهنها أو تمحو أثرها عند ما تصل إلى مستوى الالتحام .

فى مستوى العارض أو الحادث هذا نجد أن نتائج الرسالة أوأثرها على الرأى والسلوك والأحوال والتفكير الذهنى تكون كلها رهناً بمحتواها وطريقة عرضها ، كما تكون رهناً أيضاً بالوسيلة المستخدمة والوقت المختار لإذاعتها أو نشرها . عندئذ يحدث الضغط ، وهو ضغط من نوع خاص محدود بزمن

ومحدود الأثر ، وإن كان يخلق صفة معينة أو سمة معينة ، هي رد فعل ملحوظ يؤثر إلى حد ما وبطريقة خاصة فى البناء الذهنى .

ورد الفعل هذا ، حتى لو كان عابراً وضئيلا فى مظهره ، يتحكم بعد تحليل منظم فى ردود الفعل التالية الناجمة عن مستوى الالتحام ، وكل هذا يتم خلال عملية الاتصال التى تؤثر أيضاً وتتحكم فى ردود الفعل هذه .

الآن نستطيع أن نقول إننا دخلنا إلى الميدان الذى تدرس فيه وسائل الاتصال من الناحية الاجتماعية .

إن هذه الدراسة الاجتماعية تقول إن الرسائل التى تبعث بها وسائل الاتصال يجب أن تفسح إلى حد ما الطريق لغيرها عند نقطة الالتحام . وهذا الغير قد يكون مخالفاً لها وأكثر عمومية منها .

عوامل التغيير :

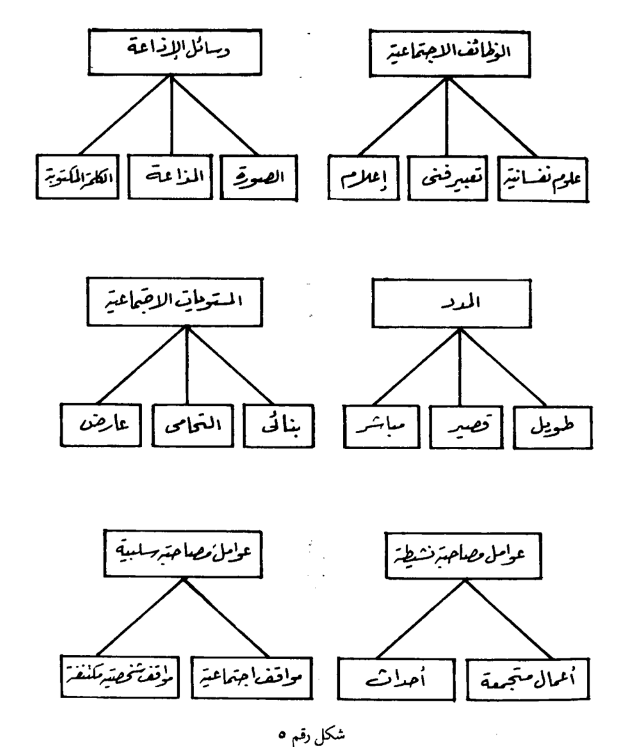
وفى ختام هذا التحليل العام جداً يبقى أمامنا أن نجمع وبالتالى نوضح مدى تعقد عناصر التغيير عند تسجيل الرسالة وتخزينها . أو بمعنى أصح نوضح العناصر التى قد تؤدى إلى تخفيف أثر الرسالة .

والحقيقة أننا عرضنا بالفعل لهذه العناصر . ولكن من الأجدر بنا أن نبين أنها عديدة ، وأن أثرها لا ينصب على جهة واحدة دون غيرها . لأننا أمام تركيب اجتماعى معقد فعلا ، علينا أن نتذكره دائماً إذا ما أردنا أن نبدأ تحليل أثر وسائل الاتصال اجتماعياً تمهيداً لبحثها ودراستها . وقد وجدنا من الأوفق لهذا السبب أن نبين هذه العناصر على هيئة جدول مختصر (شكل رقم ٥) ، إذ أن هذا الجدول سيزودنا بحصيلة ذهنية لا بأس بها . يمكن الرجوع إليها عند إجراء مثل هذا البحث أو مثل هذه الدراسة .

خاتمة :

ستكون كلماتى عند الختام مختصرة وتنحصر فى ملحوظتين :

الملحوظة الأولى : الصلة القائمة بين وسائل الاتصال الجماهيرية وبين الجمهور تمثل مشكلة اجتماعية معقدة جديرة بالملاحظة . بمعنى أن النتائج الملتحمة العديدة النابعة من سلوك اجتماعى معين أو من تجميع لنشاطات معينة (وبالتالى لعمل معين) ، النابعة من مصدر معين ، أو من عدة مصادر قد تتشابه أو تختلف فى طبيعتها . كل هذه تتبع خطوطاً متباينة لتصل إلى أهداف خاصة معينة ، وقد يحدث خلال هذه المسيرة تداخلات مقلقة أو مشوهة من جانب عنصر وتجاه آخر .



شكل رقم ٥

رسم إجمالى للعناصر المخففة . قانون الاختيار المهنى أو الوظيفى وهو يقوم بنشاطه النفسى بجمع البرامج وتسجيلها ثم تخزينها . ونرى معه التركيب الدفاعى الذهنى الذى يقف حاجزاً دفاعياً أمام الهجمات المادية والذهنية .

ونظراً لكل هذا التباين ، رغم مانراه فيه من تناسق ، فإننا نجد أنه من الخطر ، فى البداية على الأقل ، أن نطرق هذا الشكل ببساطة . بل إن الرؤية الواضحة تقتضينا أن نفتت المشكلة إلى جزاء متناسقة ، وهو ما أقترح أن نطلق عليه اسم محيط الدراسة الاجتماعى ، ويشمل نشاطات متشابهة مفصلة تبدأ عند منبع واحد أو عدة منابع متشابهة أو مختلفة فى طبيعتها ، ثم تسير فى خط موحد لتصل إلى هدف موحد ، فى حين تعمل بعض عناصرها على تقوية آثار البعض الآخر . ومثال ذلك أن الأخبار ، وهى عبارة عن مجموعة رسائل تهدف إلى الإعلام بما يدور فى العالم ، هى كذلك محيط اجتماعى .

وحتى يتسنى لنا التبسيط نقول إن هذا المحيط الاجتماعى يمكن تقسيمه إلى وحدات مراقبة اجتماعية ، أى إلى رسائل معينة تأتى من مصادر متعددة مثل الإعلام بالأحداث الجارية ، وهذا مصدره الصحف اليومية .

وبهذه الطريقة نجد أن الدراسة تغطى كلاً مفهوماً لا يمكن أن يحدث فيه لبس ولا إبهام ، ويصبح من المتيسر عندئذ أن نحدد ميدان البحث ونرسم الطرق التى تسهل القيام به .

الملحوظة الثانية : يجب أن يستغل العديد من الأساليب لهذه الدراسة وعلى نطاق دائم ، ويجب أن تقوم النتائج بلا توقف ، ويعاد تقويمها مراراً وتكراراً .

والواقع أن أخطر ما يقع فيه الباحث من زلل هو أن يعتمد فى نتائج بحثه على ما أبرزته تجربة واحدة استخدمت فيها طريقة معينة أو منهج معين من مناهج البحث ، لأن مثل هذه النتيجة إذا اعتبرت وهى بمعزل عن غيرها تصبح مشكوكاً فى أمرها ، ويصبح عنصر الحقيقة الذى تشتمل عليه مشوباً بالتردد والنأى عن الثقة ، وسرعان ما تصبح هى ككل نسيا منسيا ، نتيجة للتطور السريع للمواقف والأساليب فى البحث العلمى ، وينتهى بها المطاف إلى أن تضيع وسط خضم من التعقيدات .

والسبيل الوحيد أمامنا لتجنب مثل هذا الموقف هو اللجوء إلى سياسة الأبحاث المتعددة الجوانب ، بمعنى أن أجهزة البحث يجب أن تظل تعمل بلا توقف ، وأن نستحدث فيها كل ما يستجد من أساليب ومناهج بهدف تجميع النتائج (وهو ما يعرف بتوليف الملاحظات) ، ثم لا نكتفى بكل هذا ، بل نعيد مواءمة النتائج بعضها مع بعض وبانتظام بعد الوصول إلى تقويم يؤدى إلى استقراء عناصر الحقيقة ومكان هذه العناصر بالنسبة للمجموع كله .

ثَبْتُ محتويات هذا العدد

المقال وكاتبه

١ ـ دولية العلم وقومية العلماء .

بقلم : نورمان . و . ستورر

٢ ـ العلم والاكتشاف والابتكار . التفاعل بين العالم وبيئته الفنية
قصة إحدى حالات هذا التفاعل فى أستراليا

بقلم : سولومون إنسل

٣ ـ الإصلاح الإدارى والابتكار فى تجربة اليابان .

بقلم : يوشينورى أيدى

٤ ـ أساليب الأمومة فى التربية وتكوين الشخصية والتغيرات الاجتماعية السريعة .

بقلم : كولمب ، و س . فالالنتين

٥ ـ الجمهور ووسائل الاتصال الجماهيرية .

بقلم : روجر كلوس

رقم العدد وتاريخه	العنوان الأجنبي واسم الكاتب
مجلد ٢٢ العدد الأول ١٩٧٠	The internationality of science and the nationality of scientists. *by* Norman W. Storer
مجلد ٢٢ العدد الأول ١٩٧٠	Science, discovery and immovation: an Australian case history *by* Solomon Encel
مجلد ٢١ العدد الأول . ١٩٦٩	Administrative reform and innovation : The Jopanese case *by* Yoshinori Ide
مجلد ٢٠ العدد الثالث ، ١٩٦٨	Patterns of mothering, organization of the personality and rapid social changes *by* H. Collomb and S. Valantin
مجلد ٢٠ العدد الرابع ، ١٩٦٨	The mass public at grips with mass communications *by* Roger Clausse

الاشتراك

فى المجلات الدوريّة الجديدة ومجلة "رسالة اليونسكو"

تصدر المجلات التالية على التوالى ، عن مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو ، ويباع العدد منها بعشرة قروش . وهو سعر يقل عن تكلفة كل عدد، تمكينا للقراء العرب ولجمهور الدارسين من الحصول عليه :

- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

  يناير — أبريل — يوليه — أكتوبر

- مجلة اليونسكو للمكتبات

  فبراير — مايو — أغسطس — نوفمبر

- العلم والمجتمع

  ديسمبر — مارس — يونيه — سبتمبر

وتصـــدر مجـــلة رسالة اليونســكو شهـــريًا

وتباع بأربعة قروش ، بسعر يقل عن تكلفة كل عدد .
ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك فى كل منها بأربعين قرشا فى العام ، عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٥٠ قرشا فى العام ، بخلاف أجرة البريد .

مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو

تقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .

ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة ممتازة من الأساتذة العرب .

لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم فى إثراء الفكر العربى ، وتمكينه من ملاحقة البحث فى قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو

تصدر شهريا

المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية

يناير – أبريل – يوليو – أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات

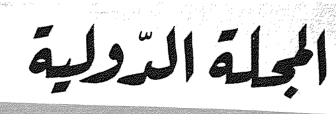
فبراير – مايو – أغسطس – نوفمبر

العلم والمجتمع

مارس – يونيو – سبتمبر – ديسمبر

مجموعة من المجلات الجادة ، تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة بالجمهورية العربية المتحدة .

مطابع دار المعارف بمصر



تطوير الإدارة أصبح هدفاً من أهداف التنمية

- لم تعد الإدارة ألغازاً ولا طلاسم
- فى عصر احتلت فيه الشعوب مكانها فى رقابة المنشآت

العدد الثالث • السنة الاولى
■ ٥ أبريل ١٩٧١ ■

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو



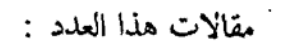


تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير – القاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

الطبعة العربية من مجلة
INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى – العدد الثالث

٥ أبـريل سنة ١٩٧١
٥ نيسـان سنة ١٩٧١
٩ صفـر سنة ١٣٩١


مقالات هذا العدد :

• **الإدارة العامة والتنمية القومية**
بقلم : شى ين يو
ترجمة : إبراهيم البرلسى

• **إدارة التنمية والإصلاح الإدارى**
بقلم : جيرالد كايدن
ترجمة : يوسف خلوصى

• **الإدارة العامة والامتداد المكانى**
بقلم : رومان شنير
ترجمة : د. عبد المنعم راضى

• **التطوير الإدارى فى الحكومة البريطانية**
بقلم : روجر وليامز
ترجمة : عبد المجيد بيومى

• **الإدارة والامتداد المكانى فى التنمية اليوجوسلافية :**
بقلم : يوجين بوستش
ترجمة : أمين محمود الشريف

الإدارة قد صارت مسئولة

مشكلة من مشكلات عصرنا الذى نعيش فيه ، هى إدارة مرافق المجتمع ، والوصول إلى أسهل وأيسر أسلوب للإدارة ، يحقق الغاية منها ، بلا تبذير فى الوقت أو الطاقة أو المال .

وكلما مضى مجتمعنا فى طريق التطور ، كلما اشتدت الحاجة إلى أسلوب فى الإدارة يتفق مع هذا التطور ، أو فى القليل لايتنافى معه ، أو يتسبب فى تعويق خطاه .

وفى عصر الشعوب الذى نعيش فيه ، تصبح مشكلة الإدارة عويصة ومعقدة وحساسة فى آن واحد .

ذلك لأن الشعوب لم تعد فى وضع تقبل فيه كهنوت الإدارة ، أو غموضها ، أو استبدادها ، دون سبب تفهمه وتقدره وتقتنع به .

عن مواجهة عصر الشعوب

مشكلة العصر الآن هى الوصول إلى الصيغة المناسبة لإدارة قادرة على تحقيق حاجات المجتمع

والزمن الذى كانت الإدارة فيه نوعاً من الطلاسم والألغاز قد ولى ، مع نهاية الحرب العظمى الثانية ، ونهاية عصر الاستعباد والاستبداد بالدول والشعوب ، وقيام الأمم المتحدة ، ويقظة الضمير الإنسانى ،ووثبة الشعوب المغلوبة نحو الحرية والاستقلال ، وتطلعها إلى أن تعوض ما فاتها من مزايا، طيلة السنوات التى رضخت فيها للضغط والاستغلال .

ومع هذه اليقظة ، بدأ عصر الشعوب يفرض نفسه على المجتمع الإنسانى ، ولم تعد الحكومات قادرة على أن تتجاهل التيار الجارف ، الذى تفرضه الشعوب

والشعوب النامية ، حديثة الاستقلال ،أكثر شعوراً بالحاجة إلى التعبير عن آمالها ، وأكثر رغبة فى رقابة إدارة المجتمع والمشاركة فيها ، بالقدر الذى يتناسب مع ما حققته لنفسها من حرية، لم تعد مستعدة لأن تتنازل عنها، أو تساوم فيها

عندئذ يصبح على إدارة المجتمع النامى أن تطور نفسها ، لتتلاءم مع المجتمع الذى تديره ، ولتصل إلى صيغة تحقق رقابة المجتمع للإدارة ، ومشاركته فيها .

وعندما تصبح الادارة على هذا القدر من المرونة ، والرغبة فى التعبير عن آمال الجماهير فى التطور ، فقد تحطمت إذن بيروقراطية الإدارة وكهنوتها ، وسقطت عنها المسوح المقدسة التى تحظر الاقتراب منها ، إلا على إداريين محترفين ، يتحدثون لغة لاتفهمها الجماهير ، ويطلقون كلاما أقرب إلى الطلاسم والألغاز ، منه إلى العبارات الفصيحة الصريحة الواضحة .

وتتجه الإدارة إلى إقرار نوع من الشعبية ، من حيث الاستعانة بعناصر ذات طبيعة سياسية أسفرت عنها انتخابات شعبية ، لتشارك فى الرقابة على الإدارة ، وتتحمل عن طريق هذه الرقابة بعض المسئولية عنها .

كذلك تتجه الادارة إلى الاستعانة بعناصر من خارج الإطار الإدارى لتولى بعض المهام الإدارية ، ذات المسئولية الكبرى . وعندما تدخل هذه العناصر الجديدة إلى الإدارة ، بسلطات كبيرة واسعة ، فإنها تعمد إلى تحطيم كثير من القيود القديمة المستقرة فى العرف الإدارى ، ويتحقق عن هذا الطريق ، نوع من التطور الحتمى نتيجة لدخول عناصر لاقبل لها بقيود الإدارة التقليدية القديمة .

وكما تتجه الإدارة إلى ملاءمة نفسها مع آمال الشعوب ، بقبول رقابة سياسية على أعمالها ، أو إلى الاستعانة بعناصر جديدة فى تحمل مسئولياتها الكبرى ، فكذلك تتجه إلى الاستعانة بالفنيين ذوى التخصصات الدقيقة ،

فى تحمل مسئوليات إدارية كبرى . وعندما يصبح العلماء والكتاب والمهندسون وذوو المهن فى الصف الأول من صفوف السلطة الإدارية ، فإنهم لاشك يحاولون أن يخضعوا الإدارة لمقتضيات العلم أودقة الخطوط الهندسية أو خيال الفنان الحالم أبداً بالتطور .

كل هذه الاعتبارات وسواها ، أدت إلى الشعور بضرورة تطور الإدارة فى المجتمع .

على أن الحقيقة التى لاجدال فيها ، هى أن دعوى التطور كالحمى سريعة الانتشار . والعدوى فى قضايا التطور ، قد صارت أسرع من عدوى الأمراض فى غزو العقول والمشاعر ، وفرض نوع من العمومية ، على المجتمع الإنسانى كله ، خاصة بعد أن سهلت المواصلات بين المجتمعات ، ولم يعد من الممكن لأية سلطة أو قوة أن تعزل مجتمعاً من المجتمعات ، عن نظريات التطور .

وإذا كانت الحاجة إلى تطور الإدارة ، قد كانت أثراً لسيادة الإدارة الشعبية على الحكومات فى الدول النامية ، حديثة الاستقلال ، فإن هذه الحاجة قد سرت كالعدوى ، حتى إلى الدول الكبرى القوية والغنية ذات لتقاليد الإدارية القديمة .

فى بريطانيا مثلا، وفى ظل حكم العمال ، تسربت روح الشعوب إلى الفكر الإدارى ، فهبت رياح عاتية ، تطالب بتحطيم الاستبداد الإدارى ، وكهنوت الإداريين ، والسلطات المطلقة التى كانت فى يد وكيل دائم فى كل وزارة يرأس إدارتها رئاسة استبدادية مطلقة ، يدعمها القانون .

وتشكلت لجان ، ومثلت السلطات السياسية فى نوع من الرقابة على

الإدارة ، وانتقلت السلطة من يد الوكيل الدائم إلى نوع من قيادة جماعية تعكس الطموح الشعبي إلى التطور الإدارى .

وفى كل المجتمعات الأخرى ، حدث ما حدث فى المجتمع البريطانى ، حتى لقد اضطرت الأمم المتحدة إلى تبنى مشروع من أهم مشروعاتها للتنمية الإدارية .

وفى مناقشات المشروع ، أعلن فى جلاء أن المجتمعات النامية ، تعانى من نقص فى نموها الإدارى ، وفى العناصر اللازمة لتحمل مسئوليات الإدارة .

وكان لا بد من برامج لتدريب أبناء هذه المجتمعات على الإدارة المتطورة القادرة على خدمتها ، بالقدر الذى يساعدها على النمو والإزدهار ، لتلحق بالمجتمعات المتقدمة ، وتضيق الثغرة بين مراحل التقدم فى المجتمعات المختلفة بما يخدم فكرة السلام بين البشر ؟

وتدل كل الحقائق العلمية المتصلة بالإدارة ، على أن التطور الإدارى ضرورة حتمية لنهضة المجتمعات النامية ، فإن الدول الكبرى ، قد تكون قادرة على تغطية عيوبها الادارية ، وقادرة بالتالى على تجاوز نتائج هذه العيوب بما لها من قدرات اقتصادية وحضارية وتاريخية . أما المجتمعات النامية ، وهى عادة فقيرة ومحتاجة إلى كل قطرة عرق تبذل ، وإلى كل قرش يصرف ، وإلى كل مصدر من مصادر الثروة يغل دخلا ، فإن التنمية الإدارية هى وسيلتها إلى توجيه كل طاقاتها للتنمية ، بلا تبديد .

إن هذا العدد من المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، قد شمل مجموعة كبيرة من البحوث حول التنمية الإدارية ، وهى بحوث ضرورية ولازمة للمجتمع العربى ، فى كل قطر من أقطاره .

فنحن لا نزعم أننا حققنا فى التنمية الإدارية سبقاً، بل لا بد لنا من أن نعترف أننا لا نزال نمر بتجارب مختلفة ، للوصول إلى أحسن صيغة تناسب ظروفنا ، من أجل إدارة متطورة ، وقادرة على توجيه كل طاقة نملكها ، وكل كسب نحققه ، فى سبيل خير المجتمع العربى ونموه ورخائه .

وكلما مضى مجتمعنا العربى قدما فى طريق الإنتاج والخدمات كلما كان أكثر حاجة إلى أسلوب إدارى متطور ، قادر على استيعاب جوانب الإنتاج والخدمات جميعاً .

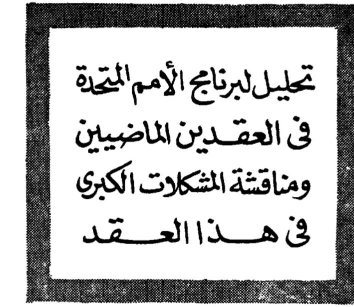
إن الإدارة السليمة هى فى بساطة ووضوح : القدرة على تحقيق المطلوب بأقل جهد ، وأقل تكلفة ، وفى أقصر وقت ، وفى أنسب صيغة .

وعندما نصل إلى هذا ، فإننا نستطيع أن ننتج إنتاجاً اقتصادياً له قيمته الكبرى فى الخدمة العامة ، كما نستطيع أن نصل بالخدمات العامة إلى كل مواطن حيث يكون ، ليستمتع بثمرات المجتمع الجديد ، فى تنمية قدراته البدنية والعقلية والنفسية والوجدانية جميعاً ، أو باختصار ، ليصبح إنساناً أكثر تطوراً ، وأكثر قدرة على تحمل تبعات المواطن ، فى هذا العصر الذى نعيش فيه.

والله المسئول أن يوفقنا إلى تطور أساليبنا فى الإدارة، بما يكفل لنا الوصول إلى هذا الهدف .

عبد المنعم الصاوى

الإدارة العامّة والتنمية القوميّة



بقلم

ثى ين يو

ترجمة

ابراهيم البرلسى

كان التعاون مع حكومات الدول النامية للارتفاع بمستوى الإدارة العامة– ولا يزال – الهدف الرئيسى لبرنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة ، باعتبار أنه أداة لا غنى عنها فى التنمية القومية[1] . وترجع نشأة هذا البرنامج فى الفترة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٣ إلى إدراك « الأهمية المتزايدة لدور الإدارة الحكومية فى إنجاح برامج التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية »[2] . وقد نظر إلى القصور

---

(١) للرجوع إلى تقرير تاريخى عن برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة من سنة ١٩٥٠ إلى سنة ١٩٦٦ راجع وثيقة الأمم المتحدة رقم (ST-TAO-M-38) E-4296 برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة – تقرير عن اجتماع الخبراء ص ٤٩ – ٢٠٥ ، نيويورك ١٩٦٧ .

(٢) القرارات الثلاثة التى أقامت برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة هى : قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٦ (٣) عن التسهيلات الدولية من أجل تنمية التدريب فى الإدارة العامة (الذى أقر فى ٤ ديسمبر ١٩٤٨) .=

الكاتب : شي ين يو

مدير قسم الإدارة العامة بالأمم المتحدة بنيويورك . والآراء التى تضمنها هذا المقال تعبر عن وجهة نظره الشخصية ، وعلى ذلك فهى لا تعبر تعبيراً رسمياً عن وجهة نظر الأمم المتحدة .

المترجم : الأستاذ إبراهيم البرلسى

مدير معهد الإدارة العامة . له بحوث عديدة فى الإدارة فى المجلات العلمية العربية والأجنبية ، ترجم خمسة من عيون كتب الإدارة .

فى الإدارة العامة خلال الفترة الأولى للبرنامج على أنه عائق خطير للتنمية والتقدم فى الدول النامية .

وتحددت اختصاصات القسم الذى أنشئ بسكرتيرية الأمم المتحدة لتنفيذ هذه البرامج بما يلى :

(ا) الارتقاء بالإدارة العامة السليمة فى علاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفى تقديم الخدمات الحكومية .

(ب) تطوير برامج المعونة الفنية أو التعاون الفنى ودعمه وتقديم خدمات الخبراء الاستشارية (بناء على طلب الحكومات) ، وكذلك المنح الدراسية .

(ج) تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات وجماعات العمل فى الموضوعات ذات الأهمية فى

= وقرار الجمعية العامة رقم ٥١٨ (٦) عن أنشطة المعونة الفنية فى الإدارة العامة الذى أقر فى (١٢ يناير ١٩٥٢) ؛ وقرار الجمعية العامة رقم ٧٢٣ (٨) عن المعونة الفنية فى الإدارة العامة (الذى أقر فى ٢٣ اكتوبر ١٩٥٣) ، والاقتباس مأخوذ من القرار رقم ٧٢٣ (٨) الذى هو القرار الرئيسى للبرنامج .

تقدم الإدارة العامة :

(د) تشجيع المساهمة فى تجميع المعلومات الفنية فى مجال الإدارة العامة وفى تحليلها وفى تبادلها وتيسيرها .

(هـ) القيام بعمليات البحوث الموجهة والدراسات المقارنة عن المشكلات الإدارية ونشر التقارير الفنية عن هذه الدراسات .

(و) التعاون مع الهيئات المتخصصة ومكاتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية للارتقاء بإدارة وظائف التنمية وتشجيع الأنشطة المهنية فى مجال الإدارة العامة .

حجم البرنامج :

اعتمد برنامج المعونة الفنية فى الإدارة العامة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٥٢ فى تمويله اعتماداً كلياً على البرنامج العام للمعونة الفنية الذى يمول من الميزانية العادية للأمم المتحدة . ثم أرسى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٧٢٣ فى دورتها الثامنة سنة ١٩٥٣ برنامج المعونة الفنية فى الإدارة العامة على أساس دائم . كما بدأ فى ذلك العام أيضاً برنامج المعونة الفنية الموسع الذى اعتمد على تطوع الحكومات للتبرع لتمويل مشروعات الإدارة العامة . وقد بلغ الإنفاق الكلى فى برامج المعونة الفنية للأمم المتحدة سنة ١٩٥٣ مليون دولار أمريكى . وكان فى سنة ١٩٥٠ ٩٠٫٠٠٠ دولار (شمل ٦٣ خبيراً ميدانياً ، و ١٠٠ منحة دراسية ، بالمقارنة مع تسعة خبراء و ٣٨ منحة) .

ثم حدث توسع واضح فى البرنامج فى سنة ١٩٥٩ وسنة ١٩٦١ وسنة ١٩٦٢ ، إذ بدأت الجمعية العامة فى سنة ١٩٥٩ بقرارها رقم ١٢٥٦ (الدورة الثالثة عشرة) برنامجا جديداً للمعونة الفنية يتضمن تقديم خبراء ينهضون بالعمليات والتنفيذ والإدارة لحكومات الدول النامية بناء على طلبها بدلا من الاقتصار على تقديم المشورة ، ورمز لهذا البرنامج باسم أوبكس. وكذلك بدأت الأمم المتحدة فى تلك السنة أيضاً إدارة مشروعات للمعونة الفنية فى الإدارة العامة ، تمولها كلياً حكومات الدول المستفيدة فى نظام عرف باسم نظام الاعتمادات المودعة . ولكن الإنفاق فى ظل كل من برنامج أوبكس والاعتمادات المودعة كان ضئيلا ، إذ بلغ مجموع الإنفاق فى برنامج المعونة الفنية ١٫٣ مليون دولار عام ١٩٥٩ (وشمل ذلك ١٢٧ وظيفة خبير ، ١٤٩ منحة) ، ثم ١٫٥ مليون دولار فى كل من سنتى ١٩٦٠ و ١٩٦١ . ووفق فى سنة ١٩٦١ على أول مشروعات الاعتماد الخاص ، وهى مشروعات طويلة الأمد وكبيرة الحجم فى الإدارة العامة ، تمول من الاعتماد الخاص [1] « للأمم المتحدة » .

---

(١) يشمل برنامج الأمم المتحدة للتنمية الآن كل من برنامجى المعونة الفنية الموسع والاعتماد الخاص .

وقد يسرت موارد الاعتماد الخاص القيام بمشروعات كبيرة وطويلة الأمد نوعاً لتدعيم مؤسسات الإدارة العامة فى الدول النامية . واستمر برنامج التعاون[1] الفنى الكلى للأمم المتحدة فى التوسع خلال العقد السابع ، وتجاوز فى سنة ١٩٦٧ ثلاثة ملايين[2] دولار كما يظهر ذلك فى الجدول رقم (١) وترجع هذه الزيادة إلى التوسع فى برامج الاعتماد الخاص من ناحية وإلى النمو المستمر فى المعونة الفنية من ناحية أخرى .

جدول (١) نشاط الأمم المتحدة فى التعاون الفنى
فى مجال الإدارة العامة

السنة	المبالغ المقررة – (بالدولار الأمريكى)			الخبراء	المنح
	المعونة الفنية	الاعتماد الخاص	المجموع «التعاون الفنى»		
١٩٦١	١٤٧٦٧٠٣	٣٠١٦٣	١٥٠٦٨٦٦	١٣٣	١٩١
١٩٦٢	٢٠٦٥٥٤٠	٩٤٢٨٣	٢١٥٩٨٢٣	١٥٥	٢٤٩
١٩٦٣	٢٢١٥٩٨١	١٣٥٦٤٢	٢٣٥١٦٢٣	٢٠٧	٢٨١
١٩٦٤	٢٥٤١١٦٠	١٦٣٩٩٨	٢٧٠٥١٥٨	٢٣٧	٢٣٩
١٩٦٥	٢١٩٧٠٥٠	٢٧٣٢٤٠	٢٤٧٠٢٩٠	٢١٩	٢٦٦
١٩٦٦	٢٣٠٠٠٢٣	٤٢٨٨٠٢	٢٧٢٨٨٢٥	٢١٢	١٥٧
١٩٦٧	٢٢١٧٨٥١	٨٨٦٦٩٩	٣١٠٤٥٥٠	٢٤٩	١٤٦

* ويشمل ذلك خبراء التنفيذ فى الإدارة العامة

ومع أن حجم البرنامج زاد من مليون دولار إلى ٣ ملايين من الدولارات فى السنة خلال العقد السابع ، ومع أن برنامج الإدارة العامة يحتل المركز الثالث من حيث الضخامة بين البرامج التى يديرها قسم الشئون الاقتصادية والاجتماعية[3] للأمم المتحدة ، فإن مبلغ الثلاثة الملايين من الدولارات يعتبر صغيراً جداً إذا قورن بالاحتياجات الحقيقية للدول النامية . ومرد ذلك إلى عدة عوامل ، أولها أن الموارد الكلية للأمم المتحدة محدودة جداً ، كما أن الإدارة العامة مجال شديد الحساسية ، وحكومات الدول النامية تتردد فى بعض الأحيان فى طلب المعونة الخارجية فيها . ويبدو هذا بصفة خاصة فى أن الوظائف فى برامج

---

(١) يشمل التعاون الفنى كلا من المعونة الفنية والاعتماد الخاص .

(٢) الرقم المقدر لسنة ١٩٦٨ يتجاوز ٣ ملايين دولار كذلك .

(٣) يحتل المركز الأول برنامج تنمية الموارد الطبيعية ، والثانى برنامج التنمية الاقتصادية والتخطيط . أما برنامج التنمية الصناعية الذى كان يحتل المركز الثانى فى برنامج القسم فقد اختصت به منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

« الأوبكس » لم تساير مطلقاً الآمال العريضة التى صاحبت وضعها[1] . ومع ذلك فقد تزايد الإدراك حديثاً بأهمية الإدارة العامة فى جهود التطوير الشامل ، والمنتظر أن يتوسع البرنامج فى العقد السابع نتيجة التوسع فى التمويل من الاعتماد الخاص .

التوزيع الجغرافى :

مع أن برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة برنامج صغير فإنه أخذ يتحول بشكل متزايد إلى برنامج عالمى فى جميع مظاهره تقريباً . فهو أولا يقدم خدماته فى جميع مناطق العالم النامى . فى السنين الأولى (١٩٥٠ — ١٩٥٢) قدم ما بين ٨٠ ٪ و ٩٠ ٪ من خبراء الأمم المتحدة خدماتهم لبلاد أمريكا اللاتينية . وخلال السنوات العشر التالية نقصت نسبة الخبراء الذين عملوا فى أمريكا اللاتينية من ٦٠ ٪ فى سنة ١٩٥٣ إلى ٤٢ ٪ فى سنة ١٩٦١ ، وزاد عدد الخبراء فى أفريقيا من ١٣ ٪ فى سنة ١٩٥٣ إلى ٣٠ ٪ فى سنة ١٩٦١ . وحظيت آسيا بنسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ و ٢٥ فى المائة. وذهب الباقى إلى الشرق الأوسط ، والمشروعات المشتركة بين المناطق . وقد تغير التوزيع مرة أخرى فى سنة ١٩٦٢ عندما ارتفع مستوى برنامج المعونة الدورى بصفة خاصة لمقابلة احتياجات الدول التى استقلت حديثاً فى إفريقيا . ثم تغير التوزيع مرة أخرى وأصبح فى السنين الأخيرة كما يلى : النصف تقريباً لإفريقيا ، ونحو الربع لأمريكا اللاتينية، والثمن لآسيا ثم نسبة صغيرة لكل من الشرق الأوسط وللمشروعات بين المناطق . وهذا التوزيع يشمل الخبراء والإنفاق الكلى معاً .

ويمثل خبراء التعاون الفنى العمود الفقرى للبرنامج ، إذ قدم خبراء الأمم المتحدة فى الإدارة العامة من أكثر من خمسين دولة خلال الفترة الواقعة بين سنة ١٩٥٠ و سنة ١٩٦٨ خدماتهم الاستشارية لنحو ٨٠ من الدول النامية . وتزايد اختيار الخبراء فى السنين الأخيرة من الدول النامية ، وهذا يبين الزيادة فى تبادل المهارات والمعرفة بين هذه الدول ، فقد كان هناك جهد مستمر للاستفادة استفادة كاملة من خبرة الدول ، التى تقع فى مراحل متفاوتة من التطور ، والتى تتبع نظما اقتصادية وسياسية مختلفة ، فيما يتعلق بما يقدمه قسم الإدارة من بحوث وأنشطة أخرى .

التركيز على التدريب :

عنى برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة بالتركيز على التدريب تركيزاً كبيراً . والواقع أن هذا البرنامج بدأ سنة ١٩٤٨ باقتراح الدعوة لإنشاء « مركز للتدريب فى الإدارة العامة » . ومع أن هذا المركز الذى

---

(١) هناك احتياج أكبر لوظائف التنفيذ فى المجالات الفنية . على أن مجموع هذا النوع من الوظائف سواء التى تمولها الأمم المتحدة و برنامج الأمم المتحدة للتنمية لم يصل إلى مئة وظيفة فى أى سنة منذ سنة ١٩٥٩ . ولا يخص مجال الإدارة العامة منها إلا ١٠ ٪ أو أقل .

كثر النقاش حوله لم ينشأ، فإن التدريب ظل برغم ذلك محور الاهتمام الرئيسى . وتضمنت أول مشروعات الإدارة العامة فى هذا المجال التعاون مع حكومة البرازيل ، فى الفترة من سنة ١٩٥٢ إلى سنة ١٩٥٨ ، فى تطوير مدرسة الإدارة العامة البرازيلية ، ثم تعاونت الأمم المتحدة بعد سنة ١٩٥٢ بقليل مع تركيا والجمهورية العربية المتحدة فى إنشاء وتطوير معهدى الإدارة العامة بهما . وامتد هذا الجهد ليشمل المدارس والمعاهد فى بعض الدول الإفريقية : (أثيوبيا ، غانا، ليبيا، النيجر ، الصومال ، السودان) ، ثم اليمن فى الشرق الأوسط وسيلان ولاوس فى آسيا ، وبلاد أمريكا الوسطى ، وبعض بلاد أمريكا اللاتينية (الأرجنتين وكولومبيا) . وربما جاء أعظم أثر أحدثته الأمم المتحدة فى مجال الإدارة العامة من خلال مساعدة الدول النامية فى إنشاء مدارس ومعاهد الإدارة العامة بها .

ولم يكن التعاون الفنى فى إنشاء أو تطوير مدارس الإدارة العامة ومعاهدها هو العنصر الوحيد من عناصر التدريب فى هذا البرنامج ، إذ قدمت المعونة إلى بلاد أخرى نامية فى تدريب الموظفين المدنيين والعاملين فى المؤسسات العامة . كما كان التدريب جزءاً من مسئوليات كل الخبراء ، حيث إنهم يكلفون بتدريب زملائهم فى العمل، بحيث يحلون محلهم فى أداء عملهم. ومن عناصر تقويم الخبير مدى نجاحه فى سرعة إعداد زميله للقيام بعمله . مثال ذلك أن الكثير من المعاهد التى ساعدتها الأمم المتحدة فى البرازيل وأثيوبيا وغانا والسودان وتركيا والجمهورية العربية المتحدة) أصبحت تكتفى فى عملها بالأساتذة الوطنيين اكتفاء تاماً بعد فترة وجيزة من تقديم الأمم المتحدة مساعداتها الفنية لها . وكثير من هؤلاء الأساتذة من بين من أوفدتهم الأمم المتحدة فى منح دراسية .

وتشكل المنح الدراسية ، وخاصة تلك التى تكون جزءا من مشروع ، أداة أخرى مهمة من أدوات التدريب[1]. ويشغل الكثير ممن أوفدتهم الأمم المتحدة للدراسة فى مجال الإدارة العامة وظائف مديرى معاهد الإدارة وكثيراً من وظائف الإدارة العليا والتعليم والبحوث فى الدول النامية . كما ساعدت الأمم المتحدة أيضاً فى تنظيم برامج تدريبية قومية، وتقوم بنفسها بتنظيم برامج تدريبية إقليمية عن طريق اللجان الاقتصادية الإقليمية غالباً، وكذلك بعض برامج تدريبية على مستوى عدة أقاليم . ويشمل التدريب نشاطاً آخر يتمثل فى رحلات الدراسة والاستطلاع ، هذا بالإضافة إلى إصدار عدد من المطبوعات فى مجال التدريب[2] .

---

(١) للحصول على تحليل مفصل لبرنامج الأمم المتحدة للمنح الدراسية فى مجال الإدارة العامة انظر وثيقة الأمم المتحدة رقم E/4296 ص ١٥٥–١٦٩ .

(٢) نشرات الأمم المتحدة ST/ TAA/M/,10 1956 تدريب وإدارة الأفراد فى الخدمة المدنية ، ST/TAA/M/13,1958 التدريب فى الإدارة العامة ، ST/TAO/M/28, 1966 دليل التدريب فى الخدمة المدنية ST/TAO/M/40, 1967 التدريب فى الإدارة المحلية .

التحسينات الإدارية ونشاط التنظيم وطرق العمل :

إن الهدف الرئيسى والمستمر لبرنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة هو مساعده الدول النامية فى جهودها للارتفاع بمستوى جهازها الإدارى، والإسراع فى زيادة قدراتها الإدارية على التنمية القومية . لذا عُقدت فى سنة ١٩٥٠ لجنة خاصة لبحث مشكلات الإدارة العامة ، كلفت بتصميم دليل للتعرف على مستوى الإدارة العامة فى الدول النامية ، ولتحديد الخطوات التى تتخذ لإدخال التحسينات الإدارية . وقد نشر تقريرها باسم « المستويات والأساليب الفنية فى « الإدارة العامة »[١] . كما أعد المعهد الدولى للعلوم الإدارية بين سنة ١٩٥١ و سنة ١٩٥٤ ، بتشجيع ومساعدة قسم الإدارة العامة بالأمم المتحدة أربعاً وعشرين دراسة عن التطبيقات الإدارية ، تفيد هؤلاء الذين يعملون لرفع مستوى الإدارة فى الدول النامية . وأتبع قسم الإدارة العامة ذلك سنة ١٩٦١ بنشر كتاب « دليل الإدارة العامة »[٢] الذى يحوى العناصر الأساسية فى برنامج مختصر لتحسين الإدارة العامة فى الدول النامية . يضاف إلى ذلك أنه صدر عن هذا القسم عدد من الدراسات فى المجال العام للتنظيم وطرق العمل شملت « استخدام برامج التنظيم وطرق العمل فى الإدارة العامة »[٣] ،و « إدارة أقسام التنظيم وطرق العمل »[٤] كما حوت مطبوعات القسم أيضاً النواحى الأكثر تخصصاً فى أعمال التنظيم والاجراءات[٥] ، وبالإضافة إلى هذه الدراسات عقدت اللجنة الاقتصادية الإفريقية الكثير من حلقات الدراسة عن النواحى المختلفة فى التنظيم وطرق العمل .

ويشكل التنظيم وطرق العمل ، الذى يعنى بالتشكيلات وإجراءات العمل فى الحكومة جزءاً مهماً كذلك فى برنامج التعاون الفنى للأمم المتحدة فى مجال الإدارة العامة. فقد ظهرت حاجة كبيرة إلى الخبراء فى هذا المجال، وأخذت حكومات الدول النامية، التى أعيتها أدواء عدم الفاعلية وتراكم العمل وتوقفه فى تشيكلاتها الإدارية تبحث عن العون لتشخيص أسباب المتاعب والتوصل إلى علاج يزيل هذه الأمراض أو التعرف على أسلوب للتغلب عليها . ويشمل هذا المجال المساعدة فى إنشاء وتطوير أجهزة التنظيم وطرق العمل ، وفى تحسين الأنماط التنظيمية التى تنهض بوظائف معينة من وظائف التنمية

---

(١) نشرة الأمم المتحدة 1951 ,ST/TAA/M/I

(٢) نشرة الأمم المتحدة 1961 ,ST/TAO/M/16

(٣) نشرة الأمم المتحدة 1961 ,ST/TAO/M/16

(٤) نشرة الأمم المتحدة 1968 ,ST/TAO/M/44

(٥) تشمل هذه نشرات الأمم المتحدة الآتية رقم ST/TAO/M/30, 1966 عن الدراسات التى تسبق إدخال أجهزة معالجة البيانات آليا ، ونشرة رقم ST/TAO/M/31, 1966 عن برنامج توجيهى فى معالجة البيانات آليا، ونشرة رقم ST/TAO/M/39, 1968 عن تحسين إدارة المشتريات .

(ويشمل ذلك تحسين الإدارات الفنية) ، وفى تدعيم التعاون بين الإدارات ، وكذلك القيام بأعمال التنظيم وطرق العمل فى المستوى اللامركزى أو مستوى الحكومة المحلية ، وفى تدريب الإخصائيين على أعمال التنظيم وطرق العمل وغيرها من نواحي الإجراءات وأسلوب العمل الإدارى. وهناك نوعان من الخبراء فى البرنامج. فالكثير من خبراء الأمم المتحدة يمارسون أعمال التنظيم وطرق العمل بصفة عامة، فى حين يتزايد الطلب على المتخصصين فى مجالات مثل معالجة البيانات آليًّا وإدارة السجلات والمشتريات[1] والإمدادات.

إدارة الأفراد :

ويشكل التطوير فى إدارة الأفراد جزءاً مستمرًّا آخر فى برنامج المعونة الذى تقدمه الأمم المتحدة . فأهمية الأفراد والعوامل الإنسانية كبيرة فى تحقيق الإدارة السليمة . وقد تركزت جهود الأمم المتحدة من قبل فى هذا المجال ، كما سبقت الإشارة ، على مجال التدريب . ثم حدث توسع سريع شمل برامج صممت لتحسين نظم الأفراد ، وإدارة الأفراد ، تنفذ بالتعاون مع الجهود القومية . كما وجه عدد كبير من مجموعات الخبراء إلى تقديم المشورة للدول النامية فى إدارة الأفراد وفى إصلاح الخدمة المدنية . وعملت مجموعات أخرى من الخبراء فى مشروعات عن إدارة الأفراد كجزء من مسئوليات عملهم فى مجال عام أو محدد من مجالات الإدارة العامة . وقد اختلفت طبيعة التعاون الفنى مع الدول النامية فى هذا المجال ، من دولة إلى أخرى ، إذ شمل هذا التعاون فى بعض الدول وضع إطار لنظام سليم ومرن للأفراد ينظر إليه غالباً على أنه جزء من نظام شامل لبرنامج التحسين الإدارى . كما وجهت المعونة فى بلاد أخرى إلى أجزاء مختارة من الإدارات الحكومية ، أو إلى مجالات معينة فى إدارة الأفراد ، مثل حصر القوى العاملة من ناحية احتياجات الإدارة العامة والاجتذاب وترتيب الوظائف ونظم الأجور والتدريب وتطوير البرامج وخطط المعاشات ، إلخ .

ومن الجوانب العامة فى عمل قسم الإدارة العامة من أجل تحسين إدارة الأفراد تنظيم البحوث وحلقات الدراسة الإقليمية وبين الأقاليم ومجموعات العمل . ولا تقتصر مثل هذه الاجتماعات على العمل الأكاديمى ، ولكنها تتضمن أنشطة موجهة عمليًّا ، تهدف إلى التعرف على الاحتياجات الفعلية والاتجاهات ، وتحليل العوامل البيئية ، ووضع خطوط مرشدة للعمل ، وكذلك جمع المعلومات ودراستها وتوزيعها . وكل هذه تشكل جزءاً من العملية التنفيذية . ونود أن نوجه النظر بصفة خاصة إلى بعض المطبوعات التى صدرت عن قسم الإدارة العامة ، ومن أهمها كتاب قوانين الخدمة المدنية وإجراءاتها[2] ، ودراسة أنظمة الأفراد فى الحكومات المحلية[3] ، وجهاز الأفراد المركزى فى الدول النامية[4] ،

(١) للرجوع إلى وصف تفصيلى عن البرامج الميدانية للتنظيم وطرق العمل انظر وثيقة رقم E/4296 ص ١١٢-٢٤

(٢) نشرة الأمم المتحدة ST/TAO/M/28, 1966

(٣) نشرة الأمم المتحدة ST/TAO/M/33, 1967

(٤) نشرة الأمم المتحدة ST/TAO/M/41, 1968

والاجتذاب والاختيار في الخدمة المدنية في الدول النامية [1] .

كما أصدرت اللجان الإقليمية عدداً من الوثائق في هذا المجال ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بحلقات الدراسة الإقليمية .

اللامركزية والحكم المحلي :

لم يبدأ قسم الإدارة العامة نشاطه عن اللامركزية والحكم المحلي حتى سنة ١٩٥٧ . ثم أخذ المركز الرئيسي للأمم المتحدة واللجان الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية في القيام بسلسلة من الدراسات ، وعقدت حلقات البحث على أساس دولي وإقليمي منذ ذلك الحين . وقد وجهت هذه الدراسة نحو إعداد كتب مرشدة عن اللامركزية ، ومن أجل التطور الريفي والحضري ، ومن أجل إقامة وتدعيم الهيئات والمؤسسات المركزية التي يحتاج إليها في الارتقاء بالحكم المحلي . ومن أمثلة ذلك ما أجرى من دراسة واسعة شملت العالم عن الخدمات المركزية التي تقدم للسلطات المحلية ، وقام بها الاتحاد الدولي للسلطات المحلية ، بناء على اتفاق مع الأمم المتحدة . وقد أتاحت هذه الدراسة أساساً صالحاً لعقد حلقات دراسة إقليمية ، في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، حضرها الموظفون الذين يتحملون المسئوليات الكبرى عن تحسين نظام الإدارة المحلية في بلادهم . ووفرت هذه الدراسات والحلقات معلومات مبوبة عن المداخل المقارنة لدراسة المشكلات المشتركة ، وقربت بين هؤلاء الذين يمكن أن يستفيدوا من المعونة الفنية وبين ممثلي الهيئات الثنائية والمتعددة الجوانب ، الذين يمكنهم أن يقدموا المعونة . كما ركز القسم في بحوثه أيضاً على العلاقات المركزية المحلية ، وعلى الهيئات والمؤسسات القومية ، التي تعمل للارتقاء بالحكم المحلي ، نظراً لأن هذه هي الموضوعات الرئيسية التي تطلب فيها الحكومات معونة الأمم المتحدة[2] . والمعتاد أن الأمم المتحدة تقصر مساعدتها على الحكومات لتهيئ لها تنظيم هيئات ومؤسسات قومية تتولى تقديم ما تحتاج إليه السلطات المحلية من مساعدة . وتفضل هذا الأسلوب على قيامها بنفسها بتقديم المساعدة المباشرة للسلطات المحلية. ولكنها مع ذلك قدمت خدمات

---

(١) نشرة الأمم المتحدة ST/TAO/42, 1968

(٢) الدراسات التي تمت شملت ما يلي :

الجوانب الإدارية في برامج تنمية المجتمع (الأمم المتحدة رقم البيع 59. II, H.2) ، اللامركزية من أجل التنمية القومية والمحلية(الأمم المتحدة رقم البيع 62, II, H.2) ، الحكومة المحلية في بلاد مختارة(الأمم المتحدة رقم البيع 61, II, H.2) ، نظم الأفراد في الإدارة المحلية الأمم المتحدة رقم البيع 67, II, H.2 التدريب في الحكومة المحلية الأمم المتحدة رقم البيع E. 68, II, H.2)

استشارية فى مجال إدارة المدن الكبرى إلى دول عديدة مثل (باراجواى وتونس وأوغندا) بناء على طلب الحكومات المختصة نظراً لأنها ترى أن حجم المشكلات فى مثل هذه المدن وتعقدها مما يتطلب مستوى من الخبرة قد لا يتوفر فى الهيئات المركزية التى تقدم المساعدات للسلطات المحلية وتشرف عليها بصفة عامة .

عقد التنمية الأول :

أطلقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على العقد السابع عقد التنمية ، وذلك عندما دعت إلى العمل على تضييق الهوة بين الدول المتقدمة والنامية . فقد طلب المجلس الاقتصادى والاجتماعى من السكرتير العام للأمم المتحدة فى بداية هذا العقد استعراض برامج الإدارة العامة المختلفة والنظر فى مداها وملاءمتها والإجراءات التى يجدر أن تتخذ لزيادة فاعلية العمل الدولى فى هذا المجال[1] . ثم قدم إلى المجلس تقريران بهذا الخصوص أحدهما سنة ١٩٦١ ، والآخر سنة ١٩٦٣[2] .

وحوالى منتصف العقد الأول للتنمية اتضح أنه بالرغم من نجاح عديد من الجهود التى بذلت للتطوير فإن هناك ، بصفة عامة ، هوة مستمرة بين أهداف التنمية والآمال المعقودة حولها من جهة النتائج الفعلية للأداء من جهة أخرى . وإذا قصر الأداء الفعلى عن أن يحقق السياسة والأهداف المعلقة فإن الأمر يتطلب الإسراع بدراسة الأسباب التى يرجع إليها مثل هذا الفشل . ومن ثم توصلت كل من حلقة الدراسة عن المشكلات الإدارية العاجلة للحكومات الإفريقية[3] وجماعة الخبراء التى درست المشكلات الإدارية الكبرى التى تجابه الحكومات الآسيوية[4] إلى أن القصور فى تنفيذ خطط التنمية يرجع إلى حد كبير إلى القصور فى الإدارة ، وأن المعوقات الإدارية لسير التنمية هى الموضوع المتكرر فى كثير من التقارير عن التخطيط والتنمية ، بما فى ذلك تقرير المتابعة للسكرتير العام عن عقد التنمية .

وليس هناك شك فى أن الجهود التى بذلتها الأمم المتحدة فى مجال الإدارة العامة أحدثت آثاراً إيجابية ومفيدة فى مجال التنمية القومية فى عدد من الدول النامية . ومع ذلك فإن الفحص الدقيق للمشروعات المفردة التى وضعت بين سنة ١٩٥٠ ومنتصف العقد السابع يكشف عن أن معظم ما نفذ من عمل

---

(١) قرار اللجنة الاقتصادية الاجتماعية رقم ٧٩٦ (الدورة ٣٠)

(٢) وثيقة الأمم المتحدة رقم (E/3630) ملحق ووثيقة رقم E/3765 ملحق ١

(٣) الذى عقد فى أديس أبابا بأثيوبيا من ٢ — ١٢ أكتوبر ١٩٦٢ ، والوثيقة رقم E/CN 4/18

(٤) الذى عقد فى بانجكوك — تايلاند من ١٨ — ٢٦ أكتوبر ١٩٦٥ ، وتقرير اللجنة

يمكن أن يوصف بأنه عمل محدد لتحقيق أهداف منفصلة ، أكثر من كونه إجراءات شاملة لتحقيق أهداف كلية ، وليس هناك إلا قلة من مشروعات الإدارة العامة ترتبط ارتباطاً مباشراً بتخطيط التنمية. وبينما يمكن أن يقال إنه يندر أن تتوفر الظروف المشجعة على الإصلاح الإدارى الشامل[١] ،كما أنه لا يجوز الإقلال من أهمية ما يتخذ من إجراءات ، فإنه ينبغى أن تبذل الجهود للنظر إلى المقدرة الادارية باعتبارها عاملا رئيسياً فى توفير القدرة على التنمية والنمو ، ولاشعار رجال الاقتصاد والإدارة العامة على السواء بالدور الحاسم للإدارة الحكومية فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى .

وقد أغفلت أغلب الدول المتغير الإدارى فى تخطيط التنمية ، ولم تحظ المقدرة الإدارية للجهاز الحكومى إلا بقدر ضئيل من الاهتمام . وكثيراً ما أغفلت الثنائية التقليدية بين « التخطيط » و« التنفيذ » فى الماضى الاهتمام بإدخال واقع المقدرة الإدارية للجهاز التنفيذى فى الخطة نفسها . وليس ما يتردد كثيراً من حديث عن سلامة الخطة واقتصار العيب على التنفيذ إلا دلالة على مدى الفصل بين التخطيط وواقع المقدرة الإدارية .

مدخل ونظرة جديدة :

يبدو أن تجربة العقد السابع تمخضت عن ضرورة الأخذ باتجاه جديد .

فهناك أولا حاجة إلى مفهوم جديد عن تخطيط التنمية يأخذ فى اعتباره تماماً المقدرة الإدارية للحكومة والإجراءات اللازمة للارتفاع بها . ومهما كان التعقيد فى هذا المفهوم ، والمتغيرات المؤثرة فيه فلا بد من محاولة جديدة قوية لإبراز أساليب جديدة ، يمكن تطبيقها عملياً لمعالجة هذا الموضوع .

وتجرى الآن محاولة لصياغة العناصر التى تشملها المقدرة الإدارية فى شكل مصطلحات عملية . فقد تعاقد قسم الإدارة العامة فى سنة ١٩٦٥ مع مجموعة دولية من الخبراء فى مختلف المناهج[٢] لإعداد كتيب منهجى عن تقويم المقدرة الإدارية فى التنمية . والأمل كبير فى أن يوفر هذا المشروع إرشادات لتقدير إمكان نجاح خطة معينة بمدلولات إدارية ، وكذلك للتعرف على أصلح مجالات الاستثمار ، حتى يمكن تنمية القدرات المطلوبة لتنفيذ الخطة .

وهناك ثانياً حاجة إلى إبراز عنصر النمو العضوى للطاقة الإدارية . فالمقدرة الإدارية للحكومة ليست شيئاً ساكناً يقتضى أن يعدل حجم برامج التنمية وفقاً له ، ولكنها تتأثر بعوامل كثيرة ، من بينها

---

(١) انظر وثيقة الأمم المتحدة (ST/SG/AC,6/L.9, 1967) بعنوان الإدارة العامة لأى هدف ؟ بقلم « ألبرت واترسون » مثالا على وجهة النظر هذه .

(٢) المجموعة الدولية لدراسات التخطيط القومى (interplan) .

مايبذل من جهد مباشر فى تحسينها . ومن المنطقى أن تستلزم الاستراتيجية السليمة للتنمية ، التوسع المخطط فى المقدرة الإدارية باعتبار ذلك جزءاً متكاملا من عملية التخطيط . وينبغى على المخططين أن يدركوا أن تنفيذ الخطة يعتمد على الجهود الواعية لتطوير المؤسسات والأفراد والعمليات ، وغيرها من العناصر الأخرى التى تدخل فى تشكيل المنظمات التى يطلب إليها تحقيق النتائج . ويجب أن ينظر إلى تخطيط التنمية على أنه يشمل عملا يقصد به إحداث التغيير والنمو فى المقدرة الإدارية للحكومة أو المؤسسات الأخرى ، التى ينتظر أن تنهض بعمليات التنمية. لذا أنشأ قسم الإدارة العامة[1] فى سنة ١٩٦٦ فرعاً لإدارة التنمية ، لدراسة مشكلات التغيير والنمو هذه، كما أعاد تشكيل برامج الفروع الأخرى فى القسم[2] وسار بالعمل خطوات ، على المستوى الإقليمى والمستوى اللاإقليمى ، لدراسة النواحى الإدارية فى تخطيط التنمية . كما عقد عدداً من حلقات البحث الإقليمية واللاإقليمية خلال السنوات الأخيرة ، وينهض الآن أيضاً بإعداد دراسة مقارنة للموضوع .

وهناك ثالثاً حاجة إلى مدخل شامل لمشكلات الإدارة العامة ، وقد يبدو من المتناقضات أن أحد الفروض البارزة ، التى تخرج من تجربة العقد السابع هو أن التحسين فى التنظيمات الكبيرة كثيراً ما يتغلب على القصور فى الأنظمة التابعة وإن لم يجز إغفال فائدة بناء منظمات صغيرة ممتازة فى ظروف معينة . لذا استمر قسم الإدارة العامة ، من ناحية فى القيام بعمله المحدد فى التحسين الإدارى فى مجال إدارة الأفراد وفى التنظيم وطرق العمل وفى الحكم المحلى ،وفى تدعيم عمله عن إدارة المؤسسات العامة ، والإسراع به ، وبدأ نشاطاً جديداً فى إدارة مشروعات وبرامج مقررة للتنمية من ناحية فى حين يحاول من ناحية أخرى أن يربط مثل هذا العمل المحدد قدر الإمكان بالإدارة الحكومية الشاملة . وهو يعتقد اعتقاداً راسخاً أن العمل فى الادارة العامة لا ينبغى عزله عن أعمال التنمية الأخرى (اقتصادية أو اجتماعية) . ومن المهم تفهم العلاقات المتبادلة والروابط المتعددة بين نظام الإدارة العامة والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المترابطة . وعلى ذلك فبينما تستمر معاهد الإدارة العامة والأنشطة التدريبية فى تشكيل الجزء الأكبر من البرنامج فإن هناك جهداً مدركاً للربط بين برامج الإصلاح والتحسين الإدارى . وبالمثل قد يكون من الصعب وربما من المستحيل أحياناً أن ينفذ إصلاح فى الخدمة المدنية بنجاح دون إجراء إصلاح إدارى شامل . كما يركز أيضاً على العلاقة الترابطية بين إدارة الأفراد والتنظيم وطرق العمل . ومن المهم أن ينظر لكليهما كأجزاء متكاملة فى تشكيل المقدرة الإدارية الشاملة للحكومة . ويعتقد

---

(١) نحب أن نوضح – حتى لا يحدث لبس – أن هذا البحث رغم ما حدث من تغيير فى المسميات لا يشير إلا إلى قسم الإدارة العامة .

(٢) الفروع الثلاثة الأخرى التى يضمها قسم الإدارة العامة هى إدارة الأفراد ، التنظيم وطرق العمل ، الإدارة المحلية

القسم بالاضافة إلى ذلك أنه لابد من الربط الوثيق بين عمل الإدارة العامة وإدارة وظائف التنمية الكبرى ، التى يستند إليها تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويحتاج الأمر فى الواقع إلى فهم أوفى للعلاقة بين نظام الادارة العامة والعناصر المختلفة فى النظم الاقتصادية والاجتماعية . ونظراً لتزايد الترابط والعلاقات بين هذه الأنظمة فإنه من الضرورى انتهاج مدخل مشترك إلى مشكلات التنمية .

وقد عقد السكرتير العام للأمم المتحدة فى يناير سنة ١٩٦٧ اجتماعا للخبراء من بلاد المناطق الأربع الكبرى فى العالم ، يمثلون تنوعاً واسعاً فى الأنظمة والتقاليد الإدارية ، لمراجعة برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة ، ولاقتراح اتجاهات جديدة لنشاطه المستقبل ، وذلك بهدف دراسة الحاجة إلى مدخل جديد يوجه الإدارة العامة فى المجرى الرئيسى للتنمية . وقد أكد الاجتماع دور الإدارة الفعالة باعتبارها « العنصر الحاسم » . فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما لا حظ المشتركون فيه أن التنمية لا تشمل التغير الاجتماعى والاقتصادى فحسب ، ولكنها تتضمن تحول مجتمعات بأكملها ، لذا ينبغى أن ننظر إلى الادارة العامة على أنها أداة لا غنى عنها فى إدارة وتنفيذ عملية التحول هذه[١] ». وقد عبر المجتمعون عن وجهة نظر تقول بأنه ينبغى أن تحتل الادارة العامة فى عقد التنمية الثانى مكانا من الأولوية باعتبارها منهجاً مؤثراً يفوق ما احتلته فى العقد الأول . وقد أيد الاجتماع بصفة عامة برنامج القسم الحالى والمقترح وقدم عدداً من المقترحات المهمة فيما يتعلق بالمشروعات والأولويات . كما أوصى بضرورة زيادة الموارد المتاحة لبرنامج الأمم المتحدة فى الادارة العامة ، ويشمل إنشاء وحدات للإدارة العامة فى اللجان الاقتصادية الإقليمية الثلاث فى إفريقيا، وآسيا، والشرق الأقصى ، وأمريكا اللاتينية . كما أوصى بضرورة مراجعة البرنامج كل أربع سنوات فى اجتماع للخبراء يقدمون تقريراً ينظره المجلس الاقتصادى والاجتماعى[٢]

ثم نظر المجلس الاقتصادى والاجتماعى تقريراجتماع الخبراء فى مايو سنة ١٩٦٧ واتخذ القرار رقم ١١٩٩ (الدورة ٤٢) الذى أشاد بالتقرير كمساهمة قيمة فى زيادة تطوير البرنامج ، كما أيد بعض التوصيات الكبرى للاجتماع ، وقرر أن يضع الإدارة العامة فى مكانها الملائم عند التخطيط لعقد التنمية الثانى ، وأن يطلب إلى الأمم المتحدة متعاونة مع الهيئات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية المختصة أن تعد أهدافاً وبرامج فى الادارة العامة أكثر تحديداً للعقد الثامن . وقد بدأ العمل وشيكاً فى إعداد مشكلات الادارة العامة الكبرى وبرامجها للعقد الثامن ، ومن ثم فليس من المستطاع الآن تحديد موقف الأمم المتحدة منه .

---

(١) وثيقة رقم E/4296 (تقرير اجتماع الخبراء) ص ٤ — ٥

(٢) المرجع السابق ص ٤١ — ٤٢ .

مشكلات الإدارة العامة الكبرى فى العقد الثامن :

قد يكون من المفيد أن أشير باختصار إلى ما يبدو لى أنه بعض المشكلات الكبرى فى الإدارة العامة التى سوف تواجهها الدول النامية فى العقد الثامن ويحسن تأكيد أن أى تنبؤ بما يمكن أن يحدث فى العشر السنوات أو الاثنتى عشرة سنة القادمة يحتمل ألا يزيد على كونه افتراضاً لا يستند إلا على ما حدث من قبل أو خطط له فى السنوات الأخيرة . وفوق ذلك فإن المشكلات التى نذكرها قصد بها التوضيح ، ولم نحاول فيها أن تكون شاملة لجميع الجوانب . كما أنى لم أقصد تكرار النقاط التى ذكرت من قبل .

ومن المهم أن نلاحظ ابتداء أن الإدارة العامة سوف تستمر فى التغيير خلال العقد الثامن ، وسوف تتغير بمعدل سريع التزايد ، وفى إطار بيئة متزايدة الاضطراب تتميز بالتعقد وعدم الوثوق . وحتى يستطيع رجل الإدارة العامة أن يجابه التغيرات التى تؤثر فى عمله مجابهة بناءة لا بد أن تتوفر له القدرة على تفهم أسباب هذه التغيرات ، وطبيعتها ، واتجاهها ، وضخامتها ، وديناميكية العلاقة بين منظمته والبيئة التى تحيط بها . وإذا أريد الإسراع بالتنمية فسوف يكون من اللازم أن يتوفر لأغلب حكومات الدول النامية المقدرة على التأثير لأقصى درجة ممكنة فى عمليات التغيير واتجاهها وعلى الاستجابة الإيجابية لها . ويعتبر ظهور مجموعة المنظمات المتعددة وتزايد أهميتها (بالمقارنة مع المنظمات المفردة)[1] أحد التغيرات ذات المغزى التى تحدث فى كثير من الدول والتى ينتظر أن تبرز فى كثير من الدول النامية فى العقد الثامن . ومن بين الموضوعات التى يجدر أن تتعرض لها الدراسة الشاملة فى السنوات القادمة موضوع التنظيم لإحداث التغيير ، وكذلك مجموعات المنظمات المتعددة .

والتقدم الكبير الذى أحرزه العلم والتكنولوجيا من الأسباب الرئيسية لهذه التغيرات السريعة والدرامية ، ومع أن مثل هذا التقدم يفتح الأبواب لإمكانيات جديدة وعظيمة فإنه يخلق مشكلات صعبة ومعقدة . وعلى الدول النامية ، حتى تستطيع أن تضيق من الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة تكنولوجياً ، أن لا تكتفى بالإسراع فى تطبيق تكنولوجيا الطاقة ، المستخدمة فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على اقتصادها بأقصى ما تتيحه لها مواردها ، بل عليها أيضاً أن تستخدم تكنولوجيا الطاقة الذرية ، وكذلك تكنولوجيا الاتصالات ، وتكنولوجيا المعلومات . ومن واجبها أيضاً أن ترتقى بتعليم العلوم وتنظيم إجراء البحوث العلمية التكنولوجية وأن ترسم وتنفذ سياسة علمية تعمل على تيسير التنمية والإسراع فى خطواتها ، وكذلك تستفيد أقصى الاستفادة من أوساط الا تصالات الجديدة فى الأغراض الإدارية

---

(١) للمقارنة بين السمات البارزة فى منتصف العقد الرابع ومنتصف السابع نشير إلى ما كتبه إيريك تريست « التحديات فى الثلاثين سنة القادمة » . وجهة نظر اجتماعية نفسية . نشرة معهد تخطيط المدن فى كندا أونتاريو (كندا) يونيه ١٩٦٨ .

والتعليمية . وكل هذه الواجبات تثير مشكلات إدارية بعضها لم يكن موجوداً من قبل أو لم يكن مرئياً بصورة محسوسة ، ويحدث تغيرات ذات دلالة خاصة على تنظيم الخدمة المدنية . ولما كانت التنمية الاقتصادية تتضمن تطبيق العلم والتكنولوجيا الحديثة على الإنتاج ، ولما كان دور الحكومة فى التنمية آخذاً فى الاتساع ، فإن العدد الذى تطلبه الخدمة المدنية من المعلمين والتكنولوجيين سوف يأخذ فى الزيادة . ولذلك لم يعد تشكيل الخدمة المدنية على النسق التقليدى ، الذى يتكون فى الأغلب من الإداريين العامين ، ملائماً فى جميع الأحوال للاستفادة القصوى من الفنيين .

كما تزايدت أيضاً أهمية موضوعات الاجتذاب والمكانة والمستقبل الوظيفى للأفراد العلميين ، والفنيين أيضاً ، وسوف تثير مشكلات خطيرة أمام الدول النامية فى العقد الثامن . لذا تهتم هيئة الأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو كلتاهما بهذه الوسائل . فالهيئة تنظر إليها من ناحية الخدمة المدنية والمنظمة تنظر إليها من ناحية السياسة العلمية . ويجرى قسم الإدارة العامة دراسة حول هذا الموضوع ، كما تعاون مع اليونسكو فى التخطيط لعقد حلقة بحث بين الأقاليم فى الاتحاد السوفيتى (١٩٦٩) ، ويأمل أن تؤدى مناقشات الحلقة — من بين ما تؤدى إليه — إلى توضيح نوع المشكلات الإدارية الكبرى التى يجدر أن تنال عناية خاصة خلال العقد الثامن .

وتؤدى التغيرات العلمية والتكنولوجية أيضاً إلى تغيرات أخرى فى الخدمة المدنية . وحتى يمكن معالجة هذه التغيرات ، وكذلك التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السريعة . فسوف تكون هناك حاجة إلى فئة أرقى نوعاً من الإداريين ، يكلفون باتخاذ القرارات فى مشكلات أعقد كثيراً مما تعرض له سابقوهم[1]. وقد لوحظ حجم مثل هذا التغيير وأثره على عمل كبار الإداريين عند التخطيط لحلقة دراسية لتطوير المديرين فى الخدمة المدنية عقدتها الأمم المتحدة للدول النامية من مختلف مناطق العالم فى سنة ١٩٦٨ . فبحثت الحلقة الدور المتغير الذى ينهض به كبار الإداريين ، ودرست مسألة تأثير نظم الخدمة المدنية القومية على تنمية القادة . كما تعرفت على احتياجاتهم من التنمية ، والترتيبات الرسمية لتوفير هذه الحاجات ، والطرق والأساليب الفنية للتدريب فى هذا المستوى وتقويم البرنامج . وكانت هذه الحلقة هى الخطوة الأولى فى جهود القسم لإثارة اهتمام الدول النامية لبدء برامج تنمية كبار الإداريين وتدعيمها . ويلخص تقرير الحلقة مداولاتها وتوصياتها بما فى ذلك الخطوط العملية المرشدة التى تساعد على إعداد برامج قومية مماثلة .

ومع أن ظروف التغيير تؤثر بصفة خاصة على المستوى الأعلى من التشكيل الإدارى فإن المستويات

---

(١) وعلى الجملة فإن المستوى التعليمى لموظفى الخدمة المدنية سوف يكون أعلى فى العقد الثامن ، كما سوف يزيد عدد العاملين فى المكاتب بالنسبة للعاملين فى الميدان .

الأخرى فى هذا التشكيل تتأثر كذلك . ولهذا السبب يشمل برنامج القسم خططاً للبحوث فى مجالات القيادة والابتكار والتحفيز ، بغرض مساعدة الدول فى التعرف على أنواع أو أنماط القيادة والسلوك الإدارى ، التى يمكن أن يزيد من الفاعلية فى إدخال التغيير ، ووسيلة إدخال الأساليب الفنية التى تساعد على التوصل إلى مثل هذا السلوك فى النظام الإدارى .

وقد أدخل التقدم العلمى السريع والابتكارات التكنولوجية تغيرات متميزة فى أساليب الإدارة ، مما أتاح للإداريين أدوات جديدة لمعالجة المشكلات المعقدة . وتندرج هذه الأساليب تحت مسميات عامة مثل : موازنة البرامج ، وتحليل الأنظمة ، وبحوث العمليات ، وهندسة الأنظمة ، ونظم المعلومات ، واقتصاديات الإدارة والأساليب الكمية ، ومعالجة البيانات ، ونظم المعلومات ، والعلاقات الإنسانية ، وتطوير الأفراد ، وغيرها كثير . وكلها أمثلة تبين العدد الكبير من الأساليب الفنية التى يمكن أن يستخدمها المديرون . وهناك تطورات ترتبط بهذه الأساليب ارتباطاً وثيقاً ، فى تكنولوجيا الإلكترونات والاتصالات والحاسب الإلكترونى من ناحية ، وفى الرياضة والاقتصاديات والعلوم السلوكية من ناحية أخرى ، تضاف باستمرار إلى هذه المجموعة الضخمة من تكنيكات الإدارة . ومع أن عدداً كبيراً من هذه الأساليب قد استخدم فى الإدارة العامة وإدارة الأعمال فإن ذلك لا يعتبر إلا بداية أولية ، سواء من حيث تحديد الطاقة الكلية لاستخداماتها فى تنفيذ الأعمال العامة أو فى التعرف على آثار استخداماتها فى الإدارة العامة . وسوف تشكل هذه الموضوعات فى رأيى تحدياً كبيراً فى العقد الثامن . كما قد يفتح التطبيق الحكيم لتكتيكات الإدارة مدخلا متميزاً فى استخدام الإدارة العامة من أجل التنمية القومية . وحتى يمكن الشروع فى الأعمال التحضيرية لهذا الموضوع المهم خططت الأمم المتحدة لعقد حلقة دراسية عن تطبيق تكتيكات الإدارة الحديثة فى الإدارة العامة من أجل التنمية عقدت فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال سنة ١٩٧٠ حيث ناقشت الدراسة التى أجريت والاتجاهات الكبرى فى الإدارة التنفيذية والأنواع المتميزة من أساليب الإدارة ، كما خلقت تفهما للعوامل البيئية التى تؤثر على إدخال هذه الأساليب بصفة عامة وفى أنشطة معينة بصفة خاصة . واهتمت أيضاً بالظروف التنظيمية والإدارية الملائمة لإدخال واستخدام الأساليب الفنية الحديثة فى الإدارة وآثارها ، وتضمن ذلك متطلبات التدريب عليها .

ودون الدخول فى تفصيلات عن أساليب الإدارة الحديثة فإنى أود أن أفرد الحديث عن نقط قليلة أرى أنها تعطى هذه الأساليب أهمية خاصة فى تطبيقها على الإدارة العامة . فهذه الأساليب تتميز بأصالتها العلمية ومنهجيتها وهما صفتان لا غنى عنهما لتوفير المنطقية فى اتخاذ القرارات ، كما أن معظم هذه الأساليب موجهة إلى حل المشكلات . ودون إغفال الصيغة الشائعة فى استخدام أساليب الإدارة الحديثة ، فإن التركيز هنا ليس على الأساليب لذاتها ، مع التسليم بأن الإنسان قد يتأثر بسرعة بمثل

هذه الاختراعات الفنية . ومن المزايا الكبرى لهذه الأساليب إبراز أهمية المشكلة التى يراد حلها فى ضوء أهداف وأغراض المنظمة ، وفى هذا يأخذ معظمها باستخدام مدخل مشترك بين المناهج فى البحث عن الحلول . واستخدام تحليل الأنظمة بما يتضمنه من المدخل المشترك بين المناهج يعتبر من السمات الشائعة فى معظم هذه الأساليب . ويمكن توضيح تطبيق مدخل التنسيق فى مجال الأعمال العامة على أحسن نحو بما أصبح يعرف « بنسق التخطيط والبرمجة والميزانية » ، وهو مدخل يجمع بين الأهداف والوسائل، من أجل تنسيق وتسلسل الجهود التى تبذل لتنفيذ البرنامج جميعه ، والتوصل إلى الأهداف الموضوعة . ويحاول هذا الأسلوب أن يسد الثغرة بين التخطيط والتنفيذ . وقد يسرت تكنولوجيا المعلومات استخدام أغلب هذه الأساليب. كما أن أجهزة معالجة البيانات ذات الأغراض المتعددة مكنت من تحليل وتخزين واستعادة المعلومات . وقد مكن استخدام الحاسب الإلكترونى من معالجة عدد من المتغيرات لم يكن ميسوراً دون استخدامه . وكما خلقت التطورات فى مجال تكنولوجيا المعلومات الحاجة إلى دراسة تلقى المعلومات التى تستخدم فى الإدارة ودراسة طرق انتقائها .

ونظراً للتعقد والترابط بين مختلف العوامل الإدارية فى العقد الثامن فسوف تكون هناك حاجة أكبر لانتهاج مدخل شامل إلى المشكلات الإدارية الكبرى . وبينما توجد بعض المزايا للمدخل الجزئى لمشكلات إدارية معينة ، وسوف يستمر فى القيام بدور مهم ، فإن هناك أسبابا عديدة تظهر الحاجة إلى إجراءات شاملة للإصلاح . وقد نحتاج إلى برامج الإصلاح الإدارى الشامل فى برمجة الإصلاحات الإدارية استجابة إلى تغيرات بيئية أساسية . ولكن مثل هذه البرامج تتجاوز الإصلاح التقليدى للخدمة المدنية أو التحسينات المعتادة عن طريق عمليات التنظيم وتبسيط الإجراءات . وهى تحاول أن تربط بين الإصلاح الإدارى والموضوعات الأوسع عن التنظيم والإدارة عموما . ويمكن أن تقدم برامج الإصلاح الشامل هذه مبادئ مشتركة وإطارات ، تحل فى داخلها المشكلات العاجلة بأسلوب خاص . وقد يؤدى استخدام المدخل الجزئى للمشكلات الإدارية أحيانا إلى عدم التناسق ، وربما التعارض ، فى النظام الإدارى . ويمكن تجنب هذه الأخطار بالأخذ ببرامج الإصلاح الإدارى الشامل . ومثل هذه البرامج تيسر تعميم النتائج التى يتوصل إليها فى تنظيمات معينة ومواقف إدارية معينة وتشير كل هذه العوامل إلى الحاجة إلى التوسع فى استخدام برامج الإصلاح الإدارى الشامل فى المستقبل . والواقع أن عدداً من الدول النامية قد استشعرت من قبل حاجتها إلى برامج كبرى أو شاملة للإصلاح الإدارى ، لمقابلة التحديات التى يخلفها الدور المتزايد الذى تنهض به الدولة ، والتغيرات البيئية ، أو بسبب تطبيق أساليب إدارية جديدة، بأمل زيادة الإنتاجية والفاعلية الإدارية . وقد ساعدت الأمم المتحدة عدداً من البلاد فى تقويم حاجتها إلى الإصلاحات الإدارية الكبرى ، وينهض فعلا عدد قليل من هذه الدول بمثل هذه العمليات . وتقدم الأمم المتحدة فى الوقت الحالى مساعداتها إلى عديد من الدول فى هذا المجال ،

من بينها إيران ، حيث وضع مشروع لمساعدة الحكومة فى تنفيذ خطة إصلاح شامل للخدمة المدنية . وكذلك يجرى قسم الإدارة العامة استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات ، وحلقات البحث ، دراسة مقارنة بما يبذل من جهود فى عمليات الإصلاح الإدارى الكبرى . وتشير الخبرة التى اكتسبت فى الماضى إلى الحاجة إلى التوسع فى استخدام مدخل الإصلاح الإدارى الشامل . والأفضل أن يكون ذلك جزءاً عضوياً من عمليات التخطيط القومى ، بحيث تخلق المقدرة الإدارية المطلوبة للنهوض بعمليات التنمية .

ومن بين العوامل الاجتماعية والسياسية المثيرة التى يتوقع حدوثها ، فى كثير من الدول فى العقد الثامن زيادة اتساع الفجوات بين آمال الشعوب وما يتحقق منها ، وبين الغنى والفقير ، وبين المتعلم والأمى أو نصف المتعلم . ومن الإجراءات التى يتطلبها سد مثل هذه الفجوات والتخفيف من آثارها ، توفير مزيد من البيانات المتاحة للشعب ، ومساهمته فى عمليات اتخاذ القرارات ، وإدارة الأنشطة التى تهمه بصفة خاصة . والواقع أن المشاركة يمكن أن تكون إحدى الوسائل لتحسين الفاعلية الإدارية . ولن يقتصر البحث عن أشكال المشاركة الأكثر فاعلية على الحكومات فى جميع المستويات وفى كل مجال ذى أهمية للخدمات المباشرة ، بل سوف تشارك فيه أيضاً المؤسسات الاقتصادية . ويمكن للأمم المتحدة ، بالتعاون الوثيق مع الهيئات المتخصصة ، أن تساعد فى هذا البحث بجمع المعلومات عن الموضوع وتحليلها وتسهيل تبادلها .

وسوف يكون النمو السكانى عاملا مهما آخر فى العقد الثامن كما ستكون الإدارة الفعالة للسياسات والبرامج التى تتصل بالنمو السكانى وتنظيم الأسرة من المشكلات الكبرى لعدد متزايد من الحكومات فى العقد التالى . لذلك يجرى قسم السكان بحوثاً لترتيب المعلومات عن التجربة فى هذا المجال لتحسين إدارة هذه البرامج . وترتبط مشكلة النمو الحضرى بمشكلات النمو السكانى ارتباطا وثيقاً ، وسوف يحدث الاستمرار فى الانتقال إلى المدن فى العقد الثامن ضغوطا متزايدة على الإدارة الحضرية لتوفير خدمات أكثر وأرقى لأعداد أكبر من البشر ، فى ظروف يغلب عليها عدم الاستقرار الاجتماعى . ويحتاج الأمر إلى تطوير التنظيمات الرسمية على المستوى القومى للمساعدة فى تشكيل السياسات والإجراءات التى يتطلبها التطور الحضرى السليم . كما يحتاج إلى تدعيم التغيرات الضرورية فى التنظيم والتوظيف والتمويل بالنسبة لوحدات الحكومة الإقليمية والمحلية فى المناطق الحضرية . وسوف يصدر القسم فى وقت قريب ، كخطوة أولى لتوفير الإرشادات التى تستند إلى تحليل التجربة المقارنة فى هذا المجال ، نشرة علمية بالتعاون مع معهد الإدارة العامة فى نيويورك عن الجوانب الإدارية فى الانتقال إلى الحضر وتشمل الدراسات التى خطط لها فى هذا المجال دراسة عن تشكيل الحكومة المحلية . وسوف تساعد هذه الدراسات القسم كذلك فى تقديم مساندة ملموسة إلى العدد المتزايد من مشروعات التعاون الفنى فى الإدارة البلدية ، ويشمل ذلك مشروعاً فى فنزويلا يمول من الاعتماد الخاص ، وبالإضافة إلى

الإدارة المحلية فإنه من المنتظر أن يحتل التطوير الإقليمي مكاناً فى العقد الثامن ، ولهذا السبب بدأت دراسة عن الجوانب الإدارية فى التنمية الإقليمية .

ويمكن أن يقال ، بإنصاف ، إنه لم تبذل فى العقد السابع عناية كافية بالعوامل البيئية فى دراسة مشكلات الإدارة العامة فى الدول النامية ، أو فى مشروعات المعونة الفنية للدول النامية. فقد كانت هذه الدراسات تؤسس فى أغلب الأحوال إما على تجربة الدول المتقدمة أو على نموذج عام للدول النامية (قبل طور التصنيع) ، على عكس نماذج الدول المتقدمة (الصناعية) أو المتقدمة جداً (التى تعدت طور الصناعة) والحقيقة أن هناك أنواعاً عديدة للدول النامية ومراحل كثيرة للنمو ، وليس هناك نموذج واحد يمكن أن يشمل جميع الحالات . ولذا سوف تظهر فى العقد الثامن الحاجة المتزايدة إلى البحوث للتعرف على الظروف الواقعية والسمات التى تتميز بها كل دولة حتى يمكن وضع برامج التعاون الفنى فى إطار البيئة ، إذ أن المزايا التى تستمد من مشروعات المعونة تتوقف على مدى التركيز بشكل واقعى على مشكلات بعينها ، تخلقها الظروف والعوامل البيئية فى الدولة أو المنطقة ، بحيث تقدم حلولا لها تتضمن وتعبئ الموارد المحلية الفردية والرسمية . وينبغى أن يكون التركيز الرئيسى خلال العقد التالى على مثل هذه المشروعات فى أى برنامج للتعاون الفنى .

والحجم من بين العوامل التى تفرق بين الدول النامية ، سواء كان ذلك على الصعيد السكانى أو المساحة . إذ حصل عدد كبير من الدول الصغيرة فى السنوات الأخيرة على الاستقلال ، وينتظر أن يحصل عليه كذلك عدد أكبر من الدول فى السنين القادمة . وبينما يكون لصغر الحجم بعض المزايا فإن الدول الصغيرة تجابه مشكلات غير عادية فى الإدارة العامة يمكن إرجاعها إلى حجمها . فإن الأنظمة التى يمكن أن تكون صحيحة بالنسبة للدول الكبيرة والمتوسطة الحجم يجب أن يعاد فحصها للتأكد من مدى سلامة تطبيقها على الدول الصغيرة . كما أن فهم مشكلات الدول الصغيرة وابتكار الحلول السليمة لهذه المشكلات موضوع كبير يجدر أن يحظى بالدراسة فى العقد الثامن . لذا أخذ قسم الإدارة العامة فى تحليل المشكلات الإدارية المتميزة للدول والأقاليم الصغيرة ، بأمل أن يحدث ذلك تحسينا فى مستوى برامج المعونة الفنية التى تقدم إليها .

وينتظر أن يكسب التعاون والتكامل بين دول الإقليم ، وهو اتجاه ظهر فى العقد السابع دفعة جديدة فى العقد الثامن . ويظهر هذا الاتجاه فى تزايد عدد المؤسسات التى يشترك فيها عدد من الدول من مناطق مختلفة . وهى مؤسسات تقدم خدمات مشتركة لدولتين أو أكثر لتنمية أسواق مشتركة أو لتنسيق السياسات الاقتصادية ، وللتكامل فى تخطيط التنمية ، وللاضطلاع بمشروعات مشتركة مثل المؤسسات العامة التى تشترك فيها أكثر من دولة ، وكذلك مثل مؤسسات تنمية الأنهار وكلها تدل على هذا الاتجاه المهم . وينتظر أن ينتج عن الأداء الناجح لمثل هذه المؤسسات المتعددة الجنسية تدعيم

هذا الاتجاه وزيادة الدافع على المطالبة بفرص إضافية للتعاون والعمل المشترك فى هذا المجال . إلا أنه يلاحظ أنه بينما تفتح هذه المؤسسات المتعددة الجنسية فرصا جديدة فإنها أيضاً تثير مشكلات إدارية جديدة وتؤدى إلى التوتر ، وعلى هذا يبدو أن طرق تنظيم وإدارة المؤسسات المتعددة الجنسية وطرق إدارتها أمر يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة . ويعتبر هذا الشكل من التعاون الدولى أحد الأساليب لحل بعض المشكلات الرئيسية للدول الصغيرة .

وعن المدخل الجزئى فى الإدارة فإنه يبدو لى أن نمطين من المشروعات (من بين الكثير) سوف يلعبان دوراً مهماً فى العقد الثامن . أحدهما هو إدارة المؤسسات العامة ، وهذا جزء مستمر من برنامج الأمم المتحدة فى الإدارة العامة[1] . وقد تميز العقد السابع بانتشار ملحوظ للمؤسسات العامة فى الدول النامية ، بصرف النظر عن اختلاف نظمها السياسية . والموضوع الذى يثار فى جدول أعمال كثير من الحكومات والذى ينتظر أن يستأثر باهتمام أكبر فى العقد الثامن ليس هو مناقشة الإبقاء على المؤسسات العامة ، بقدر ما هو الاهتمام بكيفية تحسين الأداء فيما أنشئ منها . ونظراً لقيام عدد كبير من المؤسسات العامة فإن نجاح جهود التنمية سوف يعتمد كثيراً على مستوى أدائها . ومن الطبيعى إذن أن يتحول الاهتمام باستمرار نحو ما يمكن عمله لتحسين الأداء فى المؤسسات العامة العاملة . والمنتظر أن يكون هذا الاتجاه أكثر بروزاً فى عقد التنمية التالى . ويجرى قسم الإدارة العامة دراسة كبرى ، وقد بدأ عدداً كبيراً من مشروعات التعاون الفنى فى هذا المجال ، منها مشروع يمول من الاعتماد الخاص ، ولا يعدو هذا أن يكون بداية اتجاه وضح من قبل . وحتى يمكن الاستجابة بفاعلية إلى الاحتياجات المتزايدة فى هذا المجال فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة إلى فهم أفضل للعوامل التى تؤثر فى أداء المؤسسات العامة فى الدول النامية ، بل إنه يتطلب أيضاً طرقا أكثر فاعلية فى تقديم المساعدة وتعاون أكبر بين الهيئات .

والنوع الآخر هو إدارة وتنفيذ وظائف مفردة من وظائف التنمية . وسوف يزيد قسم الإدارة العامة من الاهتمام بالمشكلات الإدارية العامة فى وظائف الحكومة المتخصصة . ومع إدراك أن إدارة وظيفة مفردة من وظائف التنمية أو إدارة قطاع يعتبر أمراً تهتم به الهيئة المسئولة عن النواحى التخصصية لهذه

---

(١) الواقع أن الأمم المتحدة كانت أول المنظمات الدولية التى عملت فى هذا الميدان . فقد عقدت أول حلقة دراسية عن هذا الموضوع سنة ١٩٥٤ . وكان تقرير هذه اللجنة (نشرة الأمم المتحدة ST/TAA/M/7, 1954) ذا فائدة كبيرة للحكومات. ثم عقدت حلقة دراسية أخرى فى سنة ١٩٥٩ ونشر تقريرها تحت رقم ST/TAO/M/15, 1960 وعقدت حلقة ثالثة فى جنيف سنة ١٩٦٦ ونشر تقريرها رقم ST/TAO/M/35, 1967
انظر أيضا مطبوعات الأمم المتحدة : « تنظيم و إدارة المؤسسات العامة » رقم ST/TAO/M/36, 1967
و « دور المؤسسات العامة فى وضع وتنفيذ خطط التنمية فى دول الاقتصاد الموجه مركزيا » رقم ST/TAO/M/37, 1967

الوظيفة أو القطاع ، إلا أن الأمم المتحدة تعمل فى هذا المجال بالتعاون الوثيق مع الوكالات والمكاتب المتخصصة . ومن أمثلة ذلك أن قسم الإدارة العامة قد أتم من قبل دراسات عن النواحى الإدارية فى تنمية المجتمع والخدمات الاجتماعية ، وعن التحول إلى المدن بالتعاون مع المكاتب المتخصصة ، وتعاون أيضاً مع منظمة الأغذية والزراعة فى دراسة النواحى الإدارية فى الإصلاح الزراعى ، ومع منظمة الصحة العالمية فى دراسة إدارة الخدمات الصحية . كما طلبت مكاتب ومنظمات متخصصة تابعة للأمم المتحدة التعاون مع قسم الإدارة العامة فى القيام بدراسات إدارية مقارنة على نطاق دولى فى مجالات تخصصها . وحتى يستطيع القسم أن يرسم أسلوب التعاون ويصل إلى الدرجة المطلوبة من الاتساق فى المصطحات والتبويب المستخدم فى هذه الدراسات فإنه يجرى فى الوقت الحالى دراسة عن العناصر المشتركة فى الدرسات المقارنة فى إدارة وظائف التنمية الكبرى من حيث المحتوى والمنهج .

وهناك مشكلات أخرى كثيرة لم أتعرض لها ، أو اكتفيت فيها بإشارة عابرة . ومن بين هذه المشكلات أحب أن أنوه بالتنمية الزراعية والبطالة المستديمة . فإن ما حدث من تقدم تكنولوجى مفاجئ يثير الأمل الكبير فى الارتفاع بالإنتاج الزراعى . ولعله من الضرورى حتى يمكن استغلال هذا التقدم استغلالا كاملا إدخال إصلاحات كبرى وتغييرت أساسية فى إدارة التنمية الزراعية بهدف الارتفاع بالإنتاجية فى هذا القطاع البالغ الأهمية .

وقد أصبحت النظرة إلى البطالة ، ولا سيا البطالة المستديمة ، تشعر بأنها مشكلة تنذر بالخطر فى كثير من الدول . إذ يوجد حتى فى الدول المتقدمة جداً مجموعة من الأفراد فى تعطل دائم ، يعانون منه ، إما لسبب القصور فى التعليم أو لأسباب أخرى اقتصادية أو اجتماعية . ولعل أسلوب مواجهة هذه المشكلة ، والخطوات الإدارية التى ينبغى أن تتخذ لتأييد الجهود التى تبذل للتخفيف من حدة البطالة ثم التوصل إلى إزالتها ، أحد التحديات الهامة فى العقد الثامن. وسوف يكون هذا واحداً من المجالات التى تتطلب مدخلا متعاوناً بين مناهج الإدارة والاقتصاد والاجتماع يشترك فيه العاملون فى كل منها .

والخلاصة أن المشكلات التى تجابهها الإدارة العامة فى الدول النامية تثير تحديا ضخماً لقادة هذه الدول . فإذا لم تتخذ إجراءات حاسمة تشمل جميع نواحى التنمية القومية فلن تكون هذه الدول قادرة على تحقيق أهداف التنمية ، وبالتالى تزيد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة . على أن التغيير فى العقد الثامن سوف يكون أسرع منه فى أى فترة سابقة من التاريخ . والإدارة العامة أحد العوامل الحاسمة فى الجهود التى تبذلها الدول النامية لمجابهة هذا التحدى ، ولا تستطيع الإدارة أن تنهض بدورها إلا إذا تولدت فيها صفات معينة . ومن المهم أن تدرك القيادة هذه الحاجة ، وتتخذ الخطوات الضرورية لبناء المقدرة الإدارية التى تتناسب مع ضخامة العمل وسرعة التغيير . ومثل هذه الإدارة تحتاج إلى أن يتوفر لها على جميع مستوياتها إتجاه إنمائى مع القدرة على معالجة المشكلات المعقدة . ويتيح تطبيق

العلم والتكنولوجيا على الأعمال العامة مسالك جديدة إلى النجاح ، بشرط أن يكون النظام الإدارى قادرا على استخلاص أقصى النتائج من الموارد القومية ، باستخدام التكنولوجيا والابتكارات الحديثة .وما نحتاج إليه فى الإدارة هو القدرة على التنظيم والتنفيذ لتسخير قوى التقدم . على أن الإدارة العامة تجد أمامها فرصة ضخمة وتتعرض للتحدى . وتتوقف النتيجة لدرجة كبيرة على التزام الإدارة العامة وقادتها بأهداف التنمية ، وعلى قدرتهم على تحسين المقدرة الإدارية الصالحة . ويمكن للأمم المتحدة أن تدعم الجهود القومية بصورة متميزة بأن تقدم تعاونها فى المجالات الاستراتيجية التى أوضحنا بعضها فى هذا المقال . .



إدارة التنمية والإصلاح الإدارى

بقلم
جيرالد كايدن

ترجمة
يوسف خلوصى

تعرّض التنمية – مهما كان مفهومها – أنواعاً من القصور المعروفة والظاهرة فى مجال الثروة الطبيعية وفى التنظيم الاجتماعى . ومع أن القصور الإدارى ليس أقل هذه المعوقات شأناً إلا أنه يمكن التخفيف من آثاره إذا توافرت الموارد فى مجالات أخرى . فالدول الغنية تستطيع مثلا أن تتحمل مساوئ التعقيد فى الإدارة وتبدو رغم ذلك أكفأ فى مستوى أدائها من دول فقيرة تنهج نظاما إدارياً أسلم . والأداء الإدارى لا زال موضوعاً يستعصى على المقاييس الكمية والنوعية لأنه علاقة معقدة بين الأعباء الملقاة على عاتق الجهاز الإدارى ، وطبيعة الموارد الإدارية المتاحة واقتناع الجماهير بالنتائج المحققة ، مع الإقلال ما أمكن من الفساد والخلل الوظيفى . وقد يكون التركيز على واحد من هذه النواحى فحسب أو قصر الاهتمام على مقدرة النظام الإدارى على إشباع الحاجات الاقتصادية ، مبالغة مضللة فى تبسيط واجبات إدارة التنمية استناداً إلى قيم مادية . فالنظام الإدارى هو نتاج البيئة الخاصة التى يعمل فيها ، ومع أن القيم المادية قد تكون مستقرة فى أسلوب الرأسمالية أو الشيوعية إلا أنه يمكن إخضاعها لقواعد

الكاتب : جيرالد كايدن

من مشاهير أساتذة العلوم السياسية والإدارة العامة ، استعانت به كثير من الجامعات فى تدريسها مثل جامعة كارلتون ، وجامعة كاليفورنيا ببيركلى وتدور أبحاثه فى الغالب حول علم الإدارة المقارن وأجهزة الإدارة العامة وله مؤلفات عديدة فى هذا المجال .

المترجم : الأستاذ يوسف خلوصى

مدير عام البحوث بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

عليا من الأخلاقيات الاجتماعية ، وهذا يؤدى بدوره إلى تناقضات ظاهرية بين أهداف السياسة المعترف بها والسلوك الإدارى الفعلى . فإذا قيست الإدارة بمعايير نموذجية فلن يصل أى نوع إلى مستوى الجودة الكاملة حتى أو قارب أعلى مستويات الإتقان فى الظروف التى تحيط بها . ومن ثم فإنه يمكن الارتفاع بمستوى كل إدارة وإدخال التحسين عليها عن طريق الإصلاح .

وقد وضحت الحاجة إلى استيعاب الإصلاحات الإدارية على مر التاريخ . فقد قوض سوء الإدارة النجاح فى القيادة السياسية والتكنولوجيا والأفكار الاجتماعية والتفوق الثقافى ، بينما ينهض ما أقيم فى الدنيا من عجائب كشاهد ملموس على ما حققه الإنسان من تفوق إدارى فى أوقات مختلفة وفى ظروف متباينة . وربما كانت الثورة البيروقراطية التى غيرت العالم منذ القرن الثامن عشر هى أحدث الإنجازات الإدارية الكبرى ، كما أن الإنسانية مقبلة على ثورة إدارية أخرى سوف تحدثها الآلة .

ورغم هذا لم تدرس الإدارة بأسلوب منطقى وعلمى إلا فى مرحلة متأخرة . ولم تبرز ظاهرة الإصلاح الإدارى بوضوح إلا فى العقدين الأخيرين ، وهى الآن تسترعى الاهتمام المتزايد بسبب تكاثر الدول الجديدة التى لا تملك تقاليد إدارية راسخة ، وتطور المعونة الفنية الدولية فى مجال الإدارة ، وكذلك الاتجاه الحالى نحو الإسراع فى عمليات التغيير بكل ما يترتب عليه من آثار فى التنظيم الاجتماعى والاستجابة السلوكية .

ولقد بدأ العمل فى مجال إدارة التنمية – وهو مجال جديد ، بتشجيع من مجموعة الإدارة المقارنة فى الجمعية الأمريكية للادارة العامة ، التى تعمل على الإسراع ودفع عمليات النمو (باستخدام السلطات العامة غالباً) ، وتحقيق الأهداف القومية ، وتطوير برامج التنفيذ مع الاهتمام بطرق العلاج النمطية ، والحكم على قيمة الاتجاه الذى يسير فيه التغيير . وما زال مجال هذا النهج مقصوراً حتى الآن لدرجة كبيرة فى الدولة الناشئة حديثاً ، على النواحى الإدارية للتنمية السياسية بمفهومها الواسع ، (وتشمل هذه الاستقلال القومى ، والتعاون الإقليمى ، وتوزيع السلطة ، وانتهاج الديمقراطية ، وتوسيع الحقوق المدنية . . . إلخ) ، والتنمية الاقتصادية (وهى التى يغلب عليها التقدم المادى ولكنها تتضمن أيضاً التصنيع والانتقال إلى الحضر وتنفيذ المشروعات وتزايد استخدام القوى الميكانيكية والعمالة الكاملة) ، والتنمية الاجتماعية (وتشمل تحركاً اجتماعياً أكبر وتكافؤا فى الفرص وتشجيعاً للفنون الحرة والإنسانيات). وإذا أغفلنا مسألة الانسجام بين مختلف برامج التنفيذ فإنه يبدو أن أغلب أهداف التنمية مرتبطة بالثقافة وتحوى بالتأكيد الكثير من القيم المثالية المرتبطة بوقت معين من التاريخ (وهو الحاضر) ، ومتناسقة فى أغلبها مع الأنماط الغربية التنظيمية والوظيفية التى تعتبر صلاحيتها للتنظيم فى غير بيئتها محدودة . ولا يمثل هذا إلا ظلال التنمية دون جوهرها ويعنى إبراز وتعديل مقدرة الإدارة فى بيئة معينة على سد حاجة المطالب المتزايدة ، أو باختصار مقدرتها على معالجة الجديد من المطالب والأهداف والمشكلات والمنظمات التى يحتمل أن تتضمن اختلافات وظيفية وأدوارا متخصصة .

ومن ثم فإنه يمكن التمييز بين الدول،التى يبدو أنها تنهض بعمليات التغيير بنفسها، حيث يحدث فيها النمو تلقائيا ولا يحتاج إلى استثارة مصطنعة ، وحيث تكون المقدرة على تحمل التغيير المتزايد عملية مواءمة ذاتية ، وبين تلك الدول التى يبدو أن المكونات الضرورية للتنمية الذاتية تنقصها حيث ينبغى أن يستثار التغيير من الخارج أو من خلال العمل الحكومى . وفى الدول المتقدمة التى تتميز بارتفاع مستوى المعيشة وزيادة التماسك الاجتماعى ووفرة التسهيلات الثقافية ، فإن حكوماتها تهتم بالرقابة على الطاقة

وتوجيهها ، وتنظيم المبادأة الخاصة ، والحفاظ على العمالة الكاملة ، والحيلولة دون التطرف والانحرافات ، وضمان العمل الجماعى عندما يضعف حدوث التغيير التلقائى . وبالمقابلة فإن الدول النامية تحاول إما أن تسير على غرار الدول المتقدمة من خلال تقليد مراحل نموها التاريخى تقليداً كاملا ، أوالحصول على فوائد التحضر – أى الاستقلال والأمن وارتفاع مستوى المعيشة والمحافظة على صحة الانسان والمزيد من العمل الهادف – بينما تحافظ على أكبر قدر ممكن من ثقافتها الوطنية . وتنشط المبادأة الفردية بالحوافز ، وإعادة تشكيل القيم الاجتماعية والمؤسسات للاسراع بالمشروعات إلى نقطة الانطلاق نحو نمو ذاتى .

وهذا التمييز الدقيق – على جاذبيته – لا يمكن الحفاظ عليه فى التطبيق العملى . فليس هناك عمليات نمو قائمة بذاتها مستقلة عن السلطة السياسية (مع أن حكومات كثيرة لا تعى ذلك) وليس هناك حكومة معاصرة لاتهتم بعمليات النمو . وجميع الدول تعتبر دولا نامية ، البعض منها ينمو بخطى أسرع من الأخرى وفى اتجاهات مختلفة . ولا توجد دولة تعرف أين يصل بها المطاف وكل منها لها مشكلات تنمية متميزة . والمسألة الهامة هى الثغرة القائمة بين الدول السريعة والبطيئة على مسار التطور ، واحتمال اتساع هذة الثغرة وارتداد بعض الدول بطيئة النمو عن طريق التطور ، من حيث دخل الفرد ، وتراكم رأس المال ، والتحرك الاجتماعى ، ومتوسط العمر ، والمشاركة السياسية .

ولا شك أن هذا الفرق يلقى الضوء على أهم محددات التنمية ، وهى : وفرة الموارد الطبيعية السهلة الاستغلال ، والاستقرار الاجتماعى ، والطاقة الاستثمارية ، والدوافع الثقافية والعمالة المنتجة ، ومسار السلطة ، وغلبة عوامل التغيير ، ولكن هناك أيضاً اتجاها غير سليم يثير الارتباك فى الموضوع بإدخال كل أنواع النظريات والإيضاحات الدخيلة والتى لا ترقى فى أحسن الظروف عن الافتراضات ، بل قد تكون «خرافة» . ويمكن أن نذكر من بين ذلك الافتراض بأن الدول الغنية تتميز فى إدارتها عن الدول الفقيرة . وأكثر من ذلك أنه إذا انتهجت الدول الفقيرة نمط الإدارة الذى تأخذ به الدول الغنية فإنه يمكن تضييق الفجوة بينهما . ويستند تبرير مثل هذا الاعتقاد إلى كل ما لوحظ من عيوب الإدارة فى الدول الفقيرة أو النامية .

والقصور واضح فى هذا المدخل . إذ أنه يمكن التعرف على نفس هذا القصور فى كل الأنظمة الإدارية ، فهو ليس قاصراً على الدول الفقيرة فحسب . كما لا يتطابق السلوك الفعلى مع الأنماط المقترحة فى جميع الأوقات والأماكن والأنظمة الإدارية . فالأساليب والأنماط الإدارية التى تناسب

بيئة معينة لا تصلح لبيئة أخرى . وهناك ميل للحكم على الإدارة في الدول الفقيرة دون الاستناد إلى المعايير التي تسود فعلا في الدول الغنية ، ولكن وفقاً لمعايير مثالية تقصر عن الاهتمام المناسب بالفروق في الواجبات وعدم الاستقرار النسبي في المؤسسات الإدارية وفي بيئة الإدارة . إلا أنه ينبغي أن يكون المعيار الحقيقي هو ما يمكن تحقيقه في هذه الظروف بالذات بمعنى أن يكون الحكم على إتمام العمل في ظروف الإمكانيات الإدارية المتاحة . إذ أن الدول الغنية بمدلول تعريفها تتمتع بمزايا استثنائية . والمتطلبات على إدارتها لها مستوى مختلف، ولا يمكن اقتسام خبرتها الإدارية الثمينة . وقد نتج عن استقلال المستعمرات أن أصبحت فقيرة ، كما أن هناك دولا أخرى فقيرة بددت ثرواتها في النزاع المستمر مع أعداء يتفوقون عليها تكنولوجياً ويصرون على هزيمتها . إلا أن التوازن قد عاد بعض الشيء بين الدول الغنية والفقيرة بسبب المشكلات النوعية التي تواجهها الدول الغنية وهي الانعزال والافتضاح والهجر وتشويه السمعة . ثم إن الكثير من الدول الفقيرة تتعجل اليوم الذي ستواجه فيه هي الأخرى المشكلات النوعية للتنمية لا المشكلات الكمية .

ويعوق سوء الإدارة التقدم في كل الدول بصرف النظر عن مستوى نموها وثرواتها . كما تتعرض كل إدارة في ظروف التغير السريع لأن تتخلف عن الزمن ويحدث كنتيجة حتمية لهذا التخلف الزمني تأخر في التوقع والاستجابة والمواءمة والاستعداد . إلا أن الإدارة في الدول المتحضرة الغنية تتميز بما توفر لها من طاقة كبيرة مختزنة، وهي في مركز أفضل تملك مساعدات آلية رفيعة، وقد اعتادت التغيير السريع ويمكنها أن تستفيد من خبرة إدارية متفوقة لمواجهة الظروف المتغيرة . وهي تعتمد إلى درجة كبيرة على الهيئات اللامركزية المستقلة وقدرتها على الاستفادة السريعة من المعلومات . كما اعتادت أن تترجم القرارات الواقعية إلى أعمال ذات دلالة . ويساعد على التغير والتحرك في هذه الدول مؤسسات وعمليات إدارية متفوقة كما يمكن التأثير في القوى الاجتماعية على نحو ما بحيث توجه في مسارات تعاون التنمية . وتستطيع الدول الغنية أن تعتمد بشكل أكبر على المراحل الطبيعية للتغير الإداري ، وحيث لا تكفي هذه المراحل فإن المعوقات البيئية لا تعمل على زيادة المقاومة للاصلاح الإداري بنفس الدرجة التي تحدث في الدول الفقيرة .

وتشعر الدول التي استقلت حديثاً بالحاجة الملحة في الوقت الحالي للاصلاح الإداري العاجل . ورغم أن هذه الدول تعتبر من بين الدول الفقيرة فإنها ليست بالضرورة من بين أفقرها إذ أنها استفادت في المرحلة الأخيرة من عهد الاستعمار من المساعدات الفنية والثقافية . كما ألقي عليها العبء لاكتشاف الحلول الفورية للمشكلات الإدارية التالية :

(ا) نقص المديرين ذوى الخبرة الكافية القادرين على مواجهة تبعات الاستقلال .

(ب) إصلاح النظام الإدارى الموروث عن السلطة الاستعمارية إصلاحا شاملا وخاصة فى القطاع العام .

(ج) عدم الثقة فى المديرين الذين استحوزت عليهم الثقافة الاستعمارية والذين قد لا تكون تجربتهم مناسبة أو كافية لأغراض التطوير .

(د) مطالب تنفيذ الخطط الشاملة . والأهداف العقائدية والأمانى القومية والقوانين الطموحة.

(ه) ارتياب الجمهور فى السلطة الشعبية المبالغ فيها وما يصاحب ذلك من تبادل عدم الثقة بين المواطنين والموظفين العموميين .

(و) ضعف الهياكل الإدارية الأساسية ونقص المهارات الفنية بها وتعرضها للمناورات .

(ز) صبغ الإدارة بالصبغة السياسية (تسيّس الإدارة) ويتضمن ذلك الاعتماد على المحسوبية بدلا من الكفاءة فى شغل الوظائف واتباع المعايير الشخصية بدلا من المعايير الموضوعية فى علاقات العمل والاعتماد على الفرد دون الإحساس بالجماعة فى اتخاذ القرارات . (ح) مآسى طور الانتقال التى تتراوح بين نقل السلطة اعتباطاً وبين وقوع الحرب الأهلية والغزو الأجنبى .

والواقع أن كل مشكلة واحدة من هذه المشكلات يمكن أن تقلل من مقدرة الإدارة مهما كان مستواها ، ولكن هذه المشكلات تحدث كلها مجتمعة فى الدول الحديثة وفى وقت واحد مما جعل هذه الدول لا تستطيع غير أن تتحسس طريقها وتستجيب للأحداث أكثر مما تستطيع التحكم فيها من خلال خطة أساسية شاملة للاصلاح الإدارى أو بإجراء سبق الاعداد له . وتتطلب الحلول الدائمة الأخذ فى تطبيق برنامج مستمر للاصلاح الادارى . كما ينتظر أن يؤدى الاعتماد على عمليات التغيير الطبيعية إلى الفشل ، ويرجع ذلك إلى أن عمليات التغيير الطبيعى قليلة جداً وأن العقبات البيئية والإدارية ضخمة جداً إذا قيست بالمتطلبات التى تقع على عاتق النظام الإدارى ومدى قدرته على التطور .

وتحاول كل إدارة أن تتعرف على العوامل الخارجة عن تأثيرها المباشر والتى تلعب دوراً هاما فى الإصلاح الإدارى . وأغلب هذه العوامل محايدة أو مفيدة . ومع أن الكثير منها يبدو فى البداية معوقاً

إلا أنه يتبين فيما بعد أنه من الموارد الأساسية . مثال ذلك أن الصراع الذى يحول دون وحدة العمل قد يكون هو نفسه مساعداً على الخلق والابتكار . كما أن هناك عقبات أخرى لا تعوق الاصلاح اطلاقا ويمكن تخطيها وربما تحويلها إلى ميزة، من ذلك استخدام قوات المليشيا لأغراض سلمية، أو تحويل الهيئات التقليدية إلى أدوات للتجديد . ولكن لا يستطيع المديرون والسياسيون بكل ما لديهم من سلطة أن يتغلبوا على ما تخلف من رواسب كما لا تستطيع ذلك أيضاً أساليب الإدارة العلمية المحدودة أو القواعد التنظيمية أو حتى المداخل المختلفة للعلاقات الإنسانية . ولكن إحداث الآثار السريعة يتطلب أعمالا تصورية جريئة تمتد خارج الحدود الإدارية التقليدية ولكنها ترتبط بمتطلبات الموقف الحالى فى مواجهة عقبات بيئية شديدة أحياناً مثل ضعف مكانة الإدارة وعدم الرغبة فى الابتكار أو الابتداع أو تنفيذ أى نوع من أنواع الإصلاح سواء الإصلاحات الإدارية أو غيرها .

بهذا يعتبر الإصلاح الإدارى فى أى دولة من العناصر الجوهرية للتنمية بصرف النظر عن سرعة واتجاه التغيير . نظراً لتزايد أهمية المقدرة الإدارية فى تنفيذ السياسات الجديدة والخطط والآراء . وقد يتضمن الارتفاع بالمقدرة الإدارية وإزالة المعوقات البيئية وإحداث تعديلات هيكلية فى الهيئات التقليدية وأجهزة الابتكار سواء كانت ذات هيكل بيروقراطى أو غيره . آخذين فى الاعتبار التشعب الإدارى المتزايد ومقاييس عائد التكلفة وتقويم الجودة

وقد يبدو أنه فى مقابل انتهاج أنواع معينة من الإصلاح وتطبيقها فى حالات مختلفة، هناك ظاهرة الإصلاح الإدارى العامة التى يمكن أن تخضع لدراسة علمية ذات منهج منتظم توضح طبيعتها المعقدة وتصنف مراحلها وتختبر تعميماتها الشائعة . ويشير هذا بدوره إلى إمكان وضع نظرية للإصلاح الإدارى برغم أن التقدم نحو مثل هذه النظرية يعوقه : (ا) عدم وجود إطار سليم للحركية الإدارية يمكن أن يشمل أولا المتغيرات التى يمكن التحكم فيها والتى تؤثر على توجيه درجة ومستوى الإصلاح وثانياً دور المصلحين والمعارضين للاصلاح وثالثاً تكلفة الإصلاح . ورابعاً الأساس الصالح لتشخيص وصياغة وتنفيذ وتقويم الاصلاحات . (ب)عدم استيفاء الشواهد المتاحة . (جـ) طبيعة الموضوع نفسه وخاصة الصعوبات التى تكتنف التعريف والمنهج وصعوبة تجنب التأثير الشخصى وحدود المحظورات . ومع تزايد المعرفة وتعاظم الاهتمام فسوف تظهر نظرية — إذا ما كان من الممكن العثور على نظرية أصلا — وليس المطلوب فى هذه المرحلة هو الاستمرار فى جمع الحقائق غير المترابطة عن الإصلاح الإدارى وإنما التفهم والاتفاق على الجوهر أو الطبيعة التى يمكن على أساسها إعادة تنظيم الشواهد الموجودة بحيث تصبح أكثر دلالة .

إن الإصلاح الادارى يرفض ابتداء أى فكرة تنفى كلية أثر إرادة الإنسان فى تسيير المجتمع الإنسانى . فلقد بنيت هذه الفكرة على الكثير من الاتكالية التى تعوق التغيير الاجتماعى والتى ظهرت فى أشكال أخرى مثل المنافسة الحرة والبقاء للاصلح وأخيراً فى أجهزة التحكم الذاتى والتوازن المماثل وأجهزة الضبط الذاتى . وهذه نظرة آلية أكثر منها احتمالية للكون ، ورسالتها تقول بعدم تدخل الإنسان كلية وعليه أن يساير الأمور ما استطاع إذ أن تدخله يعقدها كما أن مجهوداته بالمقارنة إلى القوى الأساسية المؤثرة فى العمل تافهة أو عديمة الفائدة أو غير مناسبة .

ومع ذلك فإن الأمور لا تحدث تلقائياً بل إنه من الممكن إحداثها وتوجيهها . فالإصلاح الإدارى عمل إرادى وتعاونى هادف يعمل على تشكيل الظاهرة الإدارية فى أنماط متصورة . ولقد تأكدت حقيقة وجود الإصلاح الإدارى وفاعليته فى تغيير منهج التاريخ البشرى إلى درجة كبيرة بالمعرفة المستفيضة عن الماضى والمؤلفات المختلفة وآراء المفكرين . وطالما وجد مصلحون فإنه لا بد أن يوجد لديهم يدرسونه . ولا شك فى أنه قد حدثت إصلاحات وما زالت تحدث كما يخطط لإحداثها فى المستقبل . وعندما يقارن الأفراد أنفسهم مع غيرهم فإن هذا بذاته حافز كاف يدفع على الإصلاح سواء من أجل التفوق على الآخرين أو للاقلال من الفروق . ولا شك أن هناك دافعاً مصطنعاً على التقدم كجزء من الثورة العلمية المستمرة التى تتضمن رد فعل ضد عقيدة الاقتصاد الحر وإعادة تأكيد لنظريات الإرادة الحرة وتمجيد لمذهب المنفعة .

والإصلاح الإدارى جزء من هذه الحركة الفكرية الأوسع وقد تميز بقيمته الذاتية كمؤثر على التقدم مثله فى ذلك مثل الوسائل العلمية الفعالة فى تحقيق الأهداف الأخرى .

ويرتبط منطق الإصلاح الإدارى بفكرة التقدم وهى أن الإنسان يستطيع أن يحدد مستقبله . وإنه وهو يملك الحرية فى التصرف ينبغى عليه أن يختار رفع شأنه وشأن زملائه . إن عظمة هذا العالم هى أسمى المطالب ، وعلى الإنسان عندما يترك هذا العالم أن يكون قد ترك فيه أكثر مما أخذ منه . إذ عليه أن يؤمن أطفاله من المصاعب التى تعرضت لها حياته ، ولا بد أن يضحى من أجل تحسين فرصهم فى الحياة . كل ذلك يشير إلى عقيدة فى المستقبل بأن الإنسان يتطور إلى حضارة أرقى تجعل الحياة أسهل وأطول وأكثر أمناً وسعادة ، فالدورات التاريخية تتصاعد . وهذه النظرية التفاؤلية إلى التاريخ تساندها فى بعض الدول الأيديولوجيات المثالية وتدفعها لانتهاج خطط ذات طموح والإقدام على تجارب جريئة .

وعلى ذلك فإن الإصلاح الإدارى يستند إلى المعايير ويتأصل فى القيم والمعتقدات والمثاليات . وهناك إحساس بأن الإدارة لها شأن مذكور وليست شيئاً يمكن تجاهله أو إغفاله ، وأن هناك حاجة إلى

الارتفاع بالعمل الإدارى بسبب مايؤدى إليه ذلك من نتائج وما له من أثر على مستوى الحياة والعمل اليومى نظراً لما هو معروف من أن النسبة الكبرى من سكان العالم يتزايد اعتمادها على تعاون الآخرين ، وأن الفرد يقضى أكبر قدر من حياته فى منظمات رسمية وأنشطة إدارية . ولكن من هم المصلحون الإداريون ؟ إنهم أولئك الذين يتوفر لبعضهم الاستعداد الطبيعى والحافز الداخلى الذى يفرض عليهم إدخال الإصلاحات. إنهم الثوار بالفطرة والمثاليون وغير الملتزمين والعباقرة والشواذ . ويرى آخرون أن الاصلاح ينتج عن الضغوط البيئية المصحوبة بميل للتعاطف مع المظلومين وعن الضمير الاجتماعى الذى يثور ضد الاستغلال والفقر والجهل والعذاب والبؤس والألم، وعن العقيدة الأخلاقية التى تؤيد حرية الحديث والعمل . وقد يكون هؤلاء المصلحون من الحالمين والمثاليين والشهداء أو المسئولين والأفراد الملهمين الفضلاء المتحمسين الراغبين فى الدفاع عن الآخرين . وقد يكونون من المخططين أو القادة الذين وضعوا فى موقف يتطلب المنطق فيه النهوض بالإصلاح . فما الذى يكشف عنه التقصى الدقيق عن حالتهم النفسية وخلفيتهم البيئية وعن دوافعهم ؟ وأى نوع من الطيف الإنسانى يمكن اكتشافه فيهم ؟ هل يمكن لهؤلاء الأفراد عندما يوضعون فى ظروف مختلفة أن يأخذوا اتجاهات مختلفة فى الإصلاح ؟ أو هل يكشف البحث التفصيلى عن مجرد تعميمات لا معنى لها ؟ وعلى سبيل المثال فإنه بينما يتصرف عدد كبير من الأفراد بطريقةواحدة وتحت ظروف متشابهة نجد أن الباقين لا يفعلون ذلك .

ويمكن أن يتخذ نهج آخر للبحث عن الصفات الشائعة بين المصلحين الإداريين. فإنهم قد يعتنقون عقائد متماثلة عن طبيعة التقدم . فهل يعتقدون أن هناك سبيلا واحداً للحقيقة (هو طريقهم) أو أن هناك سبلا أخرى ؟ هل يتمسكون برأى واحد ؟ وهل ذكاؤهم وحساسيتهم تفوق المعدل ؟ هل المتاعب التى يتعرضون لها فى الكفاح من أجل قضيتهم يمكن أن يستعيضوا عنها بالتفانى وحرارة الحماسة والجهاد ؟ وما الذى يحفزهم ؟ هل يمكن تصنيفهم : بأنهم يعملون على تحقيق ذواتهم (وهم المصلحون الذين يستخدمون الإصلاح لإرضاء طموحهم الشخصى) ، أوأنهم من مؤسسى الجماعات (وهم المصلحون الذين يربطون أنفسهم بجماعة معينة ويسعون لتفوقها) ، أو أنهم الإنسانيون (وهم المصلحون الذين يؤمنون بأن الجميع يتساوون فى القيمة ويعملون على إيجاد وسيلة تؤدى إلى التحسين الشامل) ؟ . ما هى الصفات الشخصية التى تتوفر للمصلحين والتى ينبغى أن يتصفوا بها (الاهتمام والجهد والمهارات والموهبة والمعرفة والشجاعة . . . إلخ) ، ما هى الاتجاهات العقلية التى يشتركون فيها ؟ ماذا عن أخلاقياتهم ؟ كيف يواجهون تكتيكات معارضيهم من حملات التشويه والقوى المضادة والاضطهاد ؟

إن الاجابة عن هذه التساؤلات يمكن أن تفتح طريقاً آخر للبحث بما يقرب من جوهر الإصلاح .

فما هى الظروف التى توجد المصلحين ؟ وما هو نوع التنشئة الاجتماعية التى تخرج المصلحين ؟ كيف يتصورون أفكارهم ؟ لماذا وكيف يبرزون أهمية الإدارة ؟ ماهى ردود الفعل الأصلية والتالية لديهم ؟ إلى أى مدى يعتمدون على ما يرتد إليهم من المعلومات ؟ ومن أى المصادر يحصلون على المعرفة ، كيف يكتشفون إرادة التغيير والاستعداد الطبيعى لها ؟ كيف يستدرون مصادر المعلومات ؟ وباختصار كيف يرتبط المصلحون بخلفياتهم ؟ كيف يرتبط المصلحون بما يقومون به من إصلاحات ؟ إنهم فى الغالب لا ينفصلون عنها، وفى بعض الأحيان تفشل أكثر الإصلاحات ملاءمة بسبب قصور الذائدين عنها ، بينما تقبل إصلاحات غير ملائمة استناداً إلى ذيوع شهرة منشئيها فحسب . وكثيراً ما تتحول موضوعات الإصلاح إلى مسائل شخصية ،كما أن العقبات الخارجية قد تشل الإصلاح . مثال ذلك أن طبيعة النظام السياسى هى التى تحدد إلى درجة كبيرة مصادر المصلحين ومكانتهم الرسمية واستراتيجياتهم وتكتيكاتهم . فما هى العلاقة بين الشخصية والبيئة ؟ إن المجتمعات المستعبدة تثور هى الأخرى،فالروح الإنسانية لا تقهرها الظروف بسهولة كما تترعرع العبقرية فى ظروف الشدة .

إن الإصلاحات لا تتم بمجرد الصياح أو التفكير أو التشخيص . إنها تتطلب تصرفاً يرتبط بجوهر الإدارة لا بأشكالها وسطحياتها . وعلى هذا النهج نفسه فإن المصلح ،سواء كان ناتج البيئة أو قادماً جديداً استقدم للمساعدة فى نطاق معين، عليه أن يختار حلولا عملية يمكن تنفيذها ؛ وعليه أن يأخذ فى اعتباره ما تحدثه الإدارة السيئة من رد فعل على الناس وعلى عاداتهم ومعتقداتهم وعلى الأشكال ونماذج السلوك المألوفة . ومن ثم يمكن وضع خطوط إرشادية معيارية معينة فيما يلى :

١ — ينبغى على المصلح ألا يحاول إنجاز كل شىء دفعة واحدة . فإنه لن يستطيع السيطرة على المصادر اللازمة للنهوض بإصلاحات شاملة على نطاق واسع إلا من خلال ثورة أو فى وقت حرب أو فى ظروف غير عادية مماثلة . فالقاعدة أن هناك أعدادا وفيرة من الناس لهم مصلحة فى الإبقاء على الحالة الراهنة ، مسوف تقوى الحملات التى يشنها المصلحون من عزمهم على التشبث بما خبروه وألفوه .

٢ — ينبغى أن يقنع المصلح بالوصول إلى ماهو أقل من المستوى المثالى ، فإنه قد يقضى وقتاً طويلا فى محاولة الوصول إلى الكمال بحيث تضعف فرصته فى تحقيق ماهو أقل ، وربما لاتعود هذه الفرصة مرة ثانية . وبهذا المستوى عينه وبعبارة أخرى فإنه ينبغى على المصلح أن يحقق مايستطيع عندما يتيسر له ذلك، ويستفيد من الظروف الفعلية بأقصى مايمكن .

٣ – لايجوز للمصلح أن يحاول إغفال المراحل الوسيطة الضرورية، وإلا فإن النواحي التي يهملها سوف تزعجه فيما بعد ، إذ أنه سوف يكون كمن أقام تمثالا من ورق يتحطم عند أول اختبار . وإذا لم يكن يستطيع التنبؤ بكل شيء فإن عليه على الأقل أن يضمن سلامة كل ما يستطيع .

٤ – على المصلح أن يخلق المناخ الصحى للإصلاح، وأن يوفر الاستعداد لأشكال جديدة من التفكير والسلوك . فكل إصلاح يتضمن مقاومة، أي أنه يجعل الأفراد يفعلون أشياء ضد إرادتهم . وتصبح مهمة المصلح أكثر صعوبة إذا لم يكن لديه الاستعداد للابتكار والخلق والتجديد، وإذا فوجئ بتغيير لا يمكنه تجنبه أو نقضه فإن عليه ألا يبالغ فى مقاومته ، وإلا فقد القدرة على التعامل العادى الميسر معه .

٥ – وعليه أن يحدد ما يمكنه تجنبه من نتائج ضارة . إذ يندر أن يكون أى إصلاح خيراً كله . فالأغلبية الكبرى من الإصلاحات خليط متنوع من الجيد والردىء سواء من وجهة نظر المصلحين أو الذى أجرى إصلاحه، كما أنه لا يمكن التعرف على الجيد كله أو الردىء كله . ومع ذلك فهناك عيوب معينة وواضحة بعضها لا يمكن تجنب نتائجها ، كما يمكن تجنبها إذا ما اتخذت خطوات أخرى فى حينها . وإن الإصلاحات الممتازة يمكن أن تضيع فائدتها إذا استطاع المعارضون لها إدراك عيوبها والمبالغة الشديدة فى إظهار آثارها بحيث تفسد الإصلاح .

٦ – على المصلح أن يستعين بالمنظمات القائمة ما أمكن ، فإنها تمتاز بأنها موجودة وقائمة بالعمل ومعروفة ويتوفر لها الاستمرار والخبرة والقبول فضلاً عن الولاء . أما المنظمات الجديدة فهى غريبة، وعليها أن تهيىء نفسها للبيئة، وأن تتغلب على مشكلات النمو بسبب وضعها غير المناسب وقلة خبرة موظفيها، وهى تحاول بصفة عامة أن تقف معتمدة على نفسها . وقد يكون من ميزتها الانفصال المتعمد عما هو معروف، وأنها تبدأ من العدم، مبتدئة أساساً بفريق جديد ونظرة جديدة متفتحة مفعمة بالنشاط متحفزة تشعر بالحاجة إلى الاصلاح ، وهذا يعتبر أكثر من تعويض عن مخاطر الفشل والانعزال والازدواج والرقابة الخارجية أو عيوب المنظمات التقليدية . فى أغلب الأحيان ليس من المحتمل أن تكون هذه المنظمات جديدة تماماً أو أنها لا تعتمد بكثرة على المنظمات التقليدية .

٧ – على المصلح أن يخطط لكل مرحلة من المراحل المتتالية، وأن يقوم المرحلة السابقة قبل أن يبدأ المرحلة التالية . ويوجد فى التطبيق الكثير من العوامل غير الملموسة فى عملية الإصلاح، ذلك أن الكثير من

عمليات التخطيط وقتية ،كما أن التقويم – إذا أجرى أصلا – يأخذ أيضاً شكل القرارات العاجلة والأعمال التخمينية غير الناضجة المتفائلة . وربما يكون الوهم الذاتى من العناصر الجوهرية فى هذا الخصوص، وإلا فلن يتم شيء يتضمن المخاطرة ، إذ أن الكثير من التعقل قد يمنع أى تصرف كلية .

٨ – ينبغى أن يحاول المصلح القيام بتجربة سريعة أو يقصر عمليات الإصلاح فى مجال صغير قبل الالتزام الكامل بالإصلاح. فقد تكشف التجربة عن عقبات غير متوقعة أو قد يظهر أن النتائج المرجوة لن تتحقق . ومن ناحية أخرى فإن تقديم اعتبارات الأمان قد يكون فى حقيقته انهزاماً ذاتياً وتجربة غير مقبولة .

٩ – على المصلح أن يربط بين الإصلاحات التى يقوم بها وما هو مألوف ومعروف. فالناس يتقبلون الإصلاح إذا وثقوا من أنه يعود عليهم بالفائدة وإذا ظهرت لهم نتائجه المفيدة . إن ربط الإصلاح بالأوضاع القائمة والمقبولة يمكن المصلحين من تجنب الخوف من المجهول كما يجنبهم عدم الاطمئنان إلى مالم تجر تجربته . كما يساعد فى إحداث المواءمة والتكامل بين القديم والجديد .

١٠ – على المصلح أن يهتم اهتماماً كبيراً بانعكاس أثر المعلومات فإن ، فى كل الإصلاحات عنصراً من المجازفة ، إذ لا يوجد طريق مؤكد لمعرفة هل الإصلاحات سوف تحقق ماهو مرجو منها . والدليل المفيد والأكيد هو رد الفعل المستمر من هؤلاء الذين يفرض عليهم الإصلاح ،إذ تعتمد الآثار الدائمة للإصلاح فى آخر الأمر عليهم لا على آمال المصلحين .

١١ – على المصلح أن يعمل على توفير إصلاحات تتصف بالاستمرار الذاتى،ويعمل على أن تتجدد إصلاحاته بدورها . والطريقة الوحيدة لقياس الإصلاح هى ما يتحقق به من نتائج نهائية ولا بما يؤدى إليه من آثار عابرة أو مؤقتة قد تختفى بمجرد أن يترك المصلحون مسرح الأحداث أو عندما تتراخى جهود الإصلاح نتيجة التحول فى اهتمامات الشعب . كما ينبغى ألا يسيطر على المصلحين ما يصفون من علاج مفضل بحيث تخفى عليهم عيوبهم وتغيب عنهم مزايا إصلاحات أخرى . وبمجرد أن يتم ما اقترح من إصلاح قد يتحول المصلحون إلى محافظين جامدين على الموقف الحالى،ويبدون فى مظهر الرجعيين فى أعين المصلحين الآخرين .

١٢ – ينبغى أن يتصرف المصلح وفقاً لخطط مرنة دون أن يخفى دوافعه . ولا تحقق القواعد الموضوعة

أو التفكير الجامد أى نتائج إلا إذا أمكن المواءمة بينها وبين الظروف ، وهذا مستحيل، إذ أن عمليات الإصلاح فى غاية التعقيد . كما أن هذه النظرة الضيقة تساعد على « السرية »، وهى سلاح ذو حدين ، إذ بينما تغطى النيات الحقيقية بنيات هذه فهى أيضاً تطلق العنان للمخاوف الشائعة التى هى أصعب عقبة تقف أمام المصلحين . ومن ناحية أخرى إذا ما بالغ المصلحون فى الصراحة فإنهم قد يقوضون فرصهم فى النجاح .

١٣ – على المصلح أن ينشئ إدارة يعتمد عليها فى الإصلاح . إذ الواقع أنه يكاد يستحيل عليه أن يقوم بالإصلاح بمفرده . ومن الضرورى أن يشارك فى العمل، وأن يقيم نوعاً من التنظيم للدفاع عن آرائه . وليس معنى هذا أن جميع المصلحين فى حاجة إلى إنشاء جهاز كبير (أو بيروقراطية إصلاح) . ولكنه يعنى أنه المصلح لا يستطيع أن يخدع نفسه بعيوبه الشخصية أو بنقائص مؤيديه الشخصيين . والمعركة من أجل الإصلاح تكون عادة مغرقة فى العاطفة ، فالقلة المؤيدة للإصلاح مقيدة ، وأى ضعف يبدو من مؤيدى الإصلاح سوف يستعصى أمره، ويستغله المعارضون للإصلاح .

١٤ – وأخيراً ينبغى أن يوازن المصلح بين النتائج الصغيرة والنتائج الكبيرة وكل من المكاسب والخسارة . كما ينبغى أن يقوم النتائج المختلطة . فالمصلح وقد خاض حربا صعبة من أجل تنفيذ الإصلاح يجد فى نفسه ميلا طبيعياً لأن يقف بعملية الإصلاح عند هذا الحد ، بدلا من اعتبار ذلك بداية للإصلاح . وليس هناك ضمان لأن ينفذ أى إصلاح أصلا بعد أن يقبل ، أو أن ينفذ بالطريقة التى يتصورها المدافعون عنه ، فقد تنقلب الأمور رأساً على عقب، وتستخدم الإصلاحات فى عكس الطريق الذى رسم لها أصلا . لذلك يجد المصلحون أنهم فى حاجة ماسة إلى أن يقوموا الصورة الكاملة ، فلا يقتصر الأمر على جزء واحد منها وهو غالباً يكون الجزء المفضل لديهم .

هذه القواعد الأربع عشرة جزء منها يعبر عن المنطق وآخر عن القيم وجزء ثالث يعبر عن التجربة . إنها إرشادات مفيدة ، ولكن لا يمكن تطبيقها على جميع الحالات ، إذ أنها لا تصلح فى حالة المنظمات التى تملك سلطة كافية وتتمتع بالمكانة والسمعة التى تمكنها من منع محاولات الإصلاح الخارجية . ومع ذلك فإنها غير قادرة على إصلاح ذاتها داخلياً بسبب جمود بيروقراطى أو قيادات ضعيفة أو جهاز إصلاح غير مناسب أو عداوات شخصية . وأسوأ من ذلك فإن هذه القواعد لا يمكنها مواجهة الحالة التى تكون فيها الإدارة السيئة غير مقبولة اجتماعياً فحسب ، وإنما تحتل مكاناً رسمياً ، وهى إما متخفية ومؤيدة ،

أو أنها صريحة باعتبارها حقيقة من حقائق الكون أو الطبيعة الإنسانية التى لا يمكن تغييرها .

وترتبط استراتيجية الإصلاح بمختلف مستويات الأهداف طبقاً لمدى الإنجاز وتعقده . وربما كان القضاء على الفساد أصعب تحقيقاً من تطبيق برنامج استثمارى جديد. كما أن إعادة تنظيم الجهاز الحكومى جميعه أصعب تحقيقاً من إعادة تنظيم جزء منه . إلا أنه قد يقف خلف هذه الأهداف توقعات انهزامية، أولها أن الاهتمام المفرط بالإصلاح الإدارى قد ينقص من الاهتمام بالمشكلات الأخرى التى ينتج عنها سوء الإدارة . وثانيها أن الإصلاح الإدارى قد يؤدى فى النهاية إلى نتيجة لا تتفق مع المثل الأخلاقية ، مثال ذلك حالة « الحل النهائى » الذى طبقه النازيون . ثالثها أن المشكلة قد لا تقبل الحل ، أو أن الحلول قد تخلق مشكلات أكثر صعوبة فى أماكن أخرى أو فى تاريخ لاحق . ورابعها أن التحسينات قد لا تخدم هدفاً اجتماعياً مفيداً . وخامسها أن الإصلاح الإدارى قد يعالج سمات مثل التعارض وعدم الانتظام والمنافسة، والتى قد تكون برغم مظهرها السطحى قلب الفاعلية الإدارية؛ وبالقضاء على التعارض فإن عدم الرضاء الذى هو نقطة البداية فى الإصلاح قد يقضى عليه كذلك ويذهب معه أيضاً الاهتمام بالأخطاء والحاجة إلى التحسين، كما أن القضاء على عدم الانتظام قد يؤدى إلى اختفاء ماهو شاذ أو استثنائى ؛ والقضاء على المنافسة قد يؤدى إلى اختفاء المبادأة والاختيار والإقدام. وسادسها أن العيوب الإدارية يكون لها أحياناً مزايا فى المدى الطويل. وربما كان من حسن حظ رجال الإدارة أن السياسات الرديئة لا تجد سبيلها إلى التنفيذ بسبب الفجوة بين النية والتنفيذ . وأخيراً فقد يقلل المصلحون من قيمة فائدة التحفظ وتعارض المصالح والقصور فى مقترحات الإصلاح ، ولكن أى عامل من هذه العوامل يمكن أن يقوض جهودهم . فالإصلاحات الإدارية مثلها مثل الأنواع الأخرى من مقترحات الإصلاح ينبغى النظر إليها فى إطار المحتوى الكلى ، وربما لا تبدو من خلال هذه النظرة لازمة أو مفيدة لدرجة كبيرة .

ومن الواضح أن الإصلاح الإدارى الذى يتجه إلى حل المشكلات هو عملية حركية . وليس من المتوقع الوصول إلى حكم نهائى عليه مادام هناك تصور وأصالة ورغبة فى ترك التقاليد . وهناك دائماً فى كل خطط واستراتيجيات الإصلاح شىء مفقود ، إذ لا يمكن لهذه الخطط والاستراتيجيات أن تدخل فى اعتبارها كل ما هو متوقع ، بل إن ما يحدث غالباً هو غير المتوقع ، كما أن هناك دائماً مكاناً للمزيد من التحسينات . فعجلة الإصلاح لا تتوقف عن الدوران أبداً ، كما أن مقترحات الإصلاح لا تفشل كلها لأن مجرد ظهورها يضيف بعداً جديداً ، فهى تركز الضوء على المشكلات، حتى لو لم يكن لذلك نتيجة عملية، كما أن الأفكار تذاع ويجرى تداولها، وذلك

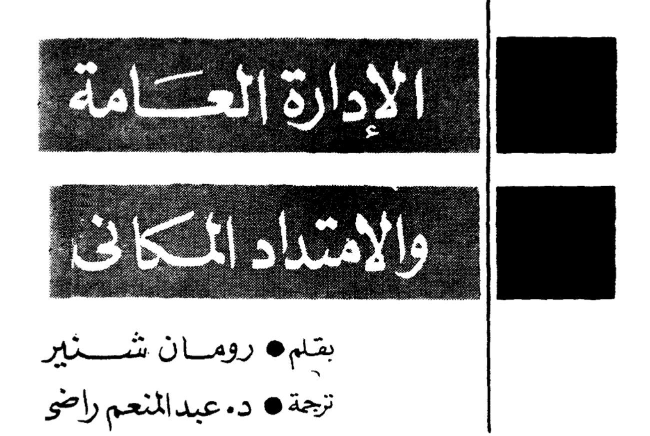
يخلق مصدراً جديداً من الفكر الذى قد يشكل القاعدة لبرنامج إصلاح مقبل . إن تحقيق القدر الضئيل من الإصلاح يعتبر تأكيداً مستمراً لما يعتبر بشير خير فى الوضع الحالى .

إن المستقبل للدول التى تشجع أنظمتها الإدارية على الإصلاحات وتستوعب من الابتكارات مايناسب احتياجاتها الخاصة . وهناك طرق كثيرة تؤدى إلى التنمية لا يمكن اعتبار أيها الطريق الأفضل لكل الدول رغم أنه قد توجد طريقة واحدة أفضل لكل دولة . فإنه قد يفيد بعض الدول أن تعتمد أكثر على التخطيط الحكومى المركزى وعلى الحوافز فى حين تستطيع دول أخرى أن تكون أكثر اعتماداً على المشروعات الخاصة والاستقلال الإدارى . كما تفضل دول غير هذه التنظيم البيروقراطى ، فى حين تختار دول أخرى الجماعية التعاونية . وهناك تباديل وتوافيق لا نهاية لها ، وعلى كل دولة أن تسعى إلى اختيار مجموعة خاصة من الظروف التى تحقق أعلى مستويات الأداء الإدارى داخل بيئتها الخاصة بها . وللخبرة الأجنبية فائدتها فى هذا البحث ، فهى مصدر للإلهام ولاتساع مدى الرؤية وتضاعف البدائل ، وإذا أمكن مقارنتها بالتجربة الوطنية فإنه يمكن تطبيقها بعد التعديل بنجاح فى الدولة التى اقتبستها . وبينما لا يتوفر التطابق التام فقد يوجد قدر من التماثل والتقارب يسمح بالتبادل والاستعارة إما بين الأفراد دون المنظمات » أو « المنظمات دون الأفراد » أى الجانب الرسمى من الإدارة — القوانين والترتيبات المادية والهياكل التنظيمية وإجراءات العمل ووسائل الاتصال وغيرها من العناصر غير البشرية للسلطة القانونية المنطقية . وهى تشكل الأدوات التى يستخدمها البشر لأغراضهم . وتعتمد النتيجة النهائية على المنفذ لا على المورد، كما هى الحال بالنسبة للأدوات الأخرى . وقد حدث خطأ كبير فى بداية تنفيذ برنامج المعونة الفنية الدولية ، إذ حدث أن أهديت الأدوات دون الاهتمام بتعليم الذين أهديت إليهم الطريقة السليمة لاستخدامها ، ودون الاهتمام الكافى بما يقصد أن تؤديه هذه الأدوات ، أو الملاءمة — التامة بين الأدوات والأعمال المطلوبة . إن تغيير الأدوات كانت تحولا رئيسياً أخفى عملا أكثر صعوبة مما تناوله الإصلاح الإدارى فى تغيير القائمين بالأداء . ويدخل فى التغيير الأخير الدوافع والمهارات والقيم والأهداف والتوقعات التى تدخل فى تكوين البيئة . وهى كلها أكثر بطؤاً . وثبت أن الخبرة الفنية فيها أقل فائدة مما كان منتظراً .

ومع ذلك فإنه لا توجد دولة لديها حرية مطلقة فى التصرف . كما لا تستطيع أى دولة أن تعزل نفسها أو تمنع تأثيرها على الدول الأخرى .

ومن الواضح أن كل إنسان يتطلع إلى أقوى الدول الحالية التى تتخذ أمثلة للمحاكاة ، فهذه الدول قد حققت مركزاً مرموقاً ، كما أن نجاحها مؤكد ، وتأثيرها قوى لدرجة أنها تؤثر فى حركة التقدم فى

كل مكان . أما عن القوى الأقل والمنافسة بين مجموعات القوى فإنه من الواجب عمل حساب للاستعمار وسياسات الحماية وهجرة أصحاب المواهب ومقدمى المساعدات . فهى عوامل دولية يجب التعرف عليها، فقد تكون عيوبها أكثر من مزاياها ، ولكن ذلك يثير ثانية أخطر الأسئلة فى هذه المناقشة جميعها، وهو كيف يمكن التعبير عن أى عنصر رئيسى فى التنمية الإدارية والإصلاح الادارى بمداول كمى وبمقاييس نوعية ؟ إن الغموض فى استخدام المصطلحات الأساسية، والمدى الواسع للمعانى التى ترتبط بها، واتساع المعانى المتعلقة بها ، تجعل الحلول أكثر صعوبة . إصلاح ماذا ؟ ومن أى شىء ؟ وإلى ماذا ؟ ومن الذى ينهض به ؟ ومتى ؟ وكيف؟ وبأى نسبة؟ وبأى نجاح ؟ وما هى الخطوة التالية التى يصل إليها ؟



لوحظ منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن العلاقة بين الامتداد المكانى والإدارة فى كل الدول البالغة التقدم أخذت تتزايد فى الأهمية . وليس ذلك استناداً إلى النظرية فحسب . ولكن استناداً إلى أسباب من رسم السياسة والإدارة أيضاً . وينطبق ذلك على كل من أهداف السياسة مثل التخطيط الإقليمى والسياسة الاقتصادية الإقليمية . وعلى التنظيم الإقليمى للسياسة والإدارة الذى يعمل بدوره على ضمان الظروف المثلى لتحقيق هذه الأهداف . ويدخل فى هذا المجال أيضاً الجهود التى تبذل لتجديد التوزيع الإقليمى أو التنظيمات . وتغيير أشكالها . يمكن إتاحة فرصة أوفى لإشراك المواطنين فى عملية اتخاذ القرارات فى أمور رسم السياسة والإدارة . ومن الطبيعى أن تصطبغ هذه العملية بطابع الخصوصيات القومية : فالمشكلات الفردية التى تنشأ من العلاقة بين الامتداد المكانى والإدارة تختلف من دولة إلى أخرى . ومع ذلك فإنه من الواضح أن هناك عوامل تطويرية مشتركة واضحة . مما يؤدى إلى أن نستخلص أن هذه العملية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتطور الدول الصناعية المتقدمة مهما كان نظامها السياسى.

الكاتب :

روماں شنير

أستاذ العلوم السياسية فى جامعة الرور من سنة ١٩٦٥ إلى سنة ١٩٦٨ ، ويقوم الآن بالتدريس فى المعهد العالى للعلوم الإدارية فى سباير ، وهو معهد جامعى للدراسات العليا لإعداد كبار الموظفين وأعضاء المهن القانونية . وقد شغل وظائف فى الخدمة المدنية سنوات طويلة . وهو الآن مستشار للعديد من المنظمات القومية والدولية . ويرأس تحرير مجلة الإدارة منذ ١٩٦٩ .

المترجم :

الدكتور عبد المنعم راضى دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة سيراكيوز بالولايات المتحدة ، مدرس الاقتصاد بكلية التجارة بجامعة عين شمس

أهمية الامتداد المكانى فى الحياة الاجتماعية :

ومع ذلك فإنه من الخطأ أن ينظر إلى المشكلات الحالية الناشئة عن العلاقة بين الإمتداد المكانى والإدارة على أنها ظاهرة حديثة . فإنه منذ استيطان الشعوب للأرض والمكان يشغل حيزاً رئيسيا فى حياة الإنسان الاجتماعية . ويرتبط ذلك أساسا بأسلوب الإنتاج ، سواء فى الزراعة أو الصناعة ، أو فيما يسمى بقطاع الخدمات ، كما يرتبط أيضاً بالعادات وبالظروف السائدة فى القرى والمدن ، وكذلك بطرق المواصلات بين الأفراد ومساكنهم إذا اقتصرنا على هذه الأمثلة القليلة فحسب ؛ ومهما كان تركيب وظائف الحياة الاجتماعية فإن تنظيمها تأثر أيضاً بالامتداد المكانى .

والحياة السياسية تتأثر بصفة خاصة بظروف الامتداد المكانى ، وذلك أن السلطة السياسية هى فى جميع الأحوال معادلة لفرض السيطرة على المكان . وحتى إذا لم تتأثر فروع أخرى من الحياة الاجتماعية بحدود مكانية فإن الحياة السياسية تأخذ مكانها دائماً داخل منطقة محدودة .

وفى مجال رسم السياسة ، وبالتالى فى مجال الإدارة ، فإن العلاقة بين الوظيفة والامتداد المكانى تتميز بالوضوح . فمن المستحيل أن نتصور تكويناً سياسياً من أى حجم تأخذ فيه عملية السياسة والإدارة دورها عند نقطة مفردة إذ أنه يلزم أن تقسم العملية السياسية الإدارية فى كل تكوين سياسى كبير ، منظوراً إليها فى الاتجاه الرأسى إلى عدة أجزاء ، حتى لو اعتبرنا نقطة البداية هى التقسيم غير الدقيق للعملية السياسية إلى القرار والتنفيذ . هذا التنظيم الوظيفى يتصل اتصالاً وثيقاً بالمنطقة محل الاهتمام . وعلى ذلك يؤدى التنظيم السياسى للمساحة القومية إلى خلق مناطق فرعية .

ومن ناحية ناحية أخرى فإن التنظيم الإقليمى للإدارة يتأثر أيضاً بطبيعة الإدارة العامة . فقد يحدث مثلاً أن تقصر الدولة اهتمامها ، على نحو ما ، على حفظ الأمن والقانون والنظام ، وتنظر إلى مشكلات اقتصاديات الموقع والإسكان على أنها أقل أهمية نسبياً لأنها تدخل فى المسار المستقل للمجتمع . وفى مثل هذه الحالات ينظر إلى اتصالات النقل بشكل أساسى من الزاوية العسكرية وهكذا . ويبين هذا بوضوح أن التغيير الكمى والنوعى فى الإدارة العامة يؤثر أيضاً فى العلاقة بين الامتداد المكانى والإدارة . وعند قيام توازن مقبول بين الوظيفة والمساحة الإدارية فإن أى تغيير متميز فى الإدارة العامة يؤدى لا محالة إلى تباين واضح بين الوظائف والتنظيم الإقليمى للإدارة .

وقد يؤدى هذا الموقف إلى مشكلات سياسية خطيرة ، لأنه نظراً لزيادة اعتماد الحياة الاجتماعية على تأدية الدولة لوظيفتها بكفاءة . وبالتالى على إدارتها ، فإن تفتيت الوظائف والتنظيم الإقليمى للإدارة العامة قد يصبح مشكلة سياسية كبرى بسبب العجز عن الارتفاع بخدمات الدولة إلى مستوى الآمال .

التطورات الحديثة فى الدول البالغة التقدم :

ويمكن ملاحظة هذه الظاهرة فى معظم الدول المتقدمة ، إن لم يكن فيها جميعها ، فلقد كان التغيير فى حجم ومستوى الوظائف العامة بالطبع كبيراً فى هذه الدول بحيث أصبح التنظيم الإقليمى للإدارة قاصرا إلى درجة كبيرة . لذلك بذلت جهود فى كل من المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية على مدى سنوات كثيرة هدفها بدء الإصلاحات فى التنظيم الإدارى الإقليمى .

وقد أدى التطور السكانى ، وما صاحبه من تناقص أهمية القطاع الزراعى فى الاقتصاد الشامل ،

إلى الانتقال إلى المدن ، وهذا الانتقال يثير بدوره مشكلات معينة فى مناطق العواصم ، مشكلات خاصة بالنقل فى المدن والتغيير وتنقية الهواء والحياة والحاجة إلى المنتزهات ومناطق الترفيه إلخ .

وفى الوقت نفسه تخلق عملية التحول إلى الحضر مشكلات خاصة للمناطق الريفية . فإنها من ناحية تهددها بالانقراض الاجتماعى حيث تجذب المناطق الحضرية أعداداً متزايدة من البشر بسبب ما يتوفر فيها من مستويات أعلى للمعيشة . ومن ناحية أخرى تنشأ مشكلات جديدة عندما تضطر الصناعة للتحول إلى الأماكن الريفية للحصول على الأيدى العاملة .

كما يثير التقدم التكنولوجى مشكلات مكانية جديدة فى القطاع الصناعى . فبعض الصناعات القديمة مثل الفحم والصلب تسير بسرعة فى طريق الانكماش . فى حين يحدث فى مناطق أخرى أن تتوسع مساحة الصناعات النامية مثل الكيماويات وصناعة السيارات والإلكترونات . ويتحمل المجتمع الاقتصادى الأوربى بعض المسئولية عن التغييرات الضخمة فى التشكيل الإقليمى للدول الأعضاء .

وكذلك فإن تطور التعليم فى الدول المتقدمة صناعياً له آثاره المكانية . فإن تحسين مستوى المنتج من الأجهزة التعليمية يتطلب إنشاء وحدات فى مختلف المواقع . كما أن الحاجة إلى الاستفادة استفادة كاملة بما يسمى باحتياطى المواهب يجب أن يفحص أيضاً فى ضوء اعتبارات المكان .

وقد اتجهت الدول المتقدمة إلى حل هذه المشكلات التى وصفناها باختصار . اتجهت إليها تدريجاً فى أول الأمر ، ثم ركزت تحت إكراه لايقاوم على حلها فيما بعد . ويمكن القول عن معظم هذه الدول إن تصرفاتها تختلف كثيراً عن الاحتياجات بسبب خطورة الموقف فى التطور الإقليمى .

والهدف من انتهاج سياسة اقتصادية إقليمية أكثر صرامة هو التغلب على الفوارق الضخمة بين إقليم وآخر . وهناك أسباب متعددة للقيام بهذا العمل . منها تخفيض هذه الفروق بسبب ما يصاحبها من عدم مساواة اجتماعية ، وكذلك الحيلولة دون تشجيع التركيز الزائد فى المناطق الجذابة . وفوق ذلك فإن ارتفاع الطاقة الاقتصادية القومية يؤدى بالضرورة إلى تنمية كل الأقاليم . وكما ينطبق هذا على كل بلد على حدة ينطبق أيضاً على المنظمات التى تضم أكثر من دولة (مثل المجتمع الاقتصادى الأوربى) . وعلى ذلك فإن السياسة الاقتصادية لكل الدول المتقدمة تتميز بسمات إقليمية متميزة بعض الشىء .

ويرتبط هذا بالأهمية المكانية لما يسمى بالهياكل الأساسية العامة . ومن الضرورى أن نشير فى أول

الأمر إلى أهمية تنمية النقل والمواصلات ، التى تستحيل بدونها التنمية الاقتصادية الإقليمية وينطبق هذا بالمثل على إنشاء الصناعات الجديدة وعلى قطاع الخدمات . كما أن من الصعب تصور مزيد من التنمية الصناعية (مثل الإمداد بالقوى التى ترتبط ارتباطاً كبيراً بالمكان) دون مزيد من مساعدة الدولة .

إن هدف تخطيط المدن هو إزالة المثالب السابقة التى لم يعد احتمالها ممكنا (مثل الأكواخ القذرة) ، ثم التحول فى التطور المستقبل للإسكان ، بما فى ذلك بناء المدن الجديدة .

وإن جهود المجتمع الريفى ، فى الحيلولة دون اتساع الهوة بين أسلوب الحياة فى القرية وبين الحياة فى المدينة ، تؤدى إلى تحسين الخدمات العامة فى الأماكن الريفية أيضاً ، بغض النظر عن استحالة تصنيع الريف دون تحسن كبير فى الهياكل الأساسية العامة ، وخاصة بالنسبة للمؤسسات التعليمية والثقافية والتسهيلات الرياضية والمستشفيات وغير ذلك ، مما يخلق مشكلات إدارية لم تكن موجودة إلى حد ما فى المناطق الريفية .

وإذا أخذنا فى الحسبان الضغوط التى تقع على الميزانيات العامة سواء من أثر السياسات الاقتصادية الإقليمية والتخطيط المكانى ، بما فى ذلك التزامات الإنفاق على الهياكل الأساسية العامة ، فمن المنطقى أن تجرى مناقشات فى كل الدول المتقدمة حول النسبة بين جانبى الاستهلاك والاستثمار من الإنفاق العام . وفوق ذلك فإنه مع إدراك العلاقة الوثيقة بين الاستثمار والمكان يمكن تقدير الارتباط الكمى بين السياسة الاقتصادية الإقليمية والتخطيط المكانى .

نتائج التنظيم الإقليمى للإدارة :

وفى ضوء الظروف المذكورة فإنه ليس مما يثير الدهشة أن تعتبر الإصلات الكبيرة التى أدخلت على التنظيم الإقليمى عملا ضرورياً بالنسبة لجميع الدول التى وضع تنظيمها الحالى أساساً فى الأيام الأولى من حركة التطور الصناعى . ويكاد هذا ينطبق على جميع الدول البالغة التطور ، إذا أغفلنا التغيرات الجزئية الصغيرة . وإلى حد كبير يرجع تاريخ التنظيم الإقليمى للإدارة فى فرنسا وألمانيا ، إذا اقتصرنا فقط على هذين المثالين ، لعصر نابليون ، ولايرجع السبب فى أن الإصلاحات فى الإدارة الإقليمية بدأت فى الواقع فى أوقات مختلفة فى البلاد المختلفة إلى سمات متميزة فى عملية اتخاذ القرارات السياسية ، أى إلى الاختلافات فى نظام الحكومة ، بقدر ما يرجع إلى أن إدراك الحاجة إلى مزيد من السياسة الإقليمية

الشاملة ، وبالتالى إلى تغيير جذرى فى التنظيم الإدارى ، قد لوحظ فى أوقات مختلفة .

وحتى يمكن التوصل إلى إدراك سليم لآثار « السياسة الجديدة » على العلاقة بين الامتداد المكانى والتنظيم الإدارى . فالأفضل أن يقسم عرض الموضوع إلى جزأين :

الأول : عن طبيعة التغيرات التى تحدث فى التنظيم الإدارى من ناحية المكان .

والثانى : عن أنماط التنظيم الذى يناسب الوحدات الإقليمية المتغيرة .

وكمبدأ تقريبى فإن الإحساس بضرورة الإصلاح فى الإدارة الإقليمية يبرز عندما تحدث فجوة كبيرة بين الوظائف والمساحة التى تقع الوحدة الإدارية فيها . ومهما كانت مستويات الإدارة الإقليمية التى تبحث (محلية أو إقليمية مثلا) فإن الفحص الدقيق لوظائف التنفيذ أمر ضرورى حتى يمكن تحديد درجة التباين بين الوظيفة والمساحة . ولايقتصر هذا على الوظائف التنفيذية النمطية ، ولكن الأمر على العكس يتعلق أيضاً بالوظائف التى ينبغى أن تنهض بها وحدة إدارية معينة فى ظروف الممارسة الفعلية وهل مساحة الوحدة المذكورة صالحة من هذه الزاوية .

ويجب أن نذكر ، بالنسبة لهذه المسائل الجوهرية ، أن النظرية لم توفر لنا حتى الآن كثيراً من المعايير الدقيقة يبنى على أساسها اختيار الوظائف النموذجية . ومع أنه تتخذ دائماً بعض معايير معينة تستخدم عملياً إلا أن إجراء مسح منظم ومقنع ما زال يبدو أمراً بعيداً عن التحقيق ، إذ لم تبذل المحاولات للقيام بمسح منطقى منظم الا مؤخراً .

ويفترض سلفاً فى أى نظام للوظائف العامة يمارس على مستوى معين من تنظيم إدارى إقليمى مراعاة أقصى دقة ممكنة فى وصف الوظائف المفردة . وليس هناك فارق فى هذا الإطار بين أن تؤدى هذه الوظائف بواسطة الدولة أو بواسطة سلطة حكومية محلية . ولذلك يصبح من الضرورى معرفة أى الخدمات العامة أو الخاصة يجب أن تقدم فى مساحة معينة ، مثل القرى أو المدن الصغيرة والمدن أو الأقاليم ، لمقابلة توقعات الجماهير . وتكشف مثل هذه التحليلات المنطقية للإدارة أيضاً عن التباين فى تطور كل دولة . فهى تبين على سبيل المثال أى الخدمات العامة تعتبر واقعية فى قرية فى السويد ، أو فى قرية مثلها فى إسبانيا . وتشير النتيجة إلى وجود فروق قومية متميزة فى العلاقة بين الإدارة والمكان . وبهذا تضع هذه الفروق مؤشراً ممتازاً بالنسبة للتنمية على المستوى القومى ككل .

ولايمكن ، قبل تحديد الوظائف التى تقوم بها الوحدة الإدارية بدقة ، التساؤل عن المساحة التى

ينبغى أن تشملها مثل هذه الوحدة . ويرتبط هذا بالمساحة المثالية التى تخدمها كل منشأة مفردة مثل (المدارس والمستشفيات) . ويفترض فى ذلك المعرفة بالخدمات التى يجب أن تؤديها الإدارة بالمعنى الفنى ، وكذلك الموارد الفنية والأفراد اللازمين والطريقة المثلى لاستخدامهم .

وحتى إذا أمكن وضع هذه المعايير فى صورة كمية فلا تزال مشكلة تحديد القيمة السياسية للوحدة الإدارية ، والتى يمكن وصفها مجملة بأنها « القيمة التكاملية » بالنسبة للمجتمع ، قائمة . ومن الصعب جداً التوصل إلى تقديرات دقيقة ولو دقة جزئية تساعد على التقدير الكمى . وإذا كان من الممكن إتخاذ أساليب مفردة فى هذا المجال إلا أن التفسير الشخصى يلعب دوراً مهماً فى تقديرها كمياً . وفى هذا أيضاً قد تظهر فروق قومية مهمة .

ومع ذلك فإنه يمكن تأكيد أن النظرية قادرة على أن توفر أساليب أكثر دقة للتوصل إلى علاقة متوازنة بين الإدارة والمكان . وبهذه المناسبة فقد اتضح أن المعايير الأكثر دقة تيسر تنفيذ مشروعات الإصلاح بما تحدثه من أثر مهدئ .

هذه الأساليب الكمية فى تحديد الوحدات الإقليمية المثالية تقدم أسباباً مقنعة تؤيد ما يجرى من عمليات الإصلاح . ومع ذلك يبقى سؤال فى غاية الأهمية عن الإجراء الذى يتبع إذا لم تتطابق الوظائف المفردة مساحياً . وهذه مسألة مألوفة فى كل أنواع التنظيمات الإدارية الإقليمية . والحل الوحيد هو محاولة الوصول إلى حل وسط ، وخاصة إذا لم يكن هناك مبرر لتعدد الوحدات الإدارية بقدر تعدد الخدمات الإقليمية . ومن ثم يكون من المفيد تحقيق مايسمى بالتركيز المكانى للإدارة حتى فى المجالات التى يحتفظ فيها بأنواع مختلفة من الإدارة (محلية أو محلية تشرف عليها الولاية ، مثلا) . ولايوجد مبرر لإنشاء مساحات إدارية متعددة على هذا المستوى إلا إذا كان الارتباط بين وظيفة إدارية وأخرى ضعيفاً . إلا أن مصالح الجمهور ، والحاجة إلى التعاون بين الخدمات الإدارية المتعددة ، وفوق كل هذا ما يشمله التخطيط من أعمال ، تعمل كلها على الاهتمام بالتنسيق بين المساحات الإدارية .

ويمكن النظر إلى التنظيم الإقليمى للإدارة على المستويات المتعددة من حيث النقاط الآتية :

١ – استناداً إلى هيكل الاستيطان فى المناطق السكانية توجد وحدات إدارية على المستوى المحلى (مناطق ريفية وحضرية ومدن) فى كل الدول التى يمكن اعتبارها متقدمة . والاهتمام بهذا المستوى التنظيمى من نواحى الإصلاح العامة وخاصة فى حالة المساحات الريفية .

وقد أدت توقعات الجماهير التى سبقت الإشارة إليها فيما يتعلق بوظائف محلية معينة بكثير من

وفى الدول الكبيرة مثل فرنسا وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية فإن هذا هو المستوى الذى يشكل التنظيم الإشرافى. فإذا تركنا جانبا شكل هذه الإدارة فإن المناقشة الخاصة بالإصلاح فيما يتعلق بالمساحة الإقليمية للوحدات عند هذا المستوى سوف يحددها امتداد الوظائف محل الاهتمام . وتبدو هذه المشكلة بوضوح ظاهر فى فرنسا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية . فإذا احتفظ القسم بمساحته أو نما ، وإذا امتدت المدن ، فإن حجم التقسيم الأعلى عليها يصبح مجالا للمناقشة . وتعتبر جمهورية ألمانيا الفيدرالية أن الوحدات فى هذا المستوى يجب أن تضم ما لايقل عن مليون نسمة حتى بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية الضئيلة . وهناك اقتراحات مماثلة فى فرنسا . ويعتبر هذا الرقم من ناحية أخرى ضئيلاً بالنسبة للمناطق ذات الكثافة السكانية الكثيفة .

ومع ذلك فقد أصبح موضوع التركيز الإدارى للوظائف المناسبة مشكلة تتزايد إلحاحاً باستمرار عند هذا المستوى . حقيقة أنه فى دول كثيرة لاتأخذ بنظام الإشراف الرياسى توجد سلطات إدارية للدولة ذات أنواع عديدة عند هذا المستوى . ومع ذلك فإنه بسبب تزايد الترابط بين الأعمال ، وخاصة فيما يتعلق بالتخطيط ، فإن دراسة تجميع السلطات على هذا المستوى مسألة ملحة . وينطبق هذا أيضاً على البلاد التى تأخذ بنظام الإشراف الرياسى . وذلك مادامت هناك سلطات أخرى فى نطاق نفوذ المشرف .

٤ — وفى البلاد الكبيرة توجد وظائف أخرى وتنظيمات تنهض بها فى المستوى الأدنى من الإدارة المركزية . ويمكن أن نتبين ذلك بالمقارنة بين فرنسا والمملكة المتحدة وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية مثلا . إذ توجد فى جمهورية ألمانيا الفيدرالية عندهذا المستوى وحدات شاملة فى شكل ولايات . أما فى الدول الثلاث الأخرى فهناك وحدات قطرية توصف بأنها أقاليم . وبصرف النظر عن شكل هذه الوحدات التى ستناقش فيما بعد فالمسألة الرئيسية فى هذه الدول هى أينبغى تركيز السلطات الإقليمية الخاصة المتعددة فى وحدة شاملة على هذا المستوى . وحتى إذا كانت الإجابة على هذا السؤال متأثرة سياسا بالمناقشة حول شكل هذه الوحدات فإن مشكلة المساحة التى تشملها هذه الخدمات يمكن معالجتها على حدة . وينطبق هذا أيضاً على مسألة تجميع الخدمات المفردة ؛ وفى هذا يبدو الاتجاه الواضح إلى خلق وحدات شاملة للتخطيط .

وينتج عن المناقشة السابقة فى الإصلاح أن الولايات التى تضم بين أربعة ملايين من السكان وعشرة ملايين تعتبر مثالية من حيث الكثافة السكانية . ومن ثم فإن الاقتراح بتخفيض عدد الولايات من ١١ إلى خمسة أو ستة مقبول . وينبغى تنفيذه كما قدمت اقتراحات مماثلة فى فرنسا والمملكة المتحدة .

ومع ذلك فإنه يعترض أحياناً على كثرة المستويات فى الهيكل التنظيمى ، ولكن ليس لهذا الاعتراض ما يبدو من وجاهة . ذلك أنه إذا ظهر من تحليل الخدمات ضرورة قيام عدد معين من هذه المستويات فإنه يكون هو العدد المناسب . ولايعنى هذا أن يتعرض المواطن للتعامل مع مستويات متعددة ، لأن الأمور التى تهمه تعالج على مستويين فقط أو ثلاثة على الأكثر . والتكاليف الإدارية بعكس الفكرة الشائعة ضئيلة وغير ذات بال إذا قورنت بتوفير عدد مناسب من المستويات . ودون أن نأخذ فى الاعتبار كذلك أن الوحدات البالغة الكبر يصاحبها أيضاً مشكلات فى الإنفاق .

٥ — وهناك أيضاً مشكلة تتعلق بوضع المدن الكبيرة . فقد بذلت محاولات فى كل الدول البالغة التقدم تقريباً للوصول إلى علاقة سليمة بين المدن والمساحات الواقعة حولها . وقد لوحظ أن إدماج القرى فى المساحة المحيطة بالمدن الكبرى لايعدو أن يكون حلاً جزئياً للمشكلة . حيث إن امتداد التأثير الحضرى يتسع باستمرار نتيجة للتقدم الفنى (وخاصة فى وسائل النقل) . وليس من المعقول التوسع فى حدود المدن إلى هذا الحد .

وفى الدول التى تقسم إلى مدن أومستويات مماثلة . فوق القرى أو المدن الصغيرة . نوقشت فكرة ضم كل المدن فى وحدات المستوى الثانى . حتى تقتصر المشكلة على قلة من المدن الكبيرة . وحيث يستحيل جعل هذا المستوى الثانى مسئولاً عن حل مشكلات العلاقة بين المدن والمساحات المحيطة بها بهذا الأسلوب فإن الحاجة تدعو إلى البحث عن أشكال خاصة من التعاون. وعلى كل حال فإن الزيادة فى حجم القرى على حساب المساحات المحيطة بالمدن سوف تحل أيضاً مشكلات معينة فى هذا المجال .

ولقد وجد أن أشكال التعاون غير المحدد بين المدينة والقرى فى المنطقة المحيطة بها لم تعد كافية لحل أكثر من عدد قليل من المشكلات التى تظهر . وعلى ذلك أنشئت فى بعض الدول مؤسسات خاصة تمتد سلطتها إلى مساحات واسعة تجعل من الصعب ظهور أى اختلاف بينها وبين الهيئات الإقليمية .

ولكن ما زال موضوع المدن التى تدخل فى المستوى الثانى ، وهل تمنح مركزاً خاصاً فى موضوعات مثل الإشراف ، مشكلة قائمة . ونظراً لصعوبة مشكلات العلاقة بين المدينة والمساحة المحيطة بها والتنوع الواسع فى الوظائف فإن كل ما يمكن عمله هو البحث عن حلول مختلفة تقصر دائماً عن أن تكون حلولا كاملة .

تشكيل الوحدات الإقليمية المختلفة للإدارة العامة :

لايعدو أن يكون الامتداد المكانى لوحدات الإدارة العامة . كما ذكر منذ البداية . ظاهرة واحدة من المشكلة . والمظهر الآخر هو الشكل الذى ينبغى أن تتخذه هذه الوحدات . ويعتمد هذا إلى حد ما على نظام التشكيل .

فإذا كانت هناك سلطة واحدة تتركز فيها المسئولية عن الإدارة العامة فسوف تكون هى الدولة . ويعكس هذا الموقف مبدأ الدولة الوحدوية فى شكله الخالص الذى تعتبر فيه ببساطة كل أنواع الإدارة الإقليمية والمحلية شكلا من الإدارة الميدانية فى ظل الحكومة المركزية ، مع اقتسام السلطة فى ظل مبدأ عدم التركيز . ومهما كان تعريف مفهوم اللامركزية فإنه يتضمن قطعاً خلق وحدات مستقلة ، عليها أن تعالج مسائل عامة محددة تملك فيها سلطات أصيلة . وحق السلطة الأعلى فى الإشراف على نشاطها يقتصر على السلامة القانونية فحسب .

ومع ذلك فإن هدف اللامركزية فى بلد ديموقراطى ليس هو التمكن من تنفيذ بعض الوظائف المحلية والإقليمية ديمقراطياً . ذلك أن هذا يتم على المستوى القومى (المركزى) حيث يقوم ممثلو الشعب بالإشراف على التنفيذ ، مهما كان الشكل الدقيق للنظام السياسى . فى الدولة الديمقراطية تنبع السلطة كلها من الشعب ، ويكون هدف اللامركزية هو تأكيد أن مشكلات المواطن فى الأماكن المختلفة تتكفل بها منظمات مختلفة لكل منها أسلوبها فى إتخاذ القرار . وعلى ذلك فإن اللامركزية تستند إلى الرأى القائل بأن مصالح المواطنين المتعددة مكانيا ، على المستوى القومى والإقليمى المحلى ، تحظى بالرعاية الفعالة إذا وجدت أشكالها الخاصة فى التعبير . وحتى عند افتقاد الديموقراطية المباشرة ، عند أى مستوى من هيكل التنظيم ، فإن المواطن يحظى بتمثيل أقوى فى دولة تأخذ باللامركزية عنه فى دولة ذات نظام مركزى ، وهو يشارك بصورة أكمل فى عمليات اتخاذ القرارات السياسية والإدارية . ومن أثر ذلك زيادة عدد الفرص التى تسمح بالمبادأة ، سواء فى الهيئات النيابية أو التنفيذية ، على المستوى الإقليمى أو المحلى .

ويستند مبدأ اللامركزية إلى فكرة تأخذ بأن هذا النظام أكثر الطرق فاعلية لتنظيم التنمية الشاملة للدولة . وفى حالة تعارض المصالح يتجه النظام المركزى إلى تقديم الوظائف القومية على الإقليمية والمحلية . أما فى النظام اللامركزى فإنه بالرغم من أنه يجب أن يكون للمستويات العليا القدرة على ممارسة تأثير خاص على المستويات الأدنى فإن الأخيرة لاتقتصر على ممارسة حياة مستقلة ، ولكنها تمتلك قدرة على التأثير على السلطات العليا بطرق متعددة . والمستوى الثانى من الدول الاتحادية مثل بارز على ذلك ، ومن ثم يحدث توازن دقيق بين المستويات المختلفة . ولهذا التوازن جميع المظاهر التى تجعل منه ضرورة متزايدة ، مثال ذلك أننا أخذنا الآن نرى بصورة أكثر وضوحاً أن السياسة الاقتصادية القومية والسياسة الهيكلية ، بما لها

من تنظيمات إقليمية متميزة ، تؤثر كل منهما على الأخرى . وتفترض التنمية الاقتصادية القومية سلفا حدوث درجة معينة من النمو لايقتصر على التشكيل القومى ، ولكنها تشمل كلاً من التشكيل الإقليمى والمحلى ، وذلك فى كل من القطاع الاقتصادى وفى الهياكل الأساسية للإدارة العامة . وكلما تزايد التطابق بين الوظائف والامتداد المكانى . وتزايد استقلال هذه الوظائف . اقترب التوصل إلى التوازن المطلوب . مفترضين دائماً توزيعاً مناسباً للسلطة والموارد المالية اللازمة .

وعلى ذلك، فإن النظام اللامركزى ليس هيكلا تصاعدياً دقيقاً . بل إنه أقرب لأن يكون إطاراً يتوفر له قدر أدنى من بعض أجهزة القيادة والإشراف تضمن الاحتفاظ بدرجة دنيا من التجانس الوطنى أثناء إقامة الهياكل الضرورية (مثل التشريع الرسمى . والمركز القانونى للمواطنين المدنيين) من ناحية ، وهو مصمم من ناحية أخرى لتجنب الخلافات الزائدة بين الأقاليم وبين الوحدات المحلية . ومن ثم فإن نظام اللامركزية يفترض سلفاً درجة عالية من السلوك الرشيد على جميع المستويات . والهدف فى ظل النظام اللامركزى هو التخفيف من عزلة الفرد . ولايقتصر ذلك على استخدام أهداف سياسية ، ولكن من خلال شكل التنظيم أيضاً . على أمل أن قدرة المواطن الفرد على الابتكار سوف تزداد بذلك مهما كان مسلكه فى الحياة . ١

وهذا هو السبب فى أن الدول تختلف كذلك من حيث شكل التنظيم الذى تأخذ به . فبينما توجد دول شيوعية مركزية ولامركزية يوجد أيضاً فى العالم الرأسمالى تمييز بين المركزية واللامركزية . ومن ثم يمكن أن تأخذ الإصلاحات اتجاهات متعددة كذلك . فهناك دول تتمتع بدرجة عالية من اللامركزية وجدت أنه من الضرورى تركيز بعض وظائف معينة لأنها تتمتع باهتمام على المستوى القومى (وتعتبر جمهورية ألمانيا الفيدرالية وسويسر أمثلة على ذلك) . وفى الدول المركزية تبذل جهود للوصول إلى مزيد من اللامركزية . ذلك أن هناك وظائف ذات طبيعة إقليمية أو محلية تنفذ فى مستوى أعلى كثيراً . ومع ذلك فلا يجوز أن تقتصر الإصلاحات على مجرد نقل السلطة . فى حالات كثيرة تكون المسألة هى تغيير الامتداد الإقليمى للوحدات على المستويات المختلفة ، حتى تتوفر العدالة فى التغييرات المكانية التى حدثت فى الوظائف محل الاهتمام . وفى ظل نظام لامركزى يحظى الأسلوب الأخير للإصلاح بالأولوية على نقل السلطة ما دام ذلك ممكناً . وعلى أى حال فإن الاستعداد لإجراء الإصلاحات التى وضحت الحاجة إليها تكشف عن درجة الرشد التى بلغها أى مجتمع .

وعلى ذلك فإنه يمكن الحكم على التطورات فى عديد من الدول استناداً إلى معايير متميزة على النحو التالى :

١ – القرى والمدن الصغيرة فى معظم الدول المتقدمة مستقلة ومن ثم فإن الأسئلة الحاسمة هى كما يلى :

هل يتوفر لهذه الوحدات قدر كاف من العمل عليها أن تنهض به ؟ وهل لها القدرة على النهوض بهذه الأعمال بفاعلية ؟ وهل تتمتع بقدر من الاستقلال المالى يتناسب مع حجم العمل ؟ إن الأمر لا يحتاج فى ضوء ما قيل وما سوف يلى من ملاحظات إلى مزيد من العرض عند هذه النقطة .

٢ – وعلى ذلك فإن مسألة المستوى الإدارى التالى وهل ينبغى أن يكون مستقلاً هو أيضاً موضوع يثير الجدل . المسألة ليست فى جوهرها هى الاستغناء عن إدارة الدولة تماما عند هذا المستوى . فإذا كان من الواجب النهوض بهذه الوظائف عند هذا المستوى فإنه يمكن تشكيل منظمة تتبع الدولة لهذا الغرض . كما يمكن أيضاً أن تنهض بها وحدات محلية تكلف بهذا العمل على المستوى المحلى بصفة خاصة . والسؤال الحاسم إذن هو هل من الضرورى قيام وحدات مستقلة عند هذا المستوى ؟

وهناك وظائف كثيرة ذات طبيعة فوق المحلية . وذلك حسب الدرجة التى تطورت إليها الهياكل الأساسية للحكومة المحلية . وعلى ذلك فإن هذه الوظائف تنهض بها على خير وجه منظمة مستقلة : وينطبق هذا مثلا على المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية .

إن وجود عامل موازنة مستقل من هذا النوع بين القرى والإدارة المركزية قد أضاف ميزة امتصاص الضغط الذى يقع من الأخيرة على هذه الهيئات الصغيرة نسبياً . ومن هذا القبيل المناقشة السابقة القائمة فى فرنسا بخصوص هل من اللازم إعادة تنظيم الأقسام .

٣ – ويبدو ، على نحو من الوضوح ، أن شكل السلطة فى المستوى الوسيط موضوع مناقشة حية فى كل الدول ذات النظام الإشرافى ، وهو نظام دولة ذات إدارة لامركزية تتميز بأن كل وظائفها فى الواقع تنفذ جماعياً بواسطة سلطة مفردة . وبنظرة فاحصة يتضح أن هذه الوظائف ترتبط بحفظ الأمن القومى والقانون والنظام ، مثل واجبات البوليس فى معناها الواسع ، وأيضاً الإشراف على المستويات الأدنى المستقلة .

وهناك مقترحات معينة للإصلاح تهدف إلى إلغاء هذا النظام على أساس أنه لايمكن ربطه « بالتفكير الديمقراطى » ، حتى عندما يكون للمقاطعة مستشار عام منتخب ، حيث إنه ينظر إليه على أنه لم يمنح السلطة الكافية ولايجعل من الولاية هيئة مستقلة . ومع ذلك فإن مثل هذه الحجج ليست

حاسمة ، فهى ممعنة فى العمومية بحيث لايسهل تطبيقها على المشكلات محل البحث ، لأنه لايمكن المجادلة فى أن الأمن القومى والقانون والنظام من اختصاص الدولة . وما دامت هذه الأمور يمكن تمييزها إقليمياً فإن مبدأ الإدارة اللامركزية على مستوى الدولة يصبح مفيداً عند هذا المستوى .

وفيما يتعلق بالوظائف التى يمكن اعتبارها خدمات عامة . أى تلك الوظائف الخاصة بالهيكل الأساسى للإدارة العامة ، فإن نظام الإشراف المركزى لايكون شكلاً سليماً للإدارة . وحيث إن الوظائف المنسوبة للهيكل الأساسى هى كما ذكرنا من قبل ، لها طبيعة إقليمية (محلية) واضحة ، والشكل التنظيمى المناسب لها ، أى الاستقلال الإدارى ، يجب التفكير فيه .

وهذا هو ما يشكل المشكلة الأساسية فى الإقليمية . وهو السبب فى أن النظام الإقليمى للإدارة فى فرنسا الذى وضع سنة ١٩٦٤ أصبح مثار جدل شديد . وهو يتبلور فى الواقع فى موضوع الإدارة فى مجال الخدمات العامة . ولكنها إدارة يدفعها طابع الدولة إلى حد كبير . وينطبق هذا الوضع على مناقشة موضوع الإقليمية فى المملكة المتحدة .

وإذا نظرنا إلى مدى التغيير الشامل الذى طرأ على الهيكل العام للدولة بسبب إنشاء إدارة إقليمية مستقلة فيها أدركنا السبب فى أن مثل هذه الإصلاحات تثير المعارضة كما حدث فى فرنسا والمملكة المتحدة . ويعرب المعارضون لهذه الإصلاحات بإصرار عن خوفهم من أن تعرض الإدارة الإقليمية المستقلة الوحدة القومية للخطر . كما يثار الاعتراض مرة أخرى بأن الموارد الإقليمية لاتكفى للقيام بالإدارة بفاعلية . ومع ذلك فإنه يمكن تقديم حجج ضد هذه القضايا . فالتجربة فى الدول ذات الاستقلال الإقليمى أو حتى الدول ذات التشكيل الفيدالى تبين أن هذا التشكيل لايؤدى بالضرورة إلى انقسام فى الوحدة الوطنية . ومن ثم لم يبق إلا أن نقدم السؤال العملى أيمكن أن يحدث هذا فى دولة بعينها . كفرنسا مثلا . وفى هذا فإنه يصعب مقارنة الموقف الحالى بالوضع فى الفترة التى تلت ١٧٨٩ . وإذا نظرنا إلى المشكلة من ناحية المقارنة الدولية فقد يبدو أن نقص معدل التنمية القومية الشاملة فى الدول المركزية أكثر إصراراً بالمصالح القومية من التنمية الشاملة الأسرع فى الدول التى تتوفر لها درجة كبيرة من الحكم الذاتى فى مستويات عديدة ، كما هو الحال مثلا فى سويسرا وجمهورية ألمانيا الفيدرالية .

وسوف يكون من الخطأ طبعاً أن نستبعد الحجج القائلة بأن العناصر الإقليمية فى الدول المركزية ما زالت تحتاج إلى تطوير . ولكن هذه العناصر ما زالت ضعيفة حتى الآن ، لأنها لم تستطع أن تثبت قيمتها ، ذلك أن المواءمة مع ما هو جديد هى دائماً عملية تعلم . كما أنه لايمكن إنكار أنه يحتمل أن

تكون درجة الاستقلال فى الدول المركزية محدودة نسبياً فى أول الأمر ، حتى يمكن إزالة الفروق الإقليمية الكبرى بسرعة . ومع ذلك فإنه يمكن الحد من تدخل خدمات إدارات الحكومة المركزية بما يساير تحقيق أهداف السياسة الإقليمية الجديدة واستقرارها عن طريق الاستقلال الإقليمى . ولكن هذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا أمكن القيام بالوظائف الإقليمية فى ظروف الاستقلال (ويتضمن هذا الاستقلال المالى أيضاً) .

ومن المهم أن نلاحظ أنه قدم اقتراح بالإبقاء على نظام الإشراف المركزى فى « نورد هاين وستفالن » (التى تعدادها ١٧ مليون نسمة) ، وكذلك إدخال نظام الإدارة الإقليمية المستقلة على المستوى الإقليمى . وسوف يقتصر نظام الإشراف المركزى على وظائف حفظ الأمن والقانون والنظام ، فى حين تختص الأقاليم المستقلة بالإدارة الفعالة للوظائف الإقليمية . فإذا تحول هذا الاقتراح إلى قانون فسوف تكون هناك إدارة مستقلة فى جميع المستويات بعد المستوى المركزى ولن يعمل أى موظف تنفيذى دون تمثيل شعبى .

مشكلة الموارد المالية :

ينتج مما سبق أن هناك صلة لا تنفصم بين التنظيم الإقليمى للوظائف العامة وبين تخصيص الموارد المالية . وهذه مشكلة حيوية فى الإدارة العامة .

والتوزيع الإقليمى للموارد الكلية من الأموال العامة يقدم مؤشراً عن الطريق الذى يحاول به المجتمع أن يحقق العدالة فى النهوض بكل وظيفة وبالنسبة للمساحات المعنية وينطبق هذا أيضاً على الوظائف على المستوى القومى ، وفى هذا أيضاً يكشف تخصيص الأموال بوضوح مرة ثانية عن القيمة المخصصة للإنفاق على الخدمات وكذلك على الهياكل القومية الأساسية .

وفى الدول ذات الإدارة المركزية ، أى تلك التى تنهض فيها إدارة مركزية بأعباء الوظائف الإقليمية والمحلية إلى درجة كبيرة ، فإن عدم التوازن هذا ينعكس لا محالة فى عملية تخصيص الاعتمادات . وسوف يتوقف استخدام الموارد استخداماً سليماً على الدرجة التى توزع بها الوظائف توزيعاً إقليمياً مناسباً. ومن ثم فإن الإصلاح فى عملية توزيع الأموال يسير متوازيا مع محاولة تحقيق الإصلاحات من خلال إعادة توزيع الوظائف . ويعتبر موضوع إصلاح تمويل المجتمعات المحلية خاصة من الموضوعات ذات الأهمية القصوى .

ولا يقتصر الاهتمام فى عمل التنظيم على موضوع تخصيص الموارد المالية على مختلف مستويات

الإدارة الإقليمية فحسب ، فإنه من المهم أيضاً معرفة ما يتوفر من دخل خاص لكل مستوى وفرد ، أو معرفة هل ترتبط الموارد المالية بكل مستوى بعد أن تجمع عند مستوى معين ؟ .

ومن المؤكد أنه لا يوجد مجتمع يستطيع أن يتجنب الموارد للمستويات الأدنى ، على أن يعالج أى قصور يظهر فى مستويات محددة . ولكن ما يعيب الاستقلال المالى لبعض المستويات يرجع إلى أن السلطات المركزية تخصص موارد مالية أكثر من المطلوب نتيجة التقسيم الخاطئ للسلطة أو التخصيص الخاطئ للاعتمادات . فإذا شعرت السلطات المركزية بأن المستويات الأدنى غير قادرة على أداء وظائفها بإتقان ، وأنها تحتاج إلى الرعاية بتخصيص أموال لها ، فإن المسألة التى يجدر أن تبحث هى هل من الأفضل نقل سلطتها إلى مستوى أعلى ، أو زيادة كفاءتها بتوسيع مساحتها . وبافتراض أن الوظائف قسمت تقسيماً سليماً فإن النتيجة التى تستخلص من أن المستويات الأدنى تحصل على مخصصات كبيرة هى أن أسلوب توزيع الموارد المالية غير سليم . وفى هذه الحالة قد يتحول الاستقلال الوظيفى إلى مهزلة فارغة ، ما دامت السلطات المركزية من خلال تخصيص موارد مالية مصحوبة بنصائح معينة تتدخل فى الاستقلال وتقوضه فى النهاية .

سياسة الإصلاح :

هناك حقيقة تلاحظ بصفة عامة ، هى أن محاولات الوصول إلى توازن عام بين الوظائف الإدارية والامتداد المكانى عن طريق إدخال إصلاحات إقليمية تقابل دائماً بمعارضة كبيرة . وهذا أمر مفهوم ما دامت التغيرات التنظيمية ، وخاصة تلك التى لها طبيعة الإصلاحات الإقليمية ، تعدل كثيراً فى مراكز السلطة . ولهذا تولى العلم بحث هذه المشكلة .

إن الإصلاحات فى التنظيم الإقليمى لاتؤثر فقط فى تنظيم الإدارة العامة ، ولكنها تعدل أيضاً من توازن القوة فى هياكل الحزب السياسى والمنظمات الخاصة . وبمجرد أن تتحرك هذه الإصلاحات فإنه يمكن الحكم على تشكيل القوة فى أى دولة بوضوح من المعارضة التى تولدها هذه الإصلاحات .

وفوق ذلك فليس لحل هذه المشكلات أى علاقة بالنظام السياسى . ولايمكن القول أن الإصلاحات فى الدول ذات النظام المركزى أسهل فى التنفيذ . فقد أوضحت التجربة أنه إذا وجدت درجة أكبر من اللامركزية فى هذه الدول فإنه توجد دائماً معارضة قوية على مستوى الحكومة المركزية . ويمكن القول بدرجة أقل إن الديمقراطية البرلمانية لاتناسب تنفيذ هذه الإصلاحات ، كما يتضح من مقارنة الإصلاحات فى فرنسا فى ظل الجمهورية الخامسة وفى بلاد مثل السويد وإيطاليا وجمهورية ألمانيا الفيدالية وهولندا .

وفى هذا ينبغى أن نستخدم المدى الكلى للاستراتيجية والتكتيكات التى ابتكرت لتغيير المنظمات ، وهذه تشمل المناقشات العامة المتعمقة فإنه كلما زاد الوضوح فى عرض أهداف الإصلاح سهلت مناقشة الموضوع برشد وأمكن الوصول سريعاً إلى اتفاق مؤيد .

ومن المهم التأكد من موضع المعارضة الحقيقية للإصلاح ، إذ أوضحت التجربة أنه يندر أن توجد المعارضة بين الجموع الكبيرة من الشعب ، إنما تخرج من بين أولئك الذين تتأثر مراكز سلطاتهم بصورة مباشرة . وهذا الاستكشاف للمجال السياسى يجعل من الممكن أيضاً الإقلال من التداخل إلى أدنى حد بتخطيط فترات انتقال طويلة ، وأيضاً بتوفير تعويضات معينة عن فقدان القوة .

وهكذا فإن المقدرة على السير من خلال إصلاحات أساسية مصممة لحفظ توازن مناسب بين الخدمات الإدارية والامتداد المكانى تعتبر اختباراً سليماً لكفاءة النظم السياسية وسلامتها .



بقلم • روجر وليامز
ترجمة • عبدالمجيد بيومى

يمثل تقرير لجنة فولتون عن الخدمة المدنية، الذى نشر فى يونيو سنة ١٩٦٨ ، ذروة فترة عشر سنوات من النقد المستمر للخدمة المدنية بخصائصها وإجراءات العمل فيها . وقد أورد التقرير فى فقرته الافتتاحية مقارنة بينه وبين تقرير آخر توافر على دراسة نفس الموضوع وهو تقرير « نورثكوت تريفليان الشهير الصادر سنة ١٨٥٤ . ونظراً لقبول الحكومة البريطانية على الفور لمقترحات « فولتون» الرئيسية فإن التقرير نفسه قد يصبح علامة بارزة جديدة . وقد حدث فى الأعوام الأخيرة وقبل صدور التقرير أن أدخلت بعض التغييرات على مؤسسات الحكومة المركزية بما فى ذلك نظام الخدمة المدنية . ومع أهمية تقرير فولتون وأهمية الدور الكبير الذى تقوم به الخدمة المدنية فى التنمية القومية ينبغى أن نذكر أيضاً أن اهتمام الحكومة البريطانية قد امتد بالإصلاح إلى كثير من المؤسسات الأخرى . ويحوى هذا المقال فى بدايته وصفاً لأهم التغييرات التى أدخلت على الخدمة المدنية قبل صدور تقرير « فولتون» ثم يتعرض بإيجاز للخطوط العريضة لعمليات إعادة التقويم البريطانى للأداة الحكومية وأساليب العمل

الكاتب : روجر وليامز
محاضر مساعد بجامعة مانشستر ، قسم الحكومة . كان من قبل موظفاً بقسم بحوث العمليات بمجلس الفحم القومى .
بكالوريوس فى الفيزياء من جامعة أكسفورد .
نشر مقالا عن لجنة العلوم والتكنولوجيا بمجلس العموم بمجلة الإدارة العامة (البريطانية) عدد الخريف ١٩٦٨ .

المترجم : الأستاذ عبد المجيد بيومى .
ماجستير فى الإدارة العامة .
رئيس قسم الترجمة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة .

بها . وفى ضوء هذين الملخصين يجرى تقويم لمقترحات « فولتون » مع التعرض باختصار للعلاقة بينها وبين عمليات التطوير الإدارى الأوسع .

التغيير فى الخدمة المدنية فى السنوات الأخيرة :

لوحظ فى السنوات الأخيرة بعض التغيير فى العلاقة بين الوزراء والموظفين المدنيين . فعلى حين تضاءلت مسئولية الوزراء تضاؤلا مستمراً بدأ الموظفون المدنيون يقتربون قليلا من الأضواء وقد كان ابتعادهم التقليدى يحميهم دائماً من المساءلة . ولعل الباعث الرئيسى لهذا التغيير هو تزاحم المشكلات التى تواجهها الوزارات على نحو لا يعطى لأحد من الوزراء قدرة الادعاء بأنه يستطيع أن يشرف إشرافاً دقيقاً على مواجهة تلك المشكلات ، وهو وضع لم يتيسر التغلب عليه حتى بتعيين مجموعات من الوزراء لتوجيه وزارات معينة . ومن بين الأساليب التى اتبعت لتسهيل التوجيه السياسى للوزارات تعيين بعض

الخبراء من خارج الحكومة بصفة مؤقتة كمستشارين للوزراء على أن يكون أولئك الخبراء من بين الملتزمين سياسياً . ولقد وضعت أسس هذا الإجراء عندما جاء العمال إلى الحكم سنة ١٩٦٤ . ومع أنه لايوجد مبرر لاعتبار هذا الإجراء أساسا لنظام من المحسوبية السياسية فقد ظهر أنه يمثل كسراً للاحتكار الذى كان يمارسه الموظفون الدائمون فى تقديم المشورة للوزراء .

وقد تعرض هذا الاحتكار إلى هجوم شديد نظراً لأن كبار الموظفين الذين يمارسونه كانوا فى الأغلب من فئة الإداريين . وقد التحق حوالى ٦٠٪ من أفراد هذه الفئة التى يبلغ تعدادها ٣٫٠٠٠ شخص بالخدمة المدنية فى وظيفة مساعد إدارى بعد التخرج من الجامعة مباشرة ، أما الباقى وهم الـ ٤٠٪ الأخرى فيتقلدون وظائف الفئة الإدارية عن طريق الترقى من بين وظائف الفئة التنفيذية وعدد موظفيها ٧٥٫٠٠٠ وتلى هذه الفئة الإدارية مباشرة فى التدرج الوظيفى الإدارى العام . ومع ذلك فإن المناصب الكبيرة من الفئة الإدارية مازالت حكراً على الأفراد الذين يلتحقون بالخدمة المدنية بالتعيين مباشرة فى وظيفة مساعد إدارى . يضاف إلى ذلك أن الأغلبية العظمى من تلك الصفوة المختارة من الموظفين تأتى من بين خريجى جامعتى أكسفورد وكمبردج فلا يلاحظ فى الاختيار أى تناسب بين خريجى الجامعات المختلفة . وعلى كل فقد أوضح تقرير لجنة الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٦ أن ما بذل من جهود لتوسيع قاعدة الاختيار قد بدأ يؤتى ثماره لأول مرة . ففى ذلك العام وصلت نسبة الملعينين فى وظائف الفئة الإدارية من غير خريجى جامعتى أكسفورد وكمبردج أكثر قليلا من الثلث على حين أنها لم تتعد نسبة الخمس خلال الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٥ .

وبالمثل فإن التناسب فى الاختيار من بين التخصصات الجامعية المختلفة كان منعدما تماما إذ بلغ خريجو الآداب نسبة ٧٥٪ أو أكثر من المعينين ، وكانت نسبة خريجى قسم التاريخ وحده حوالى الثلث . وقد حدثت تغييرات طفيفة فى ذلك إذ بدأت اللغات الحديثة والدراسات الاقتصادية تحل محل الدراسات الكلاسيكية التى طالما احتلت المكانة الثانية فى الذيوع . وبالمثل فإنه على الرغم من أن نسبة الحاصلين على درجات أكاديمية فى الرياضة أو العلوم مازالت منخفضة جداً فإنها قد ارتفعت إلى حوالى ضعف نسبة ٣٪ التى وصلت إليها فى المتوسط فى الفترة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٣.

وكانت معايير الاختيار لشغل وظائف الطبقة الإدارية عالية ومجموع التعيينات السنوية فى وظيفة مساعد إدارى تقل باستمرار عن عدد الوظائف الشاغرة وذلك حتى عام ١٩٦٧ . ونظراً لأن درجة « مساعد إدارى » درجة تدريبية فإن خطورة النقص الذى حدث فى التعيين فى أواخر الخمسينات لم يظهر إلا فى منتصف الستينات عندما رقى المعينون خلال ٥ سنوات سابقة إلى وظيفة إدارى . وللتغلب على هذه الأزمة والاستفادة بخدمات بعض ذوى التجربة من خارج الخدمة المدنية بدأ منذ سنة ١٩٦٤ عقد

المسابقات للتعيين فى وظيفة إدارى مباشرة وعين فى ذلك العام ستة أفراد . كما بلغ مجموع من عينوا بهذه الطريقة خلال الثلاث سنوات التالية ١٦٠ فرداً ، وتم تعيين خمسة موظفين آخرين فى المستوى الإدارى التالى وهو مساعد للوكيل . وفى ١٩٦٤ أيضاً عين ١٣ من بين ١٥ من العلميين رشحوا لشغل بعض الوظائف فى الفئة الإدارية . وكان العلميون شأنهم شأن غيرهم من المتخصصين — ينتمون إلى سلم وظيفى خاص بهم ويختلف عن السلم الوظيفى للإداريين أو العموميين ومستقبلهم يكاد يكون محدوداً فى المجموعة الوظيفية التى ينتمون إليها لايخرجون منها إلى نطاق الخدمة المدنية عامة ، وعلى ذلك قوبل انتقال العلميين إلى الفئة الإدارية بالارتياح .

كما حدث فى مجال التدريب بعض التقدم فى السنوات الخمس الأخيرة . فقد كان التقليد المتبع أن يتعلم الموظف المدنى من فئة الإداريين من الخبرة المكتسبة عن طريق العمل وحده دون مساعدة تدريبية ، مثل حضور برامج فى الاقتصاديات أو العلوم الإدارية . ونظراً لما جرت عليه العادة من إبقاء الموظف فى وظيفة معينة مدة عامين أو ثلاث ينتقل بعدها إلى وظيفة أخرى فقد كان يدرك غالباً أن دراساته الجامعية لاتتناسب مع ما يكلف به من أعمال وأنه لايتمتع بمهارات مهنية معينة إذ — لايكاد يتقن وظيفة حتى ينقل إلى وظيفة أخرى مما لايمكنه من المعرفة الدقيقة لأى منهما . ومن ثم جاء وصف موظف الفئة الإدارية بأنه إدارى عام أو هاو ، وقد تغير ذلك الوضع قليلا منذ إنشاء مركز الدراسات الإدارية سنة ١٩٦٣ إذ يقوم هذا المركز بتنظيم دورة للعاملين خلال السنة الثالثة من عملهم فى وظيفة مساعد إدارى وتستمر الدورة ٢٠ أسبوعاً وتشمل منهجا متكاملا يدور حول موضوع رئيسى الاقتصاد . وتستهدف هذه الدوره إتاحة الفرصة أمام الإداريين كى يلموا إلماماً كافياً بالمفاهيم الاقتصادية الأساسية التى تتصل بعملهم فى الوزارات المختلفة ، وكذا بالمصطلحات الاقتصادية التى تيسر لهم العمل مع المتخصصين فى الاقتصاد . وبالنسبة للدراسات الإحصائية فإن هدفها محدود .

ويحضر المساعدون الإداريون خلال السنة الأولى من تعيينهم برنامجاً تدريبيا عن التشكيل الحكومى مدته ٣ أسابيع . ومنذ سنة ١٩٦٤ بدأ المعهد الملكى فى تنظيم بعض المحاضرات والحلقات الدراسية عن المفاهيم الأساسية للعلوم ويحضر تلك البرامج المساعدون الإداريون فى السنة الثانية أو الثالثة من الخدمة . كما تنظم وزارة الخزانة منذ عام ١٩٦٦ أربعة برامج تدريبية مترابطة مدتها ١٦ أسبوعاً يخصص فيها برنامج للاقتصاد مدته ٦ أسابيع يحضره من رقوا إلى وظيفة إدارى قبل بداية تنفيذ برنامج العشرين أسبوعاً التدريبى . كما أعيد تنظيم التدريب بالنسبة لشاغلى وظيفة مساعد وكيل وزارة فى سنة ١٩٦٧ عندما بدأ تنفيذ سلسلة من الحلقات الدراسية القصيرة المركزة التى تلائم مناصبهم وأخيراً فإن

افتتاح مدارس إدارة الأعمال بجامعتى لندن ومانشستر قد أتاح الفرصة لإيفاد الإداريين إلى برامج مدتها ١٢ أسبوعاً أما الموظفون فى المستويات الأعلى فيلحقون ببرامج تدريبية أقصر .

ولم يقتصر الوضع بالنسبة للموظفين من ذوى المهارات المتخصصة على عدم توافر السلم الوظيفى الذى يؤدى بهم إلى تقلد الوظائف العليا بل إنه لم يتوفر لهم أى ضمان لأن تحتل آراؤهم المهنية القدر المناسب من الاعتبار فى عملية اتخاذ القرارات . وهنا أيضاً حدثت بعض التطورات . وقد عقب على ذلك جيون بما ذكره من أنه حدث فى بعض الوزارات الفنية أن حل نوع من القيادة الجماعية محل جو السيطرة التى كان يسود عند انفراد الوكيل الدائم بالرياسة ، ويرجع ذلك إلى اشتراك بعض العناصر من الإخصائيين فى هذه القيادة الجماعية . ويلاحظ بصفة عامة أن مكانة المتخصصين قد ارتفعت بعض الشىء فى عديد من الوزارات من ذلك أنه حدث فى أحد أقسام وزارة النقل منذ سنة ١٩٦٤ مزيد من التكامل فى العمل بين العناصر الإدارية والهندسية ومن ثم ارتفعت الروح المعنوية للمهندسين وتحسنت العلاقة بين المهندسين الإداريين وربما تحسن الأداء كذلك . ولكن المهندسين يشعرون على ما يبدو بأن التغيير لابد وأن يمتد حتى يحقق الإذابة الكاملة للفوارق فى المكانة الوظيفية بينهم وبين الإداريين .

ويوجد بوزارة التكنولوجيا ثلاث مجموعات وظيفية رئيسية منها واحدة فقط يرأسها إدارى — والثانية يرأسها أحد العلميين أما الثالثة فيشترك فى رئاستها واحد من العلميين وآخر من — الإداريين . ولا يوجد بين من يشغلون وظائف الإدارة العليا بتلك الوزارة ويبلغ عددها ١١ غير خمسة من الإداريين . كما أن عدد الإداريين الذين يتقاضون خمسة آلاف جنيه أو أكثر لا يزيد على ٢٢ فرداً من بين سبعين ممن يتقاضون هذا الأجر . ومما قيل عن هذه الوزارة أنها وإن أثبتت بأن الإدارة فى الحكومة المركزية فن لا يكسبه كل عالم ينقل إليها على الفور فإنها قامت على نحو ما بتلبية رغبة طالما أعرب عنها رجال الصناعة وهى أن يوجد بين الموظفين المدنيين من يفهمون أمور الصناعة جيداً . والحقيقة أن هذه الوزارة ذاتها تعد مظهراً من مظاهر التغيير الكبير الذى شهدته الحكومة البريطانية فى العصر الحديث رغم أن هذا التغيير قد أحدثته ضغوط سياسية من خارج الحكومة . وقد أنشئت هذه الوزارة عندما جاء العمال إلى الحكم سنة ١٩٦٤ . وبعد إدماج معظم أجزاء وزارة الطيران فيها ، أصبحت أكبر المنظمات الأوربية من نوعها وتبلغ ميزانيتها ٧٥٠ مليون جنيه . وقد وصفها الوزير بأنها طراز جديد من وزارات الحكومة ، . . . تستخدم أساليب جديدة . . . ، وتطبق الأساليب المستقرة على نحو يتسم بالجدة والتطوير . وهذا يتلاءم مع المهمة الخطيرة التى أشار إليها الوكيل الدائم للوزارة إذ قال بأن الوزارة تعمل على إثارة الوعى العام وشحذ الإحساس بالوضع الحاسم الذى تحتله التكنولوجيا الصناعية والكفاية الإنتاجية فى تحقيق كل أهدافنا القومية .

ولاشك أن أثر الأسلوب الاقتصادى فى التفكير على القرارات الحكومية قد زاد بعد أن أصبح الاقتصاديون يشكلون إحدى الفئات الوظيفية منذ ١٩٦٥ . وكان عدد الاقتصاديين الضئيل الذى بلغ نحو العشرين قبل ذلك التاريخ ضائعاً فى وزارة الخزانة . على أنه حدث تدفق كبير من الاقتصاديين إلى وظائف الحكومة فى ستة الأشهر الأولى من تولى العمال الحكم سنة ١٩٦٤ . ومن هذا العدد نسبة كبيرة فضلت العمل بصفة مؤقتة كما أن ثلثى العدد الحالى وهو يزيد على ١٠٠ فرد يفضلون الاستمرار فى العمل على أساس الارتباط بعقود قصيرة الأجل .

ومن الأمور بالغة الصعوبة أن نقف بالتحديد على مدى النجاح الفعلى الذى تحقق بتعيين بعض الخبراء الاقتصاديين والاستفادة بخدماتهم فى السنوات الأربع الماضية بالحكومة البريطانية . ويختلف الأمر كثيراً بالنسبة للحكومة الأمريكية فمنذ بداية عهد كيندى ظهر أثر الاقتصاديين ملموساً وواضحاً فى الحكومة الفيدرالية . وقد يصاب الأمريكى بدهشة بالغة إذا علم أن عدد الخبراء والاقتصاديين فى الخدمة المدنية البريطانية لا يزيد على ١٠٠ أو نحوها . ولا شك فى أن بعض الاقتصاديين فى بريطانيا كان من أشد الناقدين لأداء الخبراء الاقتصاديين الذين التحقوا بخدمة الحكومة فى بداية عام ٦٤ — ٦٥ وقد حاول بعض الاقتصاديين الذين التحقوا بالخدمة المدنية إلقاء بعض الضوء على العوامل التى تحد من فاعليتهم فى ظل نظام لا يتيح الاستفادة الكاملة بإمكانياتهم . ويكفى هنا أن نذكر استنتاجين عامين ليكون التقرير أوفى . أولا : أن العاملين المحددين الحاسمين من الوجهة الاقتصادية فى تلك الفترة وهما الموقف الاقتصادى الموروث عند تشكيل الحكومة الجديدة فى سنة ٦٤ وتجنب تخفيض سعر الاسترليني حتى أواخر ٦٧ جاء كل منهما نتيجة قرارات سياسية : وقد أدت تلك المحددات والقرارات إلى جعل الوقت غير موائم للاستفادة بالخبرة الاقتصادية المتخصصة ، ثانياً : فى إطار تلك القيود ربما تعتمد قيمة المشورة الاقتصادية وفاعليتها إلى درجة كبيرة على تعيين وزير بالذات يعرف ما يريده ويحاول تحقيقه .

ولا شك أن للدراسات الاقتصادية مزاياها الدائمة . وفى هذا الصدد يذكر الأستاذ « بروس وليامز » باستحسان أن عديداً من الوزارات بدأت فى القيام ببعض دراسات عن عائد التكلفة وأن وزارة الدفاع بصفة خاصة قد بدأت فى تطبيق بعض أساليب دراسة التكلفة ونظم الميزانيات التى لاقت اهتماماً كبيراً بعد نجاح سكرتارية الدفاع مع الولايات المتحدة فى استخدامها لأول مرة ، كما ينتظر الكثير أيضاً من وحدة تحليل البرامج التى أنشئت فى سنة ١٩٦٧ فى كل من وزارة التكنولوجيا وهيئة الطاقة الذرية لتطوير بعض القواعد ولقياس الفوائد الكمية للبحث والتنمية على الرغم من الصعوبة الخاصة بهذا الجانب من الدراسة .

وتعمل نسبة كبيرة من الاقتصاديين الذين التحقوا بالحكومة فى عامى ٦٤ ، ٦٥ بوزارة الشئون الاقتصادية التى أنشئت حديثا . وقد تعاقبت على تلك الوزارة أحوال من النجاح حينا ومن الاخفاق أحياناً وخاصة بعد موت وليدها العقلى وهو الخطة القومية خلال الأزمة الاقتصادية فى سنة ١٩٦٦ حيث فشلت « الخطة الاقتصادية » التى تبنتها الوزارة فى سنة ١٩٦٦ . ورغم اهتزاز مستقبل الوزارة فإن الاحتفاظ ببعض ما استحدثه من اجراءات أمر ضرورى ومؤكد ، مثال ذلك إعارة بعض رجال الصناعة ذوى الخبرة للعمل بالحكومة لمدة عامين كمستشارين فى الشئون الصناعية . ويشكل أولئك المستشارون وهم ستة فى العادة ، همزة الوصل بين الحكومة والصناعة . ولعل مقياس أهمية أولئك المستشارون وجدوى الخدمات التى يقدمونها هو ما يلاحظ من ضغط شديد على وقتهم بما لا يمكنهم من الوفاء بكل ما يسند إليهم من أعمال داخل الحكومة .

ومن التطورات الجديدة ذات الأهمية فى الحكومة البريطانية بالنسبة للصناعة ما يجرى حاليا إدخاله من تحسين على الخدمات الإحصائية وذلك عقب التوصيات التى تقدمت بها لجنة التقديرات بمجلس العموم سنة ١٩٦٦ ، وقد عين الأستاذ « كلاوس موزر » مديراً للاحصائيات فى سنة ١٩٦٧ وأنشئت تحت إشرافه أربعة وحدات جديدة بالمكتب المركزى للاحصاءات وهى الجهة التى تقوم بالتنسيق فى هذا الميدان من العمل . وستتولى إحدى هذه الوحدات دراسة استخدام العقول الإلكترونية فى العمل الإحصائى الحكومى ، وتتولى الثانية القيام بمحاولة من أجل تحسين التوحيد القياسى للاحصائيات أما الثالثة فتعنى بتنسيق البحوث الإحصائية تفاديا للازدواج ، وتتولى الرابعة تخطيط البرامج المقبلة إلى جانب العمل على توفير البيانات الاحصائية على نحو أسرع . ويركز قسم آخر من أقسام المكتب المركزى للاحصاءات على أعمال البحوث ، يضاف إلى ذلك أن أحد مكاتب احصائيات قطاع الأعمال بمجلس التجارة سوف يصبح مركزاً للاحصائيات الصناعية ، والمنتظر أن تساعد إعادة التنظيم على هذا النحو الجذرى كثيراً فى التخطيط المسبق للأعمال فى كل من الصناعة والحكومة .

وقد أدى تقرير آخر من تقارير لجنة التقديرات وموضوعه « رقابة الخزانة على التعيينات » خلال عام ١٩٥٨ إلى تشكيل « لجنة بلودن » لدراسة أحوال الرقابة على المصروفات العامة ، وتقدمت اللجنة بتقريرها فى سنة ١٩٦١ . وعلى الرغم مما يوجه إلى تلك اللجنة من انتقادات من حيث أساليب العمل بها وما توصلت إليه من نتائج ، فانها قد أبرزت بما لا يدع مجالا للشك أهمية الإدارة كنشاط من الأنشطة الحيوية التى لا تقل فى أهميتها بالنسبة للحكومة المركزية عنها بالنسبة للأعمال الخاصة . وعقب لجنة بلودن قسمت وزارة الخزانة رسميا إلى قسمين يختص إحداهما بالشئون الاقتصادية والمالية ويختص الآخر بشئون إدارة الخدمة المدنية . ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة « الإدارة التنفيذية » شعاراً مرفوعاً

وذلك على الرغم من أن تعريفها لم يكن دقيقاً أحياناً ، وقد رحبت لجنة التقديرات عن سنة ١٩٦٤ فى أحد تقاريرها كثيراً بما تبديه وزارة الخزانة من اهتمام متزايد بالإدارة . ومع ذلك فما إن مضى عام ٦٤ حتى توجهت لجنة التقديرات لشكاوى أخرى كان أشدها ما وجه إلى قسم الخدمات الإدارية (خدمة الحكومة) بوزارة الخزانة . وشكت اللجنة من أنه لاتجرى الاستفادة بامكانيات ذلك القسم على النحو المطلوب ، فقام القسم عقب ذلك ، سواء بسبب النقد الذى وجه إليه أو بسبب آخر بتنفيذ بعض المشروعات القيمة ، فأعد زيارة للولايات المتحدة لدراسة نظم إعداد ميزانيات الإنتاج التى توسعت فيها الولايات المتحدة بتوجيه من الرئاسة لاستخدامها فى الوزارات المدنية بعد أن نجح تطبيقها فى وزارة الدفاع . وقام القسم أيضاً بدراسة تحليلية مستقلة عن حساب التكاليف والمنفعة باعتبارها واحدة من سلسلة دراسات يجرى الاهتمام بها للوقوف على مدى استخدام الأساليب الحديثة للادارة ، وكيف يمكن التوسع فى ذلك الاستخدام فى الخدمة المدنية . وفى دراسة أخرى اهتم القسم باستخدام بحوث العمليات فى الوزارات المختلفة . وقد تمخض عن هذه الدراسات إجراء تغييرين تنظيميين يتمثل أولهما فى إنشاء وحدة المحاسبة الإدارية فى نوفمبر سنة ٦٦ ، وقد بدأت هذه الوحدة أعمالها بمحاسبين فقط وأسندت إليها دراسة إمكانيات استخدام أساليب اعداد ميزانيات المنتج فى الخدمة المدنية وكذا حساب المنفعة والنفقات ، والفاعلية والنفقات ، والنفقات المقارنة ، والأساليب الفنية لتقدير الاستثمارات ، وكان من مهمة تلك الوحدة أيضاً جمع المعلومات عن استخدام تلك الأساليب ، ومن بين الأعمال الناجحة التى قامت بها الوحدة فى البداية نشر قائمة بمصطلحات الأساليب الفنية لاقت قبولا حسنا .

أما التجديد الثانى فقد تمثل فى إنشاء قسم جديد لخدمات الإدارة بوزارة الخزانة وذلك فى أوائل عام ١٩٦٨ . وكان من مهمة ذلك القسم القيام بأعمال بحوث العمليات والتعاون مع غيره من الوحدات وهو ما يحدث بالفعل فى الخدمة المدنية ومن المقرر أن يتطور القسم فيضم اثنى عشر موظفا .

ويدل ما حدث من تغييرات متعددة فى مجالات الاختيار والتدريب والإدارة وما يتصل بدور الاخصائيين فى الخدمة المدنية أن هناك اعترافاً جزئيا داخل الخدمة المدنية ووعياً واضحاً خارجها بأن الأمور لا تسير على النحو المرجو لها ، وقد جاءت بعض التغيرات ذاتها مخيبة للآمال المعقودة عليها فانتقال الموظف من فئة الوظائف العلمية إلى الفئة الادارية وكانت تجربة ناجحة على ما يبدو لم يتحول إلى ظاهرة مستمرة فربما يحتاج الإداريون إلى فهم النواحى التكنولوجية بقدر يزيد على حاجتهم للمعرفة العلمية . والملاحظ أيضاً أن الكثير من تلك التغييرات قد جاء بعد أوانه : فالإدارة لم تبدأ فى الخدمة المدنية سنة ١٩٦٠ وإنما ظهرت أهميتها حينذاك ، وكان الاقتصاد علما راسخاً على نحو كان يبرز الحاجة إلى الاستفادة بخدمات عدد أكبر من خبراء الاقتصاد قبل سنة ١٩٦٥ بكثير ، كما

كانت الخدمة المدنية بطيئة فى اتباعها للنظم الأمريكية فى إعداد الميزانيات . ولقد جاء حافز التقيد من خارج الحكومة فى معظم الأحوال من لجنة التقديرات بمجلس العموم ، أو نتيجة لظروف التغير فى الحكومة سنة ١٩٦٤ ، أو بسبب ما أعطى من تفويض للجنة فولتون .

التغير فى مجالات أوسع :

لا شك أن أصعب السمات التى يمكن أن تغرس فى أى منظمة لا سيما تلك التى يعقد عليها أمل فى التغيير والتجديد هو أن تعمل على الاحتفاظ بجوانب القوة فيها وأن تزيد منها ثم تعمل باستمرار على التجديد فى التنظيم وأساليب العمل بها ، ويعد نمو بحوث العمليات والاستشارة الإدارية فى بريطانيا دليلا كافيا على عدم كفاية الإدارة فى المنظمات الخاصة فى البلاد مما يجعلها تحتاج إلى هذا النوع من الخدمات والواقع أن الإدارة الخاصة فى بريطانيا قد تعرضت لا نتقادات أشد مما وجه للخدمة المدنية فيها .

وقد شهدت الفترة ذاتها تغييراً فى بعض الجوانب الأخرى للادارة العامة فى بريطانيا . وكما تطلع الناس بتلهف إلى ظهور تقرير فولتون فانهم يتطلعون الآن إلى ظهور تقرير لجنة « روكليف مود الملكية » عن الحكم المحلى فى انجلترا . وتقوم هذه اللجنة بدراسة البناء التنظيمى لأجهزة الحكم المحلى ومدى ملاءمته للوظائف المنوطة به . ومن وثائق العمل التى تستخدمها اللجنة تقريران رسميان صدرا عامى ٦٦ ، ١٩٦٧ . وهما تقرير ملابى عن الوظائف فى أجهزة الحكم المحلى وتقرير مود عن الإدارة بنفس الأجهزة والأمل كبير فى أن تؤدى التوصيات المقدمة فى هذه التقارير وخاصة تقارير اللجنة الملكية إلى تطوير نظام لم تتغير ملامحه منذ أواخر القرن التاسع عشر . ولعل الإدماج المقبل لوزارتى الصحة والضمان الاجتماعى وتغير وضع هيئة البريد من هيئة حكومية إلى مؤسسة عامة تعد أمثلة لمحاولات أخرى لترشيد البناء الحكومى وإقامته على أسس منطقية ، فبعث تلك التغيرات هو البحث عن الكفاية وليس الملاءمة السياسية التى ترتبط غالباً بانشاء أو حل وزارات أو أجهزة معينة .

ونظراً لأن نفقات الأجهزة العامة تبلغ ٤٠٪ من قيمة الإنتاج القومى الكلى فإن مشكلة الكفاية تكون جديرة بالدراسة والتدقيق وخاصة فى المناخ الفكرى الحالى . ومن علامات الاهتمام بهذا الموضوع صدور كتاب أبيض عنه فى سنة ١٩٦٧ وإيفاد أربعة من الموظفين المدنيين لدراسة أساليب الشراء فى واحدة من أنجح الشركات بالمملكة المتحدة ، ونشر تقرير مطول أعده أحد أعضاء المعارضة فى البرلمان . وقد اقتبس هذا التقرير من خبرات الكثير من الدول التى تستخدم حكوماتها قوتها الشرائية فى الاتجاه الذى يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية بشكل لم تفعله الحكومات البريطانية .

ولقد حاول البرلمان أيضاً بنوع من الحرص تطوير نفسه وأساليب العمل به ، ومن أمثلة الإصلاحات، ما قام به مجلس العموم فى العامين الأخرين من تشكيل ثلاثة لجان ممتازة من بين أعضائه تعمل لتحسين رقابته على الإدارة . فبدأ الرقيب البرلمانى على الشئون الإدارية الذى هو صورة من الرقيب الإدارى فى الدول الإسكندنافية (امبودسمان)عمله فى سنة ١٩٦٧ . ولو أن الرقيب الادارى فى بريطانيا يعنى أساسا بعدالة الإدارة أكثر مما يعنى بكفاءتها . ولقد بدا لبعض الوقت أنه من الممكن للأحزاب السياسية أن تتلاقى على هدف إصلاح مجلس اللوردات غير أن المحادثات التى كانت تجرى فى هذا الشأن انهارت فى منتصف سنة ١٩٦٨ . يضاف إلى ذلك أن مجلس الوزراء ذاته وهو مركز السلطة التنفيذية قد تأثر خلال سنة ١٩٦٨ بروح الإصلاح الإدارى السائدة . فأوضح رئيس الوزراء فى أبريل سنة ١٩٦٨ عن نيته فى إعادة تنظيم مجلس الوزراء ، فشكل لجنة برلمانية تضم أقدم الوزراء ومن ثم فان عدد أعضائها أقل وأصغر بالضرورة من عدد أعضاء مجلس الوزراء الذى تزيد أعضاؤه حاليا على عشرين وزيراً ، وهذا ما جعل المجلس فى السنوات الأخيرة كبيراً بدرجة لا تسمح ببحث القضايا الهامة المتعلقة برسم السياسة بحثاً شاملا . كما قد تكون سلطات رؤساء اللجان الوزارية قد زادت خلال عام ١٩٦٨ . ومن المؤكد أن رئيس الوزراء عمل قبل ذلك بكثير على دعم مكتب مجلس الوزراء فضاعف من عدد كبار الموظفين به وأضاف إليه عدداً من المستشارين الاقتصاديين والعلميين . ولم يحن الوقت بعد لتقويم هذه المجموعة الهامة من التغييرات . وإن كانت تكشف عن محاولة واعية لرفع مستوى الأداء الحكومى فى المستوى الأعلى .

وقد تعرض النظام البريطانى فى الإدارة فى جملته فى السنة الأخيرة لنقد شديد هام . فقد نقده لورد « روبنز » رئيس المجلس القومى للفحم فى أن البناء التنظيمى لمجلس الوزراء لا يتناسب مطلقاً مع متطلبات اتخاذ قرارات هامة وأن البلاد ستفيد كثيراً لو أديرت بريطانيا العظمى كما تدار شركة مساهمة محددة لها مجلس إدارة كفء ومدير تنفيذى ورئيس يمتاز بخبرة ودراية فى العمل . وأكد لورد «بيتشنج» وهو من كبار رجال الصناعة وسبق له أن قدم تقريراً رسميا كبيراً عن السكك الحديدية فى بريطانيا أكد فيه أنه ينبغى على الحكومات أن تميز ما أمكن بين مسئولياتها السياسية والادارية . ولما كان جهاز الإدارة الحكومية كما رآه يكاد يكون عتيقاً وقاصراً فقد نادى بانتخاب هيئة تنفيذية منفصلة تماماً عن الهيئة التشريعية ، وذكر السيد جريمون الزعيم السابق لحزب الأحرار أنه يرى أن إبراز الأشياء فى الوضع السياسى البريطانى ليس هو الخلاف بين الأحزاب السياسية وإنما بين الحكومة والمحكومين . كما لاحظ بأن التقريب بين رجل السياسة ورجل الإدارة أمر يحتاجه العمل فى مستقبل يحدده التقدم العلمى والإدارى.

وقد قدمت مقترحات أساسية من أحد الوزراء ومن أحد وزراء الظل (زعماء المعارضة المنتظر تقلدهم مناصب الوزارة عند عودة المعارضة إلى الحكم) « أنتونى ودجورد بن » وزير التكنولوجيا الذى اقترح ضرورة تطوير الديمقراطية البرلمانية فى المملكة المتحدة بحيث تسمح بمشاركة شعبية أوسع بما فى ذلك استخدام الاستفتاءات العامة عند البت فى بعض القضايا . وتحدث «كونين هوج » وزير الداخلية فى حكومة الظل فيما إذا كان ينبغى على المملكة أن تتخذ ما يؤدى إلى وضع دستور مكتوب تسير عليه .

ولا تترك هذه القائمة القصيرة من الإصلاحات الفعلية والمقترحة مجالا للشك فى أن المملكة المتحدة قد أبدت فى الفترة الأخيرة نوعاً من عدم الرضا عن كثير من مؤسسات الحكم بها . ولا جدال فى أن الهجوم الذى يوجه إلى الخدمة المدنية ، وهو هجوم عنيف أحياناً ، يعبر عن هذا الاستياء وأنه استناداً إلى هذه الخلفية وكذلك فى إطار ما حدث من تغير فى الخدمة المدنية ، مما سبقت الإشارة إليه ، ينبغى أن تكون دراسة تقرير فولتون وتقويم مقترحاته .

أعمال لجنة فولتون :

أبرزت اللجنة ستة عيوب رئيسية فى الخدمة المدنية وإجراءات العمل بها . فتصدت بالهجوم لمفهوم « الإدارى العام » كما يتمثل خاصة فى فئة الإداريين ، وأبدت كثيراً من عدم الرضاء عن نظام الفئات الوظيفية وتعددها الكبير إذ يوجد أكثر من ١٫٤٠٠ فئة متباينة — وبما تتصف به من جمود كما رفضت الوضع الوظيفى الأدنى لفئات المهنيين بالنسبة لوضع الإداريين . ورأت اللجنة أيضاً أن الكفاءة فى الادارة لا تتوفر إلا فى القلة من الموظفين ، وأن نشاط التنمية الإدارية للموظفين الدائمين قاصر ولعل أخطر نقاط الضعف فى رأى اللجنة هو الا نفصال الكبير بين الادارة الحكومية والمجتمع على اتساعه .

ومن أجل اصلاح هذه العيوب قدمت اللجنة ١٥٨ توصية ترى أنه لم يكن هناك حاجة إليها لو سارت الإدارة من قبل على المبدأ المرن الذى أوصت به للمستقبل ويتمثل فى قيام الخدمة المدنية باعادة النظر فى أوضاعها ومسئولياتها والموارد المتاحة لها ،ولقد أخذت مقترحات فولتون شكل تذكرة الدواء التى يكتبها الطبيب، لمريض ساءت حالته نتيجة لطول الإهمال .

ويمكن تحديد المقترحات الرئيسية للجنة « فولتون » فى سبع فئات : فتدعو اللجنة أولا إلى إنشاء جهاز جديد للاشراف على الخدمة المدنية ، ويتكون ذلك الجهاز من القسم المختص فى وزارة الخزانة « بالأجور والإدارة » وهو المعنى حاليا بذلك كما يضم لجنة الخدمة المدنية التى تتولى ترشيح الموظفين

للتعيين وكانت من قبل مستقلة تماماً . لذا سوف يكون للوزارات بعد ذلك دور أكبر فى الترشيح والتعيين لشغل الوظائف المختلفة . وترى اللجنة أن يستبدل بنظام الفئات الوظيفية المتعددة تشكيل موحد يستخدم تقويم الأعمال اوضع الوظائف فى الدرجات المقابلة ومن ثم تصبح فرص الترقى أكثر مرونة . وحتى تتاح الفرصة للاخصائيين للاستفادة من هذه المرونة فقد أوصت بالاهتمام بتدريبهم على الإدارة وتشجيع الإداريين على التخصص فى نوع معين من العمل الحكومى سواء فى الشئون الاقتصادية أو المالية أو الاجتماعية ، وترى اللجنة بأن يعهد بهذا التدريب الإضافى اللازم لتوفيره قدراً أوفى من المهنية بين الإخصائيين والإداريين إلى كلية جديدة للخدمة المدنية .

وقد وافقت الحكومة فوراً على هذه المجموعات من التوصيات وعين اللورد شاكلتون وزيراً لرئاسة جهاز الخدمة المدنية الجديد ، على أن رئيس الوزراء قد أعلن أن تنفيذ التوصيات سوف يرتبط بالاقتصاد الشديد فى برامج الإنفاق العام .

واقتراح اللجنة الرابع الذى يهدف إلى زيادة التحرك بين وظائف الخدمة المدنية وخارجها هو التوسع فى التعيين فى غير أدنى الوظائف والسماح بتبادل الاستفادة من أنظمة المعاشات . أما عن الاقتراحات الثلاثة الرئيسية الأخيرة فالمنتظر أن تؤثر فى التشكيل الفعلى للوزارات . إذ دعت اللجنة إلى تنظيم الوزارات على أساس وحدات إدارية ذات مسئوليات محددة على نحو يحدد مسئولياتها ويتوفر لها مزيد من المحاسبة الحكومية ويزيد من خدمات الإدارة لضمان الكفاءة فى تحقيق هذه الأهداف . كما تقترح اللجنة إنشاء وحدة تخطيط فى كل وزارة ، يرأسها أحد قدامى المستشارين فى رسم السياسة ، يكون له حق الاتصال المباشر بالوزير ، ويشترك فى ذلك مع الوكيل الدائم الذى يظل الرئيس الرسمى للوزارة ، ويعمل معه إذا دعت الحاجة أحد كبار الإخصائيين . وأخيراً امتدحت اللجنة ما اتبع حديثا من أن يعين الوزير عدداً صغيراً من المستشارين المؤقتين على أساس شخصى وربما سياسى .

وتعرضت اللجنة فى تقريرها بايجاز إلى عدد من المسائل الأخرى يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث من ذلك مسألتان لهما أهمية عامة تتصل الأولى برفع السرية غير الضرورية عن عمليات الإدارة ورسم السياسة ، وتتصل الثانية بدراسة امكانيات تطوير مسئوليات وحدات القطاع العام ، وذلك بأن تسند إلى المؤسسات العامة الجديدة تلك الأعمال التى تقوم بها الخدمة المدنية حاليا ، وخاصة الأعمال ذات الطابع التنفيذى أو التى تتصل بتوفير خدمات معينة .

ومن الطبيعى أن تدرس الحكومة على مهل ما جاء بالتقرير من توصيات أخرى . غير أنها أعلنت بالفعل عن إجراء دراستين ضروريتين لتنفيذ التقرير تتصل إحداهما بإمكان الاقتصاد فى القوى البشرية

اللازمة للخدمة المدنية ، وتتصل الأخرى بأساليب تحسين الإدارة فى أقسام الإنتاج بوزارتى التكنولوجيا والدفاع .

ويتضح من استعراض التقرير أنه محاولة واعية للبحث المستفيض وإن جاءت بعض جوانب المعالجة غير كاملة ، فقد طلب إلى اللجنة أن تقصر دراستها على نواحى التشكيل والاختيار والادارة والتدريب فى الخدمة المدنية داخل البلاد ، وهذا ما حاولت القيام به مدركة فى الوقت ذاته أن قدرة الحكومة على الارتقاء بأحوال البلاد تحتاج إلى ما هو أكثر من إصلاح الخدمة المدنية . وقد حد من نشاط اللجنة وربما من القيمة النهائية لعملها أن المسائل الخاصة بالجهاز الحكومى قد استبعدت من حدود اختصاصها وربما يكون ذلك هو السبب فى أن التقرير جاء ، كما تقول « التايمز » غنيا فى تقديره الفنى للمشكلات العملية المباشرة ، وفقيراً فى التفكير السياسى . ونظراً لأن تقرير « هالدين » الصادر فى سنة ١٩١٩ كان آخر دراسة تم القيام بها عن الإدارة الحكومية فان تحديد عدد الوزارات والوظائف المنوطة بكل ، وارتباط الواحدة بالأخرى ، وغير ذلك من المسائل المتبعة لم تتعرض للبحث الإدارى أو التفكير المنطقى إلا فى حدود ضيقة . وعلى حين أن لجنة فولتون ولو أنها لم تتعرض لدراسة الإدارة الحكومية إلا أنها أشارت إلى أن الفرصة ستحين للقيام بمثل هذه الدراسة بسبب ما افترضته من ضرورة التخلى عن بعض مسئوليات ومهام الخدمة المدنية وسواء أجريت هذه المراجعة أم لا فان حزب المحافظين الذى يقوم ببعض الدراسات عن الموضوع يأمل فى تقديم قانون شامل عن الإدارة الحكومية عندما يعود إلى الحكم بعد الانتخابات العامة التالية* .

ويعود الفضل إلى اللجنة فيما سعت إليه من هروب من القيود التى تفرضها حدود اختصاصاتها ، وذلك بأن دلت على الطريق إلى إصلاحات أوسع . ومن أمثلة ذلك ماجاء فى تقريرها من تعقيبات على السرية الإدارية المفرطة ، والرغبة فى توطيد العلاقة بين أعضاء البرلمان والحكومة مما يمكن أن يؤدى مباشرة إلى إصلاحات برلمانية . وبالمثل فإن آراء اللجنة عن نقل بعض اختصاصات الخدمة المدنية المناسبة إلى المؤسسات العامة تلمس مشكلة معاصرة أخرى فقد حدث قبل أن تتقدم اللجنة باقتراحها هذا أن شاع ظهور أجهزة عامة جديدة مثل مجلس العلاقة العنصرية ، ومجلس الأسعار والدخول ، وهيئة إعادة التنظيم الصناعى . . إلخ ، وفى تقرير تقدمت به لجنة الصناعات المؤممة بمجلس العموم أشارت اللجنة إلى ازدياد نفقة العلاقة بين الوزراء من ناحية وبين المؤسسات العامة من ناحية أخرى ، وأن ضمان فاعلية الرقابة البرلمانية دون حدوث تدخل لا مبرر له سيبقى فى هذا المجال دون حل .

ومن ناحية أخرى ، ففى الوقت الذى لا يقبل الكثيرون بما أبدته اللجنة من ضرورة تمشى مواد

---

* أجريت الانتخابات المشار إليها كما هومعروف واستولى المحافظون على الحكم .

للدراسة بالجامعة مع نوع العمل الذى يلتحق به الخريج فى الوظيفة الحكومية ، وهو رأى حاز موافقة غالبية الأعضاء ، فإنه يسهل إدراك ما أكدته اللجنة من ضرورة توسيع نطاق الاختبار لشغل الوظائف . على أن ذلك سوف يؤدى فى الحقيقة إلى إصلاح فى التعليم .

وعن العلاقات بين الحكومة المركزية وأجهزة الحكم المحلى ، وهو موضع لم يكن من اختصاص اللجنة مطلقاً ، فقد أبدى الأعضاء مع ذلك اهتماماً كبيراً بتشكيل اللجنة الملكية لدراسة نظام الحكم المحلى ، وما يمكن أن تقوم به ضمن محاولة منظمة لإعادة النظم فى المؤسسات الحكومية ، والأمر متروك للجنة كى تصدر توصياتها بما يمكن عمله إزاء التركيز الكبير فى عملية اتخاذ القرارات على مستوى الحكومة المركزية . ومن شأن هذا التركيز أن يضعف من مبادأة أجهزة الحكم المحلى ويقلل من كفاءتها والمؤكد أن أى تغييرات متميزة فى هذا المجال سوف تكون لها آثارها الطيبة على الخدمة المدنية مستقبلا .

وعلى الرغم من هذه القيود للسير على طريق الإصلاح الإدارى الأعم ، فلا يمكن القول ببساطة أن تقرير فولتون قد فشل لأنه لم يستطع إلا معالجة مشكلات الخدمة المدنية دون غيرها من المشكلات العامة للحكومة ، فانتهج بذلك مدخل الإصلاح الإدارى الجزئى ، إذ الواقع أن الخدمة المدنية قد تعرضت دائماً للهجوم بحيث يجدر القيام بمحاولة مستقلة لإصلاحها .

ويحتاج تشكيل لجنة فولتون وأساليب العمل التى انتهجتها فى دراستها إلى نوع من التعقيب . لقد بلغت عضوية اللجنة اثنى عشر عضواً ومع ذلك فالمعتقد عامة أن عضواً واحداً هو الدكتور « نورمان هنت » الزميل بكلية اكستر بأكسفورد » كان صاحب الجهد الأكبر فى صياغة التقرير وبناء هيكله التحليلى . واضطلع رجلان آخران بدورين قياديين فى إصلاح الخدمة المدنية أولهما « هارولد ولسن » رئيس الوزراء الذى كان هو نفسه موظفاً مدنياً خلال الحرب العالمية الثانية ، وهو أكثر رؤساء الوزارات فى العصر الحديث اهتماماً بالخدمة المدنية ، وهو صاحب الفضل فى تشكيل لجنة فولتون وفى الموافقة الفورية على مقترحاتها الثلاثة الرئيسية . أما الرجل الثانى فهو « وليم آرمسترنج » الذى رأس القسم المالى لوزارة الخزانة منذ ١٩٦٢ . وفى أوائل سنة ١٩٦٨ اختص برياسة النصف المختص بالإدارة بالوزارة ذاتها وذلك استعداداً من جانبه لتنفيذ مقترحات فولتون. ونظراً لأن السير وليم آرمسترونج سيرأس جهاز الخدمة المدنية الجديدة المنوط به تنفيذ تقرير فولتون فإن له بحكم وظيفته دوراً حاسما ينتظره .

وقد كان دور دكتور « هنت » الرسمى والحيوى هو قيامه بإقناع لجنة فولتون بإعداد بحث

خاص لدراسة شئون الإدارة بالخدمة المدنية . وتولى « هنت » بنفسه قيادة جماعة البحث التى تشكلت برئاسة وعضوية مستشار فى الإدارة واثنين آخرين مؤهلين جيداً للقيام بتلك المهمة . وقامت الجماعة ببعض الدراسات التحليلية عن طريق المقابلات الشخصية وفحص الملفات ، من شرائح العمل التى وقع عليها الاختيار ، بحيث تعطى صورة متكاملة قدر الإمكان لقطاع عرضى يشمل كافة أنواع الأعمال التى تؤدى فى الخدمة المدنية . ومن المؤكد أن نموذج الخدمة المدنية الذى أظهرته تلك الدراسات لم يكن كاملا بأى حال إذ بدأ أعضاء اللجنة، على ما يبدو بمجموعة من مفاهيمهم الخاصة عن الخدمة المدنية ، وسير العمل بها . وأدت بهم تلك المفاهيم إلى مجموعة من النتائج لم يكن ممكنا التوصل إليها لو بدأ العمل على أساس مفاهيم مغايرة . ومع ذلك كانت التجربة قيمة للغاية ، وأفادت كثيراً فى إعداد التقرير ، وظهر ذلك فى الحوار الذى جاء بالتقرير عن موضوع دراسة الإدارة الذى استفاد منها كثيراً .

وفضلا عن دراسة الإدرة وأساليبها ، قامت اللجنة بخمس دراسات أخرى ، فجمعت قدراً هائلا من الوقائع والإحصاءات والأقوال المكتوبة ، التى أدلى بها ١٥٠ فرداً ، إلى جانب الأقوال الشفهية لـ ٢٥٠ فرداً آخرين . وقد تضمنت الشواهد والأقوال المكتوبة والشفهية قدراً كبيراً من الحكمة والدفاع عن وجهات نظر معينة . وتعتبر هذه الإجراءات معتادة بالنسبة لدراسة على هذا المستوى. وهكذا كانت أيضاً الزيارات التى قام بها أعضاء اللجان لدراسة أوضاع الخدمة المدنية فى فرنسا والسويد والولايات المتحدة . وقد تأثرت اللجنة بما يمتاز به كبار الموظفين فى كل من هذه الدول الثلاث من مهنية وشباب . كما أثار اهتمام اللجنة مدى حرية الوزراء فى تعيين مساعديهم المباشرين . وقد خرج أعضاء اللجنة بعدة أفكار أخرى من تلك البلاد منها نظام تدريب الموظفين المدنيين فى فرنسا ، وانفتاح الإدارة فى السويد ، والهيكل الوظيفى المتدرج والموحد فى الخدمة المدنية بالولايات المتحدة . ومع ذلك فإننا لو قارنا بين ما وصلت إليه اللجنة من استنتاجات وأفكار نتيجة لتلك الزيارات مع ما وصلت إليه عن طريق دراسة الإدارة الحكومية فى بريطانيا ، لا تضح أن الدراسة الأخيرة كانت أجدى بما أدت إليه من رسم لنموذج مماثل للإدارة يفوق النموذج المقارن . وعلى هذا يرجع الفضل إلى ما تم من دراسات للإدارة الحكومية فى بريطانيا ذاتها ، دون غيرها من العوامل ، فى رفع مستوى هذا التقرير إلى درجة فوق المتوسط .

ومما يدل على ذلك أن الأسانيد والتبريرات التى تعتمد عليها التوصيات التى وردت فى غير الجزء الخاص بدراسة الإدارة وأساليبها تتصف بالعمومية وعدم التحديد . مثال ذلك الأسانيد التى اتخذت أساساً لإنشاء جهاز جديد مستقل للخدمة المدنية ، فقد يكون إنشاء مثل هذا الجهاز أفضل الحلول الممكنة لأن إلقاء مسئوليات الخدمة المدنية على عاتق قسم بوزارة الخزانة قد لا يضمن أن يحقق للإصلاح

ديناميكيته المطلوبة . وعلى أى حال فإن إنشاء جهاز مستقل للخدمة المدنية أو عدم إنشائه قد يستويان ما دام السير وليم آرمسترونج سوف يستمر مسئولا عن الخدمة المدنية فهو يبدو راضيا بأى ترتيب منهما . وما حدث هو أن لجنة فولتون استطاعت أن تضمن تقريرها بعض حيثيات قوية لإنشاء الجهاز الذى تؤيد قيامه ولكنها لم تعرض للتساؤلات التى يمكن أن تثار ضده ولم تجب عليها. وسوف تقع تبعات ذلك على أعضاء اللجنة بالتأكيد عندما يثبت أن الطريق باهظ التكاليف ولو فى المدى القصير على الأقل . ونظراً لما أدركته اللجنة من أن الجهاز الجديد قد يعانى من البعد عن أعمال الوزارات فقد اقترح أعضاؤها بعض ما يمكن عمله لتجنب ذلك الابتعاد ، ومع ذلك فلم تتحدث اللجنة إلا لماما عن علاقة الجهاز بوزارة الخزانة ومسئولية الجهاز أمام دافعى الضرائب . وعن العلاقة بين الجهاز والخزانة قامت اللجنة برسم طريق عمل يمكن للجهتين أن يتبعاه . ومع ذلك تسلم اللجنة بضرورة التحديد الواضح لاختصاصات كل منهما تفادياً للازدواج ، أما الجمهور فإنه قد يرحب بعض الشيء بإنشاء جهاز جديد للخدمة المدنية يكرس اهتمامه لتحقيق أهدافه المهنية وحدها ويكون فى وضع يمكنه من النضال ضد وزارة الخزانة ويستمر فى النضال ضدها دفاعاً عن مصالح الخدمة المدنية . وربما كان موضوع إنشاء جهاز جديد للخدمة المدنية مسألة تتعلق كلها بموضوع الإدارة الحكومية ، وإعادة النظر فيها بصفة عامة ، وهو مالم يطلب إلى اللجنة القيام به . ولو أن مثل هذه الدراسة كانت مطلوبة ثم أجريت وأدت إلى نفس النتائج التى توصلت إليها لجنة فولتون من حيث ضرورة إنشاء الجهاز لحاز الجهاز الجديد ثقة أكبر .

ومن اللازم كما يقول « ثوريو » أن يؤخذ جانب الحذر عند التفكير فى المؤسسات التى تتطلب اتخاذ أشكال تنظيمية جديدة وينطبق روح هذا المثل على جهاز الخدمة المدنية . كما ينطبق ذلك على كلية الخدمة المدنية المقترحة . ولا شك أن الحاجة إلى مزيد من التدريب الرسمى برزت خلال دراسات الإدارة التى قامت بها اللجنة ، غير أنها عندما قررت إنشاء كلية جديدة لم تقم بدراسة عن التكاليف والمزايا فى المشروع ومقارنتها بتكاليف زيادة التسهيلات الحالية كالجامعات وكليات إدارة الأعمال وغيرها وتوسيع نطاق استخدامها ، كما أن اللجنة لم تقدم صورة مفصلة لوظائف كلية الخدمة المدنية ومجال اختصاصاتها . والملاحظة البارزة أن تقديرات تكاليف مشروعات الإصلاح المقترحة مفتقدة خلال التقرير جميعه . وهذه إحدى النقط التى تظهر فيها عمومية التقرير وهى نفس العيب الذى تأخذه اللجنة بحق على الخدمة المدنية .

وليست هذه هى التحفظات الوحيدة التى يمكن إبداؤها بشأن التقرير . فالوزارات ستتمكن عندما تنفذ إصلاحات لجنة فولتون الأخرى مثلا من القيام بأعمال البحث دون حاجة إلى إنشاء وحدات

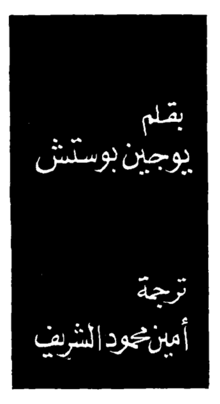
مستقلة للتخطيط . ومن الأخطار الحقيقية ألا تكون العلاقة بين وحدات التخطيط والوزارات علاقة التكامل المرجوة . وعلى كل فإن الا قتراحات التى أبداها نقاد « فولتون » والتى تقول بأن الوكلاء الدائمين للوزارات يحتاجون إلى مساعدين إداريين على مستوى رفيع وخاصة بعد تطبيق مقترحات فولتون أكثر من حاجتهم إلى إنشاء وظائف مستشارين يتنافسون معهم فى الوصول للوزير . ومن ناحية أخرى فإن تقويم الوظائف التى تقترح اللجنة الأخذ به فى تطبيق نظام وظيفى موحد بدلا من الفئات الوظيفية لن يكون أداة طيعة ، وخاصة عندما يتسم العمل بالتعقيد والتنوع والتغير . وعلى الرغم من أن التحفظات الأربعة التى قدمت هنا والانتقادات الأخرى للتقرير ، تبدو أكثر من مجرد انتقادات بسيطة ، فإن للتقرير مع ذلك مزاياه . فهو أولا محاولة لوضع خطة متكاملة لرفع كفاءة الأداء وهى خطة قائمة على أساس من البحث والدراسة . وثانيا فربما ساعدت دراسة اللجنة فى تهيئة الخدمة المدنية نفسياً للتغيير ، ولو أن ذلك قد يكون قد اختفى بعض الشىء بسبب ردود الفعل الأولية التى أثارتها لهجة التقرير لديها وبخاصة فى الفصل الأول منه .

فما هو المستقبل بالنسبة للخدمة المدنية وإمكانياتها بعد إعادة بنائها ؟ إن أول ما يهدف إليه تقرير « فولتون » هو تزويد الخدمة المدنية بالكفاءات والمواهب والتأكد من إتاحة الفرص أمام أصحاب تلك الكفاءات مهما كان وضعهم الوظيفى عند الالتحاق بالخدمة وتمكينهم من الإسهام بأقصى ما يستطيعون ، وتسليحهم بالمهارات المهنية وإتاحة فرص الترقى التى تسمح بالارتفاع بمساهمتهم إلى أقصى حد . وأحد الأسئلة التى تثار هو ما إذا كانت الخدمة المدنية ستتمكن بعد إعادة تنظيمها من اجتذاب النسبة الصحيحة من الكفاءات البشرية بالبلاد . وتتصل هذه النسبة بالطبع بحاجة الدولة ككل ولكن هذا لم يتحدد للأسف بصورة كمية بعد . كما أن توزيع الكفاءات والمواهب بين القطاعات المختلفة للمجتمع كالحكومة والصناعة ومؤسسات التعليم يعتبر متغيراً له أهمية فى الأداء القومى سواء قيس ذلك الأداء بمقاييس النمو الاقتصادى أو بغيرها . وقد يتغير هذا التوازن بعد تقرير فولتون وهذه نقطة جديرة بالملاحظة .

وهناك سؤال ثان يتعلق بمدى ما تؤدى إليه إصلاحات الخدمة المدنية من المساعدة فى التطوير الواسع النطاق للبناء الحكومى بأكمله. وسوف يستمر الجدل بلا شك حول إصلاح الحكم المحلى والبرلمان وجهاز مجلس الوزراء وغيره ، ولقد ربط رئيس الوزراء فى بيانه عن تقرير فولتون بين الإصلاح فى الخدمة المدنية على المستوى المركزى وبين الإقليمية . ورغم أن وحدات الحكومة البريطانية لا تحتاج إلى عمليات الإصلاح الشامل بالكثرة التى تحتاجها الشركات ، إلا أن الشواهد تبين أن كفاءة تلك المؤسسات والروح المعنوية للعاملين بها تتفتح الآن للتحسين .

ولعل الكلمة الأخيرة عن طاقات الإصلاح الإدارى تتمثل فيما قاله « ستافورد بير » فى كتابه المتعمق عن القرار والرقابة ،، إذ يخصص بير فى هذا الكتاب فصلا عن أثر علم الأعصاب الإلكترونية على الحكومة . إنه يرى أن الحكومة الجيدة لا تهتم باصدار الأوامر وإنما بمعالجة المعلومات . إذ تبدأ أنشطتها بتلقى المعلومات عن سلوك السكان كأفراد ومنظمات . وإذا ما أرادت الحكومة بعد ذلك بما لديها من سلطات وامتيازات أن تغير من ذلك السلوك فان واجبها هو تغيير النظام الذى يجىء السلوك محصلة له . ويكون الإصلاح الحقيقى للخدمة المدنية تغييرا من ذلك النوع . وسوف يتحدد فى ضوء ما يحدث مستقبلا إذا ما كان تقرير فولتون سوف يؤدى إلى إصلاح من هذا القبيل .

الإدارة والامتداد المكانى فى التنمية اليوجوسلافية



إن الصلة الوثيقة بين حجم الوحدات الحكومية ، وكفاءة العملية الادارية فيها تبدو أحياناً مشكلة عويصة يصعب فيها التوفيق بين الكفاءة فى أسمى صورها ومصلحة الأفراد من المواطنين . وتتلخص أقوال أصحاب هذا الرأى فى أنه كلما ازدادت مساحة الوحدة الحكومية ازداد معدل مواردها وإذا تساوت الوحدات الحكومية فى كل شىء فان أكبرها مساحة تكون أكثرها دخلا سواء أكان هذا الدخل نقدا أم عينا ، ولا يلبث هذا الدخل أن يؤدى إلى زيادة الكفاءة الادارية . وهناك أيضاً عامل واضح وهو الا قتصاد فى حجم الادارة ولذلك كانت الوحدات الصغيرة المساحة وحدات غير اقتصادية بل هى عاجزة تماماً عن أداء الوظائف الإدارية المطلوبة منها . واذ نظرنا إلى الجانب السياسى وجدنا أن الوحدات الكبيرة تتمتع بمزايا ناجمة عن وفرة مواردها وذلك لأن هذه الوحدات تكون غنية بالعديد من أصحاب المواهب السياسية ، ومن هنا تكون أقل تأثراً بالنفوذ السياسى المتطرف الذى تتمتع به فئة

الكاتب : يوجين بوستش

هو أستاذ الادارة العامة فى كلية الحقوق بجامعة زغرب ورئيس قسم البحوث الإدارية بمعهد البحوث الاجتماعية فى هذه الجامعة ، والأستاذ بوستش هو عضو مجلس شورى القوانين الاتحادى والرئيس السابق للمجلس الدولى للترفيه الاجتماعى (١٩٦٤ — ١٩٦٨) ألف ثمانية كتب وأكثر من ثلثمائة مقالة فى المسائل المتعلقة بالإدارة العامة ، والعلوم السياسية ، والترفيه الاجتماعى .

المترجم : أمين محمود الشريف

مدير تحرير دائرة المعارف بمجمع البحوث الإسلامية ، وأستاذ الترجمة بمدرسة الالسن العليا ، ومعهد الترجمة بكلية الآداب جامعة القاهرة ، ورئيس مشروع الألف كتاب سابقاً .

قليلة من الناس ، كما تكون بفضل ثروتها أكثر استقلالا من الناحية السياسية عن الحكومة المركزية التى تمارس نفوذها السياسى عن طريق المنح والمساعدات المالية .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نجد من وجهة نظر الأفراد أن الاتصال بالحكومة فى الوحدات الصغيرة يكون أقوى منالا بالنسبة للمواطن ، إذ يكون المواطن على مدى مسافة قصيرة من قاعة البلدية ، ثم ان المجلس المحلى — باعتباره الذراع السياسى للمواطنين — يستطيع الاشراف بطريقة أفضل على الخدمات المحلية عندما تكون هذه الخدمات صغيرة يسهل الاشراف عليها ، وهناك خدمات معينة تقتضى أن تكون قريبة من « المستهلك » . ومن الملاحظ أيضاً أن اشتراك المواطنين اشتراكاً حقيقياً فى العمل السياسى المحلى مرهون بعامل المساحة ، إذ أنه كلما ازدادت مساحة الوحدة المحلية ، تضاءل اهتمام السكان البعيدين عن المركز بالشئون السياسية ، وأصبحت فكرتهم عن الحياة السياسية غامضة

وقلت قدرتهم على شهود المجالس السياسية والمشاركة فى أوجه النشاط السياسى . والناس دائماً أكثر استعداداً للمشاركة السياسية فىالوحدات الصغيرة التقليدية التى هى وحدها أقدر على القيام بدور « مدرسة الديمقراطية » .

ويقولون أيضاً إنه ليس من الميسور حل مشكلة التعارض بين الاتجاه نحو تكوين الوحدات الإدارية الواسعة النطاق وبين المطالبة بالإبقاء على الوحدات المحلية الصغيرة ، وذلك عن طريق البحث عن حجم مثالى وسط للوحدة الادارية . والعلاج المثالى الذى يشيرون به إما تكوين طبقات مختلفة من الحكم المحلى : طبقة عليا تحمل العبء الأساسى للخدمات المحلية ، وطبقة سفلى تتولى توثيق الاتصال بالمواطنين ، وإما تكوين هيئات من الوحدات المحلية الصغيرة لتشترك فى تنظيم الخدمات التى تقضى تكاليف كبيرة لا تستطيع كل وحدة أن تتحملها بمفردها .

كل هذه الآراء تبدو معقولة لأول وهلة ، ولكن المشكلة هى صعوبة تجربتها واختبارها لأن مناطق الحكم المحلى تتغير عادة بطريقة بطيئة وعشوائية ولا يتغير عادة الكثير منها دفعة واحدة . وهذه التغيرات لا تتوقف بصفة مطلقة أو رئيسية على التفكير السديد فى مشكلة الحجم ، بل هى تنجم عن عوامل تاريخية كما تتأثر بالمصلحة السياسية وتخضع لظروف عارضة شخصية لا عد لها ، وغير ذلك عوامل الزمان والمكان . وهكذا يتحرك علم الإدارة التقليدى فى خضم من التقاليد والتقاليد المضادة ، لا يحده الزمان فى حين أن التنمية الادارية تسير فى اتجاه مختلف من الضغوط والضغوط المضادة ، اتجاه يتسم بالحركة والسكون .

ويعتبر تطور مناطق الحكم المحلى فى يوغسلافيا خلال العشرين سنة الأخيرة حالة فريدة فى بابها فى هذا المجال .

وقد أسفرت الحرب الوطنية التى تحولت إليها المقاومة المسلحة فى يوغسلافيا خلال الحرب العالمية الثانية عن تكوين عدد كبير من الوحدات المحلية الصغيرة التى تستقل كل منها عن الأخرى استقلالا نسبيا ، كما تستقل عن الحكومة المركزية التى كانت دعامة سياسية و إدارية للوحدات العسكرية العاملة فى الميدان . وبعد سنة من انتهاء الحرب كان لا يزال فى البلاد أكثر من ١١٫٠٠٠ وحدة محلية أساسية ، ولجنة شعبية محلية ، مسئولة عن منطقة يزيد متوسط مساحتها على ٢٠ كيلو مترا مربعا ، ويبلغ متوسط عدد السكان فيها نحو ١٫٣٠٠ نسمة .

وفى أثناء المرحلة الأولى من الملكية العامة ، كانت المشروعات المحلية (المصانع الصغيرة ،

والمحلات التجارية . ومشروعات التموين والخدمات) خاضعة لإشراف وإدارة الحكم المحلى ، فكانت هيئات الحكم المحلى وموظفو هذا الحكم يعينون مديرى هذه المشروعات، ويقدمون الموارد اللازمة ، ويتخذون القرارات الرئيسية بشأن استثمار رأس المال ، والانتاج والمبيعات . وفى المرحلة المتأخرة التى تقرر اشتراك العمال فى ادارة المشروعات ، ظلت الهيئات المحلية والموظفون المحليون مسئولين عن مراقبة المشروعات الاقتصادية وتخطيط التنمية الاقتصادية المحلية. وكان هذا الإشراف يتم عن طريق التدخل الادارى بدرجة أقل ، وعن طريق التعاون بدرجة أكبر فى إتاحة المواد الضرورية لتنمية هذه المشروعات . ومما تجدر الاشارة إليه أن هذه المسئوليات الخاصة التى عهد بها إلى الوحدات المحلية فى وقت نشطت فيه الحركة الاقتصادية كان من شأنها أن تحجب وظائفها التقليدية ، وأن تصرفها عن القيام بدورها فى تقديم الخدمات المحلية للأهالى .

والواقع أن الحكم المحلى فى يوغوسلافيا اضطلع بمهمة أداء الخدمات المحلية فى وقت استبحر فيه العمران بالمدن ، وتدهورت الحياة بالريف ، وأصبحت موارد البلاد الاقتصادية مرهقة للغاية باستثمار رأس المال فى الصناعة . وعلى الرغم من الجهود الكبيرة بل الخيالية أحيانا التى بذلت فإن إدارات المدن عجزت فى أغلب الأحيان عن مواجهة الطوفان المتزايد من المطالب التى واجهتها ، فتدهور مستوى الخدمة (فى صيانة الطرق ونظافة الشوارع وصيانة المتنزهات على سبيل المثال) . ومن ناحية أخرى أقفرت الحكومات المحلية فى المناطق الريفية من الموارد والموظفين وعجزت عن تحسين البيئة الريفية ، وبذلك ساعدت على هجرة الناس إلى المدن .

وقد أدت هذه الضغوط إلى الاسراع بزيادة حجم وحدات الحكم المحلى، ولجأت الحكومة إلى تطبيق القاعدة المشهورة وهى زيادة الكفاءة السياسية والادارية عن طريق توسيع المساحة إلى الحد الأقصى ويوضح لنا الجدول رقم ١ النتائج المدهشة التى ترتبت على ذلك ، فقد زاد متوسط حجم الوحدة المحلية الأساسية — اللجنة الشعبية المحلية حتى ١٩٥٢ ، والكومون بعد ذلك (فقدت المدن شخصيتها الادارية المستقلة فى ١٩٥٥) — أكثر من عشرين ضعفاً فى خلال عشرين سنة فأصبحت مساحتها ٥٠٠ كيلو متر مربع ، وأصبح عدد سكانها نحو ٤٠٫٠٠٠ نسمة .

جدول رقم (١)

السنة	الاقليم	المراكز	المدن	الكومونات	اللجان الشعبية المحلية
١٩٤٦	٢	٤٠٧	٨١		١١٥٥٦
١٩٤٧	٢	٣٣٨	٨٥		٧٨٨٦
١٩٤٨	١	٣٣٩	٨٨		٧٩٦٧
١٩٤٩	٢٣	٣٤٤	١٩٨		٧٧٨٢
١٩٥٠	٢٠	٣٦٠	٢٣٦		٧١٠١
١٩٥١		٣٦٠	٢٣٦		٧١٠٤
١٩٥٢		٣٢٧	٢٦٥	٣٨١١	
١٩٥٣		٣٢٧	٢٦٤	٣٩٠٤	
١٩٥٤		٣٢٩	٢٦٨	٣٩١٢	
١٩٥٥		١٠٧		١٤٧٩	
١٩٥٦		١٠٧		١٤٧٩	
١٩٥٧		١٠٦		١٤٤١	
١٩٥٨		٩٥		١١٩٣	
١٩٥٩		٩١		١١٠٣	
١٩٦٠		٧٥		٨٣٩	
١٩٦١		٧٥		٧٨٢	
١٩٦٢		٧٥		٧٥٩	
١٩٦٣		٤٠		٥٨١	
١٩٦٤		٤٠		٥٧٧	
١٩٦٥		٤٠		٥٧٧	
١٩٦٦		٢٣		٥١٦	
١٩٦٧		١٧		٥١٠	
١٩٦٨		—		٥٠١	

المصدر : الكتاب السنوى للاحصاء ، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية ١٩٦٨ ص ٦٢

ومهما كانت نتائج هذا التوسع — وهى نتائج فريدة فى أرقاها وسرعتها ونسبتها — فانها جعلت مسألة اختبار الأقوال الخاصة بمشكلة الحجم أمرا أكبر إلحاحاً وأسهل علاجاً .

وقد اختيرت عدة أسئلة تتعلق بمشكلة الحجم لتكون موضع البحث ومن بين هذه الأسئلة ما يلى :

١ — هل الزيادة فى حجم الوحدات المحلية تؤدى إلى زيادة الدخل وبالتالى إلى تحسين الادارة المحلية؟

٢ — هل البعد عن مركز المدينة أو الكومون من عوامل اهتمام المواطن بالشئون المحلية والمشاركة فى مناشط الحكم المحلى ؟

٣ — هل البعد عن المركز من عوامل التكوين الشخصى للهيئات المختلفة التى تتخذ القرارات فى مركز الكومون ؟

٤ — ما هو النمط الفعلى للمناشط المختلفة فى الوحدة الحكومية بالكومون ، بالقياس إلى ما يجب أن يكون عليه النمط فى تصور الموظفين المحليين ؟ وقد روعى فى اختيار الوسائل المستخدمة أن تؤدى إلى الحصول فى أقل فترة من الزمن على أكبر قدر ممكن من المعلومات اللازمة لتوجيه البحث(١) .

وقد تم تحليل العناصر الرئيسية فى خمسة وعشرين بياناً من البيانات الاحصائية المتغيرة الخاصة بـ ٥١٤ كوموناً فى يوغوسلافيا ، كما تم تحليل خمسين بيانا احصائيا متغيراً بجميع الكومونات الموجودة فى جمهورية كرواتيا إحدى وحدات اتحاد يوغوسلافيا ، وكذلك تحليل العوامل فى هذه البيانات الاحصائية وقد أخذت البيانات الخاصة بجميع كومونات يوغوسلافيا من البيانات المنشورة فعلا فى الكتاب السنوى للاحصاءات الرسمية فى يوغوسلافيا فى حين أن البيانات الاضافية الخاصة بكرواتيا أخذت من منشورات معهد الادارة العامة فى كرواتيا الصادرة فى سنة ١٩٦٦ .

وقد تم استطلاع رأى ٨٢٥ مواطنا فى كومون يغلب عليه الطابع الريفى فى كرواتيا ، وذلك على أساس استفتاء يتضمن تسعة عشر سؤالا ، وقسم المواطنون إلى ثلاث مجموعات تجريبية (عددها ٢٤٤ ، ٢٤٣ ، ٢١٧) ومجموعة للمراجعة (عددها ١٢١) . وكانت المجموعات التجريبية الثلاث هى كل السكان فى ثلاث قرى تتشابه فى جميع المميزات ماعدا المسافات التى تفصلها عن مركز الكومون وهى ٦ ، ١١ ، ٢٠ كيلو مترا على التوالى ، تتشابه فيها الطرق ووسائل النقل . وخلافا للصبغة الريفية الغالبة على المجموعات

---

(١) تم تعميم البحث واجراؤه فى قسم البحوث الإدارية بمعهد البحوث الاجتماعية بجامعة زغرب . وشمل فريق البحث — إلى جانب كاتب المقال — ب . أفيانى ، م . برانيكا ، إ . ديروزى بجيلا زاك ، ا . دوجهوفتش لمى . مفرزاك ؛ ا. جولوستش ؛ ل . هرفات ؛ س . ايفانيسفتش ؛ ا . بركوسبارفتش ؛ م. رمالجاك ون . سروكين .

جـــــدول رقم (٢م)

	العوامل الدورية						
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧
الميزانية : الإيراد لكل نسمة	٠,٦٩٧ (١)	٠,١٠٧	٠,٠٧٩-	٠,٠٣٥-	٠,٠٢٣-	٠,٠٦٨-	٠,٢٣٣-
الانفاق على المدارس لكل نسمة	٠,٥٢٢	٠,٠١٩	٠,١١٧-	٠,١٦٣-	٠,٣٠٧-	٠,١٤٤-	٠,٠٠٤-
عدد السكان لكل موظف فى الإدارة المحلية	٠,٠٤٠-	٠,٣٥١-	٠,٢٥١	٠,١٢٢	٠,٢٤٣	٠,٣٠٩	٠,٠٢٤
عدد الموضوعات المسلمة لكل ١٠٠٠ نسمة	٠,٠٤١	٠,٣٣٢	٠,٣٨٨-	٠,١٣٠-	٠,٠٧٩-	٠,١٦٧	٠,١٥٩-
عدد الموضوعات المنجزة لكل موظف	٠,٠٢٥	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٠٧	٠,٠٨٣	٠,٠٦٤-	٠,٠٥٥-
تعليم الموظفين فى الإدارة المحلية (النسب المئوية)							
جامعة	٠,٣٢٥	٠,٢٥٦	٠,٠٤١	٠,٠٧١	٠,٠٢٢	٠,٢٥٦-	٠,٠١٦
كلية	٠,١٠٦	٠,١١٢-	٠,٣٣٨	٠,٠٣٠-	٠,٠٢٢	٠,٠٢٣-	٠,١٤٨
مدرسة ثانوية	٠,٠٤٦	٠,٠٧٦-	٠,١٤٦-	٠,٠٧١	٠,١٣٤-	٠,٠١٢	٠,٨٣١
مدرسة ابتدائية	٠,٢٧٥-	٠,٠١٦-	٠,٠٨٩-	٠,١٢٣-	٠,٠٦٨	٠,١٢١	٠,٧٣٨-
الميزانية المحلية (النسب المئوية)							
الانفاق على الأفراد	٠,٠٦٧	٠,١٠٤	٠,٢٥٦-	٠,٠٤٦٢-	٠,٠٣٨	٠,٠٨٢-	٠,٢٢٨
الانفاق المـــــادى	٠,٢١٧-	٠,١٢٦	٠,٠٦٦-	٠,٥٤٥-	٠,١٧٤	٠,٠٥٩	٠,١٠١-

(١) النسبة الكوموينة للعوامل السبعة هى ٥٤ و ٥٦ فى المائة . جميع الارتباطات فوق ٥٠ ٪ موضوع تحتها خط .

التجريبية اختيرت مجموعة المراجعة من بين العمال فى احدى المنشآت الصناعية الواقعة فى مركز الكومون .

وقسمت عناوين ٥٧٤ موظفاً (الأعضاء المنتخبون فى الجمعية الوطنية مكومون وموظفو إدارة الكومون وموظفو الهيئات والمؤسسات الهامة وغير ذلك) فى الكومون نفسه إلى خمسة أقسام: الوسط ، أقل من ٥ كم ، ٥ — ١٠ كم ، أكثر من ١٠ كم ، خارج أراضى الكومون .

وفى عشرة كومونات قسمت إلى ثلاث أقسام (مدينى ، وضاحى ، وريفى) تم استطلاع رأى ٢١١ موظفاً بشأن أهم واجبات الكومون . وفى الوقت نفسه تم تحليل مضمون ٣٢٩ موضوعا اختيرت من محاضر جلسات الهيئات ذات السلطة فى اتخاذ القرارات فى هذه الكومونات خلال الربع الأخير من سنة ١٩٦٥ ، وذلك لمعرفة واجبات الكومون المختلفة التى تكرر ذكرها .

وقد دلت نتائج التحليل الاحصائى على أن عملية التصنيع وتعمير المدن هى العامل الرئيسى الذى تختلف فيه كومونات يوغسلافيا (جدول ٢) . وهناك ارتباط هام بين هذا العامل وبين عدد من مؤشرات القدرة المالية للكومون فى حين أنه لم يتبين أى ارتباط بين هذا العامل أو أى عامل آخر وبين مؤشرات الكفاءة الادارية (جدول ٣) .

جدول رقم (٣)

المؤشرات المالية	مساحة الكومون (كم ٢)		عدد السكان	
	جميع الكومونات	الكومونات غير المدينيــة	جميع	الكومونات غير المدينية
الميزانية : الايراد بالحدود المطلقة	٠,٢١٧	٠,٥٦٢	٠,٨٥٢	٠,٨٥٤
الميزانية : الايراد لكل شخص	— ٠,١٩٠	٠,١٩٣	٠,٠٢٠	— ٠,٦٧١
الدخل الاجمالى للكومون بالحدود المطلقة	٠,١٧٩	٠,٥٢٢	٠,٩٠٧	٠,٩٢٩
الدخل الاجمالى للكومون لكل شخص	— ٠,٢٩١	— ٠,٣٨٢	— ٠,٣٤٨	— ٠,٥١٠

هذه البيانات الاحصائية تخص ١١١ كوموناً فى كرواتيا ، وقد وضع خط تحت النسب التى تزيد على ٥٪ . وتتضمن كلمة (الدخل الاجمالى) إلى جانب الميزانية — أموالا متفرقة لأغراض خاصة (مثل الطرق والتعليم ، والترفيه عن الأطفال ، والمرافق العامة ومبانى المدن الخ) غير مدرجة فى الميزانية ولكنها تخضع لقرارات وإشراف الجمعية الوطنية للكومون التى هى الهيئة النيابية للحكومة المحلية .

ويلاحظ أن حجم الكومون يتناسب تناسبا طرديا مع المقدار الاجمالى المطلق للموارد المالية المتاحة للكومون . ومن المفهوم أن نسبة الارتباط بين الأمرين أعلى عند المقارنة بين الكومونات غير المدينية فقط ، وتصل هذه النسبة إلى الحد الأقصى عندما يقاس الحجم بعدد السكان إلا بمساحة الأراضى . ولكن الحجم يتناسب تناسبا عكسيا مع نصيب الفرد الواحد من الدخل العام ، وبخاصة فى الكومونات غير المدينية التى يقاس فيها الحجم بعدد السكان .

وليس ثمة ارتباط يذكر بين مساحة الاقليم ومؤشرات الادارة المحلية ، وأغرب من ذلك أنه يوجد ارتباط بين القدرة المالية والادارة كما يتبين من (جدول ٤) .

جدول رقم (٤)

	المساحة (كم٢)	الميزانية : الايراد لكل نسمة
عدد السكان لكل موظف فى الادارة المحلية	٠,١٦٠	— ٠,٠٧٦
عدد الموضوعات المنجزة لكل ١٠٠٠ نسمة	— ٠,٠٤٨	٠,٠٨٠
عدد الموضوعات المنجزة لكل موظف	— ٠,١٨٧	٠,٠٢٥
تعليم الموظفين فى الادارة المحلية (النسب المئوية)		
جامعة	— ٠,١٠١	— ٠,٢٥٧
كلية	٠,١٢١	— ٠,٠٣٧
مدرسة متوسطة	— ٠,١٩٠	— ٠,٠٦٣
ابتدائية	— ٠,١٢٩	— ٠,٠٧٧
للميزانية المحلية (النسب المئوية)		
الانفاق على الأفراد	— ٠,١٤٦	٠,٠٥٣
الانفاق المادى	٠,٠٠٨	— ٠,٠٧٧

هذه البيانات الاحصائية تغطى ١١١ كوموناً فى كرواتيا . ويلاحظ أنه لا يوجد فيها أى معامل للارتباط يصل إلى القيمة المطلقة ذات الأهمية وهى قيمة ٣٢ و .

ولا يوضح لنا هذا الجدول من نتائج المسح الخاص بالاتجاهات المحلية وأثر المسافة فى صورة السلطة المحلية إلا القدر الذى يتصل بما أبداه الذين أدلوا باجاباتهم من اهتمام بوظائف الكومون المختلفة بالخدمات النموذجية التى يؤديها فى نطاق وظيفته الخاصة بالخدمات .

وقد أمكن استخلاص ثلاث وظائف رئيسية للكومون من إجابات المواطنين وهى وظائف « السلطة » و « الخدمة » و « التنسيق » . فأما السلطة فتشمل جميع مناشط الادارة المحلية حيث تعتبر الهيئة المحلية

جزءاً من الجهاز الحكومى العام يقوم بممارسة السلطة الحكومية فى القهر والالزام وبخاصة المناشط التى تندرج تحت كلمة « القانون والنظام » و « المالية » . أما كلمة « الخدمة » فهى تعنى جميع المناشط التى تقوم بها الادارة لصالح المواطنين مباشرة بقصد قضاء حاجة خاصة من حاجات الأهالى . أما الوظيفة الأخيرة وهى التنسيق فتشمل جميع العمليات التى تجرى فى نطاق الهيئات المحلية ذات السلطة فى اتخاذ القرارات (الجمعية الوطنية للكومون ، ومجالس الكومون المختلفة) حيث تتعارض المصالح الفردية مع المصالح العامة المحلية ، ويتم تسوية المشكلات عن طريق المشاورات والمفاوضات دون اللجوء إلى مظاهر السلطة .

وكان الهدف من الأسئلة هو بيان أى وظائف الكومون يحظى بالاهتمام الأكبر فى نظر المواطنين.

وفى الجدول رقم ٥ يدل حرف « ع » على عدد المرات التى تكرر فيها ذكر الوظيفة فى اجابات المواطنين . ولما كان بعضهم قد ذكر عدة وظائف للكومون على أنها مهمة فى نظره ، كان عدد الإجابات أكبر من عدد المجيبين .

جدول رقم (٥)

وظيفة الكومون	منطقة ١[1]		منطقة ٢[1]		منطقة ٣[1]		مجموعة المراجعة	
	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪
الخدمة	٢٨٢	٧٢,٥	٣٨٥	٧٩,٤	٣٠٨	٧٨,١	١٦٥	٩٣,٨
السلطة	٤١	١٠,٥	٤٧	٩,٧	٤١	١٠,٤	٢	١,١
التنسيق	٦	١,٥	٢	٠,٤	٥	١,٣	٩	٥,١
لاأدرى	٦٠	١٥,٤	٥١	١٠,٥	٤٠	١٠,٢	—	—
المجموع	٣٨٩	٩٩,٩	٤٨٥	١٠٠	٣٩٤	١٠٠	١٧٦	١٠٠

($س^{٢}$ = ١٠,٥٥٪ ٠١٠. < ب < ٠,٠٥ (بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط) .

وليست الفروق بين المناطق الثلاث ذات أهمية كبيرة من الناحية الإحصائية . وحيثما تكون الأرقام كبيرة (كرقم ر ١٥ ٪ مثلا وهى نسبة الذيزن أجابوا بعبارة « لا أدرى ») فإنها تخالف ما كان متوقعاً من ازدياد الاهتمام كلما قربت المسافة من مركز الكومون . وإذا قارنا بين المجابة مجموعة المراجع ، وغيرها من المجموعات التجريبية تبين لها أن هذه المجموعة أبدت اهتماماً كبيراً بوظيفة الخدمة التى يقوم

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ، ٦ كم ؛ منطقة ٢ ، ١١ كم منطقة ٣ ، ٢٠ كم .

بها الكومون كما أبدت تفهما لوظيفة التنسيق أكبر مما أبدته المجموعات التجريبية فى حين أنها أى مجموعة المراجعة لم تبد اهتماماً يذكر بوظيفة السلطة .

ويتضح لنا أن الاهتمام بالمرافق العامة يتناقص كلما بعدت المسافة عن مركز كومون فى حين أنه على العكس يزداد الاهتمام بالخدمات الصحية فى المنطقتين الثانية والثالثة ويتضح أيضاً أن الاهتمام بالخدمات الاقتصادية (استثمارات الكمون فى الصناعات) (والمحال التجارية الصغيرة وخدمات التوسع الزراعى والتشجير الخ) أكبر بكثير فى المنطقتين الأولى والثالثة منه فى المنطقة الثانية ، وان التعليم يحظى بالاهتمام فى المنطقة الثانية والترفيه إلى عامل المسافة عن المركز . ويلاحظ فى جميع المناطق أن الاهتمام بالمرافق العامة يفوق الاهتمام بما عداها .

جدول رقم (٦)

الكومون كخدمة	منطقة ١[1]		منطقة ١[1]		منطقة ٣[1]		مجموعة المراجعة	
	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪
المرافق العامة	٢١٤	٧٥,٩	٢٦٤	٦٨,٦	١٦٢	٥٢,٦	١٢٧	٧٣,٠
الخدمات الصحية	١٣	٤,٦	٦٤	١٦,٦	٣٨	١٢,٣	١	٤,٦
الخدمات الاقتصادية	٤٨	١٧,٠	١٥	٣,٩	٧١	٢٣,١	٢٦	١٥,٧
الخدمات التعليمية	٤	١,٤	٣٣	٨,٦	١٠	٣,٢	١٠	٦,١
خدمات الترفيه الاجتماعى	٣	١,١	٩	٢,٣	٢٧	٨,٨	١	٠,٦
لا أدرى	—	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	٢٨٢	١٠٠	٣٨٥	١٠٠	٣٠٨	١٠٠	١٦٥	١٠٠

($س^٢$ = ١٢٠,٦ ٪ ب (ا) ≤ ٠,٠٠٠١ (بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط)

ثم سئل المواطنون (جدول ٧) عن رأيهم فى نفوذ العناصر السياسية المختلفة داخل الكومون وخارجه على مشكلات الكومون التى تستأثر بأكبر قدر من الاهتمام .

وهنا أيضاً نجد فروقا هامة بين المناطق . من ذلك أن نسبة الاجابة اللاأدرية (أى الاجابة بعبارة

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ، ٦ كم ؛ منطقة ٢ ، ١١ كم منطقة ٣ ، ٢٠ كم

« لا أدرى ») فى المنطقة الثانية تبلغ أكثر من ضعفى النسبة فى المنطقة الثالثة . مع أن القول بازدياد الاهتمام كلما قصرت المسافة يحملنا على توقع ما يخالف ذلك . ومن هذه الفروق أن الاعتقاد بتأثير العمل المباشر من جانب المواطنين فى المنطقة الأولى أكثر وضوحاً منه فى المنطقة الثانية فى حين تقف المنطقة الثالثة بين بين . ومنها أيضاً أن الموظف المنتخب (وهو فى معظم الحالات عمدة الكومون)

جدول رقم (٧)

النفوذ الرئيسى	منطقة ١[1]		منطقة ٢[1]		منطقة ٣[1]	
	ع	٪	ع	٪	ع	٪
الكومون عموماً	٣٨	١٠,٦	٣٩	٧,٦	٤٣	١٤,٨
الهيئات النيابية	٣٣	٩,٢	٢٠	٣,٩	٢٢	٧,٦
عضو الهيئة النيابية	٤٩	١٣,٦	٧٦	١٤,٩	٢٥	٨,٦
الضابط المنتخب	١٩	٥,٣	٨٦	١٦,٨	٢٦	٨,٩
الإدارة	٢٧	٧,٥	١٥	٢,٩	٥١	١٧,٤
العمل المباشر من جانب المواطنين وهيئاتهم ومنظماتهم	٥٢	١٤,٤	٣٤	٦,٧	٢٨	٩,٦
لا أحد	٦	١,٧	٩	١,٧	١٥	٥,٢
لا أدرى	١٣٥	٣٧,٦	٢٢٣	٤٣,٥	٦١	٢١,٠
المجموع	٣٥٩	٩٩,٩	٥٠٢	٩٨,٠	٢٧١	٩٣,١

($س^٢$ = ٧٢,٥٥ ب (ا) < ٠,٠٠١ (بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط)

يعتبر أكثر نفوذا وتأثيراً فى المنطقة الثانية فى حين أن الجهاز الادارى المحلى فى المنطقة الثالثة يعتبر كذلك . وأيا كانت الأسباب فى هذه الظروف (ولا سبيل لمعرفتها فى الوقت الراهن إلا عن طريق الحدس والتخمين) فانها لا تدخل فى باب المساحة الاقليمية التى تؤكد القول بأنه كلما طالت المسافة تغيرت صورة الكومون فى أعين السكان بطريقة يمكن التنبؤ بها : كما تؤكد القول — بصفة خاصة — بأن الناس كلما ازدادوا بعداً عن المركز ، تضاءلت معلوماتهم عن تصرفات الجهاز الكومونى المركزى.

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ، كم ؛ منطقة ٢ ، ١١ كم منطقة ٣ ، ٢٠ كم .

وعندما سئل الموظفون : هل يفضلون أن يوزع النفوذ فيما يتعلق بالشئون المحلية التى تستأثر أكبر قسط من اهتمامهم كانت أكبر نسبة من اللا أدريين فى المنطقة الأولى – مما يدل على عدم الاهتمام بالسؤال – فى حين أنها بلغت ٣٤,١ فى المنطقة الثانية و ١٧,٨ فى المنطقة الثالثة .

ومن المفيد أن نقارن هذه النتائج بالاجابات التى ذكرها المواطنون عندما سئلوا عن رأيهم فى توزيع النفوذ والسلطة فى الكومون بوجه عام دون تخصيصها بالمشكلات التى تهمهم كمواطنين (جدول رقم ٨) .

جدول رقم (٨)

الهيئة ذات النفوذ	منطقة ١[1]		منطقة ٢[1]		منطقة ٢[1]		مجموعة المراجعة	
	ع	٪	ع	٪	ع	٪	ع	٪
الكومون عموماً (هم فى الكومون)	٤	١,٦	٣	١,٢	٦	٢,٥	٤	٣,٠
الهيئات النيابية	١١	٤,٣	١٤	٥,٦	٥	٢,١	٢٢	١٦,٥
عضو الهيئة النيابية	١٢	٤,٧	٤	١,٦	١٩	٧,٩	٥	٣,٨
الضابط المنتخب	٧١	٢٨,٠	٨٤	٣,٣٣	٧٩	٣٢,٧	٧٨	٥٨,٦
الادارة	١٠	٣,٩	١٠	٤,٠	٥٩	٢٤,٥	٦	٤,٥
العمل المباشر من جانب المواطنين وهيئاتهم ومنظماتهم	٩	٣,٦	٤	١,٦	٣	١,٢	٥	٣,٨
لا أحد		—		—		—		—
لا أدرى	١٣٧	٥٣,٩	١٣٢	٥٢,٣	٦٤	٢٦,٦	١٣	٩,٨

($س^2$ = ١٣٢,٩٩ ٪ ب (١) ∠ ١.. و. (بالنسبة للمجموعات التجريبية فقط)

وهنا أيضاً نجد أن الفروق المتصلة تبعد المسافة إلى عن مركز الكومون تخالف ما هو متوقع إذ هبطت نسبة الاجابات اللادرية إلى أدنى حد لها فى المنطقة الثالثة . وإذا قارنا هذا الجدول بالجدول رقم ٧ وجدنا أن الصورة أقرب إلى أن تكون « ملكية » إذ تتركز السلطة الرئيسية فى شخص العمدة . ونلاحظ أيضاً أن المواطنين يؤمنون بالنفوذ العام لعضو الهيئة المنتخبة (ممثلنا) إيمانا يقل عن إيمانهم

(١) المسافات من مركز الكومون : منطقة ١ ، ٦ كم ؛ منطقة ٢ ، ١١ كم ؛ منطقة ٣ ، ٢٠ كم .

بنفوذه على الأمور الصغيرة التى تهمهم فى حياتهم اليومية . وهنا أيضاً نرى أن المنطقة الثالثة تؤمن بسلطة المديرين المحترفين أكثر من إيمانهم بسلطة أى جماعة أخرى .

ويبدى الموظفون المحليون فى الهيئات المختلفة ميلا شديداً إلى الإقامة فى المركز ، فقد جرى البحث إذا كان أحدهم غير عنوانه بعد انتخابه فى الوظيفة الحالية فتبين أنه لم تحدث تغيرات ذات بال (جدول ٩) .

جدول رقم (٩)

الهيئة والوظيفة	المركز	أقل من ٥ كم	٥ — ١٠ كم	أكثر من ١٠كم	خارج الكومون	المجموع
عدد الناخبين	٥٠٣٥	٨٣٣٤	٦٦٦٧	٣٩٨١		٢٤٠١٧
الجمعية الوطنية للكومون						
مجلس الكومون	١٣	١٧	١٧	٧	٥	٥٤
مجلس المنظمات العاملة	٣١	٦	٢	١	٥	٤٩
إدارة الكومون	٩٤	٣	١٠	٦	١٠	١٥٠
المنظمات السياسة	٩٠	٢٢	١٠	١٧	٢	١٤١
المنظمات غير الحكومية	٧٩	١٦	٧	٢	٥	١٠٩
المنشآت والمؤسسات	٤٤	١٤	٣	٢	١٢	٧٥
العدد المطلق الكلى للضباط	٣٥١	١٠٥	٤٩	٣٥	٣٤	٥٧٤
النسب المئوية	٦١,١٥	١٨,٢٩	٨,٥٤	٦,١٠	٥,٩٢	١٠٠

ويتم انتخاب أعضاء مجلس الكومون — المجلس السياسى العام للجمعية الوطنية فى الكومون — بواسطة جميع المواطنين الذين تزيد سنهم على ١٨ سنة . وبعضهم لا يقيم فى الاقليم الذى تم انتخابه فيه . ولكن الأشخاص ذوى النفوذ فى الهيئة الاجتماعية للكومون يميلون ميلا شديداً إلى الإقامة فى المركز أو على مقربة منه .

وقد قسمت النتائج الخاصة بنمط وظائف الكومون إلى أربع مجموعات رئيسية، ثلاث منها تشبه الوظائف التى سبق ذكرها وهى « السلطة » و « الخدمة » و « التنسيق » . ثم أضيفت رابعة وهى « الادارة

الداخلية » التى تشمل واجبات الموظفين الداخلة فى الوظائف الأخرى . ويتضمن جدول (١٠) اجابات (ج) ٢١١ ضابطاً وموظفاً فى عشرة كومونات ، بالاضافة إلى تحليل لمحتوى ٣٢٩ موضوعاً مأخوذاً من محاضر الجلسات (م) الخاصة مجموعات رئيسية من الكومونات : الكومونات المدينية والضاحية والريفية .

إن الفرق البارز بين ما ينبغى أن يكون وبين ما هو كائن يتجلى فى وظيفتى « السلطة » و « الخدمة » فنى حين يرى موظفو الكومون أن وظيفة الخدمة أهم شأناً من السلطة ، نرى أن معظم الأعمال التى تمارسها الهيئات ذات السلطة فى اتخاذ القرارات تتعلق بوظيفة السلطة .

وتشير النتائج السابقة إلى بعض الاجابات على الأسئلة الأولية . وإذا كانت هذه النتائج لا تؤكد الدعوى الشائعة عن ارتباط بين حجم الوحدات الاقليمية ، والعلمية الادارية فى هذه الوحدات ، فمن السابق لأوانه أن نجزم بأن هذه الدعوى غير صحيحة . ويبدو أن هذه النتائج تشير إلى ضرورة مواصلة البحث بصورة أدق . وإجراء تحليل أعمق للعلاقة المعقدة بين المساحة والادارة .

١ – هناك اعتقاد شائع لا يقتصر على يوغوسلافيا وحدها بأن اتساع نطاق الوحدات الاقليمية المحلية هو اتجاه مستمر فى الوقت الحاضر ، منشؤه الحاجة إلى مزيد من الموارد وما يلازم ذلك من الاتجاه نحو مستويات أعلى من الادارة (كل ما فى الأمر أن الا تساع بطريقة أسرع وأوضح فى يوغوسلافيا منه فى أى مكان آخر) .

جدول رقم (١٠)

	مدينى (٪)		ضاحى (٪)		ريفى (٪)		متوسط (٪)	
	ج	م	ج	م	ج	م	ج	م
السلطة	١١,٨	٥٠,٧	٥,٠	٣٩,٤	٩,٢	٤٤,٨	٩,٠	٤٥,٥
الخدمة	٤٧,٦	١٩,١	٧٢,٥	١٤,٤	٥٧,٥	٢٢,٠	٥٧,٨	١٨,٧
التنسيق	١٨,٨	١٦,٩	٥,٨	٣٣,٧	٢٢,٠	٢١,٢	١٦,٢	٢٣,٢
الادارة	٢١,٧	١٣,٣	١٦,٧	١٢,٥	١١,٢	١٢,٠	١٦,٩	١٢,٧
المجموع	٩٩,٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٩,٩	١٠٠	٩٩,٩	١٠٠,١

إن نتائج البحث الراهن لا تؤيد هذا الاعتقاد إذ لم يوجد ارتباط ذو بال بين الحجم والموارد فى الكومونات عموما . وأما فى الكومونات غير المدينية فلا يوجد ارتباط بين الأمرين تزيد نسبته على ٥٠ ٪ إلا فيما يتعلق بالحجم المطلق للدخل لا بنصيب الفرد منه . ومثل ذلك يصدق عندما يتخذ عدد السكان مقياسا للحجم ، وإن لم يكن معادلا له بأى حال من الأحوال (لأن زيادة عدد السكان ترجع إلى عمران المدن أكثر مما ترجع إلى زيادة المساحة) . ويلاحظ أن عدد السكان فى الكومونات غير المدينية يتناسب تناسباً عكسياً مع نصيب الفرد من الدخل . وهذا يؤدى بنا إلى نتيجة مبدئية هى أن الكومون الكبير أسوأ حظاً من الوحدة الصغيرة من حيث الخدمات التى يجب تقديمها للسكان . ولإيضاح ذلك أننا إذا اتخذنا الفرد الذى يستهلك الخدمة مقياساً لحجم المهمة الموكولة إلى أجهزة الخدمات فى الكومون والمسئولية المالية لهذه المهمة ، رأينا أنه يتعين على الكومون الكبير أن يواجه عبئاً ماليا كبيراً لا يستطيع تحمله بالنزر اليسير من موارد كل فرد . وإذا لاحظنا — برغم ذلك — أن الوحدات المحلية تزداد حجما باستمرار ، ويتخذ من ذلك حجة للمطالبة بالمزيد من الموارد باستمرار ، لم نجد أمامنا سوى تفسير واحد ممكن هو أن الموارد المشار إليها لا توجه إلى توفير الخدمات المطلوبة للسكان وإنما توجه إلى أغراض كومونية أخرى هى خدمة السلطة الحكومية قبل كل شىء . وسنشير إلى هذا الموضوع عند الكلام على النتائج التى توصلنا إليها .

ومما يعزز هذا الظن أن المؤشرات الأساسية للكفاءة الادارية لا تتناسب مع الحجم ولا مع عامل التصنيع وتعمير المدن بل لا تتناسب مع الايرادات فى الميزانية الفعلية . وهذه الحقيقة تجعل وحدات الحكم المحلى تبدو وكأنها أجزاء من نظام عام يتم تمويله وتزويده بالموظفين طبقا لقواعد وأحكام تتقرر فى المركز دون أن تعتمد فى الحقيقة على المقدرة الاقتصادية والمالية الموجودة فى المنطقة الخاضعة لولاية هذه الوحدات . ولا ريب أن النظام الحالى الذى يقضى بمنح إعانات مركزية للحكومات المحلية العاجزة عن تنفيذ القواعد والأحكام المركزية تجعل هذا التفسير أقرب إلى القبول ، وإن كان ذلك يتعارض مع الصورة التى يصورون بها الكومون وهى أنه صورة مستقلة لوحدة المواطنين فى المنطقة أو أنه يهدف إلى قضاء حاجاتهم والخضوع لسلطهم .

٢ — ومن ناحية أخرى أصبح من المبادئ المسلم بها أنه يجب الاتجاه نحو التوسع الاقليمى للوحدات المحلية حتى لا تصل إلى الحد الذى يتعذر فيه على المواطنين الموجودين على حدود الاقليم أن يهتموا بأموره ويشاركوا فى شئونه .

والكومون الذى تم اختبار هذا المبدأ فيه على الطبيعة هو نتيجة توسع استمر عشرين عاما ، فهو يضم كثيراً من الوحدات المحلية الأساسية السابقة ، وتمتاز أراضيه بأنها جبلية ، ووسائل النقل والمواصلات فيه دون المتوسط ، ومعظم سكانه من صغار الزراع . وهذا الاقليم هو مثل للكومون — ان وجد مثل هذا الكومون فى أى مكان آخر — الذى كان من الممكن أن تصح فيه النظرية القائلة بأن اهتمام الناس بشئون الكومون يتناقص كلما بعدت المسافة بينهم وبين مركزه ، ولكن النظرية لم تصح لأنه تبين أن اهتمام السكان بالشئون المحلية موزع بدرجة متساوية تقريبا على كل المسافات ، وإذا كانت هناك فروق بينهم فهى تتعلق بأمر آخر ، فالناس يهتمون أساساً بالخدمات التى يتوقعون من الكومون أن يقدمها . وهذا أصدق على عمال المدن منه على الزراع فى المناطق الثلاث التى تعترف بوجود الكومون كسلطة . وكذلك رأيهم فى الأشخاص ذوى النفوذ فى الكومون لا يتوقف على المسافة التى تفصلهم عن مركزه ، وان كانت هذه المسافة ذات أهمية لأسباب أخرى ، فهم يرون أن العمدة هو الشخصية التى تتمتع بنفوذ قوى فى شئون الكومون عامة ، ولكنهم عندما يسعون إلى قضاء حاجاتهم يلجأون إلى الاعتماد على أنفسهم (العضو المنتخب فى المنطقة المحلية ، العمل المباشر الذى يقوم به المواطنون أنفسهم) .

٣ — على أن البعد عن مركز الكومون يؤثر فعلا تأثيراً كبيراً على فرص المواطنين للاشتراك فى المناصب القيادية فى هيئات الكومون المختلفة بما فى ذلك حكومة الكومون . وقد يرجع الانتخاب إلى أسباب طبيعية تماماً (مثل صعوبة الانتقال السريع) ولكن يبقى مع ذلك أن المواطن الذى يقيم فى مركز الكومون يتاح له من فرص الانتخاب لوظائف الكومون عشرة أضعاف ما يتاح لمن يقيم على مسافة نحو ١١ كيلو متراً فقط من مركز الكومون .

٤ — ليس الناس وحدهم هم الذين يرون أن الخدمة أهم شأناً من السلطة ، فموظفو الكومون وضباطه المنتخبون يرون أن وظيفة الكومون هى فى جوهرها توفير الخدمات المطلوبة للسكان ، وتطوير المنطقة الخاصة بهم إلى منطقة تقدمية ينعم فيها الناس بالسعادة . وهذه الفكرة من القوة بحيث تؤثر بشكل حاسم فى رأيهم عما يقوم به الكومون بالفعل ، وإذا سئلوا عن ذلك أفاضوا فى الحديث عن وجوب توفير الخدمات ، وبخسوا سلطة الحكومة دون قدرها الحقيقى خمس مرات . ويرجع هذا إلى احتقارهم للأعمال الإدارية الروتينية ، وآية ذلك أنهم يبالغون قليلا فى الدور الذى يضطلع به الموظفون فى الأجهزة والمؤسسات المختلفة داخل الكومون .

ولا يخفى أن المعانى التى ينطوى عليها ذلك قد يكون لها آثار بعيدة المدى فى تطوير الحكومة والادارة المحلية .

إن الكومون يعتبر فى الوقت الراهن أداة من أدوات الحكم بصفة أساسية أما اعتباره مجتمعا متمتعاً بالحكم الذاتى ، ومعبراً عن اتفاق المواطنين اتفاقا حراً ، وخاضعا لارادتهم وقراراتهم الجماعية فهو مثل أعلى عزيز المنال . ويكمن خطر هذا الرأى فى أنه يؤدى إلى حجب حقائق الحياة السياسية المحلية ، وتتلخص هذه الحقائق فى أن الكومون لا تهيمن عليه وظيفة السلطة فحسب ، بل يسود أيضاً اتجاه إلى تكوين نخبة من علية القوم متمركزة فى منطقة الكومون ، تتطلع إلى الحكومة المركزية بدلا من التطلع إلى السكان المحليين . وتحكم شئون الكومون وموارده وطاقاته فى نهاية الأمر – على أساس تعزيز الكومون وتوسيع نطاقه واستقراره كنظام حكومى وتنظيمى . وهم يبررون هذا العمل – بطريقة لا شعوريةفى الغالب – بقولهم إن وظيفة الكومون البناءة هى إنه مركز لتوفير الخدمات للمواطنين .

على أن هذا التباين بين الصورة المثالية للكومون ، وواقع الأمر فيه ، له مظهر أخطر من هذا بكثير وأقرب إلى الناحية العملية . وبيان ذلك أن النظام القديم للسلطة الإقليمية الذى يعد الكومون جزءاً لا يتجزأ منه من حيث هوحكومة لم يعد هو الادارة المثالية لتوفير الخدمات التى أصبحت ضرورية بعد الاسرع فى حركة التصنيع والتوسع فى إنشاء المدن . وإذ حاولنا أن نعقد اجتماعاً يشهده المليون نسمة من سكان المدينة فى مكان واحد للبت فى شئونهم بعد مداولات حكيمة على الوجه الذى يرضيهم كان ذلك ضرباً من الخيال . أما إنشاء الطرق والمجارى وأنابيب المياه ، والكهرباء والغاز ووسائل النقل المحلى ، والصحة ، والمنتزهات والمدارس ووسائل الترفيه فليس بلا شك ضرباً من الخيال . ، وإذا استقرأنا بدقة ما يتضمنه هذا البحث من دلالات تبين لنا أن الناس يدركون بوضوح أهمية هذه المظاهر العملية للحكم المحلى ، فالمواطنون والموظفون المحليون – فى الريف والمدن – يوجهون اهتمامهم إلى الخدمات التى يؤديها الكومون صارفين النظر عن واقعه وصورته المثالية .

والحق أن الموقف يتطلب إعادة النظر فى العلاقة بين المنطقة والوظيفة . ذلك أن المظاهر المختلفة للوحدة المحلية التى جرت التقاليد على أن تكون متعددة الوظائف تكشف عن ميل قوى نحو المركزية . والمنطقة المحلية كجزء من النظام الحكومى الكبير هى العنصر المحافظ فى هذا النظام ، فالحكومة المحلية بحدودها الثابتة وولاياتها المحددة القائمة على سلطة القهر والالزام والقائمة – بطريقة عرضية – على سلطة جمع الضرائب هى الادارة المركزية التى يتوقف عليها كل نشاط فى المنطقة .

على أن مؤسسات الخدمة المحلية لا تصلح أن تقوم ضمن هذا الاطار ، فهى مبنية على أوضاع

وظيفية من التنظيم خالية من طابع القهر والالزام فى نشاطها الفنى ، قادرة على تمويل نفسها بالرسوم التى يدفعها المنتفعون وغير ذلك من ضروب التمويل الذى لا يعتمد على الضرائب العامة بالا ضافة إلى أن مجال عملهم يتسم بشىء من المرونة بحيث يتسع للخدمات المختلفة ، ويقبل الاشتراك مع الأجهزة الوظيفية الكبرى ولذلك أخذت هذه المؤسسات تنظر إلى اعتمادها على الحكومة المحلية على أنه تقييد لا تأييد لعملها .

وهناك أيضاً مظهر إقليمى للخدمات المحلية لا يرتبط بالضرورة بالحكومة بل ينطوى قطعاً على مصلحة السكان ، ذلك أن هناك عدداً من الخدمات التى تدين بوجودها لا لشىء إلا لوجود نوع من الاستقرار والاستيبطان . وهذه الخدمات المحلية على وجه التحديد لا غنى عنها لا ستمرار الحياة العادية ، ولذلك يتعين ألاتوكل إلى فرد واحد بل يجب تنظيمها ، وتقاضى رسوم مقبولة من المنتفعين حتى ولو دعا الأمر إلى أن تتمتع باحتكار حقيقى . إذ يجب أن يقوم تنظيم لحماية المواطنين الذين ينتفعون بهذه الخدمات . إن هذه وظيفة أخرى للحكومة المحلية (والحكومة فى هذه المرة تمثل السكان) مع مراعاة أسس فى التنظيم – وربما فى المنطقة – مغايرة للأسس الناشئة عن وجود حدود ثابتة للحكومة مفروضة بطريقة تعسفية ، وللأسس المرنة الجذابة التى تصنعها مؤسسات الخدمات نفسها .

وهناك أيضاً مظهر تعارض المصلحة بين الخدمات التى تواجه موارد شحيحة والتى تخلو من معيار فنى للمفاضلة بينها . وهل الأهم هو إصلاح المسرح أو بناء مجمع للمجارى عندما تكون الموارد غير كافية لإنشائهما فى وقت معاً ؟ يجب أن يكون هناك خطة للبت فى مثل هذه المسائل . ولكن المسألة الاقليمية التى يمكن أن يتم فيها التوفيق على أفضل وجه بين المصالح المتعارضة يجب مرة أخرى ألاتكون مماثلة حتما للتحديد الا قليمى للوظائف الأخرى .

وهناك أيضاً مشكلة الاتصالات الفنية بين أجهزة الخدمات المختلفة . كيف يتم التنسيق بين جميع الخدمات المتعلقة بالأرض تحت سطح الطرق ؟ كيف يمكن الجمع بين الخدمة الصحية والأجهزة التعليمية حتى يتسنى تنظيم خدمة طبية فى المدارس ؟ إن نقط الاتصال بين الاجهزة يمكن تنظيمها على أى مستوى . وقد تقضى الظروف أحيانا أن يكون هذا المستوى قريباً من العمليات نفسها ولذلك يجب أن يكون « محليا » ودائماً ومقرراً من قبل فى هذا المجال . وربما دعت الضرورة إلى مرونة فى التنسيق أكبر مما يتاح فى ظل نظام الحكم المحلى الجامد الذى يقوم فى الوقت الحاضر .

إن دبيب الانحلال ربما يسرى اليوم فى أوصال الحكم المحلى . وسينجم عن هذا الانحلال أن تستحوذ على وظائفه الهيئات الاقليمية والعليا وفى مقدمتها المؤسسات وأجهزة الخدمات . ولكن ذلك سوف يفتح الباب أمام مشكلة جديدة ، وربما تكون أكثر تعقيداً ،ألا وهى إيجاد صور جديدة ومتنوعة للتكامل تتلاءم مع مقتضيات المجتمع العالمى الحاضر الذى يرتبط بعضه ببعض ارتباطا وثيقاً .

ثبت بمحتويات هذا العدد

المقال واسم الكاتب

الإدارة العامة والتنمية القومية

بقلم : شي — ين يو

إدارة التنمية والإصلاح الإدارى

بقلم : جيرالد كايدن

الإدارة العامة والامتداد المكانى

بقلم : رومان شنير

التطوير الإدارى فى الحكومة البريطانية

بقلم : روجر وليامز

الإدارةوالامتدادالمكانى فى التنمية اليوجوسلافية

بقلم : يوجين بوستتش

العنوان الأجنبي	رقم العدد وتاريخه
Public administration for national development *By* Chi - Yuen Wu	مجلد : ٢١ العدد الأول عام ١٩٦٩
Development administration and administrative reform *By* Gerald Kaiden	مجلد : ٢١ العدد الأول عام ١٩٦٩
Area and administration *By* Roman Schnur	مجلد : ٢١ العدد الأول عام ١٩٦٩
Administrative modernization in British government *By* Roger Williams	مجلد : ٢١ العدد الأول عام ١٩٦٩
Area and administration in Yugoslav development *By* Eugen Pusi'c	مجلد : ٢١ العدد الأول عام : ١٩٦٩

مجلة رسالة اليونسكو

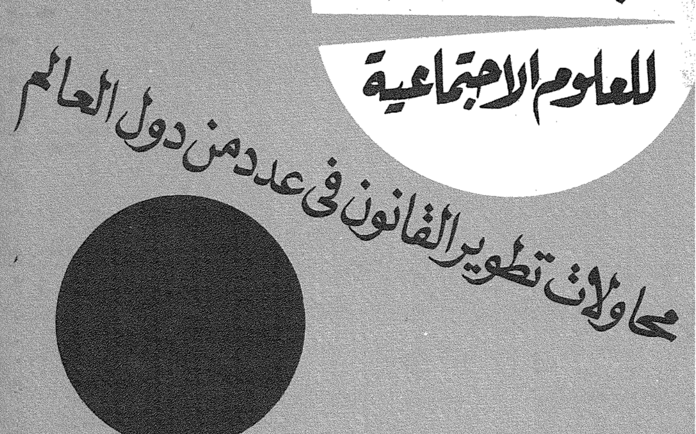
وتصدر شهريًّا

وتباع بأربعة قروش

ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك فى كل منها بأربعين قرشاً فى العام عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٧٠ قرشاً فى العام ، بخلاف أجرة البريد .

مطابع دار المعارف بمصر



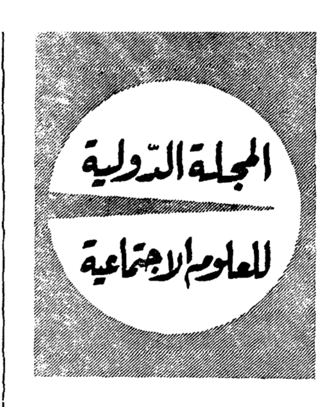
- القانون فى خدمة المجتمع وقضايا الإنسان
- الاتجاهات المعاصرة للبحث القانونى فى العالم الإسلامى

العدد الرابع ● السنة الأولى
■ ٥ يوليو ١٩٧١ ■

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

اليونسكو

ومركز مطبوعات اليونسكو



تصدر عن : مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب
ميدان التحرير ـ القاهرة
تليفون : ٢٢٤٠٢

الطبعة العربية من مجلة

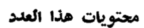
INTERNATIONAL SOCIAK
SCIENCE JOURNAL

السنة الأولى ـ العدد الرابع

٥ يوليه ١٩٧١

٥ تموز ١٩٧١

١٢ جمادى الأولى ١٣٩١


محتويات هذا العدد

• **الاتجاهات المعاصرة للبحث القانونى**
في العالم العربى الاسلامى
بقلم : الدكتور محمد سامى عبد الحميد
والأستاذ يس محمد تاج الدين
ترجمة : الدكتور محمد سامى عبدالحميد

• **علم الأجناس القانونى**
بقلم : جان بواربيه
ترجمة : د . أحمد فتحى سرور

• **اتجاهات علم القانون**
(أ) فى ايطاليا بقلم : ماسيمو سيفيرو جبانينى
(ب) في اليابان بقلم : جونيتشى أومى
(ج) فى الولايات المتحدة بقلم : ماكس راينشتين
ترجمة : د . جلال أمين
والأستاذ حسين أحمد أمين

• **طبيعة السلوك العدوانى وكبح جماحه**
بقلم : روبرت . أ . هند
ترجمة : د . محمد كامل النحاس



فى هذا العدد من هذه المجلة مجموعة دراسات عن القانون وتاريخه واتجاهاته فى عدد من مجتمعات العالم .

والذى نخرج به من هذه الدراسات أن فصل القانون عن المجتمع شىء يكاد يكون مستحيلا ، ذلك لأن القانون هو فى النهاية صيغة يعبر بها المجتمع عن إرادته فى تنظيم أموره ، وضبط معاملاته ، ووضع القواعد اللازمة لقيام علاقاته بالخارج على أسس تتفق ومصالحه .

والمجتمع بطبيعته يختلف فى بيئة ما عنه فى بيئة أخرى ، بل يختلف مجتمع واحد فى زمن معين عنه فى زمن آخر ، وقد ترجع هذه الاختلافات إلى ظروف أخرى غير الظروف الزمانية أو المكانية . ومعنى هذا أننا لسنا أمام مجتمع إنسانى واحد ، ولكننا أمام مجموعة من المجتمعات ، لكل منها تشكيل خاص به ، وحدود تحكمه ، وشخصية متميزة ، تفرق بينه وبين المجتمعات الأخرى .

وكما يكون لكل مجتمع حدوده ومزاياه فإن مما يميزه كذلك عن سواه أن يكون له عرف خاص به ، موروث جيلا بعد جيل ، يحرك إرادة الجماعة ، ويضفى لونه على شكل المجتمع .

فالمجتمع البدائى غير المجتمع الصناعى ، والمجتمع الذى يخضع لسلطان

بين التراث المتواتر .. والنصوص المنقولة ..

العقيدة غير المجتمع الذى اهتزت فيه العقائد تحت تأثير ما من أى نوع ، ومجتمع الفلاحين غير مجتمع التجار ، والمجتمعات الساحلية غير المجتمعات الصحراوية أو الزراعية . ولاشك فى أن الفروق بين المجتمعات المختلفة تترك آثارها على الناس فى هذه المجتمعات ، وتوجه تصرفاتهم ، وتصبغ آراءهم بصبغتها . والنتيجة الحتمية لهذا أن ترسب فى الوجدان العام مجموعة من التقاليد والعادات تكون عرفا عاما ، يسرى مسرى القانون ، قبل أن يكتب القانون .

وعندما يكتب القانون يجد المشرع نفسه أمام مجموعة من القواعد ، تكون العرف الاجتماعى العام فى المجتمع ، فيصبح عليه أن يعترف بها ، ليكون للقانون الموضوع من العمق فى النفوس ما يكفل الاقتناع به ، والارتياح إليه ، وينفذه الناس .

فى غيبة القانون المكتوب إذن يحكم الناس بالعرف السائد ، أى أن هذا العرف يصبح قبل وضع القانون هو القانون . وعندما يوضع القانون يتحول هذا العرف إلى قانون مكتوب .

لكن المجتمع قد يجد نفسه فى كثير من الحالات يواجه أوضاعا لاقبل له بها ، كأن يتجه إلى التصنيع مثلا ، أو إلى إدخال وسائل جديدة فى الزراعة ،

وفى هذه الحالة يجد المجتمع أنه أمام علاقات جديدة ، تحتاج إلى تنظيم لم يتوفر له العرف اللازم بعد .

عندئذ يصبح من الضرورى أن يستعير المجتمع من مجتمع سبقه إلى هذه الأوضاع نصوص القانون اللازم لعلاج هذه الحالات .

وبمضى الزمن يصبح التشريع فى المجتمع ذا شقين : شق موروث ، قائم على العرف القديم ، وشق حديث ، مستعار من دول أخرى أسبق فى مضمار التقدم .

لكن يظل العرف القديم الموروث هو الجزء المتميز فى الشخصية القانونية للمجتمع ، وتظل الفروق بين مجتمع ومجتمع هى الفرق بين التشريعات المبنية على العرف الموروث . والسؤال الذى قد يقلق رجال الفكر ، ممن يعنون بدراسة المجتمعات وما بينها من فروق ، هو أن العالم فى مسيرته نحو التطور ، وفى اكتشافه كل يوم شيئا جديداً ، وفى الانتصارات المتتالية فى ميدان العلوم ، سيحتاج إلى قوانين تتفق مع هذه التطورات . وستكون هذه القوانين بعيدة الصلة عن العرف الموروث ، لأن التطور نفسه قد تجاوز هذا العرف وتخطاه ، وأصبح فى حاجة إلى نوع جديد من القوانين .

وقد تنتهى هذه التطورات السريعة المذهلة إلى أن تسود العالم مجموعة من القوانين بعيدة عن العرف القديم ، وبقدر ما يحقق العالم من تطور ،

وبقدر ما يلجأ إلى القوانين الجديدة ينظم بها أموره ، بقدر ما يبعد عن التشريعات المستندة إلى العرف ، أو بقدر ما يبعد عن العوامل التى تميز شخصية اجتماعية عن شخصية أخرى ، من وجهة نظر القوانين التى تحكمها .

لكن الشيء المحقق هو أن العناصر الأصيلة التى تكون الشخصية المميزة لكل مجتمع أعمق من أن تتلاشى فى التطورات الحديثة ، أو تذوب فى مسيرة المجتمع نحو العالمية القانونية ، إن جاز لنا أن نستعمل هذا التعبير.

صحيح أن الفروق بين المجتمعات قد تضيق ، بفعل التطور ، لكن فروقا أساسية ستظل تميز مجتمعا عن مجتمع ، وسيظهر أثر هذه الفروق فى التشريعات وفى القوانين التى تحكم أمور كل مجتمع .

وفى هذا ، فإننا نجد أن القانون فى المجتمع يتساوى مع الفن ومع الأدب، بمعنى أن يظل محتفظا بطابع المجتمع ، مهما تقاربت المجتمعات .

ذلك لأن القانون انعكاس لنفسية الجماعة ، وتعبير عنها . والجماعات البشرية كالأفراد تتلاقى فى مسائل ، وتختلف فى مسائل أخرى ، وسيظل القانون معبراً عن هذا جميعه ، كما يعبر عنه الأدب ، وكما يعبر عنه الفن .

وأيا كان الأمر ، فإن المجتمعات الإنسانية ، تتلاقى جميعها فى الاتجاه نحو المحافظة على القانون ، والحرص على أن تكون له فى المجتمع سيادة حقيقية ، تمكن له من أن يؤدى واجبه فى صيانة مقدسات المجتمع .

عبد المنعم الصاوى



بقلم
د. محمد سامى عبد الحميد
وپيس محمد تاج الدين

ترجمة
د. محمد سامى عبد الحميد
وپيس محمد تاج الدين

مقدمـــة

من الجدير بالذكر – فى مستهل هذا البحث – أن استخلاص الاتجاهات المعاصرة التى تسيطر على البحث القانونى فى مختلف دول العالم العربى الإسلامى أمر من الصعوبة بمكان . وترجع هذه الصعوبة إلى اعتبارات تتعلق بالتاريخ القانونى لهذه المنطقة . فلقرون عديدة كان النظام القانونى السائد هو الشريعة الإسلامية ، وهى قانون يتميز بالبساطة واليسر وبالقابلية المذهلة للتطور ومجاراة مختلف الظروف الواقعية . ثم أدى انهيار الحضارة الإسلامية ، وما عقبه من استعمار الأوربيين لمعظم البلاد الإسلامية ، إلى أزمة قانونية حادة عزلت الشريعة الإسلامية وقابليتها الأصيلة للتطور عن مجاراة الجديد من الظروف . ونتيجة لاستفحال هذه الأزمة هجرت بعض الدول الإسلامية الشريعة الإسلامية هجراً كليا ، وتبنت الفن القانونى الأوربى ، واحتفظت دول أخرى

الكاتبان : الدكتور محمد سامى عبد الحميد والاستاذ يس محمد تاج الدين
أولهما أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية .
وثانيهما معيد بكلية الحقوق بجامعة الاسكندرية ونائب سابق بمجلس الدولة.
وقد كتبا هذا المقال أصلا باللغة الفرنسية ، ونشر فى المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية بعددها الثالث عام ١٩٧٠ .

المترجمان : هما الكاتبان

بالشريعة الإسلامية ، ولكن فى صورة جامدة منفصلة إلى حد بعيد عن الحقائق الاجتماعية لعالمنا المعاصر .

وبالنظر إلى النتائج المؤسفة ، التى أدى إليها اتباع كل من المسلكين ، بدأ المفكرون فى العالم الإسلامى فى السنوات الأخيرة يبحثون عن مسلك ثالث ، هو لدى البعض الماركسية ، ولدى البعض الآخر محاولة إحياء الشريعة الإسلامية فى مفهومها السليم .

وفى ظل هذه الظروف ، وبالنظر إلى أن أيا من هذه المدارس لم تكتب له الغلبة حتى الآن ، نعتقد أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد اتجاهات معينة واضحة ومحددة باعتبارها الاتجاهات الأساسية المسيطرة على البحث القانونى فى العالم الإسلامى فى الآونة الراهنة . إذ أن هذه الاتجاهات تتفاوت من بلد إلى آخر ، وفقا لظروف كل بلد وللمدرسة الأكثر رواجا فيه . ومع ذلك سوف نحاول فى الصفحات التالية إلقاء الضوء على الاتجاهات الأكثر أهمية فى هذا المجال .

تأخذ معظم البلاد الإسلامية الآن (الجمهورية العربية المتحدة — إيران — باكستان ... الخ) بالفن القانونى الغربى ، إما نتيجة فرض من الدول الأوربية التى كانت تستعمرها ، وإما نتيجة اختيار حر راجع إلى ارتباط هذا الفن (التكنيك) ، فى أذهان البعض ، بما تتطلع إليه هذه الدول من تنمية وتقدم فى مجال الحضارة .

ومع ذلك فلا تزال الحلول الجزئية فى معظمها متأثرة إلى حد بعيد بالشريعة الإسلامية التى تشكل — فضلا عن وضعها التاريخى — عرف هذه البلاد وتقاليدها .

وقد أدت هذه السيطرة الفعلية للتراث القانونى الإسلامى ، بالرغم من تبنى « التكنيك الغربى » ، إلى أن تستبدل بعض الدول بتقنيناتها ، المنقولة نقلا حرفيا أوشبه حرفى عن التقنينات الأوربية ، تقنينات جديدة أكثر تمشيا مع أحكام الشرع الإسلامى الحنيف (مثال ذلك : استبدال مصر التقنين المدنى الجديد الصادر فى عام ١٩٤٨ بالتقنين الأهلى والمختلط القديمين الصادرين فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر) .

كما أدت هذه السيطرة الواقعية للشريعة الإسلامية إلى تطبيق الحلول الإسلامية من خلال « فن القانون الإنجليزى » فى المستعمرات الإنجليزية السابقة المتبنية لهذا القانون (السودان — نيجيريا — باكستان — ماليزيا) . فمن المعروف أن المصدر الأساسى للقانون فى ظل هذا الاتجاه هو ما يخلقه القضاء من سوابق ، ومن ثم كان من الطبيعى أن يتأثر قضاة هذه الدول الإسلامية فى إرسائهم للسوابق بما نشأوا فى ظله من تقاليد وأعراف نابعة عن الشريعة الإسلامية الغراء ، الأمر الذى أدى بالقوانين الداخلية لهذه الدول إلى أن تصبح إسلامية فى حقيقتها ، برغم مظهرها الخارجى الإنجلوسكسونى.

وإلى جانب هذين الاتجاهين (اتجاه تطبيق الشريعة الإسلامية من خلال نظام السوابق القضائية ، واتجاه استبدال تقنينات أكثر تمشيا مع الشرع الإسلامى الحنيف بالتقنينات القديمة المنقولة حرفيا من الدول الاستعمارية السابقة) يلاحظ أن الشريعة الإسلامية ما زالت تطبق تطبيقا كاملا بأصولها وفروعها وتكنيكها وأساليب البحث فيها فى بعض الدول العربية (معظم الدول الواقعة فى شبه الجزيرة العربية) .

ولايشذ عن هذا التأثير الواضح للشريعة الإسلامية على القوانين الحديثة للدول الإسلامية المختلفة غير تركيا الكمالية ، فقد أجبرها مصطفى كمال أتاتورك خلال فترة حكمه الدكتاتورى على الانفصال انفصالا كلياً وتاماً عن كل ما يمت للإسلام بصلة ، تستوى فى ذلك العقيدة نفسها وما نشأ فى كنفها من حضارة وثقافة . ومن المعروف أن تركيا تطبق الآن مجموعة من التقنينات المنقولة نقلا شبه حرفى عن التقنينات السويسرية ، وأن النظام الكمالى لم يسمح بأن يظل للشريعة الإسلامية أى أثر فى القانون الوضعى التركى المعاصر .

موضوع علم القانون

١ ـ مدى اهتمام علم القانون بالنظرية العامة للدولة :

من المعروف أن الشرع الإسلامى فى مفهومه الواسع يشمل مبحثين متميزين تميزاً واضحا :

أ ـ علم الكلام أو التوحيد ، ويختص بالبحث فى العقائد .

ب ـ الشريعة الإسلامية فى مفهومها التقنينى ، ويقصد بها ما شرعه الإسلام من قواعد قانونية .

ومن المعروف كذلك أن الشريعة الإسلامية تنقسم إلى قسمين :

أ ـ العبادات ، وهى مجموعة القواعد المنظمة لالتزامات العبد فى مواجهة الرب .

ب ـ المعاملات ، وهى مجموعة القواعد المنظمة لما ينشأ بين العباد من علاقات .

ومن المسلم به أن علم القانون عند الشرعيين على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم يشمل المعاملات والعبادات على سواء .

أما دراسة النظرية العامة للدولة فلا تشكل مبحثاً من مباحث علم القانون (الشريعة) عند علماء القانون المسلمين ، وإنما يتعرض لها علماء السنة عادة بمناسبة البحث فى علم السياسة . فى حين يعتبر الشيعة البحث فى الدولة الإسلامية ونظامها مبحثا كلاميا

من مباحث علم التوحيد ، لأن الإمامة عندهم ركن من أركان العقيدة الإسلامية يلى فى الأهمية ركن الألوهية والنبوة .

ومع أن البحث فى الدولة يعتبر من الأمور الخارجة عن نطاق علم القانون فى مفهومه الشرعى فإن علماء القانون المعاصرين فى الدول الإسلامية ، المتبنين للفن القانونى الأوربى ، يتعرضون بالدراسة للنظرية العامة للدولة من خلال دراستهم للقانون العام (القانون الدستورى على وجه الخصوص) .

٢ ـ مشكلة القانون الطبيعى :

لم يؤثر عن فقهاء الشريعة الإسلامية الاهتمام بالتمييز بين القانون الطبيعى والقانون الوضعى ، وإن ميز فقهاء المذهب الحنفى أحياناً بين الواجب ديانة والواجب قضاء . ولكن إذا أردنا أن نطبق على الشريعة الإسلامية معيار التمييز الحديث بين القانون الطبيعى والقانون الوضعى فسوف يتضح لنا أن الشريعة الإسلامية كانت خلال عهود تطبيقها فى مختلف أجزاء العالم الإسلامى ، ولا تزال حتى الآن فى الدول الإسلامية ، تتبنى التكتيك القانونى الأوربى ، قانوناً طبيعياً ووضعياً فى آن واحد .

فهى قانون طبيعى لأن أساسها إلهى ، فمصدرها الأصلى كما هو معروف إرادة الله سبحانه وتعالى كما عبر عنها بكلامه فى القرآن الكريم ، أو ماجاء على لسان الرسول صلى الله عليه وسلم فى السنة النبوية الشريفة .

وهى قانون وضعى ، لأن الدولة كانت تضمن تطبيقها بتوقيع الجزاء على مخالفيها .

ويلاحظ أن علم الأصول قد أتاح للمجتهدين على مر العصور استنباط الأحكام الفرعية لكل ما جد من حالات لم يتناولها القرآن ولا السنة بنص صريح ، ومن ثم استطاع القضاة والفقهاء أن يجدوا لمختلف المشاكل حلولا تتلاءم ومعطيات الواقع ومقتضيات الظروف ، مستلهمين فى ذلك المبادىء العامة للشريعة الإسلامية ، متسلحين بعلم الأصول .

ولا تزال الشريعة الإسلامية تشكل القانون الطبيعى والقانون الوضعى للدول الإسلامية التى رفضت التأثير الأوربى . أما الدول الإسلامية التى تأثرت بالقوانين الأوربية فلا تعتبر الشريعة الإسلامية فيها قانوناً وضعياً إلا فى نطاق محدود (الأحوال الشخصية عادة) وإن ظلت بمثابة القانون الطبيعى فى هذه الدول .

ويلاحظ أنه بالرغم من اعتبار القانون المدنى المصرى (فى مادته الأولى) القانون الطبيعى ، ومبادىء العدالة المصدر الرابع للقانون الوضعى المصرى بعد التشريع والعرف والشريعة الإسلامية ، فإن جمهور الفقهاء المصريين يهاجمون فكرة القانون الطبيعى، ويفسرون هذا النص باعتباره مجرد رخصة أعطاها المشرع للقضاء ليمكنه من الاجتهاد الحر فى حالة سكوت التشريع والعرف والشريعة الإسلامية .

٣ ــ العلاقة بين القانون والمجتمع :

يهتم فقهاء العالم الإسلامى ، على اختلاف نزعاتهم ، بدراسة الخلفيات الاجتماعية للقانون الوضعى وما قد يمارسه على المجتمع من تأثير . فبينما يؤمن بعض فقهاء القانون ذوى النزعة الماركسية بأن القانون كتعبير عن إرادة الطبقة المسيطرة فى المجتمع ليس فى حقيقته سوى نتاج لظروفه المادية والاقتصادية المنعكسة على صراع الطبقات ، يهتم الفقهاء ذوو النزعة الإسلامية بدراسة الوظيفة الاجتماعية للقانون فى ضوء سنة الرسول الكريم ، وما أثر عن فقهاء الشريعة فى عصرها الذهبى من تعاليم تتلخص فى النظر إلى القانون باعتباره وسيلة الوصول إلى مجتمع مثالى تسوده الرفاهية والعدالة على النحو الذى ينشده الإسلام .

وتتفق المدرستان على أية حال فى اعتبار التشريع وسيلة ناجعة من وسائل التغيير الاجتماعى الفعالة ، وقد التجأ إليه المشرع فى الجمهورية العربية المتحدة مراراً لتطوير هيكل المجتمع المصرى استهدافاً للاشتراكية .

العلاقة بين الكائن وما ينبغى أن يكون

تقوم الشريعة الإسلامية ، فى أساسها ، على القرآن الذى يشتمل بالإضافة إلى القواعد العقائدية البحتة على قواعد أخرى أخلاقية وقانونية يستلهم منها المشرعون

والقضاة الحلول الملائمة لكل ما يجد أويطرأ من حالات لم ينص صراحة على حكمها ، وذلك فى ضوء الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأطراف العلاقة ، وفى ضوء ظروف الزمان . وقد مكنت هذه المرونة المذهلة الشريعة الإسلامية من أن تواجه بنجاح الظروف الواقعية لكافة أقاليم الدولة الإسلامية على مر القرون . ولكن التدهور الذى أصاب الحضارة الإسلامية لم يلبث أن امتد إلى الشريعة ، فدخلت فى دور من الجمود، أكدته الظروف المقترنة بالظاهرة الاستعمارية .

وقد شهدت السنوات الأخيرة بدء نهضة قانونية تستهدف الرجوع إلى الشرع الإسلامى الحنيف فى مفهومه المرن المتطور ، وقد أدى تحرر معظم الدول الإسلامية من قيود الاستعمار إلى إزالة العقبات الأساسية التى كانت تقف فى سبيل هذه النهضة القانونية .

وتصدق هذه الملاحظة فى رأينا على كافة الدول الإسلامية ، تستوى فى ذلك الدول التى لم تتخل عن الشريعة الإسلامية رغم ما أصابها من جمود وتلك التى أدت بها ظروف الاستعمار إلى تبنى التقنينات الغربية المنبتة الصلة بظروفها الاجتماعية والتاريخية والأخلاقية . (من الجدير بالذكر أن القضاء فى هذه الدول الأخيرة قد بذل جهوداً حميدة فى سبيل الملاءمة بين التقنينات المستوردة وحقائق المجتمع الإسلامى البعيدة عن ظروف الدول المصدرة) .

مشكلة المنهج

يثور البحث فى مختلف النظم القانونية حول المنهج الواجب الاتباع فى مجال تفسير القانون وتطبيقه . ولاتقتصر المشكلة على التفسير فى مفهومه الضيق فحسب ، بل تشمل كذلك تحديد المنهج الواجب الاتباع بصدد المسائل التى لم تتناولها النصوص ، وكيفية التوفيق بين النصوص وظروف الواقع الدائمة التطور.

وتبدو جلية فى هذا المجال أهمية الدور الخلاق الذى يمارسه القضاء ، إذ لاتقتصر مهمته على مجرد التطبيق الحرفى للنصوص ، بل تمتد فتشمل كافة المشاكل التى سبقت الإشارة إليها (مواجهة حالات سكوت النص ، التوفيق بين النصوص والظروف

الواقعية المتطورة) . ومن ثم يتعين على القضاء أن يتبع فى هذا المجال منهجاً محدداً واضح المعالم حتى لاينحرف فى نشاطه الخلاق عن الهدف السليم وعن ضرورة مراعاة الاعتبارات الموضوعية ، فيقع بذلك فى شرك التعسف أو الحكم بالهوى واتباع النزعات الشخصية .

هذا ، ويصعب القول بوجود اتجاه واحد متفق عليه فقهاً فيما يتعلق بمشكلة المنهج. فإذا كانت الأغلبية تعارض اتباع طريقة الشرح على المتون فثمة اتجاهات كثيرة متباينة فى مجال تحديد المنهج الواجب الاتباع . إذ يذهب البعض إلى ترجيح الطريقة الاستقرائية ، متشككين مع ذلك فى مناسبة محاولة تطوير النصوص عن طريق التفسير بما يتلاءم مع الظروف المتغيرة ، لما قد يؤدى إليه هذا الأسلوب من مساس بضرورات استقرار المعاملات . ويذهب البعض الآخر إلى ضرورة اتباع الأسلوب الاستنباطى، ويقف آخرون مواقف وسطا بين هذين الاتجاهين .

ومن الجدير بالذكر أن ثمة اتجاهاً حديثاً فى الفقة المصرى ينادى بوجوب تفسير القانون على ضوء المصالح المتعارضة وأهمية كل منها من وجهة النظر الاشتراكية ، ومن ثم ينادى أنصار هذا الاتجاه بأنه يتعين على القاضى أن يبدأ بالبحث أولا عن إرادة المشرع وعن المصالح التى كان يبغى حمايتها لحظة وضع النص ، حتى تتبين له حقيقة مضمونه . فإذا ما وضح لديه مضمون القاعدة تعين عليه تفسيرها فى ضوء الفلسفة الاجتماعية السائدة لحظة إصدار الحكم ، حتى يظل القانون على وفاق دائم مع ظروف المجتمع الدائمة الحركة والتطور.

وواضح ما فى هذا الأسلوب من محاولة للجمع بين المنهج التاريخى والمنهج القائل بوجوب مجاراة التطور . فالقاضى فى محاولة تحديد المضمون الحقيقى للقاعدة وقت خلقها يتبع المنهج التاريخى ، ولكنه لا يقف عند هذه الخطوة ، وإنما يتبعها بمحاولة تطبيق القاعدة على النحو الذى يتلاءم مع ظروف الواقع الراهنة .

تاريخ القانون

موضوع تاريخ القانون ، ومنهج الدراسة التاريخية للقانون

تشتمل دراسة تاريخ القانون فى مصر ، التى يمكن اعتبارها مثالا يوضح الوضع فى سائر الدول العربية ، على دراسة تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، وعلى دراسة مختلف مراحل تطور النظام القانونى المحلى .

وتشتمل دراسة تاريخ النظم القانونية والاجتماعية على :

أ – نشأة القانون .

ب – نظم القانون الخاص والعام (بما فى ذلك شكل الدولة) .

ج – فكرة العدالة والقانون الطبيعى .

د – التاريخ العام للقانون .

هـ – تطور الحضارة والثقافة لدى مختلف الشعوب ، وتطور الفكر السياسى والقانونى

و – عوامل تطور القانون (العوامل الاقتصادية والدينية والفكرية والثقافية) .

ز – وسائل تطور القانون (الحيال – العدالة – التشريع) .

ح – هدف التطور (المذهب الفردى والمذهب الاشتراكى) .

أما دراسة تاريخ القانون المصرى فتتناول : العصر الفرعونى ، والعصر البطلمى ، والعصر الرومانى ، والعصر الإسلامى ، والعصر الحديث .

هذا ، ويفضل البعض التعمق فى دراسة بعض العصور دون البعض الآخر ، ويفضل آخرون دراسة النظم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والقانون العام والخاص فى كل العصور ، ولو أدى ذلك إلى عدم التعمق والاكتفاء بعرض الاتجاهات العامة .

وينحصر المنهج السائد لدى أغلبية المشتغلين بتاريخ القانون فى العالم العربى الإسلامى فى دراسة الظاهرة القانونية باعتبارها ظاهرة اجتماعية نشأت وتطورت مع المجتمع الإنسانى . ويهتم هذا الاتجاه أيضاً ببيان الظروف التى عاصرت نشأة القانون لدى مختلف الشعوب ، والعوامل التى أثرت فى تطوره ، والصورة التى تطور بها ،

والهدف الذى كان يسعى لبلوغه . ومن ثم لايقتصر هؤلاء العلماء على دراسة القانون ، بل يتعرضون أيضاً لدراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والدينية والسياسية التى كانت سائدة فى المجتمعات البدائية ، وأثرها على نشأة القاعدة القانونية والنظم القانونية المختلفة . ثم يتعرضون بعد ذلك لدراسة تطور المجتمعات تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية والدينية والاجتماعية ، وأثر ذلك كله على مصادر القانون والنظم القانونية . ويقسم هؤلاء العلماء تاريخ القانون إلى عصور متميزة بالنظر إلى الأحداث الجوهرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والدينية . (على سبيل المثال ، ظهور العقائد الدينية ، ظهور المجتمع الزراعى ، ظهور المجتمع الصناعى ، ظهور الكتابة .... الخ)

القانون والمجتمع

القانون والمجتمع الداخلى :

تواجه معظم الدول العربية الإسلامية الكثير من المشاكل الناشئة عن عدم تمشى قوانينها الوضعية مع ظروف مجتمعاتها الداخلية المعاصرة . تستوى فى ذلك الدول التى احتفظت بالشريعة الإسلامية وتلك التى نقلت عن الدولة التى كانت تستعمرها تشريعاتها غير المتمشية مع ظروفها الخاصة . وإذا كان من الواضح أن القوانين المستوردة من أوربا لايمكن أن تسد حاجات مجتمع يختلف اختلافاً تاماً عن مجتمع الدولة المصدرة فمن الجدير بالذكر كذلك أن الشريعة الإسلامية فى صورتها المطبقة فى دولة كالمملكة العربية السعودية لاتتمشى مع ظروف المجتمع الإسلامى فى وضعه الراهن . فالواقع أن المجتمع الإسلامى قد شهد الكثير من التطورات خلال القرون الأخيرة ، فى حين أبقى فقهاء الشريعة الإسلامية شريعتهم على حالها ولم يحاولوا تغيير صورتها لمواجهة الظروف الجديدة المتغيرة . والحق أن الشريعة الإسلامية بطبيعتها من أكثر النظم القانونية فى العالم مرونة وقابلية للتطور . ولايرجع ما أصابها من جمود إلى عيب ذاتى فيها ، ولا إلى سوء نية من رجالها ، ولكنه أحد مظاهر الانهيار فى العالم الإسلامى والحضارة الإسلامية .

وقد أدى هذا الانفصال بين ظروف المجتمع الواقعية والقانون الوضعى المفروض عليه نتيجة الظروف الاستعمارية إلى أزمة قانونية تفرض على المشرع والفقيه تكريس

الجهود لإعادة العالم العربي والإسلامي إلى وضع التوازن القانوني الذي افتقده طيلة عصور الانهيار والاستعمار . ويرتبط تحقيق هذه الغاية في رأينا بوجوب مراعاة ظروف المجتمع الإسلامي الواقعية المتغيرة ، وبوجوب الاحتفاظ بروح الإسلام وبالقيم الأساسية المرتبطة بحضارته.

القانون والمجتمع الدولى :

من المسلم به لدى الفقهاء والمشرعين العرب أن للتعاون الدولي أهميته الكبرى في الحفاظ على السلام الذي تحتاج إليه دولهم للتحرر من تخلفها الاقتصادي ، وأن ما تقدمه المنظمات الدولية من معونات فنية ومالية هو أمر من الأهمية بمكان.

ومن المعروف أن الدول العربية كلها تتمتع بالعضوية في الأمم المتحدة وفي سائر الوكالات المتخصصة ، وقد برهنت دائماً على احترامها لمقتضيات التعاون الدولي . كما أنها قد صدقت على معاهدة موسكو الخاصة بحظر التجارب الذرية في الجو والفضاء وتحت سطح الماء ، وعلى المعاهدة الخاصة بمنع انتشار الأسلحة الذرية .

ويتجلى هذا الاحترام لمقتضيات التعاون الدولي في الدساتير العربية الحديثة التي تسلم بأولوية القانون الدولي على القانون الداخلي ، ومن ثم تعترف للمعاهدات الدولية بوصفها المصدر للقواعد القانونية الداخلية .

القانون والانســـان

ينبغي في رأينا الاعتراف بأن دراسة الإنسان من وجهة النظر القانونية لم تحظ بعد بالاهتمام المناسب من الفقهاء العرب المعاصرين . فمن النادر أن نجد أية دراسة معاصرة في علم التاريخ الطبيعي القانوني للإنسان ، أو في علم الأجناس القانوني ، بالرغم من أن بعض المسائل المتعلقة بهذين العلمين قد حظيت باهتمام علماء الشريعة الإسلامية في عصرها الذهبي .

ومن ناحية أخرى يلاحظ أن الدراسات المتعلقة بكيفية تطوير الحماية القانونية للإنسان بما يتلاءم واعتبارات التقدم العلمي والتكنولوجي لاتزال في مرحلتها

الأولى ، لأن الدول العربية والإسلامية لم تدخل عصر الصناعة الحديثة إلا منذ سنوات قليلة . وإن كان من الملاحظ أن التشريع المصرى فى مجال علاقات العمل والتأمينات الاجتماعية قد خطا خطوات واسعة فى السنوات الأخيرة محتذيا حذو التشريعات الأوربية . والواقع أن فى المبادىء العامة للشريعة الإسلامية معينا لا ينضب فى هذا المجال .

حقوق الانسان :

من المعروف أن القرآن الكريم قد كفل للإنسان كافة حقوقه وحرياته الأساسية ، وأن الدساتير الحديثة فى الدول العربية والإسلامية تنص على هذه الحقوق والحريات. غير أن مدى احترام هذه الحقوق والحريات ، من الناحية الواقعية ، يتفاوت من دولة إلى أخرى ، ويتوقف إلى حد بعيد على درجة التقدم الاجتماعى والاقتصادى الذى حققته الدولة .

وعلى كل حال فمن المعروف أن الدساتير العربية الحديثة تنص على احترام كافة الحقوق السياسية التى تضمنها الدساتير الأوربية المعاصرة ، كما أن دساتير وتشريعات الدول العربية التقدمية تضمن على وجه العموم حق الإنسان فى العمل ، وفى الأجازات المدفوعة الأجر ، وفى الضمان الاجتماعى ، وفى معاش التقاعد ...إلخ، بل إنها تبين الوسائل الكفيلة بتطبيق هذه القواعد .

وفى المجال الثقافى تنص الدساتير والتشريعات العربية الحديثة على أن التعليم إلزامى ، كما تضمن حق الإنسان فى أن يتلقى مجانا التعليم المتناسب وملكاته الذهنية ، دون تمييز بسبب الجنس أو الثروة أو المركز الاجتماعى .

حقوق الأقليات :

من المعروف أن المساواة بين البشر ، بصرف النظر عن اعتبارات الجنس أو اللغة أو الأصل ، من المبادىء الأساسية التى اشتمل عليها القرآن الكريم . ومن ثم

لاتوجد بصفة عامة أية مشاكل خاصة بحقوق الأقليات فى الدول الإسلامية حيث يتمتع أفرادها بجميع الحقوق التى تضمنها القوانين لسائر المواطنين .

ومع ذلك فمن الجدير بالذكر أن الحكومة العراقية قد وافقت أخيراً على منح الأقلية الكردية الحق فى نوع من الإدارة الذاتية فى إطار الوحدة الوطنية العراقية .

القانون المقارن (١)

مدى امكان المقارنة بين النظم القانونية للبلاد ذات النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتباينة :

يرى جمهور الفقه المصرى أن دراسة القانون المقارن ليست سوى محاولة لتطبيق أسلوب الدراسة المقارنة على علم القانون ، وأن القانون قد تختلف وظائفه باختلاف البلاد . ومن ثم يتوقف اختيار القوانين محل المقارنة على الهدف الذى يبتغاه الباحث . فإذا كان الهدف هو دراسة التاريخ العالمى لظاهرة القانون فلابد من أن تشتمل الدراسة على كل القوانين على اختلاف الدول وعلى مر العصور. وإذا كان هدف الدراسة المقارنة هو تطوير القانون الوطنى وتجسيده فيجب أن تنصب الدراسة على قوانين الدول المتشابهة مع دولة الباحث ، من حيث الحضارة والفن القانونى السائد ، وهكذا ... ومن ثم تختار القوانين محل الدراسة المقارنة بالنظر إلى تشابهها أحياناً ، وبالنظر إلى تعارضها فى أحيان أخرى ، بحسب طبيعة الدراسة نفسها والهدف منها . كما قد تختار القوانين موضوع المقارنة من بين القوانين الحية أومن بين قوانين المجتمعات المندثرة بحسب الأحوال .

وعلى أى الأحوال فمن المسلم به أن تباين ظروف الدول المختلفة من النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية يشكل العقبة الأساسية فى سبيل تحقيق هدف من الأهداف البعيدة للدراسة القانونية المقارنة ، هو توحيد القوانين على مستوى العالم .

---

(١) اعتمدنا فى هذا الفصل أساسا على التقرير القيم المقدم إلى منظمة اليونسكومن العميدعبدالمنعم البدراوى

الأهداف العلمية للمقارنة بين القوانين :

من المسلم به أن للدراسة المقارنة فائدتها الكبرى فى مجالات معينة من مجالات البحث القانونى فى مقدمتها تاريخ القانون وفلسفته والدراسات التحليلية للقوانين الوضعية .

فالواقع أن الدراسة المقارنة من الأدوات الرئيسية للبحث فى تاريخ القانون . فكثيراً ما تساعد مقارنة النظم القانونية لمجتمع قديم معين بالمجتمعات القديمة ، القريبة منه حضارياً ، على فهم روح هذه النظم والفن القانونى السائد فى العصور محل البحث. كما قد تساعد الدراسة المقارنة على سد بعض الثغرات الخاصة بمصادر القوانين الغابرة، وهو أمر مسلم به لدى المشتغلين بدراسة القانون الرومانى القديم .

وفضلا عن ذلك فللمنهج المقارن أهميته الكبرى فى مجال دراسة التطور التاريخى لظاهرة القانون ، ومحاولة اكتشاف القوانين المفسرة لهذا التطور .

الأهداف العلمية للمقارنة بين القوانين :

للدراسة المقارنة أهميتها الكبرى فى مجالات عملية متعددة ، فى مقدمتها المجهودات الرامية إلى توحيد البعض من فروع القانون الخاص ، وكذلك المسائل المتعلقة بتنازع القوانين من حيث السكان ، حيث يحتاج القاضى فى كثير من الأحيان إلى القيام بدراسات قانونية مقارنة .

يضاف إلى هذا أن المبادىء العامة للقوانين الداخلية تعتبر وفقاً لتص المادة ١/٣٨ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية أحد المصادر الأصلية للقانون الدولى العام . ومن غير الممكن استخلاص هذه المبادىء إلا باتباع أسلوب الدراسة المقارنة .

الاهمية السياسية للقانون المقارن :

للدراسة المقارنة أهمية سياسية كبرى فى مجال تدعيم روابط التعاون الدولى بين مختلف الشعوب : فمن ناحية تساعد دراسة قوانين الدولة ونظمها على حسن المعرفة

بظروفها وحضارتها الأمر الذى يسهل التعاون معها ، ومن ناحية أخرى كثيراً ما تحتاج الدولة إذا ماكانت بصدد إبرام معاهدة دولية معينة مع دولة أخرى إلى دراسة النظم القانونية لديها حتى تكون على بينة من الأسلوب الذى سوف تتبعه فى تفسير هذه المعاهدة وتطبيقها فى مجالها القانونى الداخلى .

هذه الاعتبارات كلها قد دعت منظمة اليونسكو إلى أن تنشىء فى عام ١٩٤٩ لجنة دولية للقانون المقارن تنحصر مهمتها كما بينتها المادة الثالثة من نظامها فى العمل على تدعيم المعرفة والتفاهم المتبادلين بين الدول والإعلام بالثقافة الخاصة لكل منها عن طريق دراسة القوانين الأجنبية واستخدام الأسلوب المقارن فى شتى الدراسات القانونية .

القانون المقارن والتوحيد الدولى للقانون :

ينبغى – فى رأينا – أن يحدد المجال الذى يمكن أن تشمله محاولات التوحيد على ضوء الاعتبارات الواقعية البحتة ، لا على ضوء المبادىء المجردة والتأملات النظرية البحتة . وواقع الأمر عندنا أن الهدف الحقيقى من محاولات التوحيد هو تشجيع التجارة الدولية وإزالة العقبات من طريقها ، ومن ثم ينبغى أن تركز محاولات التوحيد على القانون التجارى البرى والبحرى وعلى القانون الجوى ، والقواعد المنظمة للملكية الفنية والأدبية والصناعية ، وعلى قانون العمل والقانون الدولى الخاص .

والحقيقة أن بعض فروع القانون الداخلى لاتقبل بطبيعتها التوحيد لتعلقها بمصالح واعتبارات محلية بحتة . مثل ذلك قانون الأسرة الذى يختلف من بلد إلى بلد بحسب عادات كل شعب ومعتقداته الدينية . وكذلك القواعد الخاصة بالملكية العقارية التى يتفق الجميع على وجوب إخضاعها لقانون الموقع .

والحقيقة أن محاولات التوحيد تحتاج إلى دراسات مقارنة عميقة وجادة لتحديد أوجه تقارب القوانين المختلفة وأوجه تباعدها ، ولمعرفة عوامل التباعد الجوهرى منها والشكلى . إذ أن الاختلافات بين القوانين قد ترجع إلى عوامل موضوعية جغرافية أو فكرية ، كما قد ترجع إلى مجرد تباين الفن القانونى السائد فى الدول المختلفة . ويختلف الأسلوب الواجب الاتباع لتحقيق التقارب المنشود باختلاف العامل المسبب

للتباعد . فلا يمكن تحقيق التقارب بين قانونين متباعدين لأسباب فكرية ما لم تتحقق الوحدة الفكرية أولا ، أما التباعد المستند إلى اختلاف الفن القانونى فبالرغم من أهميته العملية إلا أن علاجه يكون عادة أكثر يسرا .

خاتمـــة :

على ضوء تحليلنا للاتجاهات المعاصرة للبحث القانونى فى العالم العربى الإسلامى يمكننا أن نركز على حقيقتين أساسيتين لهما فى نظرنا أهمية كبرى ، أولاهما أن هذه الاتجاهات ليست دائماً متناسقة ومتوافقة، بل كثيراً ما تتعارض أشد التعارض ، وهذا أمر يرجع إلى الأزمة التى تمر بها الحضارة الإسلامية فى عصرنا الراهن . وثانيتهما أنه يكاد يكون من المستحيل الآن أن نتنبأ سلفا بالاتجاه الذى سوف تكتب له الغلبة .



ترجمة • أحمد فتحى سـرور

حالة البحث :

يمثل الغموض فى المصطلحات انعكاساً للخلط الخطير فى مناهج البحث . ويعتمد المكان المخصص لعلم دراسة علم الأجناس القانونى على النظرة لمضمون هذا العلم ، كما يعتمد أيضاً على مفهوم القانون .

معنى علم الأجناس القانونى :

يبدو أن الوقت قد حان لمحاولة التغلب على مختلف التناقضات للوصول إلى لغة عالمية حقة ، لا بالنسبة للمصطلحات المستخدمة فحسب ولكن بالنسبة لمعنى هذه المصطلحات كذلك. وتتعلق المشكلة حقيقة بالتحديد الدقيق للعلوم الاجتماعية والعلاقات

الكاتب : جان بواربيه

أستاذ بجامعة نيس . عمل محاضرا بجامعة تاناناريف بمدغشقر . وهو متخصص فى الشؤون الافريقية ، وله مؤلفات عدة .

المترجم : الدكتور احمد فتحى سرور

أستاذ القانون الجنائى المساعد بكلية الحقوق بجامعة القاهرة ، والأمين الفنى لقطاع الشؤون القانونية بشعبة اليونسكو القومية ، حاصل على ماجستير فى القانون المقارن من جامعة ميتشجن ، ودكتوراه فى الحقوق من جامعة القاهرة . وحصل على جائزة الدولة فى القانون الجنائى وعلم الاجرام عام ١٩٦٤ . وحائز على وسام العلوم والفنون من الطبقة الأولى. وله عدة مؤلفات ، وكثير من الأبحاث ، وهو عضو فى الجمعية الدولية لقانون العقوبات ، والجمعية الدولية للتشريع المقارن بفرنسا .

المتداخلة بين هذه العلوم . ولذا يجب أن تبذل مجهودات للوصول إلى اتفاق على المعانى ووضع إطار محدد دقيق لهذه الموضوعات .

ويرجع الموقف الحالى الذى وصل إلى أقصى مراتب الفوضى والارتباك إلى عدم الاتفاق سواء بالنسبة لمعنى المصطلحات أو الموضوعات المعنية . ومصطلحات علم الأجناس القانونى وعلم وصف الأجناس وعلم الأنثروبولوجيا تستخدم غالباً كمترادفات . ويبدو الخلط واضحاً بين مجال كل هذه الموضوعات مجتمعة ومجال علم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع .

وبصورة تقليدية يتم التمييز بين هذه الموضوعات وفقا لمعايير معينة . فمثلا مجموعة الموضوعات الأولى (علم الأجناس القانونى ، علم وصف الأجناس ، علم الأنثروبولوجيا)

تختلف مع المجموعة الثانية (علم الاجتماع ، علم النفس الاجتماعى) على أساس التمييز بين المجتمعات البدائية والمجتمعات المتحضرة . وإذا أخذنا فى الاعتبار إحدى اللغات المكتوبة كمعيار معين فان هذا يجعل من الممكن إيجاد نمط ثقافى ولكنه لايصلح أساسا لوضع تحديد دقيق للمفاهيم . حقا إن الشرقيين والإسلاميين والمتخصصين فى الدراسات الهندية كانوا دائماً على صلة قوية بعلماء دراسة الأجناس أكثر مما كان علماء الاجتماع. وبالنسبة للقانون سوف نرى أن الحضارات الثقافية مثل الثقافة الإسلامية والصينية والهندية وغيرها على الرغم من وجود مجموعات مكتوبة للقانون كانت تحكمها فى الحقيقة العادات والتقاليد غير المكتوبة .

ولكن الوضع تغير فى أيامنا هذه، فهناك وجهتان للنظر متعارضتان : وجهة النظر الأولى هى وجهة نظر الأغلبية ، وترى أن هناك نموذجين أساسيين للمجتمع : المجتمعات الصناعية المتحضرة وهى التى تمثل مجال علم الاجتماع ، والمجتمعات غير الصناعية وهى التى تمثل مجال علم الأجناس . وعلى الرغم من أن هذه التفرقة توحى بالتحديد والوضوح إلا أنها تفتقر إلى التماسك فى منهج البحث . أما وجهة النظر الأخرى التى تتبناها الأقلية فهى ترى أن التفرقة بين المجتمعات تقوم على أساس أهمية التقاليد فى حياة مجتمع ما والمجتمعات التى تعطى الأهمية الأولى للتفسيرات العقلية . فالمجتمعات التقليدية هى التى تعنى بدراسة الأجناس ، والمجتمعات التى تؤمن بالمذاهب العقلية هى التى تعنى بعلم الاجتماع . وتطور وجهة النظر هذه يرجع إلى حد ما إلى التقدم الذى أحرز فى دراسة الفولكلور (الأدب الشعبى) باعتباره يمثل جزءاً متكاملا من علم دراسة الأجناس .

ونستطيع هنا أن نتبنى التحديد القائم على مفهوم التقاليد ، وليس معنى ذلك أننا سوف ننظر إلى علم الأجناس القانونى باعتباره العلم الذى يعنى بالقوانين فى عصر الحضارات القديمة ، ولكن باعتباره العلم الذى يدرس القوانين التقليدية التى تقوم أساسا على العرف . وبهذا سوف يتضمن ، فى أوربا على سبيل المثال ، العرف المحلى الذى مازال يحكم الجزء الأكبر للحياة فى الريف .

وبهذا التحديد يكون من الواضح أننا نتحرك بسرعة نحو إدماج فروع المعرفة الثلاثة المتعلقة بكيفية ضبط الفرد فى المجتمع ، وهى علم دراسة الأجناس وعلم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع . وهناك اتجاه متزايد لملاءمة هذه الفروع فى الإطار الأوسع لعلم الأنثروبولوجيا العام .

إن التفكير فى إمكان استمرار قيام التقسيمات التاريخية التى ذكرناها من قبل يعد نوعا من الخطأ والخداع ، ذلك أن هذه التقسيمات تبدو مصطنعة ، كما أن التطور الحضارى نفسه يجعلها تبدو بشكل واضح غير ملائمة للعصر . ومادامت عناصر التعليم والتعدين والتصنيع سوف تصل إلى كل الناس فى مختلف أنحاء العالم تدريجا فالمشكلة مشكلة وقت فقط . وليس هناك من شك فى أنه سوف تبقى دائما مناطق من العالم تحتفظ بالنماذج التقليدية والعادات والطرق القديمة ، وهذه المناطق المتخلفة هى التى سوف يدرسها عالم الأجناس، ولكن الاختلافات بين فروع العلم الثلاثة سوف تتلاشى تدريجا .

وهذا التوحيد بين الفروع الثلاثة قد ينظر إليه كنتيجة غير مباشرة للاختلافات بين الجماعات الإنسانية . وعمليات التقارب المستمر بين الأجناس والثقافات نتيجة لتقدم وسائل المواصلات ووسائل الاتصال الجمعى ، وكذلك تقدم الوسائل التكنولوجية فى الحياة الاجتماعية ، وازدياد أهمية القانون الدولى فى تنظيم العلاقات بين الدول ، كلها عوامل تتحدى المدخل الضيق المخصص لدراسة الفرد فى المجتمع .

وإن كل ما ذكرناه هنا هو من أجل توضيح الطبيعة الانتقالية للموقف الحالى لعلم الأجناس القانونى . وفيما يلى سوف نستخدم مصطلح علم الأجناس القانونى . بالمعنى الشائع ، رغم انطوائه على خطأ منهجى يقصره على دراسة النظم القانونية للمجتمعات غير الصناعية .

مفهوم الأمر القانونى :

إن المشكلة الأساسية الثانية هى : ما هو نطاق علم الأجناس القانونى ؟ وكيف يحدد القانون من خلال محتوى المجتمع ؟

هنا يظهر الخلط واضحاً ، فرجال القانون أنفسهم لايتفقون على تحديد دقيق لمعنى القانون .

فمصدر الاضطراب أن المشكلة قد أسيئت صياغتها ، لأن الأمر القانونى لايمكن تعريفه باصطلاحات قانونية ، وإنما تجب صياغته فى اصطلاحات اجتماعية . ومعيار القاعدة القانونية يكمن فى طبيعة الجزاء . وفى إيضاح ذلك نقول إن الجزاء القانونى هو الذى تقرره السلطة الحاكمة وتطبقه السلطات من تلقاء نفسها عند مخالفة قواعد القانون . وهنا يثور من جديد التساؤل عن المقصود بالسلطة الحاكمة . إن معناها – بغض النظر عن كون القانون عاما أودستوريا أودوليا – يتحدد بأنها هى جهاز القسر الذى يضبط قوى النظام العام والذى أعد لاستعمالها تجاه مواطنى الدولة .

ويجب علينا الآن أن نحدد ماهو الأساس الذى يعتمد عليه القانون ؟ فلا شك أن القانون هو من صنع صاحب السلطة ، ولو كان قد حصل عليها بوسائل غير مشروعة. وفى معظم الحالات التى تؤخذ فيها السلطة بالقوة فإن نظام الحكم يضفى عليها صفة الشرعية عن طريق الحصول على الثقة فى البرلمان أو بواسطة الاستفتاء العام وغير ذلك من الوسائل .

ومع ذلك فليست هذه النقطة هى المطلوبة . فعلاوة على ذلك هناك العديد من الأنظمة الحكومية التى لاتكلف نفسها ارتداء هذا الثوب من الشرعية المظهرية . فمنذ نابليون الأول إلى نابليون الثالث ، عدا الأشكال المختلفة للدكتاتورية التى يعرض العالم الحديث أمثلة لها ، يمكن أن نرى بوضوح العلاقة العضوية التى توجد بلاشك بين القوة والقانون .

وينطبق هذا المعنى على كل أشكال القانون المكتوب التى تنص عليها مجموعات القوانين والأنظمة القانونية للمجتمعات الصناعية ، ولكنه قد يكون غير كاف كوسائل للتعبير عن أساس العرف ، فهنا يبرز معيار إضافى هو شعور المجتمع الذى يكون دائماً مفهوما بصفة ضمنية .

ووفقا للتعريف الموضوعى للقانون يتلاقى كل من النموذجين الرئيسيين للأمر

القانونى ، وهما العرف والقانون . والعلاقة بينهما هى كالعلاقة بين التقاليد والعقل . فالعرف يستمد أساساً من التقاليد ، فى حين يستمد القانون أساساً من العقل . ويمكننا أن نقول إن العرف هو القانون « التلقائى » والقانون المكتوب هو نتيجة للتفكير والتأمل .

ويمثل العرف جزءاً لايتجزأ من المضمون الثقافى ، فهو ليس أمراً غير محسوس ، كما أنه ليس بالضرورة شفوياً وليس موحداً . وعلى الرغم من أن العرف يمثل جزءاً من النموذج الثقافى المستمر الذى تمتثل له الجماعة فإنه من الممكن أيضاً أن يكون ابتكاراً مستمراً للجماعة .

ويلاحظ أن طبيعة السلطة التى يؤسس عليها كل من القانون والعرف ليست واحدة . فالعرف يمثل سلوكا تلقائيا للناس قد يمتثلون باقتناع له أكثر مما يمتثلون للقانون الذى يمثل سلوكا مفروضا . ويتحقق الضبط الاجتماعى بصورة أفضل إذا بنى على النظام أكثر مما لو بنى على السلطة . ولكن ذلك لايغنى عن أهمية السلطة الحاكمة ، لأن الجزاءات المترتبة على مخالفة قواعد القانون هى من صنع هذه السلطة .

ولو تصورنا أنه فى أحد المجتمعات لم ينشأ عرف مستمر ، ولم يتوافر أى عمل للسلطة العامة لتنفيذ قواعد العرف ، فإنه يمكن القول بأن هذا المجتمع لايتوافر فيه أى نظام قانونى.

والعرف فى ذاته يشق الطريق تدريجاً نحو القوانين المكتوبة . وإذا لاحظنا أن القوانين المكتوبة فى الأمم التى أنشأت لنفسها نظما قانونية جديدة أو أعادت وضع نظمها القانونية (مثل جمهورية الصين الشعبية ، وأثيوبيا ، والدول الإفريقية المستقلة حديثاً) لا تحكم من الناحية العملية غير جزء صغير من مجموع السكان ، وأن جماهير سكان الريف ما زالت تخضع لأعرافها الخاصة ، إذا لاحظنا ذلك وجب أن نسلم بأن العرف ما زال يحكم البشرية . وأكثر من هذا فإن العرف ما زال يحتفظ بأهميته الكاملة فى القانون الدبلوماسى ، والقانون الدولى العام ، والقانون الزراعى ، والقانون التجارى .

ولذلك فإن علم الأجناس القانونى سوف يدرس كل النظم القانونية التى بنيت

على التقاليد التي يحكمها شعور المجتمع . ومن بين هذه النظم تنال النظم القانونية للدولة المستقلة حديثا أهمية خاصة على النحو الذى سنوضحه فيما بعد .

الموقف الحالى :

من المعروف أنه فى أوربا منذ بداية القرن الثانى عشر وحتى نهاية العصور الوسطى بذلت مجهودات ضخمة لتجميع كل الأعراف ، كما ظهرت حركة مماثلة منذ بداية العقد السادس من هذا القرن ، وكان الهدف أيضاً هو التعبير بصورة مكتوبة مترابطة عن القواعد الشفوية التى تستخدمها جماعة معينة ، ولكن هذه الحركة سايرت حركة التقنين التى نشأت على المستوى القومى .

تجميع القوانين المبنية على العرف :

أخذت كثير من الدول الحديثة الاستقلال بهذا النموذج من الدراسات الأولية ، وذلك بالرجوع إلى الأعراف القديمة وتجميعها . ومن بين الأسباب التى دفعت هذه الدول إلى ذلك الإحساس بالحاجة – أثناء اكتساب الاستقلال – لنظام قانونى جديد يفضل ماكان مبنيا على العرف . أما السبب الثانى فهو أن التحول الذى أخذ مكانه فى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية ،وما له من نتائج عميقة فى إحداث التغيرات الاجتماعية ، كل هذا قد هدمه العرف بصور شتى ، فقد ظهرت نداءات عدة لبذل الجهود لإحياء القوانين التقليدية وضمها معا .

وهذا الهدف ذو الشقين – الإدارى والعلمى – يبدو أنه قد تم السعى لتحقيقه بصورة غير متكافئة . وعلى الرغم من الاختلافات فى وجهة النظر بين الدول التى تتحدث بالإنجليزية وتلك التى تتحدث بالفرنسية (بالنسبة لإفريقيا) فإن الفرق الأساسى الذى يجب أن يراعى جيدا هو الفرق بين دول إفريقيا ودول أوربا .

وفى إفريقيا نشطت الحركة لجمع وتنسيق القوانين العرفية كمقدمة ضرورية لوضع مجموعات القوانين . وقد كانت الحكومات قلقة بشأن إيجاد أساس من القوانين فى أقصر وقت ممكن . وقد ترتب على ذلك أن أعدت القوانين بدون الرجوع إلى العرف ،

بل بدون إجراء أى تنسيق أولى بين مجموعات القوانين . ولاتزال هذه العملية بعيدة عن الكمال . فقد وضعت على غرار النماذج الغربية فجاءت بعيدة عن روح الأصل المشتقة منه . والسبب فى ذلك أنهم لتجنب العناء أخذوا النماذج المعدة بالفعل دون النظر إلى أن ما هو مناسب للدول الأوربية لايتناسب ولايتلاءم غالبا مع الدول الإفريقية .

ويجب أن نسلم أيضا بأنه عن طريق الأخذ بالتقاليد الأوربية فان الأمم ذات الثقافات والأجناس المتباينة استطاعت أن تتجنب الاختيار الصعب بين النظم المختلفة للعرف . ومن أهم أمثلة ذلك دولة ساحل العاج ، فهى تضم مجموعات من الناس كل منها لها تقاليد معينة ونظام قانونى يختلف جذرياً عن المجموعات الأخرى ، حتى فى الأمور الجوهرية التى تتعلق بالأنساب وبالوراثة .

وقد بذل مجهود ضخم فى جمهورية داهومى فى عملية التجميع المنظم للقوانين العرفية تحت إشراف وزير العدل ، فجمعت وثائق عديدة تغطى هذا المجال قامت بجمعها لجان شكلت من السكان المحليين . ولكن لم تكن المادة المتضمنة ذات قيمة فعالة . فعلى الرغم من أنه قد أمكن فى هذا المجال الاحتفاظ بالأصول القانونية التقليدية الموروثة ، وهو ما يعتبر المحاولة الوحيدة لعمل مثل هذا التجميع المنظم على النطاق القومى ، فان حكومة داهومى والمسئولين عن وضع مشروع القانون المدنى قد اضطروا إلى التحول عن قواعد القانون العرفى .

والواقع أنه من الصعوبة بمكان التغلب على التأثيرات المترابطة الناجمة عن التعارض الداخلى بين القوانين العرفية وعدم كفايتها لمواجهة احتياجات التطور . وتحاول الحكومات غالبا أن تتخذ مجموعة قوانين حديثة مبنية على خطوط جديدة من أساسها ، ولكن فى هذه الحالة تنشأ صعوبات من نوع آخر . وخير مثال لذلك مجموعة القانون المدنى لإمبراطورية أثيوبيا ، فقد أعد ثلاثة من أساتذة القانون الذين تلقوا تعليمهم فى جامعات باريس مشروعا ممتازا يساير القوانين الأوربية المستمد منها ، وبعد إدخال مجموعة من التعديلات الطفيفة عليه تمت الموافقة عليه . وهذا المشروع على الرغم من تقدمه من الناحية الفنية لايصلح للتطبيق إلا بالنسبة لقطاع الفئة المتعلمة فقط ، أما باقى القطاعات فهو يعلو عليها وعلى احتياجاتها ومقدرتها . ولذلك فانه يعتبر موجها إلى الأجيال المقبلة

أكثر من كونه موجها للجيل الحالى . وقد ثار الجدل أيعد هذا القانون عاملا من عوامل تقدم الدولة أم لا . ويلاحظ أن أثيوبيا لديها فى الوقت الحالى قانون من أحسن مجموعات القانون المدنى وأكثرها تقدماً وأكثرها كمالا من الناحية الفنية . ولكن هذا القانون لم يأخذ شيئاً من القانون العرفى ، بل إنه لم يتضمن شيئاً من التقاليد القانونية الأثيوبية ، ولذلك فهو يطبق بصورة غير متكاملة وبحذر شديد . وفى الوقت الحالى تتم معظم إجراءات القانون المدنى بعيداً عنه ، وهذا ما يبدو أنه سوف يستمر لمدة طويلة .

اتجاهات فى التعليم والبحث :

من الطبيعى أننا لانستطيع هنا أن نعطى غير تقويم سريع للتطور الحالى ، ومن المؤسف أنه لاتوجد دراسة عامة يمكن الحصول عليها فى تاريخ علم الأجناس القانونى ، ومع ذلك فسوف نتغلب على هذه الثغرة بقدر الإمكان .

وسوف نعطى فى الصفحات التالية فكرة سريعة عن الموقف الحالى فى فرنسا وبلجيكا وانجلترا . ولايعنى ذلك إنكار جهود الدول الأخرى فى هذا المجال ، وخاصة الولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإنما لأن البيانات المتوافرة لدينا تكفى لتغطية الاتجاهات الرئيسية .

ولكى تكون البيانات بيانات متوازنة من الممكن عقد مقارنة بينها سنتناول القانون فى إفريقيا بصفة خاصة .

الجهود التى بذلت فى فرنسا :

إن تدريس علم الأجناس القانونى فى فرنسا يرجع إلى سنوات الحرب حينما كان يقوم على دراسته مونيير ولابوريه ، فقد كان الأول أستاذاً للقانون ، وقد نظم فى كلية الحقوق بجامعة باريس ندوة لمناقشة علم الأجناس القانونى ، وشرع فى نشر سلسلة من المنشورات تبحث كلها فى هذا الموضوع . أما لابوريه فكان مديراً للخدمات المدنية الفرنسية عبر البحار ، وبالتالى كان مديراً للمؤسسة الخاصة بشؤون المستعمرات ، وهو أول من درس بصورة منتظمة القانون العرفى الإفريقى وعلم الأجناس القانونى .

وبعد الحرب العالمية الثانية أشرف هنرى ليفى بريل على ندوات علم الأجناس القانونى فى كلية الحقوق بجامعة باريس . وفى سنة ١٩٥٥ اقترح بواربيه أن يدرس القانون الإفريقى فى الكلية ، بالإضافة إلى القانون الإسلامى . وقد وافق ليفى بريل على هذا الاقتراح . ونتيجة لهذا أصبح القانون الإفريقى يدرس لعدة سنوات بالتعاون بين إليوت وشاباس وبواربيه ، وكان الاهتمام مركزاً على التطورات الحديثة فى العلم ، وأسس التاريخ الاجتماعى للعرف . وفى المدرسة الوطنية لما وراء البحار فى فرنسا اهتم بواربيه بتدريس الإرشاد الاجتماعى . وقد اتجه تطور هذا المعهد بصفة أصلية إلى تدريب كبار الإفريقيين والموظفين من مدغشقر ، تحت اسم « معهد الدراسات العليا لما وراء البحار » ، وساهم الطلاب بطريقة مباشرة فى دراسة نظم القانون العرفى .

ويلاحظ أن الطلبة الإفريقيين ومعظمهم من الشخصيات الناضجة كانت لديهم خبرات شخصية لمشكلات إفريقيا الحقيقية ، وكانوا بهذه الطريقة يكتبون عدداً كبيراً من الأبحاث . ولاشك أن لهذه الدراسات جانباً كبيراً من القيمة ، وأهمها هو ما تضمن تحليلا دقيقاً لبعض الجوانب المهمة لعرف بعض الجماعات التى ينتمى إليها هؤلاء الدارسون ، وخاصة أنهم كانوا يستشهدون فى تحليلهم ببعض الأمثلة الخاصة التى كانت غالبا مشتقة من تجاربهم الخاصة . ولذلك فإن هذه الدراسات تمثل مصدراً مهماً للوثائق .

وقد توسع التدريس فى كلية الحقوق بإنشاء قسم خاص بالقانون الإفريقى سنة ١٩٦٤ بتوجيه من الأستاذ إليوت . وقد أجرى القسم سلسلة من البرامج التعليمية ، وقام ببحوث فى القانون الإفريقى الإسلامى والقوانين العرفية والقانون الحديث . كما أنشأ إليوت حديثاً معملا لدراسة الأنثروبولوجيا القانونية كجزء من هذا القسم . وفى الوقت نفسه كون فريق بحث متخصصاً فى الأنثروبولوجيا الإفريقية القانونية بالمركز القومى للبحوث . وقد كان للبرنامج المنفذ أهمية خاصة ، وذلك لأنه يتركز فى مشروع يتعلق بإعداد قاموس للأنثروبولوجيا القانونية الخاصة بافريقيا السوداء . وسوف يتضمن بياناً منظما وجامعاً للمصطلحات القانونية المستخدمة لدى جماعات

خاصة . وكان المنهج المستخدم فى ذلك كما يصفه فريق البحث الذى تعاون مع ريموند فيرديركما يلى :

« إن دراسة النظرية والتطبيق القانونى ، مع أخذ اللغات الإفريقية كنقطة البداية ، تجعل من الممكن تحليلهم فى ضوء فئاتهم الخاصة وتصنيفاتهم بدون أى توضيح أو تضمين بالنظر إلى مفاهيم القانون الغربى . وإن مدخل كل اصطلاح سوف يشير إلى كل المعانى مع أخذ المضمون الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والدينى فى الاعتبار . وسوف يبذل الاهتمام بالتغيرات التى قد تطرأ على الكلمات وعلى الظروف خلال فترة الحكم الاستعمارى حتى الاستقلال .

« وتجميع هذه المادة سوف يجعل من الممكن إجراء دراسة علمية لمختلف النظم القانونية فى إفريقيا . وهذا العمل يتطلب مشاركة من باحثى الميدان الإفريقيين وتعاونا مستمراً من جانب بعض الأنظمة ، وهى : القانون واللغة والاجتماع والتاريخ الخ» .

وقد بذل مجهود مشابه فيما يختص بحالة مدغشقر التى كانت خارجة عن نطاق المشروعات الإفريقية . فمن الناحة الثقـــافية تمثل هذه الجزيرة جسراً بين إفريقيا وأندونسيا ، ولكن الأسس الحضارية فيها ذات طابع غربى . وفى سنة ١٩٦٢ بدأ قسم العلوم الإنسانية فى تاناناريف تنفيذ مشروع تجميع القوانين العرفية . وعلى الرغم من أن هذا القسم لم يستمر مع الأسف طويلا فان الهيئات الفرنسية استكملت تنفيذ براءجه . كذلك فان كلية الحقوق فى مدغشقر كانت مركزاً لدراسة القانون العرفى . وتحت توجيه وإشراف الأستاذ روهيت كانت تنشر بانتظام دراسات عن القانون العرفى وعن تحليل القانون الحديث بالقدر الذى يتضمنه من جوانب عن القانون العرفى . والمشروع الآن معروض للبحث فى باريس لتشكيل فريق من المحكمين الاجتماعيين والأنثروبولوجيين لإعداد مشروع علمى منظم للقانون العرفى فى مدغشقر.

لقد كانت هذه هى الاتجاهات الرئيسية للبحث فيما يتصل بمجتمعات إفريقيا السوداء التى حظيت بقدر من الاهتمام . ونحب أن نشير هنا إلى أن النظم القانونية فى مجتمعات أخرى كثيرة كانت موضوعا لدراسات منتظمة فى فرنسا ، وذلك مثل

دراسة النظم القانونية الإسلامية التى قام بها كل من ميليوت وماسينيون ، ودراسة النظم القانونية لدول الجنوب الشرقى فى آسيا التى قام بها لنجات ولافونت . كذلك فإن القانون المقارن وهو نظام شبيه بعلم الأجناس القانونى قد درس لمدة طويلة فى الجامعات الفرنسية . وقد بذل الأستاذ دافيد نشاطا ملحوظاً فى هذا النوع من البحث .

الجهود التى بذلت فى بلجيكا :

تشير الدراسات العديدة التى نشرت فى السنوات الحديثة فى بلجيكا إلى اهتمام هذه الدولة بدراسة القانون العرفى . ومن أمثلة ذلك الدراسات التى قام بها كل من سوهير ومالينجرو وبوسوز . وفى سنة ١٩٥٣ قام القاضى سوهير بتجميع كامل للقضايا القانونية فى الكونغو ورواندا أورندى (كما كانت تسمى فى ذلك الوقت) . كذلك وجه علماء الأجناس ، مثل فانديرلندن السكرتير العام لجمعية القانون الدولى الإفريقى ، اهتمامهم للبحث فى هذا الميدان المتخصص .

وقد عنى معهد جان بودان ، تحت رياسة الكونت بيرن الذى يقوم بدراسة التاريخ المقارن للنظم » ، بإبداء اهتمامه بعلم الأجناس القانونى فى مناسبات عديدة .

وترجع أكثر الجهود المنظمة إلى الأستاذ جيلسن الذى أنشأ فى بروكسل مركز الدراسات التاريخية وعلم الأجناس القانونى ، وكان يعمل مديراً لهذا المركز . وقد كان لهذا المركز نشاط فعال فى العديد من مجالات الدراسة ، بما فيها الدراسة الاجتماعية لمذهب التعدد القانونى فى الدول النامية ، وفى مسح القانون التنظيمى والببلوجرافيا العامة . كذلك كان المركز مهتما بدراسة التشريع البلجيكى فى القرنين التاسع عشر والعشرين ، كما كان يعد كتابا عن التاريخ البلجيكى .

هذا وقد كان التخطيط الشامل للبرامج الدراسية للمركز كما يلى :

— دراسة اجتماعية لمذهب التعدد القانونى فى الدول النامية . وقد كان البرنامج يتضمن تحليلا للمشاكل التى تنشأ عن وجود نظامين قانونيين أو أكثر فى معظم الدول النامية ، والإعداد لإجراء مسح اجتماعى عام . وقد نشرت مجموعة من الدراسات

التى أعدت للمناقشة فى تقرير مبدئى ، وكانت تغطى الموضوعات التالية : تعدد المذاهب القانونية فى الدول الإفريقية (الدول الإسلامية وأثيوبيا والكونغو وجنوب إفريقيا ومالى) ، ومذهب التعدد فى الدول الشيوعية (روسيا والصين) ، ومذهب التعدد فى تاريخ القانون (فى القرنين العاشر والحادى عشر فى دول أوربا الغربية وفى العصور الوسطى والعصور الحديثة) ، ومذهب التعدد فى أعمال فلاسفة القانون وفى أعمال دوبريل ، وأخيراً مذهب التعدد فى القانون البلجيكى المحلى .

— المسح الاجتماعى للقانون التنظيمى : قام الباحثون الميدانيون ، كامتداد لدراسة تعدد المذاهب القانونية ، باجراء مسح اجتماعى يتضمن تجميعا للمادة المتصلة بالمجموعات السلوكية التى تفرضها الجماعات الاجتماعية على أعضائها ، وذلك مثل الجزاءات التى تتبعها الجماعة . وقد كان هذا المسح الذى استغرق إعداده عدة أشهر مطبقا على ٦٠٠ جماعة اجتماعية .

— إعداد مقدمة ببليوجرافية عن تاريخ القانون وعلم الأجناس القانونى : كان الهدف من هـــذا العمل هو إعطاء المؤرخين القانونيين والمؤرخين والمشرعين والاجتماعيين نبذة عن أحدث المعلومات الببليوجرافية فى مختلف جوانب التقدم فى الدراسات القانونية فى العالم ، وهى ببليوجرافية مختارة اتسع نطاقها الزمنى والجغرافى لتغطية التطور فى القانون وفى المؤسسات فى القارات الخمس من البداية حتى الوقت الحالى . وقد خصص مكان كبير لعلم الأجناس القانونى الذى يتعلق بالقانون لدى الجماعات التى ليست لها لغة مكتوبة . كذلك خصص قسم يتصل بالنظم القانونية فى المستعمرات التى ينظر إليها غالبا كجسر يربط بين الحضارتين .

وسوف يحوى هذا المؤلف حوالى ١٢٥ قسما مختلفا ، وسوف ينشر فى ثمانية مجلدات ظهر منها حتى الآن خمسة .

الجهود التى بذلت فى المملكة المتحدة :

أبدى الدارسون فى المملكة المتحدة ميلا لدراسة الأنثروبولوجيا فى عالم القانون ، وقد سارت مجهوداتهم فى ثلاثة اتجاهات :

الأول : هو البحوث التى يجريها الأنثربولوجيون والاجتماعيون ، مثل البحث الذى أجراه أندرسون عن إفريقيا الإسلامية . والبحث الذى أجراه شابيرا عن إفريقيا الجنوبية .

الثانى : تم تحت إشراف داريل فورد . فقد أكدت المؤسسة الإفريقية الدولية فى مناسبات عديدة اهتمامها بدراسة النظم القانونية الإفريقية . وفى يناير ١٩٦٦ عقد مؤتمر فى أديس أبابا كان موضوعه « المفاهيم والإجراءات فى القانون الإفريقى » ، وقد نشرت أعماله حديثاً .

وأخيراً فإنه فى سنة ١٩٥٩ شرع أنطونى آلوت فى إعداد مشروع للقانون الإفريقى فى مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية فى لندن . وقد اكتسب المشروع سريعاً أهميته ، وبصفة خاصة بعد حصول عدد كبير من الدول الإفريقية على الاستقلال. وقد كان الهدف هو إمكان حصول الدول الصغيرة على وثائق صحيحة تتعلق بالقانون العرفى الذى ما زال هو العامل الأساسى فى قانون الأشخاص ، وما زال يحكم جزءاً كبيراً من المجال القانونى . ولم يكن هدف مخططى البرامج هو تجميع القوانين العرفية للجماعات المختلفة ، وإنما تجميع أكثرها أهمية وتعبيراً عن الجماعة . وقد تلقى المشروع مساعدات عادية من الحكومات الإفريقية نفسها ، كما بعثت بمستشارين للمساهمة فى المشروع . ونتيجة للتعاون بين لندن والحكومات المحلية طبق البحث خلال العشر السنوات الماضية فى سيراليون وغانا وشمال نيجريا وكينيا وزامبيا ومالاوى وليبيريا والكاميرون .

وقد نشرت نتائج البحث فى كل من المملكة المتحدة وإفريقيا . وقد ظهر بالفعل المجلدان الأولان المتعلقان بالقانون العرفى فيما يختص بالزواج والوراثة .

وهناك دراستان حول القانون العرفى فى مالاوى وغانا ونيجريا الشمالية سوف تنشران قريبا . وتبعاً لذلك فهناك ثلاثة مجلدات لبحث القانون العرفى فى بوتسوانا . كما نشر آلوت دراسة واعية تحت عنوان « النظم القانونية والقضائية فى إفريقيا » .

وعلى الرغم من النتائج المهمة التى توصل إليها البحث فيما تقدم فإن المهمة تبدو أكبر

مما تتحملها الجهود الفردية للبحث ، ويجب أن تقوم بها الأجهزة الوطنية والتعاون الدولى . وقد تجلى هذا المعنى فى أعمال جمعية القانون الدولى الإفريقى التى يقع مركزها الرئيسى فى لندن . ولكن على الرغم من الجهود الحسنة التى قامت بها هذه الجمعية فقد قصرت اهتمامها على إفريقيا ، وبصفة أساسية إفريقيا السوداء . ويمكن للبرامج المتعاونة فى المجال الدولى أن تقوم بهذه المهمة مع مراعاة أمرين :

١ – أن العمل يجب معالجته على وجه السرعة ، لأن القانون العرفى يتضاءل يوميا . حقا إنه لن يختفى بصفة نهائية وفى كل مكان ، ولكنه سوف يتغير ويتجاوب ويندمج فى النظم القانونية الجديدة . ومع ذلك فرغم أن التشريع المقنن يحتوى على جزء من القانون العرفى فان أحدا لاينكر أن هذا الأخير يندثر بسرعة .

٢ – إن العمل يتضمن إنقاذ التراث الثقافى الذى تفوق أهميته إنقاذ الآثار . والتراث القانونى يمثل جزءاً ضروريا فى الثقافة التقليدية للأمم النامية غير الصناعية ، ويمثل اختفاؤه خسارة للحضارة جمعاء .

والوضع الحالى – بوجه عام – يمثل نقصا كبيراً يتجلى فيما يلى :

١ – قلة عدد مقررات علم الأجناس القانونى .

٢ – قلة عدد الباحثين الأكفاء فى هذا العلم . فهؤلاء يجب أن تتوافر لديهم إحاطة كافية بالقانون بقدر إحاطتهم بعلم الأجناس .

٣ – وأكثر من هذا فإن هذا العلم يقع بين القانون وعلم الأجناس ، ويعتبر من هذا أو من ذاك . وربما أدى ذلك إلى عدم وجود حركة دولية فى هذا المجال ، والاقتصار على الحركة الإقليمية مثل جمعية القانون الدولى الإفريقى .

وأخيراً فإنه يجب الاهتمام بوجه خاص بتجميع النظم القانونية العرفية المهددة بالزوال .

برنامج وطرق العمل

عند إعداد خطة تتعلق بدراسة القوانين التقليدية فإن علم الأجناس القانونى يمثل

تناقضاً مطلقــاً ووضعاً محيراً . وذلك لأن موضــوع بحثه قد يتوقف قبل توافر الوقت لتجميعه . وهناك تكون مشكلة الحاجة الملحة الواضحة ، وهى الوجود الحقيقى لما يجب أن يتحقق بوضوح .

الذاتية والتبرير المنطقى فى النظم القانونية :

من المسلم به أن المجتمع الإنسانى فى كل مكان يتحرك تدريجاً لاكتساب المزيد من وضع القواعد والتبرير المنطقى . وهذا الاتجاه الأساسى يبدو واضحاً فى مجال القانون حيث يعمل فى ثلاثة مستويات مختلفة .

فى المكان الأول تقع التكنولوجيا بمعناها الواسع ، وهى تؤثر تلقائياً على النظم المرتبطة بالقانون التى تغطى قوانين المواصلات السلكية وقوانين الطيران وكل النماذج المتخصصة فى القانون التى لها أهمية حيوية وتنبع من الأشكال المختلفة للتكنولوجيا وتحكمها أيضاً .

وثانياً يقتضى انتشار العلاقات الدولية إيجاد نظام معقول للاتصال ، ولذلك ظهرت القوانين التى تنظم وسائل الاتصال ، مثل تنظيم الخدمات البريدية وجوازات السفر ورخص القيادة الدولية وما إلى ذلك . وقد ساهمت هذه العوامل فى الازدياد الواضح فى عقد الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف بين الدول .

وثالثاً فإن عملية الإدماج القانونى تبدو واضحة داخل كل دولة . والاتجاه نحو الاستقلال وإن كان يسير ببطء يمثل تطوراً مهماً ، ولكنه لايقل أهمية نحو تطور النظم القانونية واقتراب بعضها من بعض فى العالم . وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه قد عاقته أحياناً بعض الاختلافات الأساسية فى المجالات السياسية والاجتماعية فإن الفردية والسمات الخاصة تميل نحو الاختفاء تدريجاً . ويبدو الآن أن القوانين تميل إلى المعقولية باستمرار . وقد أدى هذا الاتجاه إلى اختفاء فروع معينة من القانون . ويظهر هذا واضحاً فى الدول النامية التى مازالت إلى الآن تحكمها القوانين العرفية الشفوية . وهذا يفسر لماذا يجب أن تكون الأولوية الملحة لتجميع القوانين العرفية .

البرامج الملحة :

ظهرت أمم كثيرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على نحو لم يسبق له مثيل فى التاريخ . وفى كل الحالات كانت هذه الأمم تقوم على أسس ما قبل الصناعة ، وكانت غالبا لها ثقافات بدائية تعتمد على التقاليد القانونية الشفوية ، وهى حقيقة واقعة حتى بالنسبة للمجتمعات التى كان يعتقد نظريا أن لها لغة مكتوبة مثل الهند وأثيوبيا وإندونيسيا ، فى حين أن السكان كلهم كانوا يعيشون بعيداً عن اللغة المكتوبة أو القانون المكتوب .

وقد حدثت ثورة هائلة فى المجال القانونى نتيجة لحصول هذه الأمم على الاستقلال . وقد ظهرت مجموعة من النتائج بعد التغير والانتقال من حالة القانون الشفوى إلى القانون المكتوب . وفى هذه الدراسة سوف نعنى بواحدة فقط من النتائج وهى أهمها ، ونعنى بها الزيادة المستمرة فى اختفاء العرف الشفوى . ذلك أن هذه الدول التى تحكمها التقاليد والعرف يتكون معظمها من الآلاف من المجموعات ذات الأجناس المختلفة ، وتحكمها المئات من القوانين العرفية المتباينة . فقارة إفريقيا وحدها على سبيل المثال تضم ثلاثة آلاف مجموعة من جنسيات مختلفات تدعى الوحدة فيما بينها . وبطبيعة الحال فان عدد النظم القانونية أقل ما دامت الأعراف الملاحظة من الجماعات المتجاورة تختلف فقط فى نقاط بسيطة ، وكانت نتيجة لهذا تمثل نظاما واحدا . وهذا المثال يبين مدى الأهمية العملية لهذه المشكلة .

والأعراف هى المهددة بالزوال ، بل ربما كان العرف القانونى هو أكثرها قابلية لذلك . والسبب فى ذلك أنها تتأثر مباشرة بفعل السلطات ما دامت تتصرف فى حدود القانون . والسلطات الإدارية لاتتدخل فى طقوس الزواج أو الوفاة ، ولكن القوانين المتعلقة بالأشخاص أو القانون المدنى تحدد بوضوح شروط الزواج والقواعد التى تحكم الوراثة . ويلاحظ أن التقاليد الثقافية تكون بلاشك كلا متكاملا . والتقاليد الاجتماعية قد تتأثر عن طريق المعايير القانونية ، وهى لذلك مهددة بطريق مباشر.

ولذلك فان القوانين العرفية يجب أن تجمع ، وما زال الوقت متاحا لذلك ، ويمكن أن يتم هذا العمل فى بضع سنوات . وفى كل مكان يلاحظ وجود هوة كبيرة

بين الأجيال . ويتوقف على طبيعة الدولة وعلى الجماعات الشعوبية المكونة لها مدى هذه الهوة . فتكون أحيانا بين سن الخامسة والأربعين والخامسة والستين . وفى بعض الحالات يعتاد السكان البالغون القانون العرفى عن طريق كبار السن ، وفى حالات أخرى يعانى هؤلاء من الجذور الثقافية الموجودة التى تفقدهم الصلة بثقافتهم . ولكن فى كل مكان يوجد هؤلاء الناس الذين يدافعون عن القانون العرفى ، وهم عادة من كبار السن . ويمثلون أمامنا الفرصة الأخيرة للوصول إلى المصادر الأصلية للعرف . فاذا مات هؤلاء بدون أن يدلوا بما لديهم من معلومات فسوف نفقد دليلا له قيمته . وهذه المجموعة من كبار السن تقع أعمارهم بين الخامسة والستين والثمانين ، أو أكثر ، ومعظمهم يتوقع لهم أن يموتوا خلال عشر سنوات . وهذه السنوات العشر هى فرصتنا فى الاحتفاظ بتراث ثقافى قيم والبعد به عن الزوال النهائى .

ومن الملاحظ أن كل شىء الآن يتغير بسرعة فائقة . وكل شىء يساهم فى استعجال اتجاهات الحوادث : الحاجات إلى النمو الاقتصادى ، وأحلام الأمم الجديدة فى تحقيق الوحدة . والنتائج المترتبة على تصدع الوحـدة العائلية ، والرغبة فى تقليد الغرب ، وفى تبنى الحلول الغربية فى حل المشاكل قبل كل شىء . وفى الوقت نفسه فانه من الغريب أن نجد أيضا محاولات للتقرب من التقاليد بين الكثيرين من من الشباب وصغار السن . ولكن هذا التمسك ليس سوى تعبير عاطفى للربط بالماضى ، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الشعبية . ويبدو هذا النوع من رد الفعل واضحا بين قطاع كبير من المثقفين الأذكياء فى أوربا .

وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات تدل على ذلك يمكن القول بأن نصف هؤلاء يعارضون بدرجات متفاوتة التخلى عن نظام القانون العرفى ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل القادة التقليديين فى القرى . وعلى العكس من ذلك نجد الطبقات المتوسطة فى المدينة وخاصة الصغار تميل لكل ماهو مستحدث جديد .

والاتجاه المعارض من جانب الطبقة المتعلمة فى الغرب يعتمد على رفض أى تشريع ينبع من خارج القوانين التقليدية فى الدولة . ونحن هنا لانستطيع إلا أن نتفق معهم فى أن النظام القانونى الجديد فى إفريقيا يجب ألا يغفل القوانين العرفية كما هى الحال

غالبا ، فكيف يجرؤ أحد على إعداد مجموعات القوانين بدون أن يعرف أولا التقاليد القانونية . وفى أى مكان وأى زمان تعد فيه القوانين يجب أن تكون الصلة وثيقة بما كانت عليه الحال قبل تكوينها .

وتتطور الديناميكيات الاجتماعية والعناصر المستحدثة فى القانون من خلال ارتباطها أو تأسيسها على تقاليد معينة ، تستخلص وتستنتج منها فتكملها أو تعارضها . ولكن الموقف يختلف بالنسبة للدول الحديثة ما دامت القوانين المطبقة عمليا يحيطها الجهل بالقوانين العرفية لديهم . والسؤال هنا الآن هو : هل تستطيع النظم القانونية الجديدة أن تنفذ بأمان بدون بحث واستقصاء النظم القديمة وبدون التوحيد بين المبادىء التى توجه المشرعين ؟ إن المشكلة هنا هى مشكلة ذات أساس علمى ، ذلك لأن النظم التقليدية فى القانون تختفى تدريجا من سنة لأخرى . ولن نجد وسيلة بعد ذلك لإيجاد الحقائق إلا إذا اتخذ عمل علاجى .

وإعداد مجموعات قانونية تلائم المتطلبات الفنية للتطور لا يعنى بالضرورة التضحية بالعرف ، ذلك أن القانون العرفى لا يمكن أن نباعد بينه وبين التفكير الدينى أو بينه وبين نسق القيم ، وهو يمثل الصوت اللانهائى للأجداد . ونتيجة لهذا فان الإفريقى الذى يحترم تقاليده ويحترم القوانين العرفية يعبر عن الوسيلة الوحيدة لاستمراره مخلصاً لأجداده .

وعلى ذلك فانه لا يوجد تبرير للاستبدال المفاجىء للقانون المكتوب بالقانون العرفى . فهناك حلول كثيرة ممكنة ، فيمكن أن يترك للقانون المكتوب وضع المبادىء ويترك للأعراف المحلية مهمة التجاوب معها . كذلك من الممكن تقييد القوانين المكتوبة بحيث تشمل مجالات معينة مع ترك باقى المجالات للقانون العرفى . وفوق كل شىء فانه من الممكن استعمال النظام التقليدى للقانون لكى يحيا داخل النظام القانونى الجديد . وكل ذلك يبين بوضوح الأهمية العملية المرتبطة بتحليل وتجميع القوانين العرفية .

علم الأجناس القانونية وتاريخ القانون :

إن دراسة التقاليد فى يومنا هذا قد فتحت آفاقا لتفسير القانون التقليدى . ومن

المتوقع خلال العشر السنوات القادمة أن تستخدم مناهج البحث التى يستخدمها علماء الأجناس فى أبحاثهم عبر البحار فى دراستهم للنظم القانونية المستقرة منذ زمن طويل.

ويمكن أن يقال إنه ما لم يتحقق المؤرخون القانونيون من البيئة القانونية والفنية والاقتصادية والاجتماعية التى يعيشون فيها فإنها قد تصبح حائلا بينهم وبين الحقيقة الاجتماعية التى يدرسونها. وهؤلاء الدارسون قد تلقوا تعليما غريباً، ووجدوا أنفسهم يقفون كل يوم وجها لوجه أمام مواقف فعلية تظهر من المبادىء المختلفة تماما عن تلك التى يبنى عليها القانون العرفى. ولسنا نبالغ إذا قلنا إن القانون الرومانى القديم – على سبيل المثال – من الممكن أن يعاد تفسير جزء كبير منه فى ضوء الخبرة التى اكتسبها الباحثون فى علم الأجناس.

وهناك اختلافات شاسعة بين القوانين فى المجتمعات الصناعية وغيرها من القوانين فى الأنظمة الأخرى. فالأولى تبنى أساسا على التفكير المنطقى، والأخرى تبنى أساساً على التقاليد. وهذا هو السبب فى الاختلاف الشاسع بينهما، كذلك فإن هناك اختلافاً أساسياً فى بيئة كل منهما وفى نمط الحياة ونسق القيم الموجودة.

ونحن نطمع فى أن نرى تفاوتا بين المشرعين المتخصصين فى دراسة القانون القديم والباحثين فى علم الأجناس القانونى؛ فهناك تشابه كبير فى عمل كل منهما. وليس هناك فى أى مكان من العالم أجمع أى تعاون منظم من هذا النوع. ويبدو أنه ما زال أمامنا وقت طويل قبل أن يتم التكامل بين هذين المجالين. ومن هذا العمل المشترك نستطيع أن نتوقع حدوث تجديد حقيقى واقعى لفهمنا للقانون فى الماضى.

الجوانب المنهجية :

هناك العديد من المسائل الأساسية فى طبيعة المنهج يجب أن تتحدد وتستقر فى هذا المجال. والباحث فى هذا الخصوص يجب أن يرجع للمشكلات العامة فى علم الأجناس، وهذا ليس مجال حديثنا الآن، وإنما الذى يعنينا هنا نقطتان مهمتان :

الأولى : هى الحاجة الشديدة لإعداد قاموس عالمى، ونحن نعلم أن معظم الدول الحديثة المهتمة بإعداد مجموعات قوانين خاصة بها فى حاجة إلى التعبير بلغتها الخاصة

عن المفاهيم المختلفة التى ظهرت من الحياة الحديثة . وهذه العملية المتعلقة بتطوير المصطلحات الحديثة من الممكن أن تنتظم على المستوى القومى . والذى نقترحه هنا هو أن تكون بداية العمل مقتصرة على إعداد قاموس للقانون المقارن يتضمن تفسيرات للمفاهيم الرئيسية المستحدثة فى مختلف الأنظمة القانونية إلى جانب الترجمة المقترحة بها . والتحليل النظرى المتضمن فى التفسيرات يجب أن يبنى على أمثلة معينة مستمدة من علم الأجناس القانونى ، لأنه فى دول العالم الثالث التى ليست لها تقاليد قانونية مكتوبة ينبع القانون من حقائق الحياة المعاصرة .

والعمل الذى نقترحه يجب أن يجرى على النحو التالى :

١ – تحديد المفهوم .

٢ – الوسائل الإيضاحية مثل الصور واليوميات وأمثلة للقضايا .

٣ – التحليل النظرى للمفهوم والمترادفات والدلالة الرمزية والمضمون الدينى .

٤ – أى أمثال قانونية شائعة أو أقوال مأثورة أو نكات أو أمثال مشهورة .

٥ – بيان المراجع .

ومثل هذا القاموس من الممكن أن يكون أداة قيمة جداً ، فهو إلى جانب فائدته القصوى للمشرعين يساعد فى إعداد نظرية أولية عن القانون العرفى .

النقطة الثانية :

الاستخدام الكمى فى الظواهر القانونية : يتضمن هذا الاستخدام الجمع بين الحقائق والأرقام للاستشهاد به فى التحديد القانونى . وعلى سبيل المثال لن يقصر الباحث نفسه على وصف كيفية بيع الأرض أو تأجيرها فى مجتمع معين ، وإنما بالإضافة إلى ذلك أيضا يسجل البيانات التى يمكن الحصول عليها عن مساحة الأرض المبيعة والظروف الفعلية المحيطة بشروط الملكية . والمرحلة التالية هى مرحلة التحليل الإحصائى للبيانات الذى يربط بينها وبين الظروف الاجتماعية ، وذلك عن طريق إيجاد الارتباطات الممكنة بينها وبين النماذج المتغيرة لسندات الملكية وإعادة توزيع الملكيات ، وكذلك بينها وبين الموقف الاقتصادى الحالى والتقدم التكنولوجى. وهنا يدخل القانون فى المجال الاجتماعى

الدراسة الديناميكية للقانون من خلال المنازعات :

سوف يشير الباحث إلى مختلف السوابق ، بالإضافة إلى جمع الإحصاءات وهل هناك أى ارتباط بينها . فالقانون لايتضمن فقط القواعد المكتوبة ، بل يتضمن أيضا السوابق القانونية . وعلم الأجناس القانونى يعنى بدراسة القانون من ناحية تطبيقه فى الحياة .

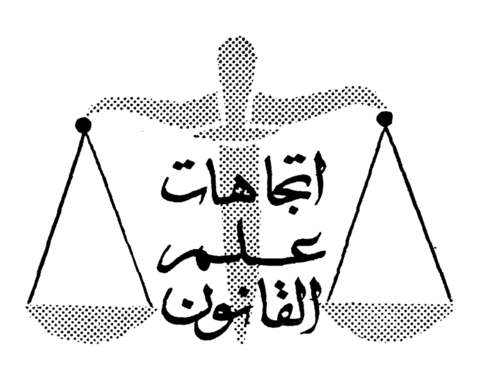
تحليل القانون الضمنى :

إن الاختلاف بين القواعد النظرية فى القانون وبين التطبيق يعد اختلافا شاسعا . فالقانون دائما يشرع بصورة مثالية ومطلقة ، فى حين يمارس الناس حياة واقعية يبدو الأمر فيها نسبيا . وعلم الأجناس القانونى ما زال موضوعا جديدا ، والنظرة إليه ما زالت تختلف من بلد لآخر . أما المشكلات التى يثيرها فى الوقت الحالى فتنقسم إلى ثلاثة أقسام :

أولا : ما زال مضمون علم الأجناس للقانون غير واضح ، وكذلك الأمر بالنسبة لعلاقته بالموضوعات الأخرى . وهناك اتجاهان فى هذا الصدد ، الأول هو اعتباره فرعا من فروع القانون ، والآخر هو اعتباره فرعا من علم الاجتماع . والحل الصحيح هو ما أخذنا به وهو اعتباره فرعا من علم الأجناس العام (الأنثروبولوجيا) الذى يجمع الموضوعات المترابطة لعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى وعلم الأجناس بالمعنى الدقيق .

ثانيا : بالنسبة للجانب التطبيقى فان علم الأجناس القانونى الذى يدرس الآن فى كليات الحقوق وفى كليات الآداب ومعاهد العلوم الاجتماعية يجب أن يواجه الحاجة للتدريب بحيث تسير الدراسة النظرية والتطبيق فى طريقين متوازيين ، ذلك لأن الفقيه القانونى لن يكون قادرا بدرجة كافية إذا ما أقحم نفسه فى مجال علم الأجناس ما لم يكن مدربا ، بعكس الباحث فى هذا العلم الذى يجمع ويحلل التقاليد والعادات بالطريقة التى يتعامل بها مع الظواهر الاجتماعية الأخرى . هذا بخلاف الفقيه القانونى الذى يجد نفسه يقف على أرض لايعرفها ، ولذلك فان التدريب القانونى يظل أمراً ضروريا حتى تتوافر لديه القدرة على التفسير الصحيح للقانونى العرفى .

وأخيراً يمكن القول بصفة عامة بأن علم الأجناس القانونى ما زال فى حاجة إلى الكثير من العمل والجهد وإجراء المزيد من البحوث العاجلة . كذلك فانه من الضرورى اكتساب التأييد لفكرة إعطاء هذا العمل أولية مطلقة من حيث الإمكانيات والأشخاص .





بقلم
ماسيمو سيفيرو جيانينى

ا ـ فى ايطاليا

النظرية العامة للقانون

موضوع علم القانون :

تعتبر « الدراسة العامة للدولة » أحد الموضوعات التقليدية للدراسة فى إيطاليا . فهى تدرس فى عدة جامعات ، وخاصة فى كليات القانون ، ويميل الباحثون فيها إلى تأكيدات جوانب معينة منها ، اجتماعية أو سياسية أو قانونية ، وفقا لاهتمامهم الخاص . ولذا يمكن أن يقال إن الدراسة العامة للدولة فرع مستقل وإن كان ذا مضمون متعدد الجوانب .

ومن الصعب نوعا أن نصف بالدقة مركز « القانون الطبيعى » من علم القانون الإيطالى . وهناك مدارسة فكرية ــ أتباعها ممن قد يسمون بالكاثوليك الأرثوذكسين ــ

الكاتبان : الدكتور ماسيمو سيفيرو جيانيني ، والأستاذ جوئيتشى أومى

اولهما ايطالى . وهو أستاذ القانون الادارى بجامعة بيزا ، وقد عمل محررا لعدة مجلات دورية قانونية ايطالية . وله كتابان من أمهات الكتب القانونية الادارية . ويقوم الآن بتنسيق مجموعة من الباحثين شكلها المجلس الوطنى الايطالى للبحث العلمى .

وثانيهما يابانى . اشتغل بالتدريس فى جامعة كوبى ثم أستاذا للفلسفة القانونية بجامعة طوكيو عام ١٩٥٩ . ومن مؤلفاته : « معالم فلسفة القانون » ، و « فلسفة بيرتراند راسل » عام ١٩٦١ .

المترجمان : الدكتور جلال أمين ، والأستاذ حسن أحمد أمين

أولهما أستاذ مساعد بحقوق عين شمس ، ومعار أستاذا زائرا بالجامعة الأمريكية بالقاهرة . حاصل على دبلوم القانون والاقتصاد ، ودكتوراه الاقتصاد من جامعة لندن عام ١٩٦٤ . نشر له فى القاهرة ولندن عدة كتب ، آخرها كتاب « الماركسية » عام ١٩٧٠ .

وثانيهما نائب مدير مركز الأمم المتحدة للاعلام ، والسكرتير الأول بوزارة الخارجية . عمل مذيعا بالاذاعة المصرية ، فمذيعا بالاذاعة البريطانية ، فملحقا بالسفارة المصرية بكندا ، فسكرتيرا ثانيا بالسفارة المصرية فى موسكو . له عديد من المقالات والأبحاث فى مجلات أدبية وفنية مختلفة .

ترجمة • د. جلال أمين
والأستاذ حسين أحمد أمين

تؤمن بشدة بوجود القانون الطبيعى وتقتبس المفاهيم التقليدية للفلسفة المدرسية والقانون الكنسى ، وإن يكن اقتباسها من وجهة نظر حديثة . بل إن هذه المدرسة تذهب إلى أن هناك فضلا عن القانون الطبيعى قانونا إلهيا ، وذلك حسب التقليد الكنسى أيضا .

ومن ناحية أخرى نجد أن ما قد يسمى بالمدرسة المدنية (غير الإكليركية) ، التى يتبعها معظم الخبراء فى العلوم القانونية والسياسية ، ترفض كلية فكرة القانون الطبيعى . وبعض ممثلى هذه المدرسة ، وأشهرهم ن . بوبيو[1] ، يذهبون إلى أبعد

(١) جمعت كتابات ن. بوبيو ضد نظرية القانون الطبيعى الجديدة فى مجلد بعنوان :
Giusnaturalismo e Positivismo Giuridico, Milan, Edizioni Comunita, 1965 241 P.
وهو يحوى قائمة ضخمة بالمراجع فى هذا الموضوع فى العالم بأسره .
وانظر أيضا Piovani, Giusnaturalismo ed Etica Moderna Bari, Laterza, 1961

من هذا ، ويشنون حملة جدلية نشيطة مدعمة بالمنطق ضد دعاة القانون الطبيعى . وحجتهم الأساسية هى أن القانون الطبيعى — من الناحية التاريخية — استخدم لتبرير كل شيء . ويصدق هذا بالأخص على إيطاليا، إذ أنه حدث فى القرن التاسع عشر أن كلا من الحركات المؤيدة للوحدة القومية والنزعات العصرية ، وتلك المؤيدة لبقاء الدويلات المستقلة المختلفة والنزعات المحافظة ، استشهدت بحجج القانون الطبيعى .

ومع ذلك فان بعض الإخصائيين الذين لايؤمنون بوجود القانون الطبيعى يتأثرون أحيانا بالتيارات الفكرية المرتبطة بالمثالية الفلسفية . فهناك مثلا جماعات من الباحثين الذين يؤمنون—بالرغم من عدم قبولهم لفكرة القانون الطبيعى — بأن وراء كل التجارب القانونية مثلا بعض ضوابط دائمة معينة للعدالة . وقد تبنى هذا الرأى فى السنوات الأخيرة وعلى وجه خاص فلاسفة القانون الذين يعلنون إيمانهم بالوجودية .

ولكى نحدد مدى اهتمام علم القانون بالجوانب الاجتماعية للقانون الوضعى ، وآثارها على المجتمع ، يلزمنا أن نورد عرضا تاريخيا موجزاً لعلم القانون الإيطالى كله منذ تأسيس الدولة الإيطالية إلى وقتنا هذا . وهو أمر واضح الاستحالة ، لابسبب تعدد المدارس والتيارات الفكرية الذى ميز علم القانون الإيطالى على مر القرون فقط ، وإنما كذلك ، وبالأخص ، لأن نظماً معينة قد طورت خارج التيارات والمدارس الجماعية ، بفضل أفراد معزولين من الرواد ، خاصة من بين فلاسفة القانون .

ومع ذلك فان من الصدق القول بأنه قرب نهاية القرن الماضى ظهر فى قطاعين من قطاعات الدراسات القانونية — القانون الخاص (بما فى ذلك قانون المرافعات) والقانون العام الداخلى — تيار يحبذ تبنى منهج يسمى بكل بساطة « المنهج القانونى » (١) ، لتحليل الظاهرة القانونية .

---

(١) دعا إلى « المنهج القانونى » ا. سيرافينى الإخصائى فى القانون الخاص ، وف ا. أورلاندو الإخصائى فى القانون العام . وقد كتب أورلاندو عام ١٨٨٩ دراسة بعنوان :

I Criteri Tecnici Per La Ricostruzione Givridica del Diritto Pubblico.

Diritto Pubblic Generale, Milan, Giuffré, 1940.

أعيد نشرها فى مجموعة ، Diritto Pubblico Generale, Milan, Giuffré, 1940.

واختيار هذا التعبير دليل على الرغبة فى جعل علم القانون أضيق نطاقا حرصا على تمييزه عن الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وعن تلك المجموعة من المعارف التى عرفت فى إيطاليا فى القرن الماضى باسم «علم التشريع» (على نهج مفكرى القرن الثامن عشر من أمثال جينو فيزى . وفيلا نجييرى، وباجانو) والتى يفضل اليوم تسميتها بالسياسة التشريعية .

وقد وجه أنصار المنهجية الجديدة هجومهم بالأخص ضد علم القانون الفرنسى الذى رأوه خليطا من عناصر قانونية وغير قانونية . كذلك كان موقفهم من العلوم القانونية كما تمارس فى البلاد الأخرى موقفا انتقاديا مماثلا ، رغم أنهم استخدموا حججا مختلفة . ففى حالة العلم الألمانى مثلا ، وهو الذى كان يحتل فى ذلك الحين مكانة بارزة ، انتقدوا الإخصائيين الألمان إذ استخدموا أكثر مما ينبغى المفاهيم المطلقة التى نسبوا إليها قيما عالمية مزعومة . فى حين اتهموا علم القانون الانجلوسكسونى بأنه على العكس من ذلك يميل أكثر مما ينبغى إلى الاعتماد على المفاهيم التجريبية المتصلة بمواقف تاريخية ووضعية عارضة .

ونحن نقدر أنه من الصعب تعريف « المنهج القانونى» بدقة علمية . ورغم أنه قد يبدو من السهل نسبيا التمييز على مستوى وضعى بين علم القانون وعلم الاجتماع وعلم السياسة والعلوم الاقتصادية والسياسية التشريعية فان هذا التمييز من وجهة نظر نظرية المعرفة يبدو أقل سهولة . والواقع أن المناقشات الطويلة المتصلة بالمنهج القانونى قد تركزت حول مشكلة معينة هى : أين يرسم الخط الفاصل بين علم القانون والعلوم الأخرى ، وكيف تعرف بدقة الوسائل التى يجب على القانونيين استخدامها فى دراسة الواقع الذى يشكل موضوع هذا العلم .

ويجب الاعتراف بأنه لم يتوصل قط إلى اتفاق حول هذه المسائل ، وإن كان من نتائج ذلك ظهور مدارس فكرية عديدة بين مؤيدى «المنهج القانونى» أنفسهم. وقديكون من الأدق القول إنه بعد قبول علم القانون الإيطالى للمنهج القانونى فى مجموعه تفرق الإجماع بعد ذلك فى حركات شتى ، جميعها يعلن ولاءه للمبدأ المشترك نفسه ، أى للمنهج القانونى .

وقد تعلق الموضوع الرئيسى للجدل بما يسمى بعلم الواجبات الأدبية الذى يتناول ما ينبغى لرجل القانون معرفته وما ينبغى عليه عمله . فهناك من يرون أن رجل القانون غير مطالب بمعرفة ما يجرى فى ميدان علم الاجتماع وعلم السياسة ، الخ . كما أنه غير مطالب بمعرفة أساليب السياسة التشريعية . فان هو شغل نفسه أيضا بهذه الفروع الأخرى فلنفعه الخاص كفرد ، أما كقانونى فالواجب يقتضيه أن يطرح عن ذهنه كل ما يعرفه عن هذه الموضوعات . ويرى معتنقو هذا الرأى أن ظاهرة القانون قد تكون موضوعا من موضوعات البحث العلمى بقيمتها الذاتية ، ولذا يمكن القول بأنه لاعلاقة بينها وبين الفروع الأخرى المنتمية إلى غير علم القانون .

وقد لجأ أصحاب هذا الرأى فى النهاية إلى موقف قريب جدا من موقف دعاة « نظرية القانون البحتة » ، بل سرعان ما قبلوا الآراء الواردة فى المؤلفات الأولى لكيلسين . وجاء الوقت الذى دافع فيه بعضهم عن آراء متطرفة هى أحيانا آراء شائقة ، ولكنها سرعان ما اختفت بسبب اتهامها بالشكلية .

أما معظم رجال القانون الإيطاليين فينتمون إلى أحد اتجاهين كلاهما يرى ضرورة الاحتفاظ بالروابط مع الفروع الأخرى ، غير أنهما يختلفان حول نقطة معينة ، فهناك مدرسة ترى أنه على القانونى أن « يعرف » الفروع الأخرى ، سواء النظرية كعلم الاجتماع وعلم السياسة الخ ، والعملية كالسياسة التشريعية ، غير أن عليه الامتناع عن استخدامها فى عمله القانونى. وعلى عكس ذلك تذهب المدرسة الأخرى إلى أن من واجب القانونى بالضرورة العمل فى الفروع الأخرى أيضا ، أما فى عمله كقانونى — حسب قاعدة « المنهج القانونى » أيضا — فعليه ألا يخلط بين الفروع .

ومن الصعب أن نحدد عدد رجال القانون الإيطاليين الذين ينتمون اليوم إلى أى من هاتين المدرستين . وقد يكون من الصواب أن نفترض أن الأغلبية تنتمى إلى المدرسة الأولى ، رغم أنه كثيراً ما نرى رجل قانون يدعى أنه ينتمى إلى المدرسة الأولى وهو فى الحقيقة ينتمى إلى الثانية . ونجد مثلا بعض الإخصائيين من ذوى الشهرة العالمية فى القانون التجارى ، مثل فيفانتى واسكاريللى ، يعلنون ولاءهم للمدرسة الثانية ، وهم مع ذلك

علماء اجتماع ولهم مؤلفات بارزة فى السياسة التشريعية[١] . ويصدق فى هذا أيضا على إخصائيين معينين فى القانون الدولى ، مثل انزيلوتى وبيراسى وغيرهما .

وقد أعلن مؤخراً رجال القانون الذين ينتمون إلى المدرسة الثانية أنهم يؤيدون المنهج القانونى « الواقعى » ، حتى يميزوا أنفسهم عن الجماعة الثانية المسماة بجماعة المنهج القانونى (الدوجماتيقى) ، وعن جماعة ثالثة تعرف باسم جماعة المنهج القانونى (الاجتماعى) . والواقع أنه كثيراً ما يستحيل عملا التمييز بين القانونيين ، وخاصة من بين أفراد الجماعتين الثانية والثالثة [٢] .

وعلى أى الأحوال فقد نخرج من ذلك بأن المنهجية فى علم القانون الإيطالى هى الآن فردية للغاية لدرجة أن المؤلفات الأمريكية تتحدث صراحة عن« علم القانون على الطريقة الإيطالية ». وتتميز هذه الطريقة فى جوهرها بدراية دقيقة جدا بالمبادىء القانونية ، مصحوبة ببحث دائب فى جوانب الواقع الاجتماعى والسياسى ، مع تحليل نقدى للمبادىء المعيارية التى تهدف إلى تحسين التشريع الوضعى . وقد تأثرت تأثراً عميقاً بالمذهب التاريخى الذى أشربت به الثقافة العامة للقانونيين الإيطاليين بفضل تأثير فلاسفة مثل كروتشى وجنتيلى بوجه خاص .

ومع ذلك فينبغى أن نكرر أن ما سبق قوله هو عرض سطحى للموقف ، حيث إن وفرة الشخصيات فى علم القانون الإيطالى تجعل من التعميم أمراً شاقا .

---

(١) انظر بالأخص : ت . اسكاريللى Problemi Giuridici, Milano Giuffré, 1959 وهو مجموعة مقالات عن النظرية العامة والقانون التجارى ، يعطى فيها المؤلف اهتماما خاصا للمنهجية . كذلك انظر : ف. كارنيلوتى F. Carnelutti, Discorso Intorno al Diritto, Padua, Cedam 1953.

(٢) انظر فى مجلة JUS (١٩٥٧) الدراسات التى كتبها : ن . بوبيو ، ور . اوريستانو . و : م جيانينى ، عن العلاقة بين علم الاجتماع والقانون

وانظر أيضا ج. كابوجراسى Il Problema della scienza del diritto, Milano Giuffré 1962

ومقال : سيزارينى سفورزا فى المجموعة المسماة .

Vecchie e Nuove Pagine di filosofia, Storia, e Diritto, Milano, Giuffré, 1967,

ومؤلفين أحدث عهدا N. Libari "Il Diritto" Civile tra Sociologia e Dogmatica, in Studi in Onore di F. Santoro Passarelli, Naples, 1968 & G.B. Ferri, Antiformalismo, Democrazia, Codice Civile in Riv. Dir. Comm. 1968.

العلاقة بين ما هو كائن وما ينبغى ان يكون :

لم يتبن علم القانون الإيطالى – بخلاف العلوم القانونية بالدول الأخرى – موقفاً واحدا من عوامل الظاهرة القانونية التى هى إما محددة أو مكيفة.

ومع ذلك فالواضح أن القانونيين الإيطاليين متفقون بصدد أمر واحد أساسى، وهو أن مشكلة الظاهرة القانونية لا تدخل فى نطاق علم القانون، وإنما تدخل فى مجال العلوم الاجتماعية، وأن النقطة التى تختلف حولها الجماعتان الثانية والثالثة المذكورتان فيما سبق هى أن الجماعة الثالثة ترى من المرغوب فيه أن يعنى القانونى نفسه – لا على أنه قانونى فحسب ولكن باعتباره عالم اجتماع – بأسباب الظاهرة القانونية، فى حين تلقى الجماعة الثانية بالمسئولية كلها عن إعداد مثل هذه المعلومات على عاتق عالم الاجتماع، رغم أنها لاتتطلب من القانونى أن يكون مطلعا عليها.

وقد يكون لنا أن نشير هنا إلى أنه قد سادت بين المهتمين بعلم القانون فى إيطاليا فكرة مؤداها أن العلم القانونى بأساليبه وموضوعاته شىء، والنظم القانونية كحقيقة مؤثرة تجمع بين الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وكذا القانونية البحتة شىء آخر. فهو فى هذا المقام مختلف جدا فى الواقع عن العلوم القانونية فى الدول الاشتراكية التى لاتعرف هذا التمييز، مما ينتج عنه مفاهيم يعتبرها رجال القانون الإيطاليون مشوشة وغير صالحة للاستخدام.

ويمكن أن يقال مثل ذلك تقريبا عن « الدور الإيجابى للقانون » فكما سبق أن ذكرنا لايتحدث القانونى الإيطالى مطلقا عن الدور الإيجابى للقانون، وإنما عن علم السياسة التشريعية (أو، وفق مفهوم آخر منتشر بين القانونيين الإيطاليين، عن فن السياسة التشريعية) كوصف لنقد الأدوات القانونية وابتداع أدوات قانونية جديدة وتطبيق الأدوات القانونية القديمة والحديثة بغرض تعديل البناء الاجتماعى. ذلك أن رجل القانون الإيطالى، كما سبق أن قلنا، لايرى النظام القانونى والأدوات القانونية مرادفين لعلم القانون.

وتذهب الجماعة الثالثة إلى أنه من واجب رجل القانون أيضا أن يكون خبيراً فى السياسة التشريعية. ولكن حيث إن السياسة التشريعية وسيلة اجتماعية فإن رجل القانون

يجد أنه هنا يؤدى دور الفنى المتخصص فيما تؤديه الأدوات القانونية فى وسط سياسى واجتماعى معين ، أكثر من كونه يؤدى دور المبتكر لنظريات قانونية من شأنها تسهيل المعرفة النظرية بالنظام أو التطبيق العملى للمبادىء التى اتخذها النظام المقرر أساسا له . ويجب على القانونى بالضرورة ، باعتباره خبيراً فى السياسة التشريعية ، أن يكون أيضاً عالم اجتماع وسياسة واقتصاد . وليس من السهل دائما مصادفة أفراد يجمعون كل هذه المؤهلات . غير أن التعاون بين هذه الفروع المختلفة يؤخذ به لحسن الحظ فى ميدان السياسة التشريعية[١] .

موضوع تاريخ القانون :

كان موضوع تاريخ القانون فى إيطاليا دائماً عالمى النطاق ، بمعنى أنه يشمل كافة مناحى الظاهرة القانونية ، ويغطى كلا من ميدان القانون الخاص وميدان القانون العام ، وخاصة الدولة . وبالنسبة لأولئك الذين يؤمنون بوجود قانون طبيعى يشكل هذا أيضاً جزءاً من موضوع تاريخ القانون .

وينبغى أن نضيف أن تاريخ القانون لايشمل فقط تاريخ المؤسسات والنظم القانونية المتميزة تاريخياً ، وإنما يشمل كذلك الفكر القانونى (ولنذكر أن إيطاليا كان بها فى القرون الوسطى ثلاث مدارس للقانون وأن بها الآن أربعا على الأقل) . وقد ظل مؤرخو القانون إلى عهد قريب جداً مهتمين أيضا بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعى والسياسى وتاريخ النظريات الاقتصادية والسياسية . أما اليوم فإن هذه الفروع تتجه إلى مزيد من الاستقلال بعضها عن بعض نتيجة لتزايد قوة الميل نحو التخصص .

تطبيق منهج المعرفة التاريخية على القانون :

كان المنهج السائد فى إيطاليا فى القرن الماضى هو ذاك الذى ابتدعه مؤرخو القانون فى القرن الثامن عشر : خاصة ل.ا. موراتوريا ، وهو المنهج المؤسس على بحوث

---

(١) يعتبر مقال ل . كابانى فى فلسفة التشريع الإيطالى (بادوا ، سيدام ١٩٥٥) ذا أهمية خاصة فى هذا المقام .

السجلات . ولكنه يعتمد إلى حد كبير على التاريخ العام . ثم تلت ذلك فترة ، دامت حتى العقد الرابع من القرن الحالى ، ساد خلالها المنهج الفليولوجى الواسع الذى بدأ ظهوره فى ألمانيا .

وقد كان هذا الوقت تقريبا هو الذى نتج فيه عن التـأثير المشترك للمذهب التاريخى والمذهب الماركسى منهجية أكثر تعقداً ، اتسمت بأنها ، فضلا عن استمرار اعتمادها على البحث وتعليق أهمية على سعة المعرفة والفلسفة ، أخذت على عاتقها مهمة تفسير القانون المعمول به عن طريق الدراسة التاريخية .

وهذا هو الاتجاه السائد الآن ، وقد أثبت أنه مثمر حيث إنه هو الاتجاه المفضل لدى الإخصائيين فى القانون الوضعى أنفسهم . ومن أمثلة تطبيق هذا النوع من البحث التاريخى : دائرة معارف القانون ، وهى إنتاج عظيم ، وضع أساسه مؤرخ من أعظم مؤرخى القانون المعاصرين فى إيطاليا ، هو: ف . كالاسو[١] .

العلاقات بين تاريخ القانون والفروع الأخرى :

إن تاريخ القانون اليوم جزء متكامل من التاريخ العام (الذى لايعتبر فى إيطاليا منفصلا عن تاريخ الحضارات والمدنيات) . وهذا يعنى أن تاريخ المؤسسات والنظم القانونية مازالت تدرس اليوم إلى جانب تاريخ الفكر القانونى وتاريخ النظريات السياسية . وقد مكن هذا المفهوم عن الدراسات التاريخية إيطاليا من تجنب التقسيم الجامد الذى نجده كثيراً فى البلاد الأخرى . ومع ذلك فينبغى أن نضيف توا أن مؤرخى القانون الإيطاليين بوجه عام لايشعرون بميل قوى إلى التاريخ العام ، بل يرون أن هذا النوع

---

(١) أهم أعمال ف . كالاسو مجموعة مقالات بعنوان Storicita del Diritto Milan, Giuffré, 1966
وكذلك فى التطبيق Il Negozio Giuridico, Milan, Giuffré, 1969
كذلك يجدر الرجوع إلى الدراسة التى كتبها أوريستانو بعنوان :
Introduzione allo Studio Storico del Diritto Romano,Turin, Giappichelli, 1961.

من البحث يعتبر أقل علمية ويندرج فى مضمار الموضوعات المبسطة أو التى تدرس بالمدارس .

ولمعرفة القانون المعاصر مكانة هامة فى الدراسة التاريخية للقانون . ويتركز اهتمام المؤرخين اليوم بالأخص حول تاريخ النظم القانونية والسياسية فى القرن التاسع عشر. ولكن هذا لايعنى إهمال دراسة القانون القديم ، كما يظهر من الأهمية التى لاتزال تعلق على كراسى القانون الرومانى بالجامعات الإيطالية .

القانون والمجتمع

تكيف المبادى والنظم القانونية :

يمكن القول بصفة عامة إن علم الاجتماع الإيطالى يتحدى بشدة الصحة العلمية لفكرة « التكيف Adaptation » ، فهو يعتبر أن هذا التعبير يناسب لغة السياسة لا العلم . ويذهب علم الاجتماع الإيطالى إلى أن النظم القانونية ، مهما كان نوعها هى فى كل مكان وزمان فى حالة دائمة من التغير بتأثير عملية التفاعل مع القوى الاجتماعية المختلفة . فمثلا : بينما يتوقف تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية على النظم القانونية التى يعتبر التنظيم الدستورى مسئولا عنها ، فإن تلك النظم بدورها تشكلها القوى الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تتعاقب الدورات على النظم القانونية ، ومتى طرأ تغير عامل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية سمح ذلك لدورة جديدة بأن تبدأ .

إن النظم القانونية لا تتكيف بالظروف ولاتثور ضدها . إنها تخضع لتأثير عملية تفاعل بين القوى الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فى الزمان والمكان ، وهى تستمد قوتها إلى حد كبير أو صغير من تلك النظم ، وتعدلها ، بل تلغيها إن استطاعت .

ويعتبر ما ذكرناه إلى حد ما تعبيراً عما أجمع عليه علماء الاجتماع الإيطاليون المهتمون بالظواهر القانونية .

علم الانسان القانونى :

إن فكرة « علم الإنسان القانونى » ليست شائعة فى إيطاليا . وينبغى أن نلاحظ كذلك أن علم الإنسان الاجتماعى نفسه يعتبر مجرد فرع من علم الاجتماع ، ولايرى من حقه التصدى للظواهر القانونية . غير أن الظاهرة القانونية مع هذا تشكل موضوع فرع آخر من علم الاجتماع هو علم الاجتماع القانونى .

وقد يجدر بنا أن نتذكر ، بصدد أثنولوجيا القانون ، أن الإخصائيين الإيطاليين فى هذا الميدان اكتسبوا فى القرن التاسع عشر شهرة عالمية بفضل اتساع بحوثهم وجودتها . أما اليوم فإنه ينظر إلى الأثنولوجيا القانونية (على خلاف ماكان) باعتبارها فرعا دراسيا وصفيا محضا . لاموضوع نشاط كبير له أهمية . وقد انتهج تطورها فى هذا الصدد نهج الأثنولوجيا بوجه عام . وإذ اتهمت بأنها فرع دراسى وصفى محض فقد ابتلعها فى السنوات الأخيرة علم الاجتماع ، وخاصة علم الإنسان الحضارى .

حماية الشخصية الانسانية :

قد يكون من المفيد أن نذكر فى هذا الموضع نصا يعتبر من المميزات المهمة للدستور الإيطالى ، وهو الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الدستور التى تنص على أنه « من واجب الجمهورية التغلب على العقبات الاقتصادية والاجتماعية التى تحد من حرية المواطنين وتحد من المساواة بينهم ، فتعرقل بذلك النمو الكامل للشخصية الإنسانية والمساهمة الفعالة من جانب كافة العاملين فى التنظيم السياسى والاقتصادى والاجتماعى للبلاد » .

ويفسر ورود هذا النص الفريد كثرة الدراسات حول موضوع حماية الشخصية الإنسانية وتبنى القواعد الإنسانية للمساواة ، وذلك منذ عام ١٩٤٨ حين صدق على الدستور .

وقد نتج بالفعل عن هذه الدراسات تبنى قوانين جديدة خاصة فيما قد يسمى بالميادين الأكثر تقليدية للرفاهة الاجتماعية والمساعدات الاجتماعية والخدمات الصحية

والتعليمية والثقافية . كما نتج عنها تعديل مجموعة أخرى من القوانين تتعلق بالجوانب « الحضارية » المتعلقة بحماية الشخصية . ومن أهم هذه القوانين الإجراءات الخاصة بتخطيط المدن وحماية الريف وتنظيم ما يمارس من أنشطة فى وقت الفراغ والتحكم فى الإعلان . غير أن مشكلات كتلك التى تتعلق باعادة تنظيم الإذاعة والتلفزيون ، والأنماط والمستويات المختلفة للتعليم ، وحماية الشخصية الإنسانية من الأخطار الناتجة عن التقدم التكنولوجى ، ما زالت تدرس وتجرى مناقشتها على نطاق واسع حتى على مستوى الجمهور العام .

ويؤدى رجال القانون دوراً نشيطاً جداً فى كل هذه البحوث باعتبارهم خبراء فى السياسة التشريعية. ولن نعدو الحق إذا قلنا إنه بالنسبة لقطاعات عدة يعقد كل عام ما بين ستة مؤتمرات قومية وعشرة ، وغالباً يكون القانونيون دائما هم المشتركين الرئيسيين فيها . وعلاوة على ذلك فان لهذا العمل مئات من التشعبات ، ولم تنشر حتى الآن أية دراسة شاملة فى الموضوع .

حقوق الانسان :

يجب أن تكون نقطة البداية هنا أيضا هى الدستور الإيطالى الذى يصور « حقوق الإنسان » باعتبارها حقوقا شخصية بمعنى الكلمة ، ويعدها الكتاب فى هذا الموضوع من بين حقوق الفرد . كما أن الدستور يضمن ممارسة هذه الحقوق ، إذ تعتبر المحكمة الدستورية أى قاعدة أو إجراء رئى فيها أوفيه تعارض مع نصوص الدستور أمراً غير شرعى من الناحية الدستورية . وينبغى أن نضيف أن الدستور لا يميز بين الوطنيين والأجانب فيما يتعلق بممارسة الحقوق المدنية وحمايتها . كذلك يتمتع الأجانب بالعديد من الحقوق العامة . والحق الوحيد الذى لايتمتعون به هو حق الاشتراك فى الانتخابات

ولم تغفل المحكمة الدستورية طوال السنوات الثلاث عشرة من تاريخها فرصة لإعادة تأكيد مبادىء الدستور إلا اغتنمتها لتستأصل دون هوادة أية قواعد أوتعليمات تراها منافية لها مهما تكن قديمة وطال عليها الأمد .

وقد ظهر عدد كبير من الدراسات حول « الحقوق الإنسانية » (وهو التعبير الذى تفضله اللغة القانونية الإيطالية على تعبير « حقوق الإنسان » لأنه أكثر دقة) . وقد تنوولت بدقة كل الحقوق الأساسية فى هذه الدراسات ، سواء على المستوى القومى أو المستوى الدولى . بما فى ذلك مشاكل الطوائف والجاليات ، وهى مشاكل تزداد أهمية باستمرار فى الحياة الإيطالية .

ومن الشائق أن نلاحظ فى المؤلفات الكثيرة الراهنة ، الخاصة بمسائل التشريع ، ميلا نحو تحليل المشكلات تحليلا متعمقا . وهو ما يختلف اختلافاً كبيراً عن مناهج البحث المفضلة فى العقود الأولى من القرن العشرين مثلا ، حين كانت الحقوق الأساسية تدرس على مستويين : الأول هو ما يمكن أن نسميه بمستوى القانون الدستورى ، والثانى هو مستوى القانون الإدارى . وكثيراً ما كانت نتيجة هذا التقسيم فى الاختصاصات شيئاً غير مقبول . أما الآن فالعكس هو الصحيح . فالقانون الأساسى يدرس فى كل مظاهره ، بما فى ذلك أشد التعليمات الإدارية وقواعد القانون الخاص تفصيلا . فنجد الآن مثلا أن من المعترف به من الجميع تقريبا أن القواعد الخاصة بحماية الحقوق الأساسية تنطبق أيضا على العلاقات التى تدخل فى نطاق القانون الخاص ، وخاصة علاقات العمل فى داخل المشروعات .

ويجب أن نتذكر أن ما يعتبر طبقاً للدستور الإيطالى من الحقوق الأساسية لا يشمل تلك الحقوق المعترف بها فى التقاليد الليبرالية فقط (كالحق فى الحرية ، وفى اختيار مكان الإقامة ، وفى الحماية من أى تدخل فى مراسلات الفرد ، وفى التنقل والاجتماع ، وحرية الدين والعبادة والتعبير) ، وإنما يشمل أيضاً تلك الحقوق التى يطلق عليها الاصطلاح الأحدث عهداً : الحقوق الاجتماعية (كالحق فى الدفاع القانونى ، والمساواة بين الرجل وزوجته . والمساواة بين الأولاد ، والحق فى مستوى معيشى يكفى للحفاظ على الصحة ، والحق فى التعبير العلمى والأدبى ، وفى التعليم ، وفى العمل ، وفى مكافأة عادلة عن العمل ، وفى المساعدات الاجتماعية ، وفى حرية تكوين نقابات العمل ، والاستفادة من شتى الخدمات) .

الامم والاقليات العرقية :

حيث إن النظام القانونى الإيطالى لايفرق بين الوطنيين والأجانب فيما يتصل بالتمتع بالحقوق الأساسية فإن مشكلة ضمان الحقوق الشخصية التى قد تنجم فى الدول الأخرى ليست بذات أهمية خاصة فى إيطاليا . والحالة الوحيدة التى تظهر فيها فعلا هى فى تطبيق تعليمات بوليسية معينة ما زال يعمل بها نتيجة للأوضاع الدولية .

ومن جانب آخر نجد علم القانون الإيطالى شديد الاهتمام بمشكلة حماية الأقليات، وخاصة الأقليات العرقية والدينية . ويجب أن نؤكد منذ البداية أن الدستور لايكتفى بأن يعلن صراحة المساواة المطلقة والأساسية بين كافة الأفراد دون تمييز أساسه العرق أو الجنس أو الدين أوغير ذلك ، وإنما يعطى الأقليات ميزة الاستفادة من ضمان دستورى معين ، بمعنى أنه يضعهم فى وضع متميز من جوانب معينة .

وفيما يتعلق بالتشريع فان بعض القوانين التى دعا الدستور إلى سنها لم تسن بعد . غير أن مسألة حماية الأقليات هى فى ميدان علم القانون إحدى المسائل التى تدرس على أوسع نطاق ، وخاصة لأن المحكمة الدستورية كثيراً ما نظرت فى عرائض تطلب إعلاناً بعدم قانونية قواعد قديمة معينة لم تنسخ أونسى وجودها .

ويجب أن نؤكد أن علم القانون ، سواء على المستوى النظرى أو مستوى السياسة التشريعية ، قد لعب دوراً مهماً جداً فى تنفيذ المبادىء الدستورية المتعلقة بحماية الأقليات .

القانون والمعرفة الانسانية :

إن الفكرة السائدة فى إيطاليا هى أن القانون أداة فى خدمة الإنسان . وترجع هذه الفكرة إلى مفكرى القرن الثامن عشر ، وقد استمرت قائمة حتى فى أحلك ساعات الفاشية . وكان أساس النظرية السياسية للفاشية فكرة خضوع الفرد للدولة . غير أن القانونيين أدخلوا ظلالا من التفسير لهذا المفهوم السياسى ، حتى فقد الكثير من أهميته العملية . ويجب أن نقول إن أحكام المحاكم فى هذا الصدد أظهرت بعض الشجاعة (كرفض تطبيق القواعد التى تقضى بالحرمان من حق الضمان الاجتماعى والمعاشات فى مواجهة الأفراد المحكوم عليهم لأسباب سياسية أو عنصرية) .

ويجد هذا الاتجاه الإنسانى فى علم القانون الإيطالى تعبيراً عنه (خاصة فى الوقت الحاضر) فى بحوث كثيرة جداً حول موضوع «القانون الخارج عن الدولة »، أى تلك النظم والقواعد القانونية التى يرجع مصدرها إلى هيئات جماعية (سواء كانت موضع اعتراف قانونى بها أولا) أعطت لنفسها حق سن القوانين، مثل : الهيئات المحلية ، ونقابات العمال ، واتحادات المستخدمين الوطنية والدولية ، والاتحادات الرياضية ، والهيئات الدينية فوق مستوى الأمة .

ولكى ندرك طبيعة هذه الدراسات، التى تشكل مجموعة متميزة ، يجب أن نتذكر أن معظم القانونيين الإيطاليين يقبلون النظرية المسماة بتعدد المراتب القانونية ، والمعروف أن واضع هذه النظرية هو سانتى رومانو(١) ، ولها بعض التطبيقات الشائقة للغاية فى علم القانون الإيطالى . ولذا فاننا سندرك سريعا أن الغرض الرئيسى للبحوث المتعلقة بتلك الهيئات الجماعية التى أصبحت مصدر مواد قانونية هو دراسة الإنسان فى المهام المختلفة التى يعبر من خلالها عن شخصيته ، وتحديد وضع النظام القانونى من تلك القواعد القانونية التى تختلف عن قانون الدولة .

وقد نهضت بعض الجماعات المشتغلة فى هذا الميدان بإجراء بحث مشترك على نطاق واسع . فنذكر مثلا ما قامت به الجمعيات المشتغلة بالبحث عن تطور قانون العمل خارج السلطة التشريعية ، أى التطور الذى طرأ على نقابات العمال ، والجماعات الدراسية التى تبحث فيما تصدره المشروعات العامة من« قوانين » ، وهكذا .

أما أن نتساءل هل يساعد علم القانون على معرفة الإنسان ويساهم فى معرفة أفضل بمكانه فى المجتمع ، وهل البحث مركز حول احترام القانون أكثر منه على خرق القانون ، فينبغى أن نذكر أن علم القانون الإيطالى ظل يدرس هذه الموضوعات منذ العصور الوسطى ، ومن ثم فلا محل للعودة إلى هذا الموضوع .

القانون المقارن :

ظل علم القانون الإيطالى حتى العقد الرابع من هذا القرن يعلق أهمية على توحيد القانون ، ويوليه اهتماماً أكبر من اهتمامه بالقانون المقارن .

---

(١) S. Romano, L'Ordinamento Giuridico, 2, Florence, Sansoni, 1947, W. Cesarini Sforza, Il Diritto del privati, 2 Milan, Giuffré, 1963, N. Bobbio, Teoria dell' Ordinamento Giuridico, Turin, Giappichelli, 1960.

وهذا هو السبب فى أن القانونيين الإيطاليين لعبوا فى الأغلب دوراً ضخما فى كثير من المؤتمرات الدولية المعقودة للنظر فى توحيد القانون ، وفى اختيار روما مقراً للمعهد الدولى لتوحيد القانون الخاص الذى ألحق الآن بالأمم المتحدة .

أما موقف علم القانون الإيطالى من القانون المقارن فكان أكثر تحفظا لأسباب لها طابع منهجى ، وقام بشرحها فى عدة مناسبات بعض رجال القانون ممن يمثلون الاتجاه الإيطالى تمثيلا صادقا . وقد ذكروا أن مقارنة الأنظمة ليس من ورائها نفع كبير بالنظر إلى أنه ليس لأى نظام قانونى معين حياة مستقلة ، وإنما يحيا ما وجد مكانه بين نظم قانونية أخرى متشابكة فيكون معها نظاما كليا .

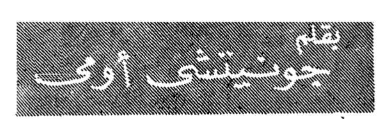
ولم يختف بعد هذا الموقف الانتقادى من علم القانون المقارن ، بل إن هناك جماعة كبيرة من رجال القانون الذين لايتركون فرصة إلا لفتوا النظر فيها إلى نتائج مخيبة للظن إلى حد ما للبحوث فى القانون المقارن فى الدول المختلفة .

ومع ذلك فقد استعاد القانون المقارن بعض المكانة خلال العشرين سنة الماضية . وللقانون العام المقارن بالفعل بعض المؤيدين المتحمسين له ، وامتد الاهتمام بهذا النمط من البحث تدريجا إلى الفروع القانونية المختلفة ، وهناك سبب آخر لذلك هو الأزمة التى ثارت بين أنصار توحيد القانون ، فقد أظهرت التجربة أن محاولات التوحيد كثيراً جدا ما أسفرت عن نتائج لم تكن متوقعة . فحيث إن المؤسسات القانونية لأى بلد تكون نظاما متكاملا فان تفسير القواعد الموحدة يختلف أحيانا اختلافا كبيراً جداً من بلد إلى آخر .

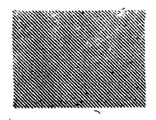
وقد اجتمعت الآن المؤسسات المختلفة للدراسات المقارنة فى مركز قومى واحد ، مما أسفر عن قدر من توحيد المنهج . فمناهج العلوم المقارنة فى إيطاليا تختلف كما فى غيرها اختلافا عظيما . وحيث إن هذه مشكلة تتجاوز مستوى الدولة الواحدة فمن العبث الإطالة فى شأنها .

أما ما هو فى حاجة إلى التأكيد فهو أن الإخصائيين فى القانون المقارن لايرون على أى حال أن هناك حدوداً لإمكان المقارنة بين النظم والمؤسسات القانونية فى الدول ذات النظم الاجتماعية (السياسية والاقتصادية) المختلفة وذات التقاليد القانونية المتباينة . أما فيما عدا ذلك فان مناهج البحث المقارن لاتختلف عن تلك المتبعة فى الدول الأخرى .





فى اليابان



القانون المدنى فى خلفية النظام القانونى والعلوم القانونية فى اليابان

قبل أن نشرع فى استعراض التطورات والاتجاهات الحديثة فى العلوم القانونية اليابانية يجب أن نذكر القارىء بأنه طوال عملية إدخال الروح العصرية على القانون اليابانى ظل هذا القانون يتطور أساساً – حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل – على هدى القانون المدنى[1] . وبالتالى فقد تميزت كافة فروع العلوم القانونية الحديثة تقريبا بميل قوى إلى التأثر بتقاليد القانون المدنى. ومنذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر كان الجزء الأكبر من كبار الباحثين فى ميدان القانون يقضون بضع سنوات على الأقل فى الدراسة بألمانيا أو النمسا أو فرنسا .

(١) Arthur Von Mehren (ed.) The Law in Japan : The Legal Order in a Changing Society, 1963.

الكاتب : جونيتشى اومى

اشتغل بالتدريس فى جامعة كوبى ، ثم أستاذا للفلسفة القانونية بجامعة طوكيو منذ ١٩٥٩ . ومن بين مؤلفاته « معالم فلسفة القانون » (١٩٥٩) ، و « فلسفة بيرتراند راسل » (١٩٦١) .

وقد أحدثت الحرب العالمية الثانية ، وانتهاؤها بهزيمة اليابان عام ١٩٤٥ ، وما تلا ذلك من احتلال قوات الحلفاء للبلاد احتلالا عسكريا ، تغييرات كثيرة لها أهميتها فى النظم والعلوم القانونية فى اليابان . فلم يعد من الصواب تماما – على ضوء هذه المستحدثات – تمييز اليابان بأنها بلد للقانون المدنى الغلبة فيه ، وهو ما كان يصدق عليها حتما قبل عام ١٩٤٥ . ومع ذلك ، ورغم كل ما ذكرنا ، فان كاتب هذا المقال يعتقد بوجه عام أن اليابان ما زالت – حتى فى الوقت الحاضر – بلداً يسيطر فيه القانون المدنى فيما يتصل بالنقاط الأساسية التى تميز تقاليد هذا القانون عن تقاليد القانون غير المكتوب ، كما هى الحال فيما يتعلق بموقف المحامى ، وكذلك موقف القاضى على الأخص ، من مصادر القانون ، وفيما يتعلق بطريقة تدريس القانون ، وأهم من كل هذا فيما يتعلق بطبيعة الفكر القانونى . وسنولى هنا بعض المظاهر التى تميز الفكر القانونى اليابانى اليوم اهتماما خاصا .

الاصلاحات التشريعية فى اليابان بعد الحرب
التحدى والاستجابة من جانب الباحثين القانونيين

مرت الحياة القانونية للأمة اليابانية بعملية تغيير جذرى أثناء احتلال قوات الحلفاء لليابان بعد الحرب . إذ بينما لا يمكن أن ننكر أن دول الاحتلال قد عملت خلال هذه الفترة على تدشين وتشجيع الكثير من الإصلاحات التشريعية الهامة ، بلى على فرضه فرضا فى بعض الأحيان ، فإنه لا يسعنا كذلك أن ننكر أن الكثيرين من الباحثين القانونيين البارزين اشتركوا اشتراكا إيجابيا فى هذه العملية الخاصة باعادة تشكيل الإطار القانونى للبلاد . لقد كان انتهاء الحرب فى اليابان — كما فى ألمانيا — يعنى بالنسبة لعدد كبير جداً من الباحثين فى العلوم الاجتماعية والإنسانية نهاية «عصر مظلم» وفترة فرضت فيها على الأبحاث الأكاديمية الحقة قيود قاسية من جانب حكومة استبدادية . بل لقد كان هذا يصدق ، من وجهة نظر معينة ، على اليابان أكثر مما كان يصدق على ألمانيا ، بالرغم من أن هتلر قد قطع ، دون شك ، شوطا فى سبيل التنظيم البوليسى لحكمه الديكتاتورى ، أبعد بكثير مما قطعته أية حكومة يابانية خلال سنى الحرب . هذه الحقيقة ، وهى أن الديكتاتورية فى اليابان كانت أخف وطأة إلى حد ما ، مكنت الباحثين غير الميالين إلى النظام الديكتاتورى — باستثناء فئة قليلة سيئة الحظ — من الترحيب بمقدم فترة من الحرية الأكاديمية فى بلادهم ، بينما كان الإرهاب النازى فى ألمانيا والنمسا والمناطق المجاورة فى أوربا الوسطى قد أدى إلى هجرات جماعية للعلماء إلى أنحاء أخرى من العالم وخاصة إلى الولايات المتحدة . وقد ترتب على هذا أن كثيراً من الإصلاحات التشريعية التى أجريت فى اليابان عقب الحرب كانت محصلة لتعاون وثيق بين الإخصائيين المتشبعين بروح القانون غير المكتوب والذين يمثلون القيادة العامة للحلفاء فى طوكيو ، والمحامين والباحثين القانونيين اليابانيين المتشبعين أساسا بروح القانون المدنى . وإنه لأمر شائق جداً أن نلحظ كيف طعمت الثقافة القانونية اليابانية بعدد من النظم الأمريكية المهمة ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك إدخال نظام المراجعة القضائية فى الدستور اليابانى الحديد [1] . غير أننا لن نهتم فى هذا المقال بهذا التطور إلا من حيث مدى تأثيره فى أنماط الفكر القانونى اليابانى .

(١) Von Mehren, (ed) op. Cit.

وتثير الإصلاحات التشريعية بعد الحرب مشكلة أخرى لها أهميتها فيما نحن بصدده ، وهى مشكلة « الدور الإيجابى للقانون » أو « الاستخدام الواعى للقانون » كأداة للتغيير الاجتماعى [(١)] . ومرة أخرى فإن كاتب هذا المقال لن يتناول هذه المشكلة إلا من حيث بيان علاقتها بالعلوم القانونية . ولهذه العلاقة شقان أساسيان : من ناحية ، هناك الدور الذى يؤديه الباحثون القانونيون فى تشكيل وفرض الإصلاحات التشريعية ، وهناك من ناحية أخرى مانلاحظه من أن عدداً متزايداً من الباحثين الأصغر سناً قد جذبهم بحث العلاقة بين القانون والمجتمع ، وعلى الأخص بحث إلى أى مدى أدى الإصلاح فى ميدان القانون إلى تغير السلوك الاجتماعى للناس . ولاشك أن مثل هذا البحث لابد أن يؤدى إلى مزيد من التعاون بين الفروع المختلفة للمعرفة [(٢)] فى بحث المشكلات القانونية فى اليابان فى عصر ما بعد الحرب .

تطورات فى الجوانب التنظيمية للعلوم القانونية :

إن نحن ألقينا نظرة على تطور العلوم القانونية اليابانية فى العقدين الماضيين كان أول ما يجذب انتباهنا التقدم الملحوظ فى مجال التنظيم ، سواء على المستوى القومى أو المستوى الدولى . وقد شهدت السنوات الأخيرة من العقد الخامس تكوين عدد من الاتحادات الأكاديمية على مستوى الدولة لفروع مختلفة من القانون (ومن الغريب أنه لم يكن هناك فى الماضى غير عدد بسيط جداً من مثل هذه الاتحادات) .

ومن بين هذه الاتحادات الحديثة التكوين نذكر من أكبرها نفوذا : الاتحاد اليابانى للقانون العام ، والاتحاد اليابانى للقانون الخاص . وبصدد البحوث المقارنة والمتناولة لأكثر من فرع من فروع المعرفة يمكن أن نضيف ثلاثة اتحادات ذات أهمية خاصة وهى : اتحاد القانون المقارن ، والاتحاد اليابانى لفلسفة القانون ، والاتحاد اليابانى لعلم الاجتماع القانونى . وقد ساهم ما قامت به الاتحادات من نشاط مساهمة كبيرة فى تقدم المعرفة القانونية فى اليابان . فهى أولا بتسهيلها الاتصال والتعاون بين الجامعات قد أزالت ما كان يميز العالم الأكاديمى اليابانى بوجه عام من ضيق

(١) Unesco, Report on the First Mecting of the International Group of Experts. (July 1963), Second Part, P. 30

(٢) المرجع السابق ص ٣٠

فى الأفق دون أن نستثنى من ذلك ميدان القانون . ثم إن المجلات الدورية التى تصدرها تمكن الباحثين الناشئين الموهوبين من وضع منجزاتهم تحت أنظار دوائر أكاديمية أوسع بكثير وأكثر تنوعا منها فى أى وقت مضى ، الأمر الذى يمكن هذه الدوائر من دراستها وتقويمها . وثالثا أن بعض هذه الاتحادات يهيئ منتدى للتعاون بين فروع مختلفة من فروع المعرفة . وقد كان هذا شأن الاتحاد اليابانى لتاريخ القانون الذى نجح فى إزالة ماكان قائماً من حدود فاصلة ومنيعة بين القانون والتاريخ من ناحية (وكان التاريخ يعتبر فرعا من العلوم الإنسانية البحتة) وبين القانون والاقتصاد والاجتماع من ناحية أخرى . وأخيراً فهناك الدور الذى لايقل عن ذلك أهمية فى تعزيز التعاون الأكاديمى على المستوى الدولى ، الذى أدته هذه الاتحادات الجديدة لمختلف فروع القانون وكذلك المجلس اليابانى للعلوم [1] الذى كون أخيراً والذى تشمل اختصاصاته تنسيق نشاطات هذه الاتحادات فيما بينها ومع غيرها من الاتحادات المختصة بميادين أخرى

وقد أصبح التعاون الدولى ،خاصة فى مجال تبادل الباحثين، ظاهرة ملموسة فى الحياة الأكاديمية اليابانية فى ميدان القانون فى أوائل العقد السادس ، وزاد نمواً منذ ذلك الحين ، ويلاحظ أن أغلبية الباحثين الذين يسافرون إلى الخارج للدراسة والبحث تفضل الآن الولايات المتحدة على أوربا ، وهو عكس الاتجاه السائد قبل الحرب ، وتعتبر عاملا مفسراً لاقترابنا ، اقترابا جزئيا ، من تقاليد القانون غير المكتوب .

الفكر القانونى :

سيسمح كاتب المقال لنفسه فى هذا المجال بأن يطلق عبارة «الفكر القانونى» — وهى عبارة واسعة وغامضة جدا — على النشاط العقلى الذى يقوم به المحامى أو عالم القانون حين يحاول التصدى لمشكلة قانونية وحلها ، وهو أمر وثيق الصلة بما يطلق عليه فى التعبير القانونى التقليدى اسم مشكلة « مصدر القانون ».

وقد سبق للكاتب أن أشار إلى أن الفكر القانونى اليابانى له جذور عميقة فى تقاليد القانون المدنى ، وأنه بالرغم من إدخال بعض النظم الانجلوأمريكية المهمة فى السنوات

(١) تأسس عام ١٩٤٩ مع المجلس العلمى للقانون اليابانى باعتباره إحدى الهيئات الملحقة بمكتب رئيس الوزراء ويستهدف تدعيم العلم وتطويره .

التى تلت الحرب فما زالت اليابان تعتبر بصورة أساسية « من بلاد القانون المدنى » . وهذا يعنى أن مصادر القانون الرئيسية عندنا لاتزال تعتبر مكونة أساسا من مجموعة التقنينات والقوانين التى تصدرها الجمعية التشريعية . ومع ذلك فاننا نسرع فنضيف أنه فى اليابان — كما فى غيرها من بلاد القانون المدنى — تتفاوت الأهمية النسبية للتشريعات وقوتها كمصدر من مصادر القانون تفاوتا كبيراً بين فرع وآخر من فروع القانون ، وأنه فى بعض فروع القانون الخاص مثلا بدأ يصبح للسابقة القضائية وزنها المشابه لوزن التشريعات ، رغم أن الأولى لاتزال تعتبر من وجهة النظر الشكلية المحضة مصدرا ثانويا ومكملا فقط للثانية .

وهناك عوامل مختلفة تفسر الأهمية المتزايدة للسابقة القضائية كمصدر من مصادر القانون يرجع بعضها إلى فترة ما قبل الحرب ، وبعضها الآخر إلى العقدين الأخيرين . فهناك أولا عامل واضح وهو أن بعض تقنيناتنا — بما فى ذلك مجموعة القوانين المدنية لليابان (عدا تلك الأجزاء الخاصة بالأحوال الشخصية والمواريث) — لها تاريخ طويل بالمقارنة بمعظم المجموعات الحديثة . وثانيا نجد أنه من الملامح المميزة للنظام القانونى اليابانى فيما بعد الحرب : الدور الكبير نسبيا الذى باتت تؤديه السلطة القضائية فى الحياة القومية (وقد يفسر ذلك بادماج نظام أمريكى الأصل هو نظام المراجعة فى دستورنا الجديد) . وهناك عامل ثالث هو الاهتمام المتزايد من جانب الباحثين القانونيين والمشتغلين بالقانون على السواء بنظم القانون العام وأساليبه . واليوم نجد أن الدراسة المفصلة للأحكام القضائية الصادرة لامن محاكم الاستئناف والنقض وحدها بل كذلك من غيرها من المحاكم تشكل جزءاً لايتجزأ من علم القانون . وغنى عن القول أن هذا الاتجاه كان نتيجة للتبادل المستمر للمشتغلين بالقانون بين اليابان ، والولايات المتحدة ، وغيرها من دول القانون غير المكتوب ، غير أنه من الواجب الإشارة إلى أنه حتى قبل الحرب كان هناك بعض الرواد فى هذا المجال أهمهم : إيزوتارو سوهيرو[1] (الذى تأثر تأثراً عميقا بما وجده فى نظام تعليم القانون فى أمريكا من اهتمام بدراسة القضايا ، فانبرى فى وقت مبكر يعود إلى العقد الثالث من هذا القرن

(١) ١٨٨٨ — ١٩٥١ . الأستاذ السابق للقانون المدنى بجامعة طوكيو ورائد من رواد قانون العمل .

يؤكد أهمية تقصى الوقائع فى بحوث السوابق القضائية . ولا بأس من أن نذكر بمناسبة الحديث عن هذا الرجل أنه كان من أوائل دعاة حركة « القانون الحر» ومن دعاة الاتجاه الاجتماعي فى الفقه اليابانى) .

أما فيما يتعلق بالفكر القانونى فقد ظل المحامون والباحثون القانونيون اليابانيون زمنا طويلا متأثرين تأثراً قويا بتلك المذاهب الفكرية المنتشرة فى أوربا وخاصة فى ألمانيا ، وهى المذاهب المسماة بمذاهب « المفاهيم القانونية » . فقد أصبحت حركة القانون الحر ، التى يمثلها ر. سليل ، وف. جنى (بفرنسا)، وأ. إبرليج وه. كانتوروفيتش (فى ألمانيا والنمسا) ، معروفة عند عدد من الباحثين القانونيين التقدميين فى اليابان حتى فى العقد الثالث . ومع ذلك فان إنجازات هؤلاء فيما يتعلق بالبحوث المتعلقة بالمنهج لم يكن لها تأثير عميق فى العلوم القانونية اليابانية ككل ، بله الأحكام القضائية ، حتى نهاية العقد الخامس .

ويختلف تاريخ الفكر القانونى خلال السنوات الخمس عشرة الماضية اختلافا شديداً عنه فى السنوات السابقة للحرب. ففى السنوات الأولى من العقد السادس بدأ باحثون كثيرون يشكون فى المواقف التقليدية من المشكلات القانونية التى تؤكد أهمية تحديد المفاهيم القانونية ، وأهمية الاستنباط القانونى فى ضمان الموضوعية ودرجة عالية من اليقين فى تحقيق العدالة . وقد أدت إلى هذا الشك سلسلة من الأحكام الاستثنائية بصدد مسائل تتصل بدستورية التشريع ، خاصة فيما يتعلق بالمادة التاسعة من دستور اليابان الذى ينص على استمرار نزع السلاح فى اليابان ، وكان من أثر هذا الشك تمهيد الطريق للمناقشات الحامية التى ثارت بعد ذلك بوقت قصير .

وقد نشب الجدال فى خريف عام ١٩٥٣ حين قرأ البروفسور سابورو كوروسو ، وهو من أتباع « زيفيل » المرموقين ، بحثا قصيراً فى الاجتماع السنوى لجمعية القانون الخاص بعنوان « التفسير التشريعى ورجل القانون » . وكان الغرض الرئيسى من هذا البحث — فى رأى كاتب هذا المقال — مشابها فى أسسه للكتابات المعتدلة المناصرة لنظرية القانون الحر ، ومشابها — على حد قول كوروسو — لآراء هانس كيلسين حول

طبيعة التفسير التشريعى . وقد عبر عن آرائه بصراحة وقوة ، وصورها بصورة مقنعة ، مستعينا بأمثلة مستقاة من ميدان تخصصه ، لدرجة أن البحث سرعان ما أدى إلى نشر سلسلة كبيرة من المقالات الجدلية لكبار الباحثين . وقد استمر الجدل قرابة ثلاثة أعوام ، وكانت الموضوعات التى أثيرت أثناءه من الكثرة ، والآراء من التنوع ، بحيث نجد من المستحيل مناقشتها هنا تفصيلا أو إيجازا ، ويكفى أن نذكر أنه بالرغم من الاختلافات الكثيرة فان المناقشة كشفت ، أو بالأحرى خلقت مجالا واسعا نسبياً من الاتفاق فى الرأى حول عدد من المسائل المهمة بصدد منهج البحث القانونى . فأولا اتفقت أغلبية المشتركين على أن أية محاولة لحل مشكلة قانونية عملية تتضمن بالضرورة أحكاماً شخصية بشكل أو بآخر ، وأن الاعتراف بهذا وتوضيح العلاقة المتبادلة بين عناصر التقويم والواقع هما أول خطوة فى الطريق المؤدى إلى حل رشيد . وثانيا فان البحث الوضعى فى حقائق الحياة الاجتماعية لاغنى عنه متى أريد لرجال القانون أن يستجيبوا للاحتياجات الاجتماعية التى يفترض أنهم يخدمونها . فأما فيما يتعلق بالنقطة الأولى فقد كان كتاب كثيرون يدركون أنه من بين الموضوعات الأساسية فى هذا المجال البحث فى الأحكام الشخصية القانونية — وهى فى الغالب مسائل أخلاقية بالمعنى الأوسع للعبارة — هل يمكن تبريرها منطقياً أوعلمياً ، وإلى أى حد يمكن هذا التبرير . ومن الواضح أن هذه هى إحدى المسائل الأولية والأزلية فى علم الأخلاق . ومن الشائق ، من وجهة النظر الفلسفية ، أن نلاحظ أنه خلال هذه المناقشة التى شاعت الإشارة إليها باسم « الجدل حول موضوعية علم القانون » كان المشتركون فيها (دون أن يدركوا ذلك تماما فى بعض الأحوال) ينقسمون إلى مدارس عدة هى : الحدسية ، والطبيعية ، والانفعالية (وتقارب الأخيرة ما يسميه البروفسور أرنولد بريخت « النسبية العلمية للقيمة »)(١)

وعلى أى حال فقد زاد هذا الجدال من الاهتمام بالمشكلات المنهجية من جانب الكثيرين من الباحثين القانونيين والمشتغلين بالقانون ممن كان يغلب عليهم الاهتمام

(١) Arnold Brecht, Political Science, 1959.

بالدقائق الفنية المحضة ، كما أدى إلى تعميق إدراك الكثيرين لأهمية هذه المشكلات العملية فى عدة ميادين .

فلسفة القانون :

إن أى شخص يلقى ولو نظرة سريعة على التطورات التى طرأت على فلسفة القانون اليابانية خلال العقدين الماضيين سيدهشه التعدد الغريب فى مسالكها . وهناك مظهر قد يعجب له الباحث غير اليابانى ، وهو الدور الصغير نسبيا للمدارس الفكرية اليابانية التقليدية النابعة إما من البوذية أو الكونفوشيوسية أو الشنتوية . غير أن هذا يثير مسألة شائقة : وهى هل تشبه بعض المدارس الفكرية الكونفوشيوسية التى كانت لها الهيمنة فى عهد أسرة توكوثوجاوا نظرية القانون الطبيعى الحديثة أوالفكر الماركسى ؟ وهل مهدت بذلك الطريق لهما ؟ الواقع أن الصورة تبدو لأول وهلة من الغموض لدرجة أن يخيل للمرء أن من المستحيل وصفها وصفا منطقيا . غير أن التحليل الأدق يوضح أنه ليس من الصعب جداً التعرف على بعض الخطوط الفكرية الرئيسية التى تشكل الاتجاهات الحالية للفلسفة القانونية فى اليابان ، رغم كل تشعباتها الدقيقة .

فهناك أولا وقبل كل شىء نظرية القانون الطبيعى التى تعتبر الصورة التومية [1] لها – كما فى كثير من البلدان الغربية – أكثر فروعها تأثيراً . وإذا كان كوتارو تاناكا [2] – على سبيل المثال – يعتبر واحداً من أبرز دعاة نظرية القانون الطبيعى التومية ، فان لهذه النظرية أنصاراً يشكلون حلقة واسعة جدا من الباحثين والمشتغلين بالقانون . كذلك فان نظريات القانون الطبيعى ذات الأنماط الأخرى ، خاصة تلك السائدة الآن بين الباحثين القانونيين غير الكاثوليك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، تجتذب أشياعا لها من بين الفقهاء الأحدث سناً فى اليابان . ومن الظواهر التى تتميز بها كتاباتهم الاهتمام الخاص الذى يولونه للافتراضات الأخلاقية . أما مراجعهم المفضلة فكتابات نيكولاى

---

(١) نسبة إلى توما الأكوينى .
(٢) الأستاذ السابق للقانون التجارى فى جامعة طوكيو ، وكبير قضاة المحكمة العليا ، ويعمل الآن قاضيا بمحكمة العدل الدولية بلاهاى .

هارتمان ، وماكس شيلر ، وجوستاف واد بروج (فى سنواته الأخيرة) ، وعدد من المؤلفين الألمان المعاصرين الذين يحاولون بناء علم قيم قانونية جديد على أساس من الأخلاقيات المادية .

أما العنصر الأساسى الثانى من مكونات الفلسفة القانونية الراهنة فى اليابان فهو الماركسية . فالواقع أن العلوم الاجتماعية والإنسانية اليابانية تنفرد فى عالم اليوم بأن النظريات الماركسية لاتزال تؤثر فيها بدرجة أكبر منها فى أى مكان آخر باستثناء البلاد التى تشكل هذه النظريات المذهب الرسمى لها . وإذ أن معظم الباحثين القانونيين الماركسيين فى اليابان يعارضون مجرد فكرة الفلسفة القانونية أو الفقهية — سواء كانت وفق عرف المثالية الألمانية ، أونظريات عدالة من نمط القانون الطبيعى — فانهم يظهرون اهتماما أكبر بما يعتبرونه علوما قانونية ، وخاصة الأبحاث الاجتماعية والتاريخية لتطور القانون ، وبالوظيفة الاجتماعية والاقتصادية للقانون . وبتعبير آخر فانهم مهتمون بالفلسفة القانونية اهتماما يمكن وصفه بأنه اهتمام سلبى ، إذ يعتبرونها مجرد شكل آخر للأيديولوجية ، وبناء فوقياً يستند إلى الأسس الاقتصادية المتينة للمجتمع ويتغير بتغيرها . غير أنه بالرغم من أن الباحثين الماركسيين سلبيو الاتجاه بهذا المعنى فقد كان لهم تأثير قوى جداً فى التطور الذى طرأ بعد الحرب على الفلسفة القانونية اليابانية . وخاصة عن طريق نقدهم لنظريات القانون الطبيعى التقليدية من جانب ، ومواقفهم المهتمة بالفلسفة التحليلية من جانب آخر .

وهذا الاتجاه الفكرى الأخير الذى يعتبر تطورا جديداً كل الجدة فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة هو النصر الثالث من العناصر الأساسية المكونة لفلسفة القانون المعاصرة فى اليابان . والواقع أن ليس هناك سوى القليلين من الكتاب اليابانيين الذين حاولوا صراحة أن يطبقوا على فلسفة القانون طرق البحث التى طورتها الفلسفة التحليلية الحديثة . وبطبيعة الحال فان مشكلة اللغة فى القانون تشكل المشكلة الرئيسية . وبالرغم من أن هذه الجماعة من الباحثين هى أساساً متفقة فى تأكيدها المشترك لأهمية التحليل اللغوى فمن الممكن التمييز بين اتجاهين : الأول أقرب إلى مضمون مؤلفات

هـ . ل . أ. هارت وزملائه فى انجلترا الذين تأثروا تأثراً عميقاً جداً بالمؤلفات الأخيرة للودفيج فيتجنشتاين (ويمثل هذا الاتجاه شيجبرو إينو) والاتجاه الآخر متأثر تأثراً أكثر مباشرة بالفلسفة الأمريكية التحليلية الميالة إلى التجريبية ، التى وجدت فى ألمانيا والنمسا قبل العهد النازى (ويمثل هذا الاتجاه جونيتشى أومى) .

وأخيراً . وليس آخراً ، فعلينا أن ندخل فى اعتبارنا التأثير المستمر لفلسفة القانون الكانتية الجديدة فى اليابان . وقد أضحى هذا التأثير الآن – رغم أنه لايزال عميقا – شديد الاختلاط بالاتجاهات الأخرى ، لدرجة أن لم يعد بالإمكان اعتباره عاملاً متميزاً فى الوقت الحاضر . وعلى ذلك فن الأنسب هنا التحدث عن بعض المفكرين البارزين من الكانتيين الجدد وتأثيرهم فى اليابان . وقد ظل ج. راد بروخ الذى كانت له مدرسة كاملة من المعجبين البارزين فى اليابان فى العقدين الرابع والخامس مصدر وحى بالغ الأهمية . واكتفاء ببعض الأمثلة البارزة نقول إن ك. تاناكا الذى سبق ذكره كثيراً ما اعترف بدينه لراد بروخ رغم أنه لم يتبن مذهب النسبية الذى دعا إليه ، مع أن هذا المذهب هو الذى جذب توشيبوشى ميازاوا وتومو أوتاكا (١٨٩٩ – ١٩٥٦) إلى فلسفة راد بروخ . كذلك تأثر ميازاوا وأوتاكا بكتابات هانس كيلسن. وقد كان هناك عنصر مهم واحد على الأقل يجمع بين راد بروخ وكيلسن رغم اختلافهما الكبير فى النواحى الأخرى : وهو أن كليهما استق فلسفة تتسم بالديموقراطية والتسامح من الافتراض البادى السلبية القائل بأن الأحكام الشخصية النهائية لاتقبل الإثبات والتحقق العلميين . وفى محاولتهما لتقديم تبرير فلسفى للديمقوقراطية ، وهى التى كانت محل اهتمام الشعب اليابانى بعد كابوس الدولة البوليسية ، طور هذان الباحثان اليابانيان البارزان ، ميازاوا وأوتاكا ، الاتجاه الفكرى الذى دشنه فى القارة الأوربية المفكران العظيمان المنتسبان للكانتية الجديدة اللذان سبق ذكرهما . وهناك كانتى خطير آخر من الناحية الفلسفية هو ماكس فيبر الذى كان على الدوام مصدر إلهام لفلسفة القانون اليابانية ، بله تأثيره فى ميدان علم الاجتماع القانونى . وقد أثارت مشكلة « التحرر من الأحكام التقريبية » فى العلوم الاجتماعية بخاصة ، وهى التى صاغها فى

وضوح يدعو إلى الإعجاب ، عدداً من المناقشات الشائقة حول العلاقة بين ما ينبغى أن يكون وما هو كائن بالفعل فى مجال القانون .

وكما أن فلسفتنا وعلومنا القانونية الحديثة تأثرت بالفكر الغربى تأثراً أعمق من تأثرها بالتقاليد الأيدبولوجية الوطنية عندنا فان باليابان الآن مؤلفات كثيرة إلى حد يدعو إلى الدهشة عن تاريخ فلسفة القانون والفلسفة السياسية الغربيتين . وحتى لو اقتصر المرء على الكتب الدراسية التى تتعرض لتاريخ الفكر القانونى الغربى بأسره من الفترة السابقة لسقراط حتى قرننا هذا فانه لن يملك إلا أن يشعر بحيرة أمام هذه الوفرة الزائدة فيصعب عليه أن ينتقى نخبة منها . وسيجرؤ كاتب المقال على ذكر بعض هذه المؤلفات مما لاقى ثناء واسع النطاق ، رغم أنه يدرك إدراكاً تاماً أنه يستبعد مؤلفات أخرى كثيرة لها قيمة مماثلة : «معالم فلسفة القانون» لتومو أوتاكا (طبعة منقحة ، ١٩٥٣) ، والجزء الثانى منه يحوى عرضا تاريخيا ممتازا ، و« معالم تاريخ الفكر القانونى » لكيوجى فونادا (طبعة منقحة ، ١٩٦٨) ، وكتاب سيشيرو أونو الذى يحمل العنوان نفسه أيضاً (طبعة منقحة ١٩٦١ ، وكانت الطبعة الأولى منه أول كتاب من نوعه فى اليابان). و«موجز تاريخ الفكر القانونى» لشيمبى كاتو (١٩٥٢) . ومن بين المؤلفات التى تتناول الفكر القانونى الحديث نذكر : « تاريخ الفكر القانونى الحديث » لتيرو منييمورا (١٩٤٧) ، و« الفلسفة القانونية المعاصرة » لسيتشى أنان (١٩٦٠) . وبالإضافة إلى ذلك ينبغى أن ندخل فى الاعتبار ذلك العدد الهائل من الكتب الغربية المترجمة إلى اليابانية ، ومن بينها : الأعمال الكاملة لجوستاف راد بروخ (فى عشرة مجلدات) ، و«النظرية البحتة فى القانون» لهانس كيلسين (ترجمة كبير القضاة السابق كيسابورو بوكوتا) ، و« القانون الطبيعى » لدانتريف (ترجمة ماساهاتا كوبو المؤلف الشهير فى تاريخ القانون) . و« مدخل إلى الفلسفة القانونية » لروسكوباوند (ترجمة تاكجى تسونيتو) . إلخ .

كذلك فان الجمعية اليابانية لفلسفة القانون التى تأسست عام ١٩٤٨ ، وكان كوتارو تاناكا الذى سبق ذكره أول رئيس لها ، كان لها مؤخرا نشاط فى المجال الدولى. فمنذ سنوات قلائل انضمت إلى الاتحاد الدولى لفلسفة القانون والفلسفة الاجتماعية،

وأصبحت من بين فروعه القومية . وتضم الجمعية نحو ٣٥٠ عضواً ، وتمثل أكبر الفروع القومية للاتحاد الدولى . وقد مثل الجمعية اليابانية رسميا فى المؤتمر العالمى الذى عقد فى ميلانو عام ١٩٦٧ رئيسها الحالى تيرو منيمورا ، ومن المقرر أن تنشر الجمعية فى المستقبل القريب عدداً خاصا عن فلسفة القانون اليابانية .

الدراسات المقارنة للقانون :

كان القانون المقارن قبل الحرب بسنوات بعيدة أحد التخصصات فى الدراسات القانونية اليابانية . وأهم أسباب ذلك أننا ، خلال عملية التصنيع وإدخال الأساليب الحديثة فى حياتنا ، تخلينا تماما تقريبا عن نظمنا القانونية الوطنية ، وأدخلنا نظاما قانونيا جديداً له نمط القانون المدنى . أضف إلى ذلك أن المؤلفات القانونية الألمانية ، التى كان لها أعظم تأثير فى تطور القانون والعلوم القانونية فى اليابان خلال النصف الأول من القرن الحالى ، كانت دائما تتميز باتجاه قوى نحو الدراسة المقارنة والتاريخ .

ولم ينته هذا الاتجاه بانتهاء الحرب العالمية الثانية وما عقبها من احتلال الحلفاء للبلاد والتقارب الجزئى مع القانون الانجلوأمريكى . بل زاد وضوح هذا الاتجاه نتيجة هذه التطورات بعد الحرب . وقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية تأسيس مراكز بحوث عديدة ، معظمها ملحق بجامعات ينحصر اهتمامها فى الدراسات القانونية المقارنة [1] . ويشترك اتحاد القانون المقارن (الذى نظم عام ١٩٥٠) بنشاط واسع من أجل تعزيز وتنسيق الدراسات المقارنة التى يقوم بها باحثون منفردون أومراكز للبحوث ، ومن أجل خدمة التعاون الدولى فى هذا الصدد . ويجدر بنا أن نشير هنا إلى منظمتين دوليتين أخريين : الأولى المنظمة الأفرنجية اليابانية الموقرة فى طوكيو ، والأخرى منظمة

---

(١) المعهد اليابانى للقانون المقارن ، تأسس عام ١٩٤٩ وملحق بجامعة شو فى طوكيو ، ومعهد جامعة واسيدا للقانون المقارن الذى تأسس عام ١٩٥٨ فى طوكيو ، ومعهد جامعة طوكيو للقانون المقارن الذى تأسس عام ١٩٦٠ فى طوكيو ، ومركز مراجع القوانين الأجنبية الذى تأسس عام ١٩٦٣وألحق بجامعة طوكيو .

نيتشيبي هو جاكاى(الجمعية اليابانية الأمريكية للدراسات القانونية) التى تأسست عام ١٩٦٤ ولها مقر فى جامعة طوكيو وآخر فى كلية الحقوق بجامعة هارفارد .

وقد أصبح اهتمام الباحثين القانونيين اليابانيين فى مجال الدراسات المقارنة يشمل الآن عدة مجالات مختلفة ، مثل : طرق البحث فى الدراسات المقارنة ، ومقارنة النظم القانونية لامن حيث مظاهرها القانونية المحضة وإنما كذلك من حيث الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية لكل منها ، ومقارنة نظام القانون المدنى بنظام القانون غير المكتوب (فيما يختص بمصادر القانون والفكر القانونى والتعليم القانونى والنظام القضائى.الخ) ، والمشكلات الجارية المتعلقة بالتنازع الدولى للقانون وبوضع الخطط الكفيلة بالوصول فى النهاية إلى نظام عالمى موحد فى بعض فروع القانون والدراسة المقارنة للقانون السوفيتى وغيره من النظم القانونية الاشتراكية . وإذا أردنا بعض الأمثلة الأكثر تحديداً يمكن أن نذكر ما وضع مؤخراً من دراسة مقارنة لممارسة مهنة القانون فى دول مختلفة ، من بينها اليابان وجمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفيتى . وكان من بين الموضوعات التى شملتها الدراسة تعلم القانون والتدرب على المهنة (بعد امتحان ممارسة المحاماة) ، والمقارنة بين نظام « احتراف مهنة القضاء »فى بلاد القانون المدنى وبين نظام تعيين القضاة فى بلاد القانون غير المكتوب والوظائف الاجتماعية للمحامى (التى يبدو أنها تزداد اتساعا فى كل مكان) وما يتمتع به من مركز اجتماعى . ومن أبرز الأحداث الأخرى فى هذا الصدد نشر مؤلف تعاون فيه عدد من الكتاب بعنوان « القانون فى اليابان أو النظام القانونى فى مجتمع متغير » (١٩٦٣) ، وهذا المؤلف الذى قام بتحرير البروفسور آرثر فون ميرين بكلية الحقوق بجامعة هارفارد هو نتاج مجهود أحسن تنسيقه للباحثين اليابانيين والأمريكيين ، ويمثل ثمرة من أعظم الثمرات الحقيقية للتعاون الدولى عبر المحيط الهادى .

ومن الأمور التى برزت فى العقد الأخير تزايد عدد الباحثين ، ومعظمهم من الشباب المهتمين بالقانون السوفيتى أو القانون الاشتراكى بوجه عام ، فى النظرية والتطبيق . وقد ظلت صعوبة الحصول على مواد موثوق بها ومن مصادرها الأصلية حتى حوالى عام ١٩٥٦ تسبب يأساً وثبوط همة لدى الكثيرين من الباحثين اليابانيين.

غير أن التطورات التالية ، بما فى ذلك عودة العلاقات الدبلوماسية الطبيعية بين اليابان والاتحاد السوفيتى ، قد ساعدت على توفير الكثير من مثل هذه المواد ، بل مكنت عدداً كبيراً من رجال القانون اليابانيين من زيارة الاتحاد السوفيتى ، ومن قضاء بضع سنوات هناك لأغراض البحث . ومع ذلك فان جانباً كبيراً من الكتابات التى نشرت فى اليابان عن القانون الاشتراكى ظل حتى وقت قريب غير خليق بصفة « المقارنة » ، وذلك بالنظر إلى أن المؤلفين كانوا ملتزمين أكثر مما ينبغى بالنظرية الماركسية اللينينية التقليدية التى يفترض أنها أساس النظم التى كانوا يدرسونها . غير أن الأمور تغيرت تدريجا لحسن الحظ منذ ذلك الحين ، وهناك الآن عدد من المختصين البارزين فى القانون السوفيتى ممن يعالجون موضوعهم بالموضوعية التى يلتزمها زملاؤهم فى المجالات الأخرى .

علم الاجتماع القانونى :

ربما كان باليابان الآن عدد من القانونيين المهتمين بعلم الاجتماع القانونى يفوق عددهم فى أى دولة أخرى فى العالم . وقد يظن البعض فى ذلك مبالغة ، غير أن الأمر ليس فيه مبالغة إن كنا نقصد من كلمة « قانونى » الشخص الذى تلقى تدريبا مهنيا عاديا إما كمشتغل بالمحاماة أوكباحث قانونى(فى الولايات المتحدة عدد أكبر من علماء الاجتماع القانونيين المحترفين ، غير أن الكثيرين منهم هم بحسب دراستهم الأساسية علماء اجتماع أوعلماء سياسة) . وقد يكون من المناسب أن نذكر ملاحظة لأمريكى بارز من رجال علم الاجتماع القانونى هو البروفسور ماكس راينشتاين الذى استهل محاضرة له منذ نحو عشر سنوات دعى لإلقائها فى الاجتماع السنوى للاتحاد اليابانى لعلم الاجتماع القانونى بطوكيو ، بالكلمات التالية : « إنه لمن غير المتصور إطلاقا فى البلاد الأخرى أن يجتمع مثل هذا العدد الكبير من المحامين (كان حاضراً نحو ٢٥٠ منهم) للاستماع إلى محاضرة فى موضوع ليس فى متناول الفهم لغير فئة قليلة مثل موضوع علم الاجتماع القانونى » .

ورغم أن هذا الاتجاه قد تزايد تزايداً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين إلا أنه

ليس مقصوراً على سنوات ما بعد الحرب ، بل له تاريخ طويل يرجع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى . غير أننا لن ندخل فى تفصيلات لاداعى لها لما حدث « قبل التاريخ » ، وسنكتفى بالقول إن بعض الرواد فى هذا الميدان ، ومن بينهم : ا . سوهيرو ، و : س. واجاتسوما ، كانوا من أول من أدرك فى العالم أهمية مؤلفات فقهاء مثل يوجين ايرليش وكارل رينر ، وقد كان كتاب ايرليش Grumdlegungder Sozioloie des Rechts روفا بالفعل إلى حد ما فى اليابان أثناء حياته ، بل لقد نشر الرجل مقالا فى مجلة قانونية ومحلية فى اليابان . وهناك بحث من أهم البحوث الأولى لواجاتسومو بعنـــوان Der Primat des Obligationsrechts in modrnen Pecht (وهذا هو العنوان الأصلى باللغة اليابانية) ، وهو فى الواقع استمرار وتطوير لمؤلف رينر Rechtsinstitute des Privatrechts und ihre soziale Funktion.

وقد نهض بعمل الرواد المذكورين فى علم الاجتماع القانونى اليابانى واستمر فيه تلامذتهم من أمثال تاكيوش كاواشيما [1] وميتشيتا كا كاينو خلال الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٤٥ ، التى تميزت بتزايد تطبيق نظام ديكتاتورى على الأمة ، مما فرض قيودا خطيرة على حرية البحث فى علم الاجتماع . وبالرغم من هذه الصعوبات تمكن كاواشيما وكاينو من كتابة سلسلة من البحوث الرائعة (التى لم يمكن نشر بعضها حتى انتهت الحرب) حول علم الاجتماع القانونى .

ومن الواضح أن هذه الظروف القاسية التى مر بها هذا الفرع من البحث ، والتى يمكن تشبيهها بما يتعرض له المولود الضعيف من الحاجة للحماية بعد مولده ، كانت هى أهم عامل ساهم فى إحداث هذا السيل الذى يبدو مفاجئا من الكتابات فى علم الاجتماع القانونى بعد انتهاء الحرب .

أضف إلى ذلك أن التغييرات الاجتماعية الكبيرة التى حدثت أثناء الاحتلال (١٩٤٥ ـ ١٩٥٢) ودور النشاط التشريعى والقضائى فى هذه التغييرات قدمت حشداً من الموضوعات الشائقة للباحثين فى علم الاجتماع القانونى من الشباب .

---

(١) كان لمؤلف ت . كاواشيما « النظرية القانونية لحق الملكية » تأثير كبير فى الدوائر الماركسية ، رغم أن المؤلف نفسه لم يكن فى أى وقت من الأوقات ماركسيا تقليديا

كذلك كانت هناك أهمية كبرى من الناحية العملية ، بل أهمية أكبر من الناحية النظرية ، للقيام ببحوث تطبيقية عن مدى فاعلية الإصلاحات التشريعية ، خاصة تلك التى تهدف إلى تدعيم الديمقراطية واستئصال « بقايا الإقطاع » التى لم تكن قد قضت عليها الخطوات المتخذة قبل الحرب فى سبيل إقامة مجتمع عصرى فى اليابان . وقد يجدى سرد بعض الأمثلة فى إيضاح هذه النقطة . فالدستور الجديد يعلن فى جدية تامة ضرورة « المساواة بين الجنسين » ، ومن ثم فان القسمين الرابع والخامس من المجموعة المدنية الخاصين بالأحوال الشخصية والميراث نقحا تنقيحا كاملا حتى يتسنى تنفيذ النص الدستورى على المساواة بين النساء والرجال . والمؤكد أن التساؤل عن هذه « القواعد المدونة على الورق » هل نجحت فى تغيير السلوك الاجتماعى للناس — بما فيهم رجال القضاء والإدارة وعند الجمهور بصفة عامة — وإلى أى حد كان هذا التغيير. المؤكد أن هذا التساؤل لم يكن لينجح فى الإجابة عليه مجرد التأمل أو التفكير النظرى ، وإنما كان يتطلب بحثاً تطبيقيا مدعما بالإحصاءات . وقد تخلت المجموعة المدنية المعدلة عن نظام حق الولد البكر فى الإرث كله (وهو النظام التقليدى) وتبنت نظام المساواة فى الميراث ، ولم يشك أحد فى أن هذا يشكل تقدما هائلا . غير أنه كان هناك احتمال أن يثير صعوبات خطيرة متى بدا تطبيقه على العائلات الريفية بصرامة . ذلك أن العائلة الزراعية المتوسطة فى اليابان لا تمتلك ما يزيد كثيراً على فدان واحد ، فاذا قسم الفدان بين الورثة استحالت الزراعة الحديثة تماما . كذلك كانت القواعد التقليدية التى كانت تحكم جماعات صيادى السمك فى اليابان حقلا خصبا للبحث الاجتماعى القانونى ، وكذا القواعد التى كانت تحكم جوانب عديدة من صناعة التعدين [١].

وبالنظر إلى هذه الظروف كان من الطبيعى أن نجد الشباب من الباحثين فى علم الاجتماع القانونى يشكلون أغلبية القائمين بالبحوث الميدانية الواسعة النطاق بعد انتهاء الحرب بفترة وجيزة . ولاشك أن مؤلفات معينة من بين تلك التى نشرت فى تلك الحقبة يمكن مؤاخذتها بعض الشىء من الناحية المنهجية . وهناك حالات لانملك إلا أن

(١) إن مؤلفات ايشيروكاتو ، ويوزو واتانابى ، وتوشيتاكا أوشيوى ، وكويشى باى ، وزينوكى إيشيمورو ، وغيرهم ، لها أهمية خاصة فى هذه المجالات .

نشعر إزاءها بأنه لوكان الباحثون أوفر حظا من الاستعداد فى منهج البحث فيها لكانت لمؤلفاتهم ثمار أوفر مما كان لها . ومع ذلك فيمكن القول بوجه عام إن الدراسات الميدانية فى علم الاجتماع القانونى التى كتبت فى أواخر العقد الخامس وأوائل السادس تمثل مساهمة راسخة للعلم يقدر لها الدوام .

وقد استفاد علم الاجتماع القانونى — شأن القانون المقارن — فى اليابان بعد الحرب استفادة كبيرة من إنشاء منظمة على المستوى القومى . فالاتحاد اليابانى لعلم الاجتماع القانونى الذى تأسس عام ١٩٤٧ كان أول اتحاد من نوعه يظهر إلى حيز الوجود . وهذه حقيقة أخرى تشهد على الاهتمام غير العادى من جانب الباحثين القانونيين اليابانيين بهذا الفرع من فروع العلم . وقد ساهم هذا الاتحاد باجتماعاته الشاملة والمنتظمة (مرتين كل عام) ، ومجلته السنوية « علم الاجتماع القانونى » ، فى توفير الفرص للكثيرين من الباحثين القانونيين الطامحين كى يعبروا عن آرائهم ومناقشتها مناقشة تجمع بين العديد من الاتجاهات .

أما عن الخلفية المنهجية للبحث فى علم الاجتماع القانونى فى اليابان فان غير اليابانيين قد يدهشون هنا أيضا من المكانة البارزة التى تحتلها الآراء الماركسية ، بل ان نكون مبالغين إذا قلنا إن أغلبية الباحثين اليابانيين فى علم الاجتماع القانونى بعد الحرب ، أى أولئك الذين كانوا طلبة أثناء الحرب وبعدها ، كانوا خاضعين لتأثير الأفكار الماركسية بشكل أو بآخر ، رغم أن درجة تأثرهم الدائم بالماركسية التقليدية تختلف من شخص إلى آخر . بل إنه لتوجد اليوم جماعة كبيرة النفوذ من الباحثين فى علم الاجتماع القانونى من الشباب تسعى إلى فضح الدور الذى تقوم به القوانين والتشريعات الحالية فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومدى تأثرها الحالى بالمفاهيم « البورجوازية » لرأسمالية الدولة الاحتكارية باليابان ، كما تقوم أيضا بانتقاد الطابع « البورجوازى » لمحترفى مهنة القانون (١) .

وقد نشر مؤخراً توشيتاكا أوشيومى ، أحد الباحثين البارزين فى علم الاجتماع

(١) من أبرز قادة هذه الحركة يوزو واتانابى .

القانونى ، سلسلة من الدراسات التطبيقية عن الخلفية الاجتماعية لمهنة القانون فى اليابان . مع الاهتمام بصفة خاصة بمحترفى مهنة القضاء . ومن أطرف النتائج التى وصل إليها بحثه أن أولئك القضاة الذين يمثلون نواة البيروقراطية القضائية يميلون إلى ربط أنفسهم بالإدارة المحافظة الموجودة الآن فى الحكم ، وأنه يكاد يتعذر تعيين القاضى الذى لاينتمى إلى هذه الجماعة فى منصب بالمحكمة العليا . كذلك أشار إلى أنه بعكس الافتراض الساذج بأن المحاكم الابتدائية هى فى الواقع ، وينبغى أن تكون ، مستقلة عن المحاكم الاستئنافية فى نشاطها القضائى البحت ، فان ضغوطا قوية غير رسمية تفرض أحيانا من عل ، خاصة فيما يتصل بتفسير النصوص الدستورية . وقد أثارت آراء أوشيومى بطبيعة الحال انتقادات مضادة من جانب رجال القضاء ، مما أدى إلى إثارة جدال شائق للغاية . ورغم أنه ليس من حق كاتب هذا المقال أن يحكم هنا فى جانب هذا الفريق أوذاك فانه واثق من أن مؤلفات أوشيومى فى هذا الميدان ، المدعمة بالإحصاءات ، ستؤدى يوما إلى إسهامه إسهاماً كبيراً فى الفكر اليابانى الخاص بعلم الاجتماع القانونى .

ولن يكمل أى عرض للتطور الذى طرأ بعد الحرب على علم الاجتماع القانونى فى اليابان دون الإشارة إلى تأثير المذهب الواقعى فى الفكر القانونى الأمريكى وتأثير الاتجاه الحديث المتأثر بالعلوم السلوكية .

لقد كانت مؤلفات الواقعيين الأمريكيين معروفة لدى الباحثين القانونيين اليابانيين ، حتى فى أواخر العقد الرابع وأوائل الخامس ، وذلك بفضل كتابات كينزوتاجا باناكى (١٨٨٧ — ١٩٦٨) ونودبوشيجى أوكاى . فمثلا يكاد كتاب أوكاى « اتجاهات العلوم القانونية الأمريكية » (الذى نشر عام ١٩٤٧ ولكنه كان قد كتب أثناء الحرب) يكون مقتصراً على شرح التشريع الاجتماعى والمذهب الواقعى فى الولايات المتحدة . وقد لاقت ملاحظاته العميقة بشأن آراء جيروم فراك وكارل لويلين وثورمان أرنولد وغيرهم من الواقعيين ثناء فورياً ، وكان من أثر ذلك أن زاد عدد الباحثين المهتمين بالواقعية ، وربما كان جيروم فرانك أشهر الواقعيين الأمريكيين فى اليابان ، لا بمعنى أن آراءه الراديكالية قد صادفت قبولا واسع النطاق ، وإنما بمعنى أن تحديه القوى لعدد من « الخرافات » التقليدية — كالافتراض الساذج بأن الاستنتاج القياسى من القواعد القانونية يضمن تحقق اليقين فى القانون — قد أشعرنا بالكثير من المشكلات ذات

الأهمية الحيوية بالنسبة للباحثين والمشتغلين بالقانون على حد سواء . وقد كان هناك فى اليابان قراء كثيرون لكتابى فرانك « القانون والعقل الحديث » و« محاكمة المحاكم » . كما كان لمؤلفات أ. د. هولمز ، ور.باوند ، وب. كاردوزو . (وقد ترجم كتاب « محاكمة المحاكم » إلى اليابانية) . كما تسببت هذه المؤلفات فى جعل الدعوى القضائية من أهم المسائل التى تتعرض لها المؤلفات القانونية اليوم .

كذلك كانت نشأة وتطور « العلوم السلوكية » منذ العقد الخامس عاملا آخر من العوامل التى أثرت فى البحوث الاجتماعية القانونية فى اليابان . وقد بدأ مثل هذا التأثير يتضح لأول مرة حوالى عام ١٩٦٢ ، حين تكونت فى طوكيو حلقة صغيرة من الباحثين الشبان — وهى التى عرفت فيما بعد باسم جماعة الفقه الوضعى » —وكان هدفها تدشين وتعزيز البحوث القانونية الوضعية ، ومن ثم لابد أن تكون بحوثها تتضمن درجة من التضافر بين فروع المعرفة المختلفة أكبر مما عرفته تلك البحوث التى كانت تؤخذ فى اليابان من قبل على أنها بحوث اجتماعية وقانونية فى وقت واحد . ومن الشائق أن نلاحظ أن هذه الجماعة تكونت حول ت. كاواشيما باعتباره الزعيم المعترف به لها . وهكذا تولى كاواشيما مرة أخرى قيادة حركة جديدة ، بعد أن كان منذ نحو عقدين ذا أثر عميق فى علم الاجتماع القانونى فى شكله المتأثر بالماركسية ، وذلك بفضل كتابيه « النظرية القانونية لحق الملكية » و« البناء الأخير للمجتمع اليابانى » (١٩٥٠) وغيرهما من الكتابات الكلاسيكية . وبالإضافة إلى العلوم السلوكية كانت الفلسفة التحليلية هى أيضا عاملا مهما فى خلفية هذه الحركة الجديدة . غير أنه بالنظر إلى التاريخ القصير نسبياً لهذه الحركة الداعية إلى الفقه الوضعى فانها لايمكنها إلى اليوم أن تتباهى بقائمة من الإنجازات لها اعتبارها ، ومع ذلك فان مثلا أومثلين قد يعطيان فكرة طيبة عن أهدافها .

إن « الملكية » — بالرغم من ظننا خطأ أنها فكرة مألوفة — هى مفهوم معقد لدرجة أنها كانت دائما مصدر صعوبات دقيقة ومحيرة ، سواء فى القانون المدنى أو القانون غير المكتوب. وقد قام تومويوكى أوهتا — أحد شباب الجماعة — بمحاولة بارعة جداً لشرح هذا المفهوم المعقد ، معتمداً إلى حد ما على مؤلفات خوخفلد وأتباعه ، مع اتباع أسلوب فى التحليل أكثر دقة بفضل الاستفادة من المنطق الرمزى .

كذلك قام عضو آخر فى هذه الجماعة ، هو : تاكيوهياكاوا ، بتطبيق أساوب التحليل الميزانى على أحكام سابقة لمحكمة اليابان العليا ، فوصل إلى نتائج شائقة واشتغل موربو مياهارا وغيره بأسلوب جديد فى البحث يهدف إلى التنبؤ (والتحكم فيما بعد) بتقدير المحاكم للأضرار غير المادية فى قضايا حوادث المرور ، وذلك باستخدام طريقة رياضية جديدة (شبيهة فى جوهرها بطريقة تحليل العناصر) ابتدعها تشيكيوهاياشى الرياضى اليابانى الكبير . ولعل عمل هؤلاء ينفرد بأنه يمثل أول محاولة من نوعها لاستخدام الآلات الحاسبة استخداماً فعالا فى هذا الميدان .

لقد كان علم الاجتماع القانونى يعتبر ، حتى فى أيام رواده من أمثال ا. إيرليتش ، ور. باوند — نموذجا للبحث الذى يحتاج إلى تعاون أكثر من فرع فروع المعرفة. وهذا هو مايؤكدونه فى الولايات المتحدة اليوم أيضا . غير أننا نجد فى اليابان أن أولئك الذين ساهموا فى هذا الميدان كان كافتهم تقريبا من الممارسين المحترفين للقانون ، فى حين كانت مساهمة علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعيين وغيرهم هى دائما ، إنوجدت ، مساهمة غير مباشرة . صحيح أن هذه الخاصة المميزة لعلم الاجتماع القانونى عندنا كان لها فى الماضى مزاياها وعيوبها ، غير أنه ما من أحد يتطلع إلى مستقبل تطور العلم ينكر جادا أننا فى حاجة إلى تعاون أوثق وأكثر مباشرة وأفضل تنظيما بكثير بين علماء الاجتماع وعلم النفس وعلم الإنسان والأطباء النفسانيين والاقتصاديين والرياضيين وهلم جرا (وفى حدود علم كاتب المقال فان الميدان الوحيد للبحث القانونى الوضعى الذى أثمر فيه مثل هذا التعاون هو علم الجريمة . لكن لما كان هذا الميدان لايصنف عرفا كجزء من علم الاجتماع القانونى فقد أغفلنا آسفين الإشارة إلى تطوره فى اليابان) .

تاريخ القانون :

وإذ فرغنا من القسم الخاص بعلم الاجتماع القانونى ، مشيرين إلى النقص القائم فى التعاون بين مختلف العلوم ، ننتقل الآن إلى ميدان نما فيه خلال العقدين الماضيين مثل هذا التعاون نمواً ملموساً . كذلك فان هناك مميزات معينة أخرى تميز تطور تاريخ القانون فى اليابان بعد الحرب .

ويجب أن نلاحظ أولا أنه منذ بداية عهد شوا Showa (أى حوالى عام ١٩٣٠)

كانت هناك محظورات عديدة لأسباب قومية ، وخاصة تلك المتعلقة بالبيت الإمبراطورى و« الأصل المقدس » للأمة اليابانية . وهو ما عاق حرية البحث العلمى بدرجة خطيرة . وكثيراً ما كانت الرقابة الحكومية تمنع المدرسين من إعطاء دروس موضوعية فى تاريخنا ، لا فى التعليم الابتدائى فحسب ، بل كذلك فى الجامعات والمعاهد العليا ، بحيث كان التلاميذ والطلبة كثيراً ما يعجزون عن التمييز بين التاريخ والأساطير . وقد زادت هذه الرقابة شدة أثناء الحرب . وعلى هذا فربما كان لانتهاء الحرب آثار أفضل فى ميدان تاريخ القانون منها فى أى فرع آخر من فروع الدراسة القانونية . وكما فى ميادين التاريخ الأخرى أصبح الآن فى مقدور الكثيرين من مؤرخى القانون ذوى الضمائر الحية ، والذين أخرسوا خلال الحرب ، أن يصرحوا بآرائهم ويشتغلوا بالبحث العلمى الحر . وقد جذب هذا بطبيعة الحال الباحثين الشباب لا من مدارس الحقوق فحسب وإنما كذلك من ميادين العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى .

وقد ترتب على ذلك – فى مجال التعاون بين عدة علوم – نتائج باهرة حقا . فالملاحظ أن الاتجاه التقليدى لمؤرخى القانون عندنا – كما فى بلدان أخرى كثيرة – كان يميل إلى دراسة القواعد والنظم القانونية كما لو كانت كائنات منعزلة لا تتأثر بما حولها ، وكثيراً ما كانوا يهملون الإطار الحضارى العام لها . صحيح أن النقد المدقق للمصادر شرط ضرورى لأية دراسة تاريخية ، ولكن مؤلفات كثيرة لروادنا قبل الحرب كانت تقف عند هذا الحد . وكثيراً ما بدأت تطورات ما بعد الحرب من حيث انتهت هذه المؤلفات .

لقد راعينا حتى الآن فى المقام الأول الأبحاث الخاصة بتاريخ القانون اليابانى . غير أن اتجاهاً مماثلا نحو التعاون بين عدة علوم كان يجرى أيضا فى ميادين أخرى كما فى دراسة القانون الرومانى (ونظم قانونية أخرى قديمة) وتاريخ دول القانون المدنى والقانون غير المكتوب الخ . وقد تقدم هذا التعاون فى كثير من الميادين ، لدرجة أن الخطوط المميزة التقليدية بين تاريخ القانون وقطاعات أخرى من الدراسات التاريخية ، كالتاريخ الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى والتكنولوجى والأيديولوجى الخ ، فقدت دلالتها ، إلا لأغراض التصنيف والتبويب ، وسنضطر بسبب ضيق الحيز المتاح لنا إلى الاكتفاء بسرد مثلين محددين لتوضيح هذه النقطة ،

الأول : توفر مجموعة ضخمة حقا من الكتب والمقالات ، كتبها باحثون فى ميادين مختلفة عن تطور النظام الإقطاعى فى أوربا ، من بينها « دراسة لمرحلة التكوين للنظم الإقطاعية فى أوربا » (١٩٥٩) لشيروماسودا ، و« البناء القانونى للمجتمع الإقطاعى» (١٩٥٤) لتيروشيروسيرا (وهو مجرد واحد من مقالات عديدة للمؤلف) ، وكذا كتابات يوزو هوريجوم ، وتاكشى ايشيكاوا ، وكثيرين غيرهم . وأما المثل الثانى فكتابات ما بعد الحرب حول مشكلة « سلطة الدولة » . ومن أهم ماكتب فى هذا الصدد « العقوبات وسلطة الدولة » (الذى قامت بتحريره الجمعية اليابانية لتاريخ القانون ونشر عام ١٩٦٠) .

ومن المظاهر المهمة الأخرى للوضع فيما بعد الحرب أن الكثير من المجموعات القانونية القديمة وغيرها من المصادر الأولية قد ترجم وعاق عليه بالحواشى ، فأصبح بذلك فى متناول الباحثين غير الإخصائيين . وتضم القائمة : مدونة جوستيان (ترجمة وتحقيق كانيتوموتاناكا وآخرين ، وهو استمرار للجهد الذى بذله قبل الحرب كيوجى فونادا وآخرون) وكتابى Lex Ripuaria و Sachsenspiegel (وهما من ترجمة ماساهاتا كوبو ، والعهد الأعظم (ترجمة هيديناكا تاناكا) ، و «Schwaben-spiegel» (ترجمة ك. تاناكا وآخرين) ، ومؤلفات كثيرة غيرها .

وقد استلزم هذا التقدم نحو التعاون والتكامل بين العلوم المختلفة بطبيعة الحال إجراء مناقشات حول بعض المشكلات المنهجية . وسيدهش هنا الباحث غير اليابانى — كما فى مجالات أخرى — إزاء استمرار انهيار عدد من مؤرخى القانون عندنا بالتفسير الماركسى للتاريخ . وفى ظل هذا الوضع فإن من الشائق للغاية ملاحظة أن ت . سيرا (وهو كاتب بارز مختص بتاريخ القانون فى أوربا فى العصر الوسيط ، وعلى درجة عالية من المعرفة بالمذهب الماركسى ، وكثيراً ما استخدم هذه الكفاءة أحسن استخدام) قد كتب مقالا شائقاً جداً حول عدد من أهم المشكلات الأساسية فى منهجية البحث التاريخى . وقد نشر المقال عام ١٩٦٦[1] . وهو يتعرض لمشكلات مثل : دور الآراء الخاصة فى البحث التاريخى ، ومشكلات تكوين المفاهيم التاريخية ، وفكرة ماكس فيبر

(١) ورد فى : The Methods of Contemporary Legal Sciences, edited by Junichi

المسماة بالأنماط المثالية ودورها ، وعلاقات السببية فى التاريخ (إن كان لها وجود)، العلاقة بين الأحكام التقويمية الوضعية ، و« موضوعية التاريخ » باعتباره عاما .

وبينما يستوحى سيرا فى كتاباته المؤلفات الماركسية من جانب والمنهج الذى يدعو إليه السير كارل بوبر فى كتابه « فقر المدرسة التاريخية » من جانب آخر ، فإنه يختلف بشدة مع كل من هذين الرأيين المتعارضين فى نقاط عديدة ، ويقدم لنا أفكار شائقة وجديدة شبيهة بأفكار فيبر . وقد أثارت آراء سيرا انتقادات عنيفة من جانب الماركسيين ، والمؤمل أن يؤتى هذا الجدل ، الذى مازال فى مراحله الأولى ، ثماره فى المستقبل .



في الولايات المتحدة الأمريكية

بقلم • ماكس راينشتين

إن الاهتمام الأكاديمي والاهتمام العملي بالقانون فى الولايات المتحدة هما من التشابك بحيث لايمكن الفصل بينهما . وليس كل مدرسى القانون يشتغلون بالبحث ، غير أن الباحثين منهم يتابعون دائما عمل المحاكم ، ويحتفظ كبار القضاة والمحامين بصلات مع الباحثين . وقد أدى القضاة دورا بارزا فى دفع الفكر القانونى الأمريكى فى اتجاهات جديدة .

والاهتمام بالقانون فى الولايات المتحدة على درجة عالية من النشاط والحيوية . ويعتبر القانون فى أمريكا التى تتطور باستمرار أداة أساسية للوصول إلى المجتمع الصالح ، وأما كمية الكتابات القانونية فضخمة . وقد بلغ إنتاج الكتب المصنفة فنيا والمتعلقة بالقانون ٤٢١ كتابا عام ١٩٦٦ ، فى حين بلغ عام ١٩٦٧ — وفقا لنشرة الناشرين الأسبوعية — ٥٢٧ كتابا (المجلد ١٩٣ ، ١٩٦٨ ، صفحة ٣٦) . وفى مجلة Sheparid's Law Review Citations ذكر أن عدد المجلات الدورية القانونية الأمريكية هو ١٣٥ مجلة . ولاتشمل هذه الأرقام التقارير الخاصة بالآراء القضائية ، أو المنشورات

الكاتب : ماكس راينشتين :

استاذ بمدرسة حقوق جامعة شيكاجو . له سجل حافل فى التدريس . بدأ فى ألمانيا ، ثم تنقل بين جامعة كمبردج ، وجامعة طوكيو ، وجامعة بورتوريكو ، وكلية القانون المقارن فى ستراسبورج . وهو عضو بالأكاديمية الدولية للقانون المقارن فى باريس ، وأستاذ فخرى بجامعة فرايبورج . له مؤلفات عديدة .

ترجمة د. جلال أمين
والأستاذ حسين أحمد أمين

التشريعية والرسمية ، أو الكتابات التى تتناول علم السياسة ، أو علم الاجتماع ، أو غيرهما من فروع المعرفة . وقد انتقى العدد الصغير من الكتابات المشار إليها فى هذا المقال باعتبارها دليلا على الاتجاهات التى تبدو لنا . والاختيار ، بالضرورة ، شخصى .

(١)

سنتعرض لموضوع المعرفة القانونية بمعناه الواسع . ودراسة الدولة هى فى الوقت نفسه جزء من المعرفة القانونية ومن ميدان علم السياسة المستقل . ومع ذلك فلم يحدث قط أن كان ميدانا المعرفة القانونية وعلم السياسة منفصلين تمام الانفصال . ويميل الباحثون القانونيون فى الوقت الحاضر إلى تناول المشكلات واستخدام المناهج التى كان رجال علم السياسة فى الماضى يشتغلون بها أو يستخدمونها بصفة أساسية . والأغلبية المطلقة من مدارس القانون فى المؤسسات الأكاديمية مستقلة عن أقسام علم السياسة .

وقد نشأت مدارس القانون وشبت باعتبارها مدارس مهنية تهدف إلى إعداد طلبتها لممارسة القانون كمحامين . أما أقسام علم السياسة فكان المفروض أن تتناول — مع الاهتمام بالجوانب النظرية — علم السياسة كفرع من العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى علم الاجتماع وعلم الإنسان والعلاقات الدولية والتاريخ . وقد درست وتطورت فى مدارس القانون فروع القانون الدستورى والقانون الإدارى والحكومة المركزية والحكم المحلى وغيرها من فروع القانون العام ، ثم القانون الدولى أحيانا ، باعتباره جزءاً من إعداد المحامى للحياة العملية . وقد تنوولت هذه الميادين فى أقسام علم السياسة ، غير أن التركيز فيها كان على ملاحظة الحياة السياسية وسبر أغوارها ، وعلى تدريب الطلبة على الخدمة فى الحكومة والإدارة ، والدبلوماسية ، والسياسة الحزبية ، والنشاطات العامة للمنظمات غير الحكومية . وقد شغل علماء السياسة أنفسهم بالنظرية السياسية والفلسفة السياسية وبتاريخ الفكر السياسى ، وطوروا مناهج الملاحظة المنظمة والدقيقة لأجهزة وعمليات الحياة السياسية ، كالأحزاب السياسية ، والانتخابات والناخبين ، ورياسة الجمهورية ، والكونجرس ، ومجالس الدولة التشريعية الأخرى ، والوكالات الإدارية ، والوظائف الحكومية . كما نهضوا بالدراسة المتعمقة لعلم الحكومات المقارنة ، والعلاقات الدولية ، والدبلوماسية .

ولم يحدث قط أن افتقدنا التعاون بين مدارس القانون وأقسام علم السياسة . وقد زاد هذا التعاون فى العقود الأخيرة ، كما كان تداخل أوجه النشاط التى يقوم بها الباحثون القانونيون وعلماء السياسة فى ازدياد مستمر . وجاء هذا التطور نتيجة تحول مدارس القانون من معاهد للتدريب المهنى العملى إلى مراكز للمعرفة الأكاديمية ، والتزايد المستمر لاهتمام الباحثين القانونيين بحقائق الحياة الاجتماعية . فالباحثون فى القانون الدستورى أو الإدارى أو الدولى أو أى فرع آخر من القانون العام هم كزملائهم من الباحثين فى القانون الخاص لم يعد يكفيهم مجرد معرفة القواعد القانونية المطلقة وتطويرها . إنهم يريدون أن يعرفوا لماذا كانت القواعد على ما هى عليه ، وكيف تحدث أثرها فى الحياة الاجتماعية ، وما ينبغى أن تكون عليه لو أريد لها الارتقاء إلى المجتمع الصالح . وهكذا بدأ الباحثون القانونيون يشتركون فى البحث فى حقائق

الواقع ، ويضاعفون جهدهم فى هذا البحث الذى ظل أمدا طويلا ميدان علماء السياسة ، ويطبقونه من أجل تعميق الفهم وتقديم العون فى حل بعض المشكلات ، مثل رقابة القضاء على دستورية التشريع . وقد شمل بحثهم عن الحقائق الواقعية أوجه نشاط الحكومة ، ونشاط المحكمة العليا للولايات المتحدة ، ومحاكم الدرجات الأدنى ، ونشاط الشرطة . ودرست أيضا فى حماسة شديدة الجوانب الواقعية والنظرية للفكر القانونى والقوى التى تؤثر فيه .

ويهتم الباحثون القانونيون الأمريكيون بالقانون كما هو ، والقانون كما ينبغى أن يكون ، على حد سواء .

والواقع أنه ليس هناك – ولايمكن أن يكون هناك – تمييز تام بين القانون الفيدرالى والقانون المحلى . فلكل من الولايات الخمسين ، ومن أراضى وكومنولث بورتوريكو بصفة خاصة ، قانونها الوضعى الخاص بها ، علاوة على قانون الولايات المتحدة ، أى الحكومة الفدرالية . وكثيراً ما يتصدى الباحثون القانونيون للقانون الفدرالى باعتباره نظاما للقانون الوضعى ، غير أن قانون الولاية الواحدة يندر أن يكون محل تأمل الباحثين . وموضع التدريس والتأليف الأكاديميين هو « القانون الأمريكى » ، وهو تركيب عقلى لاوجود له فى أى مكان كقانون وضعى ، غير أنه يشكل حقيقة تاريخية ونموذجا مثاليا ارتبطت فيه نظم التطبيق الفعلى فى كافة الولايات ارتباطا لا فاصم له ببعض الأفكار « التقدمية » التى لايزال سريان مفعولها من الناحية الجغرافية محدودا ، كما ارتبطت بالمقارنة وبالنقد وبالفكر الإصلاحى .

ويزيد من عدم وضوح الخط الفاصل بين القانون الوضعى والقانون الذى فى طور التكوين ذلك الطابع الذى يتميز به القانون الأمريكى ، وهو طابع « قانون القضايا » ، إذ أن معايير مثل هذا القانون ليست محددة تحديدا دقيقا ، ويمكن فهم سابقة أوسلسلة من السابقات بعدة معان . ومتى أخضع تشريع للتفسير القانونى فقد يغرق نصه فى بحر من الشروح والتفسيرات القضائية ، الأمر الذى قد يؤدى إلى تناولها تناولا يشبه طريقة تفسير القانون غير المكتوب . وهكذا يظهر القانون الأمريكى بطابع ديناميكى .

والواجب الذى يكاد يتحتم على الباحث القانونى وهو بصدد شرحه للقانون كما هو أن يورد رأيه فى مستقبل القانون وما ينبغى أن يكون عليه .

إن الباحث القانونى الأمريكى يقوم بدور رائد التطبيق القانونى ، ويزيد من أهمية هذا الدور الافتقار إلى محكمة عليا للقانون والعدالة ، لها سلطان قضائى يشمل الأمة بأسرها . وتعتبر المجالس التشريعية والمحاكم العليا للولايات المختلفة ذات سلطة عليا فى الميادين الخاصة بها . ولكن الأمة الأمريكية تكون وحدة واحدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وشعوريا . ولكى تظل البلاد وحدة يجب ألا يسمح لقوانين أقسامها العديدة بأن تختلف فيما بينها اختلافا أوسع مما ينبغى . والواقع أن المعرفة القانونية والتعليم القانونى هما العاملان الرئيسيان فى الحفاظ على الوحدة الأساسية للقانون رغم كل مظاهر التنوع والاختلاف . ولذا فإن للباحثين القانونيين نفوذا ضخما ، لا إزاء سير قانون القضايا فقط ، وإنما كذلك بصدد سير التشريع .

وقد كان لصلة الباحثين بتطور القانون وتأثيرهم فيه الفضل فى تحديد الاتجاه الرئيسى لمحاولاتهم النظرية ، ودراسة العلاقة بين حقائق الحياة الاجتماعية والقانون . وهم يرون أن هذه العلاقة متبادلة ، فالمجتمع يكيف القانون . غير أن القانون — باعتباره ظاهرة من ظواهر الحياة الاجتماعية — هو بدوره عامل مؤثر فى سواه . ولا تقتصر الحقائق والعلاقات الاجتماعية موضوع البحث على تلك العلاقات الخاصة بالحياة الاقتصادية أوالإنتاج . فالتفسيرات التى تقوم على الاهتمام بعامل واحد تعتبر مبالغة فى التبسيط . والمثل العليا الأيديولوجية والقومية والأخلاقية والدينية وغيرها ينظر إليها باعتبارها مؤثرات اجتماعية من بين مؤثرات أخرى عديدة . وينظر إلى العوامل الأيديولوجية فى البحث النظرى باعتبارها عوامل متغيرة تتأثر بالتطور التاريخى للمجتمع ، كما تؤثر فيه . ومع ذلك فإن الباحثين الأمريكيين فى تصديهم لمشكلات الحياة الأمريكية الراهنة يهتدون أساسا — ودون وعى — بمثل أعلى اجتماعى يعتبر بصفة عامة بديهيا . فالمجتمع الصالح الذى يعتبر الباحثون القانونيون أنفسهم مسئولين عن تهيئته هو المجتمع الديموقراطى المكون من مواطنين يقومون بدور فعال ، ويتمتعون بحقوق وفرص متساوية فى ظل مشروعات حرة ولكنها فى الوقت نفسه تخضع للرقابة ،

ويتمتعون بحق الحياة فى سلام وكرامة ورخاء . وبذلك يكون الباحثون القانونيون قد أدوا دوراً مهما فى تلك « الثورة » التى شهدناها بعد الكساد الكبير الذى حدث فى العقد الرابع من هذا القرن ، الثورة التى غيرت المجتمع الأمريكى من مجتمع المشروع الحر الذى لاقيود عليه إلى مجتمع اشتد فيه ساعد جماعات تساعدها الدولة . وقد كانت ، هذه الجماعات مهددة ، فى ظل نظام تام من المنافسة الحرة ، بالبقاء مغمورة أو بأن تصبح مغمورة ، ألا وهى جماعات العمال والمزارعين والأقليات العرقية . وقد ساهم الباحثون القانونيون مساهمة جوهرية فى إعداد وتدعيم الوسائل القانونية المناهضة للاحتكار ، وتمهيد الطريق أمام تلك الإصلاحات البعيدة المدى فى القانون الجنائى وقانون المرافعات المدنية والجنائية والتشريعات الاجتماعية والوسائل القانونية اللازمة لمساعدة الفقراء وتحسين مركزهم .

ومن المهام التى شغلت مكانة بارزة مهمة تعزيز وتوسيع نطاق حقوق الإنسان والحقوق المدنية الأساسية للجميع ، وخاصة الزنوج والأقليات العنصرية والعرقية والدينية الأخرى . فقد كان هناك توجيه وتشجيع وتحليل انتقادى فعال لعمل المحاكم العليا للولايات المتحدة والمحاكم العليا للولايات المكونة للدولة . ويوجه اهتمام كبير لحماية المتهمين من المعاملة غير العادلة خلال المراحل الإجرائية من وقت القبض عليهم حتى إعادة النظر فى الحكم بعد المحاكمة . كما أن هناك الكثيرين ممن تناولوا بالبحث مشكلة كيفية حماية الحياة الخاصة من تطفل الأجهزة الألكترونية وغيرها من الوسائل الفنية . ومما أثار مناقشات حامية مشكلة التوفيق بين مبدأ حرية الصحافة وضرورة الحيلولة دون التأثير فى مجرى العدالة بمناقشة الصحف للمحاكمات .

ويجرى الآن بحث المسائل القانونية التى نجمت عن تطور وسائل منع الحمل ، والتلقيح الصناعى ، وتجارب فصائل الدم ، وزرع أعضاء الجسم ، وتحديد لحظة الوفاة ، وفحص الأدوية ، ومنع إساءة استخدام العقاقير المؤثرة فى المخ والعقاقير التى يسهل الاعتياد عليها وإدمانها ، الخ . ويبحث عن طرق جديدة للتصدى للضرر الذى قد يلحق الشخص قبل ميلاده أو حتى قبل الحمل به .

وقد كانت القوانين المناهضة للشركات الموحدة ، التى وضعت فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر لمنع تكوين الاحتكارات والكارتلات وغيرها من وسائل تقييد النشاط الاقتصادى ، أوتصفيتها إذا قضت الضرورة ، هدفا للجهود الساعية لصقلها وتدعيمها للحيلولة دون سيطرة المشروعات الخاصة الكبيرة على الحياة الاقتصادية . وقد وضع قانون نقابات العمال والمساومة الجماعية بحيث يكون وسيلة فعالة لتعزيز المركز الاقتصادى والكرامة الإنسانية للعمال .

وقد ظل الباحثون القانونيون — وفقا للرأى العام والتقاليد الأمريكية — حازمين فى مساندتهم لحرية الرأى والإعلام والتعبير والصحافة ووسائل الاتصال بالجماهير ، بما فى ذلك حقوق الاجتماع الحر والإضراب والمقاطعة السلمية والتظاهر السلمى فى الشوارع . وقد نوقش موضوع الحرية المطلقة فى ممارسة الشعائر الدينية ومبدأ امتناع الدولة التام عن التدخل لتدعيم النشاط الدينى ، كالصلاة فى المدارس، وتقديم العون المالى لأوجه النشاط الدينية ، بما فى ذلك الإنفاق على مدارس الطوائف الدينية . وكانت بعض المناقشات ذات طابع عام ، وبعضها يتناول مشكلات محددة .

وتشمل عبارة « الحقوق المدنية » تلك الحريات الأساسية التى هى من حق كل إنسان ، وكذا تلك الحقوق الخاصة بالمواطنين ، كحق الانتخاب ، وحق شغل الوظائف العامة ، أو الحق فى دخول البلاد بحرية . ويلاحظ أن دائرة الحقوق المدنية التى تعتبر امتيازات خاصة مقصورة على المواطنين الأمريكيين هى دائرة ضيقة . وهى تقتصر بوجه عام على الحقوق السياسية الخاصة بالانتخاب ، والحق فى دخول البلاد بحرية ، وحق شغل الوظائف العامة . ويخضع الأجانب فى بعض الحالات لقيود فى ممارسة المهن . والاتجاه العام هو اعتبار الحقوق الأساسية خاصة بكل إنسان ، وضمان التمتع الكامل بهذه الحقوق دون اعتبار للعنصر أوالأصل العرقى أوالجنس أو الدين . وقد كانت التقاليد ترى فى الحقوق المدنية ضمانات للفرد أو للأقليات ضد اعتداءات الحكومة ، وقد شرع الآن فى اكتشاف وسائل لحماية هذه الحقوق أيضا من الاعتداء غير الحكومى .

أما على المستوى الدولى فقد تعاون الباحثون الأمريكيون مع ممثلى أمريكا فى المنظمات الدولية فى المفاوضات المتعلقة بالإعلان العالمى لحقوق الإنسان ،والاتفاقية

الخاصة بالإبادة الجماعية ، وغير ذلك من القرارات الدولية . غير أن هذه الوثائق لم تصبح بعد موضوع مناقشات واسعة بين الباحثين .

وتعتبر الدراسة المتواصلة للاحتياجات المختلفة لأقسام البلاد الجغرافية طبيعية وضرورية بالنظر للطابع الفدرالى للولايات المتحدة . وقد نما كذلك مؤخراً إدراك للاحتياجات القانونية المختلفة لطوائف مثل الجماعات العنصرية و« الفقراء » . والتمييز بين المناطق المختلفة من حيث مميزاتها الحضارية هو مطلب طبيعى لتحديد الاحتياجات القانونية للدول النامية ، وقد أدى الاهتمام المتزايد بالقانون المقارن إلى زيادة حدة هذا التمييز .

وقد أثارت المشاكل القانونية للدول الحديثة الاستقلال ، وكذا نشاطات المعونة الفنية ، اهتماما كبيراً لدى الباحثين فى الولايات المتحدة . وتقوم لجنة سيلير والمركز القانونى الدولى بتزويد مدارس القانون الحديثة الإنشاء فى إفريقيا بالمدرسين المؤقتين ، كما قدمت مساعدات لعدة دول فى ميدان التشريع . وتبذل الجهود لتحسين التعليم القانونى فى الهند وغيرها . كما تعزز مثل هذه الجهود العملية بدراسة للاحتياجات القانونية للدول الجديدة . وقد دلت هذه الدراسات على أن الحفاظ على السير السليم للعدالة والمهنة القانونية ذو أهمية أساسية ، وأن هذه الدول تحتاج إلى قانونيين من ذوى التدريب الحسن كما هو مفهوم فى عرف الغربيين ، وأن الحاجة ماسة بالأخص إلى إصلاحات كبيرة فى ميدان قانون الأحوال الشخصية وقانون الأراضى ، وأن كافة التغييرات القانونية ينبغى مع ذلك أن تنفذ بحذر ، ويتعين دائماً مراعاة ما لهذه البلاد من تقاليد عظيمة القيمة .

وقد اعترف منذ زمن طويل فى الولايات المتحدة بمبدأ ضرورة توافق القانون المحلى مع القانون الدولى . وقد أثارت المشاكل التالية فى السنوات الأخيرة اهتماما خاصا :

بأى الوسائل وإلى أى حد يمكن لقوانين الولايات المختلفة بالولايات المتحدة أن تتأثر بالاتفاقات التى تعقدها حكومة الولايات المتحدة ؟

ما هى الآثار التى يرتبها القانون الأمريكى المحلى على مصادرة حكومة أجنبية للملكية ، منتهكة بذلك القانون الدولى ؟

وقد نشط الباحثون الأمريكيون فى القانون الدولى منذ زمن بعيد فى سعيهم بحثا عن السلام . وكان لهم تأثير كبير فى وضع : ميثاق عصبة الأمم ، واتفاق بريان كيلوج . وميثاق الأمم المتحدة ، والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ، وهيئة التحكيم الدولية ، والمحاكم العسكرية الدولية فى نورمبرج وطوكيو .

وقد كان لكل من : فيليب جيسوب ، ومايرز مكدوجال . ونيكولاس دى ب . كاتزينباج . وغيرهم ، دور قيادى فى تطوير القانون الدولى .

كذلك تعاون الدبلوماسيون والموظفون الحكوميون الأمريكيون تعاونا وثيقا مع الباحثين القانونيين فى إقامة منظمات دولية مثل الحات ، ومنظمة الدول الأمريكية ، والبنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، الخ . وعمل بعضهم فى هذه المنظمات .

وقد ظلت الدراسات القانونية الأمريكية حتى العقد الرابع من هذا القرن تدور فى نطاق محلى إلى حد كبير ، بمعنى أن الاهتمام كان مقصورا على قانون الولايات المتحدة وخلفيته الإنجليزية . ولكن لم يحدث قط أن كان هناك افتقار تام إلى باحثين منفردين مهتمين بالنظم القانونية للدول الأجنبية . وكان من أبرز فقهاء القانون المقارن فى بداية القرن العشرين : روسكوباوند ، وجون هنرى ويجمور ، وأرنست فروبند ، وأ.ف. لورنزن ، ومونروسميث . وقد بدأ فى لويزيانا بعض الاهتمام بالخلفية الفرنسية لقانون الخاص بهذه الولاية ، وفى بورتوريكو بالقانون الإسبانى ، وكذلك — ولو بدرجة أقل — فى المناطق التى كانت فى وقت ما تابعة للمكسيك فى الجنوب الغربى للولايات المتحدة . وقد بدأ فى العقد الرابع تقدم سريع فى القانون المقارن بفضل تدفق الباحثين القانونيين المهاجرين من أوربا . وتعنى اليوم كافة مدارس القانون الكبيرة بالقانون المقارن . ويلاحظ أن « المجلة الأمريكية للقانون المقارن » المؤسسة عام ١٩٥٢ يشترك فى الإشراف عليها ثلاث وعشرون مدرسة قانونية . وقد كان الاهتمام فى بادىء الأمر مركزاً على دراسة النظم الكبرى لقوانين القارة الأوربية ، وخاصة قوانين ألمانيا وفرنسا ، ومركزا على مقارنتها بالقانون العام الأنجلو أمريكى . كما شجعت اعتبارات عملية على دراسة قوانين أمريكا اللاتينية . ويوجه فى الوقت الحاضر اهتمام كبير للنظم

القانونية للاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية الاشتراكية ، وقد أصبح البحث فى هذه القوانين الاشتراكية يشكل فرعا خاصا من الدراسة القانونية ، كما فى حالة قوانين آسيا وإفريقيا . وقد أصبح لكل من هذه الميادين فريقه الخاص من الإخصائيين. كما دارت مناقشات حول المشكلات الناجمة عن وجود الأقليات أو السكان المختلفى العرق فى دول أجنبية .

وفى مدارس قانونية عديدة يجرى التدريب على ممارسة القانون على نطاق دولى . وتدرس مشاكل الدول النامية بالتعاون مع رجال علم الاجتماع عادة . وقد قدمت المساعدة فى شؤون التشريع وإصلاح القانون إلى دول عديدة فى أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا . وفى مدارس قانونية حديثة الإنشاء — وخاصة فى إفريقيا — يساهم الأمريكيون مؤقتا فى نشاط التدريس وإعداد المناهج .

وبينما كانت الولايات المتحدة فى الماضى تقف بمعزل عن الجهود الساعية إلى التوحيد والتنسيق الدوليين انضمت اليوم إلى مؤتمر لاهاى للقانون الدولى الخاص ، ومعهد روما لتوحيد القانون الخاص ، وغيرهما من الهيئات الدولية المشابهة . كما اشتركت وفود أمريكية اشتراكا فعالا فى وضع مشروع القانون الدولى الموحد الخاص بالبيع ، وعدد من الاتفاقات حول بعض مسائل القانون البحرى ، والمساعدات الإجرائية ، الخ . ويبذل جهد كبير لدراسة الجوانب القانونية للسوق الأوربية المشتركة ، والأسواق المشتركة لدول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ، وغيرها من منظمات التعاون الاقتصادى الإقليمى .

ويشترك الباحثون الأمريكيون فى التدريس بكلية القانون المقارن الدولية ، ومنتدى سلزبورج للقانون الأمريكى ، وقسم القانون المقارن بجامعة ليدن . وساهم الأعضاء الأمريكيون فى الأكاديمية الدولية للقانون المقارن فى إعداد المؤتمرات الأكاديمية الخاصة بالقانون المقارن التى تعقد مرة كل أربع سنوات ، وقد ساهم فيها كلها عدد كبير من الأمريكيين .

وحدثت قفزة ضخمة إلى الأمام فى ميدان قانون تنازع القوانين ، ولهذا الفرع أهمية خاصة فى الولايات المتحدة التى تختلف فيها القوانين من ولاية إلى ولاية . وقد

حاول جوزيف هـ. بيل وضع نظام أقامه على أسس النظرية الإقليمية للحقوق الثابتة ، ولكنه لقى معارضة شديدة . وتبذل الآن جهود لاكتشاف سبل جديدة للتوفيق بين السياسات المختلفة ، أو لبناء نظام جديد ، عن طريق تكييف تقاليد عالمية تكييفا يجعلها تلائم الاحتياجات الأمريكية .

(٢)

ولقد واجهت التغيرات الاجتماعية المحامين بحشد من المشكلات الجديدة ، وتتطلب المهام الجديدة أساليب جديدة فى الفكر القانونى . وكان الشكل الذى ينبغى أن تكون عليه هذه الأساليب الجديدة موضوع مناقشات كثيرة وحامية الوطيس فى بعض الأحيـــان .

وتكمل الأساليب التقليدية للنظريات القانونية اليوم أساليب البحث ، بل تبذها . وقد كانت الثمار الرئيسية للمعرفة القانونية فى العقود الأولى من القرن الحالى هى تلك البحوث الضخمة التى عالجت فروعا مهمة من القانون بطريقة منظمة شبيهة بالطريقة المتبعة فى أوربا (وخاصة فى ألمانيا) ، وأهم الأمثلة على ذلك أبحاث ويليستون فى قانون العقود ، والبيع ، وويجمور فى الإثبات ، والأبحاث الخاصة بقانون الملكية العقارية لريتشارد باول ، ولكاسنر ومعاونيه ، ورسالة بيل عن قانون تنازع القوانين ، أو الرسائل الخاصة بقانون الشركات الموحدة لبوجرت وسكوت . أما البحث العظيم لكوربين عن قانون العقود فيتميز بالشمول وبالالتجاء إلى البحث القاطع المدعم بالوقائع حتى فى التفاصيل . وبلغت المدرسة الدوجماتيقية ذروة نشاطها بتوسعها فى شرح ما نشره معهد القانون الأمريكى عن إعادة صياغة القانون . وفيه تظهر بعض الفروع الأساسية للقانون الخاص بصورة شبيهة بمجموعات القوانين الأوربية .

وقد بدأ التحول إلى الأساليب الجديدة بكتابات وراء أوليفر ويندل هولمز الابن ، وبدعوة روسكو باوند إلى فقه اجتماعى ، وبالمطالبة الأكثر ثورية من جانب الواقعيين لتحرير القانون من قيود النظريات الدوجماتيقية واستخدام ما يتمتع به القضاء من حرية فى تحقيق الإصلاح الاجتماعى . ومن النتائج المبكرة لكتابات النقاد هذه الأبحاث

المتعمقة التي قام بها كاردوزو ، وثورمان أرنولد ، وكارل ن. لويلن ، وغيرهم .
وقد ترتب أيضا على هذه الانتقادات قيام دعوة إلى إقرار مبدأ إدماج القانون فى العلوم الاجتماعية ، وهى دعوة أمثال هنتيخبتون كيرنز أوجيروم هول . ونودى بالحث على دراسة المجتمع واستخدام نتائج الدراسة استخداما عمليا . وقد اتضح أن تنفيذ المبدأ الجديد أصعب من وضعه ، فقد تتطور كل من العلوم الاجتماعية تطوراً يصعب معه على الباحث القانونى — بله ممارس القانون — أن يشق طريقه فيها . غير أنه قد بذلت بعض الجهود لاكتشاف بعض السبل للتوصل إلى نتائج هذه العلوم واستخدامها .
وعندما اتسع نطاق العلم القانونى اتساعا تجاوز مجرد البحث الدوجماتيقى تحولت الدراسات المكتبية للمسائل القانونية إلى دراسات ميدانية للسلوك الفعلى للعاملين بالمحاكم الاستئنافية وغيرهم من قضاة ومحلفين وضباط شرطة ومحكمين ومحامين ، وإلى أبحاث تستهدف استطلاع الرأى العام فيما يتعلق بالقانون وتطوراته .

ولقد ساد الشعور بأن النظريات الدوجماتيقية المحضة غير كافية ، غير أن طرق البحث الجديدة كانت فى حاجة إلى وقت ما لتطويرها . وكانت سجلات القضايا هى أول نوع من الكتابات القانونية يظهر فيه تطبيق هذه الطرق الجديدة فى ميادين القانون الأساسية . وظهرت دراسة الأساليب التجارية لأول مرة على على نحو منظم فى المؤلف الطليعى لكارل ن . لوبلين « قضايا ومواد قانون البيوع » ،كما تناول أليسون دانام قضايا عن الصفقات المتعلقة بالعقارات الحديثة ، وهى قضايا تمس المشاكل الفعالية للعاصمة والمناطق المحيطة بها . أما سجلات القضايا الخاصة بالأحوال الشخصية فتهتم بالجوانب الاجتماعية والنفسية للزواج والطلاق ورعاية الطفل . وقد برزت سجلات قضايا من نمط جديد فى كافة ميادين القانون ، وخاصة فى القانون الجنائى الذى يعبر الكثيرون عن عدم رضاهم عن وضعه الراهن . ولذا فإن المشاكل الاجتماعية والسياسية والنفسية والفنية والأخلاقية للجريمة والعقاب ومنع الجريمة وجرائم الأحداث ونشاط رجال الشرطة واكتشاف الجريمة ونظم العقوبات يدرسها على نطاق واسع الباحثون القانونيون بالتعاون مع خبراء من ميادين أخرى .
إن النتائج التى تولدت عن طرق البحث القانونية الجديدة هذه ظلت فترة من

الوقت تسجل فى سجلات القضايا والمجلات القانونية . وتميل الأبحاث الأساسية التى تكتب الآن إلى أن تكون أضيق نطاقا من تلك التى كانت تكتب فى العقود الأولى من هذا القرن . ولكنها تضيف إلى النظام التقليدى الاتصال الوثيق بالحياة وإدراكا للمشكلات الواقعية وتلك المتعلقة بالسياسة العامة .

وقد عبر عن هذا الاهتمام المتزايد باتجاه البحث القانونى إلى دراسة الواقع ، والاهتمام بالقانون كظاهرة اجتماعية ، صدور مجلة دورية بعنوان « القانون والمجتمع » (١٩٦٦) ، يتعاون فيها الباحثون فى القانون وعلم الاجتماع ، ومجموعة قراءات عن دور القانون فى المجتمع وتأثير كل منهما فى الآخر .

والاتجاه الأمريكى فى جوهره ذرائعى . والتصدى للمشكلات يتم بالنسبة لكل منها على حدة ، وتدرس كل مشكلة فى إطارها الواقعى . ومع هذا فهناك بعض الاهتمام بالوجودية والقومية وغيرها من نظم ويلتانشايونج . ويوصى أحيانا بها . غير أن تلك النظرة العالمية التى أشرنا إليها فيما سبق هى التى تتبنى أساسا ودون وعى أو إفصاح ولو بدرجات متفاوتة .

وتحتل دراسة القانون باعتباره وسيلة من وسائل التوجيه الاجتماعى مكانة كبيرة . وتهتم بعض هذه الدراسات بالتغير الاجتماعى بمعنى تغيير نظام العالم ككل ، وخاصة فى مؤلفات مايرز مكدوجال . أما التيار الأساسى فيتصدى لمشاكل محدودة مثل الحقوق المدنية ، وتخفيف وطأة الفقر ، والحماية القانونية للمتهمين ، وحماية المستثمرين ، ومنع الاحتكارات ، الخ .

وقد ظل تحسين أساليب فن التشريع زمنا طويلا موضوع بحث . ويظهر الآن اهتمام كبير باكتشاف وسائل إرشاد المشرعين وواضعى القوانين عن طريق الدراسات الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الدراسات الخاصة بالواقع الاجتماعى والآثار المحتملة للمشروعات المقترحة بتعديل القانون .

وقد ظل ممارسو مهنة القانون الأمريكيون — باعتبارهم مستشارين أو ممثلين للأفراد أو المشروعات الخاصة — يبتدعون أساليب للتهرب من تنفيذ تعليمات حكومية أو من دفع

الضرائب . وكانت الخبرة القانونية كثيراً ما تستعمل لخدمة هذا النوع من النشاط أو لإرشاده وتدعيمه على الأقل ، كما يظهرمثلا من أن التخصص فيما يسمى « تخطيط الملكيات » أصبح يعتبر فرعا من فروع المعرفة القانونية . غير أنه يقابل مثل هذه الجهود — وأحيانا يجبها — تفشى المواقف « الليبرالية » بين الباحثين ، وهو ما يؤخذ فى السياق الأمريكى بمعنى تأييد تدخل الدولة وقيامها بالخدمات الاجتماعية وتفضيل ذلك على إطلاق حرية النشاط الخاص دون أى قيد .

ولا يعنى انتشار الاهتمام بمشكلات الحياة اليومية والإصلاح الاجتماعى عدم وجود باحثين أوجماعات معينة يهتمون بالأفكار الفلسفية وعلاقتها بمشكلات القانون والدولة والمجتمع .

وقد جرت عادة الباحثين الكاثوليك على الاهتمام بدراسة مشكلات نظرية القيم . وأنشىء مركز لمثل هذه الدراسات فى جامعة نوتردام ، حيث تعقد سنوياً ندوة خاصة بالقانون الطبيعى . وقد ناقش لون ف. فولر ، وأدموند كان ، وجيروم هول ، وغيرهم ، مشاكل القيمة من وجهات نظر مختلفة .

كما تدرس بطبيعة الحال المشكلات المتعلقة بدور المنطق فى الفكر القانونى ، خلال المناقشات الكثيرة للمنهج القانونى . وقد حفز عليها الخلاصات المأثورة لقاض عظيم هو أوليفر ويندل هولمز الابن ، والكتابات العميقة والجذابة لزميله فى المحكمة العليا بنجامين ن. كاردوزو . ومن البحوث العظيمة حقا « مقدمة التفكير القانونى » لإدوارد ليفى.

وقد بذلت محاولات لاستخدام المنطق الرمزى قام بها جيروم مايكل ، ومورتيمر أدلر ، ومؤخراً إيلمارى تمبلو وهوباحث أسترالى نشر بعض كتابات فى الولايات المتحدة .

وقد عاد الاهتمام بالفقه التحليلى الذى لقى عناية فى مطلع هذا القرن بفضل تأثير الباحث البريطانى هـ. ل. ا. هارت .

وقد قامت شركة « وست ببليشنج » بمحاولة متواضعة لاستخدام الرياضيات ، وهى الشركة التى تقوم بنشر قرارات كافة المحاكم الفيدرالية ومحاكم الدولة وتضع الفهارس الدورية لها ، وقد أعطيت كل مشكلة قانونية « رقما دليليا » حتى يمكن التعرف

بسهولة على كل القضايا المتصلة بهذه المشكلة . والقيمة الأكاديمية لهذا النظام مشكوك فيها . وينظر فى شأن استخدام الآلات الحاسبة والوسائل المماثلة فيما يسمى « بعلم القانون القياسى» . كما يسعى إلى تحليل السلوك القانونى من حيث الكم . ولكن هذه التجارب ما زالت فى مرحلة أولية .

وهناك صلات وثيقة بين القانون وعلم الاجتماع يعبر عنها على مناح ثلاثة .

فبالمعنى الأكثر تقليدية يعنى علم الاجتماع القانونى بتحديد دور القانون فى المجتمع بصفة عامة ، وبالتفاعل بين النظام القانونى والبناء الاجتماعى ، وبتصنيف النظم القانونية . وقد كان لفكر يوجين إيرليتش وماكس فيبر تأثير كبير فى هذا المجال . كما عرض أ. ن. تيماشيف فكرة علم اجتماع عام .

أما المنحى الثانى للبحث فى علم الاجتماع فيهتم بالمهنة القانونية بوجه عام وبفروعها المختلفة وبالشرطة ونظم العقوبة والهيئات الإدارية الخ .

ويمثل المنحى الثالث الجهود التى لاحصر لها والمتصلة بمنهج الفقه الاجتماعى فى دراسة مشكلات محددة خاصة بالقانون والإجراءات .

كذلك فإن العلاقات وثيقة بين القانون والاقتصاد ، وتستخدم البيانات الاقتصادية بالضرورة فى الدراسات القانونية ، ولاتكتفى بتلك الخاصة بموضوعات مثل مكافحة الاحتكار وتنظيم المرافق العامة والتوقف عن الدفع وفرض الضرائب والعقود التجارية أو علاقات العمل ، وإنما تهتم كذلك بتلك المتعلقة بمشكلات قانون الأحوال الشخصية والإرث والقانون الجنائى وتنازع القوانين أو القانون الدولى . وتتخصص مجلة القانون والاقتصاد فى نشر مقالات تهم الباحثين فى القانون والاقتصاد معا .

ومن الأمور المألوفة التعاون بين الباحثين فى القانون والطب ، ودراسة الباحثين القانونيين للمعلومات الطبية . وتستخدم حقائق الطب النفسى فى القانون الجنائى وقانون الأحوال الشخصية ، وبصدد مشكلات أخرى ينبغى أن تراعى فيها الإصابات المرضية للقوى العقلية لشخص ما ، كالقدرة على إبرام العقود ، والعناية بالمرضى بأمراض

عقلية . وقد تسربت نظريات التحليل النفسى إلى مناقشات الإجراءات القانونية والقانون بوجه عام .

كما يراعى علم الإنسان والأنثولوجيا فى الدراسات الاجتماعية للقانون ودوره فى المجتمع . وقد درست مشكلة الاضطرابات بين الهنود الأمريكيين لذاتها وللضوء الذى تلقيه دراستها على دور القانون وتطوره بوجه عام . وفى السنوات الأخيرة صار للدراسات علم الإنسان أهمية عملية بفضل الاهتمام بالمشاكل القانونية للدول النامية فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ويعتبر تاريخ القانون والدولة معاً داخلا فى نطاق البحث التاريخى أكثر مما يدخل فى نطاق البحث القانونى . ويقوم الباحثون القانونيون بطبيعة الحال — فى سياق دراسة مشاكل معينة ذات أهمية جارية — بتتبع السابقات أو تاريخ التشريع أو البحث عن السياق الاجتماعى للتطورات موضوع البحث . وقد نبت بحث شامل ومتعمق عن مصادر دستور الولايات المتحدة ومصيره فى الحقب الأولى التالية لوضعه ، وهو الذى كتبه و . و. كروسكى بعنوان «السياسة والدستور» من دراسة لآثار بعض المواد الدستورية .

أما القانون الرومانى وتاريخ القانون البريطانى والأوربى فلا يعنى بهما غير قلة من الباحثين القانونيين .

أما التاريخ الأمريكى فقد جذب اهتماماً أكبر ، وخاصة فى كتابات : روسكوباوند ، وجوليوس جوبيل الابن ، وويلارد هيرست . والأخير مهتم بصفة خاصة بالعلاقة بين التطور القانونى والتطور الاقتصادى . وقد بدأ يكون لجمعية تاريخ القانون ، عن طريق المجلة الأمريكية لتاريخ القانون التى تصدرها ، تأثير فعال . وكثيراً ما تنشر سيرا عن حياة وأعمال القضاة والمحامين العظام . وقد شرع فى كتابة تاريخ شامل للمحكمة العليا بالولايات المتحدة ، وهو مشروع جماعى يشترك فيه عدد من الباحثين . وتظهر دراسات تاريخية لمناهج الفكر القانونى كأجزاء من مناقشات منهجية عامة ، مثل البحث الذى كتبه كارل ن. لويلين بعنوان « تقاليد القانون غير المكتوب » .



إن كثيراً من اختلاف وجهات النظر حول ضبط العدوان فى الحيوان والإنسان إنما يرجع إلى صعوبات فى وضع تعريف له . ويتفق أكثر الكتاب فى أن السلوك الذى يتجه نحو إحداث إصابة مادية لفرد آخر يجب أن يوصف بأنه سلوك عدوانى . وتتضمن عبارة « يتجه نحو » أن الأساليب التى بها يتغير السلوك تبعا لتغيرات فى الظروف الخارجية تكون بحيث ترتفع باحتمال حدوث هذه النتيجة إلى أقصى حد ممكن . ولكن لأن العدوان قد يشكل خطراً على المعتدى فإنه فى الغالب يكون مقصوراً على الحركات التهديدية ، أو يتصل بحركات وقائية للذات أو بالانسحاب : ومن المستحيل فى الغالب أن نفصل الهجوم عن هذه الحركات النضالية الأخرى . وفضلا عن ذلك فإن كثيراً من السلوك الذى يتجه إلى إحداث ضرر وإصابة ينتج عنه تأكيد لمركز ، أو

الكاتب : روبرت . ا . هند
يعمل زميلا فى كلية سانت جون ، وهو أستاذ للبحوث فى الجمعية الملكية منذ ١٩٦٣ . ورئيس شرف لوحدة البحوث الطبية فى تطور وتكامل السلوك فى جامعة كمبردج . ومن احدث مؤلفاته « دراسة العلاقة بين الأم والطفل فى مجموعة أسيرة من قردة الريساس » ، وذلك بالاشتراك مع الدكتور ى . سبنسر - بوت . وكذلك « أصوات الطيور » وصلتها بمشكلات علم الحياة وعلى النفس » (١٩٦٦) ، و « التغيرات القصيرة المدى فى النشاط والسلوك العصبى » ، بالاشتراك مع الدكتور جـ . هورن ، عام ١٩٧٠ .

المترجم : الأستاذ محمد كامل النحاس
حاصل على ليسانس المعلمين العليا فى العلوم والتربية ، والماجستير فى علم النفس من جامعة برمنجهام فى انجلترا . عمل أستاذا لعلم النفس وفى كلية التربية بجامعة بغداد ، ثم عميدا لكلية المعلمين بالقاهرة ، بمعهد التربية العالى للمعلمين (كلية التربية بجامعة عين شمس) ، ثم وكيلا لوزارة التربية والتعليم ، ثم رئيسا لخبراء اليونسكو بالعراق. مثل مصر فى عدة مؤتمرات وحلقات بحث دوليــــة ، وله عدة أبحاث ومؤلفات علمية اهتمت بها المحافل الدولية . وقد نشر له معهد اليونسكو للعلوم الاجتماعية فى كولونيا بألمانيا عام ١٩٥٦ بحثه عن العلاقات الأسرية بين المتعلمين فى العراق . وقد شغل منصب رئيس جمعية تدعيم الأسرة

أسبقية ، أو وصول إلى شيء أو مكان . ويرى الكثيرون أن جميع السلوك الذى يؤدى إلى هذه النتائج يجب أن يدمغ بأنه سلوك عدوانى . إن الاستعمال العادى لكلمة «عدوانى» ، مرادفة لتأكيد الذات أو سبق الوصول ، يتفق مع وجهة النظر هذه .

ويذهب الطبيب النفسى « ستور Storr » إلى أبعد من ذلك ، فيرى أن أساس التحصيل العقلى يكمن فى المظهر الوجدانى للطبيعة البشرية ، ويقوم رأيه على أساس ملاحظته أننا نصف الجهود الذهنية بكلمات عدوانية مثلا عندما نتكلم عن « الهجوم » على المشكلات ، والعض بالنواجذ عليها . ولكن الاصطلاحات اللغوية قلما تمدنا بمادة مناسبة نبنى عليها نتائج علمية من هذا النوع ، ويتضح خطل آراء ستور إذا نحن بحثنا فيما تعنيه حقاً . فإذا كانت المحاولة الذهنية والسلوك العدوانى موصولين بالشكل الذى

يفترضه ستور فإننا يجب أن نتوقع أن الإنسان الذى يثار بقوة تجاه واحد منهما يكون عرضة لأن يثار بقوة تجاه الآخر ، وأن العوامل الخارجية التى توصل بنوع خاص لأحدهما يمكن أن توصل أيضا للآخر . وهذا مناقض لخبراتنا العادية .

إن المميزات اللازمة لتعريف نوع السلوك العدوانى يمكن أن تتضح إذا أخذنا أمثلة من عالم الحيوان . ونرى أنه من المفيد أن نميز بين : السلوك العدوانى الذى يتجه لإحداث إصابة مادية بالغير ، والذى يمكن ، كنتيجة عرضية ، أن يتسبب فى تأكيد مركز ، أو الوصول إلى شىء أو مكان ، ولكنه لايتغير بالشكل الذى يضخم مثل هذه النتائج . فمثلا فى سرب من العصافير قد يهاجم أو يهدد واحد منها عصفوراً آخر يقترب منه إلى مسافة معينة . فإذا حدث فى تلك اللحظة أن كان على مقربة من مصدر معين للطعام فإن سلوكه قد يوصله إلى هذا الطعام ، ولكن هذا (بهذا المعنى) ليس إلا نتيجة عرضية لسلوكه العدوانى . (وإذا كان سلوكه العدوانى لايتصل مطلقاً بالتفوق فإنه قد يحرز تفوقاً فى كل المباريات، ولكن لايمكن أن يقال إن ذلك السلوك كان موجها إلى هذه الغاية) .

وبالمثل فإن السلوك العدوانى الذى يتجه إلى إحداث إصابة مادية للغير قد يطرأ عليه تغيرات فى وقوعه أو فى طبيعته بحيث يجعل الوصول إلى شىء أومكان فى الذروة من الاهتمام . وهكذا نجد السلوك العـــدوانى لطائر إقليمى محدود فى مساحة معينة ، بوقد يكون أكثر عنفاً فى بعض أجزاء هذه المساحة منه فى بعضها الآخر. وبهذا المعنى فإن السلوك يكون موجهاً نحو كسب الأولوية وسبق الفوز داخل هذه المساحة . ومثل هذا العدوان الوسيلى قد يكون جزءاً من حلقات متتابعة من السلوك ، يتجه نحو غاية بعيدة عن أن تكون إحداث ضرر مادى ، إذا ماكان وجود فرد آخر يشكل عقبة تعوق تحقيق هذه الغاية .

والسلوك الذى يتجه نحو تأكيد مركز ، كالوصول إلى شىء أو مكان ، وقد يكون فيه إحداث ضرر مادى بالغير وتكون حدوث الضرر إذا حدث ، مجرد نتيجة عرضية لهذا السلوك ، ليس سلوكا عدوانيا. ولنضرب مثلا لذلك سرباً من العصافير تبحث عن غذائها وسط الثلج ، وإذا عابر سبيل يقذف لها بقطعة من الخبز . وإذا أحد العصافير يندفع بسرعة تفوق سرعة بقية السرب ، نحو الخبز ويلتهمه . إن نتيجة ذلك جوع

العصافير الأخرى . إن سلوك ذلك الطائر يمكن أن يكون تأكيدا لذاته ، ولكنه ليس سلوكاً عدوانيا ، لأنه لم يتجه أصلا لإحداث ضرر مادى بغيره ، بالرغم من وقوع هذا الضرر نتيجة لذلك السلوك .

ونلحظ أنواعاً أخرى من السلوك ، مثل سلوك بناء العش الذى لايتضمن فى الغالب أى تنافس مباشر مع الغير ، كما لايتضمن أى إضرار به، ولا حتى بصفة عرضية ، ربما باستثناء بعض الضرر الذى يحدث نتيجة بعيدة لذلك السلوك .

ومن وجهة النظر هذه نجد أن الفئتين الأوليين من السلوك هما من النوع العدوانى.

والآن إذا اعتبرنا السلوك العدوانى متضمناً لجميع الأساليب التى يعبر بها الإنسان عن فرديته ، أو يؤكد ذاته فى بيئته المادية ، فمن الواضح أننا نكون فى حالة سيئة بدون هذا السلوك . ومن الغريب أن نجد بعض الناس يحاولون التدليل على أن السلوك العدوانى — على ضوء التعريف الضيق له بأنه السلوك الذى قد يحدث ضررا مادياً للغير — من الخصائص الإنسانية المرغوب فيها . إن مثل هذا الجدل يقوم على تفكير مفكك . فالرأى القائل مثلا بأن السلوك العدوانى يجب أن يكون سلوكاً مرغوباً فيه ؛ لأنه نشأ خلال الاختبار الطبيعى ، يتضمن خلطاً بين مصالح الفرد ومصالح الجنس ، ويهمل المحيط الاجتماعى المتطور الذى يعيش الإنسان الآن فيه . والرأى القائل بأن العدوان مفيد لأنه يؤكد أن الأفراد الأصلح يحرزون السبق فى الوصول إلى الحاجيات القيمة ، هذا الرأى يسوى بين الفرد الأصلح والفرد الأكثر عدوانا ، كما أنه يتضمن أن المجتمع يميل لأن يحتفظ بالأفراد الأكثر عدوانا ، ويهمل الطرق الأخرى لإقامة المنافسات .

والرأى بأن العدوان يضمن السلام والنظام يفترض أن العدوان موجود دائماً فى حالة كمون . وإذا اعتبر هذا الرأى متضمناً أن أى نظام تصاعدى مفروض من أعلى ، يحدث مجتمعاً مستقراً ، فانه يفترض أن المجتمع المستقر بهذا المعنى مرغوب فيه . ومن الواضح أن هذا مخالف للواقع ، إذ أنه يخفى توترات كثيرة لايمكن وصفها . وعلى كل حال فان هذا الرأى يهمل مصالح الذين يقبعون فى أسفل ذلك النظام .

والرأى القائل بأن العدوان يكون جزءاً من كثير من النشاط البشرى السليم يتضمن

تعريفاً غير متماسك للعدوان (يمكن أن تكون الألعاب تنافسية ومبهجة دون أن تتجه إلى إحداث أضرار مادية) ، أويناقض الدليل البيولوجي (قد يصحب السلوك العدوانى الجنس ، ولكنه يعوقه بدلا من أن يزيده ويقويه) . وأخيراً فإن لورنز Lorenz يدلل على أن إمكان الأفراد تكوين روابط الألفة والمودة يتوفر فقط بين تلك الأجناس الّتى تظهر مشاعر عدوانية . واستنبط من هذا أن أفضل مظاهر الحياة الاجتّماعية تتواجد فقط بسبب تناقضها . وحتّى لو كان هذا الرأى صحيحاً فيما يتعلق بالفروق بين الأجناس فإنه يشك فى صحته بالنسبة لما إذا كان عدوان الفرد يزيد من احتّمال تكوينه علاقات ودية .

ومع أنه لايمكن التنبؤ بمختلف النتائج الّتى قد يتمخض عنها إلغاء جميع الصفات العدوانية من شخصية الإنسان فإن اهتّمامنا الحالى هو ولاشك بتقليلها . ولذلك كان من الضرورى أن نبحث فى الأسباب الأساسية للعدوان فى الفرد . ولتحقيق ذلك فإن توجيه بعض الاهتّمام للأسس الّتى يقوم عليها العدوان فى الحيوان يكون أمراً مفيداً .

ووفقاً للتعريف فإن العدوان يتجه نحو أفراد آخرين ، وعلى ذلك فإن وجود فرد آخر هو سبب أساسى للسلوك العدوانى ، وتبين دراسة الحيوان أن الخصائص المثيرة للعدوان يمكن أن تكون على أشدها مثلا فى الصدر الأحمر لطائر الحن[1] .

وبالإضافة إلى مثل هذه العوامل الخارجية فإن السلوك العدوانى يتوقف أيضاً على الحالة الداخلية للفرد . فالفرق بين السلوك العدوانى لطائر فى سرب والسلوك العدوانى الذى يقوم به بعد شهر أو شهرين عندما يستقر فى مكان بعيداً عن السرب هو أصلا نتيجة لتغيرات طرأت فى توازن الإفرازات الداخلية للغدد الصماء . ومع ذلك فإن فاعلية مثل هذه العوامل الداخلية الدافعة قد تظهر بشكل غير مباشر أكثر مما يبدولنا لأول وهلة . ومع أن الطيور الحواثم [2] فى سرب مغلق عليه قفص تظهر سلوكا عدوانيا ، إذا منع عنها الطعام ، أشد وأقسى من ذلك السلوك العدوانى الذى تقوم به والطعام متوفر لديها ، فإن شدة هذا السلوك أو قسوته هى نتيجة للنشاط الحركى المتزايد الذى يجعلها تقترب بعضها من بعض ، وضعف استعداد الأفراد الّتى

(١) الحن (بكسر الحاء) Rabin : طائر مغرد يعيش فى أمريكا وأوربا،ويتميز بصدره الأحمر .

(٢) نوع من العصافير .

تهدد بالعدوان للانسحاب من الطعام ، أكثر منه نتيجة لتأثير الجوع على السلوك العدوانى [1] ، ومع ذلك فحتى لو كانت هذه العوامل الداخلية ذات أثر قليل فى شدة السلوك العدوانى فإنها قد تؤثر فى الجو الذى يحدث فيه .

وهناك نوعان آخران من العوامل يزيدان من العدوان : أحدهما هو الإحباط [2]. ومع أن التأكيد على دور الإحباط فى العدوان الذى عبر عنه الكتاب السابقون أمر مبالغ فيه ولاشك إلا أنه قد تبين فعلا أن شدة العدوان فى الحيوان تزداد بسبب الإحباط . فالحمامة ، مثلا ، التى دربت على نقر مفتاح للحصول على الطعام ، يحتمل كثيراً أن تهاجم أى فرد آخر مربوط بالقرب منها ، فى المرات التى ينفصل فيها المفتاح عن مخزن الطعام [3]. ومن المسلم به أن تعريف الإحباط أمر صعب فى حد ذاته، ويصبح الرأى بأن جميع أنواع العدوان إنما هى نتيجة للإحباط رأيا شائعاً . وهناك عامل آخر يثير الحيوان للعدوان وهو الألم [4] ، فإذا حبس فأران معاً فمن المرجح أن يتعاركا إذا تعرضا لصدمة كهربائية .

والخوف يمكن أن يكون له الأثر نفسه . وما يقوم به الحيوان من عراك وهجوم شديد إذا ضيقت عليه سبل النجاة يمكن أن يعتبر متضمناً لزيادة حدة العدوان ، إما بسبب الخوف ، أو بسبب إحباط هربه . وهاتان المجموعتان من العوامل ، الإحباط من جهة ، والألم والخوف من جهة أخرى ، فعالتان فى الطبيعة .

وإذا سلمنا بأن السلوك العدوانى يتطلب وجود فرد آخر ، وأن حالات دافعة معينة يمكن أن تؤثر فى حدة العدوان ، فيبقى السؤال قائماً : هل السلوك العدوانى يحدث تلقائياً دائماً ؟ هناك من يعتقدون أن لدى الإنسان والحيوان «غريزة» للعدوان لابد أن تتحقق حتما [5]. وعلى ذلك يرون أن الحل للعدوان هو ضمان تحقيقه فى اتجاهات نافعة أو على الأقل غير ضارة . ويقوم هذا الرأى على نموذج من الطاقة الدافعة ، إذ يعتقد أن فاعلية الكائن تعتمد على مخزونات من الطاقة تستنفد فى العمل . وقد أخذ بمثل هذه النظريات فرويد (الذى أعطى الطاقة اسم الليبيدو Libido) ، ومكدوجل

(١) Andrew, 1957 , Marler, 1956.

(٢) Dollard et al,, 1966.

(٣) Agrin et al 1966

(٤) Ulrich 1966

(٥) Lorenz, 1966

ولورنز وتينبرجن وغيرهم . ومع ذلك نجد أن مثل هذه النماذج من الطاقة مفيدة فقط على مستوى سطحى من التحليل ، وفى بعض الأحيان تكون مضللة حتى عند هذا المستوى [١] وعلى ذلك فإن السؤال الخاص بكيفية إمكان تصريف طاقات الإنسان العدوانية فى أشكال من السلوك البناء الذى يتضمنه هذا السياق غالباً هو سؤال مضلل ، فحين يضعف العدوان يتوفر الوقت والفرصة لقيام أنواع أخرى من السلوك ، تكون فى الغالب مختلفة فى النوع عن السلوك العدوانى ، وتتوقف على حالات واقعية مختلفة وعوامل بيئية .

وإذا رجعنا إلى مسألة التلقائية نجد أن السلوك العدوانى للحيوانات يمكن أن يكون تلقائياً ، بمعنى أن الفرد منها يسعى للعراك (أى يظهر سلوكاً يتجه بالفرد إلى وضع يثير العراك فيه) . فمثلا يمكن أن يتعلم السمك السيامى المقاتل السباحة داخل حلقة مضيئة ، إذا تبع ذلك إظهار مرآة أو أى نموذج يظهر سلوك السمك المؤلم . إن فاعلية مثل هذه النماذج فى تحريك السمك بعد ذلك للسباحة داخل الحلقة تختلف باختلاف فاعليتها فى إظهار السلوك العدوانى [٢] .

وقد تبين أيضا أن الميل لإظهار السلوك العدوانى يتذبذب مع الوقت ، وأنه فى بعض الأحيان يمكن أن يثير الهجوم ، وقد يكون فى أحيان أخرى غير ملائم بالمرة . ولكن لم يستدل بعد على أن الميل للعدوان يشتد باطراد بعد عراك إلى درجة ينفجر عندها حتما كما ذكر لورنز . والحق أن نتائج العراك العدوانى معقدة ، وتتضمن التأثيرات المتزايدة والمتناقضة على العدوان التالى : ويتوقف الغالب من هذين النوعين من التأثيرات على عوامل مختلفة تشمل كلا من نتائج العراك الأول والوقت الذى يمضى حتى القتال التالى . ومن ثم نجد فى الغالب أن القتال العدوانى لايضعف الميل للعدوان التالى ، ولكنه يقويه بصفة مؤقتة . ولا نعرف إلا الشيء القليل عن مدة بقاء أى من التأثيرات المقوية ، والتأثيرات المضعفة .

لم ندرس حتى الآن غير العوامل المسببة التى تكون فعالة عندما يتفجر العدوان . وإذا رجعنا إلى وراء من حيث الزمن فإن الميل للعدوان يتأثر بعوامل مختلفة تكون فعالة طوال حياة الفرد ، وفى حالة الإنسان فإن طبيعة الرعاية الوالدية التى تسبغ عليه ، والخبرة بالإخوة والأغراب والنتائج التى تتراكم عن الظروف المحيطة ، والقدوة فى أولئك الذين

(١) Hinde, 1960

(٢) Thompson 1963

يحتلون مراكز النفوذ ، والخبرة السابقة بالمواقف العدوانية ، كل أولئك له أهميته . ومع ذلك فإن معرفتنا كيف تفعل هذه العوامل معرفة قليلة جداً ، وفى معظم الحالات لانستطيع أن نجيب بأكثر من نعم أولا عن الأسئلة الخاصة بما إذا كان نوع معين من الخبرة يؤثر فى الميل التالى للعدوان [1] .

وأخيراً ، فإننا نرى أن كلمة السلوك العدوانى مفيدة جداً إذا اقتصرت على السلوك الذى يتجه نحو إحداث ضرر مادى للغير . أما كيف يتصل أو لا يتصل بأنواع أخرى من السلوك فإن ذلك لايزال مسألة مفتوحة . ومن المعتقد أنه ليس من المفيد أن نتصور السلوك العدوانى متوقفاً على طاقة غريزية يمكن أن تتجه إلى مسالك أخرى . ولكن الميل للعدوان يمكن أن يوعز إلى أنواع معينة من العوامل المسببة التى يؤثر كل منها فى وقت مبكر من الحياة فى الميل للعدوان ، وكذلك فى الترسيب التوى لحادث العدوان . ويمكن أن يؤدى فهم هذه العوامل إلى مقترحات بشأن كيفية نقص العدوان ، نقص فى التزاحم ، ونقص فى الإحباط ، وتحسين ظروف التنشئة ، وهكذا . وإذا ما أمكن نقص العدوان فان تواجد أنواع أخرى من النشاط البناء يكون أمراً ممكناً .

---

(١) Hinde 1970

ثَبَتٌ

المقال واسم الكاتب

الاتجاهات المعاصرة للبحث القانونى
فى العالم العربى الإسلامى

بقلم الدكتور محمد سامى عبد الحميد
والأستاذ يس محمد تاج الدين

علم الأجناس القانونى

بقلم : جان بوارييه

اتجاهات علم القانون

أ — فى إيطاليا بقلم : ماسيمو سيفيروجيانينى
ب — فى اليابان بقلم : جونيتشى أومى
ج — فى الولايات المتحدة : بقلم ماكس رابنشتين

طبيعة السلوك العدوانى وكبح جماحه

بقلم : روبرت. أ. هند

العنوان الاجنبى	رقم العدد وتاريخه
Tendances de la science juridique Le monde arabo-islamique *par* Mohamed Sami Abdel-Hamid et Yassin Mohamed Tageldin	المجلد : ٢٢ العدد : الثالث عام : ١٩٧٠
The current state of legal ethnology and its future tasks *By* Jean Poirier	المجلد : ٢٢ العدد : الثالث عام : ١٩٧٠
Trends in legal learning a— Italy by Massimo Severo Giannini b— Japan by Junichi Aomi c— United States of America *By* Max Rheinstein	المجلد : ٢٢ العدد : الثالث عام : ١٩٧٠
The nature and control of aggressive behaviour *By* Robert A. Hinde	المجلد : ٢٣ العدد : الأول عام : ١٩٧١

الاشتراك
فى المجلات الدوريّة الجَديدة
ومجَلة "رسَالة اليونسكو"

تصدر المجلات التالية على التوالى ، عن مجلة رسالة اليونسكو ومركز مطبوعات اليونسكو ، ويباع العدد منها بعشرة قروش ، وهو سعر يقل عن تكلفة كل عدد ، تمكينا للقراء العرب ولجمهور الدارسين من الحصول عليه :

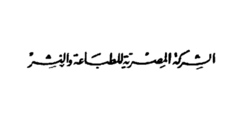
- المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
  يناير – ابريل – يوليه – أكتوبر
- مجلة اليونسكو للمكتبات
  فبراير – مايو – اغسطس – نوفمبر
- العلم والمجتمع
  مارس – يونيه – سبتمبر – ديسمبر
- ديوجين
  فبراير – مايو – اغسطس – نوفمبر

وتصدر مجلة رسالة اليونسكو شهريًا

وتباع بأربعة قروش ، بسعر يقل عن تكلفة كل عدد

ولضمان الحصول على هذه الأعداد بانتظام يمكن للهيئات والمعاهد العلمية والأفراد الاشتراك فى كل منها بأربعين قرشا فى العام ، عدا مصروفات البريد .

والاشتراك الكامل لكل هذه المجلات هو ١٩٠ قرشا فى العام ، بخلاف أجرة البريد .


الشركة المصرية للطباعة والنشر

الثمن ١٠ قروش

الشركة المصرية للطباعة والنشر


Bibliotheca Alexandrina
05336421